جيريمي بلاك

تاريخ الدبلوماسية



ترجمة:

د. أحمد علي سالم

جيريمي بلاك

تاريخ الدبلوماسية

ترجمة: د. أحمد علي سالم

مراجعة: سعيد الغانمي

الطبعة الأولى 1434هـ 2013م
حقوق الطبع محفوظة

JX1635 .B5312 2013
Black, Jeremy .
[A history of diplomacy]
تاريخ الدبلوماسية / تأليف جيريمي بلاك ؛ ترجمة أحمد علي سالم ؛ مراجعة سعيد الغانمي.- أبوظبي : هيئة أبوظبي للثقافة والسياحة، كلمة، 2013.
ص. 495 ؛ 23,5×15,5 سم

ترجمة كتاب : A History of diplomacy.
تدمك: 978-9948-17-222-2
1-الدبلوماسية. 2-الدبلوماسية-تاريخ.
أ-سالم، أحمد علي.

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنجليزي:
Jeremy Black
A History of Diplomacy
A History of Diplomacy by Jeremy Black was first published by Reaktion Books, London, UK, 2010

KALIMA
www.kalima.ae
ص.ب: 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 300 6215 2 971+ فاكس: 127 6433 2 971+

هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
ABU DHABI TOURISM & CULTURE AUTHORITY

تاريخ الدبلوماسية

قائمة المحتويات

تمهيد

«وهكذا قررت أن عليك أن تصبح السفير الأمريكي القادم في فرنسا. إنني أود أن أرى وجه (مابل) حين تقرأ هذا الخبر في الصحف. لقد وصفتك بأنك نكرة. حسناً! فسفير في فرنسا ليس بنكرة».

لم يؤيد (جاي ويلينجتون جيج) زوجته في محاولتها استخدامه في نزاعها مع شقيقة زوجها الراحل، إذ لم يكن يسعى لمجد أو ارتداء الملابس الرسمية والبنطلون الحريري القصير الواسع والقبعة المردودة. بل كان يتمنى قضاء وقت في كاليفورنيا. لكن زوجته كانت دائماً تحاول أن تخفف عنه قائلة:

«ما عليك، لكي تصبح سفيراً، إلا أن تدفع بعض المال. فإذا كان لديك مال، ويؤيدك أناس مهمون أمثال السيدة (بليساك) والسيناتور (أوبال) ...»[1]

وهكذا بدأت مؤامرة رواية المياه الساخنة (1932). ونظراً إلى أن مؤلفها هو (وودهاوس) فإن الرواية أشد اهتماماً بمسائل الحب وما يتعلق بها من سرقة مجوهرات. أما تفاصيل الحياة الدبلوماسية فلا تظهر في الرواية. فما هذه التفاصيل إلا تلك التي

يفهمها جمهور اعتاد النظر إلى الدبلوماسية كمجموعة من الممارسات المستقرة التي تشبه الطقوس حقاً. كان ذلك هو الموقف الذي مثل خلفية تقديم الدبلوماسيين والدبلوماسية على المسارح وفي الروايات، سواء أكانت جادة أو تهكمية، مثل دور (تيري–توماس) المحوري في الفيلم البريطاني الساخر (كارلتون–براون أوف ذي إف أو) (1959).[2] وبالفعل لنأخذ إلى أبعد من ذلك رواية (وودهاوس) وعلاقتها بالدبلوماسية، إذ زعم السفير البريطاني المتقاعد الشهير السير (نيقولاس هندرسون) على مأدبة غداء في لندن يوم الثالث من يونيو عام 1988 بعد رفع الستار عن لوحة تذكارية زرقاء لتخليد (وودهاوس) أن معظم الأجانب ظلوا يتوقعون من الدبلوماسيين البريطانيين أن يتصرفوا مثل (بيرتي ووستر)، وأنه كان يطمح في أن يجمع بين (جيفيز) و(وستر) من أجل تحقيق النجاح.

ولم يستنفد هذا العالم جميع الصور الذهنية لدى العامة عن الدبلوماسية. وبالفعل فقد صنع (ألان كالهامر) عام 1954 لعبة كرتونية تحمل هذا الاسم، وبدأ بيعها بكميات تجارية عام 1959، حتى باتت ذات شعبية كبيرة. وحين كنت أدرس في المرحلة الجامعية الأولى في جامعة كامبرج بين عامي 1975 و1978 كانت هناك جمعية طلابية للتنشئة الاجتماعية ذات الصلة وللعب هذه اللعبة، وكان ترتيب الكلمة يعبر عن حقيقة الموقف أكثر من التقاليد النحوية. فالدبلوماسية هي لعبة تركز على صناعة التحالفات، وتتخذ مادتها من أوروبا في الفترة السابقة مباشرة على الحرب العالمية الأولى. وفي الكتاب المصاحب للعبة، تصفها الدار الأمريكية (أفالون هيل) التي نشرتها بأنها كانت اللعبة المفضلة لكل من الرئيس كندي ووزير الخارجية هنري كيسنجر.

لقد ألهمت دراسة التاريخ الأوروبي في القرن التاسع عشر (كالهامر)، لكن لعبته لا تتفق أبداً مع القصيدة المنظومة عن الدبلوماسية التي استهزأ بها في مسرحية (فرانز ليهار) الغنائية الساخرة (الأرملة المرحة) (1905). فالدبلوماسية في لعبة الدبلوماسية هي في جوهرها جزء من لعبة الحرب، أو على الأقل لعبة استخدام القوة. والتفاوض

يضاعف القوة، وليس أداة لتجنب الصراع. وينطبق الأمر نفسه على الإصدارات التجارية المتنوعة التي تحمل أسماء (مكيافيللي) (في عصر النهضة في إيطاليا)، و(كاماكورا) (في اليابان الإقطاعية)، و(المائة) (أي حرب المائة عام)، و(أرت ري) (أي إيرلندا في العصور الوسطى)، و(الكلاسيكي) (أي العالم الهيلينيستي)، و(الدبلوماسية الاستعمارية) (أي في آسيا في أواخر القرن التاسع عشر).[3]

فكل من المقطوعة الهجائية واللعبة يوضح التنوع فيما تقدمه الدبلوماسية وتطرحه من تعريفات ومقاربات. ولا يخرج عن هذا التنوع الفهم الأكثر تقليدية للموضوع، وهو ما سننتقل إليه. فهذا الكتاب يقوم بالفعل جزئياً على الحاجة لتأكيد نطاق المفاهيم والأنشطة الدبلوماسية، خاصة عند أخذ وجهات النظر والممارسات غير الغربية في الاعتبار، ومن ثم الحاجة للحذر من أي تفسير يتسم بالتماسك الشديد أو الإفراط في التخطيط.

واللقاء مع أصدقاء قدامى بعد انقطاع طويل هو مدعاة لدفء القلوب واستعادة الحيوية والإرباك في آن واحد. فمتعة الصداقة، وقد أطلق لها العنان، لا يدانيها سوى التحقق من أثر السنين الملفت للانتباه. وهذا هو الحال مع هذا الكتاب. فمنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي وحتى أوائل تسعينياته، كنت إلى حد كبير مؤرخاً للسياسة الخارجية البريطانية، لكن اتصالي بهذه المهنة بعد ذلك كان متقطعاً. لذلك فإنني أتعلم عند التفكير في الدبلوماسية مجدداً. وعملية التعلم هذه تتم جزئياً بقراءة أعمال الآخرين المحتفى بها، وكذلك محاولاتي الخاصة، وهي تعكس مدى التغير في الموضوع الذي ليس أقله زيادة الاهتمام اليوم بدور المنظمات غير الحكومية. كما أن هناك تحولات في اهتماماتي، ليس أقلها تجاه دور الدبلوماسية كأحد أشكال جمع المعلومات ونشرها. كما يمثل هذا الكتاب تطوراً لأعمالي السابقة في مجالات العلاقات الدولية والدبلوماسية والموضوعات ذات الصلة، لاسيما انتقادها للرؤى القائمة على تصورات غائية ثابتة، وكذلك الرؤى القائمة على تصور تقدمية التاريخ.[4] وبهذا يصبح الكتاب جزءاً من محاولة أوسع لطرح أسئلة عن التفسيرات

التقليدية للتغيير والتحديث.[5]

يسعى هذا الكتاب لتغيير الطريقة التي يتم من خلالها مناقشة تاريخ الدبلوماسية. فالتعاقب المألوف – القائم على تاريخ أوروبا – لتطور الدبلوماسية حتى صارت تشمل العالم بأسره في القرن العشرين لم يعد كافياً كمبدأ مرشد في التحليل. ومن الضروري أن يتغير هذا حتى نعطي نصيباً عادلاً من الاهتمام للعالم (غير الغربي)، سواء فيما يتعلق بطريقة النظر للدبلوماسية من قبل القائمين عليها، أو التعامل مع الأحداث الدبلوماسية. فلا يقتصر تحدي النظرة (العالمية) للدبلوماسية على الحاجة لمناقشة الأفكار غير الغربية عن الدبلوماسية، بل يشمل أيضاً النظر في مواجهات غير الغربيين مع المفاهيم الغربية للدبلوماسية.

كما يتناول الكتاب الترتيب الزمني المستقر للأحداث، وذلك لاعتبارات ليس أقلها الرأي القائل بأن عملية التغيير كانت دائماً تتسم بالفوضى، وأنه يمكن ملاحظة مظاهر الاستمرارية جيداً حتى بعد الأحداث التي يقال عادة إنها أحدثت تحولات رئيسية. وتشمل الموضوعات الكبرى في هذا الكتاب تطور الدبلوماسية المهنية، والتوتر بين الأيديولوجية والواقعية، وأثر زيادة أعداد الدول في القرن العشرين. كما يناقش الكتاب الإمبراطوريات والدبلوماسية، والدبلوماسية المهيمنة، والعلاقة بين الدبلوماسية والنظم الشمولية، ودور كل من المؤسسات فوق القومية والمنظمات غير الحكومية. وبصفة عامة، هناك تركيز على تعقد التطورات بهدف التحذير من الاعتماد المبالغ فيه على نماذج شاملة من أي نوع. ومع القيام بهذا العمل، فهناك التحدي الرهيب لكتابة تاريخ يمتد لفترة طويلة من الزمن ولمساحات شاسعة من العالم. وقد أثبت هذا التحدي أنه شديد الإثارة.

لقد ذكرني (مايكل ليمان) – الناشر المتميز لهذه السلسلة – بالحاجة لتضمين الكتاب مناقشة للموضوعات التقليدية، كبروز الحصانة الدبلوماسية ومباني السفارات المتخصصة، لكن بالنسبة لي، فإن جانباً كبيراً من الاهتمام نبع من القدرة على مناقشة هذه الموضوعات في السياق الأوسع. ويجب ألا تربط الدبلوماسية فقط

بتطورات العلاقات الدولية، ولكن أيضاً بتطورات التمثيل الثقافي وأفكار المفكرين.

لقد انتفعت كثيراً من فرصة مناقشة هذا الموضوع ونهجي في دراسته مع الراحل (ماثيو أندرسون)، وأود أن أسجل امتناني له على تشجيعه. وإنه لمن دواعي سروري أن أتقدم بالشكر لكل من ديفد أرمسترونج، وبيتر باربر، وسيمون بارتون، وديفد بروند، وفرانك كوجليانو، وديفد كوهين، وأرت إيكشتاين، وجلين إيفانز، ودينيس فيت، وروبرت فينلي، وجون فرانس، وبيل جيبسون، وديفد جراف، وسارا هاملتون، ومايكل ليمان، ومايكل ليفن، وتيم ماي، وبيتر أونف، وتوبي أوسبورن، وتوماس أوت، ومايكل بريستوبتش، وماثيو سيليجمان، وإدوارد تيناس، وبيتر وايزمان، وباترك زوتشي، وقارئين لا أعرفهما، لتعليقاتهما على مسودات أولية من هذا الكتاب أو بعض أجزائه. كما أتقدم بالشكر لكل من يجيت ألبوجان، وكلود ألترمات، وبول أوختيرلوني، ومايكل بريجنسبو، وجيمس شابمان، وسيمون ديكسون، وهنري كامن، وتيم نبلوك، وأندرو أوشونيسي، وتيم ريس، وجو سميث، وسيمون ستودارت، لما أسدوه من نصائح حول نقاط بعينها. ولا يتحمل أي من هؤلاء المسؤولية عما تبقى في الكتاب من أخطاء. كما استفدت من الاستماع إلى ورقة غير منشورة كتبها (دينيس فيت)، ومن الإذن الذي حصلت عليه من (ريتشارد هيد) للاقتباس من أوراق (بلاند برجيس). وأود أن أشكر جامعة إكستر لدعمها سفرات بحثية ذات صلة.

وإنه لمن دواعي سروري أن أهدي هذا الكتاب إلى (هارفي شيرمان) رئيس معهد بحوث السياسة الخارجية. لقد دام ارتباطي بالمعهد لسنوات كثيرة، منها عدة سنوات كنت فيها أحد كبار الباحثين بالمعهد. وهذا الارتباط ظل دائماً مبعث سعادة لي ومصدراً لاهتماماتي. وجانب كبير من هذه السعادة وتلك الاهتمامات نبع من صحبتي لهارفي وحواراتي معه، فهو أحد أكثر المفكرين الذين عرفتهم تبصراً، وأشد المحاورين ذكاءً. وإنها لنعمة كبرى أن يكون هارفي صديقاً وفياً أيضاً.

الهوامش

1 P. G. Wodehouse, *Hot Water* (London, 2008 edn), pp. 15–16, 27.

2 P. Wells, 'Comments, Custard Pies and Comic Cuts: The Boulting Brothers at Play, 1955–65', in *The Family Way: The Boulting Brothers and Postwar British Film Culture*, ed. A. Burton, T. O'Sullivan and P. Wells (Trowbridge, 2000), p. 59.

3 A. P. Calhamer, 'Diplomacy', in *The Games and Puzzles Book of Modern Board Games* (London, 1975), pp. 26–44; R. Sharp, *The Game of Diplomacy* (London, 1979).

4 J. Black, *British Diplomats and Diplomacy, 1688–1800* (Exeter, 2001), *European International Relations, 1648–1815* (Basingstoke, 2002), *Rethinking Military History* (Abingdon, 2004), and *Great Powers and the Quest for Hegemony: The World Order since 1500* (Abingdon, 2008).

5 J. Black, *Kings, Nobles and Commoners: States and Societies in Early Modern Europe, a Revisionist History* (London, 2004).

المقدمة

كان الشاه محمد خوارزم شاه يحكم دولة واسعة مركزها بلاد فارس (في إيران)، وتمتد من جبال زاجروس غرباً إلى نهر سيحون في الشمال الشرقي ونهر السند في الجنوب الشرقي. لكن إقدامه على إعدام رسل جنكيز خان كان عملاً يفتقر إلى الحكمة. فقد روى عطا ملك الجويني أثر أنباء إعدام الرسل على جنكيز خان قائلاً:

> «لقد بلغ من أثر تلك الأنباء على جنكيز خان أن استشاط غيظاً، وأطاحت زوابع غضبه بصبره وسكينته، فلم يتمالك نفسه من شدة نيران الرغبة في الثأر والانتقام التي اشتعلت في جنباته، فأفاضت دموع عينيه. وبات من المستحيل إطفاؤها إلا بسفك الدماء».

وعطا ملك الجويني كان خادماً فارسياً في بلاط أيلخانات المغول في فارس في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي. وقد سجل هذا المشهد بعد عدة عقود من وقوعه، واعتبره تفسيراً مقنعاً لما وقع بعده من أحداث، ورأى من المناسب إشاعة هذا التفسير.[1] أما في الواقع، فكان جنكيز خان يسعى عملياً لتسوية نزاعه مع الشاه محمد الثاني من دون اللجوء للحرب. فقد تعرضت قافلة أرسلها المغول لمذبحة على يد حاكم أوتران. واستطاع أحد مرافقي القافلة الهرب حتى وصل إلى جنكيز فأخبره بما حدث. فغضب جنكيز، وأرسل مبعوثيه لحل المشكلة، إذ كان لا يزال راغباً في

التجارة مع الدولة الخوارزمية، كما كان منهمكاً في حرب كبرى ضد إمبراطورية الجين في شمال الصين التي كان خطرها حالاً على مملكته بالمقارنة بخطر الدولة الخوارزمية. فطالب جنكيز بإرسال الحاكم الذي ارتكب المذبحة إليه حتى يقيم عليه حد الإعدام، كما طالب باستعادة البضائع التي كانت تحملها القافلة. لكن الشاه محمد الثاني شعر بالإهانة في كلمات رسول جنكيز خان الذي ألمح إلى أن مليكه كان أشد قوة من الشاه. فما كان من الشاه إلا أن أعدم الرسول وحرق لحى حراسه بالنار، في انتهاك صريح لأدب العلاقات بين الحكام. فأصبح لا مناص من الحرب التي انتهت بإخضاع بلاد فارس لحكم المغول عام 1220.

ويذكرنا هذا المشهد بأن الدبلوماسية لها أشكال مختلفة وعواقب متباينة. فمفهومها المتعارف عليه بالغ الضيق لأنه يركز فقط على النموذج الغربي في إقامة سفارات دائمة، وهذا المفهوم الضيق هو أحد موضوعات هذا الكتاب.

وعلى غرار ما يجري في الدبلوماسية من تعريف بالمبعوث الدبلوماسي، يحسن بنا أن نعرِّف بالكتاب. فمنتقدو الدبلوماسية يرون أن مهارة الدبلوماسي تكمن جزئياً في التعتيم، ومثل هذا الانتقاد يذكر تعليقاً على ما تحمله عناوين الكتب وأغلفتها من تضليل، وهو انتقاد في محله في أحوال كثيرة. ولا يحاول هذا الكتاب تقديم تلخيص موجز لتاريخ المفاوضات الدبلوماسية، ولا حتى خلال القرون الخمسة الأخيرة فقط. لكنه يركز على طبيعة العمل الدبلوماسي بهدف إلقاء الضوء على خصائصه المتغيرة، كما يركز أيضاً على التطورات الكبرى في حقل العلاقات الدولية.

ففيما يتعلق بالخصائص المتغيرة للعمل الدبلوماسي، لا يسعى الكتاب لتقديم نبذة معيارية عن الكيفية التي تطورت بها السفارات، بل يقدم العمل الدبلوماسي كمجال متميز من النظم العامة لجمع المعلومات والتمثيل والتفاوض. وهكذا فإن منهج الكتاب يختلف عن منهج السير إرنست ساتو في كتابه (دليل الممارسة الدبلوماسية) الذي صدر عام 1917، وبات مرجعاً أساسياً في هذا الحقل، وأعيدت طباعته عدة مرات. فقد عرف الدبلوماسية في صفحته الافتتاحية بأنها «استخدام الحنكة واللباقة

في العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة، واستخدامهما كذلك أحياناً في تعاملات تلك الحكومات مع الدول التابعة، أو بمزيد من الاختصار، هي إدارة العلاقات بين الدول بالطرق السلمية».[2]

أما هارولد نيكلسون، وكان مثل ساتو دبلوماسياً بريطانياً في زمن كانت فيه بريطانيا القوة العالمية القائدة، فيعرف الدبلوماسية بأنها «العملية والأداة التي من خلالها... يتم التفاوض».[3] وفي الواقع فإن هذا التعريف يستبعد كثيراً من أعمال الدبلوماسيين. ويعرف المؤرخ بيتر باربر الدبلوماسية بإيجاز أكبر باعتبارها «الإدارة السلمية للعلاقات الدولية»، برغم أنه استمر كغيره في مناقشة ذلك التعريف فقط فيما يخص أعمال الدبلوماسيين[4] من دون غيرهم ممن ينخرطون في تلك العلاقات.

وبصرف النظر عن دور الدبلوماسية المهم في الإعداد للحرب، لاسيما بحشد الحلفاء وتضليل الأعداء والأطراف المحايدة، وهو دور لا يمت بصلة لما يسمى الإدارة السلمية، فإن منهج هذا الكتاب يختلف تماماً عن المنهج المهلهل الذي يوسع مفهوم الدبلوماسية والدبلوماسي ليشمل أشكالاً أخرى من التمثيل واستعراض القوة والتفاوض، بحيث تصبح الدبلوماسية، وفق كلمات المنظر جيمس دير ديريان، «وساطة بين أفراد أو جماعات أو كيانات متنافرة».[5]

وفي الواقع، ومع توسع مهام الأجهزة المسؤولة عن العمل الدبلوماسي في الوقت الحاضر وتشابكها بطريقة معقدة مع القضايا والفاعلين على المستوى المحلي، فإن مصطلحي الدبلوماسية والدبلوماسي باتا يستخدمان على نطاق واسع حتى شملا الأنشطة الثقافية[6] والرياضية، وتوسع مفهوم الدبلوماسي حتى أصبح ينظر إلى أي شخص خارج بلاده على أنه دبلوماسي يمثلها.

ومثل هذه المفاهيم تستخدم أيضاً بأثر رجعي، ومثال ذلك الجولة العالمية التي قام بها فريق البيسبول الأمريكي عام 1888، والتي كانت بحق ثمرة لجهود ألبرت سبولدنغ وليس أي جهاز حكومي.[7] والرياضة قد تكون حقاً مهمة للروابط الدبلوماسية، كما كان الحال في دبلوماسية كرة الطاولة بين الصين والولايات

المتحدة في أوائل السبعينيات. فقد أسفرت مسابقات تلك اللعبة آنذاك عن تحسن العلاقات بين البلدين.

كما يظهر المدى الواسع لإطلاق صفة الدبلوماسي على غير الدبلوماسيين عند وصف محرري الصحف وصفحات الشؤون الخارجية وكبار المراسلين في الخارج في الصحف الكبرى كدبلوماسيين من دون حقائب دبلوماسية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك فالينتين شيرول الذي عمل محرراً للشؤون الخارجية في مجلة «تايمز» البريطانية بين عامي 1899 و1911 وعرف بعدائه لألمانيا. فقد استقبله إمبراطور اليابان، ووصفه الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت بالأب الروحي للمعاهدة الإنجليزية اليابانية عام 1902. [8]

وهكذا أصبح مصطلح الدبلوماسية كمصطلح «الحرب» تماماً، فكلاهما يستخدم على نطاق واسع، إذ يتردد الحديث عن (الحرب على الفقر) أو المخدرات أو مرض السرطان. وينطبق هذا الأمر أيضاً على استخدام المصطلحات المتعلقة بالدبلوماسيين. ففي يوليو عام 2009، دعا اللورد دارزي – وزير الصحة البريطاني الذي استقال مؤخراً – موظفي هيئة الصحة الوطنية البريطانية، وهي أكبر جهة توظيف في أوروبا، للقيام بمهامهم «كسفراء للسعادة والوقاية من الأمراض ... فعليهم جميعاً أن يعملوا كسفراء للصحة العامة».[9] وفي أكتوبر من العام نفسه، وصف رئيس مجلس العموم جون بيركو دوره «كسفير للبرلمان».[10] وفي سبتمبر من العام نفسه، شرح المخرج السينمائي جويل كوهين المقدمة التي استهل بها الفيلم الجديد (رجل جاد) الذي أنتجته شركة الإخوة كوهين – وهو فيلم يصور الحياة في أمريكا في ستينيات القرن العشرين، لكن مقدمته تصور الحياة في بولندا في القرن التاسع عشر، وتستخدم اللغة اليديشية التي كان يتحدث بها اليهود هناك – قائلاً: «لقد رأينا أن حكاية من حكايات الأشباح باللغة اليديشية ستعمل سفيراً جيداً لما سيعقبها».[11]

ودبلوماسية الدولار مثال على استخدام مصطلح الدبلوماسية للإشارة إلى

السياسات الحكومية، لكن بمعنى أوسع مما تقوم به وزارات الخارجية. وكانت صحيفة هاربر الأسبوعية أول من استخدم هذه الكلمة في 23 أبريل عام 1910 لوصف جهود وزير الخارجية الأمريكي نوكس لتأمين فرص للاستثمارات الخارجية الأمريكية. وبعد الحرب العالمية الثانية، استخدم هذا المصطلح للإشارة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية، خاصة لدول أمريكا اللاتينية، وذلك غالباً مقابل خضوع تلك الدول لإشراف المستشارين الاقتصاديين الأمريكيين. وبرغم أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تكن الجهة الرئيسة المعنية بهذا الأمر عموماً، فإن السبب الجوهري لتقديم هذا الدعم كان غالباً هو ذات الدافع للقيام بالعمل الدبلوماسي في صوره الأكثر رسمية، أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي أو تعزيز الديمقراطية أو كليهما معاً.[12]

هذه النظرة للدبلوماسية تجعل تعريفها فضفاضاً، فتصبح الدبلوماسية هي النشاط السياسي على المستوى الدولي. لكن هذا التعريف شديد العمومية، ولا يبرز الخصائص المميزة للدبلوماسية تحديداً باعتبارها تنفيذ السياسة بأسلوب الإقناع الذي يمارسه الدبلوماسيون المعتمدون. مع ذلك، لا يوجد فرق واضح بين صنع السياسة وتنفيذها، كما أن الإقناع ليس هو الأسلوب الوحيد في العمل الدبلوماسي، وليس الدبلوماسيون المعتمدون هم وحدهم من يقوم بدور في ذلك العمل.

وحتى لو اقتصرنا على الدبلوماسيين، فإن المناقشات حول الدبلوماسية عادة ما تركز على مسائل محدودة. ودور الدبلوماسية في فتح آفاق للتبادل الثقافي مهم، وكانت أهميته كبيرة في الماضي، ليس فقط في أوروبا[13] ولكن أيضاً في شرق آسيا ومناطق أخرى من العالم. وجمع المعلومات مجال آخر للعمل الدبلوماسي لا يقدر حق قدره في أحوال كثيرة، برغم دوره الرئيس بالنسبة إلى الحكومات. فالحكومات - لاسيما في العصر الحديث - تعتمد على المعلومات. ومدى الوصول لمعلومات دقيقة أمر أساسي لنجاح أي نظام دبلوماسي. وهكذا يشارك الدبلوماسيون في عملية الحصول على المعلومات، وإن لم يكن دورهم فيها أهم الأدوار في أحوال كثيرة.[14]

وهذا الأمر يذكرنا بأن الدبلوماسية جانب من جوانب جمع المعلومات، وكذلك التمثيل والتفاوض، وليست الدبلوماسية الأداة الوحيدة لتحقيق أي من هذه المهام. وبالفعل فإن جانباً من تاريخ الدبلوماسية هو بيان مدى إدارة هذه العمليات من خلال أجهزة الدبلوماسية الرسمية، أو تحت سيطرتها. وتشير الممارسة العملية إلى أن هذا المدى ظل محدوداً دائماً.

وكان جمع المعلومات أقل هذه العمليات الثلاث خضوعاً لأجهزة الدبلوماسية الرسمية، برغم أن مواقع الدبلوماسيين كانت تؤهلهم في أحوال كثيرة للتأكد من صحة المعلومات وتبادلها. فإحدى مهاراتهم المهنية الرئيسة هي تمييز ما هو مؤكد عما هو موضع شك.[15] مع ذلك فقد ظل الدبلوماسيون يعتمدون اعتماداً كبيراً على التزود بالمعلومات من حكومات بلادهم للقيام بمهمتي التأكد من صحة المعلومات وتبادلها. فإذا لم يتمكنوا من الحصول على المعلومات ومن ثم نقلها، فإنهم يفقدون مصداقيتهم، وببساطة فإنهم لا يعلمون ما ينبغي عليهم قوله. وفي مثل تلك الحالة، فإنهم يجدون من الصعب عليهم القيام بجانب من مهام وظائفهم، ألا وهو جمع استخبارات مبنية على معلومات صحيحة. وهذا يؤكد تبادلية العلاقات بين الدول، وهو أمر مهم بالنسبة للعمليات الدبلوماسية.

وكانت المصادر البديلة لجمع المعلومات عن الدول الأجنبية تشمل التجار والعسكر ومؤسساتهم. وبعض هذه المصادر حكومي، وبعضها غير ذلك، وهذا هو الحال اليوم. وفيما يتعلق بالمصادر الحكومية، فمن المهم أن نتذكر محدودية سيطرة النظام الدبلوماسي على العملية الدبلوماسية، تماماً كما أن استخدام القوة لم يكن دائماً أمراً خاضعاً لسيطرة الجيوش الرسمية للدول. ونقصد بالنظام الدبلوماسي هنا ذلك النظام القائم على عمل الدبلوماسيين المعتمدين، ونقصد بالعملية الدبلوماسية إدارة العلاقات الدولية بطريقة سلمية أو بطرق أخرى.

ولم يكن فشل النظام الدبلوماسي في التحكم في العملية الدبلوماسية بمعناها التقليدي متعلقاً فقط بعملية جمع المعلومات (وهي ما زالت تمثل أحد جوانب

ذلك الفشل). بل إنه يتعلق أيضاً بعمليتي التمثيل والتفاوض. والتفاوض هو أكثر العمليات الثلاث التي ظلت خاضعة لتحكم الدبلوماسيين، برغم أن الدور المباشر للملوك ورؤساء الدول والوزراء، وكذا أصحاب الحظوة لدى الملوك ممن لا يتمتعون بصفة دبلوماسية، كان يميل للحد من تحكم الدبلوماسيين في عملية التفاوض. ويمكن الربط بإحكام بين الدبلوماسية والأسفار التي كان يقوم بها رؤساء الدول، كما هو الحال مع رايمون بوانكاريه، رئيس وزراء فرنسا بين عامي 1912 و1913، ورئيسها بين عامي 1913 و1920. فقد بذل جهوداً كبيرة لتقوية العلاقات مع روسيا وبريطانيا، بما في ذلك القيام بزيارة دولة لروسيا في يوليو 1914 مع رئيس وزرائه رينيه فيفياني، وهي الزيارة التي تمت خلالها مناقشة تدهور الأزمة في البلقان. فقد أيد بوانكاريه الموقف الروسي في مساندة صربيا.

كما اتضحت في هذه الزيارة مشكلات السفر في عصر ما قبل الطائرات، حيث غادر بوانكاريه مدينة سانت بطرسبرج التي كانت عاصمة لروسيا آنذاك بحراً يوم 23 يوليو، ولم يبلغ باريس إلا يوم 29 يوليو. وخلال تلك الفترة تدخل الألمان في الاتصالات التلغرافية اللاسلكية الصادرة من بوانكاريه والواردة إليه. فكانت النتيجة هي عجز فرنسا عن بذل جهد كاف لكبح جماح روسيا في الهرولة نحو الحرب العالمية الأولى. وفي المقابل، فإن الدور المباشر لرؤساء الدول والوزراء قد ازداد زيادة ملحوظة منذ التقدم الهائل في وسائل الاتصالات فيما يخص السفر جواً ونقل الرسائل فوراً، على النحو الذي يناقشه الفصل السابع والاستنتاجات.

ويساعد مفهوم التمثيل وممارسته في ضمان النظر إلى الأعمال الموجهة ضد الدبلوماسيين والسفارات باعتبارها أعمالاً خطيرة للغاية. ففي يونيو 2009 قبض على مبعوثي كوبا وفنزويلا في هندوراس أثناء انقلاب عسكري، مما حدا برئيس فنزويلا تشافيز للتهديد بالقيام بعمل ما إذا تعرض مبعوثه لأي أذى. ولجأ أعضاء الحكومة التي أطيح بها للسفارات، وهي عملية تحدث في أحيان كثيرة في مثل هذه المناسبات، وقد تؤدي إلى تعقيدات كبيرة في العلاقات الدبلوماسية. وفي المقابل،

فإن النظام الجديد في هندوراس ظل يضغط لقطع العلاقات الدبلوماسية مع فنزويلا.

ومفهوم التمثيل قد يتمدد بطريقة فضفاضة، إذا انفصل عن فكرة الاعتراف الرسمي. فعلى سبيل المثال، يمكن لعملاء الاستخبارات تنفيذ سياسات حكوماتهم، لكن العملاء السوريين الذين اغتالوا السياسي اللبناني البارز ورئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في بيروت في 14 فبراير 2005 لا يمكن اعتبارهم دبلوماسيين وفق أي منظور مفيد. وبالعكس، يمكن النظر إليهم كممثلين رئيسيين لدولة تقوم وكالات الاستخبارات فيها بدور مركزي في الحكومة، وتؤدي فيها أفكار الشرعية دوراً منقوصاً. بل إن هذا الاغتيال يمكن النظر إليه بوصفه طريقة حاسمة أرادت من خلالها سوريا في هذا المفترق إدارة علاقاتها مع جارتها لبنان عن طريق التحكم - أو التأثير على الأقل - في السياسة اللبنانية. فالحريري كان معارضاً للنفوذ السوري وللرئيس إميل لحود الذي تدعمه سوريا. وهذا السلوك السوري يتعارض مع القانون الدولي، ولكن من غير المفيد دائماً أن يتم التعامل مع هذا النشاط بمعزل عن الدبلوماسية، لأن هذا العزل يعني المخاطرة بأن نستبعد من التحليل سلوك كثير من الدول عبر التاريخ.

والنقطة الرئيسة هنا هي أن هؤلاء العملاء كانوا ينفذون سياسة الدولة في الخارج، وهو ما يمكن اعتباره متماشياً مع أحد التعريفات الوظيفية للدبلوماسية، برغم أن هؤلاء العملاء لم يكونوا دبلوماسيين معتمدين. وكملاحظة جانبية، فإن العلاقة بين جهاز الخدمة الدبلوماسية ووكالات الاستخبارات قد تكون ضعيفة، كما كان الحال في فرنسا في ثلاثينيات القرن العشرين.[16] بل إن المستوى المرتفع من عمليات الاستخبارات خلال الحرب الباردة قد استمر بعدها. فليس أقلها عمليات الاستخبارات الروسية والصينية حالياً، ومؤخراً ضد بريطانيا والولايات المتحدة. مع ذلك فإن هذه العمليات تؤدي اليوم دوراً أصغر في عالم الارتباطات الدولية، مقارنة بما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة، حين كان الكشف عنها يستغل لتحقيق مكاسب سياسية. وعليه ففي عام 1984 تم طرد عميل للاستخبارات السوفييتية مقيم

في بريطانيا نتيجة القبض على بريطاني تم تجنيده كجاسوس. وفي العام التالي أدى انشقاق أوليغ غورديفسكي – وكان مقيماً مفوضاً من جانب المخابرات السوفييتية – إلى طرد 25 موظفاً في تلك المخابرات.

ولا تتماشى جميع عمليات الاستخبارات مع سياسة الدولة. والمثال البارز على ذلك هو السبب المباشر لاندلاع الحرب العالمية الأولى، فاغتيال الأرشيدوق النمساوي فرانز فيرديناند في سرايیفو عام 1914 كان نتاج سياسة خارجية بديلة يوجهها رئيس المخابرات العسكرية الصربية العقيد دراغوتين ديميترييفيتش الذي كان يسعى لتحقيق هدفين هما إقامة صربيا الكبرى والإطاحة برئيس الوزراء الصربي نيقولا باسيك. ولم يستطع الأخير منع ديميترييفيتش، لكن الأزمة التي سببها الاغتيال ارتدت على صربيا التي هوجمت عام 1914 ثم احتلت في العام التالي.

ويعني التركيز الكبير على مسألة اعتماد الدبلوماسيين المخاطرة بالتعرض للنقد على أساس أن الدبلوماسيين أنفسهم كانوا أحياناً يتصرفون بطريقة تؤدي لنتائج متشابهة من أعمال عنيفة بل تخريبية، وهي الأكثر شيوعاً. وبالإضافة إلى ذلك فإن دور وكالات الاستخبارات لا ينفصل ببساطة عن دور الهيئات الدبلوماسية، بل إنهما متداخلان في أحيان كثيرة. كما أن الدبلوماسية والدبلوماسيين يتأثرون كثيراً بالعمليات السرية التي تقوم بها تلك الوكالات. وقد يميل بعضهم للتعامل مع هذا الموقف كأمر يتعلق فقط بالدول (المارقة) أو الشريرة، لكن هذه الطريقة في التعامل مضللة. فالدور الكبير الذي قامت به وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في أنشطة الولايات المتحدة في أفغانستان وكمبوديا ونيكاراغوا في الثمانينيات، دعماً لمتمردي الكونترا ضد نيكاراغوا على سبيل المثال، يشير إلى أن تنفيذ سياسات عدائية ضد الحكومات المدعومة من جانب الاتحاد السوفييتي كان له أيضاً نتائج واسعة على الدبلوماسية الأمريكية. وتعريف الدبلوماسية، تعريفاً ضيقاً، باعتبارها القيام بالعمل المناسب يعني كذلك المخاطرة بعدم اعتبار الكثير من الأعمال، كأخذ ما كان يعتبر مناسباً في سياق خاص وتطبيقه على نطاق واسع. على سبيل المثال، فإن أحد

جوانب التمثيل للجمهور الكوبي الواسع الذي بات يعد لاحقاً غير مناسب هو ما قامت به السفارة الأمريكية في كوبا خلال رئاسة جورج دبليو بوش (2001–2009) من عرض لوحة إعلانات إليكترونية بارزة واستخدامها لنشر الأخبار على نحو ينتهك الحظر الذي تفرضه الحكومة الكوبية. وفي المقابل، فإن السلطات الكوبية نصبت حواجز ورفعت أعلاماً لحجب الرسائل. وفي يوليو 2009 وخلال فترة إدارة أوباما، أغلقت لوحة الإعلانات في محاولة لإزالة أحد أسباب التوتر في العلاقات مع الحكومة.

في هذا الكتاب، وفي إطار منهج التعامل مع الدبلوماسية باعتبارها مجالاً متميزاً من النظم العامة لجمع المعلومات والتمثيل والتفاوض، سيتم النظر إلى الدبلوماسية وفق ترتيب زمني، لكي يكون ممكناً مناقشة التغيرات وتقديم تعليقات نوعية على العمليات الدبلوماسية. ويركز الكتاب على النصف الثاني من الألفية الأخيرة، وهي النطاق الأصلي المتفق عليه للدراسة. والتركيز على هذه الفترة لا ينبع من أي اعتقاد بأن الحداثة وصلت مع القرن السادس عشر، ولكن لأن التوسع الأوروبي أدى إلى زيادة كبيرة في سرعة الاتصال بالمجتمعات البعيدة، مما خلق حاجة أكبر وأشد تعقيداً لجمع المعلومات والتمثيل والتفاوض، وكذلك درجة من التوتر بين هذه الوظائف والأهداف. مع ذلك فمن المهم أيضاً أن ننظر إلى التاريخ البعيد للدبلوماسية لأسباب ليس أقلها تجنب المنهج التقليدي القائم على دراسة الموضوع من منظور تقدمية التاريخ. وقد وجدت ذلك التاريخ البعيد ذا صلة كبيرة بتحقيق ذلك الهدف.

ففي عصور ما قبل التاريخ، كان تبادل الهدايا في صور مختلفة يشي بأن التعبير عن العلاقات الشخصية كان يتم من خلال أشياء ملموسة. لكن الدبلوماسية، وبالتالي الدبلوماسيين، ربما كانت تحتاج لجهاز دولة، وهو ما كان يظهر عادة مع الكتابة. وعليه فهناك نقوش وأيقونات في مصر وبلاد الرافدين على سبيل المثال ذات دلالة كبيرة. ويمكن بالتأكيد تتبع الدبلوماسية بمعنى الإدارة السلمية للعلاقات الدولية التي يقوم بها وكلاء معتمدون في عصر الإغريق، حيث كانت تدين بالكثير للسياقات

السياسية التي كانت تشبه في بعض جوانبها سياقات تطور التمثيل الدائم في الفترة من عام 1440 إلى عام 1550 بعد الميلاد، في إيطاليا أولاً ثم في غرب أوروبا.[17] وبرغم أن هذا التطور الأخير قد سيطر على أدبيات الدبلوماسية، فمن المفيد النظر إلى المواقف المبكرة. وعلى نحو خاص فإن الدول العديدة التي ظهرت في منطقة صغيرة في إيطاليا في القرن الخامس عشر، لاسيما في شمال إيطاليا، كان لها نظائر في دول المدن في سومر القديمة (في جنوب العراق) ابتداءً من عام 2400 قبل الميلاد، وكذلك في اليونان قبل الهيمنة المقدونية في أواخر القرن الرابع قبل الميلاد (وبعدها).

لقد كان من المهم لهذه الدول أن تدير علاقاتها مع بعضها، وأن تحاول تحقيق مصالحها. كما كان من المفيد أيضاً بالنسبة لها أن تتعاون من أجل مواجهة التحديات الخارجية، كما فعلت بعض الدول اليونانية (وليس كلها)، حين تعرضت لهجمات كبرى عام 490 و480 قبل الميلاد من جانب الإمبراطورية الفارسية الأخمينية التي امتدت من نهر السند وضمت مصر وبلاد الأناضول. ومقابل تصوراتها الخاصة عن ذاتها فإن الدول اليونانية المعادية للإمبراطورية الفارسية نظرت إلى ممارستها للدبلوماسية باعتبارها توظيفاً للتهديدات ومحاولات التملق من أجل ضمان الانصياع لأطماعها في الهيمنة ونواياها التوسعية. وكان يُنظر إلى قبول الأطماع الفارسية بوصفه وسيلة لتحقيق ذلك التوسع. مع ذلك فقد شهد الواقع بأن سعي الفرس وراء (الأرض والماء) – وهو سعي لإخضاع الآخرين – كانت تصاحبه على ما يبدو دبلوماسية حاذقة نجحت عام 480 قبل الميلاد في استمالة كثير من الدول اليونانية. فبجانب صورتها الإمبريالية، كان للإمبراطورية الفارسية أيضاً نوع من الدبلوماسية الأشد مكراً، وهذا المركب كان ذا صلة أيضاً بإمبراطوريات لاحقة كتلك التي ظهرت في الصين، وكذلك في بريطانيا في القرن التاسع عشر.

مع ذلك، فبالنسبة إلى الشارحين لأحوال أوروبا في عصر النهضة وما بعده، فإن الأتراك (العثمانيين) الذين فتحوا القسطنطينية (إسطنبول) عام 1453، وتوسعوا قبل ذلك التاريخ وبعده في منطقة البلقان حتى وصلوا إلى أوروبا الوسطى، كانوا

يشكلون تهديداً يمكن إثباته تاريخياً بمقارنته بتهديد الفرس في العصور القديمة. وبالفعل فإن مطلب الفرس بالتسليم الرمزي لأساسيات الحياة، وهو المطلب الذي تحقق حين أرسلت الدول التي استسلمت لهم سفارات تحمل الأرض والماء،[18] يقدم نموذجاً مناسباً للتهديد والوعيد.

وفي المقابل يمكن محاولة تحسين صورة الدبلوماسية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر باعتبارها دفاعاً عن الحضارة ضد البرابرة، لاسيما بالإشارة إلى الإغريق في العصور القديمة. وبالفعل فإن النظر إلى تعاون الإغريق ضد الفرس في الماضي، واستمرار هذا النمط في العصور الوسطى، كما ظهر في عدة أمثلة من أبرزها تلك المرتبطة بالصليبيين، يجعلنا نعتبر مفاوضات السلام بين القوى المسيحية شكلاً من أشكال الإعداد للصراع مع الخارج غير المسيحي، وخاصة الأتراك. كما أن الصور الذهنية النمطية عن العصور القديمة التي باتت مقبولة في عصر النهضة – أي صورة اليونانيين المسالمين المتحضرين، والفرس الأشرار، والرومان المستأسدين (والنبلاء في آن واحد) – أصبحت لها الأولوية على الاختلافات الأكثر أهمية (لكن الأقل قداسة) التي كانت قائمة بالفعل، مثل الاختلافات في درجات المركزية ونطاق مصلحة الدولة (مقابل المصلحة الشخصية)، وكذلك مدى أيديولوجية حرية العمل. فهذه لم تكن الاختلافات التي ركز عليها في القرون الأخيرة أولئك الذين لهم أهداف خاصة يسعون لتحقيقها ولديهم افتراضات ثقافية قوية.

لقد دعمت أوجه الشبه في السلوك الدولي بين اليونان في العصور القديمة وإيطاليا في عصر النهضة الرغبة الإيديولوجية والثقافية في المقارنة الفعلية (أو الضمنية) بينهما، لكنها لم تكن مسؤولة عن ذلك. وبالفعل فإن النصوص المرتبطة بالدبلوماسية، التي صدرت في أوروبا خلال عصر النهضة، وكذلك فيما بعد، كانت تشير إلى سوابق في عصور الإغريق القديمة. وكانت هذه الممارسة هي السائدة، لاسيما عند تقديم القواعد، إذ كانت تلك السوابق تعتبر مصدراً للشرعية. ففي عام 1576 نشر المحامي الفرنسي بيير إيرو كتابه (**النظام والشكليات والتوجيهات القضائية عند الإغريق والرومان**

التي استخدمت في الاتهام العام سابقاً أو لا تزال تستخدم واستخدام بلدنا فرنسا لها)، وهو عمل طرح فكرة الخروج عن اللاإقليمية، مما يشكل مفتاح الحصانة الدبلوماسية.

وبالمثل، وكمقارنة أخرى عبر القرون، برغم أنها تفتقد الأساس الثقافي للمقارنة، فإن الدول الأوروبية الكبرى المتنافسة خلال فترة الحروب الإيطالية (1494–1559م)، خاصة فرنسا وإسبانيا والنمسا، يمكن مقارنتها بدول الهلال الخصيب، لاسيما مصر وبلاد الرافدين، خلال ألفي عام قبل الميلاد. وأوجه المقارنة الرئيسة هي أن تلك الدول المتنافسة كانت منخرطة في صراع على الهيمنة الإقليمية، وكانت إلى حد كبير تعبيراً عن حكامها.

والوثائق التي عثر عليها في مصر عام 1887، وتتكون من 350 رسالةً تعود إلى منتصف القرن الرابع عشر قبل الميلاد، تبادلها البلاط المصري للأسرة الثامنة عشرة مع دول أخرى في الشرق الأدنى القديم، بعضها مستقل لكن معظمها تابع، تشير إلى استقلال الدول الكبرى في تلك الفترة، وتقدم كذلك أدلة على وجود شبكة دبلوماسية واسعة النطاق وذات مستوى متقدم من الحركية والالتزام بالشكليات والرسميات. وتتعلق هذه المراسلات بمكانة تلك الدول وترتيبها ومقامها وفق اعتبارات مطلقة، في مقابل مصر، ووفق اعتبارات نسبية، في مقابل بعضها بعضاً بالنسبة إلى مصر.

وكانت الرموز الأساسية تشمل تبادل الهدايا وروابط العائلة/ الدم/ القربى، وبرغم أن هذه المبادلات كانت ترمز في الظاهر إلى المساواة، فإن الواقع كان بخلاف ذلك، لأسباب ليس أقلها أن رابطة المصاهرة الأساسية كانت غير متكافئة، بل في مصر، وفق ترتيب تنظمه اعتبارات الهيبة والمقام. ومرة أخرى فإن هناك كثيراً من المقارنات المفيدة مع فترات لاحقة من الأنشطة الدبلوماسية. كما أن المصاهرة الملكية ظلت موضوعاً يحظى بأهمية محورية دائمة في العلاقات الدولية حتى القرن التاسع عشر.

مع ذلك، ففي الدبلوماسية المصرية في الفترة التي تكشف عنها وثائق تل

العمارنة، وبرغم الإشارات المتكررة للأخوَّة والروابط العائلية، فإن الملوك لم يبدوا ميلاً كبيراً نحو المشكلات على أساس تطوير ثقافة النقاش الدبلوماسي. فبمعايير المرحلة الإغريقية الكلاسيكية (اللاحقة عليها)، التي لم تخلُ بدورها من أخطاء فادحة، فإن الدبلوماسية المصرية في الفترة التي تكشف عنها وثائق تل العمارنة كانت حقاً غير ناضجة تماماً، لأسباب ليس أقلها عجزها عن الحفاظ على مستوىً عالٍ من الاتصالات الواضحة والبينة، حتى من خلال القنوات التي كانت تنتقل عبرها الرسائل بأكثر الطرق سهولة. غير أن الروابط التي كانت قائمة تشير إلى أنه في وجود توازن في القوى، أو على الأقل تشارك في القوى، بين دول مستقلة، ستظهر ضغوط من أجل الدبلوماسية القادرة على توفير درجة من الفعالية، وهي مسألة أصبحت مرتبطة بتطور الدبلوماسية لاحقاً.

وفي الوقت نفسه، ومرة أخرى أصبح هذا ملمحاً مميزاً لجانب كبير من الدبلوماسية، فإن اللغة الدولية للدبلوماسية والمصاهرة في أواخر العصر البرونزي في الشرق الأدنى كان لها جوانب خادعة:

> «فالكيانات الإثنية واللغوية المتعددة كانت تعرف أن لجيرانها عاداتٍ مختلفةً، وأنهم يرون العالم من منظور مختلف (وضيع!). فكانت لغة التواصل المشترك والمصاهرات الدولية تسمح بدرجة كافية من الغموض والالتباس حتى يبدو أولئك الذين شاركوا كأنداد وكأنهم أنداد بالفعل على المسرح الدولي. لكن الغموض والألعاب الثقافية سمحت للملوك العظام (في مصر) بالاطمئنان إلى أن الآخرين لم يكونوا يضارعون حقاً المنزلة الرفيعة التي كان يحلم بها كل منهم لنفسه».[19]

ويمكننا أن نتعلم من دبلوماسية الشرق الأدنى، ودبلوماسية الإمبراطورية الحيثية

التي ازدهرت في بلاد الأناضول من نحو عام 1450 إلى نحو عام 1200 قبل الميلاد، على سبيل المثال، وكذلك دبلوماسية مصر، كما أنها شهدت استخدام الأعراف الدبلوماسية والوكلاء الدبلوماسيين التي مازالت موجودة حتى اليوم، كالمترجمين،[20] لكن الممارسة الدبلوماسية الأوروبية يجب إرجاعها إلى عصور الإغريق الكلاسيكية. وكلمة «دبلوماسية» مشتقة بالفعل من كلمة «دبلوما» (أي الرسالة المطوية) عند الإغريق. مع ذلك فإن هذه النسبة مرت عبر وسطاء النظم الإمبريالية في روما وبيزنطة، وكلاهما في الواقع قد نظر إلى مفاهيم الهيمنة الإمبريالية والتنافس أكثر من الإرث الإغريقي.

وقد شمل الإرث الإغريقي مفاهيم من قبيل الحياد، وأساليب من قبيل التحكيم، وممارسات من قبيل الحصانة الدبلوماسية للرسل وتزويد المبعوثين بأوراق اعتماد. وظل الإله الإغريقي «هرمس» (وهو المقابل للإله الروماني عطارد) لفترة طويلة مرتبطاً بالدبلوماسية كرمزٍ وحامٍ. وكثيراً ما كان يصور كرسول يحمل عصا البشارة. وبرغم ميل الرومان إلى التركيز على الجيش فإنهم حملوا مسألة حصانة المبعوثين واعتمادهم لآفاق جديدة.

كما عرف الإغريق دبلوماسية التحالفات جيداً، ومارسوها بطرق عدة، ليس أقلها إنشاء الروابط. وقد تأسس على غرار هذه الروابط نظيراتها في إيطاليا في عصر النهضة، وخلال الحروب الإيطالية (1494–1559)، وهو ما يذكرنا بمدى ما وصل إليه عالم الدبلوماسية في أوروبا لفترة طويلة من استمرارية أو إحياء لدبلوماسية الإغريق، وليس الخروج عنها ببدع جديدة، برغم أن الروابط الإيطالية سبقتها أيضاً على نحو ملحوظ نظائر في القرون الوسطى، من أبرزها رابطة لومبارد في أواخر القرن الثاني عشر. وبالفعل فإن المصادر المنسوبة إلى ميلان في القرن الحادي عشر كانت أحياناً ترجع بطريقة شبه مباشرة لماضي روما الجمهوري في صراعها مع الأطماع الإمبريالية الجرمانية: فقد كان هناك أيضاً تشابه واضح بين مدن رابطة لومبارد المتحالفة ضد أباطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة الذين كانت مقار سلطاتهم في

الشمال، والمدن الإغريقية الباحثة عن أفضل وسيلة لمقاومة ضغوط الفرس، ومن بعدهم المقدونيون، وكلاهما أيضاً من الشمال. وفي الوقت نفسه، وفي الحالات الثلاث، كانت هناك منافسات جادة بين المدن ذاتها، وهذه المنافسات تفاعلت بدرجة كبيرة مع التحدي الخارجي.

وبجانب المبعوثين الخاصين، استخدمت دول المدن الإغريقية نظاماً خاصاً لتمثيل مصالح دول المدن الأخرى. (وفق ذلك النظام كان يسمح لمواطنين تختارهم الدولة باستضافة سفراء أجانب على حسابهم الخاص مقابل منحهم ألقاباً شرفية – المترجم.) فعلى سبيل المثال، كان يمكن لأحد مواطني أثينا تمثيل مصالح كورينثة في أثينا.[21] كما ظل الإغريق لفترة طويلة يستخدمون الرهائن كضمانات لتنفيذ الاتفاقات، واستخدمتهم بالفعل الدبلوماسية الأوروبية في معاهدة سلام (أكس لا شابيل) عام 1748م. وهذه الاستمرارية قد لا تبدو جذابة كغيرها من الممارسات الدبلوماسية الأخرى التي يمكن إرجاعها للعصور القديمة.

وفي الوقت نفسه، لقد كان هناك قيود صارمة على الدبلوماسية الإغريقية، وهذا ما يذكرنا بالصعوبات التي يفرضها التفسير المعياري بنزعته الغائية. وجرياً على عادة اعتبار أن تلك الدبلوماسية كانت المثال الذي احتذت به دبلوماسية إيطاليا في عصر النهضة، فإن التركيز على تلك القيود يمكن أيضاً أن يقدم منهجاً مفيداً لفهم الفترة اللاحقة. فالتفسير الإيجابي للحالة الإغريقية يركز على العادات الأساسية المتبعة وفق الأعراف السائدة، مثل حرمة السفراء، ويلحظ التفاعلات الودية القائمة على صلات القربى الوهمية بين الدول، والتجارة التي كانت تتم بين الدول، وظهور أحلاف عامي 480 و338 قبل الميلاد ضد الفرس ثم ضد فيليب الثاني ملك مقدونيا (ووالد إسكندر الأكبر) على التوالي. كما يلفت ذلك التفسير الانتباه للجهود التي بذلت لتحسين العلاقات بين الدول، بما في ذلك جهود كثيرة للوساطة بل وللتحكيم. كما كانت هناك دعوات تنادي بتحسين السلوك، بما في ذلك احترام المعاهدات التي أقسم عليها أطرافها بالآلهة. وقد جاءت هذه الدعوات من عدد من

الكتاب الإغريق أمثال ثوسيديديس وأفلاطون وبوليبيوس.

مع ذلك، فيمكن أيضاً التحفظ على هذه الملاحظات. فعلى سبيل المثال، نشأت هذه الاتفاقات نتيجة فهم يرى أن هناك شيئاً شديد الخطأ فيما يميز التبادل بين الدول في تلك الفترة، وكان الخلاف - بل ربما التخطئة - لا يستبعد أياً من المواقف والممارسات. وفي الواقع لم تقبل الوساطة أي من الدول الكبرى في العصور القديمة، سواء أكانت يونانية أو رومانية أو غيرها، بينما لم يكن هناك مبعوثون دائمون، ولم يكن باستطاعة الأصدقاء المحليين غير الرسميين المستخدمين في المدن الأخرى علاج الموقف، إذ لم يكونوا رسميين، بل كانوا يستخدمون كيفما اتفق. وفي عام 427 أدت معلومات سيئة تحركها دوافع شخصية من جانب واحد من هؤلاء إلى خلق أزمة بين دولتي مدينتي أثينا وملطيا. وكان نقص التدفق المستمر للمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بين دولة مدينة وأخرى يؤدي إلى درجة من الإبهام.

أضف إلى ذلك أنه عند اللجوء إلى الدبلوماسية، على شكل إرسال مبعوثين رسميين، فإن ذلك كان يحدث في أحياناً كثيرة فقط بعد أن تندلع أزمة في العلاقات، وكانت تلك الدبلوماسية ميالة للقتال على نحو مميز. فكانت في كثير من الأحيان تنطوي على تهديدات، وتستخدم لغة دبلوماسية شديدة الفظاظة. وباختصار فإن ما يسميه علماء السياسة (دبلوماسية الإكراه) كان أسلوباً إغريقياً معتاداً. ونظراً لأن المجتمعات الإغريقية كانت قائمة على الشرف المبني على امتلاك العبيد، ولم يكن أحد يود أن يكون أو يبدو (شبيهاً بالعبيد) بقبوله التنازلات، ناهيك عن التسليم للخصم، فإن أسلوب الدبلوماسية الإغريقية أسهم في اندلاع الحروب، وهذا مثال على الدور الرئيس للعوامل الثقافية.

وخلافاً للأفكار التي تطورت لاحقاً وصنعت من الدول الإغريقية نموذجاً مثالياً، فإن تلك الدول كانت في العادة إمبريالية، بما فيها بعض أكبر اللاعبين، أمثال أثينا وإسبرطة وكورينثة وطيبة، برغم أن نطاق توسع تلك الدول كان ضيقاً مقارنة بتوسع الإمبراطورية الفارسية. وكانت هناك مسالك مختلفة، لكنها متصلة، من الدبلوماسية

فيما يتعلق بإقامة التحالفات. لكن نظم التحالفات لم تكن سوى غطاء لهيمنة دولة مدينة واحدة، حيث هيمنت أثينا على رابطة ديليان التي تأسست عام 478 قبل الميلاد، وهيمنت إسبرطة على الرابطة البيلوبونيزية المنافسة، وهيمنت كورنيثة على الرابطة الآتشية. وبالفعل فبجانب ما قام به الإغريق من تطوير للدبلوماسية، فإنهم – مثلهم مثل أهل العصر الحديث – ابتكروا نقدها أيضاً، حين ادعى ثوسيديديس، مؤرخ الحرب البيلوبونيزية، بأن دبلوماسية أثينا، أياً كانت مزاعمها، كانت بالفعل فظة ونزاعة للحرب ووسيلة لاختبار ما هو غير مقبول – مثلها في ذلك مثل دبلوماسية الإمبراطورية الفارسية. كما أن الرابطة التي تشكلت عام 480 قبل الميلاد ضد تلك الإمبراطورية كانت تتكون من أقلية من دول المدن، أما البقية فقد حاولت البقاء على الحياد أو قدمت تنازلات للفرس، والمثالان البارزان على ذلك هما بويوتيا وثيسالي.[22]

وسببت العلاقات مع الدول التي تقع فيما يعرف الآن باسم إيران مشكلات للرومان أيضاً، لأنهم بخلاف الإسكندر الأكبر كانوا عاجزين عن قهر الإمبراطورية البارثية أولاً، ثم الإمبراطورية الساسانية التي خلفتها. وفي كتابه (حياة سولا) سجل بلوتارخ كيف أن لوشيوس سولا الذي كان قنصلاً رومانياً واسع الصلاحية في مقاطعة سيليشيا في جنوب شرق آسيا الصغرى قد نجح عام 92 قبل الميلاد أو قريباً منه في إعادة تنصيب الملك أريوبرزانيز الموالي لروما في مقاطعة كابدوقيا المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك،

> «فقد قضى بعض الوقت على ضفاف (نهر) الفرات، وبينما كان هناك، استقبل أوروبازوس، وهو بارثي حضر كسفير من الملك أرشاق. وحتى ذلك الحين لم تكن هناك علاقات من أي نوع بين روما وبارثيا ... ويقال إن سولا أمر بهذه المناسبة بإحضار ثلاثة مقاعد، أحدها لأريوبرزانيز، وآخر لأوروبازوس، وثالث لنفسه،

وأنه جلس بنفسه على المقعد الأوسط، وهكذا أتاح لهم فرصة الكلام أمام الجمهور. ونتيجة لذلك قام ملك بارثيا بعد ذلك بإعدام أوروبازوس. أما عن سولا، فبينما أثنى عليه بعضهم لجعله السكان المحليين[23] يأكلون حلوى متواضعة، اعتبر آخرون سلوكه استعراضاً مبتذلاً وسيئ التوقيت للغطرسة».[24]

ودل ذلك المشهد على صعوبة إقامة آليات دبلوماسية مناسبة للتعامل بين الدول ذات المكانة المتشابهة، وعلى الأخص الإمبراطوريات غير المعتادة على التعامل مع مثل تلك الدول.

وفي المقابل فإن النظر في دبلوماسية الدولة البيزنطية، أي الإمبراطورية الرومانية الشرقية التي اتخذت من القسطنطينية عاصمة لها، وامتد عمرها حتى عام 1453، يذكرنا بالمسالك المتنوعة في التقاليد الكلاسيكية، وكذلك بصعوبة ضمان سلوك مناسب. وهكذا فإن السفارات التي أرسلها ثيودوسيوس الثاني إلى شعب الهان، الذي كان يهدد الإمبراطورية عام 412 ثم عام 449 بعد الميلاد، كان يقابلها محاولات لاغتيال شخصيات رئيسة، بمن فيهم أتيلا عام 449,[25] وكمثال على الاستمرارية عبر المراحل الزمنية اللاحقة من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة المبكرة، وكذلك بين العالمين الكلاسيكي والوسيط، فإن القسطنطينية كانت عاصمة الإمبراطورية البيزنطية (في العصور الوسطى)، ثم أصبحت منذ عام 1453 عاصمة الإمبراطورية العثمانية (التركية) (في العصور الحديثة المبكرة).

وبجانب التقاليد المدنية والإمبريالية في الدبلوماسية، وتلك الدبلوماسية الفجة في كل من اليونان وروما، ظهر نوع كنسي كان له – مرة أخرى – عواقب ثقافية. فانهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية في القرن الخامس، وحلول عدد من الممالك (البربرية) محلها، مثل فرانشيا، ترك الكنيسة ليس فقط كهيئة فوق قومية في أوروبا الغربية، ولكن أيضاً كهيئة تضم الأفراد الأكثر تعليماً ومعرفة من الناحية السياسية.

وهكذا أدى رجال الدين دوراً رئيساً في الدبلوماسية الأوروبية في العصور الوسطى، وحتى عندما قام آخرون بأدوار مهمة، ظلت المفاهيم المسيحية شديدة الأهمية لفهم طبيعة العلاقات الدولية.

وبالنسبة إلى الغرب اللاتيني، فهناك أدلة على قدر كبير من النشاط الدبلوماسي في الفترة المبكرة من العصور الوسطى، لكن ما يعقد الأمر هو أن معظم هذه الأدلة كان مبنياً على نصوص حكائية، وليس على الرسائل التي باتت لاحقاً تستخدم كأدلة. ورواية ليودبراند عن سفارته للدولة البيزنطية عام 950 (وهي رواية بها كثير من الإطراء) وروايته عن سفارته لها عام 968 (وهي رواية بها كثير من القدح) مثال على المشكلة التي يخلقها هذا النوع من الأدلة. فالروايتان تعكسان الجمهور المختلف الذي كان ليودبراند متوجهاً له بالكتابة، فجاءتا إلى حد كبير نتاجاً للسياسة الإيطالية في تلك الفترة. فقد ولد ليودبراند لأسرة إيطالية نبيلة، وأصبح أسقف كريمونا. وكان والده سفيراً للملك هوغ ملك أرليز وإيطاليا. وقد أرسل الملك بيرينجار ملك إيطاليا ليودبراند إلى القسطنطينية عام 950 وبصحبته سفير أوتو الأول ملك فرانكيا الشرقية. وفي عام 968 ذهب ليودبراند مرة ثانية، هذه المرة كسفير لأوتو الذي أصبح الإمبراطور الروماني المقدس.[26]

ومن ركائز المفاهيم المسيحية عن الدبلوماسية الاعتقاد بوحدة العالم المسيحي، ومن ثم وجود مصلحة عامة، وما يتعلق بذلك من التزام بتأمين السلم. وكثيراً ما كان يعبر عن ذلك بلغة الإعداد لحملة صليبية،[27] وهو مشهد أساسي في العمل الدولي طبقاً لأهداف مثالية لكن مع تعريف هوية النظام الدولي وأعرافه وأهدافه وفق المسيحية. وقد قدم هذا الالتزام تفسيراً لدور الدبلوماسيين، حيث اعتبرهم يؤدون مهمة شبه دينية، وهي رؤية وفرت لهم دفاعاً ضرورياً في مواجهة العراقيل والمحاولات الأكثر فاعلية لإعاقة الدبلوماسية. وكان هذا النهج هو المستخدم في أول كراسة تركز على الدبلوماسيين فقط، تصدر في أوروبا الغربية (رسالة قصيرة عن السفراء) (1436) وقد كتبها الدبلوماسي الفرنسي برنارد دو روزيه، وهو رجل دين أصبح رئيس أساقفة

تولوز.

هذا النمط المهني يمكن ملاحظته عند كثير من الدبلوماسيين، بينما أتى آخرون من خلفية قانونية. فقد كان تطور القانون مهماً حقاً لتطور الدبلوماسية. ففي أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر، ارتبط التطبيق المتزايد للقانون الروماني في العمليات القانونية بقدرة من يمتلكون السلطة على تمكين آخرين من أداء مهمات محددة. وكعمل قانوني رسمي، أصبح من الممكن تعيين مراقب له تفويض يحدد سلطاته في التفاوض. مثل تلك التعيينات، وهي موثقة من أوائل القرن الثالث عشر، كانت تتعلق أساساً برفع الدعاوى أمام القضاء.[28] ولم تكن إمكانية ائتمان آخرين عن طيب نفس وإعطائهم الحق في الدخول في اتفاقيات مرتبطة على نحو محدد بالدبلوماسية، لكنها كانت مهمة للثقافة والممارسة الدبلوماسيتين. ويشير هذا التطور إلى أهمية فترة العصور الوسطى في نشوء الدبلوماسية. والحاجة لمهارات قانونية وإدارية في ذلك العصر اتضحت أيضاً في استخدام الموثقين العامين والأمناء في السفارات الملكية، الذين كانوا يميلون لدعم الدبلوماسيين الأرفع اجتماعياً.

وفهم الدبلوماسية الأوروبية في العصور الوسطى ينتفع من الوعي بأنها لم تكن أبداً بدائية أو ثابتة. بل إن هناك حاجة لفهم جوانب التغير في دبلوماسية القرون الوسطى، مع ملاحظة أن أدلة التغيير تعود جزئياً لتغير الأدلة. فعلى سبيل المثال، قبل منتصف القرن الثاني عشر كان من الصعب جداً الحصول على معلومات دقيقة عن الأساليب التي استخدمها الحكام الإنجليز في التواصل والتفاوض مع رؤساء الدول الأجنبية، ونتيجة لذلك فإن أية دراسة للممارسة الدبلوماسية الإنجليزية في تلك الفترة لا يمكنها سوى تقديم بعض التصورات.

وفي أوروبا ككل، يبدو أن المراسلات بين الحكام كانت أداة رئيسية للدبلوماسية،[29] بينما كانت اجتماعاتهم، مثل ذلك الاجتماع الذي عقد عام 870 بين لويس الألماني وأخيه تشارلز الفرنكي الغربي، مثلت فرصة أساسية للمفاوضات. وتشير الأدلة إلى انعقاد مؤتمرات قمة بالفعل في القرن الثاني عشر، ومن أمثلتها البارزة قمة سلام

البندقية عام 1177 حين اجتمع فريدريك بربروسا والإمبراطور الروماني المقدس والبابا ألكسندر الثالث وممثلون عن رابطة لومبارد ومبعوثو ويليام الثاني ملك نابولي وصقلية، وذلك للتوصل إلى سلام مشترك ووضع حد للانشقاق البابوي الذي بدأ عام 1159. كما أنه بحلول ذلك الزمن كانت الحماية التي يتمتع بها السفراء قد استقرت، ونستطيع أن نعرف ذلك من شكاوى بربروسا حين اعتقل الإمبراطور البيزنطي إسحاق أنجيلوس مبعوثيه عام 1189. ومن اليسير للغاية أن نقلل من شأن نطاق دبلوماسية الزعماء في القرون الوسطى وخبرتها. فنطاقها على سبيل المثال تشير إليه الدبلوماسية المكثفة في البلاط البابوي التي شملت لويس السابع ملك فرنسا، وأطلق شرارتها النجاح الذي أحرزه توماس بيكيت كبير أساقفة كانتربري (1162—1170).

وقد انعكست جوانب التغير في الدبلوماسية جزئياً في الحاجة للتكيف مع الظروف المتغيرة التي كان لها أثر مباشر على الدبلوماسية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك دور الكرسي البابوي باعتباره الجهة المسؤولة المنظمة للعالم المسيحي الغربي والطامحة للتنسيق بين أطرافه. وهكذا أرسل البابا جورج السابع (الذي حكم بين عامي 1073 و1085) رسالة دبلوماسية للغاية نيابة عن مسيحيي شمال أفريقيا إلى النذير حاكم تونس. وشملت الظروف المتغيرة مدى ما كان على الحكام من غير رجال الدين تعريف مواقفهم بالرجوع للكرسي البابوي الذي كانت له أطماع زمنية وروحية لاسيما في إيطاليا، إن كان يمكن الفصل بين هذين الأمرين، وكذلك تطور طرق الاتصال بين بيزنطة والعالم الإسلامي والغرب.[30]

وفي أوروبا الغربية، كان فهم الحكام الزمنيين للفرق بين ما هو أجنبي وما هو محلي فيما يتعلق بالصفة الإقليمية مهماً لإعطاء معنى للشرعية السياسية المستقلة، ومن ثم للسياسة الخارجية.[31] وكان على الحكام أن يحددوا مواقفهم من الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي زعمت منذ إحيائها على يد شارلمان (الذي حكم بين عامي 768 و814) السيادة العليا على العالم المسيحي الغربي. فقد صارت فكرة إمبراطورية

مسيحية، كما عبر عنها كتاب القرن التاسع مثل جوناس الأورلينزي وهينكمار الريمزي، مؤثرة كتصور عن الدولة.

ولم تكن أفكار السيادة العليا قاصرة على الإمبراطورية الرومانية المقدسة، لكنها أثرت أيضاً في لقاءات ملكية أخرى حتى أصبحت تلك اللقاءات مناسبات لممارسة طقوس باتت مميزة للعلاقات وكذلك المفاوضات. ففي عام 1031 تقدم الملك نط ملك إنجلترا والدنمارك نحو نهر تاي ليقبل آيات الخضوع من مالكوم الثاني ملك سكوتلاند، وهو ما أعاد تأكيد مزاعم التاج الإنجليزي في السيادة العليا على سكوتلاند، وأمن لمالكوم أيضاً دعماً في مواجهة النرويج.

كما وفرت الاجتماعات فرصة لتقديم الهدايا وإظهار التفوق على الغرماء، وهو ما كان يعبر عن مسائل سمو المنزلة والمساواة ويعقدها في آن واحد. وكان هناك اهتمام كبير بهذه العوامل في إطار التركيز العام على اعتبارات حكم الأسر. وكما هو معتاد في نظم التنافس على الشرف، فقد كان هناك خليط معقد من التنافس على سمو المنزلة، حول مسائل شرف شديدة الرمزية والتفاهة في أحيان كثيرة، في إطار تسليم عام بالمساواة. وفي الواقع فإن هذا التسليم ممزوجاً بأخلاق التنافس جعل مسائل الشرف شديدة الحساسية، حيث كان الحكام دائماً حذرين بشأن محاولة غرمائهم إظهار التفوق عليهم، وفي الوقت نفسه يسعون هم لإظهار ذلك التفوق. وكان هذا الموقف يبدو مسألة خلافية خاصة حين يزعم أحد الملوك أن ملكاً آخر مدين له بالولاء، كما كان الحال في العلاقات الصعبة بين ملك فرنسا وملك إنجلترا (بصفته دوق جاسكوني) في السباق الطويل الذي انتهى بحرب السنوات المائة التي بدأت في ثلاثينيات القرن الرابع عشر.

وكان البحث عن حلفاء أيضاً جانباً مهماً في دبلوماسية القرون الوسطى. فعلى سبيل المثال، سعى ملوك إنجلترا المتعاقبون، لاسيما من أوائل القرن الثالث عشر فصاعداً، ولكن قبل ذلك أيضاً، للحصول على دعم الحكام الألمان وأمراء البلاد الواطئة، مثل نبلاء الفلاندرز والهاينو، في صراعهم الدائم مع ملوك فرنسا. ففي

العقد الأول من القرن الثالث عشر لجأ الملك جون إلى الإمبراطور الروماني المقدس أوتو الرابع في محاولة فاشلة لهزم فيليب أغسطس ملك فرنسا، وكان هذا جزءًا من دبلوماسية شملت الكرسي البابوي وسياسة القوة في إيطاليا.[32]

هذه الدبلوماسية واسعة النطاق كانت أيضاً شديدة الأهمية تحت حكم كل من إدوارد الأول (1272–1307) وإدوارد الثالث (1327–1377)، واستمرت بعد ذلك. وفي عام 1391 ارتبطت المفاوضات الإنجليزية–الفرنسية بإمكانية غزو فرنسا لإيطاليا.[33] وفي عام 1474 أرسل إدوارد الرابع جون مورتن، وكان رجل دين يتبوأ منصباً قضائياً شديد الأهمية في إنجلترا، في محاولة لكسب دعم الإمبراطور فريدريك الثالث ضد لويس الحادي عشر ملك فرنسا. وبنهاية العصور الوسطى كان يمكن التحقق من وجود نظام معقد من الدبلوماسية الإنجليزية، برغم أن درجة الاتساق في التفاصيل كانت أقل مما توحي به صورة التطور العام.[34]

وفي المقابل، ومنذ نهاية القرن الثالث عشر، كانت السياسة الإنجليزية تواجه محاولة فرنسا لخلق محور مع سكوتلاند. وسعى كلا الطرفين أيضاً لبناء تحالفات في أيبيريا، لاسيما في أواخر القرن الرابع عشر، ومع طموحات الأسر الحاكمة المتداخلة مع سياسة القوة، خاصة في الصراع للسيطرة على قشتالة، وفي السعي للانتفاع من العلاقات المضطربة بين البرتغال وقشتالة. وبالفعل فإن سياسة القوة كانت في كثير من الأحيان تعبيراً عن طموحات الأسر الحاكمة، وهو ما يساعد في تفسير أهمية دبلوماسية الزواج ودبلوماسية الاجتماعات بين الملوك المتعلقة بالزواج، مثل زواج ريتشارد الثاني ملك إنجلترا وإيزابيلا ابنة شارل السادس ملك فرنسا عام 1396، وهو زواج أعقب تمديداً للهدنة بين المملكتين.

وكان مبدأ حكم الأسر مسألة مركزية في دبلوماسية القرون الوسطى. وكان أكبر مصادر القلق هو التساؤل عمن تزوج من، وكيف بدت ترتيبات الزواج، ومن يرث ماذا، وأيضاً من لديه مطالب فيما ورثوه، وما هي المهور التي قدمت، وكيف تم تطبيق هذه الاتفاقات. وركز مبدأ حكم الأسر أيضاً على المطالب القانونية

بالأحقية في الأراضي، وهي مطالب كثيراً ما تأسست على قانون الملكية والأسرة، وكان هذا معلماً بارزاً في الدبلوماسية الأوروبية، واستمرت أهميته الكبيرة حتى منتصف القرن الثامن عشر، بل هناك مظاهر مهمة لاستمراريته بعد ذلك. فقد كان الحكام يسعون لتحقيق أهداف ذات أساس قانوني، كما في مطالب فرنسا بنابولي وصقلية، وهي مطالب تمسكت بها فرنسا من أواخر القرن الثالث عشر حتى منتصف القرن السادس عشر. وكانت القوة الغاشمة ضعيفة على حساب الحكام المسيحيين الآخرين، ما لم تكن تدعم مطلباً ما، برغم أن القوة كانت مطلوبة لتنفيذ هذه المطالب. ويساعد دور الاعتبارات المتعلقة بالأسر الحاكمة في تفسير لماذا كانت العلاقة الحميمة مع الحكام عنصراً رئيسياً في تعيين الدبلوماسيين.

ويمكن ملاحظة أهمية مبدأ حكم الأسر في طريقة تأثيره في دبلوماسية الكرسي البابوي. فأولاً، انخرط الباباوات في سياسة حكم الأسر لتحقيق مصالح عائلاتهم الخاصة، وظل ذلك واضحاً حتى القرن السابع عشر. فالباباوات من أمثال أُربان الثامن (الذي حكم بين عامي 1623 و1644) قدموا تصويباً آخر للفكرة الخاطئة بأن عصر النهضة في إيطاليا كان يبشر بتغييرات كبرى في الدبلوماسية. وبغض النظر عن الشائعات حول البابا بونيفاس الثامن (الذي حكم بين عامي 1294 و1303)، فإن معظم الباباوات في القرون الوسطى بعد جورج السابع (1073–1085) كانوا من الناحية الشخصية مستقيمين أخلاقياً، خاصة فيما يتعلق بالجنس، ولكن لم تكن هناك حاجة للانحطاط الأخلاقي كذلك الانحطاط الذي اتصف به البابا بورجيا الثاني (ألكسندر السادس الذي حكم بين عامي 1492 و1503) من أجل محاولة تحقيق النفع لأبناء الأخ أو الأخت وغيرهم من أعضاء العائلة. وقد انخرط أيضاً في سياسة حكم الأسر باباوات من قبيل إنوسنت الرابع (الذي حكم بين عامي 1243 و1254) والذي كتب رسائل كثيرة عن القانون الكنسي، وأعلن الحملة الصليبية السابعة عام 1244.

لقد كانت قوة دبلوماسية الكرسي البابوي تنبع جزئياً من مكانها في منظومة المصاهرة والتوريث. وعلى المدى الطويل، كانت قدرة البابا على التدخل في

الأحداث المتعلقة بحكم الأسر تمثل تهديداً أشد خطورة على الحكام الزمنيين من الحرمان الكنسي. وكان هذا التدخل يأخذ صورة الأمر بالزواج في درجات محرمة أو إبطاله، وتعود أهمية هذا الأمر إلى التداخل بين الأسر الحاكمة. أما الحرمان الكنسي فقد كان باستطاعة الملوك والمجتمعات الصمود أمامه لسنوات. فقد أصدر البابا إنوسنت الثالث عام 1208 قراراً بالحرمان بحق إنجلترا، ثم أصدر في العام التالي قراراً بالحرمان الكنسي بحق الملك جون، لكن الأخير لم يستسلم حتى عام 1213.[35] ولم تكن قرارات البابا المتعلقة بحكم الأسر تطاع دائماً، إذ كان باستطاعة الملوك - وقد فعلوا ذلك - تجاهل قيود الكرسي البابوي في مسائل من قبيل الدرجات المحرمة، لكن إصرار البابا على الأمر بالزواج في درجات محرمة أو إبطاله قد يعرقل خطط الملك لسنوات، كما حدث مع هنري الثامن ملك إنجلترا. وقد يقدم الملوك تنازلات كثيرة من أجل الحصول على ما يريدونه من البابا في هذا المجال.

وتداخلت سياسة القوة مع دبلوماسية الكرسي البابوي، كما حدث في الانشقاق الكنسي الذي وقع بين عامي 1378 و1417 حين كان هناك اثنان يتنازعان على منصب البابا، ولم تكن هذه المرة الأولى لمثل هذا النزاع. وهكذا فمن الواضح أن التركيبات والمفاوضات الدولية كانت أموراً معقدة تعقيداً كبيراً وتتطلب مهارة. وازدادت التغييرات الأساسية في العلاقات الدولية بمدى مصالح الأسر الحاكمة وزيادة اهتمامات الحكام، مثل السياسة المتوسطية لحكام فرنسا.

ولعب التمثيل الدبلوماسي دوراً رئيسياً ليس فقط في المجال العملي للمفاوضات، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالارتقاء بالمكانة وتأمينها. وهذه كانت مهمة كأداة لتحقيق السيادة، ولكن بعيداً عن ذلك، ظلت هناك امتيازات مهمة في المصالح والمكانة تكتسب باستخدام الآليات الدبلوماسية.

وإحدى الطرق التقليدية للتعامل مع العصور الوسطى كمرحلة بدائية هي النظر لاستخدام هذه الآليات في نظام من السيادة المشتركة على رأسه الإمبراطور الروماني المقدس والكرسي البابوي باعتباره معيباً. وعلى وجه الخصوص، فإن الاشتراك في

السيادة وفكرة الإشراف ينظر إليهما كمفارقات تاريخية من منظور نظام ويستفاليا، وهو مصطلح يستخدم لوصف أفكار الدبلوماسية الأوروبية وأساليبها التي سادت منذ سلام ويستفاليا عام 1648. لكن هذا الرأي ليس في مأمن من النقد من منظور الآليات الدستورية الحديثة، لاسيما في أوروبا، فالاتحاد الأوروبي هو نظرياً وعملياً نظام من السيادة المشتركة، ومن ثم الإشراف، كما أنه نظام يفتح مجالاً جديداً للدبلوماسية.

لقد تطورت العلاقات الدبلوماسية في العصور الوسطى، وليس فقط في أوروبا، للاستجابة للحاجات والفرص في السياقات المحيطة مباشرة، وليس التعامل مع الإمكانية الأقل شيوعاً بكثير للحفاظ على روابط بعيدة. ولم تكن هناك لحظة واحدة أو سبب بمفرده لتطور الاتصالات الدبلوماسية الدائمة في أوروبا، لكن يبدو أن السبب الأكبر كان الحاجة لتحسين عملية تقديم التقارير عن الدول الأجنبية، وليس توجيه المفاوضات، إذ لم تتطلب المفاوضات تلك الديمومة. ووفر التعقد النسبي في بنية حكومات الدول الإيطالية في القرن الخامس عشر سياقاً رئيساً لذلك، ولكن من الضروري موازنة هذا السياق بالسياق الذي قدمه القرب المكاني لهذه الدول والعداوات الحادة بينها وتحالفاتها الانتهازية، وكذلك الأخذ في الاعتبار الموقف السابق. وكما يحدث في أحيان كثيرة، فإنه من السهل ملاحظة التغيرات وتقديم التفسيرات، لكن الاختيار بين هذه التفسيرات، أو بالأحرى تقييم وزنها النسبي، هو أمر أشد صعوبة.

والمصادر المؤسسية للاتصالات الدبلوماسية الدائمة ترجع إلى أوروبا في العصور الوسطى، ويتمثل جزء من صعوبة أكبر في أي تاريخ للدبلوماسية في الفصل بين ما ينتمي للعصور الوسطى وما ينتمي للعصور الحديثة المبكرة. والمصدر الرئيس هنا هو التكرار والطول المتزايدان لنمط العصور الوسطى في السفارات قصيرة الأجل، مصحوباً بملامح محددة لنظم الكرسي البابوي ومدينة البندقية. وبجانب الإصدار المكثف للخطابات البابوية، لم يقتصر الكرسي البابوي على إرسال ممثلين

إلى البلاطات الأخرى، بل كان أيضاً يستقبل ممثلين عن حكامهم، برغم أن الانتظام الإداري الذي اقتضاه ضمناً ذلك الوصف يحتاج إلى الحذر في التعامل معه. وبينما شجع دور البلاط البابوي مهمة التمثيل، سواء في روما أو أفينغون، باعتبارها مقراً للأعمال ومصدراً للامتيازات التي كانت صعبة المنال في كثير من الأحيان، فإن هذه العملية أشارت أيضاً إلى نقص التخصص، وهو ما كان يصدق بصفة عامة على الدبلوماسية، حيث كانت المصالح الأخرى ممثلة أيضاً.

وهكذا زاوج أندري سابيتي بين عمله كموثق عام في شركة فريسكوبالدي البنكية والتجارية في موطنه فلورنسا والعمل لتمثيل عدة مصالح إنجليزية لدى الإدارة البابوية في وقت كانت فيه شركة فريسكوبالدي الشركة الرائدة للتجار الأجانب المصرح لها بالقيام بأعمال تجارية في إنجلترا. ومن عام 1313 مثل أندري إدوارد الثاني وإدوارد الثالث لدى البلاط البابوي في أفينغون، لكنه ساعد أيضاً مقدمي العرائض الإنجليز حتى حل آخر محله عام 1334. ثم قام أحد أبنائه ويدعى أوتون بتمثيل مقاطعة فلورنسا لدى البلاط البابوي عام 1350. [36]

وأطلق على ممثلي الكرسي البابوي لقب مرسلين، في إشارة إلى دور المبعوثين كحاملي رسائل، بينما أطلقت كلمة مراقبين على ممثلي الحكام الآخرين، واستخدمت كلمة «سفراء» أحياناً بحلول القرن الخامس عشر.[37] وتم توظيف مراقبين أيضاً في بلاطات الحكام الزمنيين الآخرين، كما فعل حكام إنجلترا، مثل مَن تولوا منصب الدوق في أكويتاين، لدى بلاط ملوك فرنسا.

وكان مرسلو البابا عنصراً أساسياً في نظام أفرز عدداً كبيراً من الرسائل البابوية، وشمل أيضاً محكمة بابوية عليا متطورة، أعاد تنظيمها إنوسنت الثالث (الذي حكم بين عامي 1198 و1216)، وكان بابا شديد الاهتمام بسياسة القوة، وبمد سلطة الكرسي البابوي. وهذا المد كان جزئياً مسألة ادعاء قانوني، لاسيما من خلال إصدار الفتاوى البابوية. ويؤكد الدور القضائي الكبير لكل من مندوب القضاة وممثلي البابا صعوبة تمييز الدبلوماسية كنشاط منفصل. وحققت محكمة إنوسنت العليا انتظاماً إدارياً

ظل حتى اليوم غائباً عن جانب كبير من الحكم البابوي، كما ساعدت على وضع نمط للممارسة الإدارية في أماكن أخرى من أوروبا المسيحية. ومازالت سجلات الرسائل الصادرة من الكرسي البابوي والواردة إليه محفوظة منذ عام 1198، وتقدم ذاكرة مؤسسية للصراع الطويل المدى مع أباطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وكانت هذه الذاكرة المؤسسية تحمل الصفة الدبلوماسية بقدر ما كانت تحمل الصفة القانونية.[38]

وبالإضافة إلى ذلك، ظل سجل المحكمة العليا للبابا غريغوري السابع (الذي حكم بين عامي 1073 و1085) محفوظاً، وكذلك نسخ من سجل المحكمة العليا للبابا غريغوري الأول (الذي حكم بين عامي 590 و604)، وجزء من سجل المحكمة العليا للبابا جون الثامن (الذي حكم بين عامي 873 و882)، وهذا السجل الأخير أعد بلا ريب تقريباً خلال عهد البابا غريغوري السابع. وشهدت المحكمة العليا فترة مهمة من الإصلاح في ظل يوحنا الغائيتي، وكان قاضي القضاة البابوي في الفترة من عام 1089 تقريباً وحتى عام 1118 حين انتخب بابا تحت اسم غيلاسيوس الثاني. ويذكرنا دور المحكمة العليا بأن الدبلوماسية كنظام إداري تطلب ليس فقط سفارات دائمة أو شبه دائمة، ولكن أيضاً إدارة توجهها وتتمتع باستمرارية مؤسسية. والفصل بين الاثنين ممكن، لكنه ليس مفيداً دائماً.

وشمل الدور الدبلوماسي المتعدد للكرسي البابوي سلطته المالية، إذ كان يمنح العشور للاستخدام الملكي. وكان عمل الكرسي البابوي يدور في مدى من المستويات الجغرافية. ففي إيطاليا كانت هناك الدبلوماسية الساعية لحماية الدول البابوية وتوسيعها، وكذلك المتعلقة بالدور البابوي في إضفاء التماسك على المعارضة لأباطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وكان الكرسي البابوي قادراً أيضاً على منح لقب حين لا يكون هناك ذلك اللقب أو الكثير منه، كما حدث حين جعل شارلز المنسوب إلى أنجو ملكاً على صقلية عام 1266. وقد تطور هذا الأمر عام 1494 حين أصدر البابا ألكسندر السادس مرسوماً بابوياً بإقامة معاهدة توردسيلاس التي

قسمت نصف الكرة الغربي بين إسبانيا والبرتغال. وهذه المعاهدة أعلنها الإسبان حين وصلوا إلى الأرض الجديدة.

كما كان للبندقية ممثلون في الخارج، لاسيما في القسطنطينية. وكانت وظيفة ممثلها هناك هي وظيفة الوكيل التجاري وممثل جماعة التجار، ولكنه كان يرسل أيضاً تقارير عن التطورات في القسطنطينية وفي نطاق أوسع، وأسهم بذلك في صياغة السياسة. كما ائتمن الممثلون في القسطنطينية على القيام بالمفاوضات التي لم تستحق إرسال سفارة خاصة، وهي عملية كانت بطيئة ومكلفة.

وربما شجعت معرفة حكام إيطاليا الآخرين بالنظم المتبعة في الكرسي البابوي والبندقية على الابتكارات، لكن مبعوثيهم المقيمين كانوا أيضاً علامة على انطلاقة مهمة، حيث كانت مكانتهم مختلفة، فكان لهم مكانة المبعوث وليس الممثل صاحب الامتيازات. وبالفعل فإن أبرز الابتكارات في القرن الخامس عشر لم تأت من الكرسي البابوي أو البندقية، بل من الأمراء الإيطاليين، لاسيما أولئك الذين تولوا منصب دوق ميلان. فصدر عام 1490 أول كتاب مخصص للمبعوثين المقيمين بعنوان (عن منصب السفير) لمؤلفه إرمولاو باربرو البندقي الذي عمل في بعثة خاصة إلى الإمبراطور فريدريك الثالث، ومبعوثاً مقيماً في ميلان وروما.

ويجب ألا يقتصر البحث في عناصر الاستمرارية والانقطاع في الدبلوماسية داخل أوروبا. فهي تتعلق أيضاً بحالة العلاقات مع القوى غير المسيحية. وكانت العلاقة الرئيسية مع الإسلام. فقد مرت مرحلة الصراع المستمر بين العالم المسيحي والإسلام سريعاً، وبعدها، وعلى خلفية من المواجهة والصراع اللذين تنوعا إلى حد كبير، كانت هناك حاجة لابتكار ممارسات دبلوماسية. فكان لشارلمان علاقات دبلوماسية مع البلاط العباسي في بغداد، كانت تكمن وراء حملته على إسبانيا الأموية عام 778، حيث كانت الأخيرة ترفض سلطة بغداد.

وأثبتت العلاقات الدبلوماسية مع الدول الإسلامية في أيبيريا أهميتها على نحو خاص، وكثيراً ما كان اليهود يوظفون كوسطاء. وعملت هذه الصلات أيضاً كأداة

للنقل الثقافي، كما حدث حين قام من أصبح البابا سلفيستر الثاني (الذي حكم بين عامي 999 و1003) بزيارة إسبانيا المسلمة في ستينيات القرن العاشر وأبدى اهتماماً بعلومها. وفي حوالي عام 950 قام أوتو الأول ملك فرانكيا الشرقية / ألمانيا (من عام 936) وإيطاليا (من عام 951) الذي أصبح الإمبراطور الروماني المقدس من عام 962 حيث حكم البلاد الناطقة بالألمانية وشمال إيطاليا، بإرسال سفارة إلى الخليفة عبد الرحمن الثالث في قرطبة، ربما ملتمساً من الخليفة وضع حد للغارات المنطلقة من قاعدة فراكسينتم في مقاطعة بروفنس في إسبانيا المسلمة، التي كانت تهدد الأراضي الخاضعة لحكم أوتو في شمال إيطاليا. واعتبر رد الخليفة الذي أرسله مع أحد الأساقفة شديد الإهانة للديانة المسيحية، فاحتجز الرسل لمدة ثلاث سنوات، فكانوا فعلياً سجناء في ألمانيا.

وحين أطلقهم أوتو، أرسل رسالة أخرى إلى الخليفة أعدها أخوه برونو، وكان كبير أساقفة كولونيا. وحيث إن الرسالة كانت مهينة للإسلام فقد حملها أحد الرهبان، ويدعى يوحنا الغورزي، وكان من الواضح أنه يسعى للاستشهاد، وهو هدف مختلف تماماً عن أهداف معظم المبعوثين في العصر الحديث، وهو يظهر الحاجة إلى الحذر عند التأكيد على عناصر الاستمرارية وتتبع التطورات على المدى الطويل. وحين وصل الراهب إلى قرطبة في عام 953 أو 954 فإن رسالته ومواقفه أوصلتاه إلى طريق مسدود، حيث ترك وحيداً معزولاً، ومنع من تقديم رسالته إلى الخليفة.

وقد تم الخروج من هذا المأزق حين ذهب ريسيمندس أو ربيع بن سعيد، وكان كاثوليكياً قرطبياً يتولى منصباً في إدارة الخليفة، في بعثة إلى أوتو في فرانكفورت. ونتيجة لذلك، حمل ريسيمندس معه مزيداً من الرسائل الدبلوماسية، حين قفل عائداً إلى قرطبة عام 956، كما تم تكليف الراهب يوحنا بتقديم الهدايا إلى الخليفة، وألا يسلمه الرسالة الأصلية. وكوفئ ريسيمندس بتولي منصب الأسقف في الأندلس (أي إسبانيا المسلمة)، ثم ذهب لاحقاً في بعثات إلى بيزنطة والقدس وسوريا.[39] وهذا يذكرنا باتساع نطاق الصلات الدبلوماسية للقوى الإسلامية الكبرى. وبالمثل،

سافر المترجم سلام كثيراً كممثل للخليفة العباسي المقيم في بغداد في منتصف القرن التاسع. كما استقبلت قرطبة تحت حكم عبد الرحمن الثالث سفارات من بيزنطة وبغداد.

تشير مثل هذه الأمور إلى الصبر في محاولة إحراز النجاح عند إقامة علاقات دبلوماسية عابرة للثقافة. وبمرور الوقت زاد إمكان التنبؤ بالعلاقات بين الدول المسيحية والإسلامية،[40] ليس فقط لأن كلاً منها وقع اتفاقات مع الطرف الآخر، لكن الأكثر من ذلك، لاسيما في أيبيريا وكذلك في الشرق الصليبي، أن كلاً منها سعى لاستغلال العداوات داخل المعسكر الآخر بالدخول في مفاوضات للوصول إلى اتفاقات. واتضحت هذه العملية في زمن الحملة الصليبية الأولى. فبعد أن استولى الصليبيون على مدينة نيقية من الأتراك السلاجقة في يونيو 1097، نصح الإمبراطور البيزنطي ألكسيوس الأول كومنينس الصليبيين بإرسال بعثة إلى مصر الفاطمية، وكانت العدو اللدود للسلاجقة. وفي فبراير–مارس 1098 عادت سفارة فاطمية إلى أنطاكية، التي كان الصليبيون قد استولوا عليها بحلول ذلك الوقت، ويبدو أن السفارة قد توصلت لاتفاق مؤقت ضد السلاجقة في شمال سوريا. مع ذلك نقض الصليبيون هذا الاتفاق في مايو 1099، حين دخلوا الأراضي الفاطمية للاستيلاء على القدس.

وبعد ذلك، ظلت الدبلوماسية شديدة الأهمية خلال الفترة الصليبية. فعلى سبيل المثال، بعد وفاة صلاح الدين عام 1193، انقسمت أسرته الأيوبية تقريباً بين سوريا ومصر، وقد استغل الصليبيون هذا الانقسام. وعلى وجه الخصوص، استطاع الإمبراطور الروماني المقدس فريديريك الثاني الذي اشترك في الحملة الصليبية السادسة عام 1228 تحرير القدس (حيث توج نفسه ملكاً عليها عام 1229) من خلال الدبلوماسية وليس الصراع، إذ توصل إلى هدنة مع سلطان القاهرة، أعادت القدس للسيطرة المسيحية، وأقامت سلاماً لعشر سنوات.[41] وبعد ذلك بذل الصليبيون، لاسيما لويس التاسع ملك فرنسا (الذي حكم بين عامي 1226 و1270)، جهوداً

حثيثة لإقامة تحالف مع المغول ضد الحكام المسلمين المحليين، خاصة سلطنة مصر المملوكية، التي أطاحت بحكم الأيوبيين، فكانت هناك محاولات متكررة للتحالف مع حكام أيلخانات المغول في بلاد فارس، الذين كانوا بالفعل يحاربون المماليك، ويتطلعون لإقامة تحالفات ضدهم. فأرسل الخان أرغون سفارات إلى الغرب في ثمانينيات القرن الثالث عشر، وفي عام 1290 داعياً للقيام بعمل مشترك، فرد عليه إدوارد الأول برسالة عام 1292، لكن أرغون كان قد مات بحلول ذلك التاريخ، ولم يبد خليفته اهتماماً كبيراً بالأمر.[42]

تبدو هذه الجهود متفقة مع محاولات الغرب (بمعنى أوروبا المسيحية) كسب دعم تيمور (تيمورلنك) في العقد الأخير من القرن الرابع عشر والعقد الأول من القرن الخامس عشر، وبلاد فارس في عهد آق قوينلو في أواخر القرن الخامس عشر، ثم في العصر الصفوي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، في كل مرة ضد الأتراك العثمانيين.[43] وبدا تيمور الذي هزم الأتراك العثمانيين هزيمة ساحقة في أنقرة عام 1402 خياراً جيداً على نحو خاص. فأرسل ملك أراجون كلافيو مبعوثاً استخدمه تيمور في دبلوماسيته مع مبعوثي الصين في عهد مينغ، فكان يسعى أساساً لإهانتهم بتقديم مقعد شرف أسمى لكلافيو.[44]

وبجانب أثرها في سياسة القوة في الشرق الأدنى،[45] شكلت الحركة الصليبية خلفية جانب كبير من النشاط الدبلوماسي الأوروبي في العصور الوسطى، ذلك النشاط الدبلوماسي للكرسي البابوي. مع ذلك، وبرغم استمرار أهميتها،[46] فإن الحركة الصليبية باتت أقل أهمية بعد وفاة لويس التاسع ملك فرنسا عام 1270، بينما ضعفت القضية بسبب ما ذهب إليه الباباوات في استخدام الحملات الصليبية كسلاح ضد المسيحيين غير المنشقين. وكما هو الحال بالنسبة لحقوق الإنسان اليوم، فربما كان كثير من القادة والرسميين يشعرون صدقاً بالذنب لأنهم لا يفعلون كثيراً لتنفيذ خطاباتهم الصليبية الطنانة، ولكن في أحيان كثيرة كانت المصالح الحيوية التي سيعرضونها للخطر إذا نفذوا تلك الخطابات أكبر بكثير من أي فعل سوى الشعور

بالذنب.

وعلى المستوى المحلي، مع الإشارة الأكثر عمومية لثقافة الدبلوماسية وعملياتها، فإن المدى الذي وصفت به أيبيريا والشرق الصليبي باعتبارهما (مجتمعين في حالة تعاضد)، كمجتمع البندقية في القرن الثالث عشر، كان مهماً أيضاً في تشجيع عملية التفاوض.[47] فالتحالفات القائمة على المصاهرة كانت مهمة للدبلوماسية بين المسيحيين والمسلمين الأندلسيين، لاسيما فيما بين القرنين التاسع والحادي عشر.[48] كما كانت التجارة دافعاً قوياً في تشجيع التفاوض على المعاهدات، كما حدث بين جمهورية جنوا التجارية الكبرى وتونس في القرن الثالث عشر.

ومن ناحية أخرى، كان هناك انقطاع واضح بين العصور الوسطى والعصر الحديث المبكر فيما يتعلق باتصال الغرب مع الدول الهندية. فوصول فاسكو دي غاما إلى المياه الهندية على رأس أسطول من السفن البرتغالية عام 1498 مثل بداية لمرحلة جديدة. كما أنه في حالة الهند لم يكن ممكناً النظر إلى دولها مثل كوجرات كالكيانات السياسية التي واجهها الإسبان في جزر الهند الغربية منذ العقد الأخير من القرن الخامس عشر، وتلك التي واجهها البرتغاليون في ساحل أفريقيا، وهي كيانات كان يمكن التعامل معها – وإن بطريقة خادعة ومضللة – باعتبارها أقل تطوراً من الكيانات السياسية في أوروبا.

لقد كان هناك بالطبع صلات بعيدة بين العالم المسيحي والمجتمعات غير الأوروبية قبل أواخر القرن الخامس عشر، وهذه الصلات جديرة بالاهتمام. فعلى سبيل المثال، أدى بحث العالم المسيحي عن حلفاء ضد الإسلام، أو بالأحرى ضد أبرز أعدائه المسلمين، إلى إقامة علاقات دبلوماسية في آسيا وأفريقيا، لاسيما مع المغول والحبشة (إثيوبيا)، أرض كاهن الكنيسة الأسطوري يوحنا. فرحبت أوروبا بقيام الإمبراطور زارا يعقوب إمبراطور الحبشة عام 1450 بإرسال بعثة إلى أوروبا، لكن مصر المملوكية سعت لقطع هذه الصلات. كما كان أحد أهداف الحملة البحرية البرتغالية على غرب أفريقيا في القرن الخامس عشر هو تأمين حلفاء وموارد، لاسيما الذهب،

لاستخدامها ضد المسلمين في الأندلس.

وهكذا لم يحدث تحول مفاجئ في القرن السادس عشر نحو دبلوماسية أبعد، لكن كان هناك تسارع واضح للسعي من أجل فرص جديدة. مع ذلك، وللتذكير بعناصر الاستمرارية، فإن هذا السعي كان لا يزال جزئياً موجهاً ضد الأعداء المسلمين. **فظلت المغرب عدواً رئيساً للبرتغال، لكنها استمرت أيضاً مجالاً للعمليات بما فيها مفاوضات بناء الأحلاف.**[49] لكن العدو الأكبر بالنسبة للعالم المسيحي ككل كان الإمبراطورية العثمانية (التركية) المتوسعة التي سيطرت على العالم الإسلامي المحاذي لأوروبا من شبه جزيرة القرم (التي أصبحت تابعة للعثمانيين منذ عام 1475) إلى مدينة الجزائر (التي أصبحت تابعة للعثمانيين منذ عام 1528). مع ذلك، ولبيان تعقد العلاقات الدبلوماسية، فإن كلاً من شبه جزيرة القرم ومدينة الجزائر تمتعتا بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي كأقاليم تابعة فعلياً للعثمانيين، وتفاوضتا على هذا الأساس داخل الإمبراطورية التركية وخارجها.

وكان الأوروبيون يميلون للنظر إلى العالم الخارجي وفهمه بما هو مألوف لديهم، وكانت هناك أيضاً استمرارية قوية، بل أشد قوة بالفعل، في افتراضات الصينيين عن عالمهم. فلم تتغير أيديولوجية الصين ونظرتها للعالم وتماسكها الداخلي وسياستها الخارجية، وليس أقلها التأكيدات المتنوعة على السيادة العليا على الآخرين. مع ذلك، فبالنسبة إلى الصينيين كانت العلاقات مع الإمبراطور تحدد الحضور الحقيقي للأجانب وترتيب مكانتهم.[50] وقد حافظ الصينيون على هذه العلاقات فيما يخص الطقوس التي كانت مختلفة تماماً عن نظيراتها في عصر الدبلوماسية الأوروبية العظيم في أواخر القرن التاسع عشر. لكن ما فعله الصينيون، تماماً كما فعل الأوروبيون فيما بعد، كان يعكس بشدة تأكيداً مشتركاً على الممارسات المستقرة، وعلى الأعراف التي حافظت على القيم، وعبرت عنها.

وكان التركيز في الصين أكثر بكثير على تقديم الهدايا، بما يعكس التقدير أولاً، والقبول ثانياً من جانب الصينيين. وكان المقصود من نظام التقدير هذا ضمان حد

أدنى من العلاقات الخارجية، وتوفير الاستقرار على نحو خاص في نظام سلمي من الاعتماد الاسمي على الإمبراطور. والبديل الذي لم يكن بصفة عامة مفضلاً أو منشوداً هو علاقات دولية مفعمة بالنشاط كانت ستتطلب بحثاً فعلياً عن التعاون، وهي عملية كان يمكن أن تقلل من مكانة الإمبراطور، لأنها تعني ضمناً وجود حاجة للتعاون. ويظهر النظام الصيني أيضاً تركيزاً أكثر عمومية على الطقوس. فعلى سبيل المثال، كان تقديم القرابين نيابة عن الإمبراطور، باعتباره ابن السماء، إلى الجبال والأنهار في المناطق التي لا تخضع لحكمه، ادعاء بالنفوذ الإمبراطوري ينطوي على غرض أخلاقي اعتبر انعكاساً للتفوق الصيني.

ومن المفيد النظر إلى طبيعة علاقات التبعية الصينية لأنها تلقي الضوء على نطاق من الثقافات والممارسات الدبلوماسية الممكنة خلال تطور الدبلوماسية الأوروبية. فقد تأكدت مكانة الإمبراطور الصيني بالاحترام، وهذا الاحترام كان متوقعاً من البرابرة الأجانب كما كان متوقعاً من الصينيين. وهكذا فإن علاقة السيد والتابع كانت راسخة باعتبارها الرؤية الصينية لكل من العلاقات المحلية والخارجية. وكان يمكن ملاحظة هذه العلاقة عند ممارسة المصادقة على خلافة الحكام الأجانب، التي كانت تضمن من وجهة نظر الصينيين شرعيتهم وكذا تبعيتهم.

وكانت العلاقة الأساسية ذات طبيعة شخصية، بين الإمبراطور والحكام الخاضعين له، وهو ما عبرت عنه وأكدته البعثات والهدايا والخطابات.[51] ففي عام 1044 وافق لي يوان–هاو حاكم تنغوت على الإشارة إلى نفسه بصفته (تابعاً) عند مخاطبة إمبراطور آل سونغ، فوضع بذلك نهاية لحرب بدأت عام 1038 حين أعلن نفسه إمبراطوراً على إمبراطورية هسيا الكبرى ورفض إرسال الجزية السنوية، وهي خطوات لم يقبلها آل سونغ.[52]

وبالمثل، كانت مفاهيم التبعية والجزية مستخدمة في منطقة البحر المتوسط لإظهار السيادة العليا، وكذلك كأداة للصلات الدبلوماسية، برغم أن حقيقة العلاقة كثيراً ما كانت مختلفة عن تلك التي تعبر عنها هذه المفاهيم. فمنذ عام 1269 كان ملك صقلية

تشارلز من أنجو يشير في المبادلات الدبلوماسية إلى المستنصر أمير تونس بصفته (المخلص لنا) برغم أنه لم يكن بالتأكيد مخلصاً، بل كانت العبارة تعبيراً عن تطلع لعلو المنزلة،[53] وهو جزء من تيار دبلوماسي مستقر. وكاعتراف بتفوق الصين وسلطانها، وكل منهما ينظر إليه كضمان للآخر، كان التابعون الأجانب يرتدون العباءات الاحتفالية المنسوبة لأسرة مينغ الحاكمة. فبالنسبة إلى الصينيين كان الاعتراف بالتفوق الثقافي مهماً، وكانوا يرتبون الشعوب المجاورة بحسب هذا المعيار.

ويمكن العثور على نماذج مشابهة في نظم إمبراطورية أخرى. فالبيزنطيون كانوا يعاملون جيرانهم كبرابرة، ويسعون لإبهارهم بالاستعراض والطقوس، وبهذه الطريقة يلزمونهم بإطار من علاقة الخضوع التي يقبلون فيها تصورات الإمبراطورية البيزنطية عن التسلسل الهرمي. ومن الأمثلة التقليدية على الاستعراض والطقوس ذلك الوصف الذي ورد في كتاب التاريخ الأساسي الروسي عن استقبال إحدى السفارات في ستينيات القرن العاشر. والاستعراض والطقوس كانا عناصر رئيسة في الأساس الثقافي للسيطرة البيزنطية، وذلك نظراً لغياب الأفكار الحديثة عن الحدود المعينة التي ترسم بوضوح مناطق الفصل بين سيادة دولتين تتمتعان بحقوق متساوية. فبدلاً من ذلك، كان الاعتراف بالسيطرة أو السيادة العليا حاسماً للدولة البيزنطية. كما أن الاستعراض والطقوس مثلا جانباً من النزعة الاستهلاكية الجلية والمتعة اللتين كان يمكنهما مساعدة الدولة البيزنطية على تحقيق أهدافها الدبلوماسية، لاسيما من خلال السيطرة النفسية على الزوار الذين يمكن التأثير في انطباعاتهم، وهي مسألة قديمة في السلوك الدبلوماسي.[54] وعكست هذه السيطرة أيضاً مدى ما أوحت به الطقوس من دور فعال بوضوح للوساطة مع ملكوت السماء.

وقد ورثت الدولة الموسكوفية التي أطلقت على نفسها روما الثالثة أشياءً كثيرة من الدولة البيزنطية، ومن بينها التأكيد على طقوس البلاط الملكي كأداة لإبهار المبعوثين الأجانب، وكذلك لإظهار خضوعهم، ومارست ذلك في القرن الخامس عشر.[55] ولكن في الوقت نفسه، ويا للمفارقة، كان على من يتولى منصب الدوق

الأعظم للدولة الموسكوفية أن يدفع الجزية لخانات شبه جزيرة القرم.

وكان الاستعراض والطقوس مهمين كأداتي تعبير عن رؤية العالم، ومن ثم السعي لفرضها. وقد تبدو هذه الثقافة الدبلوماسية مضللة، وتنطوي على مفارقة تاريخية، لكن الطقوس ظلت دائماً أمراً مركزياً في الممارسة العامة للدبلوماسية، بل ممارستها الخاصة في أحيان كثيرة. ففيما يتعلق بالممارسة العامة للدبلوماسية، تظل الصور المفعمة بالرمزية شديدة الأهمية، كما في ترتيب أماكن القادة في صور اجتماعات القمة، أو اختيار المواقع التي يزورونها، أو حتى الوجبات والمشروبات التي تقدم في حفلات العشاء الرسمية، لاسيما فيما يتعلق بمصادرها. فاعتبر فشل غوردن براون في عقد اجتماع ثنائي مع الرئيس أوباما خلال زيارته للولايات المتحدة في سبتمبر 2009 توبيخاً على الملأ نتيجة غضب الأمريكان من قيام البريطانيين بإطلاق سراح إرهابي ليبي. وقد تنوعت صور الطقوس تنوعاً كبيراً، ولم تكن في العصور الوسطى مجرد أنشطة داخل القصور. فكانت رحلات الاصطياد الملكية مهمة أيضاً، على الأقل في فارس وشمال الهند وتركستان، وفي أماكن أخرى.[56]

وبرغم أن التصورات البيزنطية عن التسلسل الهرمي الدولي قدمت صورة متماسكة عن العالم، فإنها عجزت عن تقديم أساس للدبلوماسية، لاسيما في الدول التي لم تقبل أيديولوجيتها مثل الدول الإسلامية منذ منتصف القرن السابع، وفي دول أخرى. وقد ادعت الدول الإسلامية أن السلطة الممثلة في شخص الخليفة تكافئ المزاعم البيزنطية. وبجانب التأكيد على الصور الثقافية للإقناع، اتبعت الدولة البيزنطية بالفعل سياسة واقعية، فأنشأت وزارة مسؤولة عن الشؤون الخارجية ضمت مفاوضين محترفين. ومارست دبلوماسية تجاه جيرانها اتسمت بالعناد الشديد والاطلاع الجيد والطابع العملي، وتقوم إلى حد كبير على مبدأ فرق تسد، لاسيما تجاه البدو في السهل الروسي الواسع، ثم فيما بعد تجاه الأتراك في آسيا الصغرى. وقد وصلنا كتيب عن هذه الدبلوماسية في صورة تحمل عنوان (عن إدارة الإمبراطورية) للإمبراطور قسطنطين السابع بروفيروجينيتس من عام 948 تقريباً.[57] وبحلول عصر

الإمبراطور مانويل الثاني (1391—1425) كان للدولة البيزنطية مبعوث مقيم في البلاط العثماني (التركي)، ولكن ذلك كان أيضاً علامة على الضعف.

وبالنسبة إلى الصين، فإن ما كان على المحك كان أكثر من مجرد التفوق الثقافي والأيديولوجي، فبالإضافة إلى أفكارهم عن التفوق، كانت هناك درجة من الواقعية في تنفيذ الصينيين.[58] **فبجانب النقطة التي ذكرناها آنفاً من أن نظام الجزية كان بلا** ريب الشكل المفضل أيديولوجياً منذ زمن أسرة هان الحاكمة (140 قبل الميلاد – 220 بعد الميلاد) وحتى القرن التاسع عشر، كان هناك بالفعل دائماً سوابق أخرى يمكن تطبيقها عند الضرورة. فبديل البحث العملي من أجل التعاون خارج الصين قد تم تبنيه في كثير من المناسبات، كما حدث حين توصل الإمبراطور زينزونغ من آل سونغ إلى اتفاق شانيوان مع الغازي كيتان لياو عام 1005،[59] وحين تحالف آل سونغ مع شعب جرشين للتصدي لكيتان لياو على جبهتهم الشمالية في أوائل القرن الثاني عشر.

ويعتمد الكثير على الموقف المحدد وتشكيل القوات، إذ كان الحكام الصينيون عملياً قادرين على التعامل مع القوى الأخرى بوصفهم يساوونهم من الناحية الواقعية، بل اقتربوا في بعض الفترات من التكافؤ الرسمي في الممارسة الدبلوماسية. وبالفعل، كان لدى الصينيين وفرة من السوابق للتفاعل مع النظراء من الدول ذات السيادة الفعلية على أساس المساواة الرسمية. وترجع هذه السوابق إلى الفترة الطويلة الفاصلة بين انهيار حكم أسرة زاو في القرن الثامن قبل الميلاد وتوحيد البلاد على يد قن عام 221 قبل الميلاد، وهي فترة شهدت تعدد الدول في الصين، لاسيما في فترة الدول المتحاربة (403—221 قبل الميلاد).[60]

وكما كان الحال بالنسبة للعلاقات المسيحية– المسلمة في منطقة البحر المتوسط، ارتبطت التجارة والجزية في العلاقات المركبة بين الصين وجيرانها، أو جيرانها الأقربين، مثل التبت، أو البلاد الخاضعة لتيمورلنك في آسيا الوسطى في القرن الخامس عشر الميلادي. وكان تقديم الهدايا من جانب المبعوثين والتجار وتلقيهم في

المقابل السلع الصينية طريقاً لضمان تحقيق النفع المشترك ولإخفاء التجارة الرسمية. مع ذلك فإن تلك العلاقة كانت أيضاً غير مستقرة لأسباب عديدة، ليس أقلها أنها اعتمدت على تقدير كل طرف بتساوي قيمة كمية السلع المتبادلة ونوعيتها. فعلى سبيل المثال، سببت هذه المسألة مشكلات كبرى في علاقات الصين بآسيا الوسطى في أوائل القرن الخامس عشر، خاصة تلك المشكلات مع حامي وسمرقند.

وواجه النظام الصيني مشكلات أيضاً في استخدام جيرانه سفارات دفع الجزية لتحقيق مصالح تجارية. وهكذا استخدم شعب جرشين القاطن في شمال شرق الصين في عصر أسرة مينغ (وهي المنطقة التي أصبحت فيما بعد قاعدة إمبراطورية مانشو التي أطاحت بحكم أسرة مينغ في القرن السابع عشر) السفارات من أجل التجارة، فتغلبوا على الطبيعة المنضبطة للتجارة الصينية، وحقق الذين اشتركوا في تلك السفارات أرباحاً ومكانة رفيعة. وشكلت الأعداد التي اشتركت في السفارات مشكلة بالنسبة لحكومة مينغ التي كان من المتوقع منها أن تطعمهم وتؤويهم. وفي هذه الحالة، لم تسر علاقة الجزية/ التجارة لصالح الصينيين، لكنها في الوقت نفسه كانت وسيلة لحفظ السلم، خاصة في أوائل القرن السادس عشر.

وفي المقابل، حين كان هناك انقطاع في العلاقات، فإنها كثيراً ما ركزت على السفارات، كما حدث عام 1466 حين قامت حكومة مينغ بسجن زعيم شعب جرشين المدعو تنغ-شان ثم إعدامه، إذ تزعَّم سفارة للشكوى من الهدايا التي قدمها الصينيون مقابل الجزية التي حصلوا عليها. فإذا لم تضمن الطقوس الطاعة والإذعان، خاصة من فيتنام للصين، فإن نظام دفع الجزية ظل مع ذلك الصورة المعيارية للدبلوماسية الصينية، فكان كلاماً رناناً وأداة لإنجاز غرض منشود في الوقت نفسه. وبالفعل فإن طقوس نظام دفع الجزية استطاعت أن تخفي وتؤكد تغييرات القوة التي لم ترحب بها الصين، مثل غزو فيتنام لدولة شامبا الكمبودية في منتصف القرن الخامس عشر. فحافظت الصين نظرياً على تفوقها الأخلاقي والعملي، لكن نظام دفع الجزية استطاع في الواقع التخفيف من حدة التوتر والغضب، وهذا جزئياً مظهر

من مظاهر التعايش بين المواقف المتناقضة، وهو أمر مازال رئيسياً في العلاقات الدبلوماسية.

ويمكن تقديم الملاحظات ذاتها بشأن القوى الإمبراطورية الأخرى مثل روسيا. فبينما رأت روسيا أن الخضوع يعني القسم بالولاء من جانب زعماء الشعوب القاطنة على تخومها، فإنهم اعتبروه معاهدة سلام تفرض التزامات متبادلة على الطرفين.[61] وقد ظهرت توترات مماثلة في العلاقات في أمريكا الشمالية بين قبائل السكان الأصليين والقوى الاستعمارية الأوروبية أولاً، والولايات المتحدة فيما بعد.

مع ذلك فإن هذا التنوع في وجهات النظر كان يعني المرونة، ويقدم كذلك سبباً محتملاً للتوتر. وكانت ممارسة نظام دفع الجزية لا تتم أحياناً بدرجة كافية من المرونة من جانب الصينيين، لأنهم لم يستطيعوا إدراك مدى التغير في الكيانات السياسية التي اعتبروها خاضعة لحكم البرابرة، لاسيما بورما، التي كان عليها أن تعرف بتقديم الجزية، فأصبحت في الواقع دولاً مستقلة مهمة يجب أخذها في الاعتبار بطريقة أكثر جدية. كما فشلوا أيضاً في استيعاب عواقب وصول القوى الأوروبية، فرغبة تلك القوى في التجارة ضمنت لهم القدرة على الاندماج في نظام دفع الجزية الصيني، لكن هذه العملية انهارت في القرن التاسع عشر.

وهكذا فإن نظام دفع الجزية الصيني افتقد على المدى الطويل إلى المرونة الكافية، برغم أن طول مدته يشير إلى ضرورة الحذر قبل اعتباره أحد الأفكار والأدوات الدبلوماسية التي عفا عليها الزمن، ومن الثابت أنه أصبح ثانوياً مقارنة بدبلوماسية الأوروبيين التي قضت عليه في النهاية. والنقطة الأخيرة بشأن القضاء على ذلك النظام لا تثبت بالضرورة أنه كان ثانوياً، أو حتى زائداً عن الحاجة، في القرون السابقة، وأنه يمكن النظر لإعادة تقييم النظام الصيني تقييماً إيجابياً كمظهر لتحسن أكثر عمومية في التاريخ الدبلوماسي الصيني منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وهي إعادة تقييم تتصف باستخدام غربي أكبر للمصادر الصينية، وبمنهج يعتمد على سجلات تاريخية متعددة.[62] وفي العقود الأخيرة كان هناك استعداد أكبر لإدراك دور القوة

والنزعة العسكرية في التاريخ الصيني، ومدى ما كان هناك من استعداد للملائمة بين أساليب التسوية، مثل ترتيبات القرابة الملفقة، ودعاوى السيادة الشاملة.[63]

والأحكام المبنية على التطورات الصينية مهمة، لأن درجة استمرارية المؤسسات في الصين فاقت نظيراتها في الدول غير الغربية الأخرى، ولأن عناصر مشابهة، لاسيما السيادة والتبعية، كانت موجودة في أماكن أخرى، مثل المكسيك في زمن الأزتيك، وفي إثيوبيا حتى القرن العشرين،[64] ولكن أيضاً لوجود حاجة لتناول الأسباب والنتائج للتميز الغربي في تطور الدبلوماسية المقيمة، وكذلك للنظر في القيمة النوعية المرتبطة بها. وخارج أوروبا، كانت هناك دبلوماسية المبعوثين الخاصين، مثل الخان علم الذي عمل مبعوثاً مغولياً (هندياً) للشاه عباس ملك فارس عام 1613،[65] مع ذلك يمكن القول إن المسافات الفاصلة بين القوى الكبرى (كالمسافة بين دلهي عاصمة المغول، وأصفهان عاصمة الصفويين، اللتين كان يفصلهما المسافات الفسيحة بين شمال الهند وغرب فارس)، وغياب الإحساس بالمساواة، من جانب الأباطرة الصينيين والسلاطين العثمانيين (الأتراك) على سبيل المثال، أثرت في استخدام هؤلاء المبعوثين، وأعاقت تطور نظام مشابه من الدبلوماسية المقيمة. وأسهم الدور الديني لهؤلاء الحكام في هذا الموقف.[66]

وبالعودة إلى الصين في العصور الوسطى والعصر الحديث المبكر، فإن الصينيين لم يميزوا بوضوح بين السياستين الدولية والمحلية، وتمثل هذه النقطة تحدياً لأي نقاش واضح لتطور دبلوماسية منفصلة، أي دبلوماسية تخص العلاقات الدولية. على سبيل المثال، على امتداد جزء كبير من الصين كانت هناك أعداد كبيرة من غير شعب الهان لا يخضعون إلا لسلطة الدولة غير المباشرة. فكان يحكمهم الزعماء المحليون الذين يتقلدون مناصبهم من جانب الحكومة الإمبراطورية، ويقدمون للدولة الخدمة العسكرية والضرائب، ويتوقع منهم إرسال بعثات إلى بكين لدفع الجزية كل ثلاثة أعوام. هذا الموقف لم يكن من الدبلوماسية كما تفهم بطريقة رسمية، مع ذلك فمن الصعب رؤية إلى أي مدى يمكن تمييز هذا الموقف عن الدبلوماسية في حالة الصين.

إذ يفترض هذا التمييز الوضوح بشأن الحدود والاستقلال وطبيعة الدول ووجود نظام دولي غير ملائم.[67]

ويمكن تكرار هذه النقطة بشأن الدبلوماسية داخل الصين بالنسبة لدول غير غربية أخرى، كالهند المغولية التي كان فيها حدود داخلية إلى حد كبير جداً،[68] وكذلك بالنسبة للدول الأوروبية.[69] وبالفعل فإن هذا العنصر في العلاقات والمواقف حقق استمرارية مهمة في الدبلوماسية التي مارستها الدول الأوروبية، مما يثير التساؤل حول وجود سياسة خارجية إذا كان معظم النشاط الدبلوماسي يتضمن تابعين وأسياد،[70] و/أو العلاقات بين قوى متجاورة لديها شعور هزيل بأنها تمثل دولاً منفصلة.[71] كانت هذه الاستمرارية ملحوظة بقدر ما يتعلق الأمر بدول (متعددة الأجزاء)، وهي الدول التي كان ملوكها يحكمون عدداً من الأقاليم المنفصلة، مثل مملكة الهابسبرج التي ضمت في عهد الإمبراطور تشارلز الخامس (الذي حكم بين عامي 1519 و1556) النمسا وإسبانيا وأجزاء كبيرة من إيطاليا، كل منها انقسم بدوره إلى أقاليم كثيرة لكل منها هوياته وسياسته المنفصلة.

لكن في الوقت نفسه الذي وجدت فيه عناصر الاستمرارية، كانت هناك تطورات نوعية مهمة طويلة المدى في طبيعة الدبلوماسية داخل أوروبا عبر نصف الألفية الأخيرة كانت ذات أهمية نهائية في شكل الدبلوماسية في أماكن أخرى. وقد عكست هذه التطورات جزئياً أفكاراً وممارسات داخل العالم المستقل للدبلوماسية، لكنها كانت متصلة أيضاً بموضوعات أوسع نطاقاً تتعلق بتحويل الدبلوماسية إلى عمل إداري، مثل المهنية والتخصص والحصول على المعلومات واستخدامها. ولذلك يجب دراسة هذه العلاقة الأخيرة، وكذلك العلاقات بين الدبلوماسية من جهة والعولمة والسياسة العامة والانقسام الأيديولوجي والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى.

أثر كل هذه العوامل أيضاً في النماذج التي يمكن توظيفها لتحليل أو شرح كل من السلوك الدبلوماسي والمهام الدبلوماسية. وهناك ميل لرؤية العولمة والسياسة

العامة والانقسام الأيديولوجي والمنظمات غير الحكومية كمظاهر للعالم الحديث، لكن هذه الرؤية مضللة. فعلى سبيل المثال كانت المنظمات غير الحكومية بالتعريف الواسع مهمة للدبلوماسية الكنسية، كما كان الحال بالنسبة لجماعة الجزويت أو أخوية يسوع، وهي أخوية كنسية كاثوليكية دولية تتبع توجيهات الكرسي البابوي، تأسست عام 1534 كجزء من حركة الإصلاحات الكاثوليكية أو المضادة في القرن السادس عشر. وكان لها بنيتها الخاصة، وتفاوضت لتحقيق رؤيتها ومصالحها داخل الكنيسة، في العالم الكاثوليكي،[72] وخارجه، لاسيما في الصين.

وعبر الفترة الزمنية الطويلة، من المهم أيضاً النظر إلى أي حد ساعد عمل الدبلوماسية ونوعيتها أو أعاق الدول (والمنظمات غير الحكومية) التي مارستها. وتزداد أهمية هذا التساؤل لأن نجاح الدول وفشلها لا يرجع لعوامل بنيوية فقط، مثل الموارد والقدرة الاقتصادية، بل أيضاً لعمل الحوادث غير المتوقعة في ظروف محددة.[73] ويتفاعل النجاح العسكري والأداة الدبلوماسية على نحو خاص لأسباب ليس أقلها دور التحالفات. فقد عملت التحالفات كأدوات حاسمة لمضاعفة القوة في الوقت الذي وضعت فيه أطراً للالتزامات وأحكمتها، ومن ثم معايير الالتزام الدبلوماسي.

وهكذا سعى الهابسبرج خلال الحروب الإيطالية (1494–1559) إلى استغلال العداء الإنجليزي الطويل تجاه فرنسا من أجل صرف ملوك فرنسا عن السعي لتحقيق طموحاتهم في إيطاليا. وفي الوقت نفسه، وضعت التحالفات الناتجة عن ذلك الهابسبرج في موقف كان عليهم إدارته بعناية لتجنب الحد من الخيارات المتاحة أمامهم. وهناك ميل للتعامل مع هذه الالتزامات بعبارات (عقلانية) وواقعية، كمظاهر لنظام دولي حديث، لكن التحالفات كانت تشمل أيضاً ضمانات من جانب الأسر الحاكمة، لاسيما زواج كاترين الأراغونية (وكانت عمة تشارلز الخامس) من ابني هنري السابع ملك إنجلترا: أولاً بآرثر (1501) ثم بعد وفاته بهنري الثامن (1509)، وكذلك زواج فيليب الثاني (ابن تشارلز) بالملكة ماري ابنة هنري الثامن من كاترين.

ولو كان ذلك الزواج الذي تم عام 1554 قد أثمر طفلاً لنتج عنه كيان سياسي جديد، ولأعاد ترتيب أوراق اللعب في بيئة الممالك المتعددة. والأمر نفسه يصدق على الزواج الذي لم يثمر طفلاً بين فرانسيس الثاني ملك فرنسا (الذي حكم بين عامي 1559 و1560) وماري ملكة سكوتلاند (التي حكمت بين عامي 1542 و1587)، وهو زواج تم عام 1558 وخدم هدف فرنسا الجغرافي-السياسي بإدامة العداء بين سكوتلاند وإنجلترا، كما حقق أهدافاً متعلقة بالأسر الحاكمة. ويذكرنا فشل هذه الزيجات في إثمار ذرية أو تحالف يستمر بعد تلك الزيجات بأن الدبلوماسية ساعدت في تحقيق تطورات كبرى، ولكنها لا تستطيع تحقيق كل شيء.

ومن خلال التأكيد على الاعتبارات المتعلقة بالأسر الحاكمة، يمكن في النهاية لفت الانتباه إلى واحد من التوترات المستترة على الأقل بين صاحب السيادة كلاعب رئيسي من جهة، وتطور الشعور بالجماعة السياسية كوحدة منفصلة عن الملك من جهة أخرى. مع ذلك ظل النظام السياسي في تلك الفترة، ومن ثم تحديد الأهداف، يركز على الملك. وبالفعل، فإن المجد الملكي ساعد في إدماج جماعات متغايرة الخصائص في (الدول) التي كانت تظهر تدريجياً،[74] ومن ثم ارتبط بممارسة التبعية على المستوى (الدولي).

إن أي تأكيد على دور الاختيار في العلاقات الدولية، في الالتزام والسياسة والاستجابة، يوجه الانتباه بالضرورة لظروف محددة، بل لأشخاص محددين، وللقدرة على إدراك الأحداث وتوجيهها، أو على الأقل التأثير فيها. وهكذا فإن طبيعة الدبلوماسية محل خلاف. ولا تتعلق هذه الطبيعة برؤى الدبلوماسيين وقدرتهم فحسب، بل أيضاً بطبيعة الحكم بصفة عامة وبالإشارة لوزارات الخارجية خصوصاً.

وهناك نزعة في كثير من القراءات الإجمالية للدبلوماسية تقوم على تقدمية التاريخ، وتعرض نموذجاً تطورياً إيجابياً لمهنية الدبلوماسيين ووزارات الخارجية وتقدمها المؤسسي، كما تقرأ الماضي من منظور الاتجاهات والأهداف والنظم الحديثة.[75] والمحاججة التي يطرحها هذا الكتاب هي أن هذا النموذج مضطرب.

لقد حدثت تغييرات، ولكن بمعزل عن المخاطرة المعتادة في الغائية، فإن غياب المعايير الواضحة يجعل من الصعب الحكم على هذه التغييرات. على سبيل المثال، ترى إحدى القراءات الحديثة للدبلوماسية الإنجليزية في عهد إدوارد الثاني (1307–1327) ما يلي:

«في ضوء ما حدث لاحقاً من إقامة تكتلات تتزعمها قوى عظمى وإمبراطوريات، وشبكات من (التحالفات الكبرى)، وبالأخص التكتلات الأيديولوجية الحديثة، يبدو جانب كبير من مناورات العصور الوسطى قصير الأجل وذا أغراض خاصة، لكن هذا لا يعني فوضوية الشؤون الخارجية».

وبدلاً من ذلك، تجادل تلك القراءة بأن المصالح في ذلك العهد كان يتم التعرف عليها والسعي لتحقيقها بمساعدة المبعوثين النشطين والمعلومات المناسبة،[76] وهذا النهج يؤكد على المقولة المذكورة آنفاً بشأن العهد السابق، وهي أن الدبلوماسية الدولية في تلك الفترة (كانت فناً صعباً يتطلب مهارة).[77] كما يبدو واضحاً أن صفتي قصر الأجل وخصوصية الأغراض تتعلقان بجانب كبير من السياسة الخارجية في العصر الحديث. وقد تبدو الطموحات الجريئة لكثير من ملوك العصور الوسطى وخططهم واسعة النطاق سخيفة، فمثلاً لم تقتصر اهتمامات هنري الثالث ملك إنجلترا (الذي حكم بين عامي 1216 و1272) على تأمين مساعدة ألمانية لإعادة السيطرة على أراض خسرها لصالح فرنسا، بل أضاف إلى ذلك مشروعاً لاحتلال صقلية كجزء من خطة فاشلة لانتخاب أخيه ريتشارد من كورنوال إمبراطوراً رومانياً مقدساً، وكذلك للقيام بحملة صليبية.[78] مع ذلك، وبرغم استخدام عبارات مختلفة، فإن الفرص التي يتتبعها كثير من الزعماء في العصر الحديث، والخطط المركبة التي يرسمونها، والنتائج التي يتعقبونها، مبنية أيضاً على ثقة بعيدة الاحتمال في قدرتهم على تحديد شكل الأحداث.

وقبولاً بالرأي القائل بأن جميع العصور تبحث عما يتوافق مع أغراضها، فقد كانت هناك أيضاً تحسينات على الممارسة الدبلوماسية، لكن من الواجب مناقشتها كجزء من موقف مركب تفشل فيه محاولات ضمان إجراء هذه التحسينات في كثير من الأحيان، بينما يتكرر انتهاك الممارسات الدبلوماسية للمعايير المؤسسية. ولا تعكس هذه الانتهاكات أخطاء إدارية فحسب، بل تعكس أيضاً خصائص المؤسسات وطبيعة السياسة. ولنضرب مثلاً بالبرازيل، وهي الدولة القائدة في أمريكا اللاتينية. ففي عام 1907 وصف المبعوث البريطاني وزير الخارجية البرازيلي ذا السمعة الطيبة بارون ريو برانكو بما يلي:

> «إن قذارته وإهماله مروعان. فطاولته مغطاة بوثائق ارتفاعها قدم من دون مبالغة، وهذه الوثائق بدورها مغطاة بالتراب. ومن المحتمل أن كومة التراب تلك تخفي الكثير من خطاباتنا ومذكراتنا الخاصة التي أعدت بعناية وتتناول أموراً ملحة، بل قد تخفي أيضاً مذكراتنا الدبلوماسية الرسمية التي لم نسمع أبداً أي شيء عنها مرة أخرى».

وفي عام 1921 كان هناك مبعوث بريطاني آخر ووزير خارجية آخر، لكن الموقف كان مشابهاً، حيث كتب المبعوث البريطاني تقريراً قال فيه «من الصعب وصف الإحساس غير العادي بانعدام الفاعلية المتعلقة بكل التعاملات مع الوزير».[79] لكن هذه الأخطاء لم تمنع البرازيل من حسم مسألة حدودها مع أوروغواي وباراغواي وبيرو وإكوادور وكولومبيا وفنزويلا وغوايانا البريطانية وغوايانا الهولندية وغوايانا الفرنسية، ولم يمنعها من لعب دور في الحرب العالمية الأولى كأحد أعضاء مجلس عصبة الأمم. مع ذلك، لم يدّعِ أحد أن سلوك وزارة الخارجية البرازيلية كان يتوافق مع المعايير التي كانت ممكنة.

ويمكن طرح التعليقات نفسها على الموقف الحاضر في دول كثيرة ليس أقلها بريطانيا. فاللورد مالوك--براون مساعد الأمين العام للأمم المتحدة الذي أصبح وزيراً للخارجية عام 2008 —2009 اشتكى من أن الحكومة البريطانية تفتقر إلى (التفكير الاستراتيجي) والمهنية.[80]

هذه الملاحظات التي يمكن تكرارها بسهولة تشير إلى الحاجة للحذر قبل طرح روايات عن التحسن الواضح. وبجانب الضعف المؤسسي، تلفت هذه الملاحظات الانتباه إلى أولوية السياسة في تحقيق النجاح الدبلوماسي. لكن المهارة الشخصية تلعب دوراً في هذا النجاح أيضاً. فيعقوب أنتون فان جانسينوت ممثل حكام ويتلزباخ لدى المقاطعات المتحدة (الأراضي الواطئة) من عام 1716 إلى عام 1741، كتب عام 1728 أن كسب صداقة الهولنديين تحتاج إلى وقت طويل، وتتطلب التماشي مع عاداتهم بما فيها الشرب والأكل والتدخين. وقارن نجاحه بنجاح المبعوث النمساوي وينزل، نبيل سينزيندورف، الذي كان قد وصل حديثاً.[81]

وللقوة النهائية لدى الدول الغربية، وقدرتها على تأسيس الأعراف، وهي السياسة بشكل آخر، تبعاتها، لأنها تؤدي إلى التعتيم على التطورات في أماكن أخرى. هذه التطورات يناقشها هذا الكتاب بقدر من التفاصيل، جزئياً بسبب ما تقدمه من طرق مختلفة في تناول الدبلوماسية وأدوارها. كما أن حيوية الأساليب غير الغربية التي تواصلت حتى القرن التاسع عشر يجب أن تناظر الميل إلى الكتابة عن الأسلوب والتقدم الدبلوماسيين بمعنى انتشار الأعراف الغربية.

كما أن هذه النزعة تحد من القدرة السابقة على بناء الاتفاقات والممارسات في القانون الدولي عبر الحدود الثقافية من دون أن تكون تلك الاتفاقات والممارسات مبنية على إحساس واضح بتفوق النماذج الغربية. ويقدم ترسيخ مبادئ الحياد البحري في البحر المتوسط مثالاً جيداً لأن هذا الحياد ربط عالمي المسيحية والإسلام، ثم أصبح أساساً للإعلان الذي صدر بهذا الشأن وتبناه مؤتمر باريس عام 1856. فهذه المبادئ تم تحديدها والحفاظ عليها من خلال المعاهدات الأوروبية (الغربية)

مع الدول المغربية في شمال أفريقيا، برغم أن الأتراك، مثلهم مثل الصينيين، كانوا يفضلون فكرة أن يمنحوا الأمان للدول الغربية على فكرة أن يكرهوا على التوصل لاتفاق معها.[82] ويساعد التركيز على العلاقات مع الدول غير الغربية، وعلى التجارة، وعلى الموقف في البحار، على التأكيد على مدى الحاجة لإكمال الرواية السائدة عن صعود الدبلوماسية من إيطاليا في عصر النهضة مروراً بتسوية ويستفاليا عام 1648، وهذه هي المهمة الرئيسة لهذا الكتاب.

الهوامش

1 A-M. Juvaini, *Genghis Khan: The History of the World-Conqueror*, ed. J. A. Boyle (2nd edn, Manchester, 1997), p. 80.

2 E. Satow, *A Guide to Diplomatic Practice* (London, 1917), p. 1.

3 H. Nicolson, *Diplomacy* (Oxford, 1963), pp. 3–4.

4 P. Barber, *Diplomacy* (London, 1979), p. 6.

5 J. Der Derian, 'Mediating Estrangement: A Theory for Diplomacy', *Review of International Studies*, 13 (1987), p. 9.

6 J.C.E. Gienow-Hecht, *Transmission Impossible: American Journalism as Cultural Diplomacy in Postwar Germany, 1945–1955* (Baton Rouge, la, 1999); R. T. Arndt, *The First Resort of Kings: American Cultural Diplomacy in the Twentieth Century* (Dulles, va, 2005).

كتب هذا الجزء مباشرة بعد المرور أمام مطعم (سفارة تكساس) في لندن.

7 T. W. Zeiler, *Ambassadors in Pinstripes: The Spalding World Baseball Tour and the Birth of the American Empire* (Lanham, md, 2006). See also B. J. Keys, *Globalizing Sport: National Rivalry and International Community in the 1930s*(Cambridge, ma, 2006).

8 L. B. Fritzinger, *Diplomat without Portfolio: Valentine Chirol, His Life, and)The Times'* (London, 2006).

9 *The Times*, 24 July 2009, p. 18.

10 *Ten O'Clock News*, bbc 1, 15 October 2009.

11 F. Lidz, 'Biblical Adversity in a)60s Suburb', *New York Times*, 27 September 2009, p. 9.

12 F. Adams, *Dollar Diplomacy: United States Economic Assistance to Latin America* (Aldershot, 2000).

13 P. Y. Beaurepaire, *Le mythe de l'Europe française au XVIIIe siècle: Diplomatie, culture et sociabilités au temps des Lumières* (Paris, 2007).

14 بالنسبة للدبلوماسيين كمفاوضين ومصادر استخبارية وأدوات للاتصال الثقافي، انظر:

M. J. Levin, *Agents of Empire: Spanish Ambassadors in Sixteenth-Century Italy* (Ithaca, ny, 2005); P. M. Drover, 'Letters, Notes and Whispers: Diplomacy, Ambassadors and Information in the Italian Renaissance Princely State', PhD thesis, Yale, 2002.

15 مخبراً عن الوزير الأول في فرنسا كاردينال فلوري، انظر رسالة جون برنباي، السكرتير الخاص للمبعوث البريطاني في باريس، جيمس، إريل والدجريف، إلى هوراتيو وولبول، المبعوث في لاهاي، 1 فبراير 1735:

na. sp. 84/341 fols 56–7.

16 P. Jackson, *France and the Nazi Menace: Intelligence and Policy Making, 1933–1939* (Oxford, 2000).

17 E. W. Nelson, 'The Origins of Modern Balance of Power Politics', *Medievalia et Humanistica*, i (1943), pp. 124–42.

18 Herodotus, *The Histories*, Book vii, 131–2. Trans. For the Loeb edition by A. D. Godley (1922).

19 R. Cohen and R. Westbrook, eds, *Amarna Diplomacy: The Beginnings of International Relations* (Baltimore, md, 2000), p. 173.

20 R. A. Roland, *Interpreters as Diplomats: A Diplomatic History of the Role of Interpreters in World Politics* (Ottawa, 1999).

21 F. Adcock and D. J. Mosley, *Diplomacy in Ancient Greece* (London, 1975); P. Low, *Interstate Relations in Classical Greece: Morality and Power* (Cambridge, 2007).

22 F. Adcock and D. J. Mosley, *Diplomacy in Ancient Greece* (London, 1975); P. Low, *Interstate Relations in Classical Greece: Morality and Power* (Cambridge, 2007).

هذا هو العمل الرئيسي، خاصة بين صفحتي 58 و65.

23 هذه ترجمة لكلمة تترجم أحياناً بالبرابرة.

24 Plutarch, *Life of Sulla*, 5, 4–5; from *Six Lives by Plutarch* trans. R. Warner, *Fall of the Roman Republic* (London, 1958), p. 61.

25 W. Treadgold, 'The Diplomatic Career and Historical Work of Olympiodorus of Thebes', *International History Review*, xxvi (2004), p. 714.

26 F. A. Wright, ed., *Liudprand of Cremona: The Embassy to Constantinople and Other Writings* (London, 1930).

27 B.K.U. Weiler, 'The *Negotium Terrae Sanctae* in the Political Discourse of Latin Christendom, 1215–1311', *International History Review*, xxv (2003), p. 35.

28 G. Post, *Studies in Medieval Legal Thought* (Princeton, nj, 1964); D. E. Queller, 'Thirteenth-century Diplomatic Envoys: *Nuncii* and *Procuratores*', *Speculum*, xxxv (1960), pp. 196–213.

29 لنكهة من عصر النهضة، انظر:

M. J. Haren, ed., *Calendar of Entries in the Papal Registers Relating to Great Britain and Ireland. Papal Letters, XVIII: Pius III and Julius II: Vatican Registers, 1503–13, Lateran Registers, 1503–1508* (Dublin, 1989).

30 A. D. Beihammer, M. G. Parani and C. D. Schabel, eds, *Diplomatics in the Eastern Mediterranean: Aspects of Cross-cultural Communication* (Leiden, 2008).

31 D. Berg, M. Kintzinger and P. Monnet, eds, *Auswärtige Politik und internationale Beziehungen im Mittelalter* (Bochum, 2002).

32 J. P. Huffman, *The Social Politics of Medieval Diplomacy: Anglo-German Relations, 1066–1307* (Ann Arbor, mi, 2000).

33 J. Sumption, *The Hundred Years War. III. Divided Houses* (London, 2009), p. 784.

34 P. Chaplais, *English Diplomatic Practice in the Middle Ages* (London, 2002).

35 C. R. Cheney, *Pope Innocent III and England* (Stuttgart, 1976).

36 B. Bombi, 'Andrea Sapiti: His Origins and His Register as a Curial Proctor', *English Historical Review*, cxxiii (2008), pp. 132–6.

37 B. Behrens, 'Origins of the Office of English Resident Ambassador in Rome', *English Historical Review*, xlix (1934), pp. 640–56.

38 J. Sayers, *Innocent* iii*: Leader of Europe, 1198–1216* (London, 1994); L. Shepard, *Courting Power: Persuasion and Politics in the Early Thirteenth Century* (New York, 1999)); P. Zutshi, 'Innocent iii and the Reform of the Papal Chancery', in A. Sommerlechner, ed., *Innocenzo III. Urbs et Orbis. I* (Rome, 2003), pp. 84–101; R. P. Blet, *Histoire de la ecreteation diplomatique du Saint-Siege, des ecrete à l'aube du XIXe siècle* (Rome, 1982).

39 C. Smith, ed., *Christians and Moors in Spain*, i: *711–1100* (Warminster, 1988), pp. 62–75.

40 A. A. Hajj-ı, *Andalusian Diplomatic Relations with Western Europe during the Umayyad Period: An Historical Survey* (Beirut, 1970); Y. Istanbuli, *Diplomacy and Diplomatic Practice in the Early Islamic Era* (Karachi, 2001); M. Vaiou,

)Diplomatic Relations between the Abbasid Caliphate and the Byzantine Empire: Methods and Procedures', Dphil, Oxford University, 2002; N. M. El Cheikh, *Byzantium Viewed by the Arabs* (Cambridge, ma, 2004); B. Lewis, *The Muslim Discovery of Europe* (London, 1982); M. P. Proncaglia, *Essai Bibliographique de Diplomatique Islamique*, i (Beirut, 1979).

وقد استفدت كثيراً من نصائح بول أوتشتيرلوني.

41 D. Abulafia, *Frederick II: A Medieval Emperor* (London, 1988).

42 P. Jackson, *The Mongols and the Latin West, 1221–1410* (Harlow, 2005); R. Amitai-Preiss, *Mongols and Mamluks: the Mamluk–Ilkh-anid War, 1260–1281* (Cambridge, 1995); N. McLean, 'An Eastern Embassy to Europe in the Years

1287–8', *English Historical Review*, xiv (1899), pp. 299–318; M. Prestwich, *Edward I* (London, 1988), pp. 313–14, 330–31.

43 R. Matthee, 'Iran's Ottoman Diplomacy During the Reign of Shah Sulayman I (1077–1105/1666–94)', in *Iran and Iranian Studies*, ed. K. Eslami (Princeton, nj, 1998), pp. 152–9.

44 R. G. de Clavijo, *Embassy to Tamerlane, 1403–1406* (London, 1928).

45 N. R. Zacour and H. W. Hazard, eds, *A History of the Crusades. V. The Impact of the Crusades on the Near East* (Madison, wi, 1985).

46 N. Housley, *The Later Crusades, 1274–1580 from Lyons to Alcazar* (Oxford, 1992).

47 R. I. Burns, 'Societies in Symbiosis: The Mudejar-Crusader Experiment in Thirteenth-Century Mediterranean Spain', *International History Review*, ii (1980), pp. 349–85.

48 S. Barton '"Do Not Touch Me, for You are a Pagan": A Case of Interfaith Marriage from Eleventh-century Iberia', unpublished paper; J. Pitt-Rivers, *The Fate of Shechem, or the Politics of Sex: Six Essays in the Anthropology of the Mediterranean* (Cambridge, 1977).

49 W. Cook, *The Hundred Years War for Morocco: Gunpowder and the Military Revolution in the Early Modern Muslim World* (Boulder, co, 1994).

50 A. Wang, *Ambassadors from the Islands of Immortals: China–Japan Relations in the Han-Tang Period* (Honolulu, hi, 2005).

51 G. Wang, 'Early Ming Relations with Southeast Asia: A Background Essay', in *The Chinese World Order: Traditional China's Foreign Relations*, ed. J. K. Fairbank (Cambridge, ma, 1968), pp. 34–62.

52 M. McGrath, 'The Reigns of Jen-tsung and Ying-tsung', in *The Cambridge History of China V, pt 1. The Sung Dynasty and Its Predecessors, 907–1279*, ed. D. Twitchett and P. J. Smith (Cambridge, 2009), pp. 302--15.

53 M. Lower, 'Tunis in 1270: A Case Study of Interfaith Relations in the Late Thirteenth Century', *International History Review*, xxviii (2006), p. 511.

54 T. A. Breslin, *Beyond Pain: The Role of Pleasure and Culture in the Making of Foreign Affairs* (Westport, ct, 2002).

55 D. Ostrowski, 'The Growth of Muscovy, 1462–1533', in M. Perrie, *The Cambridge History of Russia*, i: *From Early Rus' to 1689* (Cambridge, 2006), p. 233.

56 T. A. Allsen, *The Royal Hunt in Eurasian History* (Philadelphia, pa, 2006).

57 D. Obolensky, *The Byzantine Commonwealth* (London, 1971).

58 M. Rossabi, ed., *China among Equals: The Middle Kingdom and its Neighbors, 10th–14th Centuries* (Berkeley, ca, 1983).

59 N-Y. Lau, 'Waging War for Peace? The Peace Accord Between the Song and the Liao in ad 1005', in *Warfare in Chinese History*, ed. H. van de Ven (Brill, 2000), p. 215.

60 D. C. Wright, *From War to Diplomatic Parity in Eleventh-Century China: Sung Foreign Relations with Kitan Liao* (Brill, 2005).

61 M. Khodarkovsky, 'The Non-Christian Peoples on the Muscovite Frontiers', *Cambridge History of Russia*, i: *From Early Rus' to 1689*, p. 333.

62 I.C.Y. Hsü, 'Modern Chinese Diplomatic History: A Guide to Research', *International History Review*, i (1979), pp. 102–3.

63 Jing-shen Tao, *Two Sons of Heaven: Studies in Sung-Liao Relations* (Tucson, az, 1988); P. Lorge, *War, Politics, and Society in Early Modern China, 900–1795* (Abingdon, 2005).

64 H. G. Marcus, *A History of Ethiopia* (Berkeley, ca, 1994), pp. 20–21, 26, 73–6, 106.

65 R. Islam, *Indo-Persian Relations: A Study of the Political and Diplomatic Relations between the Mughul Empire and Iran* (Tehran, 1970).

66 P. Barber, *Diplomacy* (London, 1979), pp. 51–2.

67 N. Standen, *Unbounded Loyalty: Frontier Crossings in Liao China* (Honolulu, hi, 2007); *Battlefronts Real and Imagined: War, Border, and Identity in the Chinese Middle Period*, ed. D. J. Wyatt (New York, 2008).

68 J. Gommans, *Mughal Warfare: Imperial Frontiers and Highroads to Empire, 1500–1700* (London, 2002).

69 J. Black, 'Frontiers and Military History', *Journal of Military History*, lxxii (2008), pp. 1047–59.

70 وبالنسبة لفرنسا من عام 1285 إلى عام 1314، انظر:

J. Strayer, *The Reign of Philip the Fair* (Princeton, nj, 1980), pp. 314–16.

71 L.V.D. Martín, 'Castilla 1280–1360: Politica exterior o relaciones accidentals?', in *Genesis medieval del Estado Moderno: Castilla y Navarra, 1250–1370*, ed. A. Ruquoi (Valladolid, 1988), pp. 125–47.

72 R. Bireley, *The Jesuits and the Thirty Years War* (Cambridge, 2003).

73 J. Black, *Great Powers and the Quest for Hegemony: The World Order since 1500* (Abingdon, 2008).

74 H. H. Rowen, *The King's State: Proprietary Dynasticism in Early Modern France* (New Brunswick, nj, 1980).

75 ولرؤية نقدية لهذا الأخير، انظر:

R. E. Clayton, 'Diplomats and Diplomacy in London, 1667–1672', Dphil, Oxford University, 1995, pp. 290–91.

76 W. R. Childs, 'England in Europe in the Reign of Edward ii', in *The Reign of Edward II: New Perspectives*, ed. G. Dodd and A. Musson (York, 2006), pp. 116–17.

77 M. Prestwich, *Edward I* (London, 1988), p. 312.

78 B.K.U. Weiler, *Henry III of England and the Staufen Empire, 1216–1272* (Woodbridge, 2006).

79 J. Smith, 'The Diplomatic Mirror: Views of British and United States Diplomats on Brazil, 1889–1930', unpublished paper, pp. 8–9.

وأود أن أشكر جوي سميث لسماحه لي بالاقتباس من هذه الورقة.

80 *Sunday Times*, 12 July 2009, pp. 1–2. See also C. Meyer, *Getting Our Way: 500 Years of Adventure and Intrigue: The Inside Story of British Diplomacy* (London, 2009), e.g. pp. 262–4.

81 من جانسينوت إلى فيرديناند، نبيل بليتينبرج، الوزير الأول لأمير كولونيا المؤهل لاختيار رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة، 9 أكتوبر 1728:

Münster, Staatsarchiv, Deposit Nordkirchen, Plettenberg papers, nb 25 fol. 21.

82 C. Windler, 'Diplomatic History as a Field for Cultural Analysis: Muslim-Christian Relations in Tunis, 1700–1840', *Historical Journal*, xliv (2001), p. 81.

الفصل الأول

1450 – 1600

التاريخ الدبلوماسي مجال تؤدي فيه التصورات عن إمكانية التطوير والتحسين المبنية على فكرة تقدمية التاريخ دوراً رئيساً، ولا تخضع هذه التصورات إلا لتحفظات قليلة بشكل استثنائي. فموضوعه المعتاد هو التحسين الذي يفهم بمعنى العمليات الإدارية، لاسيما التنظيم. ويتم تناول هذا الموضوع وفق نمط خاص قائم على تسلسل تاريخي. وعلى الأخص فإن هناك رؤية سلبية بصفة عامة لدبلوماسية العصور الوسطى، ومن ثم تركيز على التحولات الجديدة اللاحقة. هذه القراءة المعتادة للتاريخ الدبلوماسي مثقلة برؤى قائمة على تصور أن كل شيء في الطبيعة غائي يراد به غاية معينة، فيربط تطور الدبلوماسية الحديثة بموضوع الدول القوية والحكومات المركزية ووجود نظام دولي شامل.

وكان ماثيو أندرسن الأكثر تأثيراً من بين من شراح هذا النهج، وهو خبير في تاريخ القرن الثامن عشر، تبنى النمط المعتاد القائم على تسلسل تاريخي في بحثه عن تطور طويل المدى. وهكذا وضع العنوان التالي (أصول الدبلوماسية الحديثة) وبدأ يكتب تحته ما يلي: «شهد القرن السادس عشر لأول مرة شبكة من الاتصالات الدبلوماسية المنظمة، ربطت دول أوروبا الغربية معاً على نحو متواصل بدرجة أو بأخرى... لقد كانت إيطاليا هي أول الدول التي تغير فيها الموقف على نحو حاسم ودائم».[1]

يتفق هذا النهج مع المعالجة الأعم لما ينتمي للقرون الوسطى وما ينتمي للعصر

الحديث. ويمكن بالفعل الرجوع بهذه المعالجة إلى زمن عصر النهضة وما غمره من إحساس ببداية جديدة وسعيه للعودة تاريخياً إلى ما قبل العصور الوسطى بحثاً عن جذور ومرجعيات ونماذج مناسبة تنتمي إلى العصر الكلاسيكي. مع ذلك، يجب التخفيف من هذه الأحكام من خلال طريقين؛ هما فهم دبلوماسية العصور الوسطى على نحو ما ناقشتْه مقدمة هذا الكتاب، والنظر في ظروف الفترة المبكرة من العصر الحديث، وذلك بقدر ما يمكننا من تعريف الاثنين بطريقة مقنعة.

وبالفعل فإن التصنيف على أساس الانتماء إلى العصور الوسطى المتأخرة أو العصر الحديث المبكر ليس مفيداً دائماً. فهناك أمثلة من العصور الوسطى على ما ينظر إليه أحياناً كأمر ينتمي للعصر الحديث بشكل قاطع. وهكذا، ففيما يتعلق بالديمومة، كانت هناك سفارات كثيرة امتدت لسنوات طويلة، قام بها ممثلون معتمدون خلال العصور الوسطى.[2] فكان لفرنسا مثلاً اتصالات دبلوماسية منتظمة مع ميلان وفلورنسا ونابولي في أوائل العقد الأخير من القرن الرابع عشر.[3] كما يمكن النظر إلى بعض الأفراد كمتخصصين دبلوماسيين ذوي معرفة بدول أو أسر حاكمة بعينها أو المفاوضات الدولية بصفة عامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الممكن النظر لتقارير المبعوثين في العصور الوسطى على أنها مفعمة بالحياة وحريصة على التقيد بالقواعد. كما كان هناك نقاش كبير حول المصالح وتوازنات القوى والتحالفات المؤقتة. وبينما مال هذا النقاش لأن يكون عرضياً ومركزاً على الموقف الآني، وكان يتم في إطار يؤكد على مبادئ حكم الأسر وسياسة المكانة، فإن هذا كان أيضاً هو الوضع فيما يتعلق بالفترة المبكرة في العصر الحديث.

مع ذلك، فقد كانت هناك تغييرات في الفترة المبكرة من العصر الحديث. وشملت هذه التغييرات فكرة أن عمل الدبلوماسيين لا يضع شرفهم الشخصي على المحك، وأنهم لا يفترض أن يشعروا شخصياً بالخزي إذا دعاهم حاكمهم للكذب، أو إذا انتهى بهم الأمر إلى الكذب كنتيجة لأعمال حاكمهم. وينسب هذا الموقف إلى شخصية إيرل ورويك في مسرحية هنري الثالث لشكسبير (انظر أدناه). وتطورت

هذه الفكرة بأن خدمة الدولة (أو الملك) لا يمكن أن تؤذي الشرف الشخصي في إنجلترا حوالي عام 1500. [4]

وانطبقت أيضاً فكرة أن خدمة الدولة تخرج الشرف الشخصي من الاعتبار على العداوات الأيديولوجية، التي باتت شديدة الأهمية مع الحروب الدينية داخل أوروبا، والتي أعقبت حركة الإصلاح البروتستانتي في القرن السادس عشر. لكن الباباوات في العصور الوسطى، مثل خلفائهم في الفترة المبكرة من العصر الحديث، زعموا أن الأعمال المنافية للشرف في الظروف العادية لا تسيء إلى شرف من يقوم بها في القضايا التي تحظى بموافقة الكرسي البابوي، مثل التمرد على أحد المنشقين دينياً، وهو ما يؤكد الحجة الواردة في هذا الكتاب وهي أن العلماء بالغوا في التأكيد على التغييرات في عصر النهضة. كما أن التأكيد المستمر على تعيين الأرستقراطيين كدبلوماسيين عكس التزاماً قديماً بالشرف الشخصي وشجعه.

وبالعودة إلى موضوع التغيير، فإن النظام السياسي المهترئ في إيطاليا، بجانب النزعة التوسعية لمعظم القوى، وإصرار العائلات الإقطاعية على ترسيخ مكانتها على نحو أخص، شجع على الصراع. وفي المقابل، أدى الصراع إلى ضغوط من أجل الدبلوماسية. ولعبت أسرتا غونزاغا وفيسكونتي دوراً رئيسياً في استخدام مبعوثين دائمين، وقد تأكدت الأهمية الخاصة لدوق ميلان جيان غاليازو فيسكونتي (الذي حكم بين عامي 1378 و1402) في هذا الشأن. فقد ساند مبعوثيه مكتب نشط للمحفوظات كان بمثابة وزارة جنينية للشؤون الخارجية. وحذت الجمهوريات، لاسيما البندقية، حذو (الحكام المستبدين)، فربطت المبعوثين الدائمين أو المقيمين في نظام دائم للممارسة الدبلوماسية الرسمية. وفي عام 1435 أصبحت البندقية أول جمهورية إيطالية تعين وكيلاً مقيماً، حيث أرسلت زكرياس بيمبو إلى روما بصفته (خطيباً) من أجل تقوية الجمهورية في مواجهة فيليبو ماريا فيسكونتي.

وبلغت الحرب الطويلة التي أعقبت انهيار قوة آل فيسكونتي مع وفاة جيان غاليازو فيسكونتي عام 1402 ذروتها في معاهدة سلام لودي عام 1454 التي أنهت

حرب الخلافة الميلانية بوساطة البابا نيقولاس الخامس. ووفر هذا السلام فرصة لتعزيز التوسع الكبير الذي قامت به فلورنسا والبندقية في الفترة السابقة. وسلام لودي، مثله مثل سلام ويستفاليا عام 1648، شجع أيضاً على توسيع نطاق الشبكة الدبلوماسية، إذ لم تعد الدبلوماسية المقيمة وسيلة الحفاظ على التحالفات، بل توسعت لتشمل الأعداء السابقين. فارتبطت الدول الإيطالية الرئيسة بنظام من السفارات الدائمة.[5]

وانتشر هذا النظام، وأدى الإيطاليون مرة أخرى الدور الرئيس في ذلك. فقد ركزت سياسة الحرب والسلام القائمة على التحالفات المؤقتة في أوروبا الغربية، لكنها أقامت جسوراً مع العالم الأوسع لأسباب ليس أقلها العلاقات مع المصالح خارج إيطاليا. وعليه، فربما كان أول مبعوث مقيم هو من استخدمه لويجي غونزاغا حاكم مانتونا لدى بلاط الإمبراطور الروماني المقدس لودفيغ (لويس الرابع) (البافاري) (الذي حكم بين عامي 1314 و1347). وقد أعطت السيادة العليا التي ادعاها الإمبراطور على شمال إيطاليا دوراً كبيراً ومتواصلاً هناك للأباطرة المتعاقبين، وهو موضوع يمكن تتبعه تاريخياً بالعودة إلى قيام شارلمان بإحياء الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 800.

وكان لدوقية ميلان التي قامت بالدور الرائد في التطورات في إيطاليا مبعوث مقيم في باريس منذ عام 1463، وتبعه هناك مبعوث مقيم من جانب البندقية عام 1479. ثم وصل مبعوثاهما إلى لندن في عهد هنري السابع الذي جعل إنجلترا أقوى بعد فوضى حروب الورود في عامي 1490 و1496 على التوالي. فأصبح سباستيان جستنان كاتباً لتقارير مليئة بالمعلومات عن بلاط هنري الثامن.

وأصبح أهل البندقية مشهورين بكتابة نوع من التقارير تسمي (ريلازيوني)، وهي تقارير يكتبها المبعوثون في نهاية مهمتهم، وتقدم دليلاً كاملاً للدولة التي كانوا معتمدين لديها، وكذلك عرضاً لطبيعة علاقاتها مع البندقية. وأول تقرير مدون من هذا النوع هو التقرير الذي كتبه أندريه غريتي عن الإمبراطورية التركية عام 1503.

وشجعت شهرة هذه التقارير على تقليدها بدرجة ما في أماكن أخرى، لكن ليس بمقياس البندقية. وقد أخفت هذه التقارير عيوباً في نظام البندقية، بما فيها المقاومة المتكررة للخدمة كدبلوماسيين، كما أنها أثرت تأثيراً كبيراً في وجهات النظر اللاحقة حول أهمية هذه الفترة في تطور الدبلوماسية. والمواد المتعلقة ببريطانيا في محفوظات البندقية أدرجت في سجل نشر في ثمانية وثلاثين مجلداً منذ عام 1864. [6] وهذا الانعكاس للاهتمام المعاصر بالبندقية رافق عملاً على المواد المتوافرة في المحفوظات الإسبانية في سيمانكاس لوضع قاعدة للاهتمام بالمصادر الأولية، ساعدت في بناء رؤية للجودة والتقدم في الدبلوماسية.

مع تطور السفارات الدائمة، ازدادت المواد الدبلوماسية المحفوظة في السجلات، وأبرزها في ميلان، وكذلك الأبحاث عن النظام الجديد، لاسيما خصال الدبلوماسي وواجباته، وهي أبحاث عكست رغبة في التصرف بطريقة ملائمة وفعالة.[7] وفي المقابل، ساعدت هذه الأدبيات في خلق نمط معياري.

وفيما يتعلق بالنظر في ظروف الفترة المبكرة من العصر الحديث، فمن الضروري إدراك القوى المحركة للدول التي تحكمها أسر في تلك الفترة، سواء أكانت أوروبية أو غير أوروبية، لاسيما أثر الاعتبارات المتعلقة بالأسر الحاكمة، وأبرزها الأسبقية والمنزلة والخلافة، ودور الملك التوجيهي.[8] وعليه، فمن الخطأ انتقاد ذلك الدور باعتباره تعكيراً لمياه إدارة السياسة الخارجية.[9] وهذا الرأي الأخير يمثل فشلاً ذريعاً في فهم طبيعة العلاقات الدولية في الفترة المبكرة من العصر الحديث، وعلى وجه الخصوص الدور المركزي للأمراء في خلق الكيانات السياسية التي كانت تعبيراً عن مبادئ حكم الأسر المتملكة، والحفاظ عليها وتحديد غاياتها وبلوغ هدف تحقيقها. وكانت الدبلوماسية عاملاً متعلقاً بذلك، فباستثناء البندقية وجنوا ودول مدن أخرى، كانت الدبلوماسية في جوهرها مؤسسة أميرية، ومن ثم كان الولاء عنصراً رئيساً في التعيينات.[10]

وانتقاد دور الملوك مظهر لمحاولات إضفاء الطابع الحديث على دبلوماسية ما

قبل القرن التاسع عشر، أي الميل نحو كل من البحث عن عناصر حديثة واتجاهات تحديثية، والحكم على تلك الفترة بمعيار مدى توافقها مع التحديث. ويحتوى هذا النهج على مفارقة تاريخية، وكذلك الافتراضات الأخرى من قبيل المبالغة في الدور المحتمل للتدريب في مقابل المهارات الاجتماعية في دبلوماسية النظام القديم، والميل للاستخفاف بالدوافع الدينية والموضوعات الكنسية في العلاقات. وسواء أكانت المفارقة التاريخية موضع خلاف أم لا، فإن من المعقول أيضاً أن نتساءل عن مدى إمكانية أن نطبق على الماضي، وبدون تحفظ، ذلك الافتراض الحديث بأن الدبلوماسية يجب أن تشكل وتعكس تبادلية وتساوياً في التمثيل والتفاوض.

ومثل هذا الافتراض مركزي للمفاهيم الحديثة عن الدبلوماسية والنظام الدولي، لكن يمكن اعتباره واحداً فقط من عدد من الوسائل الدبلوماسية، وهو عدد يحتاج إلى نظر فيما يتعلق بمبدأ توافق الأدوات مع الأغراض، ومن دون شعور بالتسلسل الهرمي من حيث الجودة. فعلى سبيل المثال، يمكن النظر للعلاقة القائمة على الجزية بين كوريا ودولة مينغ، ثم دولة مانشو في الصين باعتبارها أدت إلى علاقة مستقرة حتى سبعينيات القرن التاسع عشر. فقد ضمنت التبعية عدم التدخل، وهي العملية التي تحققت من خلال إرسال مبعوثي المعاهدات. وانتهت هذه العلاقة بالتدخل الياباني في كوريا، الذي أفرز في سياق الأحداث شكلاً مختلفاً من العلاقة الإمبريالية، وليس نظاماً دبلوماسياً (حديثاً)، إذ أصبحت اليابان القوة الاستعمارية وضمت كوريا عام 1910. [11]

هذا التحول يؤكد على خطر التعامل مع الأنماط والتسلسل التاريخي الأوروبيين باعتبارهما المعيار عند دراسة الدبلوماسية على المسرح العالمي. بل حتى في أوروبا، فإن النظام الدولي والموقف الدبلوماسي، بما في ذلك أدوات الدبلوماسية، كانا سيبدوان مختلفين تماماً عن الخلاصة التاريخية المعتادة للدبلوماسية الأوروبية، لو كان المنظور من عام 1810 أو 1941 حين كان نابليون وهتلر مسيطرين على التوالي.

وبصفة أعم، فمن المهم التأكيد على الحدود التنظيمية للدبلوماسية الأوروبية في

الفترة الحديثة المبكرة. فالتأكيد المعتاد هو على التحديث من خلال إنشاء سفارات دائمة، وهو يحمل هجوم المنهج القائم على تقدمية التاريخ. فكتب هاميش سكوت عن (الفكرة المألوفة) بالدبلوماسية باعتبارها (إدارة العلاقات بين الدول إدارة سلمية ومتواصلة).[12]

مع ذلك، وبعيداً عن التساؤل عما إذا كانت الديمومة تحولاً معرفياً، فإن معظم الحكام لم يحافظوا على تلك السفارات لفترة طويلة، وذلك نتيجة الافتراضات عن الكيفية التي يجب التصرف بها في العلاقات الدولية، وكذلك لمسائل أكثر عملية، من قبيل التكلفة وصعوبة العثور على دبلوماسيين مناسبين وغياب ما يستدعي التفاوض. كما أن التأكيد على خلق شبكة دبلوماسية موحدة عبر هذه السفارات يتجاهل نطاق مثل تلك الشبكة التي لم تتواجد في الحقيقة عبر كل أوروبا.

وبدلاً من ذلك فإن التأكيد كان لا يزال في كثير من الأحيان على العلاقات الثنائية العرضية التي استلزمت تحمل تكاليف السفر ومخاطره وتأخيراته. وبدلاً من السفارات الدائمة، ربما استخدم الحكام رجال الحاشية الملكية في مهمات خاصة، أو اشتركوا في أحد الوكلاء، أو اعتمدوا على نشرات سرية. والأسلوب الأول يعكس الممارسة القديمة التي تعود تاريخياً إلى العصور القديمة، حيث كان المبعوث رسولاً مؤتمناً وبالتالي مبجلاً، وكان يتوقع منه عموماً أن يعود إلى بلاط مليكه بأسرع ما يمكن. وكانت هذه الممارسة هي السائدة إلى حد كبير في أوروبا في العصور الوسطى. وكان من المتوقع من المبعوث أن يتمتع بمهارات خطابية بوصف ذلك مظهراً يمثل دوره كمرسل.

وبصفة أعم، فإن أي تصور غائي عن تطور النظام الدبلوماسي يميل إلى تجاهل عدد واضعي الخطط الدبلوماسية غير المعتمدين ودورهم، واستلزام افتراضات بشأن مقدرات الدبلوماسيين ومهاراتهم، وهي خصائص يصعب تقديرها في الواقع. هذه الصعوبة تزداد حدة إذا أخذنا في الاعتبار المهارات الاجتماعية اللازمة، لأنها لا تتماشى مع نظريات التحول نحو العمل المكتبي. وعوضاً عن ذلك، فإن القدرة

على التفاوض كانت تخضع للاختبار على نحو أقل استمراراً من المهارات الخاصة بالسلوك في البلاط الملكي، فتأثير أي مبعوث كثيراً ما يعكس قدرته (وكان الأمر دائماً يتعلق بالرجال في تلك الفترة) على ترك الانطباع الصحيح في البلاط الملكي. ويذكرنا الحديث عن هذا العامل بالبعد الاجتماعي– الثقافي للدبلوماسية الذي كان يذكر بمعنى قيم نخبة اجتماعية محددة وقيم الجماعة المهنية المتداخلة معها .

لكن البروز الاجتماعي أتى معه موقف من مبدأ التعاقدية السياسية بين التاج والنخبة، أو الملك والأرستقراطيين، وهذا الموقف كان يمكن أن يؤثر على سلوك المبعوثين. وقد أعطيت هذه الفكرة شكلاً خيالياً في الجزء الثالث من مسرحية هنري السادس التاريخية التي كتبها وليام شكسبير ولدى آخرين في العقد الأخير من القرن السادس عشر. ففي هذا الجزء ينهي ريتشارد المعروف بإيرل وورويك – الذي كان (صانع الملك) – تعاقده مع إدوارد الرابع (الذي حكم بين عامي 1461 و1470، ثم بين عامي 1471 و1483) الذي خدمه ثم تمرد عليه:

عندما طردتني من سفارتي،
ثم جردتك من ملوكيتك،
وأتيت الآن لأعينك دوق يورك، يا للحسرة!
كيف يجب أن تحكم مملكة ولا تعرف كيف تستخدم السفراء؟[13]

وتضمنت سفارة وورويك على نحو نموذجي مفاوضات تتعلق بالمصاهرة نيابة عن إدوراد كجزء من نمط معقد من الدبلوماسية التي شملت إنجلترا وفرنسا وبرغوندي. ففاوض وورويك على مصاهرة فرنسية لإدوارد، لكن إدوارد بدلاً من ذلك قام عام 1464 بالزواج سراً من إليزابيث وودفايل التي كانت من العامة.

هذه السفارات المتعلقة بالمصاهرة قام بها من كانوا على قمة المجتمع. وفي عام 1466–1467 كانت هناك دبلوماسية جديدة متعلقة بالمصاهرة شملت واورويك

ومستقبل أفراد الأسر الحاكمة الثلاث، بينما في عام 1567 زار توماس المعروف بإيرل سوسيكس الثالث الإمبراطور الروماني المقدس ماكسيميليان الثاني ليقلده رتبة أخوية غارتير وللتفاوض على تحالف قائم على المصاهرة بين الأرشيدوق تشارلز وإليزابيث الأولى، وهي مصاهرة لم تتم في سياق الأحداث. وسوسيكس الذي كانت له خلفية عسكرية كانت له أيضاً خبرة دبلوماسية مرتبطة بمفاوضات التصاهر، إذ ذهب مع ماركيز نورثامبتون إلى فرنسا عام 1551 لترتيب مصاهرة لم تتم بين إدوارد السادس وإليزابيث ابنة هنري الثاني ملك فرنسا، وإلى روكسل وإسبانيا عام 1554 لدعم المصاهرة المقترحة بين الملكة ماري وفيليب الثاني ملك إسبانيا، وقد تمت هذه المصاهرة في وقت لاحق من ذلك العام.

وبالطبع أثرت ثقافة التمثيل والتفاوض الدوليين في تركيب الهيئات الدبلوماسية. ويمكن النظر لكل من الثقافة والهيئات باعتبارهما ينطويان على مفارقة تاريخية من منظور اليوم، لكن القيم كانت تلك المتعلقة بالتباهي والبروز والروابط الاجتماعية، وكانت هذه جوانب مهمة لدخول الدبلوماسي البلاط الملكي. وكانت هذه القيم تعبيراً عن دور المبعوث كممثل للملك وبديلاً عنه، وهو دور أكده مدى اجتماع الحكام أيضاً وانخراطهم في الدبلوماسية شخصياً، كما حدث حين التقى ريتشارد الثاني ملك انجلترا بتشارلز السادس ملك فرنسا عام 1396، والتقى الإمبراطور الروماني المقدس فريدريك الثالث بتشارلز الجريء دوق برغوندي عام 1473، بينما التقى إدوارد الرابع ملك إنجلترا ولويس الحادي عشر ملك فرنسا بعد ذلك بعامين. وعكس استخدام المشهورين اجتماعياً في العمل الدبلوماسي أهمية السمعة في الحفاظ على المكانة الرفيعة التي عملت كمسهل للتعاون الدولي والمحلي.

كما أن دور النخبة الاجتماعية كان يرمي كذلك إلى تحقيق أهداف نفعية أخرى. فكان بعد الاشتراك في تكلفة الحكم قضية رئيسة. وما ينطبق على القيادة العسكرية ينطبق على التمثيل الدبلوماسي، فكان عنصراً مهماً أن يعهد بالمسؤولة لذوي المكانة الاجتماعية القادرين على تحمل جانب من التكلفة واستدانة بعض المال الضروري.

وسيطرت على مراسلات الدبلوماسيين الخاصة والعامة في أحيان كثيرة قضايا الدفع والنفقات،[14] التي كان من الشائع تأخيرها عن مواعيدها، بينما كان ينظر إلى كل منهما – لاسيما موضوع النفقات – باعتباره غير كاف. فدائماً ما كان رودريغو غونزاليز لا يحصل على مستحقاته المالية، فيشتكي من ذلك، وهو الذي أصبح عام 1487 أول دبلوماسي مقيم في لندن، إذ كان يخدم فرديناند ملك أراغون (الذي حكم أيضاً صقلية وسردينيا) هناك لمعظم الفترة التي استمرت حتى عام 1508.

وكانت التكلفة تمثل مشكلة كبيرة في البلاطات الملكية الأغلى والأعلى منزلة، مثل فيينا، حيث كان يتوقع من الدبلوماسيين أن يحافظوا على وضع يتطلب تكلفة عالية، فكان هذا العامل سبباً إضافياً لتعيين رجال أثرياء، وكان معترفاً به صراحةً على هذا النحو. وبصفة عامة، كان التمثيل في عواصم الجمهوريات، مثل جنوا والبندقية والمقاطعات المتحدة (الأراضي الواطئة) أقل تكلفة من التمثيل في بلاطات الأمراء. وكان هذا الأمر ينطبق مثلاً على أبهة المناسبات الاجتماعية وعلى الملابس.

وعكس القلق من التكلفة مدى قلة تمويل الحكومات لزمن طويل في الفترة المبكرة من العصر الحديث. وبالطبع فمن الصحيح القول بأن معظم الحكومات في معظم الفترات كان ينقصها التمويل، لكن بالمقارنة مع القرنين التاسع عشر والعشرين، لم تستفد الحكومات من وجود قاعدة صناعية مهمة، وكانت البنية التحية للائتمان أقل تطوراً، وجدارة الحكومات للحصول على ائتمان محدودة.

وفيما يخص المعاصرين لتلك الفترة، فإن أحد القيود التي كانت أشد ضغطاً بالنسبة لإدارة الدبلوماسية هي الاتصالات. وبالفعل، فقد أشار فرناند بروديل، المؤرخ الكبير لتاريخ منطقة البحر المتوسط في القرن السادس عشر، إلى المسافة باعتبارها (العدو الأول)، وإلى الأخبار باعتبارها (سلعة ترفية).[15] فكثيراً ما اشتكى الحكام والوزراء (لاسيما لمبعوثيهم) من أن الدبلوماسيين تجاوزوا التعليمات أو أساؤوا فهمها، لكنه كان من الصعب تقديم توجيهات تستوعب كل الاحتمالات، أو الاستجابة بطريقة مناسبة لسرعة التطورات، بما فيها المفاوضات. وكان بطء

الاتصالات وطبيعتها غير اليقينية يكفل ترك حرية تصرف كبيرة للمبعوثين، إذا أريد للمفاوضات أن تتقدم بسرعة.

وكان يمكن لسعاة خاصين نقل الرسائل سريعاً بين ميلان والبندقية في أربع وعشرين ساعة، وبين روما والبندقية في خمسين ساعة، في أوائل القرن السادس عشر. كما كان يمكن لسفن شراعية كبيرة خاصة المساعدة في البحر، بحيث يستغرق إرسال رسالة من القسطنطينية (إستانبول) إلى البندقية عبر كورفو عن طريق إحدى تلك السفن عشرين يوماً. وقد ذكر ألونسو سانشيز مبعوث تشارلز الخامس في البندقية عام 1526 أن توصيل رسالة من البندقية إلى فيينا استغرق عشرين يوماً من ركوب الخيل الذي لا يعرف الكلل.[16]

لكن الاتصالات لم تكن بطيئة بالمعايير الحديثة فقط، بل كثيراً ما كان يمكن التثبت من المعلومات والرسائل التي تحويها فقط عن طريق انتظار رسائل لاحقة. كما أدى عدم اليقين بشأن سرعة الرسائل، بل حتى وصولها، إلى إمكان إرسالها بطرق منفصلة في الوقت نفسه. فعلى سبيل المثال، كان من العادة أن تحمل الرسائل من القسطنطينية إلى لندن في القرن الثامن عشر بطريقي البر والبحر، وهو أسلوب استخدم أيضاً إلى البندقية وباريس. واعتُبر التنوع في طرق الإرسال ضرورياً بالنسبة إلى الرسائل القادمة من المستعمرات، فكانت الرسائل من الهند إلى بريطانيا تنقل بحراً وعبر عدد من الطرق البرية، وهو نمط تكرر مع إقامة خطوط البرق في القرن التاسع عشر.

وكانت هناك تحسينات تدريجية في الاتصالات البرية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر لأسباب أبرزها جاء نتيجة بناء الطرق، في فرنسا على سبيل المثال، واستبدال الجسور بالعبّارات، لكن لم تحدث نقلة في الاتصالات البرية حتى القرن التاسع عشر. كما لم يحدث تحسن مميز في الاتصالات البحرية حتى القرن التاسع عشر، برغم عدة تحسينات مهمة، لاسيما تحسين دفة السفن، وزيادة الوعي بمواقع السفن، بفضل القدرة على قياس خطوط الطول. وعوضاً عن ذلك، كان عالم

الدبلوماسية في القرن السادس عشر، تماماً كما كان في القرنين الثامن عشر والرابع عشر، يعيش في عصر ما قبل خطوط البرق والسكك الحديدية والسفن البخارية، بكل ما يمكن توقعه من قيود وممارسات نتيجة لذلك.

فالدبلوماسية العالمية في أواخر القرن التاسع عشر اعتمدت على الابتكارات، مثل الحركة السريعة للرسائل عن طريق خطوط البرق، وللدبلوماسيين عن طريق السكك الحديدية والسفن التجارية، مع تمييز أساسي نتيجة لذلك بين أدوات نقل الرسائل والدبلوماسيين. كما تحسنت الإمكانيات التي توفرها هذه الاتصالات تحسناً كبيراً بمدى من التطورات الأخرى، مثل استخدام المتفجرات، لاسيما الديناميت والنيتروجلسرين والجلجنيت، لحفر أنفاق تحت الجبال، أو التحسن في سبر أعماق المياه، مما ساعد على الملاحة.

لكن قبل أواخر القرن التاسع عشر كان انتشار الأفكار الجديدة مثل تلك التي قدمتها الثورة في أمريكا أو فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر، وكذلك الاقتراحات الجريئة بإقامة تحالفات شديدة الاندفاع كخطط البرتغال وإثيوبيا للقيام بعمل مشترك ضد الإمبراطورية العثمانية (التركية) في القرن السادس عشر، كانت بالضرورة محدودة في أثرها لعدة أسباب منها طبيعة الاتصالات. وعليه فإن ابتكارات من قبيل تمثيل أفريقيا المسيحية في أوروبا،[17] أو استقبال سكان جزر المحيط المتجمد الجنوبي في أوروبا في القرن الثامن عشر، لم تكن لها النتائج التي كان يمكن أن تحدث لو كانت الاتصالات أسرع أو كان من الممكن التنبؤ بها على نحو أفضل.

هذه النتائج لمحدودية الاتصالات أعاقت الدبلوماسية قبل القرن التاسع عشر، وكذلك أدت دوراً كبيراً في ضمان استمرارية صفتها القديمة. وقد اعتمد الدبلوماسيون لدى دول غير غربية، مثل سير توماس روي الذي خدم جيمس الأول ملك إنجلترا في البلاط المغولي في الهند بين عامي 1615 و1618، وزار بلاد فارس في طريق عودته، وخدم التاج الإنجليزي فيما بعد في القسطنطينية بين عامي 1621 و1628، [18] بينما زارت أوروبا سفارات من شمال أفريقيا.[19] لكن الروابط مع حكام

أبعد من القسطنطينية بدت عرضية.

وكانت هناك أيضاً قيود مفاهيمية مهمة على الدبلوماسية. فكانت طبيعة التفاعل مع القوى غير الأوروبية أمراً غامضاً بالنسبة لمعظم المعاصرين. وبجانب المسافة، كانت هناك صعوبة في مناقشة ما كان يساء فهمه - إن فهم أصلاً - خارج نطاق التفاعل، وبناء مفاهيمه. وكانت هناك أيضاً عادة تصور العالم البعيد باعتباره قبل كل شيء امتداداً للأوضاع القريبة ولمشاكلها على نحو خاص، وأنماط السببية. وكانت الدبلوماسية جزءًا من هذه العملية باعتبارها وسيلة للاتصال المباشر ووسيطاً لتسجيل هذا الاتصال. وكسبيل على ذلك الدور الأخير، فإن الرسوم الإسبانية في العقد الأخير من القرن السابع عشر التي تصور إخضاع بلاد الأزتيك في المكسيك بين عامي 1519 و1521 تظهر القائد الإسباني كورتيه وهو يتناول العشاء مع سفراء موكتيزوما كجزء من عملية تقديم مبرر لذلك الإخضاع كعملية للتوسع المشروع. كما تصور الأوروبيون أن أنماط دولهم، وتسلسلاتهم الاجتماعية الهرمية، وإدراكهم للسبب والنتيجة، قائمة في الدول الأخرى، بينما مالوا في الوقت نفسه في أحيان كثيرة لاعتبار الدول الأخرى بسيطة أو حتى بدائية.[20] وعليه، فقد تمت مراجعة التاريخ الأوروبي من أجل فهم المجتمعات والدول غير الغربية، فاعتبروا سلاطين الإمبراطورية التركية نسخ آخر الزمان من مستبدي روما الإمبراطورية قبل العصر المسيحي، وأبرزهم بيرون. كما فهم الأوروبيون الكيانات السياسية الأفريقية كما لو كانت دولاً أوروبية. فسعت الدبلوماسية لتحقيق المصالح الغربية، وليس فهم المجتمع والثقافة التركيين.

وأصبح هذا النمط من التفاعل أكثر إلحاحاً بتوسع المنافسة بين الدول الأوروبية في عالم ما وراء البحار، لاسيما في التجارة والاستعمار. ونتيجة لذلك، نظر إلى الدول الأجنبية على نطاق واسع باعتبار انحيازها للقوى الأوروبية المنافسة، وكذلك وفق نمط السياسة الأوروبية، وهو نهج استخف كثيراً باستقلال الدول غير الأوروبية، بينما بالغ أيضاً في أهمية الروابط بالقوى الأوروبية وإمكانيتها. وامتد هذا النمط

إلى الحاضر، خاصة مع الميل خلال الحرب الباردة (1945–1989) لتقييم دول العالم الثالث أساساً بالإشارة إلى سياسة الحرب الباردة. وينطبق الأمر نفسه على (الحرب على الإرهاب) في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

واتصلت طبيعة الروابط الدبلوماسية داخل أوروبا بمظهر آخر من التأكيد على القيود التي نوقشت آنفاً. فحالات عجز الحكومات (وحاجتها لمزيد من القوة) أصبحت أكثر حدة في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر. فانخرطت الدول الأوروبية القائدة في منافسة استتبعت ليس فقط كثيراً من الحروب بل أيضاً دبلوماسية أشد انتظاماً بالنسبة لتلك الدول. ومقابل التركيز المعتاد على ما يفترض أنها دول حديثة، أو على الأقل تتجه نحو التحديث، بما فيها (الملكيات الجديدة) في القرن الخامس عشر (وأبرزها فرنسا في عهد لويس الحادي عشر، وإنجلترا في عهد هنري السابع، وإسبانيا في عهد فرديناند وإيزابيلا)، فإن هذه الزيادة في انتظام الروابط الدبلوماسية تدين بالقليل للتغيرات في طبيعة الدول وقوتها وحكومتها. بل كان السبب الحاسم في هذا الانتظام المتزايد هو ما استتبعه النشاط الدولي التنافسي في تلك الفترة من سياسة تقوم على الائتلاف في الدبلوماسية والحروب، وكذلك سياسة الائتلاف المتقلبة التي اقتضت الحاجة للعناية بمتابعة التحالفات عن كثب.

وبعد الحرب التي شهدتها إيطاليا في أوائل القرن الخامس عشر (**انظر ما سبق**)، أتت مرحلة أخرى حاسمة من الصراع، وهي مرحلة الحروب الإيطالية، وهو الاسم الذي أطلق على سلسلة من الحروب دارت من عام 1494 إلى عام 1559 حول السيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية وما فيها من دول رئيسة. وقد انخرطت في هذه الصراعات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، جميع الدول في غرب أوروبا ووسطها وجنوبها. وعلى وجه الخصوص، ثبت أن الحرب طريق للكشف عن مصالح الإمبراطور الروماني المقدس وتحقيقها والحفاظ على مكانته الرفيعة، وكذلك تيجان إسبانيا وفرنسا، ومن ثم أسر هابسبرغ (النمسا وإسبانيا) وفالوي (فرنسا).

ولعبت النزاعات على وراثة الحكم، وأبرزها في نابولي وميلان وقشتالة وبرغوندي، جميعها دوراً كبيراً.[21]

وشهدت الصراعات تغيرات سريعة في انحياز الدول، لاسيما في مراحلها الأولى، وتشكيل التحالفات التي تطلبت الدبلوماسية. فغزو إيطاليا عام 1494 من جانب تشارلز الثامن ملك فرنسا تبعه إقامة عصبة معادية هي عصبة القديس مارك، التي ضمت البابا ألكسندر السادس وفرديناند ملك أراغون (الذي كان حاكماً لصقلية وسردينيا أيضاً) والبندقية والإمبراطور الروماني المقدس ماكسيميليان الأول والدوق لودوفيكو سفورزا دوق ميلان. ثم تشكلت فيما بعد القائمة التالية من التحالفات، وهي قائمة ليست شاملة بالمرة: في عام 1508 نظم البابا جوليوس الثاني عصبة كامبري للهجوم على البندقية، وضمت لويس الثاني عشر ملك فرنسا وميلان؛ وفي عام 1511 اتفق أطراف العصبة المقدسة وهم جوليوس وإسبانيا والبندقية وهنري الثامن ملك إنجلترا على إخراج الفرنسيين من إيطاليا؛ وفي عام 1526 واجه تشارلز الخامس تحدياً من جانب عصبة كوجناك التي ضمت البابا كليمنت السابع وفرانسيس الأول ملك فرنسا وفرانسيسكو الثاني سفورزا الميلاني والبندقية وفلورنسا.

والدور الكبير الذي قام به الكرسي البابوي في إقامة هذه التحالفات كان يقتدي بأنماط القرون الوسطى في النشاط الدبلوماسي، لكن كثافة المفاوضات شجعت على التأكيد على السفارات الدائمة لتوفير التمثيل والمعلومات. وتميزت الحروب الإيطالية بالمعاهدات المتكررة بما فيها معاهدة غرانادا عام 1500 التي قسم بموجبها لويس الثاني عشر وفرديناند مملكة نابولي، وكانت قضية معلقة في الدبلوماسية؛ ومعاهدة بلوي عام 1505 التي تخلى فيها لويس عن مطالبه، ومعاهدة نويون عام 1516 التي كان من المقرر بموجبها أن تلازم مطالبة فرنسا بنابولي الأميرة الفرنسية التي كان من المقرر أن تتزوج حفيد فرديناند، الذي أصبح فيما بعد تشارلز الخامس، وهو زواج لم يتم؛ ومعاهدة مدريد عام 1526 التي أعقبت هزيمة فرنسا في بافيا عام 1525 وكانت علامة على هيمنة تشارلز على إيطاليا؛ ومعاهدة كامبري عام 1529

التي أكدت تلك الهيمنة مرة أخرى بعد هزيمة القوات الفرنسية.

وقامت اللقاءات الشخصية بين الحكام بدور في هذه الدبلوماسية، مثل اللقاء الذي جمع لويس الثاني عشر وفرديناند ملك أراغون عام 1507، واللقاء الذي جمع هنري الثامن ملك إنجلترا وفرانسيس الأول ملك فرنسا في أيجيو—مورتيه عام 1538. وأظهرت اللقاءات بين الملوك شكلاً من التشريفات والمراسم يختلف عن ذلك الذي كان معهوداً في لقاءات الدبلوماسيين، لكن مع تركيز مماثل على تأكيد المنزلة والتنافس السلمي وتعزيز التجارة.[22] وفي كلا الحالين، وفرت البلاطات الملكية بيئة رئيسة لإظهار وضع مثالي.[23]

وكان الهدف من الدبلوماسية ضمان الربح من استخدام القوة، تماماً كما كانت القوة تعتبر الطريق لتحقيق الأهداف الدبلوماسية؛ برغم أن فرانسيس الأول رفض عام 1528 قبول تحدي تشارلز الخامس بالمبارزة. لذلك لم تكن مفاجأة أن كلاً من الجيوش الدائمة وشبكات الدبلوماسية تطورت في الفترة ذاتها. لقد أثبتت الحروب الإيطالية أنها مزقت الإمارات الإيطالية والعائلات التي حكمتها – وكان بعضها حديث النشأة – تمزيقاً شديداً. وفي الواقع، فقد قل عدد أولئك القادرين على إرسال مبعوثين نتيجة ضم أقاليم وإمارات إيطالية عديدة لبلاد مجاورة وقوى أجنبية، أبرزها أسرة هابسبرغ التي ضمت ميلان ونابولي، وفلورنسا التي ضمت جمهوريات بيزا وسيينا (للمرة الثانية).

وشجع هذا الوضع على استخدام الدبلوماسية كجزء رئيس من البحث عن الأمن، ناهيك عن التوسع، وكمظهر من مظاهر الإبداع المؤسسي في بيئة شديدة التنافس. وقدمت البندقية مثالاً ناجحاً لقيمة الدبلوماسية المتبصرة القادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة،[24] برغم أنها كانت ولابد تحتاج لدعم القوة العسكرية. كما ثبت أن إرسال السفارات واستقبالها كانا طريقاً رئيساً لتأسيس الشرعية، ومن ثم لموازنة ادعاءات الخصوم، لاسيما المنفيين. فكانت الشرعية والتوسع مترابطين، كما كان الحال حين استطاع آل ميديسي الارتقاء بأنفسهم لمرتبة الدوقات العظام

لتسكاني.

وشجعت الحروب الإيطالية على تبني فكرة السفارات الدائمة الإيطالية في أماكن أخرى من أوروبا. فعمل فرديناند ملك أراغون، الذي شملت أقاليم مملكته جنوب إيطاليا، بمثابة جسر مهم بين إيطاليا وبقية أوروبا، وعين أول مبعوثين مقيمين غير إيطاليين خارج إيطاليا في ثمانينيات القرن الخامس عشر. وأرسلت كل من فرنسا وإنجلترا أولى سفاراتها الدائمة عام 1509، وكان لفرنسا عشر من تلك السفارات بحلول عام 1547. مع ذلك، لم تشهد تلك الفترة توسعاً على هذا النطاق ليشمل إسكندنافيا وبولندا وروسيا.

ولم تظهر القيود داخل أوروبا فقط. فعلى النطاق العالمي، كان ضعف الدول – وليس قوتها – هو المظهر الحاسم للعلاقات الدولية الأوروبية. ففي بداية القرن السادس عشر لم تتمتع أية دولة أوروبية بقوة تركيا العثمانية أو الصين في عهد آل مينغ. فاحتياج هاتين الدولتين القويتين للدبلوماسية كان أقل نوعاً ما من احتياج إنجلترا في عهد آل تيودور وفرنسا في عهد آل فالوي وميلان في عهد آل سفورزا لها. فالدول الأوروبية احتاجت الدبلوماسية للظفر بحلفاء حين كانت تلجأ للحرب، وبالعكس لكي تتمكن من تجنب الحرب. وعليه فإن أهمية الدبلوماسية أدت إلى أن يقود الضعف والفشل في النظام الدولي – الذي عكس قيوداً من قبيل تأخر الرسائل أو ضياعها – إلى عدم الاستقرار في العلاقات الدولية.

وارتبط بهذا الضعف مظهر كاشف في العلاقات الدولية الأوروبية، وهو تعدد أقطابها الذي قدم مبرراً ووفر فرصة لديمومة الدبلوماسية. وهكذا لا يمكن فهم تطور الدبلوماسية الأوروبية في ضوء نظرية عن التحديث من خلال تطور الحكومة بقدر ما يمكن فهمها في ضوء الطبيعة الظرفية لنظام دولي كان متميزاً وليس حديثاً. هذا التميز كان بادياً بوضوح بالمقارنة بشرق آسيا أو الأمريكتين (قبل اتصالهما بالأوروبيين) (أي قبل وصول الإسبان إليهما)، لكنه لم يكن متفرداً. فتطور الدبلوماسية في العصور القديمة كان يرجع في جانب كبير منه إلى السياقات السياسية المشابهة.

ولم تكن التعددية القطبية التي تحققت بتعدد الدول المتنافسة النقطة الفاصلة الوحيدة في التطورات الأوروبية. فمن المفيد في الواقع أن نقارن الوضع في أوروبا بالوضع في الشرق الأوسط حيث سعت سلسلة من الدول الإسلامية، أبرزها الدولة العثمانية (التركية) والدولة المملوكية (المصرية) والدولة الصفوية (الفارسية/ الإيرانية) لتحديد علاقاتها بين عامي 1480 و1530. فكانت هناك درجة من التشابه مع الوضع في أوروبا الغربية. فقد تمتع العثمانيون بميزة حاسمة نتيجة عدم قدرة المماليك والصفويين على التعاون،[25] ويمكن تشبيه هذا الفشل بعدم رغبة الدول المسيحية في الاتحاد ضد التوسع العثماني.

مع ذلك، كانت هناك اختلافات كبرى، ليس أقلها مدى غياب دول من الدرجتين الثانية والثالثة في الشرق الأوسط مقارنة بدول أوروبا المسيحية، فهذه الأخيرة أدت الحاجة إلى الدبلوماسية لتأمين إقامة تحالفات.

كما كان هناك أيضاً عوامل أيديولوجية مهمة في الشرق الأوسط حدت من تطور نظام دولي يمكن مقارنته بذلك الذي ظهر في ظل العداوة بين آل هابسبرغ وآل فالوي. وبالتحديد فإن الصراع القائم على مزاعم كل دولة بأنها هي الكيان السياسي الإسلامي الصحيح أدخل عنصراً فعالاً في العداوة بينه، وقد تأجج هذا الصراع بالاختلافات المذهبية بين الصفويين والعثمانيين، وبرغبة الصفويين في تشجيع اتجاهات دينية بدعية في بلاد الأناضول.[26] ولا تزال هذه القضايا مهمة للدبلوماسية في الشرق الأوسط الحديث، مع ما ينتج عن تنظيم الحج السنوي للمسلمين إلى مكة وضمان أمن الحجاج من إثارة خاصة.[27]

وكانت هناك اختلافات ثقافية وعملية في الفترة الحديثة المبكرة بين العلاقات الدبلوماسية التركية مع الأعداء المسيحيين ومع الأعداء المسلمين، لاسيما فارس. ففي هذه الحالة الأخيرة كان هناك تركيز على القدرات الخطابية والإمكانات الثقافية، مع محاولة اكتساب مكانة مرموقة باستعراض معرفة واسعة بالآيات القرآنية والشريعة الإسلامية.[28] أما العلاقات بين الأتراك وآل هابسبرغ فقد تطورت بالتوازي

مع المواجهة والصراع بينهما. فأرسل فرديناند ملك النمسا مبعوثين عام 1527 (وقد ألقي هؤلاء في السجن) ثم عامي 1532 و1533. وكان في هاتين السفارتين الأخيرتين كورنيليوس شيبر الذي كان واقعياً مبعوث فرديناند لأخيه تشارلز الخامس، وانتهتا بتوصل فرديناند لاتفاق دبلوماسي مع السلطان سليمان القانوني حول تقاسم المجر.[29]

وقد واجه عنصرا تعدد الأقطاب في العلاقات الدولية الأوروبية وضعف الدول الأوروبية تحدياً مع اندماج إرث كل من آل هابسبرغ وممالك برغوندي وأراغون وقشتالة – نتيجة دبلوماسية المصاهرة الناجحة – في شخص تشارلز الخامس، وتوسع سلطته في الأمريكيتين، وسياساته في أوروبا. مع ذلك، فقد تكرر كبح جماح تشارلز عدة مرات أبرزها في الجزائر عام 1541، وفي ألمانيا وعند ميتز عام 1552. وتلك الأخيرة تركت انطباعاً قوياً بالفشل تأكد في معاهدة سلام أغسبيرغ عام 1555 التي سمحت بوجود الدول اللوثرية في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، بينما كان انقسام إرثه بين ابنه فيليب الثاني ملك إسبانيا وأخيه الإمبراطور فرديناند الأول سبباً آخر في أن تبدو أوروبا المسيحية أكثر نظاماً متعدد الأقطاب.

وللتذكرة بمخاطر استخدام المفاهيم الحديثة للدبلوماسية بطريقة تحتوي على مفارقة تاريخية، فإن نتيجة هذا الانقسام في أوروبا الخاضعة لآل هابسبرغ، التي كانت بالفعل تمثل جانباً كبيراً من أوروبا الغربية، كانت ممارسة الدبلوماسية العائلية. فكانت هذه الدبلوماسية تمارس جزئياً من خلال نمط من المصاهرات المتكررة المصممة لحفظ الروابط بين فرعي العائلة، بينما سعى الدبلوماسيون الإسبان أيضاً لخدمة مصالح آل هابسبرغ النمساويين أو بالأحرى وجهات نظر التاج الإسباني حول ما يجب أن تكون عليه تلك المصالح.

والأكثر من ذلك أن آل هابسبرغ النمساويين قسموا إرثهم ثانية في أواخر القرن السادس عشر، مما وسع بدوره من نطاق هذه الدبلوماسية العائلية وزاد من تعقيدها، على الأقل، لأن الإرث كان بدوره سيتوحد من جديد، بعكس الإرث

المنقسم لفيليب أمير هس. فمنطقة تيرول التي كانت كثيراً ما تخصص لابن أصغر ثم يعاد إدماجها عندما تنقطع ذرية من كانوا يتوارثونها من الذكور تمزقت بين جهات منفصلة بين عامي 1554 و1595، ثم بين عامي 1602 و1618، ثم بين عامي 1625 و1665. وفي عام 1562 قام جون جورج الأول – وكان أمير سكسونيا المؤهل لاختيار رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة – بتقسيم أراضيه بين أبنائه. ومثل هذه التقسيمات أكدت أن الدبلوماسية وسياسات العائلات الكبرى المتعلقة بنظام حكم الأسر كانت متداخلة لدرجة أنه لم يكن مستغرباً اعتبار أن المحامين كانوا في كثير من الأحيان يمتلكون المهارات الضرورية لكي يكونوا دبلوماسيين.

وقد تبنت سياسات مشابهة بيوت أميرية وأرستقراطية بارزة مثل بيوت جيس ونيفرز وأورانج وسابيها،[30] وهي بيوت كثيراً ما امتدت مصالحها عبر عدة (دول). وتستدعي سياساتها النقاش فيما يتعلق بالدبلوماسية، والمقارنة بالتأكيد مع سياسات الأقاليم الصغيرة (ذات السيادة). ويمكن تتبع هذا الموضوع، أي أولوية دبلوماسية العائلة، طوال فترة ما يسمى بالنظام القديم، مثل العلاقات بين فرنسا وإسبانيا في القرن الثامن عشر حين خضعت كل مملكة منهما لحكم فرع من بيت بوربون، أو مرة أخرى مثل العلاقات بين أفرع عائلة ويتلزباخ، سواء أكانت ودية أو عدائية. وهذا الموضوع يحتاج للتذكير به مراراً عند النظر في نظامه الدبلوماسي. وقد مارست أيديولوجية البناء الهرمي والنسب ضغطاً على الأفراد،[31] بينما كان هناك صدام بين إرادات كل واحد من أصحاب السيادة وما يسمى بالقوانين الأساسية الحاكمة لوراثة الملك.

والتركيز على مبدأ حكم الأسر يوضح أيضاً بجلاء خطأ أية رؤية ضيقة لبناء الدولة تؤكد على الأهمية البالغة للسياسة العليا التي يشكلها وزراء غير مرئيين وبلا شخصية. فبدلاً من ذلك، فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، من الضروري التأكيد على الطبيعة المركبة للسياسة وجماعات النخبة. فقد زادت الاتصالات الدولية والروابط العائلية وشبكات الأتباع لهذه الجماعات من نفوذ الحكومات أيضاً.

وتفاعل هذا الوضع مع التنافس بين القوى الكبرى. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة عن الدبلوماسي الرائد أبوت أليساندرو سكاجليا (1592–1641) الذي ينتسب إلى سافوي إلى مدى البعد الشديد لدول الدرجة الثانية عن التصرف بسلبية، بل إنها بالعكس تمكنت من المناورة، وحققت في ذلك درجة من النجاح، لكي تستجيب للظروف بأفضل طريقة. فالعناية التي حظيت بها سافوي عكست التنافس بين آل بوربون وآل هابسبرغ الذي ساعد في رسم حدود التفاعل بين الأسر الحاكمة وسافوي. فلأن صنع السياسة الخارجية لسافوي ظل امتيازاً لتشارلز إمانويل الأول، وكان دوقاً بين عامي 1580 و1630، فقد عكست هذه السياسة الأولويات المتعلقة بحكم الأسر التي برهنت أنها أشد أهمية من الاعتبارات (المادية) من قبيل الموارد العسكرية أو الموقع الجغرافي.[32]

مع ذلك، ولكي نركز على ملمح من التاريخ الأوروبي يصور عنصراً مما هو حديث، فإن تعريف سيادة الدولة أصبح في القرن السادس عشر قضية مطروحة أكثر من ذي قبل، ومرتبطة جزئياً بالاضطراب الذي خلقته حركة الإصلاح البروتستانتي. فقد رفض الحكام – نيابة عن دولهم – سلطة الكرسي البابوي، كما فعل هنري الثامن ملك إنجلترا (الذي حكم بين عامي 1509 و1547)، وطرحوا دعاوى جديدة من أجل سيادة الدولة. وقد أصبحت هذه الدعاوى قضية من قضايا الدبلوماسية، وفي الوقت نفسه وسيلة أكدت من خلالها الدبلوماسية على أيديولوجية نظم بعينها. وقد أظهرت أهمية دعاوى الدول بالسيادة قيمة تعيين المحامين كدبلوماسيين.

والدبلوماسية هي جزئياً قضية احتكار: احتكار التمثيل الدولي في فضاء معطى بأنه ذو سيادة ومستقل، ومن ثم أجنبي عند الآخرين. وكانت قدرة الدول على اقتناص هذا الاحتكار وتأكيده والحفاظ عليه نتيجة حاسمة لبناء الدولة ومظهراً من مظاهره. وبالفعل فإن التعبير عن إخضاع إقليم ما كان هو التحكم في تمثيله. على سبيل المثال، قبلت دولة مدينة نوفغورود في معاهدة إيازهيلبيتسي عام 1456 إخضاع سياستها الخارجية لموافقة موسكو كمظهر رئيسي لهيمنة موسكو المتزايدة على تلك

الدولة، التي كانت مستقلة حتى ذلك الحين. وبالمثل اليوم، فإن أقاليم تتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي تميل مع ذلك لإخضاع سياساتها الخارجية لسيطرة الدولة ذات السيادة كمظهر رئيسي على تلك السيادة: وهذا ينطبق مثلاً على العلاقة بين غرينلاند والدنمارك، والعلاقة بين جزر القنال وجزيرة الإنسان من جهة وبريطانيا من جهة أخرى.

وساعد التركيز على الاحتكار في إعطاء الدبلوماسية أهمية أوسع كوسيلة تم من خلالها التعبير عن الإحساس بالهوية، وتأكيد السيادة كصفة مميزة لمستوى محدد من السلطة. وارتبطت هذه العملية بتراجع واضح لممارسة الدبلوماسية الدولية من جانب الكيانات التي لا تتمتع بالسيادة، مثل فرادى المقاطعات.

ومن منظور مختلف، فإن الدبلوماسية أصبحت الآن تمارس داخل الدول. وكان هذا على الأقل الحال في ظل الدول ذات المستويات المتعددة. وهكذا حكمت البرتغال كدولة منفصلة من جانب فيليب الثاني وفيليب الثالث وفيليب الرابع ملوك إسبانيا، واستمرت في التمتع بهوية دولية متميزة. لكن مقاطعات ذات حريات خاصة داخل إسبانيا، أبرزها قطالونيا، حافظت أيضاً على هوية منفصلة، ومارست ما كان واقعياً دبلوماسية، فيما يتعلق بجمع المعلومات والتمثيل والتفاوض، داخل إسبانيا. وانطبق الأمر نفسه على المقاطعات في الأقاليم الخاضعة لحكم آل هابسبرغ النمساويين. وكان للقدرة على الوساطة والتسوية أهمية استثنائية في الملكيات الاستعمارية ذات المستويات المتعددة، حيث تم إدماج النخب المحلية وانتقاؤها بنجاح من خلال الدمج الطوعي.

وإذا اعتبرت الدبلوماسية الدولية الملمح المميز، فإنه يمكن أيضاً ملاحظة أن المقاطعات كانت تستطيع السعي لممارسة هذه الدبلوماسية، وقامت بذلك فعلاً كجزء من عملية المساومة داخل الدول. كما أن التمييز بين الدبلوماسية الدولية ومثل هذا النشاط لم يكن دائماً بالوضوح الذي قد يتصور. فكان رفض سلطة آل هابسبرغ من جانب المقاطعات البوهيمية واستعدادها لانتخاب أمير ألماني بروتستانتي– وهو

الأمير فريدريك– وكان أمير بالاتين المؤهل لاختيار رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة – ملكاً عليها أمراً مركزياً في جذور حرب الثلاثين عاماً (1618–1648).

ومثلت حركة الإصلاح البروتستانتي تحدياً كبيراً للممارسات الدبلوماسية بين الدول، وكذلك داخلها. وبرغم أن تلك الفترة شهدت تطور العلاقات الدبلوماسية مع الأتراك، إذ أرسل مبعوثون فرنسيون وإنجليز إلى القسطنطينية عامي 1535 و1583 على التوالي، فإن الروابط الدولية داخل العالم المسيحي مزقتها العداوة الدينية. كما أن قدرة الدبلوماسيين على ممارسة شكل من المسيحية يختلف عن الشكل الذي تمارسه الدولة التي اعتمدوا لديها هدد التماسك الديني، فتعرضت للتقييد، أو حتى المقاومة. فبعد عام 1568، حين رفض فيليب الثاني ملك إسبانيا السماح للمبعوث الإنجليزي القيام بصلوات بروتستانتية في بيته، لم يكن هناك مبعوث إنجليزي مقيم في إسبانيا حتى انتهت الحرب بين الدولتين، التي بدأت عام 1585 وانتهت عام 1604.[33] وغياب هذه السفارة منع وسيلة مهمة للتواصل حيث تعرض المبعوثون الإسبان المتعاقبون في لندن للاتهام باستعدادهم للتآمر على إليزابيث الأولى. كما أغلق فيليب عام 1589 سفارته في باريس لعدم استعداده للاعتراف بهنري الرابع البروتستانتي ملكاً على البلاد.

وبالنظر قدماً إلى فترات لاحقة من السياسة الخارجية الأيديولوجية، فإن غياب قنوات الاتصال أو ضعفها كان أقل أهمية مما قد يبدو، إذ كان جانب كبير من السياسة الخارجية (وإن لم يكن كلها) تحركه العوامل الأيديولوجية إلى حد كبير ومن دون اهتمام يذكر بالوصول إلى حلول وسطى. وكان فيليب الثاني على وجه الخصوص يحركه ما أسماه جيفري باركر (إمبريالية الخلاص المسيحي)، ويفتقد المرونة ويؤمن بأن ثباته يشهد على إخلاصه ورسالته. وكانت معارضته عموماً – من وجهة نظره – مسألة هرطقة، هي هرطقة المعارضة. وهذه الرؤية الطائفية حدت من مساحة المناورة في القضايا المحلية والدولية، إن كان الفصل بينهما ممكناً.

وكثيراً جداً ما كانت عبادة الله أداة السياسة وغايتها في آن واحد، بينما أدى

تبرير الحروب طائفياً إلى صعوبة إنهائها، اللهم إلا لاعتزام التركيز على تهديد أشد خطورة، كما حدث حين انتقل فيليب عام 1570 من حرب الأتراك إلى مواجهة المتمردين الهولنديين. لذلك، وبرغم مهارات المبعوثين الإسبان، مثل دوم بيرناردينو دو ميندوزا (في باريس) وكونت أوليفاريز (في روما)، فإن الفشل الدبلوماسي كان ببساطة مظهراً لعدم استعداد أعم من جانب فيليب للربط بين الأهداف والأمور العملية.[34]

تكشف أهمية دور الاعتبارات الطائفية عن درجة من الحداثة، تشير إلى تأكيدات لاحقة على الأيديولوجية وأعمال التدمير. وبالفعل كانت هناك أوجه تشابه مهمة، برغم أن سياق النشاط الدبلوماسي كان مختلفاً للغاية. وستظهر أوجه التشابه والاختلاف خلال المناقشة في الفصول التالية.

الهوامش

1 M. S. Anderson, *The Origins of the Modern European State System, 1494–1618* (Harlow, 1998), pp. 52–3; G. Mattingly, *Renaissance Diplomacy* (London, 1955); O. Krauske, *Die Entwickelung der ständigen Diplomatie* (Leipzig, 1885).

2 P. Zutshi, 'Proctors Acting for English Petitioners in the Chancery of the Avignon Popes (1305–1378)', *Journal of Ecclesiastical History*, xxxv (1984), p. 27.

3 J. Sumption, *The Hundred Years War. III. Divided Houses* (London, 2009), p. 785.

4 M. E. James, *English Politics and the Concept of Honour, 1485–1642* (Oxford, 1978).

5 G. Mattingly, 'The First Resident Embassies: Medieval Italian Origins of Modern Diplomacy', *Speculum*, xii (1937), pp. 423–39.

6 R. A. Griffiths and J. Law, eds, *Rawdon Brown and the Anglo-Venetian*

Relationship (Stroud, 2005).

7 B. Behrens, 'Treatises on the Ambassador Written in the Fifteenth and Early Sixteenth Centuries', *English Historical Review*, li (1936), pp. 616–27.

8 L. Bély, *La Société des Princes: XVIe–XVIIIe siècle* (Paris, 1999).

9 كما هو الحال على سبيل المثال في:

K. Hamilton and R. Langhorne, *The Practice of Diplomacy: Its Evolution, Theory and Administration* (Abingdon, 1995).

10 R. Fubini, 'Diplomacy and Government in the Italian City-States of the Fifteenth Century (Florence and Venice)', in *Politics and Diplomacy in Early Modern Italy: The Structure of Diplomatic Practice, 1450–1800*, ed. D. Frigo (Cambridge, 2000), p. 48.

11 M. C. Wright, 'The Adaptability of Ch'ing Diplomacy: The Case of Korea', *Journal of Asian Studies*, xvii (1958), pp. 363–81.

12 H. M. Scott, 'Diplomatic Culture in Old Regime Europe', in *Cultures of Power in Europe during the Long Eighteenth Century*, ed. H. M. Scott and B. Simms (Cambridge, 2007), pp. 58–9.

13 Act iv, scene 3.

14 G. M. Bell, 'Elizabethan Diplomatic Compensation: Its Nature and Variety', *Journal of British Studies*, xx/2 (1981), pp. 1–25.

15 F. Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II* (New York, 1973), pp. 355, 365. See also E.J.B. Allen, *Post and Courier Service in the Diplomacy of Early Modern Europe* (The Hague, 1972).

16 أقدم الشكر الجزيل لروبرت فينلاي على هذه المعلومة.

17 K. Lowe, 'Representing Africa: Ambassadors and Princes from Christian Africa to Renaissance Italy and Portugal, 1402–1608', *Transactions of the Royal Historical Society*, 6th ser., xvii (2007), pp. 101–28.

18 M. Strachan, *Sir Thomas Roe* (London, 1989).

19 N. Matar, *Islam in Britain, 1558–1685* (Cambridge, 1998); *Turks, Moors, and Englishmen in the Age of Discovery* (New York, 1999); *Britain and*

Barbary 1589–1689 (Gainesville, fl, 2005); and *Europe through Arab Eyes, 1578–1727* (New York, 2008).

وبالنسبة لزيارة المبعوث الجزائري لعرض سحري في لندن، انظر:

Craftsman, xx February 1731.

20 D. Goffman, *Britons in the Ottoman Empire, 1642–1660* (London, 1998).

21 F. J. Baumgartner, *Louis XII* (Stroud, 1994).

22 X. Le Person, 'A Moment of "Resverie": Charles v and Francis i's Encounter at Aigues-Mortes (July 1538)', *French History*, xix (2005), pp. 1–27.

23 S. Gunn and A. Janse, eds, *The Court as a Stage: England and the Low Countries in the Later Middle Ages* (Woodbridge, 2006).

24 R. Finlay, *Venice Besieged: Politics and Diplomacy in the Italian Wars, 1494–1534* (Farnham, 2008).

25 P. Brummett, *Ottoman Seapower and Levantine Diplomacy in the Age of Discovery* (Albany, ny, 1994).

26 N.R.K. Keddie and R. Matthee, eds, *Iran and the Surrounding World: Interactions in Culture and Cultural Politics* (Seattle, wa, 2002); M. Mazzaoui, ed., *Safavid Iran and Her Neighbors* (Salt Lake City, ut, 2003).

27 H. Fürtig, *Iran's Rivalry with Saudi Arabia between the Gulf Wars* (Reading, 2002).

28 R. W. Olson, *The Siege of Mosul* (Bloomington, in, 1975), p. 64.

29 G. David and P. Fodor, eds, *Hungarian-Ottoman Military and Diplomatic Relations in the Age of Suleyman the Magnificent* (Budapest, 1994).

30 S. Carroll, *Noble Power during the French Wars of Religion: The Guise Affinity and the Catholic Cause in Normandy* (Cambridge, 1998); D. Parrott, 'The Mantuan Succession, 1627–1631: A Sovereignty Dispute in Early Modern

Europe', *English Historical Review*, cxii (1997), pp. 20–65, and)A *Prince souverain* and the French Crown: Charles de Nevers, 1580–

1637', in *Royal and Republican Sovereignty in Early Modern Europe*, ed. R. Oresko, G. C. Gibbs and H. M. Scott (Cambridge, 1997), pp. 149–87; H. H. Rowen, *The Prince of Orange* (Cambridge, 1988).

31 J. Dewald, *Aristocratic Experience and the Origins of Modern Culture: France, 1570–1715* (Berkeley, ca, 1993), p. 207.

32 T. Osborne, *Dynasty and Diplomacy in the Court of Savoy: Politics, Culture and the Thirty Years' War* (Cambridge, 2002).

33 G. M. Bell, ed., *A Handlist of British Diplomatic Representatives, 1509–1688* (London, 1990).

34 G. Parker, *The Grand Strategy of Philip II* (New Haven, ct, 2000).

وقد استفدت من الاستماع للورقة التالية:

Edward Tenace, 'Messianic Strategy of Philip ii and the Spanish Failure in the Wars of the 1590s'.

الفصل الثاني

1690 – 1600

برهن النزاع الديني، أو النزاع الذي يمكن تفسيره بلغة طائفية (دينية)، أنه ملمح رئيس أثر في الدبلوماسية في تلك الفترة، حيث هدد فكرة شبكة العلاقة التي توفر أساساً للتمثيل والتفاوض. فعوضاً عن ذلك، ساعد النزاع الديني في ضمان محدودية العلاقات الدبلوماسية في كثير من الأحيان. فارتباط العداوة الدينية بمحاولات خلع الحكام المعادين برهن أنه عقبة خطيرة جداً أمام العلاقات الجيدة، وكان انخراط الدبلوماسيين في المؤامرات قضية مهمة من حين لآخر، لاسيما في العلاقات الإنجليزية–الإسبانية في سبعينيات القرن السادس عشر وثمانينياته،[1] وبدرجة أقل العلاقات الإنجليزية–الإسبانية في ستينيات ذلك القرن.

وكان يعتقد أن مثل هذا الانخراط أمر شائع، وكان هذا الاعتقاد مظهراً لجنون الارتياب في تلك الفترة، إلى حد إدراج الدبلوماسيين ضمن أهم مصادر التهديد. وبالفعل، سعى كل من البابا بيوس الثاني (الذي حكم بين عامي 1458 و1464)، ولويس الحادي عشر ملك فرنسا (الذي حكم بين عامي 1461 و1483)، وهنري السابع ملك إنجلترا (الذي حكم بين عامي 1485 و1509)، إلى منع تواجد مبعوثين دائمين في بلاطاتهم. وأثار القلق من دورهم المحتمل في الفتن ارتياباً قديماً من أن الدبلوماسيين منافقون، إن لم يكونوا جواسيس، وجعل التعامل معهم في ضوء تلك الريبة موضوعاً أكثر أهمية في الحياة الدبلوماسية. والأكثر من ذلك، وبمعايير تحديد الموقف الفكري، كان من شأن التحدي الذي مثلته الدبلوماسية لقيم الفلسفة

الإنسانية أن تشوه صورة المبعوث كشخص فاضل.[2] فحين كان السير توماس يات مبعوثاً لهنري الثامن ملك إنجلترا سعى في أواخر العقد الثالث من القرن السادس عشر لاختطاف أو اغتيال الكاردينال رينالد بول – ممثل البابا – الذي اعتبر شخصية رئيسة في تنظيم معارضة أوروبا القارية لهنري.[3]

وفي عام 1604 خلد سير هنري وتون – وهو في طريقه لتولي سفارته في البندقية – اسمه بمقولة «الدبلوماسي هو رجل صادق أرسل للكذب في الخارج من أجل خير بلده»، وهي عبارة أغضبت جيمس الأول. كذلك أشار دبلوماسيون آخرون لأنفسهم كسائرين على طريق تجارة الجاسوسية، ومن هؤلاء روتشفورت، القنصل الفرنسي في هامبورج في العقد الأول من القرن الثامن عشر.[4]

كما أن هذا النقد للدبلوماسية باعتبارها غشاً ونفاقاً – وهو نقد استمر رغم محاولات تقديم رؤية أفضل لهذا العمل – اقترن منطقياً بالنظرة المريبة لممارسة العلاقات الخارجية باعتبارها (سراً من أسرار الدولة) وامتيازاً لصاحب السيادة يجب أن يظل مكتوماً بالضرورة. ودفعت هذه الممارسة الناس للقلق بشأن سياسات دولهم، وكذلك الدول الأجنبية. وغذى هذا القلق بدوره الانتقادات الموجهة للدبلوماسية، التي ظلت موضوعاً ملحاً وبارزاً على مدى نصف الألفية الأخيرة. وهكذا كانت هناك في إنجلترا في عشرينيات القرن السابع عشر وثلاثينياته شكوك، بعضها مبرر، بأن بلاط ستيوارت كان يتبع سياسات مؤيدة للكاثوليكية على المستويين الداخلي والخارجي، وقلق من مساهمة كل منهما في زيادة الأخرى. وأدى الشك في الدبلوماسية الإسبانية إلى رسم صورة عدائية لديغو كونت غوندومار والمبعوث الإسباني الذي رحل مؤخراً في مسرحية توماس ميدلتون التي تحمل عنوان (مباراة في الشطرنج) (1624).

وانتعشت مثل تلك المخاوف في إنجلترا في حالة فرنسا مع الشائعات بشأن الاتفاق الذي توصل إليه تشارلز الثاني في دوفر عام 1670، وهو اتفاق جرت مفاوضاته الرئيسية بدرجة كبيرة جداً داخل الأسرة المالكة، وفعلياً مع هنريتا أخت

تشارلز ودوقة أورليانز وزوجة أخ لويس الرابع عشر.[5]

لكن تبعات الانقسام الديني كانت أقل خطورة مما قد يمكن تخيله من جنون الارتياب هذا، ومن جنون الارتياب الذي ساد في خمسينيات القرن العشرين خلال ذروة الحرب الباردة، للمقارنة مع عصر مختلف تماماً. وفي الواقع، فإن أخطر التبعات كانت تراجع دور روما كمركز للدبلوماسية، لأن تمثيل الكرسي البابوي اقتصر على البلاطات الكاثوليكية. وفي المقابل، فإن معاهدات السلام التي أبرمت بين عامي 1598 و1609 والتي أنهت الصراع في أوروبا الغربية، لاسيما بين فرنسا وإسبانيا عام 1598، وبين إنجلترا وإسبانيا عام 1604، وبين إسبانيا وهولندا عام 1609، تبعها إنشاء سفارات مقيمة عبر خطوط الانقسام الطائفي، مثل مبعوثي هولندا في باريس والبندقية، وسفارة إسبانيا في لندن.

هذه التقوية لشبكة السفارات المقيمة كانت مهمة بالنسبة للخصائص العامة للدبلوماسية الغربية، وقد وفرت وظائف استماع خلفت مراسلات[6] يمكن من خلالها اليوم رسم خريطة للشأن الدبلوماسي ونقل الأخبار والرسائل الدبلوماسية. وبعيداً عن المناسبات الاحتفالية، وأبرزها حفلات الزواج الملكية، فإن السفارات الكبيرة الخاصة أصبحت تبدو من أمور الماضي، كما حدث عام 1619 للمحاولة الإنجليزية الفاشلة للتوسط في الأزمة الأوروبية: فسفارة جيمس إيرل دونكاستر التي ضمت مائة وخمسين شخصاً (عطلوا تقدمها) تكلفت ثلاثين ألف جنيه إسترليني، وكانت موضع استهزاء بسبب حجمها.[7] مع ذلك، كانت مثل هذه السفارات تعتبر أيضاً سبيلاً لتكريم مستقبلها، مما شجع تشارلز الأول ملك إنجلترا على إرسال توماس إيرل الثاني لأرنديل إلى الإمبراطور فرديناند الثاني عام 1636 في محاولة فاشلة لإعادة ملك ابن أخيه تشارلز على أراضي أمير بالاتين المؤهل لاختيار رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة. كما أن السفارات الكبيرة كانت معلماً بارزاً في روما خلال القرن السابع عشر.

وقد نشأت الدبلوماسية الإنجليزية في ظل جيمس الأول (الذي حكم بين عامي

1603 و1625) من سعيه للم الشمل المسيحي الذي ارتبط برغبة في السلام. واستدعى لم الشمل المسيحي تمني انعقاد مجلس كنسي يضم جميع الطوائف.[8] وهذه الطموحات التي مثلت استمراراً لدعوات الكرسي البابوي في العصور الوسطى للسلام داخل العالم المسيحي لم تعكس فقط نطاق الدبلوماسية، ولكن أيضاً مدى الدور الذي لعبته **الدوافع الأيديولوجية الأوسع. وهكذا استمرت العلاقات بين الكنائس سبباً لوجود طابع مميز من الدبلوماسية، وهو طابع كان بينه وبين الدبلوماسية العلمانية أوجه تشابه، ليس أقلها فيما يتعلق بالتفاعل بين مزاعم السلطة الكونية والحاجة للتكيف** مع ما يشبه السيادة لدى كل كنيسة على حدة.[9]

وكان أثر العوامل الدينية محدوداً بسبب الاستعداد للتحالف مع المخالفين طائفياً، ومرة أخرى فقد رأينا هذا العامل في العصور الوسطى (انظر المقدمة). وهكذا تحالف حكام فرنسا كثيراً مع القوى البروتستانتية ضد آل هابسبرغ. فكما نجح هنري الثاني ملك فرنسا في التحالف مع عدد من كبار الأمراء الألمان البروتستانت في العقد السادس من القرن السادس عشر، تحالف لويس الثالث عشر مع الهولنديين والسويديين خلال حرب الثلاثين عاماً (1618–1648)، وقام بالفعل بتشجيع غوستافوس أدولفوس ملك السويد على غزو ألمانيا عام 1630. وبرغم وجود شعور داخل الكنيسة الفرنسية ولدى النخبة السياسية بأن فرنسا الكاثوليكية يجب ألا تحارب غيرها من الكاثوليك، فإن الكاردينالين ريتشيليو ومازارين القسين الكبيرين بين عامي 1624 و1661 كانا مسؤولين بدرجة كبيرة عن السياسات المعادية بقوة لآل هابسبرغ في تلك الفترة، واختارا الدبلوماسيين على هذا الأساس، كما كان عليهما في الواقع أن يفعلا. وتنسجم مع هذا النمط المفاوضات مع الأتراك التي مارسها الفرنسيون منذ عشرينيات القرن السادس عشر، برغم أن افتراضات ثقافية واسعة الانتشار بشأن عدم ملاءمة هذه المفاوضات في وقت كان الأتراك يهددون العالم المسيحي تهديداً خطيراً وضعت حداً لاستعداد الفرنسيين لمواصلة الروابط الرسمية.

وكانت إحدى الطرق الرئيسة للالتفاف حول المسألة الطائفية بالحيلة والدهاء

تتمثل في التمييز بين العلاقات مع الحكام الأجانب المنتمين لطائفة مختلفة – وهي علاقات كان يمكن أن تكون جيدة – والعداء تجاه رعايا طائفة أخرى. فهذا الأخير كان يعتبر تحدياً لسلطة التاج، وبالتالي يحتاج إلى تصويب. لكن هذه النظرة لم تمثل الموقف تجاه الحكام الأجانب. وساعد هذا التمييز على الحد من أثر العداوة الدينية، برغم أن استعداد الدبلوماسيين للتدخل نيابة عمن يدينون بدين واحد كان بدوره يمكن أن يضر بالعلاقات أو على الأقل أن يخلق جواً لا يحظى بالقبول. وأصبح إلغاء مرسوم نانتي من جانب لويس الرابع عشر عام 1685، وهو المرسوم الصادر عام 1598 الذي ضمن حقوقاً معينة للبروتستانت الفرنسيين، قضية من قضايا الدبلوماسية، فكان في الوقت نفسه مصدر توتر، وتعبيراً عن عداء أوسع بين لويس وما صور على أنه أوروبا بروتستانتية متماسكة.

واستمر القلق من الدبلوماسيين طوال هذه الفترة، لكنه كان مفيداً أيضاً كوسيلة للتواصل ومصدر للمعلومات، ويعكس شهرة أي بلاط. فرفْضُ استقبال مبعوثين كان يشكك في مكانة المرء في النظام الدولي، وكانت القصور الجديدة مثل قصور فرساي وسكنبرن (قرب فيينا) وبرلين ودريسدن وتورين مصممة جزئياً لتوفير أجواء الرفعة والمجد، التي يستقبل فيها الملوك الدبلوماسيين، ويمكن تدوين هذا الاستقبال على ألواح القماش.[10]

وبالنظر إلى هذا الوضع، فمن غير المستغرب أن تتطور أفكار عن الحصانة الدبلوماسية. ففي القرن السادس عشر حدثت انتهاكات خطيرة لفكرة عدم الاعتداء على شخص أي دبلوماسي وسجنه وتعرضه لعمل قانوني، لكن الفكرة مع ذلك أصبحت أكثر شيوعاً وامتدت بشكل متزايد لتشمل بيت المبعوث. ونتيجة لذلك واجه المبعوثون الذين تصرفوا بطريقة اعتبرت عدائية الطرد وليس السجن. واتبع الأتراك عادة سجن المبعوثين كأحد مظاهر إعلان الحرب، لكن الطرد كان هو العرف في الأماكن الأخرى.

وعوضاً عن ذلك، كان على المبعوثين الخشية من عدم دفع الأموال، وما ينتج

عنه من عمل مدني من جانب الدائنين. فقد أدت المشاكل المالية عام 1708 لسجن المبعوث الروسي أندريه ماتفيف في سجن للمدينين في لندن، وهي خطوة كان لها عواقب دبلوماسية خطيرة. وقد أساء بعض المبعوثين لمركزهم الاجتماعي، إذ استخدموا إعفاءاتهم الجمركية لتهريب السلع لحساب آخرين، أو حموا خدمهم من **الإجراءات القانونية، كما حدث عام 1725 حين حمى المبعوث البرتغالي في لندن سائقه من الاعتقال بتهمة الاغتصاب،[11] أو وفروا الحماية لمجرمين في بيوتهم. لكن مثل هذه الممارسات مثلت أسباباً للتوتر، وليس لتقويض نظام الحصانة.**

ويمكن تبني نهج علمي أقل اعتدالاً بالتركيز على اعتراض سبل المراسلات الدبلوماسية، بما في ذلك الاعتداء على حملة الرسائل، كما حدث عندما استولى عملاء إنجليز متخفين في صورة قطاع طرق على رسائل من المبعوث الإسباني في لندن عام 1562. وبعد سبع سنين حبس مبعوث إسباني آخر في سفارته في لندن بحجة اتخاذه موقفاً عدائياً، وتم طرد جميع خدمه الكاثوليك وإيقاف جميع حملة رسائله.[12] وفي عام 1739 اغتيل حامل رسائل سويدي على يد عملاء روس يسعون للتحقق من طبيعة المفاوضات بين السويد المعادية وتركيا التي كانت بالفعل في حرب مع روسيا.

وبجانب تطور أفكار عن الحصانة الدبلوماسية، كان من المظاهر الأخرى لتوحيد المعايير الذي ساعد في تقليل الصعوبات ذلك العرف الأوروبي الذي يقضي بأن يتحمل الحكام الذين أرسلوا المبعوثين دفع نفقات الدبلوماسيين، وليس الدول المستقبلة لهم، برغم أن المبعوثين غير الغربيين ظلوا يتوقعون تلقي أموال عن كافة النفقات، وهو النمط الذي استمر بالفعل، مثلاً بالنسبة لمبعوثي شمال أفريقيا في لندن. وكان هذا أيضاً ما يتوقعه المبعوثون الروس، مثل فاسيلي بوسنيكوف الذي حضر إلى لندن عام 1687، وكاد هذا التوقع أن يخلق مشاكل، إذ في هذه الحالة سعى فاسيلي للحصول على نفقات إعاشة إضافية، بالإضافة إلى المال الذي حصل عليه من الحكومة الإنجليزية، وقد رفض ذلك الطلب.

ومثلت حرب الثلاثين عاماً (1618—1648) إحدى ذرى العداء الديني المتواصل داخل أوروبا، لاسيما قبل دخول فرنسا الكامل في الصراع عام 1635 ضد الدول (الكاثوليكية) التي يحكمها آل هابسبرغ، وهي النمسا وإسبانيا. لكن الحرب شجعت الدبلوماسية في الوقت نفسه. فقد استمرت مفاوضات السلام خلال الصراع، وذلك في كثير من الأحيان بموازاة العمليات العسكرية وتحت تأثيرها أو تأثير التقارير والشائعات عنها، وهو وضع شجع على تبادل المعلومات المتعلقة بالأعداء.[13]

وكذلك شجع البحث عن الحلفاء الدبلوماسية. ففي حالة الدنمارك، بدأ من عشرينيات القرن السابع عشر ظهور الدبلوماسيين المقيمين بشكل دائم في بلاط أجنبي مكان البعثات الدبلوماسية المؤقتة ذات الأغراض الخاصة. وكان أولهم في ستوكهولم من نحو عام 1630، كما كان هناك مبعوثون دائمون في باريس وفي لاهاي، وفي أربعينيات ذلك القرن كان هناك أيضاً مبعوثون دنماركيون دائمون في فيينا ومدريد وبروكسل، برغم أن الأخير كان قنصلاً وليس سياسياً من حيث وظائفه.

وقد تعرضت الدبلوماسية لضغط المسافات الكبيرة التي خلقتها التحالفات والمفاوضات والعمليات. وفاقمت مشكلات الاتصال مسألة مدى تصرف الدبلوماسيين على نحو ملزم بمبادرة منهم في أمور ليس أقلها إلزام حكامهم باتفاقات من دون تعليمات واضحة للقيام بذلك. ومثلت هذه المسألة جانباً في معاهدة رغنزبيرغ (1630)، حيث ادعى ريتشيليو بدهاء أن المبعوثين الفرنسيين تصرفوا خارج نطاق التعليمات التي تلقوها بموافقتهم على امتناع فرنسا عن مساعدة أعداء الإمبراطور فرديناند الثاني وبتوقيعهم المعاهدة معه، ورفض الاعتراف بالمعاهدة.

وانتهت الحرب عام 1648 بمعاهدات وقعت في منستر وأوسنبرك وهما معروفتان معاً بسلام ويستفاليا. ويعتبر هذا السلام علامة رئيسة في تطور العلاقات الدولية، ومن ثم في تطور الدبلوماسية. وبالفعل فإن تسوية ويستفاليا تصوَّر في كثير من

الأحيان كبداية للنظام الدولي الحديث. فكانت أساساً مهماً للاستقلال السيادي، باعتراف إسبانيا باستقلال هولندا، وأنهت الثورة الهولندية التي بدأت عام 1566، بينما قبلت سيطرة آل هابسبرغ النمساويين على البلاد الخاضعة لهم، وأبرزها بوهيميا، فقضت على قدرة هذه البلاد على المضي في طرق مستقلة، مع استثناء مهم هو المجر.[14]

والنظر إلى ويستفاليا كنقطة انطلاق رئيسة في ترسيخ النظام الدولي الحديث يرجع أيضاً في جانب كبير منه إلى الموافقة في المعاهدة على حرية الأمراء الألمان في ممارسة سياستهم الخارجية الخاصة بهم. وكان هذا القبول علامة على نهاية حقيقية لمزاعم الوحدة المسيحية التي أطلقتها الإمبراطورية الرومانية المقدسة منذ القرن التاسع. واعتبر تراجع المثل الإمبراطوري الأعلى كنقطة تحول من فلسفة العصور الوسطى إلى الحداثة. وبالفعل فإن فكرة السيادة والنظام الدولي المبنيتين على سلام ويستفاليا مصطلحان ظلا يستخدمان على نطاق واسع. وهما يستندان إلى فكرة أن كل دولة بمفردها كيان ذو سيادة لا يمكن مساءلته من جانب أحد. وتخالف هذه الفكرة المؤسسات والنظريات فوق القومية، كتلك التي من المفترض أن دعاة الأفكار الإمبراطورية (أي أفكار الإمبراطورية الرومانية المقدسة) قد قدموها قبل عام 1648، وقدمها أنصار فلسفة العالمية الليبرالية في تسعينيات القرن العشرين.[15]

لكن هذا التحليل يرى في التغييرات التي أحدثتها ويستفاليا أهمية أكبر مما تحتمل، فيجعلها فجر دبلوماسية جديدة على نحو ما تبين بالفعل في جانب كبير من النقاش حول فترة عصر النهضة، لاسيما تطور السفارات المقيمة. وفي كلا الحالين، هناك أمثلة على آراء بشأن تفضيل مفاصل تاريخية حاسمة (هي عادة موضوع بحث المؤلف) والاعتقاد المتكرر بأن التطورات الكبرى لابد من تمييزها بحادثة رئيسة أحدثت تحولاً.

وفي الواقع، فإن أثر التغييرات في ألمانيا كان محدوداً، أما عواقبها الأوسع نطاقاً فهي غير واضحة. فالأمراء في أوروبا ظلوا لفترة طويلة مستقلين فعلياً، وقد

تفاوضوا على هذا الأساس، بينما عجلت حركة الإصلاح البروتستانتي تعجيلاً كبيراً من عملية التفكك الإمبراطوري والسيادة الفعلية للأمراء منفردين. وهكذا فإن التغييرات التي أحدثتها ويستفاليا لم تكن نقطة تحول بقدر ما مثلت تكيفاً لنظام اتحادي ضعيف، تحققت فيه بالفعل ما كانت في الواقع دبلوماسية دولية. ولا تحمل تلك التغييرات سوى إشارة ضعيفة للتحول الأكثر حذراً في العلاقات بين الإمبراطور والإمبراطورية والأمراء الذي تبين فعلاً في سلام ويستفاليا وبعده.[16]

فضلاً عن ذلك، فإن كثيراً من الدول الألمانية كانت أصغر من أن تمارس سياسة خارجية مستقلة بشكل جدي، وهذا فسر جزئياً استمرار دور الإمبراطور والإمبراطورية وأهميتهما. وبالفعل، فإذا كان هناك وجه شبه محدود بين التصورات المبكرة للإمبراطورية الرومانية المقدسة وتصورات الصينيين عن عالمهم، فإن عناصر من هذه التصورات المبكرة استمر، لاسيما التصورات عن المنزلة الرفيعة للإمبراطور.[17]

بالإضافة إلى ذلك، فإن القناعة بتقييد حرية الدول الألمانية أشارت إليها المواد الواردة في سلام ويستفاليا التي سمحت للأمراء بالتحالف فيما بينهم، ومع قوى أجنبية لضمان بقائهم وأمنهم، أي بعبارة أخرى ليس من أجل أغراض هجومية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التحالفات كانت مقبولة فقط بشرط ألا توجه ضد الإمبراطور أو الإمبراطورية أو بنود المعاهدة. فخلال حرب الخلافة الإسبانية، خضع أميرا بافاريا وكولونيا المؤهلان لاختيار رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 1706 للحرمان الإمبراطوري الذي حرمهما من حقوقهما وامتيازاتهما، ولم يستعيدا هذه الحقوق والامتيازات حتى وضعت الحرب أوزارها بمعاهدة راستات عام 1714.

وأقل خطورة من ذلك احتجاج فيليب كونت سينزيندورف ومستشار النمسا (ومبعوثها السياسي الأول مطلق الصلاحية في مؤتمر سويسون عام 1728) على مبعوثي فرنسا في الإمبراطورية باعتبارهم جواسيس. ومثّلت رغبته في ألا تستمر معاناتهم[18] تهديداً مبطناً للوضع الدبلوماسي لأمراء عائلة ويتلباخ المعادية، وأبرزهم

تشارلز ألبرت أمير بافاريا المؤهل لاختيار رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وبصفة أعم، فإن العلاقات الدولية في القرن التالي لويستفاليا لم تكن شديدة الاختلاف عنها في القرن السابق عليها.

فالتشجيع على استخدام الدبلوماسيين في الحصول على معلومات والمفاوضات جاء نتيجة الحاجة للتعامل مع قضايا حاضرة وجديدة في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وليس لأن ويستفاليا مثلت انطلاقة جديدة للدبلوماسية الأوروبية. وكانت إحدى التحديات المهمة المبكرة هي إقامة جمهورية إنجليزية عام 1649 وما قامت به من نشاط دولي بعد ذلك تحت سلطة البرلمان غير مكتمل الأعضاء، ثم تحت سلطة أوليفر كرومويل بين عامي 1653 و1658. وتأكد هذا التحدي مع إدراك عدم استقرار إنجلترا وكذلك فعاليتها كلاعب في العلاقات الدولية. فكتب كريستر بوند، وكان سفيراً سويدياً في منتصف خمسينيات القرن السابع عشر، ويتكلم بإنجليزية جيدة، وله علاقات ودية مع كرومويل: «هذا النظام ملغز بالخدع والمكائد وبتلك الغيرة التي تجعل لديَّ سبباً ما للشك في أنهم مَن يتعمدون خلط السياسات المعقولة، مما قد يجعل الأمور تتجه نحو الأسوأ».[19] وبدوره استغل كرومويل الصراع بين فرنسا وإسبانيا من أجل الفوز بتحالف مع فرنسا التي كانت قد دعمت أنصار الملك من الإنجليز قبل ذلك.[20]

وبرزت الحاجة للتعامل مع قضايا جديدة في حالة التهديد الذي مثلته سياسات وطموحات لويس الرابع عشر - الذي بات يتحكم شخصياً في سياسة فرنسا عام 1661 - وما كانت تعنيه داخل النظام الأوروبي. على سبيل المثال، كان التداخل في العلاقات النمساوية- التركية والعلاقات النمساوية- الفرنسية شديداً لدرجة أن سياسات الأتراك كانت تعتبر ذات أثر مباشر على علاقات القوة في أوروبا الغربية.

بالإضافة إلى ذلك، فمن المناسب التركيز على نهج أقل استناداً لرؤية غائية بدل التأكيد على صفة الإبداع في سلام ويستفاليا. وعلى نحو أخص، فقد أعاقت حرب الثلاثين عاماً تطور نظام الدبلوماسية المقيمة،[21] لكنه استؤنف بعد ذلك. وبدورها

فقد شجعت الصفة التبادلية للتمثيل انتشار نظام الدبلوماسية المقيمة، برغم بعده أيضاً عن الشمولية. فكان تمثيل الدول الإيطالية في لندن بين عامي 1665 و1672 مرقعاً مثلاً.[22] كما كانت أفكار التطور الإداري في إدارة السياسة الخارجية، لاسيما في فرنسا، موضع تساؤل الأبحاث التي أشارت إلى مطاوعة الممارسة الإدارية ومدى استناد الأنماط المألوفة إلى أثر الارتباطات الشخصية وما يتعلق بها من سياسة النزاع بين الزمر.[23]

لكن ويستفاليا بدأت سلسلة من مؤتمرات السلام المطولة لإنهاء الحروب الكبرى، وكشفت هذه المؤتمرات عن قيمة المهارة الدبلوماسية. كما شجعت المؤتمرات والدبلوماسية التي قادت إليها على إدراك مستمر لقيمة التفاعلات المتعددة بين الدول التي تشكل نظاماً دولياً لم يكن متعدد الأطراف فقط، بل أيضاً مجالاً يمكن فيه للقضايا البعيدة أن تؤثر تأثيراً مباشراً على غير المرتبطين بها ارتباطاً مباشراً. فضلاً عن ذلك، فقد أدت المؤتمرات إلى مضاهاة صورة الدبلوماسية الفرنسية وأساليبها التي كانت تعتبر فعالة على نحو خاص.[24]

وعكست هذه المؤتمرات أيضاً تحولات معقدة فيما تؤكد عليه الثقافة السياسية للعلاقات الدولية، مع إيمان أكبر بقيمة التحكيم فيما يجب أن يكون نظاماً دولياً معتدلاً بطبيعته، وكذلك الحاجة للاستجابة للأفكار القانونية المتغيرة عن الحرب.[25] وأسهمت في هذه التطورات أفكار طرحتها أعمال من قبيل ما كتبه الألماني صامويل، نبيل بوفيندورف، في كتابه (ثمانية كتب عن قانون الطبيعة والأمم) الصادر عام 1672. فكانت وجهات نظر فقهاء القانون الدولي مهمة بالفعل في تشكيل الفكر السياسي وأعراف العلاقات الدولية.[26] وكان ذلك يعني بالنسبة للدبلوماسية تقوية ممارستها كوسيلة للعلاقات مع جميع الدول الأخرى، وليس بين الحلفاء فقط، وبالتالي على حساب الآخرين بصفة عامة. وأثبتت المساواة أهميتها كأساس للمفاوضات في المؤتمرات، ولاسيما في الإجراءات التي تم تبنيها هناك.[27]

وكما يجب ألا تعتبر ويستفاليا بالضرورة انطلاقة جديدة، فالأمر نفسه ينطبق

على استبدال أسرة مينغ الحاكمة في الصين في منتصف القرن السابع عشر بطريقة عنيفة بآل مانشو، وهم أسرة حاكمة جمعت بين التقاليد والمؤثرات الصينية، وتلك التي لا تتعلق بشعب هان. فقد حافظ حكام أسرة مانشو على الأسس التي استندت إليها رؤية أسرة مينغ للعالم، وهي أن الإمبراطور هو ابن السماء الذي يشرف على حضارة تسير وفق نظام محدد ثم التحق بها برابرة ذوو سمعة جيدة. وكانت كوريا قد اعترفت بالفعل عام 1636 بحاكم آل مانشو باعتباره السيد الأعلى الذي تدفع له الجزية.

وكما كان الحال في السابق، فإن أحد عناصر الربط الرئيسة داخل الصين – بجانب البناء الهرمي الإداري البيروقراطي – كان هو دور السلطة ذات الطبيعة الإقطاعية التي تمتع بها الإمبراطور على الإقطاعيين في الأراضي الخاضعة لسيطرته. وامتدت هذه الممارسة فيما بعد إلى العالم الخارجي، حيث اعتبرت جميع الدول توابع تدفع الجزية. هذه التصورات جعلت مطالبات حاكم اليابان الجديد هيديوشي بوضع قانوني مساوٍ لوضع الإمبراطور المنسوب إلى وان لي عام 1593 تحدياً كبيراً. فقد أمل في أن يمنح لقب «ملك مينغ» (كسبيل لإضفاء الشرعية على إمساكه بالسلطة في اليابان)، وأن يحصل على امتيازات تجارة الجزية. وفي المقابل أراد الصينيون أن يقبل هيديوشي بوضع قانوني أكثر خضوعاً، كوضع مساو مثلاً لوضع الحاكم المغولي ألطان خان، لكن محاولتهم لتحقيق هذه النتيجة رفضت عام 1596 حين تحقق هيديوشي من حقيقة بنود العرض المقدم من الصين، التي سعى المبعوثون الصينيون لإبقائها غامضة من أجل تجنب انهيار المفاوضات. وبالمثل رفض منيليك الثاني ملك الحبشة (إثيوبيا) عام 1889 استخدام الإيطاليين لنص مختلف في النسخة الإيطالية من المعاهدة الموقعة في ذلك العام، وهو نص استخدم لتمكين إيطاليا من المطالبة بالحماية على الحبشة.

وعوضاً عن أن تؤذن أزمة القرن السابع عشر بنظام جديد في الصين، كما فعلت في أوروبا إلى حد ما، فإن التأثير في الصين استمر كامناً ليس في أعراف وأفعال نظام

دولي لدول ذات سيادة، وهو نظام بات هو النموذج الأوروبي، بل في المثل الجدير بالتقدير للإمبراطور ابن السماء. واحترم البرابرة هذه الجدارة من خلال تقديم الهدايا وأداء واجبات الانحناء إجلالاً له، خاصة السجود، ومن ثم حافظوا على فكرة نظام تعبر عنه وتحافظ عليه مملكة عالمية.

وإلى جانب النظرية، شملت ممارسات الدبلوماسية الصينية عناصر كان يفترض أنها مألوفة لدى الحكام الغربيين، مثل إثارة البرابرة بعضهم على بعض. وتتمثل مقارنة أخرى في مدى سعي المفاوضات لضمان السلم بما يمكن اعتباره ربطاً خادعاً بين الادعاءات والمزاعم المتناقضة، لكن ذلك الخداع كان أيضاً محاولة لحفظ ماء الوجه والمكانة.[28]

ولم يكن حفظ ماء الوجه فقط هدفاً رئيساً لدبلوماسية الصين. فاليابان المنبوذة نتيجة رفض الصين لقبول أي تكافؤ بينهما في الوضع القانوني استخدمت الدبلوماسية – خاصة إرسال المبعوثين واستقبالهم – لتأكيد شرعية نظام الحكم العسكري لأسرة توكوغاوا عام 1689، واستطاعت حفظ ماء وجهها جزئياً بقصر روابطها الدبلوماسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى حد كبير على كوريا ومملكة رايبوكيو التي احتلتها.[29] ولوحظ هذا الحصر أيضاً حين قلصت اليابان روابطها بالدول الأوروبية تقليصاً ملحوظاً. فقد طرد البرتغاليون من اليابان عام 1639، وقطعت الروابط مع الهولنديين عام 1641. وفي المقابل، سعى الأوروبيون للحصول على امتيازات تجارية في الصين، كما حدث مع السفارة التي أرسلتها شركة الهند الشرقية الهولندية واستقبلت عام 1656. فقد وصف جون نيوف هذه السفارة (ورسمها) في كتابه (السفارة الهولندية) كجزء من العملية التي أدت بها الدبلوماسية إلى زيادة المعرفة بالعالم الخارجي.

وبحلول أواخر القرن السابع عشر كانت معظم الدول الكبرى المهمة في أوروبا الغربية والوسطى تتبادل السفارات الدائمة في أوقات السلم، وشكلت هذه السفارات معاً السلك الدبلوماسي. وكان هذا السلك عالماً تحددت معالمه،

وتشكل الوعي الذاتي به على نحو متزايد، مع امتيازات وطرق خاصة للقيام بمهامه. ويجذب هذا السلك الانتباه في مناقشة تطور نظام دبلوماسي. لكن بدلاً من التركيز كلياً على الشكليات، من الضروري أيضاً فهم الدرجة التي وصل إليها تطور هذا النظام وتكيفه استجابةً لحاجات ومشاغل خاصة.

والاستثناءات الكبرى الثلاثة في أوروبا لتطور شبكة سفارات زمن السلم هي روسيا التي لم تنشئ أول سفارة دائمة لها إلا عام 1688 في بولندا، والإمبراطورية التركية، والكرسي البابوي الذي اقتصر تمثيله على البلاطات الكاثوليكية. وكانت روسيا قد بدأت الروابط الدبلوماسية مع إنجلترا في خمسينات القرن السادس عشر، وأرسلت مبعوثاً إلى باريس عام 1615، ووكيلاً إلى ستوكهولم عام 1635–1636. لكن مثل هذه الروابط كانت عموماً تتعلق بمهام محددة وعلى النمط الأسبق حيث كانت الروابط تهدف لتحقيق أغراض خاصة في فترة محدودة فقط.

وبرغم احتفاظ الدول المسيحية الكبرى بسفارات في القسطنطينية، فإن الإمبراطورية التركية لم تقرر إقامة سفارات دائمة حتى عام 1793، إذ فضلت قبل ذلك إرسال بعثات فردية للقيام بمفاوضات محددة. وفي عام 1689 بلغت إحدى تلك البعثات فيينا في محاولة غير ناجحة لإجراء مفاوضات سلام في حرب كان الأتراك يتعرضون فيها لهزيمة ساحقة. وترأس البعثة كبير قضاة المحكمة العليا ذو الفقار أفندي، وكبير مترجمي الديوان الإمبراطوري ألكسندر مافروكورداتو – وهو اختيار يعكس جدية المهمة، وكذلك مدى ما يمكن أن يعنيه إرسال سفارة خاصة وما يمكن أن تنقله بما يزيد عما يمكن لمبعوث مقيم.[30] فبعض الأتراك البارزين اعتبروا المبعوثين الأجانب جواسيس.[31]

وتعقدت العلاقات مع الأتراك نتيجة قضايا الوضع القانوني. وهكذا قبلت روسيا السلام مع تركيا في نهاية عام 1739، لكن البنود موضع الخلاف – بما فيها الألقاب التي يخاطب بها السلطان والقيصر، وكذلك تبادل العبيد وترسيم الحدود وإزالة التحصينات في أزوف[32] – لم تحل حتى مايو عام 1741، ولم تتم المصادقة على المعاهدة

حتى سبتمبر من العام نفسه. وقدم إرسال مبعوثين من جانب سلطان المغرب مثالاً آخر على دبلوماسية الدول الإسلامية مع أوروبا.

ولم تختلف الدول الأخرى، فاستخدمت في كثير من الأحيان نفس أسلوب البعثات الفردية، حتى حينما كانت تحتفظ بسفارات دائمة. واستخدم هذا الأسلوب للتعامل مع المفاوضات المهمة وللقيام بمهام احتفالية من قبيل تقديم التهاني لاعتلاء حاكم العرش، أو في مناسبات الزواج والإنجاب، أو عند تقليد رتب الفرسان.

وكان الاختيار الدبلوماسي من شقين، هما المكان الذي يُرسل إليه المبعوثون، ومن هم الذين يتم إرسالهم. وفيما يتعلق بالشق الأول فإن القضية المركزية كانت طبيعة العلاقات. فإذا كانت ضعيفة، فإن الروابط الدبلوماسية تتقطع أو ينخفض مستواها، مما يضمن أن تؤثر فترات الصراع تأثيراً كبيراً في نطاق التمثيل وطبيعته. وكان هناك أيضاً أنواع أخرى من النزاعات التي تؤدي إلى قطع الروابط الدبلوماسية.

وعند اتخاذ قرار بشأن مكان إرسال المبعوثين ومَن يتم إرسالهم، كان مبدأ التبادلية عاملاً مهماً، وكان مركزياً في مسألة الاحترام، فهذا المبدأ كان يدل ضمنياً على الاحترام. وكان عدم الحفاظ على التمثيل يؤدي إلى الغضب، كما حدث حين هدد تشارلز إيمانويل الثالث ملك سردينيا (الذي كانت أهم الأراضي التي يسيطر عليها هي سافوي وبيدمنت) بسحب ممثله من لاهاي، لأن الهولنديين أنهوا تمثيلهم في تورين. وبالإضافة إلى هذه المسألة الخاصة بالتبادلية عند اتخاذ قرار بشأن مكان إرسال المبعوثين، كانت هناك أيضاً مسألة خاصة بالفعالية.

لكن غالبية الحكام لم يحتفظوا بسفارات دائمة في أكثر من عدد قليل من العواصم، إن بلغت ذلك العدد. وذلك بسبب التكلفة، وصعوبة العثور على دبلوماسيين ملائمين، وغياب ما يتطلب المفاوضات. وعليه، فإن فكرة وجود شبكة دبلوماسية موحدة تتجاهل الحكام الذين لم يكن لديهم سفارات دائمة، أو كان لديهم القليل جداً منها.

وكانت بعض الدول الصغرى أفضل تمثيلاً من معظم الأمراء (والمدن) ممن اتسموا

بالضعف مع التمتع بالسيادة، برغم أن ذلك التمثيل لم يبلغ مدى تمثيل نظيراتها من الدول الكبرى. ومالت الدول الصغرى للاحتفاظ بمبعوثين - إن قررت ذلك أصلاً - في فيينا التي جذبت مكانتها وبلاطها الإمبراطوريين المبعوثين من ألمانيا وشمال إيطاليا، وكذا في باريس ولاهاي، وفي روما إن كانت تلك الدول كاثوليكية، وفي مدريد بالنسبة للدول الإيطالية. ولم تبلغ لندن هذه المرتبة إلى أن أدت الثورة المجيدة عام 1688–1689 إلى سياسة خارجية أكثر جزماً. وهكذا، وكما هو الحال اليوم، كان هناك بناء هرمي للتمثيل يعكس عادات الآخرين وتقاليدهم والحاجات الخاصة لحكام بعينهم والمتطلبات الخاصة بكل حالة على حدة.

وبالنسبة للاتحاد السويسري، لم يكن هناك أي وكيل دائم عينه الاتحاد أو أي من أقاليمه ذات السيادة - وعددها ثلاثة عشر - أو أي من الكيانات الحليفة، وأبرزها جنيف وأسقفية بازل ودير القديس غال ومقاطعات إقليم فاليه وإمارة نيوشاتيل. وكان العامل الرئيسي في ذلك هو البنية المعقدة للاتحاد القديم الذي لم يكن لديه سوى جهاز مشترك واحد هو المجلس التشريعي (المسمى تاغساتزنغ). وكان ذلك المجلس والأقاليم السيادية الثلاثة عشر - أو مجموعات مؤتلفة منها - قد استقبلت ممثلين ديلوماسيين من الخارج منذ القرن الخامس عشر، وكان فيها بعثات تمثيلية دائمة من الخارج منذ القرن السادس عشر. لكنها لم تحافظ على وجود بعثات تمثيلية لها في البلاطات الملكية والجمهوريات الأجنبية، بل قامت ببساطة بإرسال بعثات استثنائية كلما تطلب الأمر. ولم يغير استقلال سويسرا الكامل عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة بموجب سلام ويستفاليا عام 1648 من غياب أي أثر لمبدأ التبادلية في البعثات الدبلوماسية.

وكانت العواصم التي جذبت الدبلوماسيين مهمة ليس فقط كبؤر سياسية بل أيضاً كمراكز ثقافية. وأكد هذا الدور مدى ما كان بين البلاطات الملكية من تنافس، إذ ارتبطت المنزلة الرفيعة بالاستعراض الجلي لعلاقات الرعاية– المناصرة الثقافية. وكان عصر الباروك - وهو العرف الثقافي الرئيس في أوروبا في أواخر القرن السابع

عشر – ملائماً من حيث الشكل والأسلوب لهذه المنافسة. فكانت مراكز النشاط الدبلوماسي، لاسيما باريس وروما، أيضاً مراكز للإنتاج والتسويق بالنسبة لصناعات الترف والتنعم. ووفرت هذه الصناعات سلعاً غالية وعالية الجودة كان يسعى إليها الحكام، مثل المرايا والرياش والساعات والملابس والرسوم وأدوات الحساب الرياضي والصور والكتب. هذه المشتريات التي تداخلت جزئياً مع المساعدات المالية التي تقدمها الدول الكبرى، كمساعدات فرنسا لأسرة ويتلزباخ الحاكمة في بافاريا،[33] أكدت مدى هيمنة اهتمامات الحكام الشخصية على الدبلوماسية. علاوة على ذلك، كانت السفارات نقاطاً مهمة للتبادل الثقافي، وظل هذا هو الحال حتى اليوم، لاسيما بالنسبة للدول التي ليست في الصدارة، حيث يكون مجال النشاط الثقافي التجاري محدوداً.

وأخذ التبادل الثقافي عدداً من الصور. كان الدبلوماسيون قادرين بصفة عامة على تأمين السلع المرغوبة وتجنب الرسوم والقيود الجمركية. ففي عام 1685–1686 طلب كبير المستشارين (أي الوزير الأول) في هولندا، غاسبر فاغل، من أنتوني هينسيوس في لندن نباتات من حدائق أبوثيكاري في تشيلسي لضيعته الريفية. وأرسل مبعوث بافاريا في باريس إلى ميونخ كميات كبيرة من الرياش والملابس للأمير المؤهل لاختيار رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة في عشرينيات وثلاثينيات القرن الثامن عشر. وطلب لويس الخامس عشر كلاب صيد وعوازل جنسية من لندن من خلال قنوات دبلوماسية. وفي عام 1764 طلب من مبعوث بالاتين في فيينا إرسال قهوة تركية إلى البلاط الملكي في مانهايم.[34]

وأدى الفن دوراً كبيراً. فاشترى مبعوث إمارة هيس–كاسل في لندن رسوماً لأميرها في منتصف القرن الثامن عشر، وكذلك تلسكوب جيب صغيراً. واستخدمت كاترين العظمى ملكة روسيا دبلوماسييها لاقتناء أعمال فنية، أبرزها مجموعة هاوتون من بريطانيا.[35] وكان من المتوقع أيضاً من الدبلوماسيين شراء أعمال فنية لأفراد بارزين غير صاحب السيادة.

ولم تكن المسألة متعلقة بالشراء فقط. ففي أوائل القرن السابع عشر أدى بيتر بول روبنز، وكان رساماً شهيراً، دوراً كبيراً في عالم الدبلوماسية، لاسيما في العلاقات الإنجليزية– الإسبانية، بما يقدم مثلاً رئيساً على تداخل عالمي الدبلوماسية والفن. علاوة على ذلك، فإن علاقة الرعاية–المناصرة الثقافية كانت سبيلاً لاكتساب المنزلة الاجتماعية واستعراضها. وهكذا استخدم بلاط سافوي الملكي هذه العلاقة لتأكيد هويته كبلاط ملكي أوروبي رائد. وكان الدبلوماسي أليساندرو سكاجليا راعياً رئيسياً لفان ديك الذي كان نفسه جزءاً من عالم الدبلوماسية، كما كان سكاجليا على صلة بفنانين آخرين بمن فيهم غوردانز وسيغرز وسنايدرز.[36]

وظهرت الروابط الشخصية أيضاً في توقع أن يعتني الدبلوماسيون بمصالح ذوي الصلات الوثيقة من مواطنيهم أو غيرهم ممن يتمتعون بحماية صاحب السيادة عليهم. ويشمل هؤلاء المذكورون أخيراً الجمهور المحلي وكذلك المسافرين البارزين الذين يحضرون إلى البلاط الملكي، ويقدمون للمجتمع المحلي، ولا يتعرضون للمسائل القانونية المرهقة والنظم واللوائح الحكومية. وبصفة عامة فإن الحماية المقدمة للدبلوماسيين كانت مؤشراً على دور الصلات الشخصية في بيئة كانت لا تزال نخبوية بالأساس.

وأصبحت العواصم التي ترسل إليها الدول الصغرى مبعوثين أماكن المفاوضات العامة معها، لأن الدول الكبرى مهما انتشرت سفاراتها على نطاق واسع لم تحتفظ عموماً بمبعوثين دائمين في هذه الدول الصغرى، ولم يكن لديها عادة من التجارة ما يكفي لتبرير إرسال سفارات خاصة. فالفرنسيون مثلاً احتفظوا بسفارات دائمة فقط في عدد قليل من البلاطات الألمانية، برغم أن هذه السفارات كان يتوقع منها كذلك أن تدبر العلاقات مع البلاطات المجاورة. ويمكن تتبع هذه الممارسة أيضاً في إيطاليا، ونشهدها اليوم مثلاً في حالة التمثيل البريطاني في أفريقيا (**انظر الفصل الخامس**).

ولم يشجع نظام التمثيل من جانب واحد دائماً على نقل الآراء بوضوح، لكنه

عزز الأهمية الدبلوماسية لعواصم معينة، خاصة باريس، حيث كان هناك كثير من المبعوثين. فمثلاً أجريت المفاوضات بين إنجلترا وويتلزبرغ في شتاء عام 1729–1730 في باريس، إذ لم يكن لدى بريطانيا مبعوثون في عواصم ويتلزبرغ. وفي عام 1735 استطاع وكيل هيس–دارمستاد في باريس الضغط على المبعوث البريطاني هناك بشأن مستقبل إقليم هاناو.[37] فضلاً عن ذلك، فقد أطلق على لاهاي (رواق ترويج الإشاعات في أوروبا) (كما ورد في كاتدرائية القديس بطرس في لندن التي صممها وأشرف على بنائها السير كريستوفر رين) لقدرتها على تسجيل الإشاعات التي ترد إليها من كل أنحاء أوروبا وترديدها.

واستمرارية التمثيل لم تستلزم بنايات للسفارات الدائمة. ولم تكن أسباب ذلك تتعلق بالتكلفة وحسب، برغم أن التكلفة لعبت دوراً في ذلك، كما لعبت دوراً أيضاً في قرار إرسال المبعوثين.[38] فكان هناك أيضاً افتراضات مختلفة عن افتراضات اليوم. فقد وجدت بنايات دائمة، أبرزها بنايات الهيئات الكنسية وما يتعلق بها، مثل (الأمم) التي شكلت جماعات الفرسان، كتلك التي شكلت أخوية القديس جون أو فرسان مالطة في فاليتا. لكن التمثيل لدى صاحب السيادة كان يعتبر أمراً متعلقاً بالمبعوث، وليس السفارة، واستلزم هذا الوضع حدوث فجوات في التمثيل، حيث كان المبعوثون يغادرون قبل تعيين آخرين، كما استلزم أيضاً وجود اختلافات بين الدبلوماسيين من حيث الحاجات والصلات والثراء. فهم كانوا يستأجرون البيوت (ومحتوياتها) أو يشترونها ثم يتخلون عنها في نهاية بعثتهم. وكان أحد معايير الاستمرار هو استمرار الدبلوماسيين في التأجير أو شراؤهم الملكية. وأقل شيوعاً من ذلك، منذ أواخر القرن السابع عشر، هي البنايات القليلة التي تم الحصول عليها كسفارات دائمة.

مع تمثيل الدبلوماسيين لأصحاب السيادة عليهم الذين كانوا أنفسهم على وعي بمرتبتهم داخل البناء الهرمي الملكي، وبالحاجة إلى تدريج التمثيل بعناية، ظل الأرستقراطيون يهيمنون على الرتب الدبلوماسية العليا بما يعكس ذلك البناء

الهرمي. لكن هذا النظام لم يعمل جيداً خارج أوروبا، حيث كانت الافتراضات الأساسية مختلفة. وعليه فإن سفارة سبثار–ميلسكو من قيصر روسيا ألكسس إلى إمبراطور الصين من آل كانغ–هسي واجهت مشكلة أساسية بسبب رفض سبثار–ميلسكو الركوع أمام الإمبراطور، وهي علامة على الإذعان رآها الأوروبيون بحق تمادياً في إعطاء الاحترام الواجب إلى درجة الخنوع الذليل.[39]

وفي أوروبا، كانت أعلى المراتب – وهي مرتبة السفير – قد خصصت فقط لعدد صغير من البلاطات الملكية، وهي عموماً بلاطات باريس ومدريد وفيينا وروما، برغم أن الوضع كان بعيداً عن الصرامة. أما بقية البناء الهرمي الدبلوماسي فتوفر فيه عدد كبير من الرتب، بداية من المبعوثين فوق العادة، ومروراً بسلسلة من الرتب تشمل الوزراء المقيمين، ووصولاً في أسفل البناء إلى أمناء (سكرتيري) السفارة والوكلاء غير المعتمدين والأمناء (السكرتيرين).[40] وسمح هذا التفاضل بحدوث فروق في العلاقات من خلال اختيار التمثيل والرد بالمثل. وهكذا فقد أبدى جورج الثاني ملك بريطانيا احترامه لتشارلز إيمانويل الثالث حيث أرسل ألجيرنون – وكان إيرل إسكس الثالث – إلى تورين عام 1732 كأول سفير بريطاني إلى البلاط، بينما عبر جورج في العام التالي عن سعادته لأن كارل فيليب أمير بالاتين المؤهل لاختيار رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة قد أرسل (شخصاً ذا حيثية).[41] وكذلك اعتنى الملوك عناية كبيرة بصيغ الخطابات التي عبروا بها عن احترامهم للحكام الآخرين، واهتموا بدرجة أكبر بتلك الصيغ التي توقعوا أن توجه إليهم من الآخرين، في حال ما إذا انتهكت حرمة مكانتهم. وفي المقابل، كان استحسان الملك أمراً مهماً ليس فقط بالنسبة للدبلوماسيين المختارين، ولكن أيضاً للرتب التي اختيروا عليها.

ويظل مدى الخبرة الدبلوماسية موضوعاً مفتوحاً لافتراضات عديدة. فكثير من الدبلوماسيين الأرستقراطيين اعتلوا مناصب عسكرية في زمن الحرب، ولذلك كانت الدبلوماسية في زمن السلم مظهراً لاستمرار خدمتهم لملوكهم بكل معنى الكلمة، كما كانت توفر دوراً لهؤلاء الرجال. ولم يعكس تكرار تعيين رجال

الجيش فقط غياب مفاهيم التخصص والتدريب الفني في الدبلوماسية، ولكن أيضاً الشعور بملاءمة مثل هؤلاء المبعوثين على نحو خاص لبلاطات بعينها، وأبرزها برلين التي كان ملوكها المتعاقبون مهتمين اهتماماً خاصاً بالأمور العسكرية. ويظل كلا العاملين هما الحقيقة الواقعة. وكان تعيين رجال الجيش وثيق الصلة بالموضوع أيضاً حين كان التعاون في زمن الحرب موضع نقاش، أو حين يؤدي ذلك إلى التذكير بمثل تلك التحالفات. وكذلك، فكثيراً ما كان لمثل هؤلاء الأفراد خبرة بدبلوماسية التحالفات التي تستلزمها العمليات العسكرية في كثير من الأحيان.[42]

وكان الأرستقراطيون – باعتبارهم خدماً مميزين للتاج، وليس باعتبارهم موظفي دولة غير مشخصنة – يمثلون المبدأ القائل بأن الدبلوماسية لا يتم تعلمها بل هي ملحقة بنبالة المحتد. وقد دافع كتاب (السفير) الذي كتبه النبيل الإسباني خوان دو فيرا عام 1620 – وهو عمل ترك أثراً وترجم وأعيدت طباعته – عن أن المبعوثين نبلاء وتربيتهم حسنة. وكانت هذه الخصائص مهمة على نحو خاص بالنسبة للسفارات الاحتفالية، مثل إرسال نيكولاس إريل كارلنغفورد الثاني إلى فيينا عام 1688 من أجل أن يحمل تهاني جيمس الثاني إلى الإمبراطور ليوبولد الأول لانتخاب ابنه ملكاً على الرومان، أي الإمبراطور التالي. وكان هذا مثالاً يوضح صعوبة الفصل بين الوظائف الدبلوماسية، إذ كانت الحكومة الفرنسية قلقة مما إذا كان لدى كارلنغفورد أي أمر آخر للتفاوض بشأنه، فكان عليه أن ينكر الشائعات بأنه كان يتفاوض للتوصل إلى تسوية بين النمسا وتركيا، وهو ما كان سيجعل من السهل على النمسا معارضة الأهداف الفرنسية في الإمبراطورية.[43]

وكان الأرستقراطيون مناسبين خصوصاً للضيافة السخية وطقوس البلاط الضرورية للحفاظ على المجد الملكي، ولصفة الدبلوماسية كعمل سياسي، بينما كان هناك شعور بأن التأثير في مصير الأسر الحاكمة والأمم كان دوراً يتطلب مبعوثين ذوي منزلة رفيعة متميزة. كما أن أصدقاء الحكام ومن يثقون بهم ثقة كبيرة كانوا أرستقراطيين على الأرجح، مثل إفيرارد فان ويدي فان ديجكفيلد الذي استخدمه

وليام الثالث (وليام أورانج) لعدد من السفارات.

وقليل من المبعوثين على هذا المستوى وهذه المرتبة كانوا دبلوماسيين محترفين دائمين أو شبه دائمين، برغم أن هذا كان أكثر شيوعاً بكثير في المراتب الأدنى. فعند تلك المراتب كان طول مدة الخدمة مهماً، لأن التدريب على الوظيفة كان من خلالها، كما في معظم مجالات الحياة العامة. فالخبرة كانت شديدة الأهمية. فبالنسبة إلى المبعوثين المقيمين، أدت الخبرة دوراً في تعزيز قيم القدرة والشخصية، كما حدث مع سير إسحاق وايك - الوكيل الإنجليزي في تورين بين عامي 1615 و1623، والمبعوث إلى سافوي والبندقية بين عامي 1624 و1630، وإلى فرنسا من عام 1930 إلى أن توفي عام 1632. وقد استطاع وايك أن يقوم بالدور - فكان «يقظاً لقوة البلاغة، ومتمكناً من فن الإطراء والتملق، وميالاً للتباهي الواضح» - لكنه استفاد أيضاً من مزيج من الاتساق والحيوية والقدرة في التزامه باستمرار أمن أهالي سويسرا وجنيف البروتستانت.[44]

واكتسب بعض الدبلوماسيين التدريب والرعاية من خلال مناصب في هيئات المبعوثين. وبالفعل فقد أوصى وزير الخارجية الروسي كونت أندريه أسترمان عام 1724 بأن يتدرب الدبلوماسيون أولاً بالالتحاق بالكلية المركزية (الوزارة) ومن ثم بالسفارات الروسية.[45] وعلاوة على ذلك، فإن الأوراق الخاصة للمبعوثين كانت أحياناً تشمل رسائل سابقيهم التي كان من الواضح أنهم حصلوا عليها كشكل من المعرفة.[46]

كانت قراءة الرسائل السابقة مفيدة لفهم خلفية كل من المفاوضات وكتابة التقارير عن الأحداث. والحكم بين هاتين الوظيفتين صعب. فاهتمام العلماء يميل للتركيز على الدبلوماسيين كمفاوضين، لأنه حينئذ يصبح نشاطهم وإدراكهم وقدراتهم أكثر أهمية، وأبرز أيضاً لمعاصريهم سواء داخل بنية الحكومة أو خارجها. لكن الدبلوماسيين في معظم الأحيان كانوا كتبة تقارير، وقد ترك هذا الدور أكبر الأثر في السجلات، برغم ميل العلماء للتقليل من شأنه. وبالنسبة لحكومات ذلك

الزمان، كان هذا الدور أكثر أهمية بكثير مما تعترف به الكتابات العلمية، ومن ثم ذا دلالة أكبر عند تقديم الدبلوماسيين كلاً على حدة. فقد كان متوقعاً منهم أن يقدموا تفسيراً للأحداث لكي تصبح قابلة للاستيعاب، وساعدت الخبرة بشدة في وضع الأحداث في سياقاتها. واعتبر التمييز بين ما هو موضع شك وما هو يقيني صفة أساسية في القدرة الدبلوماسية، واطردت العلاقة بين صعوبة تقييم المعلومات والحاجة لكتابة تقارير متكررة على فترات قصيرة.

ويجب عدم السعي للتمييز بين كتابة التقارير والمفاوضات بطريقة شديدة الصرامة، فكل منهما كان يمثل نقطة على سلسلة متصلة من الأنشطة. علاوة على ذلك، كان يمكن أن تحدث تداخلات مهمة بين الوظيفتين، كما كان الحال عندما تستخدم المحادثات بين الدبلوماسيين والوزراء – وهذا جانب أساسي في كتابة التقارير – للتعليق على حالة العلاقات ومن ثم اقتراح تغييرات – وهذا جانب من المفاوضات. وهكذا، في مارس 1688، لم يعد لدى المبعوث الإنجليزي في باريس بيفل سكلتون أي شك في عدم ترحيب الفرنسيين برفض جيمس الثاني إلزام نفسه دبلوماسياً:

«وفقاً لبعض الأحاديث التي سمعتها أمس في البلاط الملكي من بعض الوزراء الذين كانوا يعلقون على سوء تعامل الدول [الهولندية] مع جلالته [جيمس الثاني] ... فإن هذه الدول ما كانت لتجرؤ على فعل ذلك لو أنها كانت أكثر إدراكاً للصداقة وحسن التفاهم بين التاجين، ولولا التأكيدات التي يعطيها جلالته أحياناً للوزير الإسباني بأن جلالته ليس مرتبطاً بأي حال بفرنسا، وهو ما يجعل هذه الدول متغطرسة إلى هذا الحد. وليس لديّ ما أقوله سوى أن أخبرك بأحاديث أهم الرجال هنا، وكذلك أحاديث مونسينير كرواسي الذي أخبرني مجدداً بأن بإمكان جلالته الاعتماد

على جميع الخدمات التي يمكن لهذا العرش القيام بها من أجله».[47]

وكان توظيف رجال الكنيسة أمراً نادراً، وإن لم يكن منعدماً، في أوروبا البروتستانتية، بينما كان يقل شيوعاً في الدول الكاثوليكية، مع الاستثناء البارز لسفراء الكرسي البابوي.[48] فمن المحتمل جداً أن التبعات المعقدة للعوامل الطائفية في الدبلوماسية[49] قد أعاقت توظيف رجال الكنيسة، برغم أن مبعوث بالاتين في فيينا أوصى عام 1774 بأن يخلفه رجل دين لأسباب ليس أقلها أن الأخير يمكن مكافأته برتبة كنسية ذات دخل، وهو ما لن يكلف الأمير أي شيء، لكن هذه التوصية لم يؤخذ بها.[50] فكان التجار يهيمنون على مناصب القناصل التي كانت شديدة الأهمية لحماية المصالح والامتيازات التجارية.

ولم يكن الأرستقراطيون ميالين لقبول التدريب الرسمي، بينما ساعدت غلبة الفرنسية كلغة دبلوماسية على تقليل الحاجة إلى كفاية لغوية واسعة النطاق. وفي القرن السابع عشر كانت الفرنسية بالفعل إحدى اللغات الدبلوماسية الرائدة، برغم أن الألمانية والإيطالية واللاتينية والإسبانية كانت جميعها مهمة.[51] فحين تفاوض السير وليام تيمبل مع أمير منستر وأسقفها كانا يتحدثان اللاتينية، إذ لم يكن تيمبل يعرف الألمانية.[52]ومع اقتراب نهاية القرن واصلت الفرنسية صعودها الذي ازداد في القرن الثامن عشر، وأصبحت أقرب إلى لغة دبلوماسية دولية في كثير من بلاد أوروبا، وذلك في المحادثات، وفي المعاهدات المتعلقة بالدبلوماسية في الواقع، وإن حدث ذلك ببطء أشد بالنسبة للمراسلات الدبلوماسية.

وأدت التطورات السياسية دوراً في هذا التغير. فضعف إسبانيا خلال حكم كارلوس الثاني (الذي حكم بين عامي 1665 و1700)، والاهتمام الذي حظيت به فرنسا والمنزلة الرفيعة التي تمتعت بها بفضل لويس الرابع عشر (الذي حكم بين عامي 1643 و1715)، والدور المتعاظم الذي لعبته باريس كمركز دبلوماسي، وتراجع مكانة الكرسي البابوي والضعف الذي أصاب العلاقة بين روما وأوروبا بحلول

أواخر القرن السابع عشر،[53] والأهمية التي حظيت بها اللهجات الألمانية داخل الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ساعدت جميعها على ضمان أن تصبح الفرنسية اللغة الدبلوماسية الرائدة في أوروبا الغربية بحلول زمن المفاوضات لعقد معاهدة سلام أوتريخت عام 1713. وكانت معاهدة سلام بيرنيس عام 1659 قد تم توقيعها كمعاهدتي سلام منفصلتين، إحداهما بالفرنسية والأخرى بالإسبانية، لكن لم توجد منها نسخة أصلية لاتينية.[54] وفي حين كتبت المعاهدة الفرنسية–الإسبانية في مؤتمر السلام الدولي في نغميغن عام 1678 باللغتين الفرنسية والإسبانية، وكتبت المعاهدة النمساوية–الفرنسية باللاتينية، فإن النمساويين استخدموا الفرنسية في مراسلات عام 1714.

علاوة على ذلك، كانت الدبلوماسية ذات الطابع الفرنسي تزداد تأثيراً عبر أوروبا، لذلك أصبحت هي القاعدة العرفية في ما كان بطبيعته شكلاً من أشكال فاعلية تتكرر، بل تتسم بالتكرارية في واقع الأمر. واختلفت سهولة اللغة الفرنسية عن الإسبانية ذات الطابع المتمسك بالشكليات والحذر،[55] وأثبتت الفرنسية أنها أشد جاذبية وأناقة بصفة عامة. وكانت أسباب هذا التطور ثقافية بقدر ما كانت سياسية. وقد دافع هيدرن كوجيلير مؤخراً عن القول بأن فرنسا في عهد لويس الرابع عشر أصبحت ضابطة إيقاع الممارسة الدبلوماسية، لأنها كانت أول دولة تكيف جهازها الدبلوماسي مع النظام الدولي الجديد، برغم أن هذا الدفاع لا يعطي للعوامل الأخرى التي جعلت فرنسا مؤثرة ما تستحقه من أهمية، كما يقلل من أهمية مدى التكيف في الدول الأخرى.[56]

لقد انطوت منزلة فرنسا الأرفع بين الدول في عالم الدبلوماسية على مفارقة تاريخية، إذ كانت معارضة فرنسا أحد أكبر الدوافع في تطور الدبلوماسية الأكثر انتظاماً. فكان وليام الثالث (وليام أورانج) – حامي الديار الهولندية بين عامي 1672 و1702، وحاكم بريطانيا بين عامي 1689 و1702 – يستخدم الفرنسية في كثير من مراسلاته، برغم كونه عدواً لدوداً للويس الرابع عشر. وتحديداً، أصبح لويس

ينظر إليه باطراد من عام 1673 كتهديد لمصالح الآخرين، بل في الواقع لمصالح العالم المسيحي بمعنى أوسع، لدرجة أن أشير إليه بالتركي المسيحي.

واستخدم لويس نفسه الدين كأحد مظاهر سياسته الخارجية ودبلوماسيته، في أوروبا حيث تنافس مع آل هابسبرغ النمساويين في تقديم نفسه باعتباره المدافع عن الكنيسة الكاثوليكية، وفي ما وراء أوروبا. فمحاولات لويس لإقامة علاقة مع سيام (تايلاند) تعود في جانب كبير منها إلى رغبته في تقديم نفسه كمدافع عن الكنيسة. ومن المحتمل أن هذا الأمر كان أشد أهمية بكثير بالنسبة له من توسع تجارة فرنسا. ففي عام 1685 أرسل لويس الأب فرانسوا توموليو دو شويسي إلى سيام في محاولة فاشلة لتغيير ديانة حاكمها، فرا ناراي. كما فشل شويسي في الحصول على الامتيازات التي سعى إليها للإرساليات والمتحولين دينياً، بينما ثبت أن الآمال التجارية قد أجهضت. مع ذلك فقد أرسلت سفارة سيامية إلى فرنسا طلباً للمساعدة في مواجهة الهولنديين، واستقبلت في قصر فرساي في يناير 1687، وفي العام نفسه أمر لويس بإرسال سفارة جديدة.

لكن في عام 1688 قضى انقلاب على خطة لويس في إقامة تحالف، فقد سقط فرا ناراي، ووضع خليفته فرا بيتراتشا (الذي حكم بين عامي 1688 و1703) نهاية للآمال في إقامة أية علاقات.[57] وقد وقع الانقلاب نتيجة الغضب من وصول سيمون دو لالوبيريه على رأس السفارة الفرنسية الثانية. فبدلاً من النظر إلى ذلك باعتباره ثمرة لفكرة الدبلوماسية، يبدو أن المسألة الحاسمة في إثارة العداء كانت إرسال 636 جندياً مع لالوبيريه من أجل احتلال المناصب الرئيسية في بانكوك وميرجوي. وبعد ذلك أغلقت المملكة أمام الأوروبيين باستثناء مركز تجاري هولندي، ولم تستأنف الاتصالات الرسمية مع فرنسا حتى القرن التاسع عشر.

وفي أوروبا، كما وراء البحار، استخدم لويس عمليات الدبلوماسية ليس فقط لتحقيق مصالحه المحددة ولكن أيضاً لإظهار مجده. وفي الواقع فإن فنون عمارة قصور الانتصارات، وأبرزها في قصره في فرساي، كانت مصممة جزئياً لاستقبال

المبعوثين الأجانب بطريقة تبهرهم بعظمة الملك، بينما سجلت النقوش انتصاراته.[58]

كما أخذ لويس موقفاً عدوانياً من التمثيل الدبلوماسي، ولاسيما حق التصدر والتقدم على الآخرين. وكان ذلك الحق مثار خلاف قديم لأسباب ليس أقلها الاعتقاد بأن شرف أصحاب السيادة كان مرتبطاً بمسائل المراسم والظهور. واستمر هذا الأمر إلى يومنا هذا، وهو يسهم في التأكيد على أن أنشطة الدبلوماسيين تمثل شكلاً مميزاً من التمثيل والمفاوضات يتصف بطابع يكاد يكون شعائرياً.

وأدت المشاكل الناجمة عن حق التصدر والتقدم على الآخرين، وكذلك مشاكل الألقاب والزيارات، إلى قضايا مراسيم معقدة في كثير من الأحيان. وكان يمكن حل بعضها بالإصرار على المساواة في المعاملة، كما كان يحدث في مؤتمرات السلام التي شهدها القرن الثامن عشر والتي كان المبعوثون إليها يدخلون إلى قاعة المؤتمر من أبواب متفرقة في اللحظة نفسها، ويجلسون في اللحظة نفسها، ويوقعون نسخهم من المعاهدة في اللحظة نفسها. لكن لم يكن من الممكن التعامل مع كل القضايا بهذه الطريقة، لاسيما الترتيب الذي يظهر به المبعوثون في المواكب، فكان من المفهوم بصفة عامة أن هذا الترتيب يعبر عن حق التصدر والتقدم.

وقد ناقش جون فينيت، رئيس المراسيم في البلاط الإنجليزي في أوائل القرن السابع عشر، بعض الصدامات في كتابه الذي يحمل عنوان (Finetti Philoxenis) والمنشور عام 1656، أي بعد وفاته. وأدت المشكلة إلى محاولات لتسوية حق التصدر والتقدم على الآخرين، كما في كتاب جون سيلدن (ألقاب الشرف) المنشور عام 1614 والذي ركز على قدم الرتب الملكية، برغم أن هذا الأمر في حد ذاته أثار نزاعات، من بينها الادعاءات بوراثة الممالك، مثل مملكة القدس التي تمتعت بالتميز والعراقة. ففي كتابه (حديث عن حق الملوك في التصدر والتقدم على الآخرين... ويشمل أيضاً معاهدة خاصة بالسفراء) الذي صدر عام 1664، استطاع المؤرخ الملكي الإنجليزي جيمس هويل تصوير بريطانيا (كجزيرة ملكية) حتى قبل العصر الروماني. وكان هويل جزئياً يسعى لإثبات حق التصدر والتقدم على الآخرين في

مواجهة فرنسا وإسبانيا، وهو من أعلن سعادته لاتخاذ مبعوثين من أبناء الطبقات من غير الأرستقراطيين، وتصور أيضاً إمكانية أن تقوم المرأة بهذا الدور.[59]

وقد يؤدي التأكيد على المراسيم والبروتوكول إلى أن تبدو ثقافة الدبلوماسية وأيديولوجيتها في ذلك العصر بعيدتين وزائدتين عن الحاجة، ولاسيما إذا نظر إلى كليهما باعتبارهما غير وظيفتين وينطويان على مفارقة تاريخية. لكن هذا النهج هو إلى حد كبير جداً رؤية من ينظر إلى الأمور من الخارج، وقد تم تبنيه لبعض الوقت حين لم تكن هناك بدائل معروضة، بخلاف الحال اليوم. وفي الواقع فإن المراسيم والبروتوكولات ليست أبداً زائدة عن الحاجة، بل كانت – هي وما كان يدور في الأذهان عند ذكرها من أفكار وافتراضات وتصورات واسعة النطاق – بؤرة التركيز في عالم دبلوماسي كانت فيه المراسيم والبروتوكولات وسيلة لتأكيد المكانة والمصالح والدفاع عنها. فقد مثل كبار الدبلوماسيين أسيادهم، بمعنى أنهم حين كانوا يتصرفون بصفة رسمية كان عليهم أن يبدوا كأصحاب السيادة، وكان هذا أشد وضوحاً عندما كانوا يتصرفون بالوكالة عن أسيادهم في المصاهرات الملكية.

وكان التركيز على المراسيم والبروتوكول صائباً بالنسبة إلى عالم يسوده التنافس ويتمنى أن يصل إلى بديل عن الصراع. وضمِنَ الدور الذي أدته المراسيم أن يكون لاعتبارات المكانة دور رئيس في اختيار الدبلوماسيين وفي توزيع الرتب الدبلوماسية. علاوة على ذلك، فأن (تكون)، وخصوصاً أن (تكون) في مظهر مناسب، كان أمراً مهماً إلى جانب أن (تفعل). فالمبعوثون يضحون ببطونهم، وكذلك بمحافظ نقودهم، من أجل قضية أصحاب السيادة عليهم.

وفي عام 1661، وهو العام الذي بدأ فيه لويس الرابع عشر يمارس السلطة الملكية بنفسه، انفجر نزاع بشأن حق التصدر والتقدم على الآخرين بين المبعوثين الفرنسي والإسباني في لندن، وهما كونت إستراديه وبارون باتفايل، في شكل صدام خطير، إذ شق الإسبان طريقهم بالقوة أمام عربة المبعوث الفرنسي في الاحتفال بوصول مبعوث سويدي جديد. وقتل في الحادث خادمان. فدعا لويس المجلس لاجتماع

استثنائي فوراً. فأجمع المجلس على نصيحته بالتحلي بالهدوء، لكن لويس قرر بدلاً من ذلك مواصلة الأمر حتى النهاية. فطرد المبعوث الإسباني، وأجبر فيليب الرابع ملك إسبانيا، وكان زوج أمه، على استدعاء باتفيل وأن يجعل مبعوثه الجديد في فرنسا يعلن على الملأ أمام لويس في حشد رسمي أن جميع الدبلوماسيين الإسبان قد وصلتهم تعليمات بألا يعترضوا على حق نظرائهم الفرنسيين في التصدر والتقدم، وهو أسلوب رئيس للتعبير عن استخدام العالم الدبلوماسي لترسيخ المكانة. وكان من بين الحضور الدبلوماسيون الآخرون المعتمدون لدى لويس، وعددهم ثلاثون. ولتأكيد ابتهاجه بالنصر، أصدر لويس ميدالية تصور الحشد احتفالاً بانتصاره.[60]

وفي عام 1662 حين استخدم العنف في نزاع بين حرس الكرسي البابوي والمسلحين الذين كانوا يتبعون المبعوث الفرنسي في روما، دوق كريك، قطع لويس العلاقات الدبلوماسية وطرد مبعوث البابا وسحب مبعوثه. وأدى تهديده بالقيام بعمل عسكري إلى تقديم البابا ألكسندر السابع تنازلات عام 1664، إذ كان غير قادر على الصمود أمام عمل فرنسي في كل من إيطاليا وإمارته في أفيغنون، ولاسيما الأخيرة التي كانت محاطة بالأراضي الفرنسية. ولم يكن هذا النزاع متعلقاً بالمكانة فقط، لكن أيضاً باعتبارات أوسع، خاصة آمال فرنسا في إضعاف وضع إسبانيا في إيطاليا.

ونادراً ما كان استخدام وضع الدبلوماسيين كممثلين لحكامهم بوقاحة لويس أو عنفه على حساب البابا، وسيكون من الخطأ القول بوجود علاقة سببية بين مثل هذا التهديد وفشل لويس على المدى الطويل في تشكيل أوروبا وفق إرادته. بل كثيراً ما برهن الدبلوماسيون الفرنسيون على براعتهم في المفاوضات، وكذلك في التدخل في السياسة العليا المحلية من أجل تحقيق مصالح فرنسا حتى أوائل ثمانينيات القرن السابع عشر. وهكذا استطاع دافو استغلال المشاعر المعادية لآل أورانج من جانب حزب لوفيشتاين في المقاطعات المتحدة (الأراضي الواطئة) في أوائل ثمانينيات القرن السابع عشر، والإحساس المبرر بوضوح بعدم جدوى الاعتماد على إسبانيا

وإنجلترا – وكانا الحليفتين البديلتين عن فرنسا. لكن أموراً أخرى كانت على المحك في هذا المنعطف. فمثلاً تأثر الرأي الهولندي برسوم التعريفات التي كانت تحبذها فرنسا، وأثرها في إحياء التجارة.[61]

وبرغم براعة مثل هؤلاء الدبلوماسيين فإن جهودهم قوضها مدى تشجيع لويس – بسبب ضعف المعارضين المحتملين – على مواصلة خططه العدوانية. فقد بدا التهديد غاية بقدر ما كان وسيلة، والنتيجة لوضع لم تبد فيه الدبلوماسية ضرورية للويس إلا بقدر تعزيز المكاسب العسكرية.[62] فهذا الوضع مثل سابقة لوضعين مشابهين تحت حكمي نابليون وهتلر، ولاسيما الأخير.

وكانت النتيجة تحت حكم لويس استمرار السعي للتوصل إلى اتفاقات تهدف لمواجهة فرنسا، وهو سعي أدى إلى الدبلوماسية الضرورية للتحالفات والائتلافات، والأخيرة أشد تعقيداً بكثير من الأولى. وكان تشكيل عصبة أوغسبرغ عام 1686 مشهداً شديد الأهمية، تبعه إقامة التحالف الكبير عام 1689. هذا التحالف الذي ضم النمسا وبريطانيا والمقاطعات المتحدة مثل مرشداً مهماً للدبلوماسية الأوروبية لفترات طويلة، لكن ليس دائماً، خلال العقود الستة التالية وصولاً إلى الثورة الدبلوماسية عام 1756 (انظر الفصل الثالث)، إذ أصبحت المفاوضات ضرورية ليس فقط لتوطيد دعائم التحالفات، ولكن أيضاً للحفاظ عليها، لاسيما المناقشات المشحونة في كثير من الأحيان بشأن إمداد القوات وتوفير الأموال والأهداف العسكرية.

وقد جمع الخليط الذي قاد لمثل هذه التحالفات بين المبادئ والبراعة الدبلوماسية وحركة الحكام ذوي الوعي الحاد بتحولات الرياح. وفي المقابل فشل الدبلوماسيون الفرنسيون الذين عملوا بقوة وعزم من أجل قضية مجد لويس وشرفه، وألحوا على الحاجة لإرهاب المناوئين،[63] في تقديم معلومات دقيقة عن التحول في الرأي الأوروبي، أو تعريف الوضع بلغة المصالح الفرنسية التي كان يمكن تحقيقها من خلال المفاوضات.

وبالمثل، فنادراً ما كانت دعاوى الحذر جزءًا من الثقافة السياسية لدبلوماسية

لويس الرابع عشر، وبالتأكيد لم تكن كذلك في لحظات الأزمة.[64] وفي الواقع فإن هذه الثقافة السياسية تحتاج إلى سبرٍ أكثر عمومية، لأنها تثير تساؤلاً حول مدى تقيد الدبلوماسيين سابقاً (والآن) بالتصورات المسبقة لدولهم. فهذا عنصر أساسي، لأن مثل هذا القيد يؤثر في جمع المعلومات، وعملية التمثيل، بل فعلياً في التسويات الضرورية في أية مفاوضات. وهذا وضع يربط الماضي بالحاضر. كما توجد أيضاً قيود مؤسسية مهمة على الدبلوماسيين والسياسة الخارجية لأسباب ليس أقلها أن هذه القيود جزء من التشكل الإداري والثقافي والأيديولوجي المكمل لعمليتي الإشراف والضبط. وفي الواقع، هناك من يقول الآن إن وزراء الخارجية باتوا كالحشو الزائد إلى حد ما، لأنهم كانوا ومازالوا مقيدين تقييداً مفرطاً بممارساتهم المؤسسية، وأبرزها أنهم ممثلو رؤى راسخة عند النخبة، ومن ثم لم يكن باستطاعتهم التكيف مع سياسة الشعوب في أيامنا هذه.

وكانت عملية تقييد الدبلوماسيين بتصورات حاكمهم حقيقة واقعة إلى حد ما بالنسبة لدبلوماسية لويس الرابع عشر ودبلوماسييه. فتصميم لويس على أن يكون وزير نفسه الأول الذي عبر عنه عام 1661 أظهره قراره بألا يرسل وزراء الدولة أية رسائل أو أوامر من دون إذن أو توقيع.

وفشل الدبلوماسيون والوزراء الفرنسيون في التكيف إلى درجة عدم الترحيب ليس فقط بسياساتهم بل أيضاً بالطريقة التي فهم أنهم يديرون بها العمل. وفي الواقع كان ما أطلق عليه لاحقاً (المجال العام) يتطور، وكان هذا التطور بارزاً في بريطانيا والمقاطعات المتحدة، وإن وجد في بلاد أخرى أيضاً. ولم يوفر هذا المجال العام منتدى رئيسياً للتعبير عن التعليقات المعادية لفرنسا فقط، بل عمل أيضاً كمجال يدفع هذه الآراء بقوة. واستخدمت ضد دبلوماسية فرنسا ذات الأوصاف والحجج التي استخدمت سلفاً ضد الدبلوماسية الإسبانية في عهد فيليب الثاني وفيليب الثالث وفيليب الرابع، لاسيما (الأسطورة السوداء) بشأن فيليب الثاني.

وفي مقابل تطور (المجال العام)، ركزت الدبلوماسية الفرنسية في عهد لويس

الرابع عشر عموماً أكثر على العلاقات مع المجموعات الصغيرة والمعروفة، رغم قيامها أيضاً بنشر بيانات ومحاولات أخرى للوصول إلى الجمهور. وبرهنت السياسة والطابع الدبلوماسي الفرنسيان على فشلهما لأسباب منها أن تحولات سياسة الجمهور العريض تفاعلت مع تحولات أخرى استثمرتها، وهي التحولات في الجماعات الحاكمة في المقاطعات المتحدة وبريطانيا، لاسيما مع صعود وليام الثالث في كليهما.[65] لكن مثل هذا التركيز على الجماعات الصغيرة والمعروفة كان عرفاً في عصر (البلاطات والحجرات). وأعطى هذا التركيز الدبلوماسية جانباً كبيراً من خصائصها المميزة، لكنه كان أيضاً دليلاً على أوجه ضعفها المحتمل، التي شملت خطر النسيان السياسي إذا سقط الحلفاء.[66]

لقد تعرض لويس الرابع عشر لمعارضة واسعة النطاق في نهاية القرن السابع عشر بلغت حداً يستدعي التوقف. فبنهاية عام 1690 كانت النمسا والمقاطعات المتحدة وإنجلترا وإسبانيا وسافوي–بيدمونت ومعظم الإمارات الألمانية بما فيها براندنبرغ وهانوفر وهس–كاسل وبافاريا في حالة حرب ضد لويس في حرب الأعوام التسعة، التي تعرف أيضاً بحرب عصبة أوجسبرغ، وكذلك بحرب الملك وليام. ولم تكن هذه القائمة من الأعداء نتيجة الفشل الفرنسي فقط، بل أيضاً نتيجة قدرة الدبلوماسية على تحقيق نظام دولي جديد معد لضمان شكل من أشكال الأمن الجماعي الذي يركز على إجبار لويس على الالتزام بالمعاهدات التي وقعها. وبرغم أن لويس تخلص من عداوة فيكتور أماديوس ملك سافوي–بيدمونت بطريقة مميزة عام 1696، فإن معظم الحلفاء واصلوا الحرب حتى تم التفاوض على السلام في رايسفاك عام 1697.

وفي الوقت نفسه – وهذه النقطة ملائمة على نطاق أوسع عند الحكم على دعاوى نجاح الدبلوماسية – لم يكن التحالف نتيجة لمهارات التفاوض فقط. أضف إلى ذلك أن القوة التي كان يمكن للجهات المعنية نشرها كانت مهمة في تحقيق النجاح. على سبيل المثال، ذكر نبيل فيلار الذي أرسله لويس أواخر عام 1688 للظفر

بتحالف مع ماكس إيمانويل أمير بافاريا المؤهل لانتخاب رأس الإمبراطورية المقدسة أن الحكومة البافارية كانت مرعوبة من الوزراء النمساويين الذين قالوا إن الإمارة سيتم اجتياحها إذا عارضت ليوبولد.[67] وكانت هذه الاعتبارات وثيقة الصلة بفيلار على نحو خاص، إذ كان ضابطاً مخضرماً خدم بالفعل كمبعوث في وقت السلم إلى بافاريا، لكنه في قيامه بعمله هذا صاحب ماكس إيمانويل في حملته الناجحة ضد الأتراك عام 1687.

ويمكن الربط بين تحالف تسعينيات القرن السابع عشر ونزعةٍ كانت تتطور في العلاقات الدولية باتجاه دبلوماسية عامة كانت فيها المعلومات معدة على نحو أشد وضوحاً لجمهور كان سيستجيب لها، وسيستجيب بطرق مختلفة عن تلك كانت تستنبط من الاحتفالات الباهرة. وبالفعل، كان الاهتمام العام بسلام البيرنس عام 1659 قد بلغ حد طباعة كثير من النسخ وبيعها لعامة الناس.[68] وقبل ذلك تمت طباعة ما لا يقل عن اثنين وأربعين ألف نسخة من سلام ويستفاليا خلال عام واحد من توقيعه عام 1648. [69] وعكس هذا النشر كلاً من وجود فرصة للتجارة من جانب أصحاب المطابع، ورغبة الحكومات في كسب الدعم، كما فعلت إنجلترا عندما نشرت شروط السلام بينها وبين إسبانيا عام 1630، برغم أن الأخيرة استبعدت البنود المثيرة للنزاع المتعلقة بالقضايا الاستعمارية.

وبعد الاهتمام بكل معاهدة على حدة، ظهر الاهتمام بجمعها وتصنيفها، كما في المجلدات الستة التي ضمت المعاهدات الفرنسية بين عامي 1435 و1690 ونشرها عام 1693 وتربح منها فريدريك ليونارد الذي كان يطبع للويس الرابع عشر. وقد بدأ عام 1668 حين نشر نسخة من معاهدة مؤتمر أتشن الأول. ونشر غوتفريد لايبنتز عام 1693 أيضاً (مدونة لقواعد القانون الدولي الدبلوماسي).

وكان الجدل العام حول السياسة محاولة على المستويين الوطني والدولي لإظهار الصفة المميزة الملائمة لصنع القرار. وكان الجدل بحد ذاته أيضاً مظهراً للاهتمام المتزايد بالحاجة إلى عملية صياغة سياسة يوجهها الوعي الذاتي. ويمكن ربط هذه

الحاجة بالسعي لما كان يسمى علم (الحساب السياسي)، وكذلك بالثورة العلمية. فالتقدم في الكيمياء الذي ارتبط بروبرت بويل (1627–1691)، والتقدم في الفيزياء الذي ارتبط بالسير إسحاق نيوتن (1642–1727)، شجعا على إدراك وجود قواعد وقوانين يمكن التنبؤ بها في عالم الطبيعة، وأن هذه القواعد والقوانين يمكن – بل يجب – اكتشافها والاستفادة منها. وكان تفضيل المقاربات الشاملة تفضيلاً لعقلانية العلاقات بين السبب والنتيجة ووضوحها وقابليتها للقياس.[70]

وقد تبدو هذه الحجة التي تربط الدبلوماسية والمجال العام والعلم مقنعة، لكنها تنطوي على عنصر من الغائية، ناهيك عن الاعتقاد بعلوية مبدأ ما وجدارته بالانتصار على غيره. وبعيداً عن الشكوك حول نطاق المجال العالم وتماسكه وأثره، تحسن الإشارة إلى أنه كان هناك بالفعل مجال عام متطور تطوراً حسناً (وإن كان مختلفاً)[71] بمعنى السياسة الطائفية. وفي الواقع فقد كان هناك في العقدين الأخيرين في القرن السابع عشر – كما كان خلال حرب الثلاثين عاماً – توتر بين الدعوات من أجل دبلوماسية طائفية، ومحاولات تبرير شكل آخر من الدبلوماسية يقوم على معارضة أي حاكم يزعم أن لديه ميولاً للهيمنة. ففي عام 1688 دعا لويس لعصبة كاثوليكية في مواجهة العدوان البروتستانتي، بينما سعى جيمس الثاني للحصول على دعم القوى الكاثوليكية على أساس سياساته المحلية المؤيدة للكاثوليكية.[72] ولو لم يكن وليام الثالث ملتزماً بمعارضة لويس لكان من المحتمل جداً أن يختلف موقف ليوبولد من غزو وليام لإنجلترا، ولربما ازدادت أهمية مذهب الدولية الكاثوليكية.

وكان مفهوم توازن القوى هو جوهر الرغبة الجديدة في نظام علماني تقدمي في العلاقات الدولية. وكان لهذا المفهوم قدرة على الارتباط بغيره، فارتبط بعلمي الحساب السياسي وميكانيكا نيوتن، واعتُبر مصدراً للحماية الضرورية من الأطماع الاستعمارية للقوى الأخرى، ومن ثم يساعد على ضمان استمرار دورة التاريخ التي تصعد فيها الإمبراطوريات وتسقط، وللحماية من هذه الإمبراطوريات حينما تكون في ذروة صعودها.

وكان العقل في صورة التأمل الفكري يميل للدعوة إلى نظام دولي معتدل ينبغي على دوله حسنة النية أن تتعاون. لكن هذا النهج لم يكن أفضل أساس للدبلوماسية القاطعة الصارمة الحريصة على المصلحة الشخصية من دون غيرها، وهي الدبلوماسية التي بدت سائدة آنذاك. وفي الواقع فإن إدراك أن الدول كان لها مصالح يجب الجمع بينها لإنتاج نظام دولي متماسك ورشيد قاد إلى تصور آخر بأن الدول التي لا تتصرف على النحو المتوقع تكون بالتالي قد أخطأت وفشلت في فهم المصالح نتيجة حماقتها أو عن عمد. ونتيجة لذلك كانت هناك شكوى متكررة بشأن رؤى أفراد بأعينهم في الحكومات الأجنبية، ومن ثم ولع ليس بما قد يسمى الآن تغيير النظم، وإنما بإزاحة وزراء معيين بأعينهم. وتوافق هذا النهج مع استخدام فكرة الوزراء الأشرار في الفكر الكلاسيكي والتاريخ المحلي.

وكان لتوازن القوى تأثير كبير فيما يتعلق بالدبلوماسية. فقد أدى إلى ضبط جلي في العلاقات بين الدول، أو على الأقل ساعد على إدراك السلوك المعياري. ونتيجة لهذا الاهتمام، كان هناك تشجيع في الحصول على معلومات دقيقة عن الدول الأخرى.

وتعزز هذا التشجيع نتيجة عدم اليقين بشأن ما كان يقاس بالفعل، وهو ما عكس مدى مناسبة التوازن كأداة للجدل السياسي أكثر من مناسبته كأساس لصياغة سياسة محكمة.[73] واستندت التقديرات المختلفة للقوة على معايير كالسكان والمساحة وحجم الجيش والموارد المالية. وشجع كل ذلك على السعي من أجل المعلومات التي ازدادت حدة نتيجة الغياب النسبي للمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها مقارنةً بالقرون اللاحقة. فكان متوقعاً من الدبلوماسيين أن يقدموا معلومات عن القوة القومية، مع درجة أقل في الطريقة النظامية بصفة عامة مقارنةً بنظرائهم البندقيين. وما يقابل ذلك لدى الكرسي البابوي كان إنشاء التجمع المقدس للدعوة إلى الإيمان عام 1622 في روما، ليس فقط للتنسيق بين جميع أنشطة الإرساليات، ولكن أيضاً كجهة مركزية للمعلومات عن البلاد الأجنبية.

وكان الطلب على المعلومات مرتبطاً بمهمة أخرى هي محاولات ضبط تدفق ونشر المواد غير المرغوب فيها. ونبعت تلك المحاولات من القلق في القرن السابع عشر بشأن الإمكانات السياسية للطباعة، وبالتالي حاجة الحكومات لمواجهة نشر المواد السياسية والدينية المعادية. ويذكرنا دور الدبلوماسيين في هذه المسائل بالتزاماتهم المختلفة. وإلى حد ما كان هذا الدور ببساطة مظهراً آخر لالتزام الدبلوماسيين بتمثيل حكوماتهم بأفضل ما يستطيعون. لكن القلق بشأن المنشورات الخطرة كان يشير إلى أي حد لم يكن يقتصر التزام الدبلوماسيين على عالم القصور الملكية، كما لم تكن مصادر المعلومات مقصورة على ذلك العالم، برغم أن المبعوثين (ومعاونيهم) لم يكونوا يسافرون كثيراً داخل الدول التي أرسلوا إليها، وذلك بخلاف الحال في العصر الحديث. ولذلك فإنهم لم يحصلوا على المعلومات من هذا الطريق. فكان من اللافت للنظر تماماً أن يقوم المبعوث الهولندي في لندن هوب بالسفر حتى نورفولك عام 1739. [74]

مع ذلك فإن قيام الدبلوماسيين بتقديم المعلومات لم يكن سوى جزءٍ من عملية اكتساب المعرفة عن قدرات القوى الأجنبية ونواياها. فكانت الجاسوسية مهمة في هذا الشأن، لاسيما التجسس على الدبلوماسيين الأجانب. وقد شملت في جانب كبير منها اعتراض الرسائل البريدية وفك شفراتها. وكان التخابر البشري (وليس عن طريق جمع الإشارات وتحليلها) مهماً أيضاً، مع التجسس على الجيوش والأساطيل الأجنبية، وكانت تنظمه قيادات الجيوش والأساطيل على نطاق واسع.

لكن هذه الجاسوسية وفرت معلومات عن القدرات وليس النوايا. فالطبيعة البدائية، والسرية عادة، لصنع السياسة على يد مجموعات صغيرة من الأفراد جعل من الصعب فهم النوايا. فبدلاً من الجاسوسية، كان من الضروري إقامة روابط مع حاشية بلاطات الدول الأخرى ووزرائها ودبلوماسييها. وكان (وكلاء التأثير) هؤلاء تتم مكافأتهم مالياً أحياناً، وهذا الفعل متى تم اكتشافه قد يؤدي إلى إجراءات قضائية وغيرها. فالهولندي الموهوب أبراهام فان ويكفورت (1606–1682) الذي

خدم عدداً من الدول بما فيها المقاطعات المتحدة تعرض للسجن في فرنسا عام 1659 كدبلوماسي لتقديمه أسراراً رسمية، ومرة أخرى عام 1675 حين كان دبلوماسياً لدوق برونسويك في المقاطعات المتحدة. وقد طغت على ادعاءاته بالحصانة الدبلوماسية وجهة النظر القائلة بأن المواطن الذي يعمل في موطنه لحساب دولة أجنبية لا يتمتع بتلك الحصانة. لكن ويكفورت عانى أيضاً من معارضته لمبدأ حكم أورانج وعلاقاته بكبير المستشارين (أي الوزير الأول) في هولندا جون دو ويت الذي أطيح به وقتل عام 1672 حين استولى وليام الثالث على السلطة. فكان على ويكفورت أن يهرب عام 1679، لكن تعرضه للسجن أثار غضبه ودعاه للتأكيد على الحاجة لامتيازات قانونية في كتابيه اللذين يحمل أحدهما عنوان (لمسات من ذكريات السفراء والوزراء المفوضين) (1676—1679)، ويحمل الآخر عنوان (السفير ووظائفه) (1681)، وكل منهما عمل مهم في الأدبيات المتزايدة عن الدبلوماسية.

وبصفة عامة فلا يمكن اعتبار أولئك الذين وفروا المعلومات جواسيس تم تجنيدهم بالرشوة، بل كانت رغبة حاشية البلاط والوزراء في عرض المعلومات تعكس طبيعة السياسة، وكان الصراع على القوة وعلاقات الرعاية والمناصرة والاعتبارات الحزبية المحلية كلها تجعل من الممكن للدبلوماسيين الأجانب العثور على حلفاء في البلاطات والوزارات المنقسمة على ذاتها. وفي بعض الحالات امتدت هذه العملية إلى مدى بعيد جداً، وتدخل الدبلوماسيون تدخلاً فعلياً في السياسة المحلية. ومرة أخرى فإن هذا الوضع له ما يشبهه في العصر الحديث.

وكان من المألوف أكثر أن يقوم الدبلوماسيون بدور أقل نشاطاً، لكن الطبيعة الحزبية لسياسة القصر ظلت توفر لهم مصادر مهمة للمعلومات. وعادة ما توجد هذه المعلومات في تقارير المبعوثين. وعليه فلم يكن بين المعلومات الدبلوماسية والاستخبارية أي اختلاف حاد، بل كانت متداخلة تداخلاً كبيراً، ويرجع ذلك في جانب كبير منه لغياب ما يكافئ مؤسسات التجسس الحديثة. وقد لاحظ توماس - إيرل أيلسبري الثاني - عام 1704 «أن لقب السفير كان يحظى بأكبر احترام، مع ذلك

فقد كان السفراء يعتبرون دائماً جواسيس لأسيادهم». [75]

ويذكرنا جمع المعلومات والتجسس - كوجهين لعملية واحدة - بالتحديات العسيرة التي واجهتها الدول ومدى ما كان يمكن للأخطاء أن تقود إليه من مخاطر أو تفاقمها. وتتجاهل هذه النقطة ما يمكن بطريقة أخرى أن تكون فجوة أكثر أهمية بين الدبلوماسية والتجسس. ويرتبط بهذه الخاصية خطأ تصور الدول ككتل متماسكة لديها هيئات دبلوماسية منفصلة عنها ومتنافسة معها. بل إن تداخل العمل الدبلوماسي والسياسة المحلية كان منسجماً مع اختراق الدول وهذه العقد الدبلوماسية–السياسية على نحو أخص. [76]

لقد دعت إمكانية خلق تحالف قوي معاد لفرنسا مستقبلاً شديد الأهمية للدبلوماسية، حتى وإن كانت لغة النقاش الشائعة - ويا للمفارقة - هي الفرنسية. وهكذا كانت الدبلوماسية تؤدي دوراً رئيساً في الحفاظ على أوروبا كنظام متعدد الأقطاب. وكان هذا التحالف ينتظر معاهدات السلام التي وقعت في عامي 1713 و1714، والتعاون الذي أعقبها في أواخر العقد الثاني والعقد الثالث من القرن الثامن عشر، لخلق نظام دبلوماسي جديد يضم فرنسا.

الهوامش

1 B. T. Whitehead, *Braggs and Boasts: Propaganda in the Year of the Armada* (Stroud, 1994).

2 D. Biow, *Doctors, Ambassadors, Secretaries: Humanism and Professions in Renaissance Italy* (Chicago, 2002); J. R. Snyder, *Dissimulation and the Culture of Secrecy in Early Modern Europe* (Berkeley, ca, 2009).

3 S. Brigden, '"The Shadow That You Know": Sir Thomas Wyatt and Sir Francis Bryan at Court and in Embassy', *Historical Journal*, xxxix (1996), pp. 9–27.

4 من روتشفورت إلى مجلس البحرية، 13 سبتمبر 1717:

Paris, Archives Nationales, Archives de la Marine, B7 272.

5 **R. Hutton, 'The Making of the Secret Treaty of Dover 1668–1670', *Historical Journal* (1986), 29, pp. 297–318.**

6 انظر تقارير من الوكيل الإنجليزي في بروكسل في:

O. G. Dyfnallt and S. P. Anderson, *Report on the Manuscripts of the Most Honourable The Marquess of Downshire VI: Papers of William Trumbull the Elder, 1616–1618* (London, 1995).

7 E. McCabe, 'England's Foreign Policy in 1619: Lord Doncaster's Embassy to the Princes of Germany', *Mitteilungen des Instituts für Österreichische Geschichtsforschung*, lviii (1950), pp. 457–77.

8 **W. B. Patterson, *King James VI and I and the Reunion of Christendom*** (Cambridge, 1997).

9 A. Milton, *The British Delegation and the Synod of Dort, 1618–1619* (Woodbridge, 2005).

10 J. Dunindam, *Myths of Power. Norbert Elias and the Early Modern European Court* (Amsterdam, 1995); J. Adamson, ed., *The Princely Courts of Europe. Ritual, Politics and Culture under the Ancien Régime, 1500–1750* (London, 1999); H. Watanabe-O'Kelly, *Court Culture in Dresden: From Renaissance to Baroque* (Basingstoke, 2002).

11 من وكيل الوزارة تشارلز ديلافايه إلى وزير الدولة للقسم الشمالي تشارلز، فيكونت تاونشيند الثاني، 22 يونيو 1725:

London, National Archives, State Papers (hereafter na. sp.) 43/74.

12 لقد استفدت من الاستماع إلى المحاضرة التالية:

Denice Fett on)Information, Gossip and Rumor: The Limits of Intelligence at the Early Modern Court, 1558–1585'.

وانظر أيضاً:

E. Opitz, 'Diplomacy and Secret Communications in the Seventeenth Century: Some Remarks on the Method of Gaining News in the Age of Absolutism', in *Clio Goes Spying. Eight Essays on the History of Diplomacy*, ed. B. Huldt and W. Agrell (Solna, 1983).

13 D. Croxton, '"The Prosperity of Arms Is Never Continual": Military Intelligence, Surprise, and Diplomacy in 1640s Germany', *Journal of Military History*, lxiv (2000), pp. 981–1004, esp. pp. 991, 1001.

14 انظر ملخصاً إنجليزياً للبنود في:

G. Symcox, ed., *War, Diplomacy and Imperialism, 1618–1763* (London, 1974), pp. 39–62.

ويمكن الاقتراب من الأعمال الحديثة من خلال:

K. Bussmann and H. Schilling, eds, *1648: War and Peace in Europe* (3 vols, Münster, 1998), and H. J. Duchhardt, ed., *Der Westfälische Friede* (Munich, 1998), pp. 369–91.

15 K. J. Holsti, *Peace and War: Armed Conflicts and International Order, 1648–1989* (Cambridge, 1991), p. 39; L. Bély, ed., *L'Europe des Traités de Westphalie: Esprit de la Diplomatie et Diplomatie de l'Esprit* (Paris, 2000);

R. Lesaffer, ed., *Peace Treaties and International Law in European History* (Cambridge, 2004).

ولمثال حديث للاستخدام الواسع للمصطلح، انظر:

F. H. Lawson, 'Westphalian Sovereignty and the Emergence of the Arab States System: The Case of Syria', *International History Review*, xxii (2000), pp. 529–56 and *Constructing International Relations in the Arab World* (Stanford, ca, 2006).

16 D. Croxton, 'The Peace of Westphalia and the Origins of Sovereignty', *International History Review*, xxi (1999), pp. 569–91.

17 P. H. Wilson, *German Armies: War and German Politics, 1648–1806* (London, 1998).

18 من وزير الخارجية البافاري، كونت تورينج، إلى بليتينبرج، 29 فبراير 1727:

Münster, Staatsarchiv, Plettenberg papers, na. 148 fol. 76.

19 M. Roberts, ed., *Swedish Diplomats at Cromwell's Court, 1655–1656* (London, 1988), p. 301.

20 T. Venning, *Cromwellian Foreign Policy* (Basingstoke, 1995).

21 D. Croxton, *Peacemaking in Early-Modern Europe: Cardinal Mazarin and the Congress of Westphalia, 1643–1648* (Selinsgrove, pa, 1999).

22 R. E. Clayton, 'Diplomats and Diplomacy in London, 1667–1672', Dphil, Oxford University, 1995, p. 16.

23 M. Haehl, *Les Affaires étrangères au temps de Richelieu: Le Secrétariat d'États les Agents Diplomatiques, 1624–1642* (Brussels, 2006).

24 L. Bély, 'Méthodes et perspectives dans l'étude des négociations internationals à l'époque ecret', in *Frankreich im europäischen Staatensystem der Frühen Neuzeit*, ed. R. Babel (Paris, 1995), pp. 219–34.

25 S. C. Neff, *War and the Law of Nations: A General History* (Cambridge, 2005).

26 O. Asbach, ed., *War, the State and International Law in Seventeenth-Century Europe* (Farnham, 2010).

27 Re Congress of Cambrai, BL. Stowe Mss fol. 73.

28 K. R. Robinson, 'Centering the King of Chos – on: Aspects of Korean Maritime Diplomacy, 1392–1592', *Journal of Asian Studies*, lix (2000), pp. 109–25; K. M. Swope, 'Deceit, Disguise, and Dependence: China, Japan, and the Future of the Tributary System, 1592–1596', *International History Review*, xxiv (2002), p. 763; H. G. Marcus, *A History of Ethiopia* (Berkeley, ca, 1994), pp. 89–90.

29 R. P. Toby, *State and Diplomacy in Early Modern Japan: Asia in the Development of Tokugawa Bakufu* (Stanford, ca, 1991; E. H. Kang, *Diplomacy and Ideology in Japanese-Korean Relations from the Fifteenth to the Eighteenth Century* (New York, 1997).

30 C. J. Heywood, 'English Diplomatic Relations with Turkey, 1689–1698', in *Four Centuries of Turco-British Relations*, ed. W. Hale and A. I. Ba˘gi¸s (Walkington, 1984), p. 29; I. Parev, *Habsburgs and Ottomans between Vienna and Belgrade, 1683–1739* (Boulder, co, 1995). For a later special embassy, N. Itzkowitz and M. Mote, eds, *Mubadele: An Ottoman/Russian Exchange of Ambassadors* (Chicago, il, 1970).

31 من المبعوث البريطاني في القسطنطينية سير إيفيرارد فوكينير، إلى المبعوث في فيينا توماس روبنسون، 20 أكتوبر 1736:

na. sp. 80/123.

32 سمح لروسيا بالاحتفاظ بالسيطرة على هذا الموقع الذي ظل موضع نزاع منذ العقد الأخير من القرن السابع عشر طالما ظل بلا تحصينات.

33 P. C. Hartmann, *Geld als Instrument europäischer Machtpolitik im Zeitalter des Merkantilismus: Studien zu den finanziellen und politischen Beziehungen der Wittelsbacher Territorien Kurbayern, Kurpfalz und Kurköln mit Frankreich und dem Kaiser von 1715 bis 1740* (Munich, 1978).

34 E. Edwards, 'The Personal Archive of the Grand Pensionary, Gaspar Fagel, 1672–1688', *Archives*, xxviii (2003), p. 17;

ومن بارون ريتير إلى بارون بيكيرز ، 18 فبراير 1764:

Munich, Haupstaatsarchiv, Bayr. Gesandtschaft, Wien 676.

وبالنسبة لكلاب الصيد لسكسوني، انظر: من وزير سكسون إرنست مانتيوفيل، إلى وكيل سكسون في لندن زامبوني، 15 يونيو و28 أكتوبر 1729:

Oxford, Bodleian Library, Rawlinson Letters 118(1) fols 305–6.

وبالنسبة لنبات اللفت من بولندا، انظر: من سير تشارلز هانبري–وليامز إلى هنري فوكس، 17 ديسمبر 1750:

BL. Add. 51393 fol. 125.

35 S. Dixon, *Catherine the Great* (London, 2009), p. 261.

36 T. Osborne, *Dynasty and Diplomacy in the Court of Savoy: Political Culture and the Thirty Years' War* (Cambridge, 2002).

37 من بويهمر إلى لاندجريف هيس–دارمستادت، 9 مايو 1735:

Darmstadt, Staatsarchiv, e1 m14/2.

38 من مارتن مبعوث هيس–كاسيل في باريس، إلى كارل لاندجريف كارل هيس كاسيل، 1 نوفمبر 1723:

Marburg, Staatsarchiv, Series 4f, France 1586 fols 215–16.

39 M. Mancall, *Russia and China: Their Diplomatic Relations to 1728* (Cambridge, 1971), pp. 30–31.

40 E. J. Markel, *Die Entwicklung der diplomatischen Rangstufer* (Erlangen, 1951).

41 من بارون واتشتيندونك إلى أمير بالاتين المؤهل لاختيار راس الإمبراطورية الرومانية المقدسة، 13 فبراير 1733:

Munich, Bayerisches Haupstaatsarchiv, Kasten Blau 84/40.

42 K. Müller, *Das Kaiserliche Gesandtschaftswesen im Jahrhundert nach dem Westfalischen Frieden, 1648–1740* (Bonn, 1976), p. 249.

43 من المبعوث الفرنسي في لندن باريلون، إلى لويس الرابع عشر، 8 و12 أبريل، ومن لويس الرابع عشر إلى المبعوث في فيينا لوسيجنان، 2 يونيو، ومن لوسيجنان إلى لويس الرابع عشر، 29 يوليو 1688:

Paris, Ministères des Relations Extérieures, Correspondance Politique (hereafter ae. Cp.) Angleterre 165 fols 224, 234–5, Autriche 63 fols 120, 202–3.

44 V. Larminie, 'The Jacobean Diplomatic Fraternity and the Protestant Cause: Sir Isaac Wake and the View from Savoy', *English Historical Review*, cxxi2006)), p. 1326.

45 D. J. Taylor, 'Russian Foreign Policy 1725–39', PhD thesis, University of East Anglia, 1983, p. 17.

46 لنسخ من أوراق وليام ترمبول المبعوث في باريس (1685–1686) وفي القسطنطينية (1687–1691)، انظر:

BL. Add. 72578–84

وانظر أيضاً رسالة إيرل هايندفورد إلى أونسلو بوريش، 27 فبراير 1752 (وفق نظام التقويم القديم):

Na.sp. 110/6 and W. C. Ford, ed., *Writings of John Quincy Adams* (2 vols, New York, 1913), I, 192.

47 من سكيلتون إلى اللورد الرئيس، 24 مارس 1688:

na.sp. 78/151 fol. 160.

48 W. J. Roosen, 'The True Ambassador: Occupational and Personal Characteristics of French Ambassadors under Louis xiv', *European Studies Review*, iii (1973), pp. 121–39.

49 S. Jettot, 'Diplomacy, Religion and Political Stability: The Views of Three English Diplomats', in *War and Religion after Westphalia, 1648–1713*, ed. D. Onnekink (Farnham, 2009), pp. 89–102.

50 من بارون ريتير إلى وزير خارجية بالاتين بارون بيكيرز، 2 فبراير 1774: Munich, Bayr. Ges. Wien 702.

51 G. Braun, 'Une tour de Babel? Les Langues de la négociation et les problems de traduction au congrès de la Paix de Westphalie', in *Le Diplomatie au travail. Entscheidungsprozesse, Information und Kommunikation im Umkreis des Westfälischen Friedenskongresses*, ed. R. Babel (Munich, 2004), pp. 139–72.

52 K.H.D. Haley, *An English Diplomat in the Low Countries: Sir William Temple and John de Witt, 1665–1672* (Oxford, 1986), p. 57.

53 G. Signorotto and M. A. Visceglia, eds, *Court and Politics in Papal Rome,1700–1492* (Cambridge, 2002).

54 E. Serra, 'The Treaty of the Pyrenees, 350 Years Later', *Catalan Historical Review*, i (2008), p. 82. See also L. Williams, ed., *Letters from the Pyrenees: Don Luis Méndez de Haro's Correspondence to Philip IV of Spain, July to November 1659* (Exeter, 2000).

55 من أغسطس الثاني ملك سكسوني إلى كونت واتزدورف، 12 أكتوبر 1730: Dresden, Hauptstaatsarchiv, Geheimes Kabinett, Gesandschaften 2676 I fol. 12.

56 H. Kugeler, '"Le Parfait Ambassadeur": The Theory and Practice of Diplomacy in the Century following the Peace of Westphalia', Dphil, Oxford, 2006, p. 262.

57 D. Van der Cruyse, *Louis XIV et le Siam* (Paris, 1991); M. Jacq-Hergoulach, 'La France et le Siam de 1680 à 1685: Histoire d'un échec', *Revue française d'histoire d'Outre-Mer* (1995), pp. 257–75; R. S. Love, 'Monarchs, Merchants, and Missionaries in Early Modern Asia: The Missions Étrangères in Siam,1684–1662 ', *International History Review*, xxi (1999), pp. 1–27.

58 C. Pincemaille, 'La guerre de Hollande dans le programme iconographique de la grande galleries de Versailles', *Histoire, Economie et Société*, iv (1985), pp.33–313 ; C. Mukerji, *Territorial Ambitions and the Gardens of Versailles* (Cambridge, 1997).

59 James Howell, *A Discourse* . . . , p. 195 (London, 1664).

60 L. Lemaire, 'L'Ambassade du Comte d'Estrades à Londres en 1661', *Annuairebulletin de la Société de l'Histoire de France*, lxxi (1934), pp. 181–226.

61 O. N. Gisselquist, 'The French Ambassador, Jean Antoine De Mesmes, Comte d'Avaux, and French Diplomacy at The Hague, 1678–1684', PhD thesis, University of Minnesota, 1968; J. R. Jones, 'French Intervention in English and Dutch Politics, 1677–88', *Knights Errant and True Englishmen: British Foreign Policy, 1660–1800*, ed. J. Black (Edinburgh, 1989), pp. 1–23.

62 C. Boutant, *L'Europe au Grand Tournant des Années 1680: La Succession palatine* (Paris, 1985).

63 Ae. Cp. Espagne 75 fol. 84, Saxe 14 fols 100–105.

64 P. Sonnino, *Louis XIV and the Origins of the Dutch War* (Cambridge, 1988).

65 K.H.D. Haley, *William of Orange and the English Opposition, 1672–4* (Oxford,1953).

66 من المبعوث البريطاني في ستوكهولم إدوارد فينش، إلى وزير الدولة للقسم الشمالي وليام لورد هارينجتون، 20 فبراير 1739:

na. sp. 95/84 fol. 233; H. M. Scott, 'Prussia's Royal Foreign Minister: Frederick the Great and the Administration of Prussian Diplomacy', in *Royal and Republican Sovereignty*, ed. Scott, R. Oresko and G. C. Gibbs (Cambridge, 1997), pp. 500–26.

67 من فيلار إلى لويس، 20 و30 أكتوبر 1688:

AE. CP. Bavière 41 fols 61, 86.

68 Serra, 'The Treaty of the Pyrenees, 350 Years Later', p. 89.

69 P. Wilson, *Europe's Tragedy: A History of the Thirty Years War* (London, 2009), p. 747.

70 R. Porter and M. Teich, eds, *The Scientific Revolution in National Context* (Cambridge, 1992); L. Stewart, *The Rise of Public Science: Rhetoric, Technology and Natural Philosophy in Newtonian Britain, 1660–1750* (Cambridge, 1992); M. Jacob, *Scientific Culture and the Making of the Industrial West* (Oxford, 1997); P. Dear, *Revolutionizing the Sciences: European Knowledge and Its Ambitions, 1500–1700* (Basingstoke, 2001).

71 J. A. Downie, 'How Useful to Eighteenth-century English Studies is the Paradigm of the "Bourgeois Public Sphere"?', *Literature Compass*, i (2003), pp. 1–18, and)Public and Private: The Myth of the Bourgeois Public Sphere', in *A Concise Companion to the Restoration and Eighteenth Century*, ed. C. Wall (Oxford, 2005), pp. 58–79.

72 من لويس الرابع عشر إلى فيلار، 2 و11 نوفمبر، ومن لويس إلى ريبيناك المبعوث في إسبانيا، 3 نوفمبر 1688:

AE. CP. Bavière 41 fols 76, 90, Espagne 75 fol. 158.

73 J. Black, 'The Theory of the Balance of Power in the First Half of the Eighteenth Century: A Note on Sources', *Review of International Studies*, ix (1983).

74 من هوب إلى فاجيل، 11 أغسطس 1739:

na. sp. 107/31.

75 Thomas Bruce, 2nd Earl of Ailesbury, *Memoirs* (London, 1890), ii, 573.

76 ولمثال على العلاقات الفرنسية–الإسبانية، انظر:

A. Baudrillart, *Philippe V et la cour de France* (5 vols, Paris, 1890–1901).

الفصل الثالث

1775–1690

على مستوى ما، من المناسب أن نتقدم من التأكيد في الفصل السابق على التعاون الدولي ضد فرنسا من خلال الدبلوماسية، لكي ننظر في الأحلاف ومؤتمرات السلام في هذه الفترة في أوروبا. ومما يثير الإعجاب على نحو خاص ذلك التطور في أفكار الأمن الجماعي وممارساته التي كانت في الواقع تنتظر استخدامها في القرنين التاسع عشر والعشرين، وكذلك في حالنا اليوم. وكانت هذه الأفكار مرتبطة بفكرة نظام أوروبي يسترشد بالقواعد المشتركة. وقد أوضح كثير من الكتاب قيمة مثل هذا النظام. وكان هذا هو الحال لاسيما بعد أن شجع الحد من العداء الديني المتواصل بعد ويستفاليا على مستوى العلاقات الدولية في أواخر القرن السابع عشر على البحث عن أسس منطقية علمانية للسياسة الدبلوماسية، أو في الأقل على البحث عن لغة في السياسة والغايات، كان يمكن أن تجمع أوروبا البروتستانتية والكاثوليكية. وبالنسبة إلى بعض الكتاب، كان الحفاظ على توازن القوى المعروف (وليس أي توازن للقوى) في مثل ذلك النظام الأوروبي قد أصبح هدف الدبلوماسية، أو على الأقل الوسيلة الحاسمة في تأمين مستقبل أقل خطراً.

وأسهمت الدقة الواضحة والتلقائية في صورة التوازن ولغته مساهمة كبيرة في شعبيتهما في عصر الانبهار بالسير إسحق نيوتن وشرحه للفيزياء الميكانيكية، وكذلك بالأفكار القديمة عن النظام والتوازن لاسيما كما أحييت في عصر النهضة مع فكرة توازن القوى بين المدن الإيطالية.[1] علاوة على ذلك، كان التوازن فكرة مهيمنة

مناسبة لثقافة تؤكد على قيم الاعتدال والضبط، وعلى نظام دولي وثقافة دبلوماسية ينتظمان حول مبادئ المساواة بين الدول ذات السيادة، أو على الأقل غياب الهيمنة التي اعتبرت غير أوروبية وغير متحضرة. وكانت هذه الافتراضات شديدة الأهمية لمسار أساسي في الثقافة السياسية الأوروبية.

ونظر إلى الدول باعتبارها ذات سيادة، لكنها مترابطة كما لو كانت داخل آلة. وكان هذا النظام يفهم على أنه تام في ذاته، وجزء من عالم شديد الانتظام ولا يتغير. هذا المفهوم كان مبنياً على نموذج الآلة، الذي كان يعتبر بدوره شديد الانتظام، ويمكن أجزاء الآلة من القيام بأنشطتها بما يتفق مع بنيته فقط. وكان المفهوم الآلي للنظام الدولي متلائماً جداً مع اتجاهات الفكر الأوسع، لاسيما الفلسفة العقلانية الديكارتية، وكذلك ما خلفها من فلسفات.

ولم تقدم هذه الاتجاهات الفكرية إطاراً تحليلياً فقط، بل سياقاً أخلاقياً للعلاقات الدولية أيضاً. وسياسة توازن القوى هي مثال رئيسي على ذلك. فرغم تقديم هذه السياسة عموماً بطريقة بدت بها ذرائعية لدرجة الأنانية، ومجردة من أية قواعد تحكمها، ومنعدمة الأسس أخلاقياً من الناحية النظرية، فإن الوضع في الواقع كان مختلفاً بعض الشيء. فقد كانت هناك نظرية لتوازن القوى تم التعبير عنها على نطاق واسع، وكانت هناك قواعد لسياسة توازن القوى مبينة في كراسات وكتيبات ورسائل دكتوراه وتفسيرات لأسباب اللجوء للحرب. والعلاقة بين هذا التنظير وتلك القواعد من جانب وعمليات صنع القرار من جانب آخر غامضة، وتختلف اختلافاً بيناً باختلاف الحكام والوزراء، لكن هذه المناقشة النظرية وضعت قواعد معيارية ساعدت على تشكيل السياسات والاستجابات.[2]

بالإضافة إلى ذلك، فإن المراسلات الدبلوماسية كثيراً ما استجابت لفكرة تشكيل السياسة على أساس المعلومات، وبالتالي بطريقة عقلانية. ففي عام 1752 سعى المبعوث البريطاني جون، إريل هايندفورد الثالث، لإقناع الإمبراطور فرانسيس الأول، زوج ماريا تريزا ملكة النمسا، بحكمة التعاون مع بريطانيا لمواصلة خطة الانتخاب

الإمبراطورية المعدة لضمان أن يخلفه كإمبراطور ابنه الدوق الأكبر جوزيف (الذي أصبح لاحقاً جوزيف الثاني)، وذلك بالرد على القول بأن معارضة فرنسا تمثل حجر عثرة. فقد دعا الإمبراطور لأن «يبحث فيما إذا كان من صالح فرنسا في الحاضر أن تشن حرباً في وقت لم تستعد فيه تجارتها وأسطولها ومواردها المالية عافيتها بعد، حيث فاقت نفقات لويس الخامس عشر نفقات لويس الرابع عشر بقيمة الثلث».[3]

مع ذلك، وللتذكير بمشاكل قراءة تاريخ الدبلوماسية من خلال نظريات العصر الحاضر، فإن المنهج الآلي في دراسة صنع السياسة لم يرق لمعظم الحكام والوزراء برغم طرحه بلغة التوازن. بل إن هؤلاء كانوا يميلون للاستجابة للموقف بطريقة بديهية، ثم تقدم المبررات التي تبدو أكثر إقناعاً، سعياً للظفر بحلفاء، وهو وضع يشبه كثيراً الحال اليوم.

علاوة على ذلك، ومن دون إنكار أن لأفكار توازن القوى دوراً مركزياً، فمن الضروري إكمالها بمعرفة الافتراضات الأساسية التي كانت مهمة على مستوى الدول فرادى، وليس على مستوى النظام الدولي (حتى القرن التاسع عشر). كما أن هذه الافتراضات ساعدت في تقديم عنصر متغير باستمرار تفتقده عموماً الطبيعة الأكثر بنيوية للأفكار الآلية. وكان هذا العنصر المتغير قائماً في مفهومه على المبدأ الحيوي القائل بأن الحياة لا تعتمد اعتماداً كلياً على العمليات الفيزيائية والكيميائية. وبصفة خاصة، كان هناك إدراك بأن أي دولة هي تعبير عن أمة، وأن أي أمة مترابطة بميزة قومية، وأن هذه الميزة القومية قادرة على التغير وعرضة للتلاشي تدريجياً. وكان الاعتقاد بإمكانية هذا التلاشي جزئياً مقدمة لتفسيرات صعود الإمبراطوريات وهبوطها بطريقة دورية، وهي التفسيرات التي استمدت جانباً كبيراً من مرجعيتها من الدور القيادي لروما في العصر القديم في الفكر السياسي المبني على التاريخ في تلك الفترة، لكن كان هناك أيضاً أثر قوي للأفكار المتعلقة بالصحة. وهكذا ظل الشعور التقليدي بأن الأمة تماثل الفرد شعوراً مهماً.

وانتقلت هذه الفكرة إلى المجال الدولي مع إدراك أن الأمم متنافسة، وتتهددها

تحديات أسبابها وآلياتها أجنبية ومحلية على حد سواء.[4] فمثلاً فيما يتعلق بحرب السنوات السبع (1756–1763) **كانت معاداة الكاثوليكية شديدة الأهمية في التأثير** في مواقف بريطانيا من حليفتها بروسيا ومن عدوتها فرنسا،[5] وهذه النقطة جديرة بالتأكيد لأنها شجعت على الشعور بأن القتال يجب أن يتواصل، حتى بالرغم من مواجهة الأنباء السلبية بشدة التي كانت ترد في الأيام الأولى من الحرب.[6] لقد أدت معاداة الكاثوليكية إلى الشعور بأن القتال مسألة وجودية وأسمى من الاعتبارات التاريخية.

وفي عام 1769 رأى وليام روبرتسون – وهو مؤرخ أسكتلندي ذو سمعة طيبة في كل بلاد الغرب – في كتابه الناجح من الناحيتين النقدية والتجارية (تاريخ حكم الإمبراطور تشارلز الخامس) **أن توازن القوى كان ثمرة:**

> «علم السياسة ... المنهج الذي يمنع أي ملك من الصعود لمثل هذه الدرجة من القوة بما لا ينسجم مع الحرية العامة ... هذا السر الكبير في السياسة الحديثة، الحفاظ على توزيع مناسب للقوة بين جميع أعضاء النظام الذي انتظمت فيه دول أوروبا ... من ذلك العصر [الحروب الإيطالية بين عامي 1494 و1516] يمكننا تتبع التقدم في ذلك الاتصال بين الأمم الذي ربط بين دول أوروبا برباط وثيق، ومنه يمكننا فهم عمليات تلك السياسة الحكيمة التي تحمي من مخاطر بعيدة وغير متوقعة وقت السلم، ومنعت الاستيلاء السريع والمدمر على الأراضي وقت الحرب».[7]

(الاتصال بين الأمم) و(السياسة الحكيمة). لقد قدم كتاب روبرتسون أساساً من المفاهيم والوقائع لفكرة أوروبا المعاصرة كنظام ابتكر بديلاً عملياً لسياسة الهيمنة – ذلك النوع من السياسة الذي اعتبر مناقضاً للدبلوماسية ونتاج ثقافة سياسية أكثر

بدائية سواء بمعنى تعلقه بماضي أوروبا أو بثقافات غير غربية. وكان هناك أيضاً ميل بين المبعوثين الأوروبيين في القسطنطينية للاتفاق على أن السياسة التركية الناشئة من مؤامرات القصر لا يمكن بطبيعتها أن تتغير ولا أن تمثل أساساً لنظام متماسك. وعليه فلم يكن باستطاعة تركيا أن تصبح عضواً يعتمد عليه في أي نظام دولي.[8]

بالإضافة إلى ذلك، فإن البديل الأوروبي اعتبر أفضل ليس فقط لأنه يسر التطور الداخلي في أوروبا، بل أيضاً بسبب الاعتقاد بأن المحاكاة التنافسية والمنضبطة في الوقت نفسه أعطت لأوروبا قصب السبق على الدول غير الأوروبية – وهذا جانب مما أصبح يعرف لاحقاً بالداروينية الاجتماعية. ولذلك قال إدوارد غيبون – وكان عضواً في البرلمان ومؤرخاً ذا تأثير:

> «إن توازن القوى سيستمر في التذبذب، وقد يتغير حال مملكتنا أو الممالك المجاورة بزيادة ازدهارها أو تراجعه؛ لكن هذه الأحداث الجزئية لا يمكن أن تفسد علينا جوهرياً حالة السعادة العامة، ونظام الفنون، والقوانين، وعاداتنا الحميدة، التي تساعد أيما مساعدة في تميز الأوروبيين ومستعمراتهم عن بقية البشرية ... فمظالم الاستبداد يكبحها التأثير المتبادل للخوف والعار ... ففي السلم، يتزايد تقدم العلوم والصناعات نتيجة التنافس بين عدد كبير من المتنافسين النشطين؛ وفي الحرب، تتقاتل القوات الأوروبية في معارك غير وحشية ولا حاسمة».[9]

هذا المنظور الذي يمثل نسخة أوروبية من فلسفة العالمية يصف رؤية مثالية لعالم الدبلوماسية في أوروبا بين سلام ويستفاليا عام 1648 وبداية الثورة الفرنسية عام 1789. وقد تم التعبير عن هذا المنظور باستخدام مصطلحات وشعارات دبلوماسية من قبيل الأمن الجماعي ونظام المؤتمرات. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت روسيا في عهد

بطرس الأكبر (الذي حكم بين عامي 1689 و1725) جزءًا من الممارسة الدبلوماسية الأوروبية، مع إقامة علاقات منتظمة. وكما أشار غيبون، فقد مثل ذلك توسعاً كبيراً في النظام الدولي الأوروبي، وكان هذا التوسع مهماً، فلولاه لجعلت قوة روسيا الكبيرة منها قوة خارجية خطيرة محتملة.

ولم تكن هناك حاجة تذكر لتوسع مماثل لضم الدول الجديدة في أوروبا، برغم إقامة مملكة نابولي بعد غزو إسبانيا من جانب النمسا عام 1734. وأدت التسوية السلمية التي أعقبت نهاية حرب الخلافة البولندية عام 1735 إلى أن تصبح بولندا دولة مستقلة يحكمها من دون كارلوس، وكان الابن الأصغر لفيليب الخامس ملك إسبانيا. وظفرت نابولي بالتمثيل الدبلوماسي بعد أن أصبح لها بلاطها الملكي.

وكما استبعدت رؤية غيبون (البرابرة) مما أسماه (جمهورية أوروبا العظيمة الواحدة)، كان العالم الدبلوماسي متصلباً وهشاً كذلك، على الأقل باعتبار ما حدث بعد ذلك. فلم يكن مستغرباً أن يستبعد هذا العالم النساء وغالبية الرجال، وأن يعكس أيضاً نظام الرتب والامتيازات الذي ساد في المجتمع وتلاعب به، برغم أن هذه الخصائص ساعدت على ضمان أن تصبح الثورة والقومية والدعوات لرفاهة الناس وممارستهم للدبلوماسية جميعها تهديدات خطيرة لذلك العالم. لكن الاستناد إلى هذه الأسس، في انتقاد نظام دبلوماسي كان مناسباً من حيث الغرض لمعاصريه، يمكن اعتباره بحق منطوياً على مفارقة تاريخية.

وتنطبق هذه الملاحظة أيضاً حول الحكم على التعقيد الإداري بالمعايير الحديثة. فيمكن في الواقع وضع الدبلوماسية – بمعنى كل من أنشطة الدبلوماسيين وإدارة السياسة الخارجية – جزئياً في سياق خلاف حول خصائصها المميزة ليس فقط داخل الحكومة ولكن في المجتمع السياسي أيضاً. فمنذ أواخر القرن السابع عشر، وعلى الأخص منذ عام 1710، كان كثير من المفكرين وبعض الحكام والوزراء يأملون في أن يتمكنوا من إصلاح المجتمع باستخدام الحكومة وبتغييرها أيضاً. فصاغ رجل الاقتصاد الفرنسي جان–كلود فينسينت دو جورناي مصطلح (حكم المكتب) أو

البيروقراطية. ودفعت المطالبات بمزيد من المعلومات وإمكانية الوصول إليها بسهولة واستخدامها أكثر إلى ما كان ينظر إليه باعتباره ثورة معلومات.[10]

لكن المضامين العامة للدعوة إلى إدارة أقوى وأشد مركزية كانت تصطدم بالمفاهيم التقليدية للحكم التي تشكلت من خلال نظام يعكس الامتيازات والحقوق التي تأثرت بشدة بكل من البناء الاجتماعي وعادة إدراك الإدارة أساساً باعتبار السوابق القانونية. فالدبلوماسية – كنظام قائم على القواعد – كانت توضع إلى حد كبير جداً في هذا السياق الأخير، لاسيما مع التأكيد على المراسيم. واختلف الحكام من حيث استعدادهم لقبول مفهوم جديد للحكم مقابل تخليهم عن الأسس التقليدية للسلطة والقوة المتمثلة في السوابق القانونية ونظام اجتماعي قائم على العناية بمصلحة أحد أعضائه فقط. مع ذلك كانت الدبلوماسية جزءًا من وضع عام يمكن فيه تحقيق أفضل فهم لكثير من الإصلاحات لا باعتبارها تحولات إدارية، وإنما أمور اعتيادية تستجيب لمشكلات راسخة، وتحاول أيضاً أن تجعل الممارسات القائمة تعمل بطريقة أفضل.

ومن الخطأ القول بحدوث ثورة إدارية من منظور اليوم في تلك الفترة، بل حتى في فترات أخرى كثيرة في الواقع. فقد أنشئت مؤسسات جديدة للسياسة الخارجية في القرن الثامن عشر (انظر ما سيأتي لاحقاً)، لكن هذه المؤسسات كانت جمعيات تشجع على الاستمرارية والنظام، وذلك جزئياً كرد فعل ضد الاضطراب السياسي والديني والاجتماعي بين عامي 1520 و1660. وكان البحث عن نظام قائم على الاستقرار والإجماع (برغم حدوده الاجتماعية من كلا الجانبين) متعلقاً بتبعية وظيفية للنخب من ملاك الأراضي ونظرائهم في الحضر.

ويمكن أيضاً وضع النتائج طويلة الأمد لسلام ويستفاليا في هذا السياق. فالتأكيد على الندية والتبادلية بين الدول ذات السيادة يرتبط باتجاه السياسة المعادية للهيمنة، وهي دبلوماسية تنميق الكلام والتحالفات التي قادت إلى معارضة آل هابسبرغ خلال حرب الثلاثين عاماً، ثم معارضة فرنسا منذ ستينيات القرن السابع عشر. وعليه، كانت هناك مرة أخرى مكونات مثالية وأخرى وظيفية في أهداف الدبلوماسية،

تماماً كما كانت هذه المكونات في تنظيم الدبلوماسية وتركيبها الاجتماعي.

وكان للتأكيد على الاستمرارية والنظام والاستقرار والإجماع في الثقافة السياسية في ذلك العصر (في أوروبا وأيضاً في الشرق) أثر مهم آخر تمثل في معارضة التعاطي مع الثوار كمحاورين رئيسيين في العلاقات الدولية. وطبيعي أن هناك استثناءات، لكن هذه النقطة تبدو واضحة بالتأكيد حين تقارن بالفترة السابقة التي شهدت حروباً طائفية، أو حروباً ذات صلات طائفية، وهي الأكثر اعتيادياً.

وأدى التراجع النسبي للعامل الديني في العلاقات الدولية داخل أوروبا المسيحية دوراً مهماً في تشجيع تطور عالم دبلوماسي يضم كافة الدول (الأوروبية). وبرغم اختلاف جميع السياقات، بدا هذا الوضع مقدمة للتغير في الدبلوماسية الأوروبية بعد نهاية الثورة الفرنسية باتجاه تطور مثل هذا العالم، ومختلفاً اختلافاً بيناً عن الوضع الأصعب بعد نهاية الحرب الباردة، في الأقل على المستوى العالمي، وإن لم يكن على المستوى الأوروبي.

ولم تكن الاستمرارية في الخصائص المميزة للعلاقات الدولية داخل النظام القديم في أوروبا فقط، بل كانت هناك أيضاً درجة كبيرة من الاستمرارية في الدبلوماسية الغربية خارج أوروبا، لاسيما في أمريكا الشمالية وغرب أفريقيا وجنوب آسيا. ففي أمريكا الشمالية، نشط البريطانيون والفرنسيون في التفاوض مع قبائل السكان الأصليين، حيث سعوا لإقامة مستعمرات لهم هناك وتوسيعها، وكذلك - وهذا أمر شديد الأهمية - ليتقدم كل منهما على الآخر. وكانت القضايا الأساسية في هذه المفاوضات هي الأراضي والتجارة والهدايا (ومنها الأسلحة النارية) والأحلاف. وبجانب المطالبات الأوروبية واسعة النطاق بالأراضي، كمطالبة مستعمرة كارولينا البريطانية بالأراضي الواقعة غربها باتجاه الداخل، كانت هناك حقيقة السعي للظفر بدعم السكان الأصليين، ومن ثم التكيف مع أهدافهم.

وكانت الحال مختلفة تماماً في الشرق، لكن كان هناك وجه شبه في التعارض بين مطالبات الصينيين وحقيقة العلاقة الأصعب على الأرض. وكانت (المنطقة

الوسطى) بين السكان الأصليين في أمريكا والسكان الأوروبيين متحولة، لكن اتجاه التوسع الأوروبي على المدى الأطول، برغم ضرره، لم يحد في الأمد القصير من مدى قدرة السكان الأصليين على التفاوض، من موقف قوة في كثير من الأحيان، لتحقيق مصلحتهم. وفي الوقت نفسه، تشير العلاقات مع السكان الأصليين في أمريكا إلى الحاجة لفهم دور الظروف المختلفة التي كفلت أن تعني (المنطقة الوسطى) أوضاعاً شديدة الاختلاف.[11] وكان شأن الأفراد في علاقات الوساطة واضحاً في الدور التعاوني لكل من جيمس أوغليثورب وتورنوتشيتشي في ضمان علاقات طيبة بين مستعمرة جورجيا الجديدة ومنطقة الأخوار المجاورة في ثلاثينيات القرن الثامن عشر. واختلف ذلك اختلافاً بيناً عن الوضع الأشد عداء في مستعمرتي كارولينا الشمالية والجنوبية.

وكان هذا التعاون مهماً لوجود اختلافات ثقافية كبيرة بين الجانبين هددت بإبراز نقاط محددة في النزاع، ليس أقلها الأفكار المتعارضة عن الدبلوماسية. فبينما رأى الأوروبيون والأمريكيون-الأوروبيون المعاهدات كعقود دائمة ومطلقة وتنطبق على كل أفراد القوميات التي قبلت شروطها، رأى السكان الأصليون في أمريكا المعاهدات كاتفاقات مؤقتة يستمر العمل بها إلى أن تتغير الظروف أو القيادة، وأنها ملزمة فقط للمشاركين الذين انخرطوا في عملية التوصل لهذه الاتفاقات. وفي الوقت نفسه يجب التحفظ على هذا التعارض، فكثيراً ما تنكرت المستعمرات لمعاهدات سابقة في سعيها من أجل الأراضي. وفي حالة البريطانيين وسكان منطقة الأخوار، كانت هناك أيضاً تحديات يفرضها اختلاف الرؤى البريطانية بشأن أنسب شكل للحكومة في مستعمرة جورجيا الجديدة، وكذلك التغيرات المستمرة التي يقوم بها اللاعبون الآخرون، وأبرزهم السكان الأصليون الآخرون والمستعمرون الأوروبيون الآخرون.[12]

ولم يكن الممثلون الغربيون في أمريكا الشمالية دبلوماسيين معتمدين في لندن وباريس ومدريد، بل وكلاء للحكومات الاستعمارية. وكانت سلسلة القيادة في

التعامل مع السكان الأصليين أقل من أن توصف بالوضوح، وكانت هناك مشاريع عمل مختلفة ومتنافسة في كثير من الأحيان لدى كل مستعمرة على حدة، ومديري الشؤون الهندية، ومجلس التجارة، والجيش وأفرع أخرى من الحكومة. ومما زاد من تعقيد المسألة تنوع علاقات التاج وكل مستعمرة مع القبائل المختلفة، وكذلك النطاق الهائل من المعرفة لدى المجموعات المتنافسة عن السكان الأصليين في أمريكا.

وفي ألبانيا عام 1755 تفاوضت الوفود الاستعمارية البريطانية مع قبائل موهوك، لاسيما زعيمها هندريك، في محاولة للحفاظ على التحالف معها، لكن هذا الجهد أعاقته المنافسات بين الوفود الاستعمارية، فكان لكل منها مشروعها الخاص، لاسيما من أجل الاستحواذ على أراض. وكانت هذه المنافسات تعليقاً ساخراً على الخطط التي اجتهد بنيامين فرانكلين في الترويج لها من أجل إقامة اتحاد بين المستعمرات تحت التاج البريطاني. وفشلت اجتماعات الوفود في الاتفاق على هذه الخطط، لكنها أشارت إلى تعدد مستويات عمليات التفاوض القائمة وأهدافها.[13] وحتى حين كان السكان الأصليون في أشد حالات الاتحاد في مواجهة البريطانيين، ظلت قبائل عديدة عام 1763 على الجانب البريطاني. فمن خلال الدبلوماسية كان يمكن تهدئتها أو إزالتها أو استخدامها.

وفي غرب أفريقيا، لم يتم الاحتفاظ بالمرافئ التجارية الأوروبية – التي كان العبيد أحد صادراتها الأساسية – عن طريق الحق السيادي، بل بالاتفاق مع القوى المحلية، وكان يتم دفع إيجار أو جزية مقابل عدة مرافئ. فكان من الضروري الحفاظ على علاقات مفيدة مع الزعماء والشيوخ المحليين الكثيرين من خلال نظام محكم ومكلف من الهدايا والمشروبات الممزوجة والوظائف. وكما كان الحال في الهند، فإن السيادة المحدودة التي تمتعت بها المصالح الغربية لم تمنع مع ذلك من التدخل الفعال في السياسة المحلية.[14]

وكان الموقف الأوروبي من شمال أفريقيا خليطاً مركباً من القوة والتهديد

بالقوة والعلاقات التجارية الأكثر تعاونية. وفي كثير من الأحيان كان قادة الجيوش والأساطيل هم من يمارس الدبلوماسية. وكان استقبال السفراء مكلفاً إلى حد أن السير روجر كرتز نايت الذي أرسل كمبعوث بريطاني إلى محمد الثالث ملك المغرب تلقى عام 1783 تعليمات بإعاقة إرسال أي مبعوث. وفي مقابل العلاقات الحسنة، حصل محمد الثالث على بارجة حربية.

وأدت الاختلافات الثقافية دوراً في ذلك. فجاء في تقرير أعد من المنتجع الأنيق المعروف باسم ينابيع تونبريج ونشرته صحيفة ميستز الأسبوعية في 20 أغسطس 1726 أن «السفير المغربي (بغض النظر عن زيه الغريب الذي يجعل أهل البلد يبدون اندهاشاً أحمقَ) رجل مهذب ولطيف حقاً، وشديد الاحترام لسلوكه الرفيع». وكان الأمر أشد صعوبة في فيينا عام 1774 حيث كان يجب إقناع دبلوماسي تركي بالاكتفاء بضرب ثلاثة من خدمه عثر عليهم في ماخور بدلاً من إعدامهم.[15]

وفي الهند كان هناك تحول مهم في العلاقات نتيجة سقوط سلطة الإمبراطور المغولي. فنظرياً، كانت جميع القوى – غربية ومحلية – تخضع للإمبراطور. لكن سيولة السياسة الهندية التي تراجعت فيها سلطة الإمبراطور تراجعاً كبيراً منذ العقود الأولى من ذلك القرن، لاسيما بعد وفاة أورانزيب عام 1707، استتبعت مشاكل في تحديد أفضل السبل للتفاوض مع الحكام الهنود والوصول لتسويات قانونية معهم، خاصة وأن هؤلاء الحكام كانوا بدورهم يطورون ممارسات حكومية وسياسية جديدة.[16]

وفي الوقت نفسه كانت ممارسة الدبلوماسية عند الأوروبيين والسكان المحليين تتقارب، ولم يجد الأوروبيون صعوبة كبيرة في التكيف مع نظام الوكلاء لدى البلاط الذي كان قائماً. فقبل أن يصدر اللورد نورث القانون التنظيمي عام 1773، استقبلت كل من الرئاسات الثلاث لشركة الهند الشرقية البريطانية – في بومباي وكلكتا ومدراس – وكلاء، وأقامت علاقاتها الخاصة مع الأمراء الهنود، مع قيام لجنة الشركة السرية الخاصة ومجلس المديرين بالإشراف عن بعد. وكان لهذه الشركة التي أنشئت

بموجب امتياز ملكي الحق في التفاوض وتوقيع المعاهدات وشن الحروب وإرسال مبعوثين واستقبالهم. وتعامل الوكلاء شخصياً مع الحاكم أو الحاكم العام الذي كان بدوره يقوم بتعيين مقيمين لدى بلاطات الأمراء الهنود الذين تعاملوا مع الوزراء وليس الملك مباشرة.

وكانت اللغة الرسمية على الجانبين هي الفارسية. وقام وليام كيرك–باتريك المقيم لدى الأمير المراثاوي سينديا بين عامي 1786 و1287، ولدى حكومة حيدرأباد بين عامي 1794 و1797، بوضع كتاب (قواعد اللهجة الهندية ومعجم عربي وفارسي) عام 1782. وقد نشر بدعم من شركة الهند الشرقية. وكان على المقيمين الأوروبيين أيضاً أن يفهموا آداب البلاط الهندية، وهو يشبه في بعض جوانبه سيادة الأنماط الفرنسية في الدبلوماسية الأوروبية.

وبالمثل، اعتمد البريطانيون لفترة طويلة على وكلاء الشركة لتمثيلهم في الخليج العربي. فلم يكن هناك على سبيل المثال أي مبعوث أو قنصل في فارس التي لم تكن عاصمتها ميناءً. بل كان مقيم الشركة في ميناء بوشهر هو المسؤول الأرفع، وكان يخضع للمساءلة من جانب حاكم بومباي.

وبعد صدور القانون التنظيمي لعام 1773، أعطيت كلكتا سلطة مبهمة المعالم للإشراف على العلاقات الخارجية لبومباي ومدراس، وأصبح لزاماً على الشركة أن تعرض مراسلاتها على الحكومة في لندن وأن تستشيرها في مسائل الحرب والسلام وغيرها من المسائل شديدة الأهمية. وفي العام التالي اتضح وضعها مع نشر كتاب (المعاهدات والهبات من سلطات البلد – أي الهند – إلى شركة الهند الشرقية).

وأدى النظام الذي نشأ عن القانون التنظيمي إلى مشاكل، ليس فقط حين لم تعلم الحكومة في لندن – التي كانت مشغولة خصوصاً بأمريكا الشمالية منذ عام 1774 – إلا بالقليل عن الشؤون الهندية ولم تكترث كثيراً بها، ولكن أيضاً حين كانت بومباي ومدراس ترفضان إشراف كلكتا وتستنجدان بلندن. وتقدم جذور الحرب المراثاوية الأولى (1778–1782) والحرب الميسورية الثانية (1780–1784) ومساراهما

وتسوياتهما أمثلة على إدارة بومباي ومدراس لعلاقاتهما مع الأمراء الهنود باستقلالية عن كلكتا. وكذلك كان لكل من كلكتا ومدراس في أواخر سبعينيات القرن الثامن عشر ممثلها الخاص لدى ديوان حكومة حيدرأباد التي كانت القوة الرئيسة في وسط الهند. وأدت القوة دوراً رئيسياً في العلاقة مع الحكام الهنود، فقد احتفظ بعض المقيمين بالسيطرة على قوات عسكرية.[17] وتشهد كثير من السير على التفاعل بين المسؤوليات العسكرية والدبلوماسية، كما هو الحال مع ووكر الذي عمل مقيماً لدى بارودا منذ عام 1802 وكان أيضاً نائب القائد العام في جيش بومباي.

ولم يكن هناك تفاعل مشابه بين القوى الأوروبية والمحلية في بلاد أخرى في آسيا. وكانت اليابان خصوصاً أشد انغلاقاً بكثير أمام الدبلوماسية الأوروبية. أما بالنسبة للصين، فكان هناك تجار أوروبيون في كانتون والقاعدة البرتغالية في مكاو.

وكان هناك أيضاً استمرارية كبيرة في العلاقات بين روسيا والصين، وبينهما واحدة من أطول الحدود بين العالمين المسيحي وغير الغربي. وكانت هناك صعوبات في إقامة علاقات حسنة بين الدولتين، لاسيما بسبب معارضة الصين للتوسع الروسي في «وادي أمور» الذي أدى إلى صراع في منتصف ثمانينيات القرن السابع عشر. وأحيل النزاع إلى المفاوضات، لكنها طرحت بدورها مشاكل، ليس أقلها عدم توفر مترجمين مؤهلين لدى الجانبين. ونتيجة لذلك لجأ الإمبراطور كانغ-هسي، وكان مفعماً بالحيوية، إلى اثنين من المنصرين اليسوعيين في الصين هما جين فرانسوا جيربلون وتومي بريرا، اللذين حصل كل منهما على رتبة زمنية هي رتبة عقيد في الجيش. وكفلت معرفتهما باللغتين اللاتينية والمانشوية نجاح المفاوضات في نرشنسك عام 1689. [18] وأصبح الاتفاق الناتج عن هذه المفاوضات أساس العلاقات الروسية-الصينية الجيدة حتى خمسينيات القرن التاسع عشر.

لقد تخلى الروس عن وادي أمور للصينيين، لكنهم لم ينسحبوا إلى بحيرة بايكال، فاحتفظت روسيا بشريط ساحلي على بحر أوخوسك استطاعت منه التوسع في أوائل القرن الثامن عشر إلى جزر أليوشيان، ومن ثم إلى ألاسكا. وكان تواجد

اليسوعيين في وادي أمور ثمرة إرساليتهم المثيرة للإعجاب في الصين، التي عكست ارتباطاً بالثقافة واللغة الصينيتين فاق ارتباط أي تمثيل دبلوماسي بهما.[19]

وأعقب معاهدة نرشنسك إرسال بعثة روسية إلى بكين، أظهرت دور التجارة في الروابط الدبلوماسية الأوروبية بآسيا، لكنها أظهرت أيضاً مدى اختلاف تحكم الدولة الأوروبية رسمياً في هذه الروابط. فقد اقترح التاجر إسبرانتز أيدز إرسال بعثة إلى بكين من أجل إنشاء طريق تجاري إلى الصين اعتبر مصدراً لأرباح طائلة. وفي الواقع فإن الشرق باعتباره قاعدة لتجارة رابحة ساعد لقرون على دفع المفاوضات الأوروبية مع روسيا وفارس والإمبراطورية العثمانية والصين (كمفاوضات إنجلترا مع الدول الثلاث الأولى في القرن السادس عشر). فكان الشرق يمثل نظيراً – ونتيجة في بعض الأحيان – للاكتشافات البحرية عبر الأطلنطي وفي المحيط الهندي. وبخلاف دبلوماسية شركات الهند الشرقية، تحولت حملة أيدز إلى سفارة نيابة عن بطرس الأكبر، فأصبح لها ثقل دبلوماسي، حين وفرت لها الحكومة حراسة عسكرية ومترجمين رسميين، وكذلك أوراق الاعتماد التي أثبتت وضعها القانوني، ووفر تقديم تلك الأوراق فرصة لقيام الحملة بدور مشروع، ميَّزَ أيدز عن أي تاجر عادي. وبالنظر إلى هذه العملية على نحو مختلف، فإنها جعلت أيدز يتوافق مع النمط القائم في العلاقات الصينية مع العالم الخارجي.

وفي المقابل، نشر أيدز معلومات عن سفارته، وشملت منشوراته نسخة إنجليزية من كتاب (الرحلات البرية ذات السنوات الثلاث لمعالي إي. يسبراندز أيدز من موسكو إلى الصين) الذي صدر عام 1705. وقدمت منشورات مماثلة صورة للدبلوماسية كشكل لاستعراض الثقافات البعيدة وتوضيحها. كما أصدر بول ريكوت قنصل إنجلترا البارع في أزمير بين عامي 1667 و1678 كتابه (الحالة الراهنة للإمبراطورية العثمانية) عام 1668، وكتابه (تاريخ الإمبراطورية التركية) عام 1680، اللذين أصبح لهما تأثير كبير.[20] وكتب جون بيل – وكان طبيباً اسكتلندياً صاحب السفارات الروسية إلى فارس والصين بين عامي 1715 و1722 ثم أرسل إلى القسطنطينية عام

1737 – كتاب (رحلات من سانت بطرسبرغ في روسيا إلى مناطق متعددة في آسيا) عام 1763، ونشر أيضاً بالفرنسية عام 1766. [21]

ولم تكن العلاقات الدبلوماسية بين الصين وروسيا حميمة، ولكن الصينيين كانوا مستعدين للتعاون مع روسيا. ففي عام 1712 كان الإمبراطور كانغ–هسي مستعداً لجعل مبعوث في سانت بطرسبرغ (يعمل وفق الأعراف والمراسيم) لدى الروس، برغم عدم وجود سفارة، بينما كان رد فعله إيجابياً على بعثة إزميلوف إلى بكين عام 1720–1721. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن الممارسة التركية جامدة. ففي عام 1742 بدأ العمل بإجراء مراسيمي جديد يقوم بموجبه لأول مرة السفير الأجنبي بتقديم أوراق اعتماده مباشرة إلى السلطان، وليس إلى الصدر الأعظم.

وفي عام 1727 سوت معاهدة خياكتا مسائل الحدود بين سيبيريا التي بحوزة الروس والأراضي التي ضمها الصينيون حديثاً في منغوليا، مطيلة أمد اتفاقية نرشنسك. كما سمح للروس بالتواجد في الصين ببعثة تجارية كل ثلاث سنوات، وبكنيسة في بكين، وبدراسة اللغات الصينية والمانشوية والمنغولية في نزلهم. ولم يكن لأية دولة أوروبية أخرى مثل هذا التواجد. وكانت العلاقات المقبولة مع روسيا أمراً مهماً، لأن أسرة مانشو الحاكمة ركزت في القرن الثامن عشر على السياسة تجاه آسيا الداخلية، وتحديداً لم تكن ترغب في دعم روسي لاتحاد زونجر وقاعدته شينكيانغ الواقعة جنوب سيبيريا.

وساعد الصين وروسيا على تحديد روابطهما الدبلوماسية مدى حرص كل منهما على التصرف بوضوح كدول ذات سيادة وحدود دقيقة. لكن هذا النهج سبب مشاكل لكلتا الدولتين عند التعامل مع الكيانات السياسية، التي لم يكن لديها الالتزام بمثل هذه الدقة، من قبيل تلك الكيانات التي تشبثت بدرجة من تقاسم السلطة أو فضلت الحدود غير المحكمة أو فعلت الأمرين معاً. وفي القرن الثامن عشر، أثر هذا الوضع على السياسة الحكومية الصينية في جنوب غرب الصين، وكذلك سياسة الروس في وسط آسيا، بل أثرت في الواقع في وضع البريطانيين بالنسبة للسكان

الأصليين في أمريكا الشمالية، برغم أن البريطانيين وجدوا بمجرد الاستيلاء على كندا الفرنسية بين عامي 1758 و1760 أن من اليسير تقبل درجة من تقاسم السلطة مع هؤلاء السكان.

وبالعودة إلى أوروبا، وبجانب قضايا بناء المفاهيم والدبلوماسية الإمبريالية، من الضروري التأكيد على اتجاهات قوية نحو الاستمرارية، سواء خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل أو الفصول السابقة. فالمعالم الجوهرية لم تتغير. وعلى الأخص، ظلت الاتصالات عرضة للشك وبطيئة. فكان يمكن لحَمَلَةِ الرسائل السفر بانتظام من لاهاي أو باريس إلى لندن أو العكس في ثلاثة أيام، لكن الرياح المعاكسة كانت تمنع المراكب التي تنقل البريد من الإبحار. وعلى الأخص، كان استمرار هبوب الرياح القادمة من الغرب يمكن أن يترك الوزارة في لندن تنتظر عدة رسائل من كل عاصمة في شمال أوروبا، مع عجز السفينة التي تنقل البريد إلى هارويك عن الإبحار ومغادرة ميناء هولندا (هلفوتسلايش).

ولم تكن هذه هي المشاكل الوحيدة. فالبريد العادي من سانت بطرسبرغ (عاصمة روسيا في ذلك الحين) إلى هامبورغ كان يأخذ سبعة عشر يوماً عام 1745، لكن الفيضانات والطرق السيئة جعلت البريد غير منتظم للغاية. وأثر تساقط الأمطار على الطرق، وكان تأثيره سيئاً على الأخص في الإمبراطورية (ألمانيا) وبولندا وروسيا، وفي كثير من الأحيان لم يكن هناك عدد كاف من خيول البريد على الطرق الرئيسة، لاسيما في أوروبا الشرقية. وفي عام 1739 لاحظ المبعوث البريطاني في القسطنطينية السير إيفيرارد فوكينر أن الطرق من هناك إلى فيينا كانت «بالغة السوء».[22]

علاوة على ذلك كانت كثير من الأنهار – كما في شمال إيطاليا – يتم اجتيازها بالعبارات وليس بالجسور، وكان يمكن لذوبان الثلوج والأمطار الغزيرة أن تجعل اجتيازها مستحيلاً، مع تدفق الماء بسرعة شديدة وفيضان وادي النهر. وتأثرت الأنهار أيضاً بالجفاف والتجمد وشباك صيد السمك، وتأثر عبور الجبال – لاسيما جبال الألب – بالجليد والثلج، وتأثرت الطرق البحرية بالجليد والرياح العنيفة،

وتأثرت الطرق البحرية في بحر البلطيق خصوصاً بالخرائط السيئة، التي زادت من مخاطر جنوح السفن، لاسيما عند الاقتراب من الموانئ. ولم يكن هناك ممر يجتاز الألب يسمح بالمرور على عجلات حتى تم تطوير الطريق عبر كول دو تيندي بين نيس وتورين في ثمانينيات القرن الثامن عشر، ولم يكن هذا الطريق مفيداً جداً لحركة السير الدبلوماسية.

وأثرت الأمطار الغزيرة على كل البريد تقريباً في غرب أوروبا في منتصف كانون الثاني/ يناير 1728، وكان للجليد تأثير مماثل في منطقة بحر البلطيق قبل خمس سنوات. فبرد الشتاء كان يمكن أن يكون أفضل من ذوبان الثلج في الربيع وأمطار الخريف، لكن السفر صيفاً كان يمكن أن يكون صعباً أيضاً. وفي عام 1731 علق مارشال فيلار – وكان عضواً في المجلس الفرنسي – على الرسائل التي استغرقت أكثر من تسعة وثلاثين يوماً لتصل من القسطنطينية (إستانبول) إلى باريس، غالباً عبر البحر. وإلى جانب الرحلات السريعة، كان يمكن أن يتأثر الزمن الذي تستغرقه رحلات الرسائل المبعوثة بحراً تأثراً كبيراً باتجاه الريح، فكان هذا الزمن غير محدد المقدار. وكان الأثر الصافي لهذه المشاكل وغيرها هو قلة تكرر المراسلات مع كثير من الدبلوماسيين، مما فاقم مشكلة عدم معرفتهم في كثير من الأحيان بما إذا كانت رسائلهم في طريقها للوصول.[23] وترك الدبلوماسيون أساساً لحيلهم الخاصة في كثير من الأحيان، لاسيما في حالة المراسلات مع الأماكن البعيدة، مثل القسطنطينية.

علاوة على ذلك، كان التأخير والغموض أسوأ في زمن الحرب، حتى بالنسبة إلى المحايدين. فأخبار الهزيمة الساحقة التي تعرض لها ملك السويد تشارلز الثاني عشر في معركة بولتافا في أوكرانيا في التاسع من تموز/ يوليو 1709 استغرقت ستة أسابيع لتصل إلى باريس، وقد وصلت أولاً عن طريق الصحف الهولندية. وحين اندلعت حرب الخلافة البولندية مع النمسا عام 1733، جعل الشك في الطرق البحرية لويس – وكان ماركيز فيلينوف ومبعوث فرنسا البارع في القسطنطينية – يفضل إرسال بريده بعبور عرض البحر الأدرياتيكي القصير إلى أنكونا في دول الكرسي البابوي

المحايدة بدلاً من إرسالها بعبور البحر ذاته طولاً إلى البندقية المحايدة، لأن هذا الطريق يزيد خطر اعتراضه من جانب السفن النمساوية المرابطة في تريستي. وأكدت الحكومة النمساوية على عنصري المسافة والوقت عند شرح أسباب عدم تمكنها من إيقاف حليفتها روسيا من غزو بولندا.[24] وفي عام 1734 وصل نبأ استسلام دانزغ (جدانسك) للروس يوم 30 حزيران/يونيو إلى المبعوث الروسي في القسطنطينية يوم 17 آب/أغسطس.

وبعد عشر سنين، وخلال حرب الخلافة النمساوية، تركت مخاطر السفر عبر البحر، ومعها الخطر القادم من السفن البريطانية المعادية، المبعوث الفرنسي في جنوا بلا رسائل لما يصل إلى ثلاثة أسابيع في كل مرة، وأدت إلى تمني سقوط نيس التي كانت آنذاك من ممتلكات حكام سافوي–بيدمنت بيد القوات الفرنسية من أجل تحسن الاتصالات. وعلى طريق بري، أسر سلاح الفرسان النمساوي الخفيف اثنين متعاقبين من حملة الرسائل الفرنسيين من نابولي.[25] وفي عام 1757 قطعت الحكومة النمساوية خط السفن التي تحمل البريد بين أوستيند في الأراضي الواطئة التابعة للنمسا ودوفر في بريطانيا[26] لأن الدولتين كانتا تنتميان لمعسكرين متعارضين، برغم أنهما لم يكونا في حالة حرب. وهذا مثال على نطاق العلاقات الدولية الذي كان على الدبلوماسية أن تتعامل معه.

وحتى عندما لم تكن الحرب وشيكة، كانت الرغبة في تجنب إرسال حملة الرسائل عبر أراض معادية يمكن أن تفاقم من مشاكل المسافة. ففي عام 1725 اعتبر أن (المسافة الكبيرة) بين فيينا ومدريد تؤثر في المفاوضات بين الدولتين، وتفاقمت المشكلة تفاقماً كبيراً مع الحاجة لإرسال حملة الرسل من جنوا إلى برشلونة عبر البحر وليس عبر فرنسا.[27] مع ذلك فقد تم إنجاز التحالف.

ومن غير المستغرب أن يتردد في المراسلات الدبلوماسية كثيراً ذكر تفاصيل حركة الرسائل ومن يحملها، وما كانت تتعرض له كثيراً من حوادث مزعجة. وليس من المستغرب أيضاً أن يشعر الدبلوماسيون الذين أرسلوا إلى أية منطقة نائية أنهم مجبرون

في كثير من الأحيان على الاستجابة للتطورات من دون الحصول على أوامر جديدة. وكان هناك تقدم، إذ انتشرت شبكات البريد على نحو خاص. ففي عام 1693–1694 مثلاً، افتتحت سكسونيا نظام بريد أسبوعي من المقاطعات المتحدة، وحسنت الخدمة مع هامبورغ بحيث أصبح من الممكن تلقي رد في ثمانية أيام، وكان ذلك الربط بين المناطق الداخلية في القارة وميناء ساحلي كبير ذا قيمة كبيرة. وافتتحت خدمة جديدة إلى نوريمبرغ عام 1699. ووقعت البرتغال اتفاقات بريدية مع إنجلترا عام 1705، ومع إسبانيا عام 1718. [28]

بالإضافة إلى ذلك، تأثرت الاتصالات بالتقدم الكبير في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لاسيما مع بناء الطرق، في فرنسا مثلاً، وبالتحسن في التنبؤ بالاتصالات البحرية. فأصبحت الرحلات تستغرق زمناً أقل. وأدت التحسينات التي أدخلت على الطريق بين سانت بطرسبرغ وموسكو في الفترة ما بين وفاة بطرس الأكبر عام 1725 وستينيات القرن ذاته، بما في ذلك بناء الجسور، إلى تقليل زمن الرحلة البالغ طولها 825 كيلومتراً من خمسة أسابيع إلى أسبوعين. مع ذلك، فلا توجد مقارنة مع التغيرات التي حدثت بعد ذلك في منتصف القرن التاسع عشر مع السكك الحديدية والسفن البخارية. كما كانت هناك فجوات كبيرة في الربط بين الطريق، كتلك التي بين بروفينس وجنوا، مما يمنع أي تصور لنظام طرق متكامل.

واستطاع الدبلوماسيون والرسل أن يتحركوا بسرعة، فكان رسول الملك البريطاني يستغرق سبعة أيام في أكتوبر 1733 للسفر من تورين إلى ميناء العبارات التي تنقل البريد والركاب من كلايس الفرنسية إلى دوفر البريطانية،[29] لكن الدبلوماسيين والرسل كانوا يتأخرون أيضاً بسبب مشاكل أدوات النقل وحوادثها. فقد جنح المركب الذي حمل المبعوث الفرنسي كامبريدون الذي غادر سانت بطرسبرغ في يونيو 1726، [30] كما غادر المبعوث البريطاني إلى لاهاي فيليب إريل تشيسترفيلد الرابع ميناء هارويك في العاشرة صباح التاسع عشر من يناير 1745 ووصل إلى هلفوتسلايش في الثانية ظهر اليوم التالي، فكانت (صفقة موفقة اضطربت) بعد

(رحلته العاصفة).[31] وأثرت الرياح المعاكسة في رحلة تشارلز إلى القسطنطينية عام 1755، وكان كونت فيرجين ومبعوث فرنسا الجديد قبل أن يصبح وزير خارجيتها لاحقاً، فاستغرقت واحداً وأربعين يوماً من مرسيليا، وذلك في وقت تزايد فيه التوتر الدولي. وأدى القلق من الوقت الذي قد تستغرقه الرحلة إلى العزم على إمضاء المبعوثين في سبلهم، كما حدث عام 1755 حين ذكر وزير الخارجية للسير تشارلز هنبري وليامز الذي تم تعيينه مبعوثاً إلى سانت بطرسبرغ أن «الملك [جورج الثاني] أمرني خصيصاً بحثك على المغادرة، فكل يوم قد يكون له أهمية كبرى في الوضع الحرج الراهن في أوروبا».[32]

وكانت أهمية الزمن الذي تستغرقه الرحلة من سانت بطرسبرغ وإليها، وكذا موسكو، وإن بدرجة أقل، تتزايد لأن روسيا أدت دوراً أكثر مركزية في العلاقات الدولية الأوروبية منذ عهد بطرس الأكبر (1689—1725). فرغم أن بطرس بدأ كعضو ثانوي في العصبة المعادية لملك السويد تشارلز الثاني عشر الذي بدأ الحرب الشمالية الكبرى (1700—1721)، فإنه سرعان ما أصبح أكثر أهمية من حليفيه الدنمركي والسكسوني المهزومين، وأدى الدور الرئيس في هزيمة تشارلز، لاسيما عند بولتافا عام 1709. وسرعان ما أصبحت طموحات روسيا، سواء أكانت حقيقية أو وهماً يخشاه الآخرون، عنصراً رئيساً للنظر والتفاوض الدوليين. وبرغم عدم الترحيب بروسيا، فإنها اعتبرت دولة أوروبية، بخلاف النظر إلى القوى السابقة القادمة من الشرق مثل المغول في القرن الثالث عشر، والجماعات التي خلفتهم، وأبرزها تتار القرم. كما سعت قوى أخرى لكي تؤدي روسيا دوراً كبيراً. فحركة القوات الروسية إلى داخل ألمانيا زادت الضغط على فرنسا، فكانت عنصراً رئيساً في إنهاء حربي الخلافتين البولندية والنمساوية عامي 1735 و1748 على التوالي، بينما أصبحت روسيا شريكة مع فرنسا في ضمان معاهدة تيشن عام 1779 التي أنهت حرب الخلافة البافارية.

وأصبح الدبلوماسيون الروس مبعوثين دائمين لدى البلاطات الأوروبية الكبرى،

وكانوا يعاملون بتقدير كبير،[33] فساعدوا مثلاً على تلطيف العلاقات الإنجليزية– الروسية.[34] مع ذلك، كانت هناك مشاكل متعلقة بالمراسيم نتيجة ادعاء روسيا بأنها إمبراطورية. وأدى هذا الزعم أحياناً إلى نزاعات على حق الأسبقية، كما حدث مع المبعوث الفرنسي في لندن عام 1769. وفي عام 1781 حذر المستشار النمساوي الإمبراطور من أن أية تنازلات تقدم لروسيا ستطالب بها دول أخرى.[35]

وبصفة عامة، فإن النزاعات على حق الأسبقية كانت أقل شيوعاً عما كانت عليه في القرن السادس عشر، لكنها كانت لا تزال تقع. فقد اصطدم المبعوثان الهولندي والفرنسي في لندن بشأن حق الأسبقية عام 1732، [36] وكان هناك نزاع في لاهاي عام 1753 حين توقع السفير الفرنسي الجديد أن يزوره المبعوثون الآخرون زيارة (مراسيمية)، ووقع شجار بشأن حق الأسبقية اشترك فيه السفير الإسباني في تورين عام 1755، وكان هناك قلق في فرنسا عام 1763 بشأن ادعاءات نمساوية وبريطانية.[37] وكان السلوك الدبلوماسي في مسائل المراسيم ما يزال يعتبر مهماً لاسيما بالنسبة للسلوك المستقبلي،[38] فكان الدبلوماسيون يسعون لصون الكرامة الملكية من خلال رفعة سلوكهم.[39]

وبرغم البرد البغيض في روسيا،[40] أصبحت التعيينات هناك مهمة لتقدم الدبلوماسيين في مهنتهم، كما كان حال السير تشارلز ويتوورث الذي خدم بريطانيا في سانت بطرسبرغ بين عامي 1705 و1712. مع ذلك، فقد كانت مهمته في البداية تتعلق كلياً تقريباً بالأمور التجارية، التي ثبت أنها لم تكن سهلة بالمرة. فكانت خبراته في التفاوض مع وزراء بيتر بشأن مظالم التجار عموماً وتجارة التبغ خصوصاً مؤلمة وفاشلة إلى حد كبير.

ودل تعيين ويتوورث أيضاً على أهمية الدبلوماسيين في الإخبار عما هو غير مألوف. فكتابه (وصف روسيا الوجيز كما كانت في ربيع عام 1710) الذي قدمه لثلاثة من كبار الوزراء، نشر عام 1758، فجاء كاشفاً لما احتواه من تفسير للتغير السريع. فقد لاحظ ويتوورث دخول الزي الغربي، وسجل محاولة بطرس الأكبر جعل الروس

يحلقون لحاهم، وهي محاولة لم تحظ بشعبية، ورأى أن الطريقة الوحشية لتنفيذ العقوبات أمام العامة أظهرت حقيقة روسيا البربرية وتخلفها. وأشار ويتوورث إلى أن بطرس شرع متعمداً في إضعاف قوة طبقة النبلاء القديمة، وإلى وجود عدم ارتياح كبير من جانب العامة، لاسيما من زيادة الضرائب. ولم يكن لديه أدنى شك في سوء توجيه سياسات التغريب وعدم شعبيتها.[41]

وساعد على اندماج روسيا في النظام الدبلوماسي الأوروبي مدى عرضية علاقاتها مع القوى الآسيوية. ولم تكن هذه الصفة ناتجة ببساطة عن البعد الجغرافي، بل لأن قضايا المفاوضات كانت مختلفة، بينما كانت هناك أيضاً مسائل إجرائية تثير نقاشاً طويلاً مع عدة دول، أبرزها الصين. مع ذلك، كان البعد الجغرافي عاملاً مهماً. فكانت المسافة تعكس جزئياً صعوبات حقيقية في الاتصالات، لاسيما غياب الطرق. فالسفارة الروسية إلى فارس غادرت سانت بطرسبرغ في الخامس عشر من تموز/ يوليو 1715 ولم تبلغ أصفهان – عاصمة فارس – إلا في الرابع عشر من آذار/ مارس 1717، ثم غادرتها قافلةً في الأول من أيلول/ سبتمبر 1717 وعادت إلى بطرسبرغ في الثلاثين من ديسمبر 1718. وبالمثل فإن السفارة الروسية التي غادرت بكين في الثاني من آذار/ مارس 1721 بلغت موسكو في الخامس من كانون الثاني/ يناير 1722، وكانت رحلة الذهاب قد استغرقت أكثر من عام كامل.

وبعكس روسيا، تراجعت مكانة الكرسي البابوي في الشؤون الدولية بشكل كبير،[42] بالمقارنة مثلاً بالدور الكبير الذي قام به إنوسنت الحادي عشر في ثمانينيات القرن السابع عشر في تنظيم المعارضة لكل من لويس الرابع عشر والأتراك. وحدث هذا التراجع جزئياً نتيجة تضاؤل أهمية الطائفية في سياسات كل الحكومات الأوروبية في الداخل والخارج.[43] بل دفع الكرسي البابوي لموقف الدفاع في الدبلوماسية، إذ أجبر على الاستجابة لضغط الحكام الكاثوليك من أجل زيادة تحكمهم في الكنيسة في بلادهم، وهو الضغط الذي شمل الحملة الناجحة من أجل قيام الكرسي البابوي بحل أخوية يسوع (اليسوعيين)، وهو ما تحقق عام 1773.[44]

وكان هناك تأكيد على الاستمرارية فيما يخص خلفيات الدبلوماسيين وتدريبهم. والمضي في تدريب الدبلوماسيين كان عرضياً ومتماشياً مع طبيعة جانب كبير من الإصلاح الإداري (وليس جميع جوانبه) في تلك الفترة. وباستثناء الأكاديمية الكنسية الأسقفية التي تأسست في روما عام 1701، كانت أعمار مؤسسات التدريب الحكومية قصيرة. فالأكاديمية السياسية التي أسسها عام 1712 تورسي – وزير خارجية فرنسا المحنك والدبلوماسي السابق – لتدريب الدبلوماسيين تأثرت بسقوطه عام 1715، واختفت عام 1720 بعد أن أحرزت نجاحاً محدوداً فقط في توظيف خريجيها.[45] ثم أنشئت كراسي ريجيس للتاريخ الحديث في جامعتي كامبريج وأكسفورد عام 1724 للمساعدة في تدريب دبلوماسيين محتملين جدد، لكن قليلاً من الدبلوماسيين البريطانيين قد تم كسبهم بهذه الطريقة. وأرسل بطرس الأكبر نبلاء روساً إلى الخارج لزيادة معارفهم،[46] لاسيما باللغات الأجنبية، لكن تركيبة السلك الدبلوماسي الروسي كانت كنسية وضمت عدداً من الأجانب، وهو ما كان يصدق أيضاً على الجيش.

وفي وقت لاحق من ذلك القرن درس أكثر من مائة وخمسين روسياً في المدرسة الدبلوماسية في ستراسبورغ التي أنشأها يوهان دانيال سكوفلن عام 1752. وكان الحضور في هذه المدرسة جيداً، وقد جذبت تلاميذ من كل أرجاء أوروبا، بما فيها فرنسا وألمانيا وروسيا وبولندا ودول إسكندنافيا وهولندا النمساوية (وهي الآن بلجيكا)، وكانت مسؤولة عن نشر كتيبات مفيدة. وازدهرت المدرسة حتى الثورة الفرنسية التي وضعت نهاية لها. وقام خريجو المدرسة بدور رئيس في الدبلوماسية الأوروبية، لاسيما في فرنسا، لكن أيضاً في روسيا وفي أماكن أخرى.[47]

وكان استخدام الأجانب كدبلوماسيين ملمحاً شائعاً في كثير من النظم الدبلوماسية، برغم تراجعه، فكان يعكس الطبيعة الشخصية للخدمة المقدمة لصاحب السيادة، ومن ثم مدى كل من عالمية الخدمة الدبلوماسية، وقيامها على أفكار الولاء والخدمة الشخصيين وليس الوطنيين. وجاء استخدام الأجانب نتيجة

قدرة الحكام على اختيار من يشاءون، وهو أمر ظهر أيضاً في عدد كبير من ضباط الجيش الأجانب. وعلى وجه الخصوص، تم توظيف كثير من الطليان والألمان في خدمة كبار الحكام. فقد وظف الطليان في خدمة أغسطس الثاني ملك سكسونيا- بولندا وملوك آخرين، بينما عمل كل من لاتشيتارد وسانت سيفيرن في مناصب رفيعة في خدمة لويس الخامس عشر ملك فرنسا. واستخدم جورج الأول ملك بريطانيا بروتستانتيين سويسريين في باريس وفيينا.

وكان يمكن أيضاً تعيين المهاجرين. إذ عين فريدريك الثاني (الأكبر) ملك بروسيا اللورد مارشال اليعقوبي الإسكتلندي مبعوثاً في باريس، بينما كان نظيره في برلين يعقوبياً آخر هو جون، فيكونت تيركونيل. وقد أغضب هذان الاختياران جورج الثاني الذي عارض اليعاقبة موقفه من العرش البريطاني. وكمثال على التفاعل المعقد بين استراتيجيات الأسر ومهن الأفراد واختيارات الملوك، فإن جيمس - دوق ليريا وابن ولد غير شرعي لجيمس الثاني (الملك الكاثوليكي الذي طرد من بريطانيا عام 1688—1689) - عين مبعوثاً إسبانياً في روسيا عام 1727 في وقت عارضت فيه الدولتان بريطانيا. وفي العام التالي، وصل إلى فيينا كمبعوث بريطاني ابن عمه جيمس - لورد والدجريف وحفيد غير شرعي آخر لجيمس الثاني - الذي حسم أمره لصالح العائلة الحاكمة القادمة من هانوفر، وليس لصالح المنفيين من آل ستيوارت. ثم أصبح جيمس مبعوثاً باهر النجاح في باريس بين عامي 1730 و1740.

وكان تعيين الأجانب، الذين كان بعضهم قد اكتسب بالفعل خبرات وثيقة الصلة، إحدى الطرق للحصول على أصحاب المواهب. وكانت هذه الطريقة مفيدة خصوصاً لروسيا التي لم يكن لديها دبلوماسيون روس قادرون على التحدث بالفرنسية. وكما كان الحال في استخدام ضباط الجيش الأجانب، كان الإصرار على استخدام هذه الطريقة يفوق تدريب المؤسسات. مع ذلك، فبحلول منتصف القرن الثامن عشر، كان توظيف مواطني البلاد أمراً يتزايد شيوعه. ففي السويد على سبيل المثال، أصبحت مثل تلك الوظائف حكراً على مواطني البلاد بموجب قانون عام

1723. وبعد عام 1727 لم تعد بريطانيا تميل لتوظيف الأجانب في مناصب ثانوية.

وفي الوقت نفسه، قامت الحكومة البريطانية كغيرها من الحكومات باستخدام الدبلوماسيين الحميمين كمصادر للمعلومات، بل حتى كوسطاء، لاسيما حين تنقطع الروابط الرسمية، كما كان الحال مع فيينا عام 1727، فحينها استخدم البريطانيون الدبلوماسيين الدنماركيين والهولنديين والبرتغاليين. وقام دبلوماسيو برنسويك– ولفينباتيل أيضاً حينها بدور الوسطاء، لاسيما مع سانت بطرسبرغ. واحتفظ الهولنديون بعلاقات دبلوماسية مع فرنسا في حرب الخلافة النمساوية بعد أن قطعت العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا وفرنسا عام 1744، إلى أن غزت فرنسا المقاطعات المتحدة عام 1747. وحافظ تشارلز إيمانويل الثالث ملك سردينيا على حياده في حرب السنوات السبع (1756–1763)، وقام مبعوثه القدير في لندن فرانسيسكو – كونت فيري الذي أصبح لاحقاً وزير الخارجية – بتزويد الوزارة البريطانية بمعلومات عن الخطط الفرنسية، وعمل بالاشتراك مع زميله في باريس كوسيط نافع في المفاوضات الإنجليزية– الفرنسية، برغم المشاكل الناجمة عن التغييرات المتكررة في الحكومة البريطانية.[48] ومثل هذه الفوائد تساعد في تفسير الغضب حين يعجز دبلوماسيو الدول الصديقة عن تقديم المساعدة المتوقعة، ويظل هذا هو الحال اليوم. وكانت هناك آمال أيضاً في أن يتمكن المبعوثون المقربون من توفير التمثيل في البلاطات حيثما سمحت بذلك العلاقات، وإن لم تكن هناك تغطية. وبالنسبة لبريطانيا، وفر الهولنديون عام 1737 التمثيل في مقر بلاط أمير بالاتين في مانهايم.[49]

ومن الصعب تقدير معيار الدبلوماسيين. فالمهارات الاجتماعية كانت مهمة بالقطع، لاسيما إذا لم يكن هناك أمر خاص للتفاوض عليه، وإذا تلقى الدبلوماسي تعليمات بأن يجعل من نفسه شخصية مقبولة.[50] ففي عام 1728 كانت مقدرة وولدجريف على لعب الورق في فيينا سبباً في اتصاله بالأمير أوجين الذي كان لاعب ورق ذائع الصيت ووزيراً نمساوياً كبيراً في الوقت نفسه.[51] واشتكى فريدريك الثاني ملك بروسيا في يونيو 1753 من قلة (كياسة) أحد الدبلوماسيين الفرنسيين،

وكانت الكياسة من الصفات المطلوبة بشدة، واشتهر بها الفرنسيون عادة. وعكس تأثير الدبلوماسيين في كثير من الأحيان قدرتهم على ترك الانطباع الصحيح في القصر، سواء أثناء رحلة صيد أو الاشتراك في مجالس التدخين والشرب مساءً عند فريدريك وليام الأول ملك بروسيا (الذي حكم بين عامي 1713 و1740)، أو بالتودد إلى راعية غرفة الملكة التي كان المبعوث الفرنسي كليرمونت دامبوا يعتقد بأن لها تأثيراً في نابولي عام 1777. وفي العام التالي، سعى هو والمبعوث النمساوي – كلاً على حدة – لتعيين أحد مواطنيه ليعلم وريث العرش.[52]

وظلت جاذبية الدبلوماسيين ذوي الخلفية العسكرية قوية، ولاسيما في قصور معينة، خاصة في برلين. وفي زمن الحرب، تحول بعض الدبلوماسيين لوظيفة عسكرية. والمشهد الأبرز في هذا الصدد كان عام 1734، حين التحق المبعوث الفرنسي في كوبنهاغن كونت بليلو بحملة عسكرية فرنسية أرسلت لإنقاذ دانزغ (جدانسك) التي كانت خاضعة آنذاك لحصار الروس. وقد فشلت الحملة، وقتل بليلو.

وبفضل أهمية السلوك في القصور، فإن التدريب على مهارات من قبيل ركوب الخيل، وكذلك على السلوك العام، جعل اختيار الأرستقراطيين دبلوماسيين رفيعي المستوى هو أفضل الاختيارات، بينما استفادوا هم أيضاً من روابط الرعاية والمناصرة،[53] ومن استمرار دورهم كممثلين نموذجيين. وكما فعل هنري الثامن ملك إنجلترا، استمر الملوك في إرسال أفراد البلاط الموثوق بهم كمبعوثين، وذلك كتعهد بالصداقة.[54] وبرغم أن معظم المبعوثين الأرستقراطيين مثلوا ملوكهم على النحو المتوقع، فإن بعضهم ألحقوا العار بأنفسهم، كما فعل لويس دوق ريتشيليو الذي كان ذا علاقات جيدة، وفاجراً في الوقت نفسه، إذ كان عليه مغادرة فيينا عام 1728 نتيجة تورطه المزعوم في طقوس السحر الأسود.

وفي كثير من الأحيان، خضعت مهاراتهم المتعلقة بالقصر للاختبار باستمرار أكثر من قدرتهم على التفاوض. فلم يكن جميع الدبلوماسيين ناجحين نسبياً في

المفاوضات، لكن كان يمكن جزئياً تعويض هذا النقص بزيادة دور الوزراء المختصين الذين يرفعون لهم التقارير، وبالتالي التعامل مع الدبلوماسيين أكثر باعتبارهم رسلاً مموهين. واختلفت قدرة الوزراء المسؤولين عن المفاوضات وخبرتهم اختلافاً كبيراً. فكثير منهم كانوا دبلوماسيين سابقين محنكين، مثل بيستزيف وشويسل وكانيتز وليون وبومبال وستورمونت وفيرجين ووال، كما كان الحال بالنسبة لوزراء خارجية لاحقين مثل ميللو. مع ذلك، فإن بعض وزراء الخارجية النشطين لم تكن لديهم أية خبرة دبلوماسية أو كان لديهم القليل منها فقط، مثل جيرماين–لويس دو تشوفيلين وزير الخارجية الفرنسي بين عامي 1727 و1737.

وفي عام 1731 زعم المبعوث الفرنسي في ريجينسبرغ ثيودور تشافينارد أن زميله في كاسل فيليبوا كانت تنقصه موهبتا الإمتاع واكتساب الثقة، «وهذا الاعتبار الشخصي هو نصف عدد الحالات».[55] وبالتالي فمن الخطأ القول بأن المهارات الاجتماعية كانت بالضرورة متضاربة مع قدرتي الحصول على معلومات والتفاوض. وفي الواقع، فإن التصميم على الجمع بين هاتين القدرتين أبرز أهمية تعليم الدبلوماسيين في القرن الثامن عشر، وكان مرتبطاً بتزايد الميل نحو توظيف النبلاء كدبلوماسيين مقيمين.

وكان القرن السابع عشر قد شهد في كثير من الأحيان تبايناً بين تعيين دبلوماسيين في مراتب دنيا وإرسال نبلاء في بعثات مهمة لكنها قصيرة الأمد. واستمرت تلك البعثات في القرن الثامن عشر، لكن النبلاء أصبحوا دبلوماسيين مقيمين على نحو متزايد. وكتب سبار الذي تم استدعاؤه من لندن عام 1735 أنه عمل مبعوثاً سويدياً هناك لسبعة عشر عاماً، وزعم أن وظيفته كلفته عشرين ألف إيكوس (وهي وحدة نقد قديمة) من ماله الخاص.[56] وفي كثير من الأحيان، كان تأثير الدبلوماسيين الأرستقراطيين يرجع إلى الاعتقاد بأن لديهم علاقات جيدة في بلدانهم. فالعلاقات الشخصية كانت مهمة هنا، كما كان الحال عام 1730 حين تم إرسال ماركيز كاستيلار مبعوثاً إسبانياً إلى باريس في محاولة لوضع معاهدة سيفايل لعام 1729

موضع التنفيذ، إذ كان أخوه جوزيه باتينو أكثر الوزراء تأثيراً. وقد عين باتينو أقارب آخرين كدبلوماسيين.

وفي عام 1749 أرسل المبعوث البريطاني المحنك بنيامين كين تقريراً من إسبانيا قال فيه ما يلي: «حيث إن الوزراء هنا ليس لديهم خبرة كبيرة في الشؤون الخارجية، ولا يوجد مجلس لاستيعاب المعاملات السياسية والإعانة عليها، فإن هذا البلاط عليه أساساً أن يحكم بنفسه من خلال علاقات وزرائه في الخارج، وبالتالي فإن الكثير يتوقف على أمزجة هؤلاء وما يقدمونه من وجهات نظر».[57] وبرغم شكوى بعض الدبلوماسيين من البلاطات التي تم اعتمادهم لديها، فإن مصدر قلقهم عموماً لم يكن كفاءة الوزراء الذين كان عليهم التعامل معهم، بل افتقاد هؤلاء الوزراء للسلطة أو الاتساق في مواجهة سياسة القصر ووجهات النظر الملكية. وعرف عن ملوك محددين صعوبة التعامل معهم، وكانت لهذه السمعة ما يبررها، ومن هؤلاء فيليب الخامس ملك إسبانيا (الذي حكم بين عامي 1700 و1746) وفريدريك وليام الأول ملك بروسيا. فكل منهما أدى دوراً رئيساً في السياسة، لكن الأول كان متقلباً، بينما كان الثاني سريع الغضب إلى درجة الهوس. وفي تلك الظروف، لم يكن الوصول إلى تفاهم مع وزرائهم كافياً. علاوة على ذلك، ففي البلاد التي تمتعت بمؤسسات تمثيلية قوية - لاسيما المقاطعات المتحدة والسويد وبولندا وبريطانيا - كان هناك خطر إضافي من احتمال الإطاحة بالوزراء أو تغيير السياسات أو تقييد تلك أو هؤلاء في ضوء الضغوط المحلية غير المتوقعة.

وبغض النظر عن النظام السياسي، كانت هناك حاجة مستمرة للحصول على تقارير دقيقة. وهكذا كتب المبعوث الفرنسي في لندن جاستون دوق ميربوا عام 1755 تقديراً صائباً لموقف جورج الثاني ملك بريطانيا، إذ ذكر أن الملك لم يكن مهتماً اهتماماً كبيراً بمستعمرات أمريكا الشمالية، ولم يكن يريد الحرب، ولكن لم تكن لديه أية نية لمحاولة تحسين الوضع لصالح موطنه، أي إمارة هانوفر التابعة للإمبراطورية الرومانية المقدسة، بتقديم تنازلات بشأن أمريكا الشمالية، ولم تكن لديه في الواقع

سلطة تقديم مثل هذا الاقتراح.[58] وكان العجز عن فهم هذه النقطة يعني تعريض صناع السياسة الفرنسيين لخطر الوقوع في خطأ جسيم.

وأكدت الطبيعة الشخصية للسلطة الملكية دور الأفراد مراراً وتكراراً.[59] فقد قاوم فرديناند السادس ملك إسبانيا (الذي حكم بين عامي 1746 و1759) الضغوط الفرنسية للقيام بعمل ضد بريطانيا، والتحذير من أن المستعمرات الإسبانية ستلحق بنظيراتها الفرنسية.[60] فقد كان فرديناند قريباً من بريطانياً بدرجة معقولة، بعيداً كل البعد عن الاصطفاف مع فرنسا بدافع الخوف من التوسع البريطاني أو الروابط بين الأسرتين الحاكمتين. وفي المقابل فإن أخاه غير الشقيق تشارلز الثالث (الذي حكم بين عامي 1759 و1788) كان أشد نشاطاً وقلقاً من حدوث تحول جوهري يرجح قوة بريطانيا في المحيط الأطلنطي. وشجع هذا التغير في السياسة الإسبانية فرنسا بشدة على الحزم في مفاوضات السلام الإنجليزية— الفرنسية الفاشلة عام 1761، لأنه جعل لهذا الحزم معنى.

وفي تلك الأثناء، ساعد نجاح بريطانيا في إحداث تغيير ليس فقط في المواقف هناك، بل أيضاً في مواقف أعداء بريطانيا. وهذا الوعي بالتغير المستمر في الثقافة الاستراتيجية يحتاج إلى وقفة. فهو مناسب على نحو خاص عند النظر في الأعوام الأخيرة من حرب الأعوام السبعة (1756—1763)، إذ كانت عوامل الجدل في بريطانيا مختلفة تماماً عن نظيراتها في بداية الحرب. وعكس هذا التطور جزئياً نتائج الحملة الانتخابية، لكن كانت هناك أيضاً تطورات خارجية رئيسة في شكل البيئة السياسية الجديدة المحيطة باعتلاء ملك جديد للعرش عام 1760 وكان ذلك الملك عازماً على إدراك حقيقة التغيرات. وكان هناك تفاعل مهم، إذ نظر إلى الاختيار في العلاقات مع بروسيا وإسبانيا من منظور سياسي. فقرر الملك جورج الثالث ومستشاره الرئيسي جون (إريل بيوت الثالث) وتوماس (دوق نيوكاسل وأول لورد يتولى الخزانة) السعي لإحياء (النظام القديم) للتحالفات السابقة على الحرب. وكان ذلك يعني أن ينأوا بأنفسهم عن بروسيا – حليفتهم في زمن الحرب. مع ذلك، فإن

جورج وبيوت لم يتصوروا الالتزامات الواسعة والمكلفة لدبلوماسية ما قبل الحرب التي انتهجتها نيوكاسل، وهذا تذكير قوي بتأثير الأفكار، ومن ثم ظروف تشكل الآراء ومصادفاتها. فالدفاع عن هانوفر - التي لم يزرها جورج أبداً - لم يعد ملمحاً رئيساً في سياسة بريطانيا الأوروبية.

وأبرز دور الملوك أموراً يستحيل التنبؤ بها خاصة بحياتهم، مثل إصابة لويس الخامس عشر بمرض الجدري عام 1728 التي أدت إلى فترة عصيبة - وإن كانت قصيرة - من القلق والتخمين على المستوى الدولي. فقد برئ لويس، بينما لم يبرأ بيتر الثاني ملك روسيا من هذا المرض بعد ذلك بعامين. فالأحداث والسياسة كانت استجابات لظروف محددة إلى مدى خلق مشاكل لأولئك الباحثين عن نظام يمكن التنبؤ به.

علاوة على ذلك، فقد فرضت الدبلوماسيات الشخصية تحدياً عويصاً، وذلك حين كان المبعوثون يتلقون تعليمات ومراسلات من وزراء ومستشارين غير وزير الخارجية. هذه الممارسة التي كانت متكررة في الدبلوماسية تربط ما يحدث في العصر الحديث من تدخل، لاسيما من جانب رؤساء الدول، بما كان يحدث في (النظام القديم) - وهو ما يثبت مرة أخرى الاستمرارية في السياسة الخارجية التي يمكن أن تغفلها تفسيرات التاريخ القائمة على الغائية. وهكذا كان السلك الدبلوماسي النمساوي في عهد تشارلز السادس (1711–1740)، ونظيره السكسوني في عهد أغسطس الثاني (1696–1733)، ونظيرهما البروسي في عهد فريدريك وليام الأول (1713–1740)، كلها متسمة بمثل هذه الدبلوماسيات الشخصية، كما كان حال السلك الدبلوماسي البريطاني في فترات من القرن الثامن عشر، مثل منتصف الأربعينيات.

ووفر تعزيز العلاقات بين الأسر الحاكمة عنصراً رئيساً في الدبلوماسية الشخصية. وهكذا نجح مبعوث دوق بارما إلى إسبانيا خوليو ألبيروني في عرضه بأن يتخذ فيليب الخامس من ابنة أخ الدوق إليزابيث فارنيز زوجة ثانية. واستمر خوليو حتى أصبح الوزير الأول لفيليب، وكان ذلك ترفيعاً كبيراً بالنسبة لمبعوث من دولة صغيرة.

وبدوره، فإن جان وليم ريبيردا – المبعوث الهولندي السابق في إسبانيا الذي تحول إلى الكاثوليكية وأصبح مديراً لمصانع النسيج الملكية وتزوج من امرأة إسبانية – استطاع إقناع فيليب أن يرسله إلى فيينا كمبعوث عام 1724 من أجل التفاوض لإقامة تحالف بين العدوين السابقين. وقام هذا التحالف على معاهدات وقعت في أبريل ومايو 1725، وسرعان ما بلغ حد إمكانية التوصل لاتفاق مصاهرة. وفي المقابل، تم تعيين ريبيردا – الذي أصبح إلى حد كبير جداً أحد الخوارج في الدبلوماسية في ذلك العصر – دوقاً وأصبح رئيس الحكومة الإسبانية، إلا أنه سقط عام 1726 بينما بدأ نظامه الدبلوماسي الجديد في الظهور.[61]

وتشير ممارسة الدبلوماسية الشخصية إلى إمكان التشكيك في أي طرح للسياسة الخارجية باعتباره ثمرة انتظام بيروقراطي. وكان هذا ينطبق أيضاً بصفة عامة على التدخل الصريح من جانب وزراء آخرين في الدبلوماسية، وهي ممارسة عكست غياب المسؤولية الوزارية الجماعية. ونتيجة ذلك، تُركت الشبهات والاحتمالات للمؤرخين. على سبيل المثال، قام يوهان دانيال سكوفلن – الذي أسس فيما بعد المدرسة الدبلوماسية المشهورة في ستراسبورغ – بزيارة لندن في 1727–1728، لكن القليل معروف عن بعثته. فقد أرسل بوضوح من أجل الإخبار عن حالة السياسة البريطانية، وكتب سكوفلن مذكرة في مجلد إضافي في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية.[62] وكانت له علاقة بأحد رجال البلاط البارزين والمؤثرين، وهو مارشال دويكسيل، الرئيس السابق لمجلس الشؤون الخارجية، ولكن من غير الواضح ما إذا كان وزير الخارجية قد وافق على البعثة.

وفي الواقع، فكثيراً ما عرف القليل عن بعثات الأفراد، فضلاً عن علاقاتها الغامضة بالسياسة الداخلية. فلم يترك معظم الدبلوماسيين من غير ذوي المراتب الأولى إلا قليلاً من التعليقات. وهكذا، فبالنسبة إلى أواخر عام 1727، حين وصل سكوفلن إلى لندن، فإن مهمة مبعوث فارتيمبيرغ كونت غرافانيتز غامضة، وهو الذي وصل أيضاً في تلك الفترة وتفاوض على اتفاقية، كما أن مراسلاته لم تصل

إلينا.

وبرز الغموض أكثر في البعثات غير الرسمية، ولدى الوكلاء الذين لم تكن لديهم رتبة دبلوماسية، وكانوا في كثير من الأحيان يخدمون عدداً من الأسياد. ففي أربعينيات القرن الثامن عشر، عمل الإيطالي جيوفاني زامبوني وكيلاً في لندن لدوق مودينا وأمير هيس–دارمستد وحكومة هولندا النمساوية وغيرها، وكان قد قام سابقاً بالوظيفة ذاتها لأغسطس الثاني ملك سكسونيا– بولندا. فكان باستطاعة مثل هؤلاء الأفراد العمل «تماماً كالولد في أوراق اللعب الذي ينبئ عن كل جديد لذلك النوع من وزراء الخارجية الأشد ميلاً للتخمين».[63]

وبجانب ما يتقاضونه من مال كان يمكن للوكلاء الاستفادة من الامتياز الدبلوماسي للتحايل على القوانين التجارية، وبيع الطرود التي منحت حصانة من الاحتجاز، وهو ما كان مفيداً خصوصاً للتجار الغارمين. فازدهر عالم دبلوماسي سري بأكمله في كثير من العواصم. ففي لندن كان للدبلوماسيين الإيطاليين سمعة سيئة لمساعدتهم التجار على التهرب من الجمارك وقوانين الحظر على الواردات. ولم يكن الدبلوماسيون الإيطاليون هم وحدهم من يفعل ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، كان يمكن أن تتفاعل الامتيازات الدبلوماسية مع الرغبة الجنسية واستخدام العنف.[64]

وكثيراً ما كان البعد السياسي الداخلي شديد الأهمية في تعيين الدبلوماسيين وفي مصداقيتهم ونشاطهم. على سبيل المثل، كانت الانقسامات الوزارية في فرنسا مرتبطة في كثير من الأحيان بالصدامات بين الدبلوماسيين الفرنسيين. وهكذا، ففي عام 1728 تشجع تشافيني – المبعوث المعادي للنمسا بحزم ونشاط لدى المجلس الإمبراطوري – بما اعتبره موقفاً أكثر ملاءمة من جانب وزير الخارجية الفرنسي تشوفيلين مقارنة بموقف الوزير الفرنسي الأول المسن أندريه هيركول دو فلوري، لكن ما حدث هو أن الأخير استمر في السلطة لفترة أطول، وتراسل أيضاً مع المبعوثين الفرنسيين من دون علم وزراء الخارجية المتعاقبين.[65] كما أدت الشخصية دوراً كبيراً. ففي روسيا بين عامي 1742 و1745 تشاجر سفير فرنسا لاتشيتاردي مع

السفير المفوض داليون. وأدت الفروق الاجتماعية دوراً في حالات كثيرة، كما حدث حين اشتكى المبعوث النمساوي في لندن كونت فيليب كنسكي عام 1734 من ممثل نمساوي متدني الرتبة، فذكر أولاً «طبيعته الخاصة، والطابع الاجتماعي لعائلته، وحقيقة عدم احتياجه للعمل».[66]

وكانت مثل هذه الصدامات تستفحل حين يصاحب المبعوثين ممثلون أدنى مرتبة كانوا في كثير من الأحيان يكتبون تقارير عنهم أو يختلفون معهم. وكانت هذه مشكلة دقيقة في زمن الثورة الفرنسية، وإن وقعت في أزمنة أخرى أيضاً. ففي شتاء عام 1746–1747، وخلال حرب الخلافة النمساوية، سعى لويس – دوق ريتشيليو الذي كان حينها سفيراً في درسدن – للظفر بمساعدة ساكسون من مصالحة نمساوية–فرنسية من دون إخبار المبعوث فوق العادة ماركيز إيسارتز.

وكانت السياسة الخارجية الفرنسية في منتصف القرن مسؤولة عن أشهر دبلوماسية سرية، أو (سر الملك). فمنذ عام 1745 كانت تلك الدبلوماسية موجهة في البداية لتعزيز إمكان أن يصبح أمير كونتي ملكاً قادماً لبولندا (التي كانت ملكية انتخابية)، والسعي بصفة أعم للحد من نفوذ روسيا في أوروبا الشرقية، وهو النفوذ الذي كان يفهم على أنه يهدد حلفاء فرنسا التقليديين – السويد وبولندا وتركيا – وكذلك النظام الدولي. ودعم لويس الخامس عشر قريبه كونتي، لكنه أصر على أن تظل الخطة بعيدة عن وزارة الخارجية والمجلس. وتم تعيين دبلوماسيين كان يتوقع منهم إرسال تقارير ليس فقط للوزارة بل أيضاً للويس وكونتي على نحو منفصل وسري. كما تلقى المبعوثون تعليمات سرية لتسهيل (السر).

وهذا (السر) الذي استمر في أداء دور مهم حتى سبعينيات ذلك القرن أفضى إلى صعوبات لكل من الدبلوماسيين والوزراء. وتنطبق هذه الصعوبات على نحو أعم على الدبلوماسيات الشخصية وما تعلق بها من فشل في تركيز العمل الدبلوماسي على الإجراءات والنظم المتفق عليها. ففي عام 1754 على سبيل المثال، هنأ وزير الخارجية المبعوث في فيينا على رفض ضغوط أفراد (السر) لكي يتراسل مع أمير الأفلاق (في

جنوب رومانيا حالياً)، إذ كان حاكماً عميلاً للأتراك. وحذر من أن إجراء مثل هذه المراسلات سيتم اكتشافه فوراً من جانب النمسا،[67] وهي الحليف الرئيس لروسيا، مما سيضر بمحاولات فرنسا تحسين علاقاتها مع فيينا. وفي عام 1755 تلقي فيرجين في القسطنطينية تعليمات رسمية حذرة اختلفت عن الأوامر التي تلقاها بموجب السر من لويس الخامس عشر لضمان التوصل لمعاهدة صداقة مع الأتراك، وهي معاهدة – علاوة على ذلك – شملت بنداً سرياً يلزم الأتراك بدعم (حريات) بولندا في مواجهة العدوان الروسي. وفي عام 1757 تم التنكر للعميل السري الفرنسي دوغلاس لموافقته على شروط معينة مع روسيا لا تتماشى مع (السر)،[68] وهكذا دواليك. كما شارك في (السر) بعض الأشخاص المريبين مثل مرتدي الصليب تشيفالير ديون، باعتباره سكرتير السفارة في سانت بطرسبرغ ولندن.

ولم يتم التخلي عن (السر) إلا حين اعتلى لويس السادس عشر العرش، وقد أصبح (السر) ذاته في المحصلة الأخيرة سبباً ووسيلة معاً لانتقاد الدبلوماسية الحكومية الرسمية ومعارضتها داخل البلاط والوزارة والسلك الدبلوماسي. وفي الواقع فإن هذه الانتقادات غذت نقداً أكثر عمومية ليس فقط للسياسة الخارجية الفرنسية، ولكن أيضاً للعلاقات السرية المفترضة بين البلاط الملكي والقوى الخارجية، وهو نقد تعرض له لويس السادس عشر كثيراً في زمن الثورة الفرنسية، برغم أنه كان نقداً ظالماً إلى حد كبير بقدر ما تعلق الأمر بالفترة السابقة على الثورة.[69] واشترك لويس الخامس عشر أيضاً في دبلوماسيات سرية أخرى مثل اتفاقه السري عام 1753 مع ملك نابولي.[70]

ويمكن ملاحظة علاقات خاصة في السلك الدبلوماسي لدول أخرى، حتى وإن لم يكن لها شهرة (سر الملك). ففي أواخر عشرينيات القرن الثامن عشر، وبجانب المراسلات الخاصة للوزير البروسي اللواء جرمبكو مع المبعوثين البروسيين،[71] حافظ اثنان من كبار الوزراء النمساويين على تراسل خاص وممتد مع المبعوثين النمساويين، وهما المستشار فيليب كونت سنزندورف والأمير أوجين وزير الحرب. وكان

لسنزندورف علاقات قوية مع مارك بارون دو فونسيكا أحد وزراء النمسا المفوضين في باريس، بينما كان لأوجين علاقات مماثلة مع كثيرين، منهم كونت سيكيندورف (في برلين) وكونت فيليب كنسكي (في لندن) وكونت فراتسلو (في موسكو)، وكذلك مع مبعوثين أجانب (مثل ديمار الذي كان مبعوث هس–كاسل في لندن) ووزراء (مثل كونت مانتوفيل السكسوني). وسمح نطاق نظام أوجين له باتباع دبلوماسية خاصة لنفسه كانت تتعارض في كثير من الأحيان مع دبلوماسية المستشارية في عهد سنزندورف. وتعقد هذا الوضع بسياسات مميزة إضافية، لاسيما من جانب ماركيز رومان دو ريالب أمين مجلس إسبانيا في عهد تشارلز السادس، وكونت فريدريك كارل فون سكونبورن نائب المستشار النمساوي.

وكانت نتيجة هذا الاضطراب هي أن معظم المبعوثين النمساويين تلقوا تعليمات متناقضة، فكانوا مترددين فيما ينبغي عليهم فعله. ولم تكن العلاقات السيئة محصورة في النظم المتنافسة فقط. على سبيل المثال، كانت العلاقات بين كنسكي وسيكندورف – وكلاهما في حماية أوجين – مشهورة بسوء السمعة. وكان من الصواب جزئياً ما زعمه سيكندورف من أن معظم المبعوثين النمساويين – والمتوقع أن يكون هو أحدهم بالطبع – لم يكونوا على علم بالنوايا الحقيقية للحكومة النمساوية، برغم أن هذا الزعم يثير تساؤلاً حول ما إذا كانت هناك أية وجهات نظر مشتركة في فيينا.[72]

ويمكن اعتبار مثل هذا (النظام) محاولة للاحتفاظ بتوجيه ملكي أو وزاري أو كليهما لعملية باتت استقلاليتها تتزايد، أو محتملة في الأقل. ولكنها بالعكس أيضاً تستدعي النظر ليس فقط في المشاكل الأكثر عمومية المتعلقة بفكرة أن التنظيم الحكومي يؤدي إلى انتظام بيروقراطي، ولكن أيضاً في الميل لتوسيع الحداثة المزعومة المرتبطة بسلام ويستفاليا والمستمدة منه لتغطي مجال الدبلوماسية بأكمله. وأضاف إلى المشكلة استمرار دور المقربين للملوك. على سبيل المثال، وبجانب نهج النمسا الرسمي تجاه فرنسا الذي أدى إلى الثورة الدبلوماسية عام 1756، أي الانتقال من العداء إلى التحالف بين الدولتين، كانت هناك دبلوماسية خاصة، لاسيما مع المستشار

الأمير فينزيل أنتون كانيتز الذي تقرب من لويس الخامس عشر من خلال عشيقته ذات النفوذ مدام بومبادور.[73]

ولم يكن هناك دائماً مواقف مشابهة لحال النمسا في عشرينيات ذلك القرن أو (سر الملك). على سبيل المثال، لم تسع كاترين الثانية الكبرى ملكة روسيا (التي حكمت بين عامي 1762 و1796) لاختصار الطريق في التعامل مع دبلوماسييها. فقد كانت لها أفكارها المبتكرة الخاصة، بما فيها حياد الدول الأوروبية المسلح ضد بريطانيا عام 1780، لكن لا شيء منها يشبه (سر الملك). أما المبعوثون الأجانب في سانت بطرسبرغ، فباستثناء تعرضهم لهجوم جاذبيتها شديد التأثير، فقد تجنبتهم إلى حد كبير. وكان مبعوثوها يقومون بجميع أعمالها الأشد أهمية، ولا يبدو أنها كانت تدقق في اختيارهم على نحو خاص، لاسيما بالنسبة للمناصب الأقل أهمية مثل درسدن على أية حال. أما المبعوثون إلى لندن فلم يشملوا فقط صديقها المقرب إيفان شيرنيشيف، بل أيضاً كونت سيمون فورونتسوف الموهوب الذي خدمها مدة أطول بكثير وكانت تكره عائلته المتحفظة ولا تثق بها لأسباب كثيرة.[74]

مع ذلك فمن المناسب أن نلفت النظر للدبلوماسيات السرية لأنها قوضت نظريات التحول إلى البيروقراطية، أو بالأحرى بينت صعوبة ملاءمة الممارسة مع حقيقة سياسة البلاط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الدبلوماسيات السرية تضع علامة استفهام على الميل نحو تبني رؤية للتحديث تقوم على الغائية، وتؤدي فيها ويستفاليا دوراً رئيساً. وبذلك فإن هذه الدبلوماسيات تدمر هذه الرؤية على نحو أعمق بالنظر نحو تفسير للوضع الراهن لا يمكن فيه للقوالب المؤسسية أن تحتوي على دبلوماسيات أشد تبايناً. وأخيراً فإن دبلوماسيات القرن الثامن عشر السرية أدت مع أمور أخرى إلى النقد والرفض الثوريين للأعراف الراسخة في العقد الأخير منه، وهما نقد ورفض أصبحا مهمين في الجدل الغربي طويل الأمد حول الدبلوماسية.

وشجعت الدبلوماسية السرية عمليات الاستخبار. وكان من المظاهر الرئيسة لتطبيق العلم في الدبلوماسية تطور فك الشفرات فيما يسمى (الغرف السوداء).

وبرغم أن التشفير كان مستخدماً منذ زمن طويل، فإن صعود الغرف السوداء كان أساساً من ظواهر القرن الثامن عشر، إذ بدأ استخدامه في المقاطعات المتحدة على سبيل المثال عام 1707، وذلك جزئياً كاستجابة لأحداث حرب الخلافة الإسبانية والتغييرات والتوترات في العلاقات بين الدول المتحالفة.[75] واتسع نطاق نظام اعتراض الرسائل البريطاني شديد النجاح إلى حد أن البريطانيين استطاعوا عام 1726 وحده قراءة المراسلات الدبلوماسية لكل من النمسا وهولندا وفرنسا وهس ومودينا وبارما وسردينيا وسكسونيا وإسبانيا والسويد وتسكانيا والبندقية.[76] وفي المقابل كان البريطانيون قلقين بشأن مهارة غيرهم ممن يفك الشفرات.[77] وفي كثير من الأحيان كانت رشوة أشخاص من العاملين لدى الدبلوماسيين الأجانب مصدراً مهماً للمعلومات. فكان للفرنسيين طريقة للوصول إلى مراسلات المبعوث البروسي في باريس في عشرينيات القرن الثامن عشر وثلاثينياته.

وكثيراً ما تعلل الدبلوماسيون بالخديعة من جانب الحكومات أو الدور السري للوكالات الخفية أو كليهما عند سعيهم لتفسير سياسة ما أو فشلهم في توقع تحركات ما أو التأثير فيها، لكن بالطبع لم يكن هذان السببين الوحيدين لوقوعهم في أخطاء التقدير. بل كان هناك ميل لتفسير السياسة بلغة تحابي القوة الأجنبية، ومن ثم التقليل من استقلالية المواقف والسياسة في الدولة المعنية، كما كان حال التقارير البريطانية والفرنسية عن المقاطعات المتحدة (هولندا) في أوائل القرن الثامن عشر،[78] وهو ما يتكرر في يومنا هذا.

وقد نشأت الأدوار السرية والأخطاء جزئياً من طبيعة السياسة الخارجية. فبرغم التأكيدات المعتلة للمنظرين من أمثال كاليريه حول حاجة الدبلوماسيين للتوفيق بين المصالح المختلفة، كان غياب أقسام إدارية متمايزة وغير سياسية لإدارة السياسة الخارجية، والعلاقة القوية في معظم الدول بين السياستين الخارجية والداخلية، أمرين كفيلين بأن يواجه الدبلوماسيون اختيارات صعبة لا تزال وثيقة الصلة بزمننا الحاضر. فهل على الدبلوماسيين تقديم الدعم للمعارضين المحليين للحكومات التي

تتبع سياسات تنطوي عل مفارقة تاريخية؟ أم هل عليهم السعي لكسب دعم ذوي المصالح الرجعية التي كان يمثلها في ذلك الزمن بصفة عامة ورثة العروش، واليوم يبدو أنها ممثلة في الحكومة القادمة؟ ففي عام 1725 كانت كاترين الأولى قلقة بشأن دعم بعض الدبلوماسيين الروس لمصالح من أصبح فيما بعد بطرس الثاني،[79] بينما في عام 1737 أخبر جورج الثاني الدبلوماسيين في لندن عن طريق مدير المراسيم سير كليمنت كوتيريل أنه يرغب في ألا يذهبوا إلى قصر ابنه الأكبر فريدريك أمير ويلز،[80] وقد وردت هذه الرغبة في التعليمات اللاحقة للمبعوثين.[81] وبالمثل، كان على البريطانيين الحذر من التقرب من فريدريك ولي عهد بروسيا (الذي أصبح فيما بعد فريدريك الأكبر) لمعارضة والده الشديدة لمثل تلك العلاقات.[82]

وفي كثير من الأحيان، كانت التعليمات إلى الدبلوماسيين غامضة وبالية. وما يمكن تقديمه كالتزام مفرط تجاه المصالح المحلية يمكن أيضاً النظر إليه أيضاً كاستجابة للفرص وسياسة مبنية على علم باحتمالات الموقف. علاوة على ذلك، فإن كان المبعوثون شديدي الارتباط بجماعات معينة أو أشخاص محددين، كما هو محتمل، فيجب التماس الأعذار لهم بالنظر إلى التحزب والصعوبات الناجمة عن استبعادهم من دوائر معينة. وفي حالات كثيرة تدخل الدبلوماسيون بنشاط في السياسة الداخلية.[83]

وفي تلك الأثناء، كانت هناك تحولات مهمة في الحياة والنظام الدبلوماسيين. فازدادت مكانة اللغة الفرنسية كلغة للدبلوماسية الأوروبية. واستمرت أهمية اللغتين الألمانية واللاتينية في أوروبا الشرقية. أما في القسطنطينية فظلت اللغة الإيطالية مهمة حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وبرغم أن السلك الدبلوماسي البريطاني كان يستخدم الفرنسية على نطاق واسع في عهد جورج الثاني (الذي حكم بين عامي 1714 و1727)، فإنه استخدم الإنجليزية بعد ذلك. مع ذلك، أصبحت الفرنسية لغة الدبلوماسية الأولى في أوروبا ككل. وهكذا فقد استخدمت بصفة عامة في المراسلات الدبلوماسية لكل من الدنمارك وسردينيا وسكسونيا ويتيلزباخ (بافاريا

وبالاتين). وأثرت هذه الحاجة في اختيار الدبلوماسيين. وشجع نقص معرفة الإسبان ذوي المراتب العالية باللغة الفرنسية على توظيف الطليان وغيرهم من الأجانب في السلك الدبلوماسي الإسباني الذي لم يصبح مهنة إسبانية دائمة حتى أواخر القرن الثامن عشر.[84] واستخدمت النمسا في عهد تشارلز السادس (الذي حكم بين عامي 1711 و1740) اللغتين الألمانية والإيطالية بصورة عامة، برغم استخدام بعض الفرنسية أيضاً في المراسلات السرية. ولأن جورج ودوارد لم يستطع فهم الرسالة الألمانية (فهماً تاماً) وكانت تأمره بمغادرة فيينا حين قطعت العلاقات مع بريطانيا عام 1727، فقد أمر بالمغادرة بالفرنسية.[85] وفي عهد ماريا تريزا (التي حكمت بين عامي 1740 و1780) استخدم الدبلوماسيون النمساويون الفرنسية على نحو أكثر شيوعاً. علاوة على ذلك، ومع اعتلاء فريدريك الثاني العرش، أيضاً عام 1740، حلت الفرنسية محل الألمانية بالنسبة للدبلوماسية البروسية إلى حد كبير، برغم أن الألمانية كانت تستخدم أيضاً. وفي روسيا، وإلى جانب استخدام الروسية، وكذلك الألمانية من قبل دبلوماسي مقاطعات البلطيق، كان هناك أيضاً تزايد في استخدام الفرنسية.[86] واستخدمت الفرنسية أيضاً في معظم المعاهدات والمذكرات الدبلوماسية.

وفي الوقت نفسه كفل الشعور بوجود مجالات متمايزة استمرار استخدام الألمانية بصفة عامة كلغة للتعامل مع الشؤون الألمانية، في فيينا وكوبنهاغن وهانوفر مثلاً.[87] وقد عكس هذا الاستخدام جزئياً الدور البارز لمؤسسات الإمبراطورية الرومانية المقدسة في منظومة للسيادة المشتركة، ومن ثم مدى الجانب القانوني للدبلوماسية، إذ كانت الدعاوى تقدم في المحاكم الإمبراطورية. وفي عام 1755 تم حث فرنسا على إرسال مبعوث يعرف الألمانية إلى ميونخ لأنه سيكون بذلك أقدر على شرح السياسة لأصحاب النفوذ.[88]

وقد عكس بروز الفرنسية الصفة الدولية للدبلوماسية وعلاقاتها البينية مع مجتمع الملوك والأرستقراطيين. وزاد الإدراك بالتميز نتيجة تطور أعراف مقبولة للحصانة الدبلوماسية، لاسيما الحصانة من الإجراءات المدنية والسلطة القضائية في الدولة

المضيفة. وكانت الحصانة من الإجراءات المدنية مهمة على نحو خاص، نظراً لمدى ما أدى إليه التواني في تسوية أجور الدبلوماسيين المتأخرة ومصاريفهم، ومن ثم اعتمادهم على مواردهم المالية الخاصة، من وقوع كثير منهم في الدين، ومن ثم التعرض للدعوى المدنية نيابة عن دائنيهم، بما فيه السجن. وبجانب الحصانة الدبلوماسية، فإن تزايد القدرة على التغلب على الحواجز المذهبية وتلك المتعلقة بحق الأسبقية قدم مساعدة إضافية في خلق عالم دبلوماسي موحد. وفي الواقع فإن قضايا حق الأسبقية والمراتب تواصلت في أواخر القرن الثامن عشر بقوة أقل مما كانت عليه قبل قرن.

وعكس ذلك جزئياً التحول في الوعي الذي شهده منتصف القرن من عصر الباروك إلى عصر التنوير. وكان يمكن أيضاً ملاحظة هذا التحول في تراجع التركيز على استعراض التفاخر والتباهي، كما كان يحدث في الدخول الدرامي للمبعوثين الذين وصلوا حديثاً إلى العاصمة التي تضم مقر سفارتهم. ويحتوى متحف المركبات في بيليم، غرب لشبونة، على بعض نماذج الإسراف في مركبات عصر الباروك المصممة لدخول الدبلوماسيين. ولم تنقطع هذه المراسيم، وإنما أصبحت أقل ولعاً بالتفاخر، وأقل بروزاً في الدبلوماسية واعتبرت أقل أهمية. وبالمثل، تأثر المبعوثون بنزوع الملوك الذين اعتمدوا لديهم نحو تبني نمط للسلوك والحياة اتسم بالنفعية والمحلية في آن واحد.

وكان هناك أيضاً اختلاف في النبرة بين أبرز ما كتب عن السلوك الدبلوماسي في أواخر القرن السابع عشر، وهو كتاب (السفير ووظائفه) لمؤلفه أبراهام فان ويكيفورت الصادر عام 1681 الذي أكد على الوضع القانوني للدبلوماسي لاسيما امتيازاته القانونية، والعملين الأكثر واقعية الصادرين في أوائل القرن الثامن عشر، وهما كتاب (عن كيفية التفاوض مع أصحاب السيادة) لمؤلفه فرانسوا دو كاليريه الصادر عام 1716، وكتاب (حديث عن فن التفاوض) لمؤلفه أنطونيو بيكو الصادر عام 1737. وبينما اقترحت المقالة المنشورة يوم 27 سبتمبر 1757 في صحيفة (سينتنيل)

اللندنية إقامة أكاديمية سياسية لتدريس الدبلوماسية، ورسمت الخطوط العريضة «لمدرسة السفراء حيث سيتم شرح كتاب الأستاذ ويكيفورت عن وظائف هذا المنصب الرفيع شرحاً وافياً للطلاب»، فإن الطبعات الإنجليزية والألمانية والإيطالية والروسية من كتاب كاليريه صدرت في أعوام 1716 و1717 و1726 و1772 على التوالي.

وقد وصف كتاب كاليريه باعتباره يقدم «بؤرة للمناقشات حول الدبلوماسية، هي المصلحة السياسية التي يمكن من خلالها أن تكتسب مفاهيم الدبلوماسية وممارساتها ترابطاً منطقياً أكبر»، ويصف نشأة الدبلوماسية «كمبدأ ومؤسسة للنظام»، ويعبر عن سياسة القوة والسلوك المتحضر باعتبارهما منسجمين.[89] وباختصار، فإن هذا الكتاب – مثله مثل معظم الكتابات عن الدبلوماسية بما فيها كتب الدبلوماسية الشائعة التي قد تعمل عمل الأدلة[90] – تعوزه الأصالة، وقد كان مهماً تحديداً لأنه أعاد طرح الرؤى وشرح الممارسات بلغة الحاضر. وبلغت هيمنة فرنسا الثقافية إلى الحد الذي جعل من المناسب أن يكون كاليريه فرنسياً وأن يكتب بالفرنسية. وقد أكد كاليريه الذي عمل دبلوماسياً بين عامي 1670 و1700 على احتراف الدبلوماسيين بدل استخدام الهواة من ذوي المراتب العليا، وهو رأي متعلق بإنشاء الأكاديمية السياسية عام 1712 وبسعيه من أجل الحصول على وظيفة.[91] وبالمثل، أكد الوزير ذو النفوذ في برنسفيك–وولفينباتل البارون جوهان كريستوف سكلينيتز على الحاجة إلى دبلوماسيين فرنسيين لديهم معرفة بالدستور الألماني ومهارات اجتماعية.[92]

وكان العالم الدبلوماسي شديد الارتباط بالنمو في الإدارات الوطنية المتخصصة في توجيه السياسة الخارجية، برغم أنه كان أيضاً – على مستوى آحاد الدبلوماسيين – على علاقة غير مستقرة بتلك الإدارات في كثير من الأحيان. وأصبحت هذه الإدارات في دول كثيرة أكثر تميزاً وأشد تمرساً، لاسيما مع العناية الفائقة التي أولتها لضمان توفر موظفين متخصصين دائمين ومترجمين وخرائط ومحفوظات. وكانت فرنسا الرائدة في هذا المجال،[93] فكانت نموذجاً للدول الأخرى. وكانت العلاقة

واضحة في إسبانيا، حين اعتلى العرش فيليب حفيد لويس الرابع عشر ودوق أنجو ليصبح فيليب الخامس عام 1700، ثم أنشأ مجلس للحكومة سيطر عليه السفير الفرنسي في العام التالي. وفي عام 1714، ومع اقتراب حرب الخلافة الإسبانية، أنشأ فيليب سكرتارية الدولة، بينما تدين أيضاً سكرتارية الدولة للشؤون الخارجية التي أنشئت في سافوي–بيدمنت عام 1717 بالكثير لفرنسا. وقد أصبحت تلك الأخيرة وزارة خارجية ناجحة ومثيرة للإعجاب.[94]

وفي روسيا عام 1719، وفي إطار تحديث الحكومة الذي قام به بطرس الأكبر، حلت كلية الشؤون الخارجية محل إدارة السفارات القديمة، وأصبحت وزارة مهمة. وفي بروسيا، شهد إعادة تنظيم الحكومة المركزية أيضاً إنشاء إدارة الشؤون الخارجية عام 1728، وقد أصبحت عام 1733 تعرف بوزارة مجلس الوزراء. وفي البرتغال لم يتم إقامة وزارة مستقلة للشؤون الخارجية إلا عام 1736، برغم تحبيذ إقامتها في وقت سابق. وفي النمسا كان العامان ذوا الصلة هما 1742 و1753، ونتيجة لذلك أنشئت مستشارية الدولة التي تغيرت هيئتها.

وكمظهر مهم لإنشاء وزارات جديدة، حصلت تلك الوزارات على مبان خاصة بها، وهو ما ساعد على توفير شعور بالتماسك داخلها. وتحقق هذا الشعور ليس فقط لدى العاملين في الوزارات، بل أيضاً لدى المبعوثين المسؤولين أمامها والدبلوماسيين الذين كان عليهم التعامل معها. فكانت الثقافة الدبلوماسية المتخصصة تتحول لتصبح أكثر ارتكازاً على بنية حكومية أكثر تطوراً.

وكانت الإدارة المؤسسية للشؤون الخارجية تنفصل على نحو متزايد. ففي عام 1698 تم توضيح سلطة وزير الدولة الفرنسي لشؤون البحرية على الدبلوماسيين والحد منها. وفي بريطانيا أنشئ منصب وزير الخارجية عام 1782 ليحل محل النظام السابق الذي كان فيه اثنان من وزراء الدولة، هما وزيرا الدولة للإدارتين الشمالية والجنوبية – اللذان كانا يتنافسان أحياناً – مسؤولين ليس فقط عن الشؤون الخارجية ولكن أيضاً عن مجموعة من المسائل الداخلية بما فيها النظام العام.

وفي الوقت نفسه، فإن من الخطأ التأكيد على التحول نحو المؤسسية لدرجة تؤدي إلى بخس قدر أولوية السياسة. وهكذا كان رئيس مجلس الشؤون الخارجية في فرنسا مارشال دويكسيل يواجه معارضة بين عامي 1716 و1718 من جانب الوصي على العرش دوق أورليانز، وصديقه الحميم غيوم دوبوا الذي عمل فيما بعد مبعوثاً ووزيراً للخارجية.[95]

وكان على الوزراء النظر إلى تعيينات الأفراد باعتبارها جزءاً من نظام للرعاية والمناصرة شمل السياسة والحكم الداخليين، وهو في الوقت نفسه أيضاً خدمة خارجية يجب أن تحوي بعض الأفكار عن التدريب والتطور المهني والترقي، بالإضافة إلى القضايا الرئيسية المتعلقة بإقامة التمثيل والتبادل والتشجيع عليهما.[96] وكذلك رأى الدبلوماسيون أنفسهم باعتبارهم مختارين داخل نظام دبلوماسي. فكان أولئك الساعون للبحث عن عمل واعين تماماً بأن عليهم الاستجابة لهذا السياق والمناورة داخله. وهكذا لم يعد الاهتمام بالرتبة ببساطة مسألة متعلقة بالمكافآت – التي أصبحت أشد ارتباطاً بالرتبة والوظيفة – بل أيضاً بالسياسة والمكانة الاجتماعيتين، وبتفضيلات المؤسسة.[97] وكانت تلك التفضيلات مرتبطة بتطور بنية مهنية في سلك دبلوماسي أشد وعياً بذاته، وهي بنية عكست تضاعف عدد الدرجات المهنية (**انظر ما سبق**).

وكان هناك أيضاً اهتمام بالحصول على مناصب ومهمات قد تعود على أصحابها بسمعة جيدة. وانطبق ذلك خاصة بالنسبة إلى رجال الأعمال الساعين للترقي في السلك الدبلوماسي أو من خلال العمل كدبلوماسيين، وليس بالنسبة إلى مبعوثي الألقاب الذين كان من المحتمل أكثر أن يعتبروا التمثيل مهمتهم الرئيسة، وحضورهم وسلوكهم المتطلبات شديدة الأهمية لهذا التمثيل.

وكان من الشائع ألا يفكر مبعوثو الألقاب هؤلاء في الدبلوماسية كمهنة إلا قليلاً، فكان من المحتمل أكثر أن يركزوا على خدمة صاحب السيادة، ومن ثم على قضايا الرتبة والحظوة ومكافآتهما. وجانب كبير من مشكلة الحكم على الدبلوماسية ينبع

من عادة وضع هاتين الفئتين معاً من أجل الوصول إلى حكم عام. وعلى الرغم من سهولة العثور على اختلافات واضحة بينهما في حالات كثيرة، فلم يكن هناك تقسيم صارم بين الفئتين. لكن وجود هاتين الفئتين المتعارضتين يشكك في أي حكم عام لا يأخذ هذه المسألة في الاعتبار، وهو أمر يظل وثيق الصلة بالحاضر.

وكما يحدث في كثير من الأحيان عند مناقشة الدبلوماسية، فمن المهم الوعي بالتطورات ولكن من المهم أيضاً الحذر من التصور الغائي. وهكذا، فبجانب درجة مهمة من التخصص، سيكون من الخطأ المبالغة في نطاق التغيرات الإدارية ومداها في الفترة من عام 1690 إلى عام 1775. فكثير من الكيانات السياسية كانت تعوزها المؤسسات المتخصصة وأفكار الخدمة البيروقراطية، وحيثما وجدت المؤسسات فإن عدد العاملين فيها كان صغيراً بصفة عامة (ومال للاستمرار كذلك إلى أواخر القرن التاسع عشر)، وكانوا لا يتدربون إلا على وظائفهم، وهذه ممارسة أبرزت الطبيعة المحافظة للدبلوماسية. وكان عدد العاملين في وزارة الخارجية البريطانية التي تأسست عام 1782 أقل كثيراً من عددهم في نظيرتها الفرنسية.

وفضلاً عن ذلك فإن تأثير هذه المؤسسات كان يحده التدخل المباشر المستمر من جانب الملوك والوزراء الآخرين. فالتعليق الوارد في التعليمات التي وضعت عام 1725 لمبعوث سكسوني إلى إسبانيا - ومفاده استحالة فهم السياسة الخارجية لبلاط ما من دون فهم حالته الداخلية[98] - كان صائباً كذلك طوال هذه الفترة، ومن ثم أثار شكاوى.[99] فقد أمر أغسطس الثاني شخصاً آخر من مبعوثيه، هو فريدريك كونت واتزدورف (لندن، 1730-1732)، بالحرص على التناغم في النبرة والنظرة مع الحكومة التي اعتمد لديها، وعلى عدم التعامل مع معارضيها.[100]

وبصفة أعم، فقد اعتاد المبعوثون الأرستقراطيون على العمل بطرقهم الخاصة لأنهم كانوا أرستقراطيين، ولأن كثيراً منهم كانوا ذوي خبرة دبلوماسية ضئيلة وغير معتادين على النظام. وقد شعر المبعوثون ذوو العلاقات الوطيدة الذين عملوا ممثلين شخصيين لأصحاب السيادة بأنهم قادرون على نسبة الأوامر التي لا يحبونها

إلى ظروف سياسية خاصة، وبالتالي تبرير عدم الالتزام بها واتباع وجهات نظرهم الخاصة.

وكان القليل فقط من الدبلوماسيين مهتماً بتحقيق أهداف تجارية، وهو ما عكس السياسة الاجتماعية للدبلوماسية، ومدى ما كانت تتطلبه هذه المسائل من تمكن من التفاصيل يبغضه الدبلوماسيون. وكانت هناك أيضاً قضايا مؤسسية. فالمبعوثون الفرنسيون في القسطنطينية، مثل فيلينوف في ثلاثينيات القرن الثامن عشر، انتقدوا غرفة مرسيليا التجارية لدورها البارز في تنظيم التجارة مع تركيا. وكان يمكن أيضاً أن ترتبط انتقادات التجار بالنزاعات بين المبعوثين من الدولة ذاتها، لاسيما مع تعيين هوياتهم عند الحكومات المعتمدين لديها. فالقناصل كانوا أكثر ميلاً من المبعوثين للتقرب من التجار – بالمعنيين الحرفي والمعنوي – ولأن يكونوا أكثر استعداداً لدعم مصالحهم، وذلك لعدة أسباب ليس أقلها أن تعيين القناصل ورواتبهم كان في كثير من الأحيان يعتمد على تأييد التجار. فقد استدعي المبعوث الفرنسي في البندقية كونت مونتيغو عام 1746 لعدة أسباب تشمل سوء علاقاته مع القنصل وإرساله تقارير غير دقيقة.[101] مع ذلك فقد كان من الممكن أن يطلب المبعوثون نصيحة القناصل، وكان القناصل مسؤولين على نحو خاص عن صون الحقوق والامتيازات التجارية.[102]

وكان المبعوثون الذين سبق أن عملوا قناصل مهتمين اهتماماً خاصاً بالحالة التجارية، ومن هؤلاء بول ريكوت الذي عمل وزيراً بريطانياً مقيماً في هامبورغ والمدن الهانسية (على ساحل أوروبا الشمالي) من عام 1689 إلى عام 1700. وتقدم مراسلاته مع وزير الحرب والمفوض التجاري وليام بلاثويت مواد تفصيلية عن الاقتصاد والسياسة والدبلوماسية، بما فيها تحذيرات بشأن تجهيز سفن القرصنة في الموانئ الهانسية.[103] وتذكرنا هذه المراسلات بأن الأنشطة الدبلوماسية خلال مدة طويلة في الفترة بين عامي 1688 و1763 كانت تتأثر بشدة بالصراعات أو احتمالات وقوعها.

وللتحذير من الغائية، فهناك حاجة أيضاً للتحفظ على القول بأن الدبلوماسية بعد

ويستفاليا كانت مظهراً لنظام دولي علماني. فالمبعوث البريطاني جورج ستيبني الذي كان يسعى لاستدعائه من فيينا عام 1704 ذكر ما يلي في تقريره عن المشاكل الناجمة عن تلقيه تعليمات بدعم البروتستانتيين المجريين:

«لقد تلقيت أوامر متكررة بالتماس الدعم جدياً لصالح الساخطين في المجر، وهو ما قمت به بكل ما استطعته من حماسة، ففقدت لذلك الترحيب من جانب الغالبية في الوزارة، برغم أني كنت أقوم بواجبي فقط، وهو أول ما آخذه في الاعتبار، وهذا ما يجب أن يكون. لكني أدرك تغيراً في البلاط الإمبراطوري تجاهي لهذا السبب، ولذلك أرى أنه قد يكون في صالح خدمة جلالتها تماماً كما هو في صالح شعوري بالرضا الذاتي أن يتم العثور على شخص آخر لتولي هذه الوظيفة». [104]

وكان مثل هذا الدعم جانباً من التزام أعم من جانب الإخوة في الدين، [105] وهو التزام ربط الدبلوماسية بالمواقف والسياسات الإمبراطورية والمحلية. [106] وما يقابل ذلك في الكاثوليكية كان يشمل الدعم المقدم لليعاقبة، بينما استمرت القضايا المذهبية تلعب دوراً في سياسة التحالفات، كما حدث عام 1757 حين كانت فرنسا حريصة على الظفر بحليف بروتستانتي بين الأمراء الألمان. [107] مع ذلك فقد أدت الاعتبارات الواقعية لسياسة القوة مرة أخرى دوراً مهماً في التأثير في الدعم المقدم والمعروض. [108] فضلاً عن ذلك، ومع تأكيد الحكام على الشرعية، فإنهم واجهوا في كثير من الأحيان صعوبات أيديولوجية وأخرى نابعة من الحيطة والحذر حين كان الأمر يتعلق بالنظر في دعم المعارضة في الدول الأخرى، ناهيك عن دعم أنشطة التمرد والعصيان المسلح، وكان يمكن أن يؤدي هذا الحال إلى ممانعة في تقديم الدعم. [109]

ومن غير الملائم أيضاً أن نتصور حدوث ثورة إدارية في الدبلوماسية أو الإشراف عليها في هذه الفترة. فطبيعة العمليات الدبلوماسية لم تتطابق مع الافتراضات البيروقراطية التي تضمنها مصطلح الخدمة الدبلوماسية في أواخر العصر الفيكتوري. علاوة على ذلك، فبحلول عام 1775، لم تكن التطورات المهمة التي حدثت قد شملت كل أرجاء أوروبا، سواء أتعلقت تلك التطورات بالتخصص الوظيفي، أو

إنشاء نظام للترقي على أساس الجدارة والأقدمية، أو التحول نحو احتراف العمل البيروقراطي (باعتباره مختلفاً عن التعلم أثناء التوظف)، ووجود بنية تحتية تشمل المباني والموظفين والسجلات المحددة بدقة.

وتعقد الموقف نتيجة دور البلاطات المهم في الدبلوماسية، باعتبارها مواقع للأنشطة ومصادر للتقارير والسياسة. فمن جهة، ساعد هذا الدور في ضمان أهمية المبعوثين الأرستقراطيين الذين كان بإمكانهم القيام بدور رئيس في حياة القصور. لكن العلاقة بين سياسة القصر والعمليات الحكومية كان يمكن أن تكون معقدة، كما تكشف بوضوح في (سر الملك). وفضلاً عن ذلك، فقد أبرزت هذه الصعوبات مدى عدم مسؤولية المشاكل العملية وحدها (مثل الاتصالات) عن فشل النظم والممارسات والآليات الدبلوماسية في تحقيق إمكاناتها.

وحيث إن الدبلوماسية لم تتطلب تنفيذ السياسة في الأماكن كلها في أوروبا، فإنها تجنبت كثيراً من العقبات الحكومية في تلك الفترة، لكن ظلت هناك قيود مهمة. وبالرغم من ذلك، فمع التسليم بهذه القيود والعمليات المبتدئة المتعلقة بالتجنيد والرواتب وإلى حد ما الضبط الوزاري، فقد كان هناك كثير من المبعوثين الذين اكتسبوا خبرة كبيرة خلال خدمتهم الطويلة ومن ثم أصبحوا محترفين، بينما عمل معظم الدبلوماسيين بفاعلية، وذلك إلى جانب المؤسسات الأكثر تحديداً مقارنة بالقرن السابع عشر، ناهيك عن القرن السادس عشر.[110]

وكان هناك أيضاً إنجازات محددة. فقد أدمجت روسيا بنجاح في نظام أوروبا الدبلوماسي من خلال المبعوثين في سانت بطرسبرغ والمبعوثين الروس في أرجاء أوروبا. وكمظهر آخر للنجاح، أصبح ممكناً التفاوض لإقامة تكتلات دبلوماسية واسعة النطاق، مثل منظومة حلف فيينا الذي نشأ عام 1725–1726 وضم إسبانيا والنمسا وبروسيا وروسيا، ومنظومة حلف هانوفر المنافس الذي ضم في البداية بريطانيا وفرنسا وبروسيا ثم خسر الأخيرة عام 1726–1727 لكنه كسب الأراضي الواطئة والدنمارك والسويد، والتحالف المعادي لبروسيا الذي أقيم عام 1756–1757

وضم فرنسا والنمسا وروسيا والسويد، وعصبة الحياد المسلح المعادية لبريطانيا التي أسستها كاترين الكبرى عام 1780.

علاوة على ذلك، فقد أرسل معظم الدبلوماسيين الأوروبيين تقارير منتظمة وشاملة. وإذا كانوا قد مالوا إلى التركيز على زمر القصر والوزارات، فإن ذلك كان مفهوماً كاستجابة لمصادر القوة والسياسة. كما أن عدم توجيه جانب كبير من الاهتمام للتطورات الاجتماعية والسياسية الأوسع نتج عن نقص الموارد للقيام بذلك. فهذه المعلومات لم تكن متاحة بسهولة، وكان يعتقد بصفة عامة أن أهميتها محدودة.

وكان هناك ضغوط قليلة من أجل اتباع أساليب جديدة، جاء بعضها من داخل النظام الدبلوماسي وأكثرها من خارجه – برغم محدودية آليات التعبير عن مثل هذه الانتقادات – وذلك جزئياً من نتائج فعالية معظم الدبلوماسيين الأوروبيين. لقد كان ذلك النظام مناسباً لأهدافه، وهي مزيج من الانتظام في إرسال التقارير والتفاوض لأغراض محددة. وكانت مناسبة النظام لأهدافه إنجازاً رئيساً. فبجانب العيوب وحالات الفشل، كانت هناك كفاءة منتظمة.[111]

وكانت الدول الأوروبية تبتعد باطراد عن الاعتماد على الملوك، على الأقل بالنسبة إلى الحكم، وإن لم يكن بالنسبة إلى السياسة. وطورت المؤسسات الإدارية معياراً للاستقلالية، وكان هناك تقدم كبير في القدرة والتمرس الحكوميين في بعض الدول، لاسيما بريطانيا وروسيا، وإن كان بطريقتين مختلفتين تماماً. مع ذلك فإن الحداثة كانت لا تزال غائبة، إن كان لنا أن نفهم العالم الحديث بمعنى وظيفي، أي باعتباره يعني (جزئياً على الأقل) الحكومة الكبيرة القادرة على تنفيذ سياسات تم التخطيط لها، وذلك بطريقة يمكن التنبؤ بها، والقادرة أيضاً على دمج التغذية المرتجعة بسهولة في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات. لكن هذا التعريف أقل إقناعاً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مقارنة بحاله قبل ثلاثة عقود لأن الثقة في قيم المركزية وسيطرة الدولة أقل الآن، وإن كان من غير الواضح إلى أين تفضي

إعادة التقييم تلك بالدبلوماسية، إذ لا يبدو أن هناك بديلاً واضحاً قابلاً للتطبيق لهذا النظام الذي يضبط العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. ويقلل الحديث الراهن عن مبدأ تجاوز الأوطان – مثل دعم (دبلوماسية الشعوب) في السابق – من الاضطراب الذي قد ينتج عن مثل هذه الممارسات. والاضطراب أو (الضوضاء) في النظام الدولي سبب رئيس للنزاع، إن لم يكن الصراع.

ولذلك فمن الواضح أنه يصعب أخذ الحداثة – ومن ثم التحديث – في أي تفسير للثقافة والممارسة الدبلوماسيتين، وهذه الصعوبة تنسف أي تصور غائي مبني على هذه المعايير. وبالإضافة إلى هذه النقطة الرئيسة المتعلقة بالمفاهيم، هناك أيضاً خطر التقليل من عناصر الموقف في القرن الثامن عشر التي لا تتطابق مع الأفكار الحديثة للعمل والفاعلية البيروقراطيين. وكان دور الشقاق الحزبي شديد الأهمية هنا، وقد أشير إليه عام 1736 حين كتب توماس روبنسون – الذي كان مبعوثاً في فيينا وشخصية مركزية في الدبلوماسية البريطانية قبل أن يصبح وزيراً للخارجية عام 1754 – إلى أندرو ستون، أحد وكلاء الوزارة. فقد كتب عن رئيس الأخير أنه «ينسب كلينا لدوق نيوكاسل».[112]

الهوامش

1 G. Livet, *L'Equilibre européen de la fin du Xve à la fin du XVIIIe siècle* (Paris, 1976), p. 137.

2 H. K. Kleinschmidt, *The Nemesis of Power* (London, 2000), esp. pp. 114–70, and)Systeme und Ordnungen in der Geschicht der internationalen Beziehungen', *Archiv für kulturgeschichte*, lxxxii (2000), pp. 433–54; A. Osiander, *The States System of Europe, 1640–1990: Peacemaking and the Conditions of International Stability* (Oxford, 1994).

3 من هايندفورد إلى وزير الدولة للقسم الشمالي توماس دوق نيوكاسل، 11 أبريل 1752: na. sp. 80/190.

4 E. Dziembowski, *Un Nouveau Patriotisme français, 1750–1770. La France face à la puissance anglaise à l'époque de la guerre de Sept Ans* (Paris, 1998).

5 M. Schlenke, *England und das friderizianische Preussen, 1740–1763* (Munich,1963), pp. 171–225.

6 G. Yagi Jr, 'A Study of Britain's Military Failure during the Initial Stages of the Seven Years' War in North America, 1754–1758', PhD thesis, University of Exeter, 2007.

7 W. Robertson, *The History of the Reign of the Emperor Charles V* (London,1782 ;1769 edn), i, 134–5.

8 المبعوث الفرنسي فيلينوف، 1735:

Paris, Bibliothèque Nationale, Nouvelles Acquisitions Françaises 6834 fol. 58.

9 E. Gibbon, *The History of the Decline and Fall of the Roman Empire*, ed. J. B. Bury (London, 1896–1900), iv, pp. 163–6.

10 D. Headrick, *When Information Came of Age: Technologies of Knowledge in the Age of Reason and Revolution, 1700–1850* (New York, 2000).

11 R. White, *Middle Ground: Indians, Empires and Republics in the Great Lakes Region, 1650-1815* (Cambridge, 1991); I. K. Steele, *Fort William Henry and the)Massacre'* (Oxford, 1990).

12 J. A. Sweet, *Negotiating for Georgia: British–Creek Relations in the Trustee Era, 1733–1752* (Athens, ga, 2005).

13 T. J. Shannon, *Indians and Colonists at the Crossroads of Empire: The Albany Congress of 1754* (Ithaca, ny, 2000).

14 R. Law, '"Here is No Resisting the Country": The Realities of Power in Afro- European relations on the West African "Slave Coast"', *Itinerario*, xviii (1994), pp. 50–64.

15 من ريتير إلى بيكيرز، 14 سبتمبر 1774:

Munich, Bayr. Ges. Wien 702.

16 S. Subrahmanyam, *Penumbral Visions: Making Polities in Early Modern South India* (Ann Arbor, mi, 2001).

17 M. Fisher, *Indirect Rule in India: Residents and the Residency System, 1858–1764* (Delhi, 1991).

18 J. Sebes, *The Jesuits and the Sino-Russian Treaty of Nerchinsk (1681): The Diary of Thomas Pereira, S.J.* (Rome, 1961).

19 L. M. Brockey, *Journey to the East: The Jesuit Mission to China, 1579–1724* (Cambridge, ma, 2007).

20 S. Anderson, *An English Consul in Turkey: Paul Rycaut in Smyrna, 1667–1678* (Oxford, 1989).

21 J. L. Stevenson, *A Journey from St Petersburg to Peking, 1719–1722*, ed. J. Bell (Edinburgh, 1965).

22 من فوكينير إلى نيوكاسل الذي كان حينها وزير الدولة للقسم الجنوبي، 20 يناير 1739:
Cambridge, University Library, Cholmondeley Houghton papers, correspondence no. 2830.

23 من المبعوث البافاري في لندن هاسلانج إلى وزير الخارجية البافاري كونت بريسينج، 20 يناير 1758:
Munich, Bayr. Ges. London 234.

24 من المبعوث البريطاني في فيينا توماس روبينسون إلى وزير الدولة للقسم الشمالي وليام لورد هارينجتون، 27 يوليو 1733:
NA. SP. 80/97.

25 Paris, Bibliothèque Nationale, Manuscrits Francais, 7186 fol. 302, Nouvelles Acquisitions Français, 14914 fol. 83, 14196 fols 138, 218–19.

26 من إيرفن نائب القنصل في أوستيند إلى وكيل الوزراة جيمس والاس، 17 يوليو 1757:
na. sp. 110/6.

27 من رينيل دو ليسكت مبعوث لوراين في مؤتمر كامبراي، إلى ليوبولد دوق لوراين، 5 أبريل 1725:
Nancy, Archives de Meurthe-et-Moselle, Fonds de Vienne, series 3F, vol. xxxii, no. 132.

28 J. P. Mackey, *The Saxon Post* (Blackrock, Ireland, 1978); M. C. Lowe, 'The Development of the Portuguese Postal Service', *Stamp Lover*, lxxxiv (1992), p. 136; W. Behringer, *Im Zeichen des Merkur. Reichspost und Kommunikationsrevolution in der Frühen Neuzeit* (Gottingen, 2003).

29 John Ward's journal, bl. Add. 6235 fol. 49.

30 *Sbornik Imperatorskago Istoricheskago obshcestva* (St Petersburg), 64, 365.

31 من تشيسترفيلد إلى وزير الدولة للقسم الشمالي وليام لورد هارينجتون، 20 يناير 1745:
na. sp. 84/408 fol. 64.

32 من وزير الدولة للقسم الشمالي روبرت إيرل هولديرنيس الرابع، إلى هانبري وليامز، 11 أبريل 1755:

Newport, Public Library, Hanbury Williams papers.

33 D. Altbauer, 'The Diplomats of Peter the Great', *Jahrbücher für Geschichte Osteuropas*, xxviii (1980), pp. 14–16. See also A. Bohlen, 'Changes in Russian Diplomacy under Peter the Great', *Cahiers du Monde russe et soviétique*, vii1966)), pp. 341–58.

34 A. G. Cross, *'By the Banks of the Thames': Russians in Eighteenth Century Britain* (Newtonville, ma, 1980), p. 10.

35 من كونيتز إلى جوزيف الثاني، 11 مايو 1781:
Joseph II, Leopold II und Kaunitz. Ihr Briefwechsel, ed. A. Beer (Vienna, 1873), p. 52.

36 من زامبوني إلى كونت لاجناسك وزير سكسوني، 15 فبراير 1732:
Dresden, Haupstaatsarchiv, Geheimes Kabinett, Gesandtschaften 637 fols 180–83.

37 من جوزيف يورك إلى نيوكاسل، 1 مايو 1753، ومن إيرل بريستول إلى إيرل هولديرنيس، 8 نوفمبر 1755:

na. sp. 84/463, 92/63 fol. 180;

ومن وزير خارجية فرنسا براسلين إلى المبعوث في فيينا تشاتيليت، 7 و16 يوليو 1763:
ae. Cp. Autriche 295 fols 36, 48–50. See also *Centinel*, 24 Nov. 1757.

38 من وزير الخارجية فرانسوا دو سانت–كونتيست، إلى المبعوث في لاهاي ماركيز دو بوناك، 18 و27 مايو 1753:

Paris, Archives Nationales kk. 1400, pp. 189–90,212 .

39 من المبعوث الفرنسي في فيينا هوتفورد إلى سانت كونتيست، 12 و22 أبريل 1752، والرد، 7 مايو:

ae. Cp. Autriche 251 fols 101, 110–22, 135.

40 مخبراً عن شكاوى ألين فيتزهربرت: من ريتشارد جرينفايل إلى المبعوث في فيينا سير روبرت موراي كيث، 23 ديسمبر 1783:

bl. Add. 35530 fol. 269.

41 J. M. Hartley, *Charles Whitworth: Diplomat in the Age of Peter the Great* (Aldershot, 2002).

42 J. Burkhardt, *Abschied vom Religionskrieg: Der Siebenjährigen Krieg und die päpstliche Diplomatie* (Tübingen, 1985).

43 L. Wolff, *The Vatican and Poland in the Age of Partitions: Diplomatic and Cultural Encounters at the Warsaw Nunciature* (New York, 1988).

44 H. M. Scott, 'Religion and Realpolitik: The Duc of Choiseul, the Bourbon Family Compact, and the Attack on the Society of Jesus, 1758–1775', *International History Review*, xxv (2003), pp. 37–62.

45 من وزير الخارجية الفرنسي دوبوي، إلى فيليب ديستوتشي المبعوث في لندن، 8 مارس 1719:

ae. Cp. Ang. 322 fol. 264; G. Thuillier, 'L'Académie Politique de Torcy, 1712-1719', *Revue d'Histoire Diplomatique*, xcvii/1–2 (1983), pp. 54–74.

46 لقيام النمساويين بالمثل، انظر رسالة المبعوث البافاري في فيينا بارون هالبيرج إلى باروم فيريج، 4 فبراير 1786:

Munich, Bayerisches Hauptstaatsarchiv, Bayr. Ges, Vienna 727.

47 J. Voss, 'L'Ecole diplomatique de Strasbourg: L'ena de l'Ancien Régime?', and E. Buddruss, 'Les Élèves de Schoepflin au Ministère des Affaires Etrangères à Versailles', in *Strasbourg, Schoepflin et l'Europe au XVIIIe siècle*, ed. B. Vogler and J. Voss (Bonn, 1996), pp. 207–24.

48 من فيري إلى تشارلز إيمانويل الثالث، 18 ديسمبر 1761:

Turin, Archivio di Stato, Lettere Ministri Inghilterra 66.

49 من هارينجتون إلى المبعوث في لاهاي هوراتيو وولبول، 8 نوفمبر 1737:

na. sp.84/368 fol. 136.

50 تعليمات للمبعوث الفرنسي إلى جورج الثاني ماركيز دو فالوري بشأن رحلته إلى هانوفر، 3 مايو 1750:

ae. Cp. Brunswick-Hanovre 50 fol. 202.

51 من مبعوث سكسون في فيينا جوزيف كونت واكيربارث، إلى وزير سكسون إرنست مانتيوفيل، 19 مايو 1728:

Dresden, Hauptstaatsarchiv, Geheimes Kabinett, Gesandtschaften 3331.

52 Paris, Archives Nationales kk 1393.

53 C. Storrs, 'Savoyard Diplomacy in the Eighteenth Century', in D. Frigo, *Politics and Diplomacy in Early-Modern Italy* (Cambridge, 2000), p. 246.

54 D. Starkey, 'Representation through Intimacy: A Study of the Symbolism of Monarchy and Court Office in Early-Modern England', in *Symbols and Sentiments*, ed. I. Lewis (London, 1977), pp. 201–3.

55 من تشافيني إلى تشوفيلين، 9 أكتوبر 1731:

ae. Cp. Allemagne 379.

56 من سبار إلى الوزير الأول في السويد كونت هورن، 28 نوفمبر 1735:

Cambridge, University Library, Cholmondeley Houghton papers, correspondence, no. 2517.

وبشأن دفع المتأخرات الذي لا يطاق، انظر رسالة المبعوث البافاري الذي استمر طويلاً في لندن، جوزيف كونت هاسلانج، إلى وزير الخارجية البافاري بارون بريسينج، 25 مايو و3 سبتمبر 1745:

Munich, Bayerisches Hauptstaatsarchiv, Gesandtschaft London 213.

57 Na. sp. 94/135 fol. 302.

وكان بالفعل قد طرح هذه النقطة عام 1737. انظر رسالة كين إلى نيوكاسل، 22 يوليو 1737:

na. sp. 94/128.

58 Ae. Cp. Angleterre 438 fol. 305, 439 fol. 169.

59 R. Oresko, G. C. Gibbs and H. M. Scott, eds, *Royal and Republican Sovereignty in Early Modern Europe* (Cambridge, 1997).

60 Ae. Cp. Espagne 517 fols 26–8, 192–3, 281–5; A. Bourquet, *Le Duc de Choiseul et l'Alliance Espagnole* (Paris, 1906), pp. 6–7, 25.

61 H. Kamen, *Philip V of Spain* (New Haven, ct, 2001), pp. 152–7.

62 Ae. Cp. Angleterre 364 fols 395–406.

63 من روبنسون إلى هوراتيو وولبول، 7 يناير 1736:

bl. Add. 23852 fol. 17.

64 M. Lindemann, *'Liaisons dangereuses': Sex, Law, and Diplomacy in the Age of Frederick the Great* (Baltimore, md, 2006).

65 من المبعوث البريطاني في باريس جيمس إيرل وولدجريف، إلى نيوكاسل، 1 أغسطس :1739

London, British Library, Department of Manuscripts, vol. 32801.

66 من أبي ستريكلاند إلى بارتينشتاين، 16 نوفمبر 1734:

Vienna, Haus-, Hof-, und Staatsarchiv, Staatenabteilung, England Varia 8.

67 Ae. Cp. Autriche 263 fol. 54.

68 E. Boutaric, ed., *Correspondance ecrete ecrete de Louis XV sur la politique étrangère* (2 vols, Paris, 1886); M. Antoine and D. Ozanam, eds, *Correspondance ecrete du Comte de Broglie avec Louis XV, 1756–1774* (Paris, 1956–61), and)Le Secret du Roi et la Russie jusqu'à la mort de la Czarine Elizabeth en 1762', *Annuaire Bulletin de la Société de l'Histoire* (1954–5), pp. 80–81.

69 T. E. Kaiser, 'Who's Afraid of Marie-Antoinette? Diplomacy, Austrophobia and the Queen', *French History*, xiv (2000), pp. 241–71; M. Price, *Preserving the Monarchy: the Comte de Vergennes, 1774-1787* (Cambridge, 1995); J. Hardman and Price, eds, *Louis XVI and the Comte de Vergennes: Correspondence,1787–1774* (Oxford, 1998).

70 R. Butler, 'The Secret Compact of 1753 between the Kings of France and of Naples', in *Royal and Republican Sovereignty in Early Modern Europe*, ed. R. Oresko, G. C. Gibbs and H. M. Scott (Cambridge, 1997), pp. 551–79, e.g. p. 561.

71 لمراسلاته التي تم اعتراضها مع المبعوثين في لندن، انظر:

Hull, University Library, Hotham papers 3/3,

وفي دريزدن، انظر رسالة المبعوث الفرنسي في برلين سوفيتير إلى تشوفيلين، 27 مارس :1728

ae. Cp. Prusse 87 fol. 104.

72 من سينزيندورف إلى فونسيكا، 31 مارس 1729، ومن ديمار إلى أوجين، 15 يناير 1734:
Vienna, Haus-, Hof-, und Staatsarchiv, Staatenabteilung Nachlass Fonseca 13, Grosse Korrespondenz 85a;
ومن كينسكي إلى أوجين، [أواخر أغسطس 1729]:
Vienna, Palais Kinsky, Correspondence of Count Philip Kinsky, vol. 3a; M. Braubach, *Die Geheimdiplomatie des Prinzen Eugen von Savoyen* (Cologne, 1962).

73 L. Schilling, *Kaunitz und das Renversement des Alliances* (Berlin, 1994).

74 S. Dixon, *Catherine the Great* (Harlow, 2001), pp. 155–60.

75 K. de Leeuw, 'The Black Chamber in the Dutch Republic during the War of the Spanish Succession and its Aftermath, 1707–1715', *Historical Journal*, xlii1999)), pp. 133–56 and)Cryptology in the Dutch Republic: A Case-Study', in *The History of Information Security*, ed. K. de Leeuw and J. Bergstra (Amsterdam, 2007), pp. 327–67.

76 Papers of Charles, 2nd Viscount Townshend, Secretary of State for the Northern Department, Canberra, National Library of Australia, ms 1458, 9/1-20, 10/-4; J. Black, 'British Intelligence and the Mid-eighteenth-century Crisis', *Intelligence and National Security*, ii (1987), pp. 209–16, and)Eighteenth-century Inter-cepted Dispatches', *Journal of the Society of Archivists*, xi (1990), pp. 138–43.

77 بالنسبة لما يخص بروسيا، انظر رسالة هارينجتون إلى المبعوث في برلين جاي ديكينز، 17 فبراير 1739 (وفق نظام التقويم القديم):
na. sp. 90/45.

78 J. Israel, *The Dutch Republic: Its Rise, Greatness, and Fall, 1477–1806* (Oxford,1995), p. 990.

79 من المبعوث في هامبورج سيريل ويتش، إلى تاونشيند، 18 يوليو 1725:
na. sp. 82/42 fol. 195.

80 من كوتيريل إلى هارينجتون:
na. sp. 36/42 fol. 218.

81 تعليمات إلى كونت أوتيرود، 21 فبراير 1739:
Dresden, Haupstaatsarchiv, Geheimes Kabinett, Gesandschaften 2677 I fol. 12.

82 من ديكينز إلى هارينجتون، 14 فبراير 1739:

na. sp. 90/45.

83 شاكياً من سلوك سيكيندورف في دريزدن، انظر رسالة وزير سكسون كونت كارل هويم إلى الأمير أوجين، 27 فبراير 1730:

Palais Kinsky, papers of Count Philip Kinsky, box 4i;

ولمشكلات تجنب الالتزامات، انظر رسالة سانت سيفيرين إلى أميلوت، 29 يوليو 1738:

A. Vandal, *Une Ambassade Française en Orient sous Louis XV* (Paris, 1887), p. 377; I. de Madariaga, *Britain, Russia and the Armed Neutrality of 1780* (London, 1962); R. M. Hatton, 'Gratifications and Foreign Policy: Anglo-French Rivalry in Sweden during the Nine Years War', in *William III and Louis XIV*, ed. Hatton and J. S. Bromley (Liverpool, 1968), pp. 68-94;

D. A. Miller, *Sir Joseph Yorke and Anglo-Dutch Relations, 1774–1780* (The Hague, 1970); M. F. Metcalf, *Russia, England and Swedish Party Politics,1766–1762 : The Interplay between Great Power Diplomacy and Domestic*

Politics during Sweden's Age of Liberty (Stockholm, 1977); M. Roberts, *British Diplomacy and Swedish Politics, 1758–1773* (London, 1980).

84 D. Ozanam, *Les Diplomates Espagnols du XVIIIe siècle* (Madrid, 1998).

85 من وودورد إلى وزير الدولة للقسم الشمالي تشارلز فيسكونت تاونشيند، 5 أبريل 1727:

na. sp. 80/60 fol. 388.

86 G. Braun, 'Frédéric-Charles Moser et les langues de la diplomatie européene 1750–1648))', *Revue d'histoire diplomatique* (1999, part 3), pp. 261–78; A. Ostrower, *Language, Law and Diplomacy: A Study of Linguistic Diversity in Official International Relations and International Law* (Philadelphia, 1965).

87 من وكيل الوزارة إدوارد ويستون إلى أونسلو بوريش، 10 فبراير 1744:

na. sp. 110/6.

88 من بارون شروف إلى وزير الخارجية الفرنسي أنطوني–لويس رويللي، 1 فبراير 1755:

Munich, Bayr. Ges. Paris 13.

89 M. Keens-Soper, 'Callières', in G. R. Berridge, M. Keens-Soper and T. G. Otte, *Diplomatic Theory from Machiavelli to Kissinger* (Basingstoke, 2001), p. 122.

90 لدليل فيرنان نونيز، انظر:

Bernard Quaritch, catalogue 1039, p. 47.

91 J.-C. Waquet, *François de Callières: L'art de négocier en France sous Louis XIV* (Paris, 2005).

92 من شلينيتز إلى وزير الخارجية الفرنسي تشارلز كونت مورفيل، 4 يوليو 1727:

ae. cp. Brunswick-Wolfenbüttel 46 fol. 157.

93 J. C. Rule, 'Colbert de Torcy, an Emergent Bureaucracy, and the Formulation of French Foreign Policy, 1698–1715', in *Louis XIV and Europe*, ed. R. Hatton (London, 1976), pp. 261–88.

94 D. Frigo, *Principe, Ambasciatore e)Jus Gentium': L'Amministrazione della Politica Estera nel Piemonte del Settecento* (Rome, 1991).

95 L. Wiesener, *Le Régent, l'Abbé Dubois et les Anglais*, 3 vols (Paris, 1891–9); E. Bourgeois, *Le Secret du Regent et la politique de l'Abbé Dubois* (Paris, 1907).

96 من هارينجتون إلى وودورد، 14 يوليو 1730:

na. sp. 88/37,

ومن نيوكاسل إلى كين، 27 يوليو 1730، بشأن جعل سكسوني وإسبانيا ترسلان مبعوثين:

BL. Add. 32769 fol. 55

97 من أبي بيجنون إلى بيرتن دو روتشريت، 2 ابريل 1735:

A. Nicaise, ed., *Oeuvres choises de Bertin du Rocheret* (Paris, 1865), p. 182.

98 تعليمات إلى فيراتي دو فاليتي، 17 أبريل 1725:

Dresden, Hauptstaatsarchiv, Geheimes Kabinett, Gesandschaften 2797.

99 من فريدريك وليام الأول إلى المبعوث البروسي في لندن كونت ديجينفيلد، 31 يناير 1733:

na. sp. 107/8.

100 تعليمات إلى كونت واتزدورف، 12 أكتوبر 1730:

ibid., 2627 i, fols 12–13.

101 Mémoire justificatif by Montaigu, no. d., Paris, Bibliothèque Nationale, Nouvelles Acquisitions Françaises, 14906, fols 118–19.

102 A. Mézin, *Les Consuls de France au Siècle des Lumières, 1715–1792* (Paris,1997).

103 Princeton, University Library, co 689.

104 من ستيني إلى تشارلز إيرل هاليفاكس الأول، 26 سبتمبر 1704:

bl. Eg. 929 fol. 63.

105 A. Thompson, *Britain, Hanover and the Protestant Interest, 1688–1756* (Woodbridge, 2006).

106 T. Claydon, *Europe and the Making of England 1660–1760* (Cambridge, 2007); C. G. Pestana, *Protestant Empire: Religion and the Making of the British Atlantic World* (Philadelphia, 2009).

107 من المبعوث الفرنسي في فيينا تشوزيل إلى ريتشيليو قائد الجيش الفرنسي في ألمانيا، 24 أغسطس 1757:

Paris, Bibliothèque Victor Cousin, Fonds Richelieu, vol. lviii, fols 20–21.

108 D. Szechi, *The Jacobites: Britain and Europe, 1688–1788* (Manchester, 1994).

109 L. H. Boles, *The Huguenots, the Protestant Interest, and the War of the Spanish Succession, 1702–1714* (New York, 1997).

110 لحكاية نقدية عن مبعوث من خلفية عسكرية وفي وظيفة ثانوية، انظر:

L. de Laigue)Le Comte de Froullay, ambassadeur à Venise, 1733–1743', *Revue d'Histoire Diplomatique* (1913), p. 70.

111 لوجهة نظر مماثلة بخصوص أواخر القرن السابع عشر، انظر:

W. J. Roosen, *The Age of Louis XIV* (Cambridge, ma, 1976), p. 189.

112 من روبنسون إلى ستون، 14 يوليو 1736:

na. sp. 80/227.

الفصل الرابع

1815–1775

«رأيت فوراً أن التقرحات في العقل الضيق لذلك الكائن العنيد لم تترك شيئاً يمكن توقعه حول مسألة حضوري»

توماس جيفرسون، (استقبال سفير)

في سيرته الذاتية التي كتبها بعد خمسة وثلاثين عاماً رسم توماس جيفرسون صورة لاستقبال جاف من جانب جورج الثالث ملك بريطانيا في قاعة استقباله يوم 17 مارس 1786. ولا توجد في الواقع روايات معاصرة للاجتماع، ومن المحتمل أن جيفرسون كان يصفه بطريقة مسرحية مبالغ فيها، إن لم يكن بطريقة مضللة تماماً. وكان رد الفعل هذا مرتبطاً بحقيقة خطأ جيفرسون في لوم جورج على فشل الأول في التفاوض على معاهدة تجارية، إذ بالغ جيفرسون في دور جورج في الدبلوماسية التجارية.[1]

وكان انطباع جون آدمز عن جورج حين استقبله الأخير يوم أول حزيران/ يونيو 1785 كأول وزير أمريكي لدى بلاط القديس جيمس مختلفاً تماماً، فهو انطباع عن كياسة حكيمة وأمينة. فقد كتب آدمز ما قاله جورج:

«لم أفعل شيئاً في الصراع الأخير [حرب استقلال أمريكا، 1775–1783] إلا ما اعتقدت أنني ملزم حتماً بالقيام به، وفق الواجب

الذي أدين به لشعبي ... لقد كنت آخر من يقبل الانفصال، لكن أما وقد وقع الانفصال وأصبح أمراً لا مفر منه، فكما قلت دائماً، وأقول الآن، فإنني سأكون أول من يفي بصداقة الولايات المتحدة كدولة مستقلة ... ولندع ملابسات اللغة والدين والدم تؤتي أكلها الطبيعي والكامل».

وبدا جورج مطلعاً ومطمئناً، وقد كتب آدمز أنه كان «شديد التأثر، وأجابني برعشة تفوق تلك التي تحدثت إليه بها». وفي (جو من الألفة والتبسم، أو الضحك بالأحرى،) مازح جورج آدمز بدهاء قائلاً: «هناك من يرى أنك الأشد ارتباطاً بين جميع أبناء بلدك بعادات فرنسا». أُخذ آدمز على حين غرة، فرد (مذهولاً و(محرجاً) بأن ليس لديه «أي ارتباط إلا ببلدي»، وهو ما زايد عليه جورج بلطف (وبسرعة البرق) قائلاً: «الرجل الصادق ليس له أي ارتباط آخر».[2]

وقد تعقب الثورات علاقات طيبة بين الأطراف المتنازعة، لكنها في لحظتها تشوش على الدبلوماسية، وهو ما لا يزال يحدث إلى الآن. وفيما بعد، أصبح أفراد السلك الدبلوماسي الفرنسي - وهم الأرفع مقاماً في أوروبا - على وعي كامل بهذه الحقيقة. فخلال الثورة الفرنسية التي بدأت عام 1789، كان الإنذار الرهيب بأن (الأمة الفرنسية تعول على حماس وكلائها في الخارج وإخلاصهم)[3] يعكس جزئياً صعوبة ملاءمة آراء الدبلوماسيين مع السياسة المتقلبة في باريس. فوزارة الخارجية ذاتها أخضعت لرقابة اللجنة الدبلوماسية التي أنشأتها الجمعية الوطنية في تموز/ يوليو 1790. كما تفاقمت الصعوبات بين الدبلوماسيين الفرنسيين نتيجة الاتهامات بالإعاقة والعصيان والخيانة.[4]

وكان الواقع على مستوى الأفراد مؤلماً في كثير من الأحيان. فقد التحق تشارلز فلري - سكرتير المفوضية في ميونخ - بجماعة (المهاجرين) بعد أن قتل والده في اجتياح الثوار قصر تويلري في باريس في أغسطس 1792. ثم عاد إلى باريس حيث

عين عام 1793 سكرتيراً للمفوضية في درسدن. ولعدم قدرته على استلام منصبه بسبب الحرب، أصبح بين عامي 1793 و1796 سكرتيراً للمفوضية في جمهورية فاليه، وكانت دولة تابعة لفرنسا فيما يعرف الآن بسويسرا. وعلى الرغم من اتهامه بعدم الولاء عام 1796 فقد عين قنصلاً عاماً في الأفلاق ومولدافيا وبيسارابيا.[٩]

وبرز أثر الثورتين الأمريكية والفرنسية على الدبلوماسية الأوروبية في تلك الفترة **بسبب ما ترتب عليهما من تلك الدبلوماسية، لاسيما من معارضة الثورة الفرنسية** ابتداءً من عام 1792. فضلاً عن ذلك، ومن وجهة النظر التي ترى أن كل شيء في التاريخ الدبلوماسي غائي، فقد حددت هاتان الثورتان – ولاسيما الثورة الفرنسية التي بدأت عام 1789 – نقلة مهمة باتجاه التحديث.

لقد كانت هاتان الثورتان مهمتين في الواقع، وستتم مناقشتهما، لكن هذا النقاش يتطلب شروطاً مسبقة، لاسيما بلفت الانتباه إلى ملامح العالم الدبلوماسي في تلك الفترة التي كانت بعيدة عن التغير الجذري، وكذلك بالعكس، أي ملاحظة جوانب أخرى من التغير في تلك الفترة التي يمكن اعتبارها ذات أثر. وكان استمرار بطء الاتصالات عنصراً مهماً من عناصر المجموعة الأولى، مما ساعد في تحديد مؤشرات التحكم من جانب العواصم في مقابل مبادرة الدبلوماسيين، وهي قضية أصبحت أشد أهمية مع استقلال أمريكا، ولاسيما في زمن الحرب الإنجليزية–الأمريكية عام 1812.

ولنأخذ طريقاً جيد الإعداد، وهو الطريق من القسطنطينية إلى باريس. فقد كتب المبعوث الفرنسي ماري، كونت تشويسيل–جوفير، إلى وزير الخارجية الفرنسي مونتمورين يوم 25 أبريل 1787، ثم كتب له مرة أخرى في اليوم التالي. فوصلت الرسالة الأولى يوم 26 مايو، بينما وصلت الرسالة الثانية التي أرسلت بحراً يوم 3 يوليو. ووصلت الرسائل التي بعثت أيام 11 و15 و16 و25 يناير، و10 و23 فبراير، و10 و17 و24 مارس، و10 و25 مايو، و9 يونيو، في أيام 11 فبراير، و6 أبريل، و29 مارس، و26 فبراير، و11 مارس، و25 مارس، و8 أبريل، و31 مايو، و24 أبريل، و9 يونيو،

و23 يونيو، و7 يوليو على التوالي.[6] ثم استدعي تشويسيل-جوفير في يونيو 1792، لكنه رفض العودة إلى باريس واستقال ونقل مسؤولياته للحكومة التركية، إذ أفزعته التقارير الواردة عن سجن لويس السادس عشر ومذابح سبتمبر في باريس.

وكمؤشر إضافي على الوضع العام، فإن الرسائل التي بعثت أيام 18 و25 يونيو و24 يوليو 1787 من سانت بطرسبرغ وصلت إلى باريس في أيام 12 و19 يوليو و17 أغسطس.[7] ولم يتغير الحال خلال هذه الفترة. فزيادة التجارة كانت تعني زيادة الإبحار مما ساعد على زيادة إمكان التنبؤ، لكن عوائق المناخ والطقس ظلت ضاغطة.[8] وفي عام 1794 أبحر مورتون إيدن يوم 29 نوفمبر و"كانت رحلته مواتية إلى مصب نهر إلب»، فتمكن من الوصول إلى فيينا ليلة 13 ديسمبر.[9]

ومنذ عام 1792 قاست أوروبا والعالم الأطلنطي من تواصل الصراعات بكل ما كان يعنيه ذلك من اضطراب في الاتصالات، بما في ذلك إعاقة إبحار سفن البريد. ولم يساعد الدبلوماسية استغلال بعض التطورات التي بدت توفر بعض الإمكانيات، لاسيما رحلات البالونات المأهولة بالبشر منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر، وشبكات الإعلام بالإشارات منذ تسعينيات القرن ذاته. كما أن تلك التطورات - في ظل الحالة التي كانت عليها - لم تكن ملائمة لمساعدة الدبلوماسية.

مع ذلك فإن قدراً مهماً من الإبداع نشأ من مدى ما تضمنه تواصل الصراع واتساع نطاقه بين الإمبراطوريات الأوروبية الرئيسية بين عامي 1778 و1783 ثم بين عامي 1793 و1815 من محاولات لربط الدول غير الغربية بالمنظومة الدبلوماسية الأوروبية. وفي الواقع فقد كان التحالف بين فرنسا والأمريكيين الذي تم التوصل إليه عام 1778 يمثل جزئياً محاولة فرنسية لضرب البريطانيين. وبذلت فرنسا جهوداً أكثر اطراداً للظفر بتحالفات مع الحكام الآسيويين. وقد أعدت هذه التحالفات لضرب الإمبراطورية البريطانية مباشرة، لاسيما في الهند، وكذلك أيضاً لتطوير مصالح فرنسية يمكن أن تصبح قاعدة لإمبراطورية النفوذ والتجارة والقوة. ومثل هذه الإمبراطورية ستكون بحد ذاتها مفيدة، كما أنها ستقدم ميزات رئيسة في أي

صراع مع بريطانيا.

وكانت سلطنة ميسور في جنوب الهند هي الشريك الرئيس، إذ كان حاكماها حيدر علي ثم ابنه تيبو (الذي حكم بين عامي 1782 و1799) حاكمين نشيطين اصطدمت نزعتهما للتوسع بالمصالح البريطانية. فحيدر علي الذي كان مرتزقاً ونجح في أن يصبح حاكماً إقليمياً مثّل بصورة مصغرة التغيرات التي كانت تحدث في الهند، وهي تغيرات أثرت في طبيعة الدبلوماسية. وسرعان ما أعقب تراجع قوة الأباطرة المغول انهيار سلطتهم. وحصل حكام الأقاليم على سلطة فعلية، كما في حيدرأباد. وأدت الأعمال المستقلة التي قام بها حكام الأقاليم في الهند إلى وضع يشبه حال الإمبراطورية الرومانية المقدسة بعد سلام ويستفاليا. ففي الهند، كما في ألمانيا، كانت إحدى القضايا المركزية هي مفاوضات مثل هؤلاء الحكام مع القوى الأجنبية.

في تلك الأثناء، كان هناك بالنسبة إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية توتر منذ فترة طويلة بين العلاقات التي طورها الوكلاء المحليون، لاسيما وكلاء شركات الهند الشرقية، والمبادرات الآتية من حكومات الأوطان. فكانت هذه العلاقات تميل للتركيز على المصالح المحلية، التجارية منها والأمنية، بينما كانت تلك المبادرات تميل للتركيز على الأفكار الأوسع مدى لخدمة الإمبراطورية، سعياً في أحيان كثيرة وراء مبادرات القوة الكبرى. وشجعت الحروب في الفترة بين عامي 1775 و1815 في التركيز على مبادرات النوع الأخير، ومن ثم المصلحة الحكومية الأكثر اطراداً.

ولم ينطبق هذا الوضع على سنوات الحرب فقط. ففي الواقع قامت فرنسا بمحاولة كبرى لتعزيز موقفها في الشرق في فترة ما بين حرب الاستقلال الأمريكي واندلاع حروب فرنسا الثورية، أي بين عامي 1783 و1792. ففي عام 1785 وقعت فرنسا اتفاقية مع البكوات الذين كان لهم النفوذ الأكبر في مصر، ففتحت طريق الهند المار بالبحر الأحمر للتجارة البرية عبر برزخ السويس، فشعر الكتاب البريطانيون بالقلق. وفي العام السابق، تلقي تشويسيل–جوفير المبعوث في القسطنطينية تعليمات

بتحسين علاقات فرنسا مع فارس لأسباب تجارية ومن أجل تسهيل التجارة مع الهند، بينما أرسلت سفارة بقيادة كونت فيريري–سوفيبو إلى أصفهان عاصمة فارس عام 1784. وجرت أيضاً محاولات لتطوير العلاقات مع سعيد الأول سلطان عمان. وفي الهند سعت فرنسا لتدريب قوات الحكام المحليين المقربين إليها، من أمثال نظام علي حاكم حيدر أباد، وهو ما أثبت أنه وسيلة أساسية لإقامة علاقات دبلوماسية أفضل وتعزيزها، بينما حصلت فرنسا عام 1787 على حق المطالبة بقواعد في كوتشين الصين الواقعة في فيتنام الآن.

وبالمثل، قامت الحكومة البريطانية بدور مباشر في الدبلوماسية الآسيوية من خلال إرسال بعثة إلى الصين. وقد توفى المبعوث الأول الشريف عضو البرلمان تشارلز كثكارت في الطريق عام 1788، لكن قراراً صدر بإرسال من يحل محله. وكتب وزير الداخلية وليام غرينفيل عام 1789 عن أهمية التمثيل الحكومي، وليس عن طريق شركة الهند الشرقية، قائلاً:

> «إن جانباً كبيراً من الآمال المعلقة على نجاح هذه البعثة يقوم على الدرجة الأكبر من الاهتمام التي من المفترض أن تظهرها حكومة الصين تجاه شخص وصل هناك مخولاً من الملك، مقارنة بشخص يأتي فقط باسم شركة تجارية».[10]

وكان الشعور هو أن هذه السياسة ضرورية على نحو خاص، لأن شركة الهند الشرقية كانت تعارض أية مبادرات قد تؤثر في احتكار مصنعها (المحطة التجارية) في كانتون. وحل جورج لورد ماكارتني الذي عمل سابقاً في سانت بطرسبرغ محل كثكارت. وأظهرت رحلته المشاكل التي يفرضها بعد المسافة. فقد ركب ماكارتني على ظهر السفينة في مرفأ سبيتهيد يوم 21 أيلول/ سبتمبر 1792 برغم أنه لم يبحر حتى يوم 26 بسبب الرياح المعاكسة. ولم تستقر بارجته في مرفأ ماكاو إلا يوم 20

حزيران/ يونيو 1793. وفشل ماكارتني في تحقيق المصالح التجارية المرغوبة. فقد كان البريطانيون يسعون لإضافة مرافئ أخرى يمكنهم من خلالها التجارة في الصين، ووضع حد لزيادة التعريفات التي كانت بالنسبة لهم نظاماً للاحتيال، وزيادة حجم الصادرات، والحصول على تصريح يستقر بموجبه مبعوث بريطاني بشكل دائم في بكين، وهو ما كان انقلاباً في وسائل الدبلوماسية عند الصينيين.

وبمعزل عن التاريخ الطويل من احتقار الشعوب غير الصينية التي كان تعد مجرد هامش في عالم يتمركز حول الشعب الصيني، فإن الصين – مثل بريطانيا – كانت دولة فائقة النجاح في القرن الثامن عشر، فلم تجد سبباً لتقديم تنازلات وإيماءات توحي بالمساواة. فلم يكن هناك وجه شبه مع وصول يوسف أغا أفندي إلى لندن عام 1793 كأول مبعوث تركي مقيم، وقد بدأ مهمة تمثيلية استمرت حتى أوائل العقد الثاني من القرن التاسع عشر. وفي المقابل، فإن الصينيين كانوا يتلقون الجزية من معظم جيرانهم، باستثناء روسيا. فكانوا يتوقعون الطاعة من المبعوثين، وفي عام 1795 كثيراً ما ركعت البعثة الهولندية بينما كانت تسعى من أجل نظام تجاري أنسب.[11] وكتب سير جورج ستانتون سكرتير بعثة ماكارتني من الصين ما يلي:

«يتلقى إمبراطور الصين الجزية من أمراء لا يبعدون كثيراً عن بحر قزوين. وقد رأيت أكثر من ثمانين أميراً تتارياً يأتون للانحناء أمام الإمبراطور أو توقيره بطرق أخرى في يوم ميلاده الثالث والثمانين».[12]

وفي الوقت نفسه، لم تكن سيطرة آل مانشو على الإمبراطورية الصينية صارمة، وعكست قدرة الإمبراطور على التعامل مع الهويات المختلفة. ولم يكن هذا التعامل يعني فقط إدارة دقيقة للسياسة والرموز، ولكنه تضمن أيضاً عملية شبيهة بالدبلوماسية داخل المملكة، كما في الزيارات التي قام بها الإمبراطور تشين-لنغ إلى جنوب الصين، وهو الإمبراطور الذي لم يكن مستعداً لمساعدة ماكارتني، والذي صورته رسوم السفارة (الكرتونية) التي رسمها جيمس جيلراي.

وقد لا يبدو إرسال بعثة بريطانية إلى الصين أمراً بعيداً عن المحاولات الأوروبية

في العصور الوسطى لحشد دعم الحكام البعيدين، لكنه حدث في سياق مختلف تماماً. ففي أواخر القرن الثامن عشر كانت التجارة الأوروبية عالمية بحق. ففي عام 1791 اشترى البريطانيون شاياً في كانتون بقيمة 17,25 مليون جنيه إسترليني، وبحلول عام 1793 كانت الهند تسهم بنصف مليون جنيه إسترليني سنوياً في خزانة الدولة البريطانية. ونتيجة لذلك فقد كانت هناك مقايسة بين تسلسل السلطة وعملية الدبلوماسية في الهند. فبعد أن أصدر بِت قانون الهند عام 1784، أصبح الحاكم العام مسؤولاً وفق القانون عن علاقات شركة الهند الشرقية مع الأمراء الهنود، ويرسل بدوره التقارير إلى اللجنة السرية بالشركة التي أصبح لها وضع قانوني، وكانت تكتب رسائل عن الحرب والسلام والعلاقات مع القوى الأخرى بناء على توصية من مجلس القيادة، وهو لجنة متصلة بمجلس الوزراء من خلال تداخل أعضائهما.

ومنذ عام 1784 أصبحت كل الأمور المتعلقة بالعلاقات مع الأمراء في الهند تمر عبر كلكتا، والتعليمات التي يتلقاها المقيمون المعينون لدى القوى الكبرى - لاسيما وزراء بوني/ بونا، ونظام الملك في حيدرأباد، وعائلة سنديا - تأتي من الحاكم العام. وفي المقابل، كان الحكام يتولون الشؤون الاعتيادية مع القوى الصغرى، وأكثرها بروزاً هي العلاقات بين مدراس وكل من أركوت وتانغور، وبين بومباي وشيوخ قبائل ملبار، وذلك تحت إشراف الحاكم العام. وفي مثل تلك المعاملات، كانت مدراس وبومباي تستقبلان (الوكلاء) وتتفاوضان معهم وتعطيان الأوامر للمقيمين.

وتطورت مبادرات بريطانيا وفرنسا خارج أوروبا خلال السنوات التالية للحرب بين القوتين. وكان السعي لإقامة علاقات عسكرية مع الحكام الهنود وسيلة لاكتساب نفوذ دبلوماسي وميزة عسكرية معاً. بالإضافة إلى ذلك، كانت بريطانيا وفرنسا تريان فتح علي شاه فارس (الذي حكم بين عامي 1797 و1834) لاعباً رئيساً ضد الهند أو ربما تركيا وروسيا، تكراراً لدور تركيا التقليدي ضد النمسا ثم روسيا فيما بعد. وفي عام 1807 وصل مبعوث فارسي إلى نابليون، بينما أُرسلت بعثة عسكرية فرنسية مسؤوليتها إعادة تنظيم الجيش الفارسي. ووقعت فرنسا وفارس

معاهدة فينكنشتاين عام 1807.

شجعت هذه الخطوات وغيرها البريطانيين على الرد بدورهم، فشكل ردهم سبقاً لعملية كثيراً ما شهدها القرن التاسع عشر. وساعد التفاعل بين ضغوط الخوف والفرص على الدفع قدماً بالارتباط مع العالم غير الغربي، لاسيما لمنع الموارد عن الأعداء. وفي عام 1798 عين حاكم بومباي لديه منفياً فارسياً هو ميرزا مهدي علي خان ليصبح ممثل الشركة المقيم في بوشهر على الساحل الفارسي من الخليج العربي. ومثل إرسال المبعوثين الأوروبيين إلى البلاطات البعيدة في العصور الوسطى وبداية العصر الحديث، كانت هذه البعثة معدة للبحث عن التأييد من أجل الضغط على عدو من الخلف، وفي هذه الحالة للظفر بتأييد فارسي ضد الأفغان الذين مثلت نزعتهم التوسعية خطراً على شمال الهند منذ فترة طويلة.

وللتذكرة بمشكلات الازدواج داخل النظم التي كانت بعيدة تماماً عن البيروقراطية، فإن الحاكم العام ريتشارد، ماركيز ويليسلي، أرسل عام 1799 موظفاً في الشركة، هو النقيب جون مالكوم، إلى طهران للتفاوض من أجل إقامة تحالف، وهو ما قام به بالفعل. وبدوره سعى المقيم البريطاني في البصرة صامويل مانيستي عام 1804 للترقي ليصبح المبعوث في فارس، مجادلاً بأن هذه النعمة الملكية ستفيد المصالح البريطانية في الشرق الأدنى. وبالمثل، أشارت التماسات مانيستي إلى دور حروب السبق والوصولية والغيرة في التمثيل، والتوترات المحتملة الناجمة عن القيادة عن بعد. أما في موقع الأحداث، وبعيداً عن السلطات، تطوع مانيستي بالذهاب إلى طهران حين تخلى جوناثان لوفت، مبعوث ويليسلي، عن منصبه لاعتلال صحته بعد وصوله إلى بوشهر. وقد حشد مانيستي بطانة كبيرة، لكنه رأى أن حصوله على أوراق الاعتماد الملكية ستحميه من غضبة الحاكم العام، إذ خاف مانيستي من انتقام ويليسلي، لأنه فعل ما فعله من دون تصريح، كما كانت لديه أفكار عن الشكل الذي يجب أن تأخذه العلاقات الإنجليزية–الفارسية. وبينما ائتمن لوفت على توصيل رسالة عزاء في وفاة دبلوماسي فارسي في بومباي، اقترح مانيستي تسوية الخلافات

الروسية– الفارسية، وقد أدان ويليسلي هذا التصرف غير المصرح به.[13]

وفي عام 1808 فشل مالكوم في بعثته بعد أن أرسله الحاكم العام الجديد مرة أخرى إلى فارس. وفي المقابل تمكن سير هارفورد جونز الذي أرسلته وزارة الخارجية من التفاوض على معاهدة صداقة أولية عام 1809، وقد كان مساعداً ووسيطاً تجارياً لشركة الهند الشرقية في البصرة (1783–1794) ومقيمها في بغداد (1798–1806).[14] مع ذلك فقد كان هناك توتر بين كلكتا ولندن بشأن التحكم في العلاقات. ولغضب الحاكم العام من هارفورد جونز، أرسل المتغطرس مالكوم من جديد عام 1810، إلا أنه أحبط نتيجة إرسال سفير يتحدث الفارسية، هو سير غور أوسيلي. وأدى نجاح جونز إلى أن ترسل فارس ميرزا أبو الحسن إلى لندن في محاولة لتسوية العلاقات. وطرحت بعثته مشكلات من نوع غير مألوف كانت تتحدى عالم الدبلوماسية الواعي بقضايا المكانة. ولذلك كان هناك قلق بشأن ما إذا كان حسن مكافئاً للقائم بالأعمال أم أنه كان في الواقع مبعوثاً.[15]

وكان هذا جانباً من مشكلة الوصول إلى فهم مشترك لمعنى التمثيل والاتفاق ومضمونهما. وبالإضافة إلى هذه العملية وبالتداخل معها، كانت هناك محاولة لإسقاط قيم الدبلوماسية الغربية. فكان يجب التفاوض على قضايا الرتب من جديد خارج أوروبا. ووفق بعض الاعتبارات، فإن الوضع لم يختلف، فالرتبة الدبلوماسية كانت في كثير من الأحيان تعتبر متوقفة على المرتبة الاجتماعية ونابعة منها بالضرورة. مع ذلك، كان من الصعب التحايل على الأمر بإرسال مبعوثين رفيعي الرتبة، لأن هؤلاء الدبلوماسيين كانوا يمانعون كثيراً في مغادرة أوروبا. وخلق هذا الوضع مشاكل. ففي عام 1804 اعتبر داي الجزائر (الدرجة المنخفضة) للقنصل البريطاني الجديد في الجزائر كإهانة، ورفض استقباله.[16]

وبدورها، أشارت سيرة ميرزا أبو الحسن إلى اتساع عالم العلاقات الدبلوماسية. فقد توجه من لندن إلى سانت بطرسبرغ في محاولة فاشلة للفوز ببنود أكثر ملاءمة من تلك التي تضمنتها آخر معاهدة، ثم عاد إلى لندن في مهمة ثانية عام 1819. وفي عام

1824 أصبح أول وزير خارجية لفارس، وقد عمل في هذا المنصب حتى عام 1834، ثم مرة أخرى من عام 1840 إلى عام 1846. وتطورت شبكة فارس الدبلوماسية ببطء مع إنشاء مفوضيات روسية ثم تركية ثم فرنسية في أعوام 1828 و1849 و1855 على التوالي، وقد أنشئت أولى تلك المفوضيات بعد هزيمة فارس من جانب روسيا.

ويمكن لمناقشة هذه المبادرات أن تتجاهل المشكلات التي واجهتها الدبلوماسية خارج العالم الأوروبي. **فقد كانت المسافة عاملاً رئيساً. وهكذا ساعد الاتصال** الدائم في القرن السابع عشر على تحديد العلاقات مع كل من تركيا والدول البربرية في شمال أفريقيا، وكانت تلك الدول سعيدة بقبول اتفاقيات ثنائية تتفق مع الممارسة الأوروبية الراسخة.[17]

لكن المسافات الأكبر كان يمكن أن تؤدي إلى تأخر حقيقي. فمعاهدة فرساي لعام 1787 التي حصلت فرنسا بموجبها على حق المطالبة بقواعد في كوتشين الصين (الواقعة في فيتنام الآن) وإمكان زيادة التجارة من خلالها مع الصين، وكان أمراً ذا قيمة كبيرة، تم التفاوض عليها مع ابن انجوين أنْه، وهو أحد المطالبين بهذا الإقليم والذي أيد موقفه بيغنيو دو بيهين، أسقف أدران وممثل البابا في الإقليم. لكن المسافة عملت كرادع. ففي عام 1785 طلب بيغنيو دو بيهين مساعدة من حاكم بونديتشيري – القاعدة الفرنسية الرئيسية في الهند – لكن عندما تم توقيع الاتفاقية، كانت فرنسا قد هزمت على نحو حاسم أمام بريطانيا في الأزمة الهولندية عام 1787، فكان لزاماً أن تتراجع الآمال بشأن القيام بتحركات جريئة. وبدل أن تصل إلى انجوين أنْه قوات ملكية، وصل إليه عدد صغير من الرجال الفرنسيين الذين تم تعيينهم بفضل التجار الفرنسيين. وبالمثل، أرسل سلطان ميسور تيبو عام 1787 سفارة إلى فرنسا بحثاً عن المساعدة العسكرية، لكنها لم تبلغ ميناء طولون الفرنسي إلا في يونيو 1788، وثبت استحالة التوصل إلى اتفاق.

وإذا كانت المسافة مشكلة في العلاقات مع الدول الأوروبية، فإن الصين المجاورة لم تستطع السيطرة على فيتنام، وفي الواقع فإن الفيتناميين هزموا عام 1789 قوات

التمرد) من جانب مستعمرة استيطان أوروبي، وهو ما ساعد في جعلها خطوة ثورية. ولم تمثل هذه الثورة إلى حد بعيد رفضاً للعالم الأوروبي، أي رفضاً يمكن أن يناسب نمط العلاقات القائم مع غير الأوروبيين، وإنما نوعاً جديداً من الدولة الأوروبية، هي الأولى بالفعل في العالم الغربي الجديد.

ولذلك فإن مجرد إصرار الأمريكيين على إقامة علاقات مع الدول الأوروبية خلق مشاكل. فهذا الإصرار لم يرتبط فقط بالنضال من أجل شرعية النظام الجديد، مع تأكيد إعلان الاستقلال عام 1776 على حق إقامة دولة بين بقية الدول، ولكن أيضاً برغبة عملية في الحصول على موارد. وبصفة خاصة، فإن فرنسا وإسبانيا كانتا مصدرين رئيسين للسلاح والمال عند الثوار.

وساعدت أهمية الشرعية في ما كان نضالاً للاستقلال على ضمان أن يصبح الاعتراف الدبلوماسي بالدولة الجديدة بدوره مسألة أساسية في العلاقات بين بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى. فسعت الحكومة البريطانية إلى منع الاعتراف، واعتبرت استقبال الدبلوماسيين الأمريكيين عملاً عدائياً، فسبق ذلك رد فعل حكومة الاتحاد في الحرب الأهلية الأمريكية (1861–1865) على التعامل مع ممثلي الانفصال، لاسيما من جانب بريطانيا. وفي الواقع، فإن توقيع معاهدات بين لويس السادس عشر ملك فرنسا مع الأمريكيين عام 1778 اعتبر بحق علامة على قرب اندلاع أعمال عدائية مع بريطانيا.

واتبع الأمريكيون الذين كان يعوزهم ما يعادل الطبقة الأرستقراطية الموروثة في أوروبا نموذجاً دبلوماسياً مختلفاً عن ذلك المتبع في بريطانيا. وكانت مفارقة ذلك الأخير في الواقع جزءًا من رفض النظام البريطاني القديم. وكان نموذج المقاطعات المتحدة (الأراضي الواطئة) هو النموذج الدولي الذي اعتبر الأوثق صلة بأمريكا. وفي الحقيقة، كان مبدأ الجمهورية كروح دبلوماسية شديد الرسوخ في أوروبا، مع مضي الهولنديين قدماً بما حققته البندقية.

لكن أساس الدبلوماسية الأمريكية عملياً كان النظام الذي احتفظت بموجبه كل

مستعمرة بوكلاء في لندن. فقد وفر هذا النظام الخبرة الضرورية، فكان هناك تداخل في التمثيل بين الفترتين الاستعمارية والجمهورية المبكرة، كما كان الحال مع بنيامين فرانكلين. فقد برهن على نجاح كبير كمبعوث أمريكي في باريس، برغم استعانته بشعبية قضيته هناك، وبفكرة استقامة العالم الجديد التي ائتمن على تمثيلها واعتنى برعايتها.

ومع تقنين الوضع الأمريكي، ازداد حجم مراسلات فرانكلين التي وصلت إلينا، فبين شهري آذار/ مارس وحزيران/ يونيو 1779 - وهي أول أشهر مكتملة من عمله كممثل وحيد للولايات المتحدة في باريس - كتب خمسين رسالة شهرياً في المتوسط. وللتذكرة بمدى ما جذبت الدبلوماسية ذوي المواهب، وكانت مصدراً رئيساً للنشاط الفكري والثقافي، فإن فرانكلين أدى أيضاً دور رجل التنوير، فبعث بحثاً عن الشفق القطبي الشمالي لأكاديمية العلوم، واشترك في محاولة جين-بول مارات لتحدي وجهات النظر التقليدية حول طبيعة العلم، وظل على اتصال بعالم الفكر والعلم البريطاني، وأسس مسبكاً ومطبعة للأحرف، وكتب مقالة (أخلاق الشطرنج) التي ورد فيها ما يلي: «إننا نتعلم من الشطرنج عادة ألا تثبطنا المظاهر الخارجية السيئة في أحوال شؤوننا الحاضرة، وعادة الأمل في تغيير موات، وعادة المثابرة في البحث عن الموارد»، وهو وصف ينطبق على سفارته.[19]

ويشير المجلد السابق لمراسلاته المنشورة، الذي يغطي الفترة بين نوفمبر 1778 وفبراير 1779، إلى استمرار النزاع بين الوكلاء الأمريكيين في أوروبا، وبالأخص في فرنسا، ومقدار الوقت الذي كان يجب تخصيصه للتخلص من النزاعات وما يتعلق بها من قضايا دبلوماسية وخلافات قانونية. وكانت إحدى القضايا الخاصة هي كيف يجب التعامل مع السفن الفرنسية التي أسرها الإنجليز ثم أسرها منهم القراصنة الأمريكان.[20] وفي عام 1779، مضى فرانكلين الذي كان دبلوماسياً دائم الانشغال في تصميم حروف الطباعة الخطية لجوازات السفر.

وكانت العلاقات الأمريكية مع الحكومة الفرنسية صعبة في كثير من الأحيان،

فنادراً ما كانت المساعدة الفرنسية غير مشروطة على نحو ما كان يطلبه الأمريكيون، بينما كانت هناك مخاوف مشروعة من سعي فرنسا لتحقيق مصالحها الوطنية الخاصة، لاسيما فيما يتعلق بالأهداف الإقليمية الفرنسية في جزر الهند الغربية. وبجانب التوترات المعتادة في أي تحالف، خاصة ذلك الذي يربط قوتين بينهما هذا الاختلاف في الأهداف، كانت هناك أيضاً مشكلات إدخال دولة ثورية جديدة في عالم دبلوماسية النظام القديم، وأداء دور الوكيل العسكري والمالي لأمريكا.[21]

وقد أثبت النظام الدبلوماسي البريطاني المنافس ضعفه في تعامله مع الثورة الأمريكية. وكان هذا الوضع يرجع جزئياً لقيود موقف بريطانيا الدولي ونواقص سياستها الخارجية، ولكن كان هناك أيضاً ضعف في دبلوماسيتها، وهو ضعف لوحظ على نحو خاص في الفشل في إدراك مدى عزلة بريطانيا المتزايدة. فقد اقترح سير تشارليز هانبري ويليامز في منتصف القرن ألا يغادر المبعوثون حتى يصل من يحل محلهم، لكن هذا النظام لم ير النور، ففي عام 1776 اشتكى هيو إليوت إلى أحد زملائه الدبلوماسيين قائلاً:

> «يقوم الألمان والروس والفرنسيون عموماً بتثبيت سكرتيري المفوضيات في معظم المواقع المهمة، فمهمتهم هي إعطاء أي وزير جديد جميع المعلومات التي يحتاجها، وتمكنهم هذه الإقامة المستمرة والخبرة في أعمالهم من القيام بالكثير على نحو أكثر فعالية من أية أوراق مكتوبة مهما كانت غزارتها.
>
> كما أنه من الشائع عند الأجانب أن يقيموا لفترة من الزمن من دون صفة رسمية في الموقع الذي تقرر أن يشغلوه.
>
> أما في إنجلترا فيبدو أن تأسيس وزراء الخارجية من البداية لا يقوم على مثل ذلك الحرص الموجود في القارة الأوروبية. ففي كثير من الأحيان يصل الوزير الإنجليزي إلى موقع عمله من دون تلقي أية

مساعدة إلا ما يستطيع إعطاؤه سكرتير خاص لسابقيه، أي نسخ الأوراق والتشفير وما إلى ذلك. وبرغم أن المعلومات الواردة من موطنه قد تكون مكتوبة بأوضح طريقة، فإنها لا تستطيع أن تحمل فكرة مناسبة عن حالة بلاط ملكي وأهم من يسكنونه إلا بقدر ما تستطيع خريطة أن تعطي فكرة عن المرتفعات والمنخفضات في بلد ما. فعشرة أيام من الحديث مع سابقه في موقع عمله كفيلة بأن تثري القادم الجديد بما لا يقل عن اثني عشر شهراً من معرفة الرجال والأشياء، وأن تمكنه من أن يبدأ إدراك الأمور من حيث انتهى من سبقه».[22]

وكمثال آخر على القيود التي تفرضها في هذه الحالة تقنية مكتبية ليست متقدمة، فإن جيمس بلاند برجيز تلقى عام 1789 تهاني من إدوارد ماسون لتبوؤه منصب وكيل وزارة متضامن في وزارة الخارجية، وكذلك عرض تقديم آلة رئيسة تم بناؤها عام 1750:

«لقد حصلت على قطعة أثاث متعلقة بأعمال السكرتارية مصنوعة من ماهوغوني [هكذا] استفدت منها أكبر استفادة حين كنت في المنصب ... إنها تتكون من 48 فتحة تشبه فتحات أبراج الحمام، أو اثنتين من حروف الهجاء: واحدة للخطابات التي توضع فيها مرتبة وفق الحروف الأولى لأسماء كاتبيها، والأخرى للأوراق المتنوعة التي توضع فيها مرتبة وفق موضوعاتها».[23]

وبمجرد الظفر بالاستقلال عام 1783، وجد الدبلوماسيون الأمريكيون أن قضيتهم أقل جاذبية في أوروبا، وأن طبيعة التمثيل والتفاوض أشد إرهاقاً. وبرغم أنهم كانوا

يميلون عن قصد للظهور بملابس أقل استعراضاً، كجزء من أيديولوجية في السلوك الدبلوماسي تعارض الإسراف، وللاعتزاز بأنفسهم كممثلين لشعب ديمقراطي وجمهورية، فإن بعض الدبلوماسيين الأمريكيين تكيفوا جيداً مع النظام القديم.

واحتفظ آخرون بردود أفعال أشد نقداً لذلك النظام. فجيفرسون الذي عمل مبعوثاً في فرنسا، ووزيراً للخارجية، ونائباً للرئيس، ورئيساً (1801–1809)، كان بصفة عامة يفضل المبادرات الدبلوماسية على الحرب والإكراه، وربما كان هذا يعبر جزئياً عن الضعف النسبي للولايات المتحدة، برغم أنه أخذ موقفاً قوياً تجاه الدولة البربرية، مع تمثيل قنصلي ممتد في منطقة البحر المتوسط، ارتبط بنشر سفن حربية أمريكية. وفي الوقت نفسه كان جيفرسون – مثل غيره من الأمريكيين ذوي الرؤية الجمهورية – قلقاً من احتمال فساد الدبلوماسيين الأمريكيين نتيجة معيشتهم بين الأوروبيين الأشرار.[24] وقد أعاق جيفرسون تطور السلك الدبلوماسي الأمريكي الذي ظل يتبع نهج الهواة نسبياً – بغض النظر عن جودة فرادى الدبلوماسيين – حتى الإصلاحات في أربعينيات القرن العشرين.

وكانت مستلزمات الفيدرالية قاعدة أخرى للدبلوماسية الأمريكية. فكان تمثيل كل واحدة من المستعمرات أمراً شديد الأهمية في وقت التفاوض على الدستور ووضعه موضع التنفيذ. فقد كان الدستور بالفعل اتفاقاً دبلوماسياً بين دول أمريكية ذات سيادة. وظل هذا التمثيل فيما بعد عاملاً في السياسة الأمريكية، حيث تصرف أعضاء مجلس الشيوخ على نحو خاص كما يتصرف الدبلوماسيون، لاسيما في التفاوض نيابة عمن يمثلونهم في الدوائر الانتخابية.[25] وكانت هذه المسألة تدفع إلى الصدارة، لاسيما حين يقع الخلاف بين المصالح الإقليمية، كما في مفاوضات جاي–غاردوكي عام 1786 حين كانت ولايات نيو إنغلند ونيويورك مستعدة للتخلي عن حق التجارة في الميسيسيبي، ومن ثم خيانة مصالح ولايات الجنوب الغربي آنذاك، في مقابل علاقات تجارية مواتية مع إسبانيا.

وتعرضت المصالح الإقليمية للخطر مرة أخرى عام 1814–1815 حين أخذت

ولايات نيو إنغلند موقفاً مختلفاً خلال حرب عام 1812 [1812–1815] ضد بريطانيا، وصولاً إلى لقاء ممثليهم في مؤتمر هارتفورد، وهو ما كان شكلاً من أشكال دبلوماسية «الاتحادي» المعادية للحرب.[26] علاوة على ذلك، كان المفوضون في غينت الذين تفاوضوا على معاهدة السلام مع البريطانيين في أواخر عام 1814 منقسمين انقساماً خطيراً حول بنود المعاهدة، وهو ما أكد صعوبة خلق ممارسة دبلوماسية فعالة. وفيما بعد، بات من اللازم السعي لضمان قيام الدبلوماسيين الأمريكيين بتمثيل المصالح الإقليمية، وأوضحها الضغوط من أجل تعيين مناصري العبودية من أصحاب المصالح والسياسيين الجنوبيين من أمثال وزير الخارجية جون كالهون.[27]

ونتيجة المعارضة السابقة من جانب ولايات العبودية لم يتم الاعتراف باستقلال هايتي وليبيريا إلا في أبريل 1862، أي بعد حرمان معظم هذه الولايات فعلياً نتيجة تمردها في الحرب الأهلية. ومعارضة هذا الاعتراف قادها السيناتور غاريت دافيس ممثل ولاية كنتاكي الذي زعم عدم القدرة على تصور منظر مفزع كمنظر «زنجي بدمه وعظمه» في مجتمع واشنطون. وقد أعقب ذلك الاعتراف إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الدومينيك عام 1866. [28]

وفيما يتعلق بالعلاقات الدولية، فقد استغرقت الممارسة والنظرية السياسيتان الأمريكيتان فترة من الزمن لكي تظهر رداً عملياً على حاجات الدبلوماسية. على سبيل المثال، حصلت المحكمة العليا على السلطان القضائي في مجال القانون الدولي، ووضعت سلطة الولايات في مرتبة أدنى، نتيجة حادثة لونغتشامبس عام 1784 التي تعرض فيها دبلوماسي فرنسي للاعتداء.[29] كما كان من الضروري وضع سلطة الولايات في مرتبة أدنى عند تنظيم التجارة الخارجية.[30] وفي عام 1796 أصبح الكشف عن الأوراق الدبلوماسية المتعلقة بالعلاقات الإنجليزية–الأمريكية قضية أمام مجلس النواب.

والنقطة الرئيسة فيما يتعلق بالدبلوماسية الأمريكية – سواء خلال الثورة أو بعدها – هي أنها كانت جمهورية وليست متطرفة.[31] واتضح ذلك خصوصاً في

رفض الاعتراف بهايتي حين استقلت عن الحكم الفرنسي. فقد كان وجود دولة سوداء أمراً غير مقبول بالنسبة لمصالح ملاك العبيد ذوي النفوذ في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الثورة الفرنسية التي بدأت عام 1789 وقادت إلى إعلان الجمهورية عام 1792 فقد طرحت قضايا مختلفة عن تلك التي طرحتها نظيرتها الأمريكية، حيث كانت فرنسا بالفعل دولة مستقلة معترفاً بمكانتها عالمياً. وعوضاً عن ذلك، كانت المسألة متعلقة بتغيير النظام والأيديولوجية، وهو ما أثر كثيراً في الدبلوماسية. وبينما لم تكن الثورة الفرنسية هي الأولى في أوروبا، فقد كان لها تأثير خاص لأنها وقعت في فرنسا – الدولة القارية الرائدة في غرب أوروبا – وأطاحت بعائلة مالكة مرموقة، هي عائلة البوربون التي كان لها أفرع حاكمة في بلاد أخرى، وكانت شديدة التطرف، وكانت بالفعل كذلك عن قصد.

لقد كانت الثورة الفرنسية أشد تخريباً للنظام الأوروبي من العلاقات مع العالم الخارجي. وكان ذلك جزئياً لأن الثورة تعمدت السعي ليس فقط لعزف نغمة جديدة في السياسة الخارجية ولكن أيضاً لتحقيق أهداف مختلفة. وعلى وجه الخصوص، كان هناك إصرار على رفض الأعراف والممارسات في العلاقات الدولية للنظام القديم. وكما كان الحال خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها (**انظر الفصل السادس**)، تعرضت الدبلوماسية السرية لانتقاد شديد لصالح نقيضها، أي الدبلوماسية المفترضة علانيتها.

وكان هناك أيضاً حديث عن التواصل مع الشعوب، وليس الحكومات، في استباق لأحد موضوعات القرنين العشرين والحادي والعشرين. وكان هناك تحدٍّ لاحتكار التمثيل الذي تسعى إليه الدبلوماسية. وأصبحت العلاقات بين الحكومات الأجنبية واللاجئين الفرنسيين نقطة خلاف، تماماً كالعلاقات بين الثوار الأجانب والحكومة الفرنسية. ومثلت جهود اصطفاف الدول تحت شعارات الثورة وحقوق الإنسان محاولة لانتهاك استقلال السيطرة الحكومية وسلطانها على العملية الدبلوماسية،

وهي عملية لم يكن بالإمكان أن يصبح لها نظير باسم الثورة المضادة، لأن الأخيرة احترمت حقوق الحكومات المعترف بها قانونياً، وإن لم تحترم حقوق فرنسا الثورية.

لقد رفض الثوار الفرنسيون القواعد التقليدية لانسجامها مع عالم الامتيازات الراسخة على المستوى الدولي. وازدادت قوة هذا الرفض بمدى الهجوم الذي شنه الثوار بلا كلل على التحالف النمساوي، وهو تحالف كان قائماً منذ عام 1756 وله طابع عائلي محدد تمثل في زواج لويس السادس عشر من ماري أنطوانيت ابنة ماريا تريزا حاكمة النمسا بين عامي 1740 و1780. وكثيراً ما عاد المتحدثون في الجمعية الوطنية عام 1792 لموضوع العلاقة بين أعداء الداخل والخارج، زاعمين أن كلاً منهما يجعل من الضروري القيام بعمل ضد الآخر. وقد وفرت أفعال اللاجئين، والاتصالات النمساوية الحقيقية والمزعومة بالقصر الملكي، والمشاعر العدائية الواضحة لمعظم الملوك الأجانب، دليلاً ظاهراً على مثل هذه الاتهامات.

وفي المقابل، أدت الإطاحة العنيفة بالملكية الفرنسية في أغسطس 1792 إلى انقطاع التمثيل الدبلوماسي في باريس، لأن إزاحة لويس السادس عشر عن السلطة التنفيذية كانت تعني أن أوراق الاعتماد الدبلوماسي لديه لم تعد صالحة. ولم يكن واضحاً من الذي أصبح في يديه السلطة في باريس، وما هو الأثر الذي سيحدثه تقدم القوات البروسية والنمساوية. فغادر المبعوثون البريطانيون والدنماركيون والهولنديون والبولنديون والإسبان والسويديون والسويسريون جميعاً، إذ لم تكن الحكومة الجمهورية الجديدة معترفاً بها.

ولم تستهوِ الأيديولوجية الفرنسية الجديدة في الشؤون الدولية الآخرين. فلما أعلن وزير الخارجية بيير لوبرن في نوفمبر 1792 أن «السياسة والعدالة ظلتا منفصلتين لفترة طويلة من الزمن، لكن الجمهورية اتخذت قراراً حاسماً بعدم الفصل بينهما مرة أخرى»، كانت البلاد الأخرى أقل تجاوباً. فالمبعوث البريطاني المحنك في لاهاي، وليام، لورد أوكلاند الأول، كتب عن نظيره الفرنسي في حزيران/ يونيو من ذلك العام قائلاً: «قام السيد دومودي أمس بزيارة طويلة إلى كبير موظفي الحكومة، ولم

يقل شيئاً سوى عبارات تقليدية وفلسفة طبيعية وكلمات بلاغية».[52]

وأكدت الطبيعة الجديدة لمناقشة السياسة الفرنسية وصياغتها وتنفيذها على عدة أمور، أولها عدم السعي باستمرار لتنفيذ اقتراح البحث عن حلفاء، وثانيها أن هذا الاقتراح قللت من شأنه محاولة نفخ روح التغيير السياسي في بلاد أخرى – إن لم يكن الدعوة للثورة السياسية والاجتماعية أيضاً، وثالثها أن منطق السياسة الفرنسية القائم على فلسفة عالمية ورسالتها وأيديولوجيتها جعلت محاولات فرنسا ذات الأغراض الخاصة للتوصل إلى تسوية وسطية مع الدول الأخرى، وكذلك للإبقاء على جوانب من نظام دبلوماسية العهد البائد، غير مقنعة. وحالما كانت غير مقنعة، فإنها كانت قصيرة العمر، فوجود درجة من اليقين بشأن نوايا أحد أطراف التفاوض وثباته على المبدأ كان أمراً لا يقل أهمية عن الطبيعة الظاهرة لهذه النوايا، وهذه مسألة أثرت لفترة زمنية طويلة في الدول ذات المؤسسات التمثيلية القوية.

وكانت دبلوماسية الخطابة تتحدى البناء الدولي القائم، وكان ذلك أمراً مقصوداً، وهي حالة تشبه الاستخدام الأحدث للخطابة. فعلى سبيل المثال، قرر المجلس التنفيذي عام 1792 تعقب النمساويين (الذين كانوا في حرب مع فرنسا) أينما حلوا، وهذا تهديد للمحايدين، وقرر كذلك فتح مصب نهر شيلدت للملاحة، وهذا انتهاك صارخ لمعاهدة سلام ويستفاليا عام 1648 حين أصر الهولنديون على إغلاقه من أجل حماية مركزهم التجاري. وتمت المصادقة على هذين القرارين في المؤتمر الوطني بعد أربعة أيام. فمنطق الأفكار الجديدة للثوار الفرنسيين ورفضهم للماضي جعلهم غير مستعدين لقبول الإنكار الواضح للحق الطبيعي لسكان الأراضي الواطئة النمساويين (أي من أصبحوا بلجيكاً فيما بعد) في التجارة عبر أنتويرب الذي فرضه إغلاق نهر شيلدت.

وشرح لوبرن ما تستتبعه الدبلوماسية الجديدة، مؤكداً على أهمية استقلال الأمم. وقال إنه لم يكن يسعى للإضرار بحقوق الهولنديين، ولكن البلجيك لم يكونوا ملتزمين بالحفاظ على التعهدات التي قطعها أسيادهم السابقون من عائلة هابسبرغ

الذين تمت الإطاحة بقرنائهم في فرنسا.[33] وكان الفرع الإسباني من عائلة هابسبرغ يحكم بلجيكا في زمن ويستفاليا، ثم تحولت لحكم الفرع النمساوي من العائلة نفسها وفق معاهدة أوترخت عام 1713.

ودل هذا القول على رغبة لوبرن على جعل القطيعة بين النظام القديم والدبلوماسية الثورية درامية، تماماً كما دل عرضه تأييد نقل حكم جزيرة توباغو في البحر الكاريبي إلى بريطانيا مع توضيح ضرورة موافقة سكانها على ذلك.[34] لقد أفصحت القرارات الفرنسية عن طبيعة الدبلوماسية الجديدة، لاسيما محاولة تمكين فكرة الشعب. ففي 19 نوفمبر 1792 أصدر المؤتمر الوطني قراراً يعلن أن فرنسا ستمد يد الصداقة والمساعدة لجميع الشعوب الساعية لاسترداد حريتها، وذلك استجابة لطلبات المساعدة من الثوار في ولاية الجسرين وماينز الألمانية.

وكمبدأ عام فإن هذا الإجراء كان ينسف جميع العلاقات الدولية، كما أنه كان غير واقعي. وتحدى هذا القرار الدول الأخرى أيضاً، إذ واصل لاجئوها في باريس الضغط من أجل القيام بعمل نيابة عنهم. ولذلك زار باريس مطلع عام 1793 تاديوش كوسيوسكو، وكان أحد زعماء الوطنيين البولنديين المعارضين للهيمنة الروسية على بولندا. وشكل دور هؤلاء اللاجئين جانباً مهماً مما كان دبلوماسية بديلة. واستبق ذلك صور أخرى للدبلوماسية البديلة، لاسيما المشاهد الثورية مثل الشيوعية الدولية، وكذلك ثوار ستينيات القرن العشرين (**انظر الفصل السادس**). وفي يناير 1795 أرسلت الحكومة الهولندية مفوضين اثنين للتفاوض مع فرنسا المنتصرة على الحياد، لكنها وجدت أن (وطنيي) هولندا الثائرين قد أرسلوا ممثلين اثنين عرَضا الخضوع الكامل.

مع ذلك سيكون من الخطأ إهمال مدى عدم اقتصار الدبلوماسيات البديلة على الحركات الثورية. على سبيل المثال، فإن الحركة الجيمسية المناصرة لقضية آل ستيوارت المنفيين حصلت على دعم مثل هذه الدبلوماسية منذ عام 1689. كذلك لم تكن الثورة الفرنسية هي الفترة الأولى التي يتصرف فيها الدبلوماسيون نيابة عن شعوب بلاد أخرى. بل مورس ذلك لفترة طويلة تعود لأوائل القرن السادس عشر

نتيجة لحركة الإصلاح الديني.

وكان يُنظَر إلى استعداد الفرنسيين على مساندة الفتن وحالات السخط أو تشجيعها في تسعينيات القرن الثامن عشر على أنه مؤشر على كل من الأهداف الجوهرية للسياسة الفرنسية ووسائل سعيهم لتحقيق تلك الأهداف. وقد لاحظ مونتمورين الذي كان مازال وزيراً للخارجية في مايو 1791 الإيمان بأن الفرنسيين يتمنون إجبار (الكون) على تبني نظامهم الجديد، مجادلاً في المقابل بأن لكل أمة أن تقرر ما هو أفضل لها. وبحلول أواخر عام 1792 بدا أن الفرنسيين قد ربطوا بين المقولتين بتعريف الأمم الأخرى وفق جماهيرها الثورية والمؤيدة لفرنسا، وبالفعل فإن دعم هذه العناصر عرّض الدبلوماسية الفرنسية للخطر.

وربما اشتكت الحكومة الفرنسية من الصور المغلوطة والمعادية التي ينشرها اللاجئون عنها، لكن مسار الثورة كان يبرر تلك الصور. وكانت أعمال الدبلوماسيين الفرنسيين مصدراً حاسماً لعدم الثقة. فاعتراض مراسلات مولدي أوحى بأن احتجاجاته على النوايا الحسنة تجاه الحكومة الهولندية لم تمنع تشجيعه للفتنة. وأشار ذلك الفعل إلى عدم إمكان الثقة في أية دبلوماسية فرنسية. وإذا كان آحاد الدبلوماسيين الفرنسيين - بل الوزراء - يختلفون سراً مع مظاهر السياسة الفرنسية الأشد إثارة للمخاوف، كما كان حال الكثير منهم، فإن ذلك لم يستتبعه الشيء الكثير لأنهم كانوا غير مستعدين وغير قادرين على وضع حد لهذه السياسة في الجمعية الوطنية التي كانت بمثابة منتدى الجمهور المستثار الذي كان له دور حاسم في تطورها.

وبالفعل فإن الإعلانات الفرنسية، والمجادلات التي نتجت عنها تلك الإعلانات، عكست تطبيق مثالية فلسفية في العلاقات الدولية، بكل ما كان متوقعاً من نفاق وردود على رؤى الآخرين، مبنية على اعتقاد أصحابها بأنهم أقوم أخلاقاً من هؤلاء الآخرين. والمجتمع الجديد الذي دُعيَ إليه وكان في طور التكوين في فرنسا لم يكن مصمماً أساساً لكي يتشكل استناداً لمفهوم الدول الإقليمية. وعملياً، بقدر ما

أوضحت السياسة والأيديولوجية الجديدتان سياسة الحكومات الفرنسية، فإنهما لم يشجعا تقييد طموحات السياسة أو يعرّضا مصالح الدول الإقليمية للخطر. وأشارت التعليمات الدبلوماسية إلى عدم الاستعداد لقبول شرعية التصورات الأخرى، ولم يكن هناك استعداد دائم للتوصل إلى تسويات مع الدول الأخرى بأي معنى جاد.

وتأثر السياق الذي عمل فيه الدبلوماسيون الفرنسيون - ومن ثم دبلوماسيو الدول الأخرى - تأثراً كبيراً بطبيعة السياسة في فرنسا. وعلى نحو خاص، لم تكن هناك أية محاولة متواصلة لشرح رؤى الدول الأخرى للجمعية الوطنية والمؤتمر (فيما بعد). وبدلاً من ذلك، كانت صناعة هاتين المؤسستين جزءًا من ثقافة سياسية شجعت كلاً من تعبير الجمهور عن رؤاه الخاصة في السياسة الخارجية، ومحاولات التأثير على السياسة بتلك الرؤى. وبينما شجع الوزراء والساسة الذين رغبوا في النزال، فإن زملاءهم الأكثر تردداً باتوا حذرين من التعبير عن معارضتهم وفقدوا القدرة على تمرير آرائهم الخاصة.

واجتمعت الطبيعة المحمومة للمناقشات الحاسمة، وأسلوب المتحدثين الانفعالي وحججهم المتهورة، والتدخلات المتكررة من جانب الجمهور المتفرج مناصرة للاعتراك وتثبيطاً عن التسويات الوسطية، لإفراز سياق في باريس لم يكن من الصعب فيه ممارسة الدبلوماسية بمفهومها التقليدي فحسب، بل أيضاً أية مفاوضات كان على التفاهم المشترك والتنازلات أن تؤديا فيه أي دور. وقد غضب الدبلوماسيون الفرنسيون ومن هم على اتصال بهم من قراءة المراسلات الدبلوماسية في الجمعية الوطنية.[35] وكان هناك أيضاً قلق من ظهور مراسلاتهم في الصحافة الفرنسية.[36] وثبت أن مناقشة الدول الأجنبية في كل من الجمعية الوطنية والصحافة مثيرة للقلق أيضاً.[37] وعلاوة على ذلك، شعر المبعوثون بالقلق بشأن الانطباع السلبي الذي خلفه عدم الاستقرار داخل فرنسا.[38] وقد أعفي مونتمورين من منصبه في نوفمبر 1791، وذلك جزئياً لأن اللجنة الدبلوماسية في الجمعية الوطنية لم تقبل حجته بأن عليه ألا يكشف علانية عن جميع تفاصيل المفاوضات المتعددة. ثم أعدم عام 1792.

وجرى أيضاً خلق مشكلات للقوى الخارجية، وهي مشكلات استبقت قضايا أثيرت في القرن العشرين. ففي أبريل عام 1792 كتب وزير الخارجية البريطاني، وليام، لورد غرينفيل، إلى المبعوث في باريس، جورج، إريل جوير، ما يلي بشأن صدام وقع مؤخراً بين بارجتين حربيتين قبالة ساحل الهند: «ستلاحظ أن برقيتي مكتوبة تحسباً لأية مناقشة عامة، إذ أتصور أنه بالنظر إلى الحالة الراهنة للأمور في فرنسا، فإن ذلك يستحيل تجنبه مهما كانت الرغبة في ذلك».[39] مع ذلك، ففي هذه الحالة تم تجنب الصدام. فقد كان الفرنسيون آنذاك أشد اهتماماً بكثير بشأن انهيار علاقاتهم مع النمسا. فتوماس، إريل إلجن السابع، الذي كان دبلوماسياً بريطانياً آخر متواجداً في باريس آنذاك، استمع إلى تقرير الوزير إلى الجمعية الوطنية بشأن ما حدث، وقد سره ما جاء فيه.[40]

وكان على القوى الخارجية أيضاً أن تواجه مشكلة تعدد الجماعات التي تزعم أنها تمثل فرنسا. وشملت هذه الجماعات اللاجئين من شتى الأنواع، وأصحاب المصالح المختلفة في فرنسا. وواجهت القوى الخارجية صعوبة تقدير مصداقية تلك الجماعات وشرعيتها. وكان لويس السادس عشر وزوجته ماري أنطوانيت على علاقة وثيقة بالمبعوث النمساوي كونت ميرسي–أرجينتو، ولهما دبلوماسية سرية منفصلة عن دبلوماسية اللاجئين ومعارضة لها في كثير من الأحيان.[41] وغذت الشكوك في توجهاتهما وأفعالهما نزعة شعبية معادية للنمسا أثرت في المناقشات العامة بشأن السياسة.[42] وسعى عملاء الأمراء اللاجئين – مثل فارس بينتيناي – لإقامة عصبة للثورة المضادة.

وهناك ميل للبحث عن عناصر الاستمرارية بين النظام القديم وفرنسا الثورية، لكن الثورة مثلت بوضوح شديد انفصالاً عن دبلوماسية النظام القديم.[43] فقد ظن الثوار في أنفسهم أنهم يتصرفون بطريقة جديدة وبالتالي أفضل، وليس أقلها استجابة لثقافة كانت تبجل الماضي وتتخذه مرجعاً في المقام الأول. ففي عام 1792 حاول ليبرن أن يحرر فرنسا من (مشاجرات قواعد التشريفات التعيسة) وقال إن عبارة

(ميثاق العائلة) «سيرفع من قاموس فرنسا السياسي. فالجمهورية لا تعرف أية عائلة سوى العائلة الكبيرة للدولة». أما في لندن فقد أشار المبعوث فرانسوا، ماركيز شوفيلين، إلى «أوراق الاعتماد الموقعة باسم 24 مليون إنسان حر ومنتصر».[44]

وكان الرأي القائل بأن المعاهدات التي أبرمها الحكام لا يمكن أن تلزم الشعب برأي هدام، بينما كان إخضاع السياسة الخارجية ووزير الخارجية لتحكم لجنة جمعية شعبية ابتداعاً: إذ انتقل التحكم من السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية.[45] واختلت العلاقات والإجراءات والهيئات الدبلوماسية كنتيجة لهذه التوجهات جزئياً، وهذا أثر أيضاً في السلك القنصلي.[46]

مع ذلك فإن إرادة القوى الأخرى في نهاية المطاف للتفاوض مع ما أصبح منذ 21 يناير 1793 نظام حكم اشترك في قتل الملك صارت أمراً مدهشاً. فعلى نحو بارز، تلت معاهدات بازل بين فرنسا وكل من بروسيا والمقاطعات المتحدة وإسبانيا (1795) هدنة تشيراسكو بين فرنسا وسردينيا (1796)، ثم معاهدتي كامبو فورميو ولونيفيل بين فرنسا والنمسا عامي 1797 و1801 على التوالي، ومعاهدة أمينز بين إنجلترا وفرنسا (1802). وعكست هذه المعاهدات إلى حد كبير النجاح الفرنسي المتكرر على جبهات القتال، فقد أعقبت معاهدة لونيفيل على سبيل المثال انتصارات فرنسا في هوهينلندن ومارينغو عام 1800. ولكن يمكن أيضاً التأكيد على المصالح والأهداف التقليدية في دبلوماسية تسعينيات القرن الثامن عشر، حيث سعت الدول الأخرى للتكيف مع حقيقة قوة فرنسا، وحاولت استخدامها لتحقيق تلك المصالح.

ويمكن التأكيد أيضاً على الاستمرار إذا جرت محاولة للتمييز بوضوح بين الأيديولوجيات والمثاليات الثورية من جانب، والسياسات الفعلية التي اتبعها الدبلوماسيون والوزراء الفرنسيون من جانب آخر، لأنه مهما تطرفت الخطب التي ألقاها خطباء الثورة، فإن كثيراً من الافتراضات التي قامت عليها السياسة الحكومية كانت تقليدية إلى حد بعيد. وهكذا بينما غيرت العاطفة الثورية جانباً كبيراً من نبرة السياسة الفرنسية، فإن أثرها في جوهر تلك السياسة كان أقل بكثير. فكان الحال

نوعاً ما هو محاولة تحقيق أهداف لم تكن في حد ذاتها جديدة بوسائل تم التوسع فيها إلى حد كبير.

وفضلاً عن ذلك، سيكون من الخطأ أن نتصور أن دبلوماسية النظام القديم كانت بطريقة ما ساكنة أو غير منطقية. فهناك عنصر بدا وكأنه غير منطقي، وذلك جزئياً بسبب متابعة مسائل قضائية محلية في سياق الإمبراطورية الرومانية المقدسة الممزقة. وهكذا ففي عامي 1787 و1788 تنازع كارل تيودور، أمير بافاريا المؤهل لاختيار رأس الإمبراطورية، مع الأمير-الأسقف في فريسنغ حول مسألة بناء سدود على نهر إيزار، وعلى ملكية المناجم في مقاطعة متنازع عليها، بينما كان أيضاً على أمير بافاريا - باعتباره حامي كنيسة، ودوق مقاطعة مجاورة بما يتعلق بها من حقوق - أن ينظر في أفضل طريقة للاستجابة لمناشدة الفرع المحلي للكنيسة ضد الحكومة الهولندية في ماستريخت.[47]

ولا شك أن مثل تلك المسائل بدت غير منطقية، برغم أن العالم الحديث لديه ما يناظرها، بما في ذلك رفض إسبانيا المستمر لفترة طويلة قبول وضع بريطانيا في جبل طارق. مع ذلك، وللتذكير بمدى وسائل النظام القديم الدبلوماسية، يجدر ذكر نشاط المبعوث الروسي كونت سيمون فورونتسوف في تشجيع المعارضة لتهديد بريطانيا لروسيا في أزمة أتشاكوف عام 1791. فقد أدى فورونتسوف دوراً كبيراً في حملة صحفية نشطة ضد السياسة الحكومية بعد أن هدد وزير الخارجية فرانسيس، دوق ليدز الخامس، بإثارة احتجاج شعبي كان من شأنه عرقلة خطط وزارية. كما قدم لمتحدثي المعارضة في البرلمان حججاً بشأن الحرب، وشجع شركة روسيا على القيام بما عملته فعلياً.[48] فضلاً عن ذلك، وكمثل على أن العلاقات الدبلوماسية لم تكن ببساطة مع المبعوثين المعتمدين، فإن كاترين الثانية استقبلت عام 1791 روبرت أدير - ممثل المعارضة اليمينية - على نحو أفضل مما استقبلت به المبعوث البريطاني المعتمد وليام فوكينر.[49]

وسمح القلق البريطاني بشأن نزعة روسيا للتوسع حول البحر الأسود - وهو

مصدر الأزمة – لدبلوماسية تلك الفترة بأن تحقق نتيجة مهمة في شكل معلومات جديدة عن المنطقة محل النزاع. فقد قدم سكرتير المفوضية في سانت بطرسبرغ، وليام ليندسي، للحكومة مذكرة تفصيلية «بشأن البحر الأسود، وخصوصيات الملاحة فيه، والوضع الجغرافي لموانئه، ودرجاتها المختلفة من حيث الأهمية، والمنتجات التي يتم تصديرها عادة من هذه الموانئ، ووجهات نظر البلاط الملكي في روسيا بشأن مستقبل التجارة فيها. وسعيت في الوقت نفسه لذكر جميع الظروف التي من المحتمل أن تسهم في إتمام مشروعاتها أو تعمل في غير صالحها».[50]

واستطاعت دبلوماسية النظام القديم أيضاً أن تحقق نتائج على نحو ما حدث في تقسيم بولندا بين النمسا وبروسيا وروسيا في أعوام 1772 و1793 و1795. وهناك بالفعل تشابه بين التقليل من الحيوية والفعالية في دبلوماسية النظام القديم من جهة، والمحاولات المضللة لرؤية التغيير والتحديث في الحرب كنتيجة لقوى فرنسا الثورية،[51] وهو تفسير معيب للغاية.[52]

وفي مقابل ذلك يجب وضع التغييرات التي نتجت عن تعميق غياب الثقة في العلاقات الدولية الذي أحدثته الثورة – ذلك الارتياب الذي بلغ حالة جنون الشك، وارتبط بتهديدات محلية وخارجية مزعومة، وعكس صدى القلق المحموم في العلاقات في زمن حركة الإصلاح الديني. فقد أثر غياب الثقة الذي وسم الثوار ومعارضيهم، وكذلك الدول المحايدة، في مضمون وأسلوب السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وبرغم غياب الثقة الكبير الذي أحدثه لويس الخامس عشر ودبلوماسيوه في مناطق أخرى من أوروبا (تماماً كما فعل بطرس الأكبر)، فإن تهديدهم لشؤون البلاد الأخرى – لاسيما للبلاد الكاثوليكية – كان أقل من التهديد الذي خلقه الثوار.

علاوة على ذلك، فإن المثاليات الثورية ومنطق السياسة الداخلية دفعت فرنسا باتجاه الحرب بطريقة كانت مختلفة تماماً عن أثر الضغوط المحلية في بلاد أخرى. وهكذا، فبينما كان ممكناً لفرنسا أن تتجنب الحرب مع النمسا في أزمة شيلدت عام

1784، ومع بروسيا وبريطانيا في الأزمة الهولندية عام 1787، كان القيام بمثل هذه العملية التساومية غير ممكن في عامي 1792 و1793. مع ذلك، فقد ألغى المؤتمر في 14 أبريل 1793 القرار الصادر في 19 نوفمبر 1792، إذ نبه جورج دانتون إلى أن ذلك القرار كان سيلزم الفرنسيين بمساعدة أية ثورة في الصين.

وتدعو الثورة الفرنسية لمناقشة القول بأن مشهد السياسة الخارجية الثورية قصير بالضرورة، وسيتم التخلي عنه لأن الشكل المميز لدبلوماسية الثوار يؤدي إلى عزلة لا يمكن تحاشيها إلا باتباع هذا الطريق، وأيضاً كأحد مظاهر التدعيم الأكثر عمومية للثورات.[53] وتطرح هذه المقولة مسألة ليست فقط من الفضول التاريخي، في صورة تطبيقات من أواخر القرن الثامن عشر، بل ذات صلة بالحاضر أيضاً نتيجة تكرر الثورات في القرن الأخير، وكذلك مدى ما تذهب إليه دول حديثة – أهمها الصين وكوبا وإيران وليبيا، دعك من الدول الأخرى – في البحث عن شرعيتها في مثل تلك الثورات.

وتثير هذه القضية تساؤلاً عاماً حول إمكانية تطبيق الوقائع التاريخية في الحاضر. فكل ثورة لها طابع مميز، وأوجه الشبه محدودة بين الثورتين الفرنسية والصينية، أو الثورتين الكوبية والإيرانية، على سبيل المثال. ففيما يتعلق بالثورة الفرنسية، هناك حاجة لمقارنة مراحلها الإصلاحية (شديدة التنوع) بالوثبة الثورية الخاصة والأكثر تطرفاً في عامي 1793 و1794. فجانب كبير من مراحلها الإصلاحية كان يمثل تغييراً إلى الممارسة التي اعتادها النظام القديم، وإن اعتمدت على ضغوط الإصلاح وأفكاره القائمة بالفعل. أما الوثبة الثورية في عامي 1793 و1794 فكانت أكثر تطرفاً بكثير. مع ذلك فإن هذه الوثبة أدت إلى رجعة عام 1794 – في شهر ذيرميدور (يوليو– أغسطس) من التقويم الثوري الجديد. وتعود هذه الرجعة أساساً إلى عوامل سياسية محلية، وويجب اقتفاء أثر التغير في السياسة الخارجية الفرنسية عام 1794 في هذه الرجعة تحديداً، وليس في أية قاعدة عامة عن مسارات السياسات الخارجية الثورية.

فضلاً عن ذلك، فإن الثوار كانوا بعيدين عن رفض أوروبا الملكية أو السعي فقط

للتحالف مع الثوار الآخرين، فقبل رجعة ذيرميدور أثبت الثوار استعدادهم للتحالف مع دول أخرى، وهي عملية ساعدت عليها وطأة الحرب التي كان لها أثر كبير على جميع الدول، الثورية منها وغير الثورية. ففي عام 1793، تعرض الفرنسيون للهزيمة في نييرويندين في 18 مايو، وخسارة بلجيكا التي كانوا قد استولوا عليها مؤخراً وذلك لصالح النمساويين، مما قادهم إلى نهج أشد حذراً في ضم الدول ونشر الثورة، ونتج عنه رغبة أقوى في السلام. لقد سقط حزب بوردو في يونيو 1793، وأعطى انقلاب اليعاقبة السلطة لدانتون الذي سعى للعودة إلى دبلوماسية أكثر تقليدية. ولكي يحصل على السلام، حاول خلق عصبة قوية. فعرضت على بروسيا وسردينيا وسويسرا وتوسكاني اتفاقات صممت لإضعاف الوضع النسبي للنمسا. كما سعى دانتون للتفاوض على سلام مع بريطانيا في أواخر عام 1793.

وفي تلك المرحلة، لم تكن التطورات العسكرية أو الدولية تجعل هذا بديلاً مستقبلياً جذاباً للدول الأخرى، لكن الموقف كان مختلفاً عام 1795. وقد مارس نظام ذيرميدور الذي أعقب عهد الإرهاب في يوليو 1794 دوراً في هذا الشأن، لكن دوراً آخر مارسته الانتصارات الفرنسية في بلجيكا ذلك العام، والدرجة المتزايدة من قلق النمسا وبروسيا، وعلى الأخص روسيا، بشأن أوروبا الشرقية ولاسيما بولندا.

وفي تلك الأثناء، وبمجرد أن بدأت الحرب عام 1792، كانت عمليات الدبلوماسية – كما في الحروب السابقة[54] – معدة لخدمة قضية الصراع بالإخبار عن المعلومات العسكرية والتفاوض لعقد التحالفات. ففي عام 1793 تلقى المبعوث الفرنسي الجديد في الولايات المتحدة، إدموند جينيت، تعليمات بإرسال عملاء إلى كنتاكي لترتيب غزو لويزيانا التي كانت آنذاك تحت حكم إسبانيا الحليفة لفرنسا.[55] ولم ترحب الولايات المتحدة بهذه المهمة، كما لم ترحب بمحاولة جينيت تقويض الدعم للرئيس واشنطون وتجهيز سفن القراصنة التي أضرت بالعلاقات مع بريطانيا لإبحارها من موانئ أمريكية.[56] وأدت الحرب أيضاً إلى انهيار العلاقات الدبلوماسية وحركة المراسلات الدبلوماسية. ففي يناير 1795 غادر المبعوثون البريطانيون والبروسيون

والسردينيون والإسبان لاهاي مع تقدم القوات الفرنسية. وفي عام 1796 تحول مقر إقامة القنصل العام الفرنسي في المغرب من سلا إلى طنجة، لكي يتمكن من الإخبار عن التحركات البحرية في مضيق جبل طارق. وأدى تقدم الفرنسيين إلى قطع الخدمات البريدية مما أثر في المعلومات المتاحة للدبلوماسيين، ومنهم الدبلوماسيون المحايدون.

وفي الوقت نفسه، فإن سيطرة الحكومة الضعيفة على جنرالات فرنسا، جنباً إلى جنب مع مدى ما بلغته السياسة الفرنسية من تركيز على التوسع الإقليمي والانتهازية الاستراتيجية، كفلت أن يصبح الجنرالات الأقوياء شخصيات رئيسة في السياسة الخارجية التي باتت غير دبلوماسية بالمرة. على سبيل المثال، تعرض المحايدون للإرهاب بطريقة نظامية. كما قيدت النجاحات العسكرية الفرنسية نطاق النظم الدبلوماسية المنافسة إلى حد خطير، لأن الدول التي تعرضت لتهديد فرنسا اضطرت إلى قطع العلاقات مع أعدائها.

وأثبت نابليون أنه مثال جيد على هذه العملية – أي الجنرال كصانع سياسة – أولاً في قيادته في شمال إيطاليا حيث أجبر النمسا على قبول هدنة ليوبن عام 1797. فهناك – وفي أماكن أخرى بعد ذلك – أثبت نابليون مهارة خاصة في تطبيق مبدأ تعويض الضحايا على حساب الآخرين، وهي سياسة اتبعها فيما بعد كل من هتلر وستالين.

وحين قاد غزو مصر عام 1798، كشف نابليون عن أقصى مدى لعسكرة الدبلوماسية الفرنسية، ولاسيما غياب الإحساس بالتفاهم المشترك، وهو أمر شديد الأهمية للعمل الناجح لأي نظام دولي. لقد افترض أن الأتراك – الذين كانوا السادة الإمبراطوريين في مصر التي كانت مستقلة فعلياً – يمكن تخويفهم بسهولة أو رشوتهم لكي يقبلوا التصرف الفرنسي. ويظهر في مذكرات نابليون شعوره بالعظمة والاستقلال واعتقاده بأن السياسة الفرنسية والشرق كانا مهيئين لخدمة رؤاه:

«في مصر، وجدت نفسي متحرراً من عوائق حضارة مزعجة. كانت تملأني الأحلام... رأيت نفسي أقيم ديناً، وأزحف على آسيا، وأركب فيلاً، وأضع عمامة على رأسي، وفي يدي القرآن الجديد الذي كنت سأؤلفه ليناسب حاجاتي».[57]

أما الواقع فأثبت عكس ذلك. فافتراضات الفرنسيين الثقافية عن تفوقهم واغترارهم بقوتهم أدت إلى فقدانهم الحساسية التي قادت إلى إعلان الحرب من جانب السلطان سليم الثالث.

وأدت الأزمة الدولية التي تلت ذلك إلى تشكيل التحالف الثاني ضد فرنسا، ومن المفارقات أن ضغوطها مهدت الطريق لاستيلاء نابليون على السلطة في انقلاب في نوفمبر 1799. فمن جانب، عكس هذا الانقلاب عودة إلى أنماط النشاط الدبلوماسي في النظام القديم، لاسيما لأن نطاق طموح نابليون الذي لم يكن تغييره ممكناً، واغتراره بقدرته على إبعاد الآخرين، يمكن اعتبارهما تكراراً لنظيريهما عند لويس الرابع عشر. ومن جانب آخر، وكما أن نظام نابليون وضع حداً للنزعة الثورية داخل فرنسا، فإنه أيضاً عكس وأيد التخلي عن الأهداف والأساليب الثورية في العلاقات الدولية، وهو ما كان متوقعاً بالفعل مع رجعة ذيرميدور. وبالأخص، فقد حلت الواقعية محل الدبلوماسية المفتوحة.[58]

وقد يشير هذا التحول إلى حد فاصل أساسي في الدبلوماسية (وفعلياً في العلاقات الدولية)، لم ترسمه الإطاحة (مرتين) بنابليون وتسويات سلام فيينا، وكل ذلك خلال عامي 1814 و1815، بل رسمته رجعة ذيرميدور عام 1794 وصعود نابليون إلى السلطة عام 1799. ويمكن حمل هذا الرأي إلى ما هو أبعد من ذلك، فبناء عليه يمكن القول بوجود استمرارية في الجوهر طوال القرن التاسع عشر، وهي استمرارية تواصلت بالفعل حتى الثورة الروسية عام 1917.

مع ذلك، فإن الاستمرارية لم تعنِ أن عودة فرنسا إلى نظام ملكي تحت حكم

نابليون الأول (في النهاية) استتبعها نكوص إلى نظام دبلوماسية العهد البائد. وإنما كان أحد أهم التطورات التي استمرت هو التركيز على الأمة، وهو ما انطبق على الفرنسيين – في عهدي الثورة ونابليون – وعلى خصومهم. علاوة على ذلك، فإن القومية فهمت بمعنيين: كقوة إيجابية من أجل الهوية والتماسك، تقود الدبلوماسية في اتجاه معين وتعطيها دفعة خاصة، وكذلك كرد فعلي سلبي مفعم بكراهية الأجانب. واستخدم هذا المعنى الثاني ضد الدول الأخرى، وكذلك ضد إدماج قوى دولية – وأبرزها فرنسا النابليونية – كما كان الحال في إسبانيا منذ عام 1808.

وجزئياً بسبب تلك القومية وهذه الكراهية للأجانب، مورست عملية الدبلوماسية بحد ذاتها في سياق أشد تقلباً، على نحو استبق بالفعل الحال في العقود الأخيرة. على سبيل المثال، احتلت الشرطة البابوية مقر إقامة المبعوث الفرنسي في روما خلال أعمال شغب وقعت عام 1797، حيث اتخذ المشاغبون من المقر ملجأ لهم. وخلال الفوضى التي أعقبت ذلك، قتل أحد مساعدي المبعوث الفرنسي، وهو الجنرال ليونارد دوفوت. مع ذلك، وبالنظر إلى أن الفرنسيين كانوا يسعون لإحداث انتفاضة ثورية، فإن سلوكهم كان أدنى من أن يكون مثالياً، بينما استغل نابليون الأزمة من أجل احتلال روما في فبراير 1798 وإعلان جمهورية رومانية. وفي العام نفسه، اندلعت مظاهرة حاشدة نتيجة رفع العلم الثلاثي الألوان على مبنى السفارة الفرنسية في فيينا، وعرضه بشكل بارز في يوم عطلة وطنية نمساوية على يد مبعوث استفزازي. فغادر المبعوث فيينا مطالباً بالتعويض. وقد استبق مثل هذا الاستخدام للرموز والحوادث الدبلوماسية كمناسبات للشكوى والقيام بعمل ما السلوك الحديث، لاسيما من جانب النظم الشمولية اليسارية واليمينية. وبالنظر لهذه الأحداث بطريقة مختلفة، فإنها تمثل تغييراً في موضع الاهتمام القديم الرسوخ بقضايا المكانة، بعيداً عن الملكية العائلية، وباتجاه مفهوم جديد للدولة، وهو اهتمام لوحظ مثلاً في الخلافات حول الأسبقية (**انظر الفصل الخامس**).

وكتذكير بأن بناء تسلسل زمني للتغيير كان (ولا يزال) أمراً معقداً، فإن العقد

الأول من القرن التاسع عشر شهد تعظيماً شديد التقليدية للملكيات العائلية، إلى جانب القومية التي شهدها العقد الأخير من القرن الثامن عشر والعقد الأول من القرن التاسع عشر. فسحر الملكية العائلية مارس دوراً كبيراً في قيام نابليون بإنشاء ممالك وإمارات لعائلته. فأصبح ربيب نابليون أوجيني دو بيوهارنيه نائباً لملك إيطاليا الجديد، الذي لم يكن سوى نابليون نفسه. وجعل الهولنديون لويس - وكان أخاً لنابليون - ملكاً عام 1806 من أجل تجنب الضم لفرنسا، لكن ذلك لم يمنع هذا الضم لاحقاً. وأصبح جوزيف - وهو أخ آخر لنابليون - ملكاً على الصقليتين في العام نفسه. وفي عام 1808، وبعد أن رفض لويس التاج الإسباني، أعطي التاج لجوزيف، وبدوره حل محله في الصقليتين يواكيم مراد، وكان صهراً لنابليون، بينما أصبح أخ آخر - هو جيروم - ملكاً على ويستفاليا، وهي دولة جديدة من صنع نابليون عكست هيمنته على ألمانيا.

وكان هؤلاء الحكام الجدد بعيدين عن خدمة قضية الأمم التي حكموها (برغم سعي لويس للقيام بذلك)، فكان هؤلاء الحكام جميعهم خاضعين لنابليون الذي لم يكن مجرد من ينشر القوات التي تحافظ عليهم في مناصبهم، بل كان أيضاً أرفع درجة منهم باعتباره إمبراطوراً، وهي منزلة منحها لنفسه عام 1804. وبهذه الصفة كان من الملائم لمنزلته أن تبلغ دبلوماسيته في المصاهرة ذروتها عام 1810 حين تزوج من عائلة هابسبرغ التي أصبحت آنذاك عائلة إمبراطورية نمساوية، بعد أن انطفأت جذوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 1806. وكانت عروسه الأرشيدوقة ماري لوي إحدى سبايا الحرب التي هزم فيها نابليون النمسا عام 1809. وكان مقصودها تقوية علاقة النمسا الجديدة بفرنسا، وكذلك تقديم وريث يكمل هذه العلاقة. لكن في سياق الأحداث، لم يتول الحكم وريثهما نابليون الثاني، ملك روما.

وقد ساعد تعاظم أسرة نابليون على إفراز دبلوماسية كانت ملكية عائلية وإمبراطورية في الوقت نفسه. فتميزت الدبلوماسية الإمبراطورية بعلاقات شديدة التفاوت، كتلك العلاقات التي كانت أيضاً بين نابليون والدول التابعة له أو التي

اعتبرها تابعة له. وقد سعى نابليون بالتأكيد إلى توجيه الدبلوماسية و حتى ممارستها بنفسه. فسافر لمسافات بعيدة، لاسيما لأوروبا الوسطى والشرقية بين عامي 1805 و1807، ثم بين عامي 1808 و1809، ثم بين عامي 1812 و1813، كما سافر لإسبانيا عام 1808. مع ذلك، ولأن حكمه ودبلوماسيته كانا شديدي الشخصنة – إذ كانت حكومته حكومة إمبراطورية شخصية وليس فرنسية – فإن عملية صناعة السياسة كانت ملحقة بأسفاره، بدلاً من أن تتأثر بها سلباً بدرجة كبيرة.

مع ذلك كان نابليون فاشلاً تماماً في الدبلوماسية. فكما كان الحال في عهد لويس الخامس عشر، لم تحدث مشكلة في التحالفات الأوروبية نتيجة عدم بحث أي من الحاكمين بصدق عن حلفاء. إذ كانا معنيين بالبحث عن وكلاء، أي قوى يمكن التلاعب بها إن لم يكن التحكم فيها. وكما حدث مع لويس، كان نابليون يفشل حين يكون التحدي هو مواصلة تحالف تمارس فيه الحلول الوسطى أي دور، وقد كرر ذلك الفشل عدة مرات. فاحترام ألكسندر الأول ملك روسيا له شجع ألكسندر على محاولة تعزيز اتفاقهما في تيلسيت عام 1807، لكن عدم معاملة نابليون له بالمثل ساعدت على تحطيم مثل هذه الآمال.

وكان نابليون أسعد ما يكون بدبلوماسية القوة. فشخصيته ورؤاه وطموحاته لم تساعد على تسوية الخلافات إلا كحيلة في الأمد القصير. وكانت رغبة نابليون في السيطرة رغبة شخصية واستمراراً للرغبة في الثورة، كما كانت رفضاً لحدود الرزانة في صورة الأعراف الدبلوماسية. وكان المبعوثون الأجانب يعاملون كجواسيس، فيتعرضون للإحراج والتهديد والسجن. ففي عام 1804 اعتقلت القوات الفرنسية سير جورج رامبولد، القائم بالأعمال البريطاني في مدن رابطة هانز الألمانية التجارية، برغم تواجده في مدينة هامبورغ المستقلة. أما المبعوث البريطاني في النمسا، بنيامين باتهرست، فقد اختفى، وربما قتل، في طريق عودته لبلاده عام 1809، برغم احتمال عدم تورط نابليون في هذا الأمر.[59]

وكان نابليون يتوقع في العادة أن تتم معاملة مبعوثيه بطريقة جيدة. وكانت إرادته

وسلوكه كفيلين بفرض معاهدات السلام، وأنه بمجرد التوصل لهذه المعاهدات، كان الفرنسيون يسعون لتحقيق مزيد من المصالح، بينما كان خصومهم المهزومون لا يشعرون إلا بالاستياء والعزم على الرجوع عن هذه التسويات. وإنه لأمر ذو دلالة أن يتمادى نابليون في تكليف ضباط بأدوار دبلوماسية وتعيينهم كرؤساء لبعثات في الخارج، وهو اتجاه لوحظ بالفعل في فرنسا في العقد الأخير من القرن الثامن عشر.[60]

وأسهم هذا الاتجاه في مزيد من عسكرة إدارة السياسة الفرنسية. وهكذا تم إرسال الجنرال كونت أنطوان–فرانسوا أندريوسي إلى النمسا لفرض دبلوماسية البلطجة بعد هزيمة بروسيا في فيينا عام 1806، بينما كان الجنرال أ–ل–م–ر سافاري الذي أرسل إلى سان بطرسبرغ عام 1807 بعد معاهدة سلام تلسيت متغطرساً وصعباً. وفي العام التالي أرسل سافاري إلى مدريد من أجل الإعداد لاستيلاء الفرنسيين على السلطة. وفي عام 1811 حل الجنرال ج–أ–ب لو دو لوريستون محل كولانكورت (الذي لم يكن جنرالاً) في سان بطرسبرغ، وفشل في مواصلة نهج ذلك الأخير الذي اتسم بالحرص والحذر في العلاقات مع روسيا، برغم أن نابليون كان هو المسؤول عن فشل التحالف الفرنسي– الروسي الذي قام على مفاوضات تلسيت عام 1807. وعلى الرغم من أن استخدام الجنرالات لم يكن جديداً، إذ تكرر في عهد أسرة بوربونز، فإنه أصبح أشد تكراراً في عهد نابليون. وكان أيضاً أحد مظاهر الفشل في إدراك ضرورة أن يقدم السلك الدبلوماسي الفعال تقارير وأفكاراً قد تعارض ما هو قائم.

وتشير الأفكار الداروينية عن عمل النظم الدولية إلى أن التطورات في إحدى القوى تكافئها تطورات في القوى الأخرى حيث تتنافس على البقاء والنجاح. مع ذلك، وكما يتضح من مثال الحروب النابليونية، فمن غير الواضح إلى أي مدى جرت تلك العملية، مقابل عملية بديلة تفترض أن دول النظام القديم اتبعت أساساً ممارساتها القائمة بفاعلية أكبر. وهذا التفسير لا يؤكد كثيراً على أية تحولات نتجت عن الثورة الفرنسية أو حكم نابليون. ويبدو هذا الرأي وثيق الصلة بالموضوع إذا

أخذ في الاعتبار بنية دبلوماسية خصوم فرنسا ومؤسساتها وصفاتها المميزة.

فالتغييرات الرئيسة التي كان على هؤلاء الخصوم التعامل معها كانت تلك المتعلقة بالحرب، وليس الدبلوماسية. فطول أمد الحروب التي بدأت عام 1792، وخصوصاً التغييرات الكبرى في الأحلاف – إذ نشأت تحالفات ثم تراجعت – أدت إلى رتابة واضحة في الدبلوماسية. ووقوع الحروب والتغيرات التي صاحبتها والنتائج التي أعقبتها حددت طريقة سير الدبلوماسية في جميع الدول. وأصبح جانب كبير من هذه الدبلوماسية هو الحفاظ على التحالفات المتنافسة. واستمرت القوى الكبرى تحت حكم العائلات نفسها، باستثناء فرنسا وإسبانيا، بينما كان هناك تغيير كبير على مستوى الدول الأصغر. فاختفت دول، أبرزها بولندا والبندقية والأراضي الواطئة، بينما شهدت دول أخرى، لاسيما إسبانيا ونابولي، تغيراً في العائلة الحاكمة نتيجة الغزو.

وهكذا تمت إزاحة كثير من اللاعبين والقطع من على الرقعة، وشكلت هذه الإزاحة تغيراً كبيراً في عالم الدبلوماسية. ولم يكن كل ذلك نتيجة لما قامت به فرنسا. فتقسيم بولندا الذي أنهى وجودها جرى بين النمسا وبروسيا وروسيا، فتمت بذلك عملية بدأت عام 1772، بينما أدت النمسا دوراً كبيراً في التغييرات الإقليمية في ألمانيا وشمال إيطاليا، وكذلك فعلت بافاريا وسكسوني وورتمبرغ (بالنسبة لألمانيا). مع ذلك فقد مارست فرنسا دوراً مساهماً في معظم هذه التغييرات.

وفي الوقت نفسه، قمعت إمكانية التغيير. وأوضح مثال على ذلك هو أن الدعوات لانتفاضة وطنية من أجل الحرية التي اتسم بها العقد الأخير من القرن الثامن عشر – على نحو يثير السخرية في كثير من الأحيان – باتت أقل شيوعاً. فدعا نابليون المجريين إلى الثورة من أجل الاستقلال عن النمسا عام 1809، وتحدث عن روح قومية إيطالية في مملكة إيطاليا، وسعى للاستفادة من القومية البولندية والمشاعر المعادية لروسيا في دوقية وارسو الكبرى، لكنه تجنب بصفة عامة الشعوبية الدولية.

وتحطم نظام نابليون في أرض المعركة بين عامي 1812 و1815، ومحي ميراثه في

مؤتمر السلام الذي انعقد في فيينا في عامي 1814 و1815، ودارت مفاوضاته باللغة الفرنسية. وكان هذا المؤتمر في بعض جوانبه يمضي ببساطة قدماً بالدبلوماسية وفق الأسلوب الذي تم من خلاله تجميع التحالف السادس المعادي لنابليون، ثم ترتيب شؤونه. وأصبح الدبلوماسيون في الواقع معتادين في عامي 1813 و1814 على مرافقة الحكام الذين كانوا معتمدين لديهم حين كان هؤلاء يرافقون جيوشهم في حملاتهم الناجحة ضد نابليون. وقد أعد مؤتمر فيينا ليعقب سلام باريس الذي انعقد في 30 مايو 1814 والذي أقر حدود فرنسا. فمؤتمر فيينا أعد لتطوير البنود التفصيلية المتعلقة بألمانيا وإيطاليا وسويسرا والأراضي الواطئة.

وكانت هناك أوجه تشابه بين مؤتمر فيينا ومؤتمرات السلام في النظام القديم، لاسيما مؤتمرات نجميجين في 1678–1679، وأترخت عام 1713، لكن مؤتمر فيينا تجاوز أوروبا ليشمل روسيا، فكان أشمل في عضويته وفي مقاصده من سابقيه. كما أنه استعاد روح معاهدات سلام باريس (1763) وفرساي (1783) في شموله لحسم مسائل مستعمرات ما وراء المحيط من قبل الدول الكبرى، وهو ما استفادت منه بريطانيا استفادة كبيرة، تماماً كما حدث في مؤتمر باريس.

ولم تقتصر دبلوماسية مؤتمر فيينا على رسم الخرائط التي أعادت تنظيم الحدود. بل كانت هناك جهود حازمة للحد من انتشار الأفكار والممارسات الثورية. فاستبقت تلك الجهود ما جرى بعد الحرب العالمية الثانية من سعي بعض الدول للحفاظ على نظام أيديولوجي محافظ بطرق ليس أقلها فرض أهدافها على بلاد لم تحذُ حذوها. وهذه الموضوعات لها ما يناظرها في دبلوماسية الحرب الباردة. ومما له دلالة مهمة أن المؤتمر وجد متسعاً من الوقت لتقنين الترتيبات الدبلوماسية، وإصدار قانون ينظم أسبقية الوكلاء الدبلوماسيين في مارس 1815. ومثلت هذه الخطوة إجراءً مهماً أكد على عودة الهموم الدبلوماسية السابقة على الثورة الفرنسية، والرغبة في التوصل لقواعد متفق عليها.

وفي الواقع فإن المؤتمر رمز لهذه العودة برجوعه إلى نظام القرن الثامن عشر شكلاً

ومضموناً. فشمل الجانب الشكلي مجموعة الأحزاب المنظمة على أساس المجتمع الأرستقراطي، وكذلك التفاعل بين المفاوضات الرسمية وغير الرسمية، وهو تفاعل لم يتواصل لا في عهد الثورة ولا في عهد نابليون. ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى أن كليهما لم يتوافر له الوقت لدبلوماسية التسويات التي تقوم على التنازلات المشتركة التي يشجعها ذلك التفاعل.

مع ذلك، وفي الوقت نفسه، كانت هناك تغييرات. فموقع المؤتمر في فيينا – وهي عاصمة – وحضور ملوك ووزراء كبار كانا يبتعدان بالمؤتمر عن المؤتمرات التي عقدت في الفترة بين عامي 1648 و1748، ويقربانه من شكل مختلف من اللقاءات شهدته على سبيل المثال برلين (1878) وباريس (1919)، حيث كان القائمون مباشرة بأمر الدبلوماسية هم الحكام أو رؤساء الوزراء أو وزراء الخارجية، وليس الدبلوماسيين. فضلاً عن ذلك، فإن التوترات التي شهدتها فيينا – وأبرزها تلك التي وقعت بين بروسيا وروسيا من جانب والنمسا وبريطانيا وفرنسا من جانب آخر حول مصير مملكة سكسوني التي ظلت موالية لنابليون حتى النهاية تقريباً – أدت إلى مخاوف من استئناف الأعمال العدائية، وأشارت إلى أن النظام الدبلوماسي التقليدي لم يكن بالضرورة أقدر على منع النزاعات مقارنة بقدرته على التصدي للتحديات التي واجهته أخيراً بعد عقدين من الكفاح.

وفي سياق الأحداث مارست عودة نابليون من منفاه في إلبا دوراً رئيساً في تسهيل المفاوضات في فيينا. ففي السابع من آذار/ مارس 1815 علمت الوفود بهروبه من إلبا، وعلموا في الحادي عشر من الشهر نفسه بوصوله إلى فرنسا. فوحدت عودة نابليون الدول التي كانت منقسمة بشدة بشأن مستقبل سكسوني. وفي الواقع، كان لويس الثامن عشر ملك فرنسا قد انضم للنمسا وبريطانيا في تحالف ثلاثي تم الاتفاق عليه في الثالث من يناير 1815 لمعارضة الضغوط الروسية– البروسية من أجل ضم سكسوني إلى بروسيا. واعتبر ممثل فرنسا تشارلز موريس دو تاليراند–بيريجورد (تاليراند) هذا التحالف سبيلاً لخلق نظام دبلوماسي جديد يمكن فيه لفرنسا أن تؤثر

في أوروبا تأثيراً أكبر، وأن تحصل على فوائد محددة على حدودها. وكان هناك توتر أيضاً بين بروسيا ووليام الأول ملك هولندا، فطالب البروسيون الهولنديين بتسليم قلعة ماستريخت الرئيسية وأراضي الضفة الشرقية لنهر ميوس/ ماس، ورفضوا تسليم ليجي التي كانوا قد احتلوها حتى يفعل الهولنديون ذلك.

وبعودة نابليون ضاعت فرص فرنسا لتصبح حليفاً في سياسة القوة الأوروبية. فعوضاً عن ذلك، أعلنت الدول المجتمعة في فيينا في الثالث عشر من مارس أن غزو نابليون عمل غير قانوني، وعرضت المساعدة على لويس الثامن عشر. وأدى حضور القيصر ألكسندر الأول وفريدريك وليام الثالث ملك بروسيا في فيينا إلى تهدئة التوترات بين الحلفاء والإسراع بالمداولات.

وفي رسائله إلى أصحاب السيادة الحلفاء أعضاء التحالف السابع، تعهد نابليون بالالتزام بالمعاهدات القائمة، وأكد على السلام مع بقية أوروبا، لكن كلامه داخل فرنسا تجاه القوى الأخرى كان عدائياً وميالاً للقتال. فآخر وزير خارجية لنابليون، أرماند دو كولانكورت، الذي عاد إلى منصبه، كتب في الرابع من نيسان/ أبريل إلى نظيره البريطاني روبرت، فيكونت كاسلرا، يخبره بعودة نابليون، وبأن نابليون يأمل في السلام. لكن كولانكورت كان أيضاً قد تلقى أوامر من نابليون لإنشاء رابطة جديدة مع الدول الصغرى بما فيها إسبانيا والبرتغال وسويسرا والدول الألمانية والإيطالية الصغيرة، وهو اقتراح يشهد على عدم واقعية نابليون. كما تشهد على ذلك ثقته بأن شعوب البلاد الأخرى التي عرفت حكمه سوف ترفض الحرب ضد فرنسا بغض النظر عما يراه حكامها. وهذه الدبلوماسية تجاه الشعوب - التي مثلت ردة إلى الثورة الفرنسية، وصاحبتها ممارسات وحشية فرضتها المطالب القاسية للقوة الفرنسية - جعلت نابليون يأمر بنشر نداءات للأجانب الذين خدموا في قواته بأن يعاودوا الالتحاق بها. وشمل هؤلاء الأجانب كثيراً من الجنود الألمان والبلجيك والهولنديين. وهكذا اجتمعت لنابليون حاجات عسكرية ومواقف دولية.

وبحلول الخامس والعشرين من آذار/ مارس 1815 كانت الدول المجتمعة في فيينا

قد جددت تحالفها من أجل الإطاحة بالإمبراطور الذي استعاد الحكم، ووعدت بالفعل بدعم فرنسا في مواجهة نابليون، ودعت لويس الثامن عشر للتوقيع على المعاهدة. ووعدت كل من النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا بتوفير قوة يبلغ قوامها 150 ألف رجل، مع السماح لبريطانيا بتقديم جزء من مساهمتها نقداً لاستخدامه لدعم قوات الحلفاء أو لاستئجار قوات من حكام يعوزهم المال الضروري. وكان هذا التقسيم للمسؤوليات اعترافاً مناسباً بالقوة المميزة لكل دولة. وخصصت مساهمات للدول الأصغر أيضاً. على سبيل المثال، خصص لكل من برنسويك والمدن الهانسية ثلاثة آلاف من القوات، ولميكلينبرغ– شويرين ثلاثة آلاف وثمانمائة من القوات.

علاوة على ذلك، فقد أدى التهديد من جانب نابليون إلى تسوية الخلافات في المؤتمر، وهو حدث رئيسي في تشكيل السياق الاستراتيجي للحملة. فلو كانت الخلافات قد استمرت، لكانت خيارات نابليون أفضل، بل أفضل بكثير في الواقع. لكن البروسيين والروس كانوا قد تراجعوا بالفعل في مسألة سكسوني في اتفاق أبرم في الثامن عشر من فبراير 1815، لكن كان على سكسوني القبول ببنود سيتم بمقتضاها التنازل لفريدريك وليام الثالث عن نحو 58 في المائة من سكسوني. وعقّد الخلاف حول سكسوني قضية التحكم في الوحدات السكسونية في قوات التحالف التي تم نشرها لمواجهة نابليون. واختلف الحلفاء أيضاً حول إعادة لويس الثامن عشر إلى العرش أو البحث عن حيل أخرى، من قبيل دوق أورليانز الذي أصبح بالفعل ملكاً عام 1830. لكن الجميع اتفق على أنهم لا يريدون نابليون حاكماً، ولا أي جنرال فرنسي مثل سولت.

وتأكدت قرارات مؤتمر فيينا للسلام الدولي بانتصار البريطانيين والبروسيين بقيادة دوق ولنغتون والمشير بلوتشر في واترلو في الثامن عشر من حزيران/ يونيو 1815، فكان ذلك المؤتمر مكللاً لانتصارات بريطانيا على فرنسا، ومعلماً لبداية مرحلة لم تواجه الإمبراطورية البريطانية فيها أي تهديد حقيقي. وكان يمكن أن يختلف

التأثير الناتج عن هزيمة نابليون لو أنه انهزم أمام القوات النمساوية أو الروسية، على الأقل فيما يتعلق بدوريهما اللاحق في أوروبا الغربية. لكن عودة نابليون وهزيمته ضمنتا للبريطانيين نتيجة مرضية أكثر. فقد تم الاعتراف بسيطرة بريطانيا - التي أقرها بالفعل سلام باريس - على مجموعة من الأراضي التي كسبتها خلال الحرب، في معظم الأحيان من فرنسا وحلفائها، بما في ذلك مستعمرة رأس الرجاء الصالح، وجزر سيشل، وموريشيوس، وترينيداد، وتوباغو، وسانت لوسيا، ومالطة، وجزر أيونيان، وسريلانكا، وإسكوبو وديميرارا (وأصبحت الأخيرتان أساس غويانا البريطانية). وعزز الانتصار في واترلو من مطالبة بريطانية بدور أقوى في تطورات أوروبا الغربية.

ونتيجة لما كسبته بريطانيا، باتت تحكم أكثر بكثير من مجرد الأمواج، فكانت إمبراطوريتها مجموعة غير منظمة من الممتلكات المتباعدة على نطاق أوسع بكثير من أية إمبراطورية في العالم، سواء في ذلك الحين أو من قبل. كما امتحنت هذه الإمبراطورية إلى حد كبير في الحروب، وكانت مستعدة عند الضرورة لمزيد من القتال، إذ كان أسطولها الأكبر وماليتها العامة الأقوى في العالم.

وكفلت المكاسب الإقليمية لبريطانيا نظاماً من القواعد لحماية تجارتها وحرمان الآخرين من مواقع قد تصبح مصدر تهديد في أياد معادية، كاحتمال تعرض مستعمرة رأس الرجاء الصالح لغزو هولندي. كذلك أدت المصالح البحرية البريطانية دوراً في التسوية الإقليمية الأوروبية، إذ وضعت موانئ بناء السفن التي كانت ستصبح مصدر تهديد إن وقعت في أيد فرنسية في أيدي حلفاء بريطانيا: فحصلت النمسا على تريستا والبندقية، وحصلت مملكة سردينيا (أو بيدمونت) على جنوا، والأمر الحاسم هو وضع أنتويرب في يد مملكة هولندا المتحدة الجديدة التي أنشأتها هولندا (التي كانت تسمى سابقاً بالمقاطعات المتحدة) بما فيها بلجيكا. ويرجع جانب كبير من الفضل لبريطانيا في أن دولة سافوي (أو مملكة سردينيا) لم يتم إحياؤها عام 1814 فقط، بل أيضاً حققت فعلياً مكاسب كبيرة بضم جمهورية جنوا. لكن الدبلوماسية

تعمل أيضاً بالجمع بين المصالح، فكانت قدرات مبعوثي سردينيا في لندن وغيرها مهمة في هذا الصدد.

وللتذكير بموضوع العائلة الحاكمة، فإن العائلة المالكة البريطانية كسبت أيضاً احتراماً كبيراً حين سارع المؤتمر بالاعتراف بالوضع القانوني الملكي لهانوفر التي كانت في حوزتها (وكانت قبل ذلك مقاطعة تشارك في انتخاب رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة) وقد نادى بها الأمير الوصي على العرش عام 1814. وهكذا أصبح وضع العائلة المالكة الهانوفرية في ألمانيا مكافئاً لأوضاع عائلات بروسيا وبافاريا وسكسونيا وورتنبرغ المالكة. وفضلاً عن ذلك، كسبت هانوفر أراضيَ أهمها شرق فريزلند وهيلدسهايم وأوسنابروك، وكذلك جزءًا من إمارة أسقفية مونستر. وهكذا أصبحت هانوفر عام 1815 رابع أكبر دولة في ألمانيا بعد النمسا وبروسيا وبافاريا. ولم تعكس هذه المكاسب طموح الأسرة الحاكمة فقط، بل أيضاً مدى وجود قسمة مشتركة في الأراضي الألمانية استفادت منها بروسيا على نحو خاص.

وكفلت عودة نابليون وهزيمته اللاحقة أن تحصل فرنسا على شروط أسوأ من تلك التي فرضها المؤتمر في البداية. فنصت معاهدة باريس الثانية الموقعة في 20 نوفمبر 1815 على احتلال شمال فرنسا لمدة خمس سنوات (لكنه انتهى عام 1818)، وعلى تعويض كبير قدره 700 مليون فرنك، والتنازل عن مدن بومون وبويلون (اللتين حصلت عليهما هولندا)، ولاندو (التي حصلت عليها بافاريا)، وسارلويس (التي حصلت عليها بروسيا). علاوة على ذلك، جددت الدول الأربع الكبرى – النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا – في التحالف الرباعي الموقع يوم 20 نوفمبر 1815 تحالفها المعادي لفرنسا لمدة عشرين عاماً، وذلك بهدف الحد من احتمال قيام فرنسا بالإخلال بالسلم.

لقد فشل نابليون فشلاً ذريعاً. فقد ترك فرنسا أضعف، وروسيا – الدولة التي كثيراً ما كان الساسة الفرنسيون في القرن السابق ينظرون إليها كتهديد بربري – مهيمنة الآن في أوروبا الشرقية. وبالفعل، في عرض درامي للقوة في سبتمبر 1815،

استعرض ألكسندر الأول موكباً مكوناً من مائة وخمسين ألف جندي روسي شرق باريس، في المنطقة التي تحتلها روسيا، وبجانبه فرانسيس الأول ملك النمسا وفريدريك وليام الثالث ملك بروسيا، وكان كل منهما يرتدي أيضاً البزة النظامية الروسية. وكان الملوك الثلاثة قد دخلوا باريس في وقت سابق، وتحديداً في العاشر من تموز/ يوليو.

وعوضاً عن نابليون، ظهرت في أوروبا محاولة لتطوير ممارسة الأمن الجماعي من خلال نظام ابتدعه المؤتمر، وكذلك – ابتداءً من سبتمبر 1815 – التحالف المقدس للملوك المسيحيين (أو على الأقل ملوك روسيا والنمسا وبروسيا) الذي أقامه القيصر ألكسندر وكان يهدف لحفظ النظام الجديد. أما داخل فرنسا، فإن النظام السياسي الجديد الذي كان يشرف عليه فعلياً السفير الروسي تماشى إلى حد كبير جداً مع أفكار التحالف المقدس التي ساعدت بدورها على دعم نجاح النظام الدولي الجديد وتثبيته، فاختلف ذلك النظام السياسي الجديد بذلك عن أوجه القصور في التسوية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، ولاسيما في روسيا وتركيا.

وقد صار يُنظر إلى مؤتمر فيينا باعتباره مثلاً من الطراز الأول على السياسة الواقعية التي ميزت استئناف دبلوماسية النظام القديم في نظام القرن التاسع عشر الجديد. مع ذلك فإن تلك النظرة تقلل من شأن الطابع الأيديولوجي لذلك النظام فيما يتعلق بمعارضة الثورة، بل أي تغيير محلي كبير في الواقع. لكن يمكن التحفظ على تلك الصفة الرجعية بملاحظة مدى تمثيل تسوية فيينا لدرجة من التراضي مبنية على قبول المصالح المختلفة داخل سياق كان سيصبح فيه القانون أساس الحياة الدولية، وسيستند فيه توازن القوى إلى ثقة مشتركة نابعة من احترام مشترك لحقوق الجميع.[61]

وموضوع السياسة الواقعية في القرن التاسع عشر تناوله فيما بعد هنري كيسنجر – وهو مؤرخ للعلاقات الدولية في القرن التاسع عشر أصبح (مفكر دفاع) إذ نشر كتابه «الأسلحة النووية والسياسة الخارجية» عام 1957 ثم أصبح مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومي. وككثير ممن تبوأوا هذا المنصب، سعى كيسنجر إلى توجيه

الأمور من المركز، إذ قام شخصياً برحلات للتفاوض في مناسبات رئيسة، وهو وضع يذكرنا بالشخصيات المركزية عامي 1814–1815، ولاسيما وزير الخارجية البريطاني كاسلرغ والمستشار النمساوي مترنيخ.

فترك كيسنجر مثلهما دوراً كبيراً للدبلوماسية لأنه أكد على المصالح الوطنية وليس الدوافع الأيديولوجية، راجعاً بهذه المصالح لالتزامات جغرافية طويلة الأمد داخل نظام دولي تنافسي ومتعدد الأقطاب. وكما ربطت الوفود في فيينا بين فرنسا الثورية من جهة والأيديولوجية والعاطفية والولع بدمغ السياسة الخارجية بطابع أخلاقي من جهة أخرى، ربط كيسنجر بين هذه الثلاثة وألمانيا التي هرب منها، إذ كان لاجئاً هارباً من معاداة السامية في ألمانيا النازية. ففضل كل هؤلاء الساسة أن تبني حنكة رجل الدولة على الحسابات العقلانية للمصلحة الوطنية الذاتية التي كان التركيز فيها على النظام والأمن.[62]

وباتت الدبلوماسية منذ أواخر القرن الثامن عشر تفهم في أوروبا بمعناها الحديث وهو إدارة العلاقات بين الدول، وليس بالإشارة لدراسة الوثائق والدبلوماسيين كما كان الحال في السابق،[63] وأصبحت تتطلب فهم مصالح القوى الأخرى ومحاولة تسوية الخلافات. وقد أكد ماكرتني على قيمة الدبلوماسية في دفتر يومياته أثناء سفارته في بكين، قائلاً:

> «ما من شيء يُحتمل أن يسهم جوهرياً في تعزيز مصالحنا أكثر من أن يكون هناك وزير للملك، أو وزير للشركة مع تفويض من الملك، يقيم دائماً في كانتون، وهو غير معني بالمرة بالتجارة من أي نوع ومعروف عنه ذلك بوضوح ... فمشاهدة كثير من الإنجليز في بكين – وقد أعطى مظهرهم المتألق وسلوكهم الحصيف أكثر الأفكار إيجابية عن البلد الذي أرسلهم – ليست مجرد ميزة صغيرة نشأت من السفارة. ولا هو من الغرور القول بأن أهم الأشخاص

ذوي المكانة الذين أتيحت لهم الفرص لمراقبة سلوكنا وطباعنا وتأدبنا سريعاً ما تخلوا عما كان لديهم من تحامل ضدنا، وتحولوا بقوة للإعجاب بنا واحترامنا كأمة، وحبنا كأفراد ... ولن يفشل أي وزير قدير في تحسين مثل هذه الميول، وسيكون قادراً على الصفح عن الأمور الشاذة وإزالة الأخطاء. وسيكتشف الأوقات المناسبة للتقدم أو للتراجع، ومتى يصمت بكرامة ومتى يتحدث بثقة وتأثير. لكن فوق ذلك، سيخوله تفويض الملك أن يكتب لديوان الحكم في بكين وأن يسمع فيه، وهو أمر من المحتمل أن يكون كافياً وحده لإثارة الخشية لدى مجلس الوصاية على العرش في كانتون وإلزامهم بحدود الإنصاف والاعتدال».[64]

فضلاً عن ذلك، وبالعودة إلى أوروبا، فإن القول بأن الدول يحركها أساساً القلق على أمنها الوطني زاد من قيمة المهارة الدبلوماسية في فهم الأهداف الأمنية والتوفيق بينها في نظام دولي محافظ. واتضحت هذه الزيادة في تلك القيمة بالنظر إلى أهمية الخبرة التاريخية. وهكذا وضعت الخلفية التكوينية للقرن التاسع عشر في مكانها في عامي 1814 و1815. مع ذلك فإن هذه الرؤية للعالم كان سيصعب معها استيعاب التيارات الأيديولوجية الجديدة أو المتجددة، ولاسيما القومية التي كان من غير الممكن التوفيق بينها وبين النظم الإمبريالية.

الهوامش

1 P. L. Ford, ed., *The Autobiography of Thomas Jefferson, 1743–1790* (New York, 1914), p. 94; C. R. Ritcheson, 'The Fragile Memory: Thomas Jefferson at the Court of George iii', *Eighteenth-Century Life*, vi/2–3 (1981), pp. 1–16.

2 من آدمز إلى جون جاي، 2 يونيو 1785:

C. F. Adams, ed., *The Works of John Adams* (Boston, 1853), viii, 255–7;

ومن آدمز إلى جيفرسون، 3 يونيو 1785:

L. J. Cappon, ed., *The Adams-Jefferson Letters* (Chapel Hill, nc, 1988), p. 27.

3 ae. cp. Ang. 582 fol. 9.

4 ae. cp. Ang. 582 fols 80, 111, 586 fol. 343.

5 A. Mezin, 'Le consul Charles Flüry: de l'ambassade de Choiseul-Gouffier à la Restauration', *Revue d'Histoire Diplomatique*, cxi/3 (1997), pp. 273–90.

6 ae. cp. Turquie 175.

7 ae. cp. Russie 121.

8 J. Kington, *The Weather of the 1780s over Europe* (Cambridge, 1988).

9 من إيدن إلى وزير الخارجية لورد جرينفيل، 18 ديسمبر 1794:

na. Foreign Office245/4 , p. 423.

10 bl. Add. 58938 fols 3–4.

11 E. H. Pritchard, *The Crucial Years of Early Anglo-Chinese Relations, 1800–1750* (Pullman, wa, 1936), pp. 236–311; J. L. Cranmer-Byng, 'Lord Macartney's Embassy to Peking in 1793, from Official Chinese Documents', *Journal of Oriental Studies*, iv (1957–8), pp. 117–87; P. Roebuck, ed., *Macartney of Lisanoure* (Belfast, 1983), pp. 216–43; A. Singer, *The Lion and the Dragon: The Story of the First British Embassy to the Court of the Emperor Qianlong in Peking, 1792–94* (London, 1992); A. Peyrefitte, *The Collision of Two Civilisations: The British Expedition to China, 1792–4* (London, 1993).

12 من ستانتون إلى بيرجز، 12 نوفمبر 1793:

Oxford, Bodleian Library, Bland Burges papers, vol. 46 fol. 30.

13 E. Ingram, 'An Aspiring Buffer-State: Anglo-Persian Relations in the Third Coalition, 1804-1807', *Historical Journal*, xvi (1973), pp. 509–33.

14 تشكل كتب رسائله جزءاً من (مجموعة محكمة كينتشرش) في (مكتب سجلات هيرفوردشاير). وفي عام 1826 اتخذ اسماً إضافياً هو بريدجز.

15 M. M. Cloake, ed., *A Persian at the Court of King George, 1809–10: The Journal of Mirza Abul Hassan Khan* (London, 1988), pp. 144–5. For his) minder', see H. M. Johnston, *Ottoman and Persian Odysseys: James Morier . . . and his Brothers* (London, 1998).

16 من توماس تريجي إلى هنري أدينجتون، 1 فبراير 1804:
Exeter, Devon Record Office 152m oc 10.

17 A. H. DeGroot, 'Ottoman North Africa and the Dutch Republic in the Seventeenth and Eighteenth Centuries', *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, xxxix (1985), pp. 131–47; C. Windler, *La Diplomatie comme expérience de l'autre. Consuls français au Maghreb, 1700–1840* (Geneva, 2002).

18 T. B. Lam, 'Intervention versus Tribute in Sino-Vietnamese Relations, 1790–1788', in *The Chinese World Order: Traditional China's Foreign Relations*, ed. J. K. Fairbank (Cambridge, ma, 1968), pp. 165–79.

19 B. Oberg, ed., *The Papers of Benjamin Franklin*, xxix: *March 1–June 20 1779* (New Haven, ct, 1992).

20 Ibid., xxviii (1991).

21 J. H. Hutson, *John Adams and the Diplomacy of the American Revolution* (Lexington, kt, 1980); J. R. Dull, 'Benjamin Franklin and the Nature of American Diplomacy', *International History Review*, v (1983), pp. 351–5, and *A Diplomatic History of the American Revolution* (New Haven, ct, 1985).

22 من إليوت إلى وليام إيدن، 11 يوليو 1776:
bl. Add. 34413.

23 من ماسون إلى بيرجيز، 16 أغسطس 1789:
Oxford, Bodleian Library, Bland Burges papers, vol. xviii.

24 من جون كوينزي آدمز إلى جون آدمز، 27 يوليو 1794:
Writings of John Quincy Adams, ed. W.C. Ford (2 vols, New York, 1913), i, p. 196.

25 P. and N. Onuf, *Federal Union, Modern World: The Law of Nations in an Age of Revolutions 1776–1814* (Madison, wi, 1993); D. Hendrickson, *Peace Pact: The Lost World of the American Founding* (Lawrence, ks, 2003).

26 J. M. Banner, *To the Hartford Convention* (New York, 1970).

27 F. Merk, *Slavery and the Annexation of Texas* (New York, 1972), pp. 21–2.

28 E. L. Pierce, ed., *Memoirs and Letters of Charles Sumner: 1860 to Death* (London, 1893), pp. 68–9.

29 G. S. Rowe and A. W. Knott, 'The Longchamps Affair (1784–1786), The Law of Nations, and the Shaping of Early American Foreign Policy', *Diplomatic History*, x (1986), pp. 199–220.

30 من جون كوينزي آدمز إلى جون آدمز:

John Quincy Adams, i, 19.

31 A. DeConde, *Entangling Alliance: Politics and Diplomacy under George Washington* (Durham, nc, 1958).

32 ae. cp. Ang. 583 fols 171–2.

33 bl. Add. 58920 fol. 105.

34 ae. cp. Ang. 583 fols 211–12, 302, 361–3, 586 fol. 79.

35 ae. cp. Ang. 582 fols 51, 167.

36 ae. cp. Ang. 578 fol. 216, 581 fol. 49.

37 ae. cp. Ang. 580 fol. 267.

38 ae. cp. Ang. 581 fols 89, 280, 341; ae. cp. Hollande 583 fol. 298.

39 ae. cp. Ang. 581 fol. 233.

40 bl. Add. 59021 fol. 16; Broomhall, Fife, Elgin papers 60/1/184.

وأود أن أشكر إيرل إلجن لسماحه باستخدام هذه الأوراق.

41 M. Price, *The Road from Versailles: Louis XVI, Marie Antoinette, and the Fallof the French Monarchy* (New York, 2002).

42 G. Savage, 'Favier's Heirs: The French Revolution and the Secret du Roi', *Historical Journal*, xli (1998), pp. 225–58.

43 M. Belissa, *Fraternité universelle et intérêt national (1713–1795): Les cosmopolitiques du droit des gens* (Paris, 1998).

44 ae. cp. Ang. 582 fols. 113, 256, 583 fol. 172; L. Frey and M. Frey, '"The Reign of the Charlatans is Over". The French Revolutionary Attack on Diplomatic Practice', *Journal of Modern History*, lxv (1993), pp. 706–44.

45 F. Attar, *La Revolution française déclare la guerre à l'Europe* (Brussels, 1992).

46 M. Degos, (Les Consulats de France sous la Révolution des États Barbaresques... en Italie... en Espagne et au Portugal', *Revue d'Histoire Diplomatique*, cv (1991), pp. 102–33, cvii (1993), pp. 243–77, cviii (1994), pp. 151–80.

47 من فيريج وزير خارجية بافاريا، إلى هولبرج المبعوث البافاري في فيينا، 6 و9 نوفمبر و4 و14 ديسمبر 1787 و15 يناير 1788:

Munich, Bayerisches Hauptstaatsarchiv, Gesandtschaften, Wien 730–1.

48 M. S. Anderson, *The Discovery of Russia, 1553–1815* (London, 1958), pp. 143–85; A. Cunningham, 'The Oczakow Debate', *Middle Eastern Studies*, i1964)), pp. 209–37.

49 A. Cunningham, 'Robert Adair's Mission to St Petersburg', in *Anglo-Ottoman Encounters in the Age of Revolution* (London, 1993), pp. 32–50.

50 من ليندساي إلى وزير الخارجية وليام لورد جرينفيل، 31 أغسطس 1791:

Oxford, Bodleian Library, Bland Burges papers, vol. lviii, p. 1.

51 D. Bell, *First Total War: Napoleon's Europe and the Birth of Warfare as We Know It* (Boston, 2007).

52 J. Black, *War in the Nineteenth Century, 1800–1914* (Cambridge, 2009), pp. 7–10.

53 D. Armstrong, *Revolution and World Order: The Revolutionary State in International Society* (Oxford, 1993).

54 تقارير استخبارية من الموانئ الفرنسية والإسبانية أرسلها دبلوماسيون بريطانيون في نيس وجنوا بين عامي 1779 و1783 إلى المبعوث في تورين جون فيسكونت مونتستورات،

انظر:

Manchester, John Rylands Library, English ms 1146–7.

55 H. Ammon, *The Genet Mission* (New York, 1973).

56 E. R. Sheridan, 'The Recall of Edmund Charles Genet: A Study in Transatlantic Politics and Diplomacy', *Diplomatic History*, xviii (1994), pp. 463–88.

57 J. C. Herold, *Bonaparte in Egypt* (London, 1962), pp. 3–4.

58 Frey and Frey, '"Reign of the Charlatans"', p. 740; M. Belissa, *Repenser l'ordre européen (1795–1802): De la société des rois aux droits des nations* (Paris, 2006).

59 N. Thompson, 'The Continental System as a Sieve: The Disappearance of Benjamin Bathurst in 1809', *International History Review*, xxiv (2002), pp.57–528 .

60 E. A. Whitcomb, *Napoleon's Diplomatic Service* (Durham, nc, 1979); M. S. Chrisawn, 'A Military Bull in a Diplomatic China Shop: General Jean Lanne's Mission to Lisbon, 1802–1804', *Portuguese Studies Review*, iii (1993–4), pp.67–46 .

61 للرسالة، انظر:

P. Schroeder, *The Transformation of European Politics,1848–1763* (Oxford, 2002) and P. Krüger and P. Schroeder, eds, '*The Transformation of European Politics, 1763–1848': Episode or Model in Modern History?* (Münster, 2002).

62 E. Kurz, *The Kissinger Saga: Walter and Henry Kissinger – Two Brothers from Germany* (London, 2009); J. Suri, *Henry Kissinger and the American Century* (Cambridge, ma, 2007); A. Horne, *Kissinger's Year* (London, 2009).

63 H. M. Scott, 'Diplomatic Culture in Old Regime Europe'. in *Cultures of Power in Europe during the Long Eighteenth Century*, ed. H. M. Scott and B. Simms (Cambridge, 2007), pp. 58–60.

64 J. L. Cranmer-Byng, ed., *An Embassy to China: Being the Journal Kept by Lord Macartney* (London, 2004), p. 166.

الفصل الخامس

1815 – 1900

اصطدم نظامان دبلوماسيان في الصين في أغسطس 1816. ففي مسعى لمعالجة قضايا العلاقات الإنجليزية–الصينية، ولاسيما ظروف عمل التجار البريطانيين في كانتون، وكذلك لبناء العلاقات على أساس صحيح، أرسلت بريطانيا – وكانت القوة الاستعمارية في العالم الغربي – مبعوثاً هو وليام، لورد أمهيرست. فأبحر في فبراير 1816 ووصل إلى كانتون في يوليو من العام نفسه، فعكست رحلته طبيعة الدبلوماسية البطيئة نسبياً في عصر ما قبل البخار. لكن إمبراطور عائلة تشينغ الحاكمة في الصين لم يرَ داعياً للتخلي عن امتيازات التفوق. وفي لقاءات متعاقبة رفض أمهيرست قبول موقف الخضوع الناتج عن ذلك. فلم يكن مستعداً في كانتون للتواصل – إلا من خلال سكرتيريه – مع الصينيين الشماليين الذين أرسلوا لاستقباله لأنهم كانوا أدنى رتبة. وفي تيانجين أشير إلى الهدايا التي أحضرها من الأمير الوصي على العرش (الذي أصبح فيما بعد الملك جورج الرابع) باعتبارها جزية، وهو ما لم يكن مقصد بريطانيا، وتعرض للضغط لأداء السجود (أي وضع الجبهة على الأرض إكباراً تسع مرات) حين التقى الإمبراطور. مع ذلك، كان أمهيرست مستعداً فقط للتعهد بالركوع تسع مرات. وقد أدت الرؤى المختلفة لما جرى عند استقبال ماكارتني عام 1793 دوراً في ذلك: فزعم الصينيون أنه سجد، بينما قال ماكارتني إنه نزل على إحدى ركبتيه وحنى رأسه فقط.

بمثل هذا الاستعداد، لم يكن مستغرباً ألا تسير المقابلة التي دعي لها أمهيرست

يوم 29 أغسطس 1816 وفق ما كان مخططاً. فقد رفض أمهيرست الحضور خوفاً من تعرضه لضغط كي يؤدي عملاً من أعمال الخضوع، وادعى أنه شديد الاعتلال. فبحث الصينيون عن آخرين يحلون محله، لكن قيل لهم إنهم معتلون أيضاً. ولأن ذلك اعتبر عملاً فظاً، أعيدت السفارة إلى بلدها، وعادت رسالة الأمير الوصي على العرش من دون أن تفتح.

وأوجه الشبه مع مصير مبعوث أوتو الأول في العقد السادس من القرن العاشر مثيرة للاهتمام، كذلك يمكن التعلم من آثار ما حدث. فقد واصل أمهيرست مسيرته، ليس في مزيد من المناصب الدبلوماسية، بل ليصبح الحاكم العام للهند بين عامي 1823 و1828، وخلال تلك الفترة خاض الحرب الإنجليزية- البورمية الأولى (1824—1826) التي نتجت عن فشل الجانبين في إدارة الخلافات، والتدخل بالقوة في ولاية بورتبور الهندية (1826). وفي تلك الأثناء، وفي يوم 29 أغسطس 1816 أيضاً، أكد داي الجزائر قبوله للشروط التي انتزعها الأدميرال سير إدوارد بيلو عن طريق قصف بحري متواصل وعنيف في اليوم السابع والعشرين من ذلك الشهر، بعد أن فشلت المفاوضات، وكان من بين تلك الشروط وضع حد لاستعباد المسيحيين.[1] لكن الإمبراطور لم يرَ بديلاً عن الموقف الصيني. فكتب للأمير الوصي على العرش زاعماً أن أمهيرست خلف وعداً بالسجود، لكن ذلك لم ينظر إليه للتقليل من رغبة جورج الواضحة في التعبير عن تبجيله وإخلاصه، وإرسال جزية عينية. وواصل الإمبراطور رسالته كاتباً أن بريطانيا كانت من البعد الشديد لدرجة أن رسائل الطاعة كانت تكفي، ولم يكن من الضروري إرسال مبعوثين، وهو قرار تم إبلاغه على نحو ذي دلالة في شكل أمر إمبراطوري رسمي أرسل إلى تابعين.[2]

وبالنظر لما أعقب ذلك من فرض نظام مختلف، يمكن النظر لهذا الأمر الرسمي بصفته أمراً غريباً مثيراً للفضول، فكما عاملت بريطانيا الجزائر عام 1816 عاملت الصين عام 1842، بل وأشد عام 1860. فحين كتب روبرت كينواي دوجلاس مقالاً عن أمهيرست في «قاموس السير الوطنية» (1885) لم يكن لديه شك في أن أمهيرست

كان محقاً. فكانت نبرته واضحة في تلك اللحظة من الثقة البريطانية الشديدة في العصر الفيكتوري: «إن المفوضين، الذين مثلهم مثل جميع الآسيويين لا يركعون إلا حين يعون ضعفهم، استخدموا نبرة متغطرسة في تعاملاتهم مع المبعوث. انتهاك لأشد ممارسات الكياسة الدبلوماسية إجماعاً ... السلوك المتكبر للرسل ... السبب الحقيقي لحاجته للنجاح اعترف به في حينه أبناء وطنه».[3] لكن ترسيخ النظام الدبلوماسي الغربي كان سيتم بالقوة وليس القبول.

ويمكن النظر للفترة ما بين عامي 1815 و1900 باعتبارها قمة النظام الدبلوماسي القديم، لكن فقط إذا قدمت بمعايير غربية. أما النظم القديمة الأخرى فقد تراجعت. وفيما يخص الغرب، فقد شهد القرن احتكار حقوق التفاوض من جانب سلطة الدولة إلى حد كبير، خاصة وأن شركات ذات امتيازات كشركة الهند الشرقية فقدت ذلك الحق. ومنذ عام 1804 لم تعد شركة الشرق تدفع مالاً للسفير البريطاني في استانبول على نحو ما ظلت تفعل منذ إنشاء السفارة عام 1583، برغم عدم رضا المبعوثين في القرن الثامن عشر إلى حد كبير جداً.[4] وانتقدت حالات الاستثناء من عملية الضبط الحكومي بدرجة متزايدة. وكانت أبرز الحالات هي مملكة الكونغو الجديدة، وهي دولة كان ليوبولد الثاني ملك بلجيكا يحكمها كإقليم مستقل، وقد تم انتزاعها بالقوة. وأجبر ليوبولد دبلوماسيي بلجيكا على العمل على نحو مضاعف كوكلاء لدولة الكونغو.[5] وأثارت قسوة حكمه وطبيعة مواقفه الغربية الانتقادات، وفي عام 1908 ضمت بلجيكا الكونغو.

وارتبط هذا الاحتكار لحقوق التفاوض من جانب الدولة بمظاهر أخرى للسياسة الحكومية، مثل حظر القرصنة والتصدي للمرتزقة. وبصفة أعم، وُضعت حدود شديدة على دور الأفراد المغامرين العاملين خارج نطاق الدولة. وكان فشل المغامر الأمريكي وليام ووكر في الاستيلاء على نيكاراغوا عام 1857 وهندوراس عام 1860 نقطة تحول رئيسة. وقد تصدى الأسطول الأمريكي بفاعلية لأنشطة ووكر عام 1857، وفي عام 1860 سلمته سفينة حربية بريطانية إلى الهندوراسيين، وأطلق

عليه الرصاص. فالقيام بعمل ثوري فيما اعتبره جون براثوايت (عصر المضاربة) و(المضاربين) بات الآن مقبولاً فقط بأمر الدولة.[6]

فضلاً عن ذلك، فقد كان هناك، بجانب تقوية الشبكة الدبلوماسية وتأثير دبلوماسية المكاتب في أوروبا، توسع هائل في الدبلوماسية الغربية، لاسيما مع استقلال أمريكا اللاتينية واجتذاب دول ظلت خارج نطاق الغرب – اليابان والصين وتايلاند والحبشة – إلى ما قد أصبح الآن نظاماً دبلوماسياً عالمياً. فبدأ عام 1897 ما قصد أن يكون تمثيلاً فرنسياً متواصلاً في أديس أبابا، عاصمة الحبشة، وأعقبه البريطانيون في العام التالي. وكان مثل هذا التنافس أمراً عادياً، وكان في حالة الحبشة مرتبطاً بالطموحات المتنافسة لبريطانيا وفرنسا في السودان المجاورة.

وكانت خلفية هذا النشاط والتوسع هي ثقة الدول والشعوب الغربية في دورها وثقافتها وممارساتها الدبلوماسية، التي كانت في جانب منها نتيجة لقوة الدول والاقتصاديات الغربية، ولكن كانت أيضاً نتيجة لقدرة هذه الدول وتلك الاقتصاديات على التعاون من خلال الدبلوماسية، أو على الأقل للتعايش باستخدام الأساليب الدبلوماسية. وهكذا كانت الدبلوماسية مظهراً لقوة الغرب، كما كانت تسجل امتداد قوته. فضلاً عن ذلك، وبجانب السعي للتعاون في مواقف محددة، بُذلت الجهود لإعداد ثقافة لمثل ذلك التعاون.

وكانت إحدى الإنجازات الرئيسة هي تسوية مؤتمر فيينا (1814–1815) لمسائل حقوق الأسبقية التي كانت نقطة مركزية في التمثيل بالنسبة لكيانات سياسية معترفاً بها ككيانات ذات سيادة. فقسمت قواعد المنزلة فيما بين الوكلاء أو الممثلين الدبلوماسيين إلى مراتب، فرسخت الأسبقية وفق المرتبة ووفق تاريخ تقديم أوراق الاعتماد، وليس وفق مرتبة الحكام. فمنح النظام الجديد ممثلي الدول الصغيرة درجة من المكانة النسبية كانت مهمة للإحساس بالمساواة التي وفرت ثقافة لنظام بعد أن كانت تقوده في الواقع الدول الكبرى، وعلى نحو أخص وزراؤها الكبار أمثال كاسلرا وتاليراند ومترنيخ وبالمرستون. وفي الواقع فإن قيام هؤلاء الوزراء وأمثالهم بتوجيه

السياسة الخارجية جعل نشاط الدبلوماسيين ثانوياً بلا ريب، وهو ما جعل مكانتهم النسبية أقل أهمية. مع ذلك، فبرغم هيمنة الدول الكبرى على ممارسة الدبلوماسية الغربية، فإن تلك الممارسة شجعت أيضاً اتجاهاً ليبرالياً ترك مساحة للآخرين، لاسيما وأن بريطانيا التي كانت بالتأكيد أقوى دولة حتى سبعينيات القرن التاسع عشر كانت لديها ميول ليبرالية وثقافة سياسية ليبرالية أثرت بشدة في دبلوماسييها.[7]

فضلاً عن ذلك، وتوسيعاً مرة أخرى لهوامش العمل لمن لا يمثلون الدول الكبرى، فإن الثوار المنفيين أمثال جوزيبي مازيني سعوا للتحريض على خلق قاعدة للتغيير. وشمل هذا التحريض مفاوضات مع البلدان التي منحتهم اللجوء، وأبرزها بريطانيا، ومحاولات لخلق روابط دولية للعمل.[8] كما كانت الدبلوماسية وسيلة تم من خلالها تأكيد استقلال الدول الجديدة مثل اليونان التي ظفرت بالاعتراف باستقلالها عن تركيا في 1829–1830، وكذلك الدول القائمة مثل اليابان التي كانت حريصة على الاعتراف بسيادتها ومصالحها. وهكذا فإن ما كانت يوماً مستعمرات لإسبانيا والبرتغال وظفرت باستقلالها في عشرينيات القرن التاسع عشر تبعت الولايات المتحدة في إرسال المبعوثين إلى أوروبا واستقبالهم منها. وقد علقت صحيفة «وقائع برمنجهام» يوم 2 أكتوبر 1823 على خبرٍ بأن قناصل بريطانيين سيتم تعيينهم في أمريكا الجنوبية قائلة: «برغم أن تعيينات القناصل المزمعة فيما يبدو مجرد تعيينات تجارية، فمن الواجب النظر إليها باعتبارها خطوة مهمة اتخذت نحو اعتراف رسمي باستقلال تلك الدول، وهي خطوة إذا تمت ستمنع بشكل فعال مخططات فرنسا غير المباشرة» للعون على استعادة الحكم الإسباني، وهو أمر تعارضه بريطانيا.

ولاشك أن التنافس بين القوى الغربية كان في صلب موضوع انتشار الاعتراف. ويرجع إرسال ممثلين بريطانيين لأمريكا اللاتينية في جانب منه للقلق بشأن النفوذ الأمريكي،[9] حيث كان الأمريكيون قد تحركوا سريعاً عام 1822 للاعتراف بالدول المستقلة الجديدة. وكمثال على رد الفعل على ذلك، تم تعيين وودباين باريش

مفوضاً وقنصلاً عاماً بريطانياً في المقاطعات المتحدة في ريفر بلايت، فأبحر إلى بيونس أيريس على متن السفينة الملكية كامبرج في استعراض ضروري لدولة ذات سيادة. وتفاوض باريش على معاهدة صداقة وتجارة تم توقيعها عام 1825، فكانت أول معاهدة من نوعها مع دول أمريكا اللاتينية. ونتيجة لذلك تمت ترقية باريش ليصبح قائماً بالأعمال، وهو منصب استمر يشغله حتى عام 1832. وخلال فترة توليه هذا المنصب، مارس باريش - بجانب جون، لورد بونسونباي، الذي أصبح مبعوثاً فوق العادة في بيونس أيريس عام 1826 - دوراً كبيراً في التفاوض لإنهاء الحرب بين البرازيل والأرجنتين، وهي الحرب التي أدت لاستقلال أوروغواي عام 1828. ثم تولى بونسونباي منصباً في ريو دي جانيرو كمبعوث إلى البرازيل. وكان تشارلز ستيوارت قد قام في وقت سابق بدور رئيس في التفاوض لاستقلال البرازيل عن البرتغال.[10]

وكان التغيير على مستوى العالم كبيراً لدرجة أن النظام القديم للعلاقات الدولية الأوروبية والدبلوماسية الأوروبية كان يشرف على نهايته، بغض النظر عن الأثر التحويلي المنسوب للثورة الفرنسية. فإن أمكن الربط بين الثورات في أمريكا اللاتينية والثورة الفرنسية فيما يتعلق بالتأثير والعواقب، فإن هذا لم ينطبق على توسع الدبلوماسية الأوروبية للتعامل مع مزيد من الدول غير الغربية. ولم تكن هذه العملية قاصرة على أوروبا، فالولايات المتحدة قامت بدور كبير في تطوير الروابط مع الشرق، ولاسيما مع اليابان في خمسينيات القرن التاسع عشر.[11]

وكانت الخلفية التكوينية لعملية توسع النظام الدبلوماسي الغربي معقدة، إذ شملت بالضرورة نطاقاً من المواقف المؤثرة في العلاقات مع العالم غير الغربي. وتقدم الأدبيات الكلاسيكية إلى حد كبير الإطار المرجعي الأساسي في علاقات أوروبا بالخارج بشكل صريح أو ضمني. فجعل الأوروبيون روما الإمبراطورية نموذجاً للمقارنة، وكان الموظفون الرسميون - سواء من حكام المستعمرات أو الدبلوماسيين - ميالين للقيام بدور يشبه دور حكام روما في المستعمرات، فكانوا

ينظرون لأنفسهم كمن جلب الحضارة، وهي غطرسة لوحظت أيضاً في النزعة الأمريكية للتوسع.

وكان يمكن لهذه القيم – بعيداً عن الافتراضات المؤثرة في الدبلوماسية في الغرب – أن تشجع على سلوك عدواني. وهكذا فبرغم أن الأهداف الإقليمية في العلاقات مع القوى الغربية ربما كانت محدودة، بل كانت كذلك بالتأكيد قبل منتصف القرن التاسع عشر، فإن آليات إقامة تسوية شاملة لم تتطور إلا على نحو ضعيف، ولم تكن السياسة بصفة عامة في أيدي الدبلوماسيين الساعين إلى حلول وسطى. فإذا لم يكن للسكان الأصليين دولة معترف بها، فإن الموظفين الرسميين والمستوطنين الأوروبيين كان بإمكانهم استغلال الأعراف الراسخة المتعلقة بالأراضي المنظور إليها كقفار أو صحارى، مستلهمين في ذلك القانون الروماني. هكذا، وعلى غرار ممارسات المستوطنين،[12] فإن الترتيبات بين الدول الغربية لم تشر إلى أية حساسيات محلية. ففي عام 1871، حين باع الهولنديون لبريطانيا قلاعهم على ساحل الذهب في غرب أفريقيا، لم تؤخذ وجهات نظر ملك أشانتي كوفي كاكاري في الاعتبار، إذ كان يرى في هذه القلاع قواعد تجارية تحت سيادة أشانتي، مما ساعد على الانزلاق لحرب عام 1873، وهي الحرب التي انتصرت فيها بريطانيا. وفي عام 1894 وضع بروتوكول إنجليزي–إيطالي مدينة هرر في نطاق النفوذ الإيطالي، معتبراً الحبشة (إثيوبيا) محمية إيطالية، وهي نظرة رفضها مينليك الثاني.

ولم تكن الحجج أو الأساليب القائمة على القانون الروماني صالحة في الهند أو شرق آسيا، لكن الموظفين الرسميين في شركة الهند الشرقية البريطانية أصبحوا ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر أقل استعداداً لقبول الأفكار المحلية عن الممارسة السياسية والسيادة. وعوضاً عن ذلك، كان مفهوم استبدادي عن السيادة يزداد بروزاً، وتم تطبيقه بالقوة.[13] وأصبحت هذه الغطرسة أشد وضوحاً على مدى القرن التالي. وكان هذا التغير في جانب منه يعكس ليس فقط الانقسامات الثقافية والأيديولوجية الكبرى التي كانت قائمة، بل أيضاً تراجعاً في الاستعداد لقبول أن

الاختلافات لا تعني الدونية. فكان الأثر المشترك للأيديولوجيات المتمركزة حول أوروبا ودبلوماسية القوة والإكراه تكفل أن يظل اللجوء للعنف أمراً طبيعياً، حيث اتسع أفق الغرب وازدادت قوته النسبية في القرن التاسع عشر. وقد ثبت أن استفادة الغرب كانت قصيرة الأجل، أما ما ظل معنا حتى اليوم فهو الكثير من المشاكل.

وكانت الدبلوماسية الأشد ثقة وجرأة ظاهرة ليس فقط في حالة العلاقات مع الدول التي واجهها الغرب حديثاً، ولكن أيضاً مع الدول التي واجهها الغرب منذ أمد بعيد، مثل تركيا والمغرب. فقد تم التخلي عن القواعد الإجرائية السابقة، حيث تم تعديل الأساليب السابقة بطريقة أكدت على فقدان الحكام الغربيين اعتزازهم بأنفسهم. على سبيل المثال، تخلت الدبلوماسيات الأوروبية والأمريكية ابتداء من الثورة الفرنسية عن التحفظ الذي كانت تبديه سابقاً في علاقاتها مع تونس، وكان يحكم تلك العلاقات، وازداد هذا التخلي منذ عام 1815. وعلى الأخص، كان الفرنسيون مصرين على إظهار عدم التكافؤ بين باي تونس وصاحب السيادة في فرنسا.[14]

ولم تكن عملية تأكيد الغرب لذاته قاصرة على التعامل مع العالم غير الغربي. فكان واضحاً أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة استخدمت دبلوماسية الضغط – إن لم يكن الإكراه – لتحقيق مصالحها في أمريكا اللاتينية، مع استناد الولايات المتحدة بالإضافة إلى ذلك إلى مبدأ مونرو لتبرير معارضتها أنشطة الدول الأوروبية، كما حدث عام 1849 حين عارض المبعوث إلى نيكاراغوا إي جورج سكوير الادعاءات البريطانية هناك.[15] وكان تفضيل استخدام الضغط يعكس الشعور بالاستعلاء الثقافي الغربي الذي أدى – خاصة من جانب الفرنسيين – للنشاط في ترويج ثقافتهم،[16] وكذلك صعوبة ضمان احترام حكومات أمريكا اللاتينية للاتفاقات، وأبرزها المتعلقة بإعادة دفع القروض، كالقروض التي حصلت عليها المكسيك في لندن في عامي 1824 و1825. وأدى التخلف عن الدفع وإعادة الهيكلة أكثر من مرة إلى عدم التوصل إلى تسوية نهائية حتى عام 1888، وأن تصبح لجنة حملة السندات

المكسيكيين جماعة ضغط ذات صوت مسموع تؤثر في العلاقات الثنائية.[17]

وإلى جانب اتفاقيات القروض، كانت التجارة مجالاً رئيساً للعلاقات الدبلوماسية مع أمريكا اللاتينية. وهكذا تم عام 1852 إرسال سير تشارلز هوثام – الذي كان قد دافع عن المصالح التجارية البريطانية في بلايت إستيوري في أربعينيات القرن التاسع عشر كضابط في البحرية – مرة أخرى إلى المنطقة لتنظيم معاهدات تجارية. فتفاوض عليها مع الأرجنتين وباراغواي، قبل إرساله إلى فكتوريا في أستراليا عام 1854 كحاكم برتبة لفتنانت.[18]

كما كان الإكراه رداً على ما اعتبر عدم استقرار. فامتناع المكسيك عن دفع الديون الدولية دفع بريطانيا وفرنسا وإسبانيا للتدخل بقوات في عامي 1861 و1862 في محاولة فاشلة لتأمين سداد الديون، ثبت أنها كانت فاتحة لمحاولة فرنسا الاستيلاء على البلاد نيابة عن الأرشيدوق ماكسميليان أرشيدوق النمسا الذي كان تحت حماية نابليون الثالث. وأدت المعارضة المكسيكية المستعصية، والضغط الأمريكي ابتداء من عام 1865، إلى وضع حد لتلك المحاولة وانسحاب القوات الفرنسية. وفي المقابل أدى التدخل الأمريكي في 1902–1903 إلى إنهاء حصار فنزويلا من جانب بريطانيا وألمانيا وإيطاليا في سعيها للحصول على ديون لم يتم سدادها. مع ذلك فقد أثبت الأمريكيون تحمسهم للتدخل في المكسيك وأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي في عقود تالية.

وفي كثير من الأحيان تداخلت الدبلوماسية داخل أمريكا اللاتينية مع العنف، وشجع على كليهما الفشل في الحفاظ على عدة كيانات كبيرة ظهرت منذ نهاية الإمبراطورية الإسبانية في أمريكا. فانتهت عام 1830 كولومبيا الكبرى التي كانت تضم ما يعرف الآن بكولومبيا وفنزويلا وبنما وإكوادور، وانتهت عام 1838 المقاطعات المتحدة لأمريكا الوسطى. ونجحت تكساس في الثورة على المكسيك. وفي المقابل، حافظت كل من الأرجنتين والبرازيل على وحدتها في مواجهة النزعات الانفصالية.

وفي كثير من الأحيان كانت القوة تستخدم في نزاعات الحدود بين دول أمريكا اللاتينية، كما بين إكوادور وكولومبيا في 1862–1863، بينما كان هناك تداخل شديد بين الصراعات الدولية من جهة والسخط الداخلي والحروب الأهلية من جهة أخرى، كما في الحرب البرغواوية بين عامي 1865 و1870، [19] ومارست الأيديولوجية – في شكل الصراعات بين المحافظين والليبراليين – دوراً كبيراً في السياسة الداخلية والعلاقات الدولية لأمريكا اللاتينية، برغم غياب أي علاقة بين هذه الصراعات والدبلوماسية الثورية الأطول عمراً التي ارتبطت فيما بعد بالثورة الروسية.[20]

وكفل استقلال أمريكا اللاتينية، وما أعقبه من انهيار للدول الكبيرة التي خلقت من رحم المستعمرات الإسبانية، أن ينمو حجم النظام الدبلوماسي الغربي بمعيار أعداد الدول. وحدث الأمر نفسه نتيجة انسحاب الإمبراطورية التركية في البلقان، وهو ما أدى لاستقلال اليونان (1830)، ورومانيا (1878)، وصربيا (1878)، وبلغاريا (1908)، وألبانيا (1913). وإلى الغرب في أوروبا، تكونت أيضاً دول جديدة، هي بلجيكا التي استقلت عن هولندا (1830)، والنرويج التي استقلت عن السويد (1905)، برغم أن عدد الدول المستقلة قل في المقابل بدرجة كبيرة نتيجة الوحدتين الألمانية والإيطالية.

علاوة على ذلك، حدث تطور في الشبكة الدبلوماسية لدول أخرى. فأنشئت أول بعثة دبلوماسية سويسرية دائمة عام 1798 في باريس، حين كانت الجمهورية الهلفية تابعة للدولة الفرنسية. وبينما حافظت دولة سويسرا الاتحادية الحديثة الوليدة في عام 1848 على نظام المفوضيتين المنقول من الدولة السابقة، لم يتوحد نظام الدبلوماسيين السويسريين الدائمين إلا في ستينيات القرن التاسع عشر حين أنشئت شبكة صغيرة من أربع مفوضيات. وحدث توسع آخر متواضع عشية الحرب العالمية الأولى بزيادة عدد المفوضيات لأحد عشر، يعمل في معظمها دبلوماسيون محترفون. وأنشئت وزارة خارجية صغيرة في بيرن.

وفيما يتعلق بالعالمين الغربي وغير الغربي، ساعدت ضغوط الخوف والفرص

المتداخلة على الدفع قدماً بارتباطهما دبلوماسياً. وخضعت مشكلات الوصول لفهم مشترك لمعنى التمثيل والاتفاقيات ومحتواها لفرض قيم الدبلوماسية الغربية بدرجة متزايدة. فبالنسبة إلى الدول الغربية، كانت الدبلوماسية مع العالم غير الغربي تخلق مشكلات، لكن توسيع نطاق الدبلوماسية الغربية كان مظهراً لوضع القوة الكبرى الذي اكتسبه الغرب حديثاً. وكان هذا التطور أيضاً وجهاً للحداثة، برغم ضرورة استخدام هذا المصطلح من دون الإيحاء بأن هناك غائية معينة مقصودة، أو حتى نزعة إيجابية.

وفي بعض الحالات كانت الدول الغربية مستعدة للاعتراف بالكيانات السياسية القائمة كدول، لكنها كانت غير مستعدة في كثير من الأحيان. وهكذا مالت الدول الغربية لجمع عدة ممالك في أفريقيا في أقاليم استعمارية جديدة. وفي داخل تلك الأقاليم، ترك كثير من الحكام المحليين على حالهم، لكن العلاقات معهم كان يديرها وكلاء الحكومة الاستعمارية وليس الدبلوماسيون.[21] وبالنظر للأمر بطريقة مختلفة، فإن هؤلاء الوكلاء كانوا يمارسون الدبلوماسية على مستوى مختلف.

وفي المقابل استجابت القوى غير الغربية سريعاً بتبني أساليب الغرب. ولم يكن ذلك مجرد مسألة إجراءات دبلوماسية، فقد أعادت تركيا تأسيس سفاراتها الدائمة في باريس وفيينا ولندن بين عامي 1835 و1836. وكان قد تم تعيين قائم بالأعمال في لندن عام 1832، وأعقب ذلك تعيين مبعوث خاص عام 1834 ثم سفير عام 1836. وبالإضافة إلى ذلك، عززت معاهدة باريس عام 1856 التي أنهت حرب القرم وضع تركيا في النظام الدولي بالسماح لها رسمياً بالاستفادة من الحق العام والمحفل الأوروبي. وبذلك فإن الإقصاء الناتج عن غياب تركيا عن التحالفات المعادية لنابليون، ومن ثم عن مؤتمر فيينا، قد تم إصلاحه، وذلك بطريقة أريد بها الحد من نزعة روسيا التوسعية التي لم تلقَ ترحيباً من الدول الأوروبية الأخرى، والتي ساعدت في نشوب حرب القرم.

وكانت مضامين الدبلوماسية مهمة أيضاً لعملية تبني أساليب الغرب. فحدثت

نقلة بارزة لجعل الحدود بالغة الدقة.[22] وثبت أن هذه النقلة لم تؤثر فقط في العلاقات بين القوى الاستعمارية الغربية والدول غير الغربية، ولكن أيضاً بين الدول غير الغربية ذاتها، خاصة نتيجة تدخل الغرب، وإن كانت هناك أسباب أخرى. على سبيل المثال، أصبحت بريطانيا وروسيا في أوائل القرن التاسع عشر تمارسان دوراً كبيراً في شؤون فارس وتركيا وعلى نحو خاص في علاقتهما المتكدرة مع بعضهما. فالنزاعات حول الحدود الفارسية التركية في كردستان أدت في 1843–1844 إلى تشكيل لجنة الحدود التركية الفارسية الرباعية التي ضمت الدولتين وكذلك بريطانيا وروسيا. وبرغم ممانعة فارس وتركيا في تقديم تنازلات، أدت المفاوضات المكثفة إلى معاهدة أرضروم الثانية (1847)، وإلى مذكرة تفسيرية عام 1848 تناولت الأمور الغامضة في المعاهدة. وتم تعيين الحدود البرية بأكملها، برغم تعيين الحد الأرضي بطول الضفة الشرقية لشط العرب بطريقة فضفاضة.

مع ذلك فقد ثبتت صعوبة ترسيم الحدود على الأرض، فاستمر الخلاف، مما كفل بدوره استمرار كلتا الدولتين في المشاركة في مفاوضات دولية تحكمها الافتراضات والمصالح الغربية. وبلغت تلك المصالح ذروتها عام 1907 حين اتفقت بريطانيا وروسيا على مناطق نفوذ في فارس. وكانت هناك قضايا مشابهة في أماكن أخرى، برغم أن الكثير منها تعلق أيضاً بتعيين حدود المصالح الإقليمية الخاصة بكل إمبراطورية غربية فيما يخص حدودها الاستعمارية.[23]

كما تحققت الحاجة للمشاركة في مفاوضات دولية تحكمها افتراضات غربية في الدبلوماسية المرتبطة بالمحاولات الغربية لتوسيع التجارة، لاسيما شروط التجارة الحرة. وكانت بريطانيا لاعباً رئيساً في هذا المجال. فباعتبار البريطانيين أكبر منتجين صناعيين، احتاجوا أن تفتح الدول الأخرى أسواقها، وتم إقناع أو إكراه الدول الأجنبية الضعيفة على قبول اتفاقيات التجارة الحرة التي نصت على ذلك: تركيا عام 1838، ومصر وفارس وشيوا (أو شووا، وهي جزء من إثيوبيا) عام 1841، والصين عام 1842، والمغرب عام 1856، وسيام (تايلاند) عام 1857، واليابان عام 1860. وكان

الضغط من أجل حق العبور مظهراً للمطالبة بحرية التجارة، وقد أخذت شكلاً خاصاً مع دبلوماسية السكك الحديدية،[24] والاتفاقات التي أدت إلى خطط لحفر قنوات، كان أكثرها نجاحاً قناتي السويس وبنما، ومنها أيضاً – على سبيل المثال – الخطة السابقة لحفر قناة بين المحيطين الأطلنطي والهادي عبر نيكاراغوا.

وكانت اتفاقيات التجارة الحرة القمة الرمزية والفعلية لعملية أعم قادت من خلالها تجارة بريطانيا المتنامية والأكثر اتساعاً – وكانت أكبر تجارة في العالم – إلى نطاق هائل من النشاط الدبلوماسي نيابة عن جماعات المصالح والأفراد. فكان على الدبلوماسية البريطانية في الصين أن تنتبه لدور التجارة، وذلك جزئياً نتيجة التأثير البرلماني للجنة (ذيل الخنزير) التي كانت تدافع عن المصالح التجارية في الصين. كما لوحظ مثل هذا النشاط الدبلوماسي مع البريطانيين في أوروبا. فكانت التقارير بشأن التطورات الاقتصادية هناك[25] أكثر أهمية مما كانت عليه في القرن الثامن عشر.

وكان هذا النشاط في جانب كبير منه مرتبطاً بالنزعة المهنية المتنامية، وعلى الأخص بتحول سلك الخدمة الخارجية البريطاني نحو العمل المكتبي، ولاسيما بالنسبة للقناصل. وفي الوقت نفسه، لم يكن هذا التمثيل خاضعاً لوزارة الخارجية فقط، بل كان هناك أيضاً تمثيل تجاري (وغير تجاري) مواز ودبلوماسية حول المحيط الهندي، بما في ذلك الخليج العربي، تخضعان لسلطة حكومة الهند. فالتمثيل الذي نظمته شركة الهند الشرقية أصبح أشد تنظيماً بعد أن حلت الحكومة البريطانية محل الشركة في الوضع القانوني عام 1858.

وكان الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي جزءاً من نظام أعم للتأثير السياسي مارس دوراً كبيراً في حماية الهند، ولكن أيضاً في فرض قوة الإمبراطورية الهندية البريطانية. وكان الحال في الخليج مشابهاً للحال في الهند من حيث اعتماد هذا النظام بدرجة كبيرة على التعاون مع الوجهاء المحليين وعلى العمل من خلال النظم السياسية القائمة، لاسيما استخدام وكلاء محليين من السكان الأصليين كان كثير منهم هنوداً. وكان هذا الاستخدام يعود في جانب منه إلى ضغوط البيئة، لاسيما

المناخ الذي يصيب الإنسان بالوهن، وظروف المعيشة التي تصيبه بالأمراض. وأسهمت حاجة حكومة الهند للاقتصاد في الغاية نفسها. فائتمن البريطانيون وكلاء غير أوروبيين على مسؤوليات أكبر مع تقدم القرن.

وشجع الحكام على التعاون مع البريطانيين اختيار البريطانيين لوكلاء في الخليج العربي من التجار ذوي النفوذ والثراء والرسوخ محلياً وبينهم وبين الحكام اعتماد متبادل من الناحيتين المالية والسياسية. وساعد هذا التعاون بدوره في دعم هؤلاء الوكلاء. ونتيجة استخدام وكلاء غير أوروبيين، تمكن البريطانيون من الاستفادة من شبكات الاستخبارات الخاصة بأبناء المنطقة. وثبتت فعالية هذه الآلية الإمبريالية متعددة القوميات لأسباب ليس أقلها ما قدمته من مرونة. وهكذا كان للجانب المتعلق بأبناء المنطقة في الإمبراطورية غير الرسمية بعد دبلوماسي مهم. وفي الوقت نفسه، كان الإشراف على النشاط – سواء أتم تعريفه كنشاط دبلوماسي أم لا – يطرح مشكلة خطيرة في منطقة المحيط الهندي بمعناها الواسع، مع تنافس النظام الذي تتحكم فيه وزارة الخارجية في لندن مع نظم حكومتي الهند وبومباي.[26]

وكان الاستعداد للاعتماد على الخبرة المحلية صفة مميزة للنظم الإمبريالية، لكنها أصبحت كذلك بدرجة أقل بالنسبة لعملياتها الدبلوماسية الرسمية، بينما قام المستشارون البريطانيون بدور كبير أيضاً داخل المنظومة الإمبريالية، كما في دول الملايو على سبيل المثال. وهذا الميل للابتعاد عن الخبرة المحلية، الذي لوحظ على سبيل المثال في العاملين في دار الترجمة التابعة للسفارة البريطانية في إستانبول، عكس جزئياً قلقاً من احتمال تعدد ولاءات غير المواطنين. لكن كان هناك أيضاً ارتباط أقوى بفكرة الدبلوماسية – كالخدمة العسكرية – باعتبارها تمثيلاً للدولة القومية. وتذكرنا هذه النقطة بأن مهنية الدبلوماسية في تلك الفترة كان لها بعد ثقافي وسياسي واضح، مع كون العرق عنصراً مهماً.

وبموازاة الضغط من أجل حرية التجارة، فإن الجهد الكبير الذي قامت به الحكومة البريطانية لإنهاء تجارة الرقيق أدى إلى انتشار التمثيل وتطوير قسم إداري

جديد – هو قسم تجارة الرقيق – داخل وزارة الخارجية في لندن.[27] فمنح الاعتراف البريطاني بالدول التي نشأت بعد انهيار إمبراطورية إسبانيا في أمريكا اللاتينية اعتمد على إلغائها تجارة العبيد. وتم الاعتراف عام 1840 بجمهورية تكساس المستقلة آنذاك على ذات الأساس، وهي خطوة أزعجت الولايات المتحدة. ومورست أيضاً ضغوط على مستعمرة كوبا الإسبانية، لدرجة جعلت القنصل ديفيد تيرنبول يتعرض للاتهام بإثارة انتفاضات للعبيد.[28] وفي عام 1842 وصف وزير الخارجية جورج، إيرل أبردين الرابع، الذي كانت خلفيته الدبلوماسية تقليدية كمبعوث في فيينا في 1813—1814، محاولة إنهاء تجارة الرقيق باعتبارها «فرعاً جديداً وكبيراً في العلاقات الدولية».[29] وشمل هذا الفرع المفاوضات البريطانية مع الدول الأوروبية الأخرى، والدول المستقلة في العالم الجديد، والقوى الأفريقية، وقوى جنوب غرب آسيا. وهكذا تم التوصل لاتفاقية مع تركيا عام 1880، برغم عدم التصديق عليها حتى عام 1883.[30]

وكانت التجارة القسرية عنصراً جديداً في الدبلوماسية على نحو ما قدمت لدول الشرق. فتحول سياق الدبلوماسية مع الصين نتيجة حرب الأفيون الأولى بين عامي 1839 و1842، التي نشأت من محاولة الصين فرض حظرها على استيراد الأفيون، الذي كان الربح الناتج عن زيادة صادراته مهماً لتمويل الواردات البريطانية من آسيا. فضلاً عن ذلك، فإن الاستيلاء على الأفيون الذي كان بحوزة التجار البريطانيين وطردهم من كانتون أديا لضغوط داخل بريطانيا للرد عليهما، وهي ضغوط حاولت حكومة ضعيفة استيعابها من أجل تعزيز وضعها السياسي.[31]

ولم يستطع النظامان الدبلوماسيان الصيني والبريطاني الاستجابة لمثل هذه الحاجات لأسباب ليس أقلها غياب بنية التبادلية. وكانت الطبيعة المتحولة للمطالب البريطانية من أجل التمثيل عنصراً رئيساً في الأزمة في الواقع. فقد كانت شركة الهند الشرقية تشرف على التجارة الإنجليزية– الصينية حتى انتهى احتكارها عام 1833. ولأن منطق الشركة كان تجارياً، فقد أثبتت استعدادها لاستيعاب توقعات الصين

المتعلقة بحقوق الأسبقية، وذلك بتواصلها مع السلطات الصينية من خلال جماعة من التجار الصينيين في كانتون تسمى هونغ.

وأدى إنهاء الاحتكار إلى تحول الموقف لأن رئيس المفوضية التجارية البريطانية الجديدة في كانتون كان ممثلاً للتاج، فتوقعت الحكومة البريطانية القبول بمبدأ المساواة، وهو ما لم يكن بغيضاً للصينيين فقط، بل كان تحدياً واضحاً لتوقعاتهم بشأن النظام الدولي، وبشأن طبيعة الوجود في الواقع. واستلزمت التوقعات البريطانية عملياً إحلال التمثيل المباشر محل جماعة هونغ، بينما لم يتم السماح لرئيس المفوضية باستخدام الكلمة الصينية (بن) على رأس أية وثيقة، لأن هذا الاستخدام كان يعني التماساً لمن هو أرفع مقاماً.

ونتج اللجوء إلى القوة من استخدام الطرق القسرية لدعم الضغوط من أجل الحصول على تعويضات من الصين عن استيلائها على الأفيون، بينما طالب الصينيون بتسليم بحار بريطاني اتهم بقتل رجل صيني. فكان الشرف اعتباراً رئيساً لكلا الطرفين. وبلغت الحرب ذروتها عام 1842 مع تقدم البريطانيين نحو العاصمة نانغينغ، فكان ذلك شكلاً فظاً لتمثيل القوة على نحو خاص.

لقد واجهت الافتراضات الصينية تحدياً خطيراً ترك المفاوضين الصينيين مسؤولين عما اضطروا إليه عام 1842 - في معاهدة نانغينغ - من الاحتيال على الخلافات بين البريطانيين والبلاط في بكين. فكان البلاط ممانعاً لقبول المطلب البريطاني بوجوب تمكن المفاوضين الصينيين من تقديم التزامات كبرى في المعاهدة، وهو أسلوب أحل المنهج العملي الذي يتسم به مذهب المنفعة محل أعراف نظام الجزية.

وفي الواقع فإن نظام المعاهدة الجديدة مثّل منذ بدايته صدمة في الشكل والمضمون. وهكذا فإن المعاهدة التي وقعها البريطانيون كانت مكتوبة باللغة الصينية، لكن مع المساواة بين بريطانيا والصين من خلال إبراز الأحرف بشكل متساوٍ. وسمحت المعاهدة بفتح خمسة موانئ صينية للتجارة، ووجود قنصل بريطاني في كل منها.

ووفرت سلطة القنصلية القضائية درجة من الإعفاء من الخضوع للسلطان القضائي للقانون المحلي. وفرضت تعريفات جمركية منخفضة على السلع البريطانية على حساب حق الصين في تنظيم اقتصادها ومجتمعها، بينما منحت تعويضات عن الأفيون الذي دمره الصينيون عام 1839، وتم التنازل عن هونغ كونغ لبريطانيا بعد أن كانت قد استولت عليها.

فحلت المعاهدة محل التجارة المحمية التي كان يتولاها تجار ذوو امتيازات وفق الشروط الصينية، وفتحت التجارة أمام جميع التجار البريطانيين، بينما في الوقت نفسه وضعت أنشطة هؤلاء التجار تحت رقابة الحكومة البريطانية. وكان هذا مظهراً لحالة أعم مثلت فيها الدبلوماسية في تلك الفترة حالة من التأميم وضعت فيها الأنشطة التجارية والعسكرية والسياسية تحت رقابة الدولة.

وسعت الحكومة الصينية للحد من التحول الذي مثلته المعاهدة، لاسيما من حيث المراسيم والمصطلحات.[32] وفي الوقت نفسه فإن البريطانيين قد أحدثوا تغييراً، إذ تم تقديم تنازلات للأمريكيين والفرنسيين بعد ذلك. وهكذا فإن معاهدة وانغيا الأمريكية الصينية الموقعة عام 1844 نصت على محاكمة المواطنين الأمريكيين (وهي فئة تم تعريفها بطريقة فضفاضة) أمام قناصلهم فقط، بينما كان على الرعايا الصينيين الراغبين في تقديم دعاوى قانونية ضدهم الرجوع إلى المحاكم القنصلية. وكان القصد من هذا الإجراء ضمان توحيد معايير التعامل مع الغربيين على أساس غربي.

وفي خمسينيات القرن التاسع عشر، تدهورت العلاقات من جديد: فضغطت بريطانيا للتوسع في الحقوق التجارية، بينما رفض الصينيون قبول مراجعة المعاهدة. وكانت الحادثة التي أدت إلى اندلاع الأعمال العدائية هي القبض في كانتون – بتهم القرصنة – على طاقم السفينة المسماة (السهم)، وهي سفينة من هونغ كونغ ذات طاقم صيني قيل إنها كانت ترفع العلم البريطاني، برغم عدم أحقيتها في القيام بذلك، سواء أفعلت ذلك حقاً أم لا. واستغل القائم بأعمال القنصل في كانتون هنري باركيز هذه الأزمة، إذ كان يسعى للصراع.[33]

وطالب البريطانيون أيضاً بتحول في النظام الدبلوماسي، حيث ضغط المبعوث البريطاني جيمس، إيرل إلجن الثامن، من أجل أن يصبح للمفاوضين الصينيين صلاحيات كاملة كتلك التي يتمتع بها، وذلك للتوصل إلى تسوية دائمة للعلاقات الإنجليزية الصينية. وأراد إلجن أيضاً أن يرى تعيين مبعوث بريطاني في البلاط الصيني لحماية أية اتفاقية جديدة. وكان هذا الطلب مرفوضاً من جانب الصينيين، لأن مثل ذلك المبعوث لن يمتنع فقط عن السجود، ولكنه سيظهر بوضوح تساوي صاحبي السيادة. وبالتالي كان النظام العالمي الصيني في خطر، بينما بدت التنازلات التي طالب بها البريطانيون تهدد بفقدان الهيبة، وهو ما كان سيقوض الدولة والمجتمع، وذلك في وقت كان النظام السياسي الصيني يتعرض لتحدٍّ خطير نتيجة ثورة (تايبينغ) واسعة النطاق.

وفي سياق الأحداث، ومن أجل منع البريطانيين من التقدم نحو بكين، تم توقيع اتفاقية في تيانجين عام 1858 منحت الحق في مبعوث مقيم ووسعت كذلك من الحقوق التجارية البريطانية. وكان المبعوث مسألة رئيسة، وسعى الصينيون عام 1859 في جعله اختيارياً وليس إلزامياً. فكان الوزير الأمريكي جون وارد مستعداً للسفر إلى بكين بأسلوب تقليدي وفق نظام الجزية، وأرادت الحكومة الصينية أن تحذو بريطانيا وفرنسا حذوه. وألغى الصينيون معاهدة تيانجين، وألقوا القبض على المفاوض البريطاني باركيز وجماعته، وأعدموا بعض هؤلاء الرهائن فيما بعد. ورداً على ذلك، تقدمت القوات البريطانية بسرعة، فاحتلت بكين وأجبرت الصينيين على التصديق على المعاهدة من خلال مؤتمر بكين في أكتوبر 1860، برغم أن رفض الإمبراطور العودة إلى بكين كان يعني تجنب مسألة ما إذا كان الدبلوماسيون الأجانب سيسجدون بين يديه.

واستخدم التهديد بالقوة أيضاً لفتح اليابان في خمسينيات القرن التاسع عشر. فتحت ضغط البحرية الأمريكية عام 1853–1854 تم انتزاع التمثيل الدبلوماسي وكذلك تنازلات تجارية هناك دعمها تعيين ميناءين للمعاهدة، هما كوبي

ويوكوهاما.[34] وكما كان الحال في الصين، فإن هذه المعاهدات غير المتكافئة تركت مرارات عميقة.

وكانت القوة قيداً أساسياً على النظام الدبلوماسي القديم. فلم تجبر القوات الغربية الصين واليابان على الطاعة فقط، لكنها أنهت أيضاً الممارسات التقليدية للدبلوماسية الشرقية عن طريق توسيع نطاق حكمها. فبين عامي 1860 و1894 تلقت الصين الجزية من كوريا في خمسة وعشرين عاماً، ومن فيتنام (أنام) في خمسة أعوام، ومن نيبال في أربعة أعوام، ومن بورما في عام واحد. لكن بحلول عام 1894 كان البريطانيون يحكمون بورما، والفرنسيون يحكمون فيتنام، واليابانيون يمارسون ضغطاً متزايداً على كوريا التي كانت أيضاً موضع مصالح القوى الغربية، فكان للبريطانيين قنصل في سيئول منذ عام 1883. وهكذا لم تكن القوات الأجنبية المتواجدة في مناطق التنازلات داخل الصين حول موانئ المعاهدة وحدها التي أطاحت بالنظام الدبلوماسي الصيني القديم. وتمثل النظام الدبلوماسي الجديد في فرض مبانٍ للسفارات الجديدة ومجمعات مبانٍ كبيرة في بكين وطوكيو. وقد تم الحصول على مجمع المباني البريطاني في طوكيو عام 1872. [35]

ولم تكن الدبلوماسية بالنسبة إلى الصين واليابان مجرد قضية استجابة للضغط الغربي في المنطقة، بل كانت أيضاً قضية إرسال مبعوثين للغرب لتمثيل مصالحهما. فقد قدمت سفارة إواكورا التي أرسلتها اليابان للولايات المتحدة وأوروبا معلومات مهمة عن المسائل الاقتصادية التي أسهمت في تحديث اليابان،[36] بينما كان هناك تسع مفوضيات يابانية بحلول عام 1873. وبحلول عام 1878 كان للصين – التي نشطت في التنافس مع اليابان – مبعوثان في لندن وواشنطون وسانت بطرسبرغ وطوكيو، وأتبعتهم بمفوضيات في برلين وباريس ومدريد في العام التالي. وعكس تعيين هؤلاء المبعوثين الصينيين تحولاً مهماً في العقلية الرسمية. فكان ينظر للدبلوماسية كنوع من النفي، وأنها تعني الارتباط المشين بالبرابرة، لكن تم التغلب على هذه المواقف، وبحلول سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر أصبحت (الشؤون البربرية) هي

(الشؤون الغربية).

ووفرت كلية المترجمين التي أنشئت في بكين عام 1862 التدريب، فكانت تدرس الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية، وكذلك القانون الدولي بحلول عام 1879. كما عكس الدبلوماسيون اليابانيون أيضاً تطور التعليم على النمط الغربي. فكثير منهم تخرجوا في كلية القانون بجامعة طوكيو الإمبراطورية. وكانوا يرتدون أزياء الفخامة على النمط الغربي التي أصبحت زي الدبلوماسيين الموحد، لاسيما ارتداء الضفائر والقلائد والسيوف الذهبية.[37]

وكانت أقدم مفوضية صينية مقيمة هي مفوضية كو سونغ–تاو، وهو الوزير الصيني لبريطانيا الذي افتتح مفوضيته في لندن عام 1877. وطرح كو أولويتين بالنسبة للدبلوماسيين الصينيين، أولاً فهم جوانب في دولهم المضيفة قد تفيد الصين – أي بعبارة أخرى ليس مجرد جمع المعلومات، بل نشر أفضل الممارسات، وثانياً الحفاظ على العلاقات السلمية.

وكانت هناك فجوات كبيرة في التمثيل الياباني والصيني، بينما كان حال الدول الآسيوية الأخرى أسوأ بكثير، لكن التغير من الحال الذي كان سائداً في أربعينيات القرن التاسع عشر كان مذهلاً. وتمتعت كوريا بمشهد دبلوماسي قصير، حيث تم إعلان إمبراطورية تايهان عام 1897 كجزء من التأكيد على القومية الكورية، وذلك قبل أن تطفئ اليابان جذوة استقلالها. ففي عام 1896 عمل من يونغ–هوان مبعوثاً كورياً لحفل تتويج نيكولاس الثاني قيصر روسيا، متبعاً ذلك عام 1897 باستغلال اليوبيل الماسي للملكة فيكتوريا كفرصة للقيام ببعثة إلى لندن.[38]

وكان دخول هذه الدول إلى النظام الدولي الذي يسيطر عليه الغرب تطوراً رئيسياً بالنسبة لذلك النظام، واستشرافاً للتعديلات التي جرت في القرن العشرين مع حصول دول جديدة على استقلالها مع انهيار النظام الإمبريالي الغربي. وكانت كل من هاتين العمليتين صعبة، برغم إخفاء الصعوبات في كثير من الأحيان من خلال الامتثال لأعراف السلوك الدبلوماسي الغربي. علاوة على ذلك، واستشرافاً للوضع

الحالي للمستعمرات الغربية السابقة، فإن دخول شرق آسيا للنظام الدبلوماسي العالمي لم يكن ليصبح تغييراً يتم الرجوع فيه. فبمجرد أن أصبحت اليابان والصين عضوين كاملي العضوية في النظام الدولي، تبع ذلك دخولهما في تحالفات. وعلى الأخص فقد أظهر التحالف الإنجليزي الياباني عام 1902 جهداً كبيراً لإدخال اليابان في معادلات القوة الدولية وحسابات القوة الكبرى. وأنشئت وزارة الشؤون الخارجية في الصين عام 1901، وأعلنت كل من اليابان والصين الحرب على ألمانيا في الحرب العالمية الأولى في عامي 1914 و1917 على التوالي. ونتيجة لذلك، كان بمقدورهما المشاركة ضمن القوى المنتصرة في مؤتمر سلام ما بعد الحرب.

أما الدول التي فشلت في تطوير شبكات دبلوماسية كالتي طورتها الصين واليابان فكانت أكثر اعتماداً على دور الممثلين الغربيين، وبدت دولاً بدائية ليست لها أجهزة دبلوماسية. علاوة على ذلك، كان احتمال أن يكون هؤلاء الممثلون حكاماً استعماريين كاحتمال أن يكونوا دبلوماسيين اعتادوا على فكرة سلامة الدول ذات السيادة وتبادلية علاقاتها. وسنبتعد جداً عن الصواب لو أرجعنا المصيرين المتقابلين للمغرب (التي قسمت بين فرنسا وإسبانيا قبل الحرب العالمية الأولى) واليابان لمساريهما الدبلوماسيين المختلفين، بينما كان لتركيا – التي فقدت معظم إمبراطوريتها الأوروبية بحلول عام 1914 – علاقات دبلوماسية طويلة الأمد مع الغرب لم توفر لها الحماية،[39] لكن هذا العنصر جدير بالملاحظة.

وكذلك كانت عواقب التعامل مع السياسات الأجنبية والاستعمارية باعتبارها مختلفة، حتى لو كانت متداخلة. فبمجرد أن تقرر دولة غربية أن منطقة بعينها كانت موضوعاً للسياسة الاستعمارية، كان التعامل مع دولها يتم بنوع من الدبلوماسية مختلف جداً عن التعامل مع تلك المناطق المخصصة كموضوع للعلاقات الدبلوماسية الرسمية. بل إن الدبلوماسية في الحالة الأولى أصبحت عملية تهدف إلى إبعاد القوى الغربية الأخرى والتفاوض على الحدود.

وقد مثلت الصين واليابان عالمين دبلوماسيين متقابلين، وطرحت العلاقات

معهما تحديات على الدول الغربية، لكن من اليسير للغاية النظر إلى هذه التحديات باعتبارها مثيرة لمشاكل أكثر من تلك التحديات الناشئة من التغييرات داخل العالم الدبلوماسي الغربي. وعوضاً عن ذلك، فمن المناسب أن نفكر في نطاق كل من الفئتين. ففيما يتعلق بالشرق، كانت هناك على سبيل المثال تباينات كبرى بين رد فعل الغرب على نزعة اليابان التوسعية على حساب الصين في 1894–1895، ورد فعله على انتفاضة الملاكمين في الصين عام 1900.

فالمشهد الأول، الذي جعل الشؤون الصينية مسألة تثير قلقاً عميقاً لوزارات الخارجية الأوروبية،[40] أدى إلى استجابة تقليدية بالضغط الدولي من جانب مجموعة دبلوماسية أقوى، تمثل في التدخل الثلاثي من جانب روسيا وألمانيا وفرنسا عام 1895. فأجبر هذا الضغط اليابان على التراجع، حتى أنها لم تكسب شيئاً من مقاطعة منشوريا الصينية، وكسبت نفوذاً محدوداً فقط في كوريا. فكان هذا المشهد مثالاً على أساليب الدبلوماسية الغربية المعتادة التي لوحظت مثلاً عام 1878 حين نجحت بريطانيا في الضغط على روسيا للحد من مكاسب بلغاريا الدائرة في فلكها من الإمبراطورية التركية المهزومة.

وفي المقابل فإن انتفاضة الملاكمين بدت تحدياً لقواعد النظام الدولي أكثر دراماتيكية بكثير، وكانت علاوة على ذلك تحدياً مثّله على نحو مناسب حصار السفارات في بكين. فجعل هذا الهجوم نجدة السفارات التي شاركت فيها قوات من ثمان دول طوطماً للقيم الغربية المتحضرة، ومن ثم ساعد على التأكيد على درجة التطابق الظاهر في العقل الغربي بين قواعد الدبلوماسية وقواعد الحضارة. وأشار الدور البارز الذي لعبته اليابان في هزيمة الملاكمين إلى عضويتها الكاملة في النظام الدولي، وكان استشرافاً لنزعة اليابان التوسعية في الصين لاحقاً.

وكان هناك أيضاً نطاق بارز من السلوك في العالم الغربي. فشهدت خمسينيات القرن التاسع عشر دبلوماسية مسلحة قادت إلى الحرب، ليس فقط في حالة الصين ولكن بين روسيا وتركيا، فنتج عنها عام 1853 اندلاع حرب القرم. لكن الدبلوماسية

المسلحة لم تقد دائماً لهذه النتائج، بينما كان ممكناً أيضاً أن يصبح التسلح ظهيراً للدبلوماسية. فضلاً عن ذلك، فنادراً ما كان الحال هو أن تنفرد القوى الأوروبية بالمبادرة. على سبيل المثال، طرحت أمريكا اللاتينية تحديات على القوى الخارجية، لاسيما نتيجة فترات الحرب الأهلية الطويلة، كما في الأرجنتين والمكسيك، بكل **الصعوبات التي نتجت عن تلك الفترات عند النظر في أفضل طريقة للاستجابة لعدم الاستقرار السياسي. وكان على الدبلوماسيين أيضاً القلق بشأن أمنهم الشخصي.**[41]

ولم تكن هذه المسألة قاصرة على أمريكا اللاتينية. فإعلان استقلال دولة الكونفدرالية عن الولايات المتحدة عام 1861 خلق مشكلات خطيرة، ليس أقلها أن الكونفدراليين أرادوا قيادة بريطانيا وفرنسا نحو حرب مع دولة الاتحاد. وكانت محاولة دولة الاتحاد لمنع العلاقات الدبلوماسية (وغيرها) مع دولة الكونفدرالية صعبة على نحو بارز بالنسبة لبريطانيا بعد أن اعتقل مبعوثو دولة الكونفدرالية وهم في طريقهم إلى بريطانيا يوم 8 نوفمبر 1861 من على متن سفينة (ترينت) البخارية البريطانية التي تنقل البريد، وهي في طريقها من هافانا إلى ناسو، وكانا ميناءين محايدين. فتلقى المبعوث البريطاني تعليمات بالمغادرة إذا لم يتم تقديم اعتذار. وفي عام 1863 كان هناك حديث عن الحرب نتيجة بناء السفن الحربية لدولة الكونفدرالية في أحواض السفن البريطانية.

مع ذلك فسيكون من الخطأ مرة أخرى أن ننظر لمثل هذه المسائل على أنها حدثت خارج أوروبا فقط. بل إن الثورات المتكررة هناك خلقت قضايا خطيرة، كان أبرزها في إسبانيا. وتضاعفت هذه المشاهد بالتدخل الخارجي. فالبريطانيون الذين قاتلوا من أجل أتباع الحركة الكارلية في الحروب (الأهلية) الكارلية في إسبانيا كانوا أمثلة على اتجاه واسع الانتشار للانخراط في القضايا الكبرى في القارة الأوروبية، مثل استقلال اليونان في عشرينيات القرن التاسع عشر، وتحرر إيطاليا وتوحدها في الأربعينيات والخمسينيات. ولوحظ الأمر نفسه في أماكن أخرى، كما في اهتمام فرنسا بقضية تحرر بولندا من الحكم الروسي، وهي قضية أدت إلى ثورات خطيرة

في الثلاثينيات والستينيات.

والتركيز على العالم الدبلوماسي للقصور الملكية والحكومات – التي استجابت لهذه القضايا بلغة سياسة القوة وكذلك وفق ضرورات السياسة الداخلية[42] – يميل للتقليل من دور الاهتمامات والدوافع الشعبية، إن لم يكن تجاهلها. لكن تلك الاهتمامات والدوافع كانت شديدة الأهمية للربط بين الدبلوماسية والسياسة العامة في تلك الفترة. ويمكن أن تبدو السياسة العامة كالطبقة الوسطى، فهي دائماً في صعود لكنها نادراً ما تبلغ منتهاها، مع ذلك، ففي أواخر القرن التاسع عشر كانت هذه السياسات عاملاً مهماً في الغرب كله، بغض النظر عن الطبيعة الدستورية الرسمية للدولة. ومارست التغييرات البنيوية دوراً رئيساً، لاسيما الزيادة الواضحة في معرفة القراءة والكتابة التي نتجت من توفير التعليم الجماهيري، وتطور صحافة كبيرة رخيصة، وتسييس السياسة الخارجية، إذ باتت سياسات المتخاصمين تؤدي دوراً متعاظماً في المجال العام.[43] واتضح دور الاحتكام للجمهور حين كان هنري، فيكونت بالمرستون الثالث، كوزير لخارجية بريطانيا بين عامي 1846 و1851، يتعمد الانحياز للرأي العام كوسيلة لتقديم السياسة الخارجية والدفاع عنها. وقد فعل الأمر نفسه فيما بعد كرئيس للوزراء. وأصبحت الصحافة تؤدي دوراً بجانب الدبلوماسيين.[44]

وشجعت هذه التغييرات الدعوات للقيام بعمل سواء من أجل التوسع الإمبريالي أو ضده – كدعوة جمعية الاستعمار الألماني التي تأسست عام 1884 – أو من أجل الدول الأجنبية أو ضدها. وهكذا في عام 1898 كان هناك ضغط كبير داخل فرنسا لاتخاذ موقف صارم ضد بريطانيا بعد التصدي لحملة عسكرية فرنسية عند مدينة فاشودا في السودان في مواجهة مع قوة بريطانية أقوى بقيادة الجنرال كيتشنر.[45] وقامت جماعات الضغط الفرنسية التي كانت تلح من أجل إمبريالية محكمة – لاسيما (الحزب الاستعماري) في مجلس النواب – بدور رئيس في هذه الأزمة وغيرها، لكن كان هناك أيضاً جمهور مطلع يؤخذ في الاعتبار.

علاوة على ذلك، كانت وزارة الخارجية الفرنسية منذ عام 1886 تضم قسماً مسؤولاً عن كتابة تقارير عن الصحافة الأجنبية. ولم يفعل البريطانيون الأمر نفسه إلا عام 1906، حين أُرسل تعميم إلى السفارات في أوروبا، لكن لم تتم متابعته، ولم تظهر مناقشات للصحافة الأجنبية في أكثر من (التقرير السنوي) الذي تصدره السفارات موسمياً. وبدلاً من ذلك، كان لويس بنجامين – الذي عمل في زمن الحرب في القسم السابع في المخابرات العسكرية الذي كان مسؤولاً عن الدعاية في المناطق العسكرية، ثم عمل في قسم الإعلام – هو من بدأ هذه التقارير عام 1917 كمجهود فردي. وتولى هذه المهمة قسم الاستخبارات بوزارة الخارجية عام 1919، لكن هذا القسم أغلق عام 1920، فانتهى إصدار إرشادات للصحافة الأجنبية من جانب الوكالات الحكومية البريطانية.[46]

وبرغم التردد في الاهتمام بالصحافة الأجنبية في بريطانيا وغيرها، يمكن اعتبار هذا الاهتمام استشرافاً لصورة أحدث من الشؤون الخارجية كان على الدبلوماسيين فيها أن يولوا اهتماماً أكبر لجماعات الضغط العامة والسياسة العامة التي أثرت في السياسة الخارجية، وأن يصوغوا على الأقل جانباً من دعوتهم وفقاً لذلك. وهذا التأكيد نادى به منتقدو وزارات الخارجية في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، وربما تساءل البعض عما إذا كان يجب التعبير بالفعل عن هذه الانتقادات بقوة في أواخر القرن التاسع عشر.

لكن هذه الحاجة بدت جزئياً أقل وضوحاً، لأن عالم الدبلوماسية أحدث كثيراً من النتائج التي يرغب فيها الليبراليون، بما فيها توحيد إيطاليا وألمانيا، وإنهاء العبودية، وتحجيم الإمبراطورية التركية تحجيماً ملحوظاً لاسيما في أوروبا، ونشر التجارة الحرة، وسلسلة من الحروب القصيرة ليس إلا. أما المخاوف من حروب أخرى – كالحرب بين بريطانيا وروسيا بشأن تركيا عام 1877–1878، وعام 1885 بشأن أفغانستان، وبين ألمانيا وفرنسا عام 1905–1906 وعام 1911 بشأن المغرب – فقد سويت من دون الانزلاق لقتال.

مع ذلك فقد هددت كل أزمة بإمكان اندلاع حرب عالمية، بينما أظهرت حرب القرم (1853–1856) بين روسيا وتحالف ضم في النهاية تركيا وبريطانيا وفرنسا وسردينيا كيف أدت نزعة روسيا في التوسع والتصدي لها بدبلوماسية المواجهة المقابلة إلى ما يقرب من حرب عالمية. فقد فكرت النمسا في التدخل ضد روسيا، بينما سعى البريطانيون لنيل الدعم من فارس والسويد، مما كان سيزيد من الالتزامات البريطانية، كما فكرت في احتمال أن يؤدي حصار روسيا إلى اشتراك الولايات المتحدة في الحرب ضد بريطانيا.

كما دلت حرب القرم على حالة التحالفات المحفوفة بالخطر في كثير من الأحيان، مع قيام التنافس البريطاني– الفرنسي بدور كبير في كل من سياستها واستراتيجيتها. علاوة على ذلك، قدم الصراع مثالاً من الطراز الأول على درجة تقييد خيارات القوى الكبرى من جانب الدول التي تحميها، وهي تركيا في هذه الحالة. وتذكرنا هذه النقطة بالحاجة لتجنب النظر لسياسات الدول غير الغربية من منظور الدبلوماسية الغربية. وفضلاً عن ذلك، تمكن الترك من إثبات عدم استجابتهم لحلفائهم، كما حدث مع وليام وليامز القائد البريطاني مع الجيش التركي في آسيا الصغرى، إذ فشل عام 1854–1855 في الحصول على الإمدادات التي طلبها لحصن (قارص) لمنع هجوم روسي ناجح وقع في سياق الحدث عام 1855. [47]

وبالنسبة إلى الجماهير التي كانت تأخذ القوة الوطنية والتوسع الإمبريالي والاستعداد العسكري كأهداف رئيسة مسلم بها، كان مدى مساعدة الدبلوماسية في ضمان كل الأهداف الثلاثة من دون صراع موهن أمراً ذا قيمة. وتمثلت مكاسب الأراضي والنفوذ التبادلية بالنسبة للدول الكبرى في تحكيم (التكالب على أفريقيا) تحكيماً ناجحاً، وكانت هناك نجاحات مماثلة في المحيط الهادي والمغرب وفارس. فضمنت اتفاقية مدريد عام 1880 للمغرب استقلالاً تم الالتفاف عليه بصعوبات لكن بدون حرب، على الأقل بين القوى الأوروبية. ورسم مؤتمر برلين عام 1884–1885 حدود مستعمرات المستقبل في أفريقيا، وأكد على فكرة الاحتلال الفعلي

التي ساعدت في تسوية ما كان قد يصبح بدونها مشكلات خطيرة. وكغيره من المؤتمرات، كشف مؤتمر برلين عن قيمة السفر بالسكك الحديدية وحركة البرق في الإسراع بالدبلوماسية، إذ استغرقت معظم هذه الاجتماعات وقتاً أقل مما استغرقته نظيراتها في عصر ما قبل السكك الحديدية والبرق.

وبرغم أن الاتصالات أصبحت أسرع بكثير وأكثر قابلية للتنبؤ (وهي عملية أشرف عليها جزئياً اتحاد البريد الدولي)، فإن هذه العملية لم تعنِ أن الاتصالات ضاهت نظيراتها في العالم الحديث، ولا وسائل المراقبة. وهكذا، على سبيل المثال، في عام 1884 استغرقت أنباء انسحاب روسيا من مرو – وهو إقليم رئيسي في آسيا الوسطى وموضع اهتمام بالغ من جانب المعلقين البريطانيين القلقين بشأن تقدم روسي باتجاه الهند – أسبوعين لتصل إلى المبعوث البريطاني في سان بطرسبرغ سير إدوارد ثورنتون.[48]

والطابع المعياري للتوسع الإمبريالي، ومحض نطاق الفرص، والاستعداد لقبول أفكار من قبيل المكاسب المتعادلة أو الاشتراك في حرية الوصول لمكان ما – وهو ما كان أمراً رئيساً للسياسة تجاه الصين – مكن القوى الكبرى ليس فقط من مواجهة طموحات كل منها، بل أيضاً كل من الداخلين الجدد (ألمانيا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة) والدول الصغرى (البرتغال وهولندا). وامتدت هذه العملية إلى أمريكا الشمالية حيث فصلت سلسلة من الاتفاقات في الخلافات البريطانية–الأمريكية لاسيما بشأن الحدود الكندية وحقوق المحايدين في الحرب الأهلية الأمريكية. ومكنت معاهدة واشنطون عام 1871 البريطانيين من تقليل حامياتهم في كندا.[49]

علاوة على ذلك، أثبتت الدبلوماسية في تلك الفترة فاعليتها، إذ استجابت لمشكلات جديدة ومتوقعة على حد سواء، كما حدث عام 1898 حين أدت الأزمة المالية البرتغالية إلى معاهدة بريطانية– ألمانية سرية قسمت أنغولا وموزنبيق – وهما أكبر مستعمرات البرتغال في أفريقيا – في حال رغبة البرتغال في بيعهما، وهو ما

لم تكن لتفعله في الواقع. وبالفعل، نجحت بريطانيا في جعل البرتغال تتخلى عن مطالباتها بالأراضي الواقعة بين أنغولا وموزمبيق على حساب شعبية الحكومة البرتغالية. وفي عام 1906 وقعت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا اتفاقاً يحدد مصالحها في إثيوبيا وتتعهد بموجبه بعدم التدخل. وبصفة أعم، كانت القدرة على ضبط (الرجال في المواقع) – أي الحكام والوكلاء في المحيط الاستعماري – مهمة لدبلوماسية ضبط النفس الإمبريالية، كما عنت أن الدول كانت تسعى لتوظيف الاحتراف والتكنولوجيا لتوجيه كل من الدبلوماسيين والموظفين الرسميين الاستعماريين.

وبالنسبة للجماهير في الغرب، كانت الإدارة السلمية لتوسع الإمبراطوريات المتنافسة مثالاً مهماً على عملية أعم تكيف بموجبها (وفاق أوروبا) مع مجموعة من التحديات والتغييرات. وكانت هذه مهمة في المدى والنطاق، إذ شملت تغييرات كبرى في السكان والتكنولوجيا والنشاط الاقتصادي والهياكل الاجتماعية والدساتير والقدرة العسكرية. كما مارست الأيديولوجيات دوراً، خاصة صعود القومية. لكن ما كان مذهلاً هو القدرة على إدارة التغيير. فحملة فرنسا لاستعادة مكانتها بعد الحروب النابليونية تم استيعابها، لاسيما في خمسينيات القرن التاسع عشر، بينما لم يؤدِّ خلق بروسيا لإمبراطورية ألمانية إلا إلى سلسلة من الحروب القصيرة (1864 و1866 و1870–1871)، والأمر الحاسم هو أنه لم يؤدِّ لانهيار الإمبراطورية النمساوية حين انهزمت النمسا عام 1866. [50] وكمثال آخر على القدرة على إدارة التغيير، فإن الاتفاق بين النمسا وروسيا بشأن البلقان عام 1897 كان قصده إدارة انهيار الإمبراطورية التركية وخاصة مسألة مستقبل مقدونيا.

ومن المفيد مقارنة ذلك بعدم القدرة على تلبية الأهداف الواقعية وإرضاء الأيديولوجيات المتنافسة من دون الانزلاق لصراع واسع النطاق عام 1914–1915، فتدل هذه المقارنة على أن النظام الدولي في القرن التاسع عشر كان أشد فعالية، وهي نتيجة تلقي ضوءًا إيجابياً على دبلوماسية تلك الفترة. لكن هذا الحكم المبني على المقارنة فيه مشكلات حقيقية، ليس أقلها أنها ليست مقارنة بين متشابهين. على

سبيل المثال، كانت الحملات الأيديولوجية الألفية التخريبية بين عامي 1917 و1945 مرتبطة بدول قوية. كما أن قومية الدولة والتنافس بين القوى الكبرى اللذين قادا إلى الحرب العالمية الأولى لهما جذور كثيرة في أواخر القرن التاسع عشر.

في ذلك الوقت، أدت الأزمات الدولية والمخاوف من اندلاع حروب إلى قلق بشأن النظام الدولي شمل عنصر انتقاد للدبلوماسية آنذاك. لكن تجنب الحروب الكبرى بعد عام 1871 ساعد في ضمان عدم الاندهاش من عدم كفاية الاهتمام الموجه لبعض الجوانب المثيرة للمشاكل في العلاقات الدولية في تلك الفترة. كما أصبح من الواضح على نحو متزايد في أوائل القرن العشرين أن التحالفات لم تكن تؤدي بالضرورة إلى ضبط النفس. وكانت هناك بالطبع خلفية طويلة من الفشل في ضمان ضبط النفس هذا، كما في المعاهدة البريطانية البروسية عام 1756 والانحياز البريطاني التركي عام 1853. فبدلاً من ضبط النفس، أدت التحالفات إلى التزام تجاه العضو الأكثر إصراراً في أي اتفاق (فريدريك الثاني ملك بروسيا عام 1756، والنمسا وليس ألمانيا في أزمة البلقان عام 1914)، فأدت بالتالي إلى تأكيد هذا الإصرار.

فضلاً عن ذلك، يمكن أن يفشل الدبلوماسيون وغيرهم من المعلقين فشلاً ذريعاً، عند الحكم على الدول الأجنبية، في تقدير المدى الذي جعل فيه الصراع السياسي، بل السياسة بصفة عامة، من اعتبارات الجغرافيا السياسية وغيرها مادة للجدل وأداة فيه، وليست أمراً ثابتاً. وهذه النقطة أبرزت وجود احتمال بغيض تحدى اتساق السياسات، ومن ثم الانحيازات الدولية والثقافات الاستراتيجية.

وفي المساعدة على التفاوض على إقامة التحالفات ومواصلتها، كان الدبلوماسيون يحققون توقعات النخب السياسية التي كانوا جزءًا منها. وقد يكون من المفارقات التاريخية حقاً أن نفترض أنه كان عليهم ألا يفعلوا ذلك، لكن كان هناك بالفعل معلقون كالمشير كونت هيلموت فون مولتكه الكبير (1800–1891)، الذي عمل رئيساً لهيئة الأركان العامة بين عامي 1864 و1871 فكان المخطط للوحدة الألمانية، والذي حذر في أعوامه الأخيرة من المخاطر التي يفرضها الصراع واسع

النطاق. وبدلاً من ذلك، كان هناك تعزيز للمصالح الوطنية بطريقة هجومية من جانب كثير من الدبلوماسيين، لاسيما في مناطق اعتبرت متقلبة على نحو خاص، مثل البلقان. وهكذا، مارست روسيا بعد انتصارها على الأتراك بين عامي 1826 و1829 حماية على مولدافيا والأفلاق (وهما منطقتان في رومانيا الحديثة) حتى حلت محلها معاهدة باريس عام 1856 في نهاية حرب القرم بضمان القوى الكبرى مجتمعة.

وبدورها، قامت روسيا التي كانت أكثر ميلاً لتأكيد ذاتها في سبعينيات القرن التاسع عشر بالتزلف إلى رومانيا حتى دعمت الحرب ضد الأتراك عام 1877-1878. فأكد إعلان رومانيا استقلالها عن الأتراك عام 1877 اعتماد الوضع الدبلوماسي لهذا البلد على سياسة القوة الدولية. واتضح هذا الاعتماد أكثر مع حصول روسيا على بيسارابيا الجنوبية من رومانيا ومع جعل الاعتراف باستقلال رومانيا في مؤتمر برلين 1878 (وبالتالي عضويتها الكاملة في النظام الدبلوماسي) يعقب الاتفاق على بسط الحقوق المدنية لتشمل جماعة اليهود الرومانيين الكبيرة،[51] برغم أن معظم هؤلاء اليهود استبعدوا عملياً، بينما لم تكن هناك آلية لضمان تنفيذ الاتفاق.

كما اشتركت الدبلوماسية في أعمال التخريب. فالمبعوث الروسي في القسطنطينية كونت نيكولاي إغناتيف أنشأ عام 1867 اللجنة البلغارية المركزية السرية التي أرسلت بدورها في ذلك العام فرقاً موالية لها إلى داخل بلغاريا التي كانت تحت الحكم التركي. وقد رغب إغناتيف في إسقاط الرأي القائل بأن البلغار لن يحملوا السلاح في وجه الأتراك، وأن حكم هؤلاء بالتالي مستقر وشرعي.[52] وبمجرد أن أصبحت بلغاريا مستقلة، فإن المبعوثين الروس هناك كثيراً ما بدوا متفضلين بالرعاية ومتعجرفين، وتصرفوا بطريقة إمبريالية لم تنم عن مبدأ التبادلية. وبالفعل، أشار الممثل الروسي في صوفيا عام 1885 إلى أنه سيكون من الأفضل أن تخضع بلغاريا لحاكم روسي عام وللقوانين الروسية.[53]

وفيما يخص العلاقات البريطانية-الروسية بشان آسيا الوسطى، فهناك تلميحات

إلى أن الدبلوماسيين الروس أيدوا سراً سياسة التقدم التي انتهجها ضباط الجيش الروسي ووفروا لهم الغطاء بتقديم الأعذار والتشويش وابتعادهم المضلل عن الجيش. وفي المقابل، وفيما يخص السياسة البريطانية، كانت هناك اختلافات كبيرة بين لندن وكلكتا، وبين الجيش والحكومة، وبين السلك الدبلوماسي وكل من الجيش ونائب الحاكم في الهند. وقد أضرت هذه الاختلافات بالسياسة البريطانية ضرراً شديداً.[54]

وتحقق تعزيز آخر للمصلحة الوطنية من خلال تطور أدوار الملحقين العسكريين والبحريين الذين مثلوا طرف النهاية القانوني في عمليات جمع المعلومات التي أصبحت نظامية على نحو متزايد، جزئياً بسبب إمكان أن تغير الدول الأخرى وضعها الدولي النسبي. وكانت سرعة التغير التقني موضوعاً مهماً للتقارير. ففي عام 1909 كتب الملحق العسكري البريطاني في برلين العقيد فريدريك ترينش تقريراً عن اعتزام الألمان استعمال مركبات بقوة الجر «من نوع يصلح للاستخدام العسكري»، وكتب في عام 1910 أنهم كانوا يسعون لبناء «مناطيد كبيرة ذات سرعة عالية، وقدرة على الاحتمال، وقدرة على الحفاظ على الوقود.[55] وأيضاً كان الملحقون يقترحون سياسات، كما اقترح الملحق العسكري البريطاني في سان بطرسبرغ عام 1885 العقيد تشينيفيكس ترينش وضع مدينة هرات في أفغانستان في حالة دفاع للتصدي للتوسع الروسي.[56] وكان هناك أيضاً تطور في جمع المعلومات تحت غطاء دبلوماسي، كما في تعيين البريطانيين نواب قناصل عسكريين في الإمبراطورية التركية.[57]

وتمثّل مظهر آخر للدبلوماسية في توظيف الاتفاقات التجارية، لاسيما خفض الجمارك، من أجل تقوية الروابط الدولية وبناء الدولة. ولوحظ هذا الميل على نحو بارز في الاتحاد الجمركي الألماني الذي تأسس عام 1834 وهيمنت عليه بروسيا. وتعلق جانب كبير من الدبلوماسية الثنائية بالتجارة، كالدبلوماسية بين بريطانيا وفرنسا التي قادت إلى اتفاقية تجارة بينهما عام 1860. لكن الضغوط الحمائية التي عاد جانب كبير منها للمشاكل الاقتصادية في (الكساد الكبير) أثرت عكسياً في محاولات خفض التعريفة الجمركية في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى ثمانينياته.[58]

وأدى تزايد بروز القضايا التجارية إلى إنشاء منصب الملحق التجاري، وكان أول من شغله من البارزين جوزيف كرو الذي عمل ملحقاً تجارياً بريطانياً في باريس منذ عام 1880. لكن التقدم كان بطيئاً، ليس أقلها في تجارة الأسلحة التي كان التنسيق فيها مع الدبلوماسية محدوداً.[59] وكان المتوقع من كرو مبدئياً أن يغطي كل أوروبا، أما فرنسا فلم تعين أول ملحق تجاري لها إلا عام 1904، وكان مقره لندن. كما لم تحذُ ألمانيا حذوهما إلا في العقد الأول من القرن العشرين. لكن بحلول عام 1913 كانت فرنسا تعين في سفاراتها مستشارين فنيين معارين من وزارة الأشغال العامة ومعدين للمساعدة في الظفر بعقود.

وبالعودة إلى الأزمات الدولية، فإن آخر عذر للدبلوماسيين كان محدودية سلطتهم. فالحكومات كانت تضع السياسة، أما الدبلوماسيون، برغم مطالباتهم وثقافاتهم، فكان نجاحهم محدوداً نسبياً في تغيير معالم السياسة. وعكس هذا النجاح المحدود في جانب منه التحول الكبير نحو الاحتراف في الدبلوماسية، الذي حل محل السفارات العائلية، والذي كان فيه المبعوثون يختارون معاونيهم من خلال عمليات التعيين والإشراف الرسميين. وكان هذا التحول إلى حد ما نتيجة اتساع النخب في القرن التاسع عشر، وهو ما لوحظ أيضاً في الجيش.

ووفر هذا الاتساع فرصة للأخذ في الاعتبار حجة داعية السلام الراديكالي الملتزم جون برايت الذي زعم عام 1858 حين كان عضواً في البرلمان عن برمنجهام أن «السياسة الخارجية ... ليست أكثر ولا أقل من نظام ضخم لإراحة الأرستقراطية في الخارج».[60] ولاشك أن برايت كان محقاً بشأن التحيز الأرستقراطي في الدبلوماسية البريطانية، بينما كان هذا التحيز أشد وضوحاً في حالة ألمانيا. فجميع سفرائها بين عامي 1871 و1914 كانوا أرستقراطيين، وكذا 84 في المائة من جميع ممثليها الدبلوماسيين. ولم تقل النسبة إلا في حالة البعثات الألمانية الصغيرة للدول غير الأوروبية، وأبرزها بيرو. ولم يكن هناك أثر لضغط البرلمان في ألمانيا من أجل مزيد من الدبلوماسيين البرجوازيين.[61]

ويمكن ملاحظة تأكيد مشابه في النمسا بالنسبة لكل من السلك الدبلوماسي الخارجي وفي الوزارة في فيينا. فحين يكون الأرستقراطيون النمساويون في درجات دنيا، تتم ترقيتهم بسرعة بينما يتعيشون من دخولهم الخاصة.[62] وقد قيل بالفعل إن نهاية القرن شهدت ميلاً لتفرد اجتماعي أكبر في السلك الدبلوماسي النمساوي.[63] كما كانت الخلفية النخبوية والعلاقات مع أفرادها حاسمة في السلك الدبلوماسي الروسي، ليس أقلها مع الخلفيات الاجتماعية البارزة لكبار المبعوثين.

وجعلت التغييرات في فرنسا الوضع أكثر تعقيداً، مع الهيمنة الأرستقراطية الملحوظة بين عامي 1852 و1870 تحت حكم نابليون الثالث، وكذلك في السنوات الأولى للجمهورية الثالثة، ثم تغير الحال بعد انتخابات عام 1877 التي عززت الاتجاه الجمهوري وأدت إلى مغادرة المبعوثين المعادين للجمهورية. فتراجعت نسبة الأرستقراطيين بعد ذلك، فلم تبلغ نسبة الأرستقراطيين من الدبلوماسيين الفرنسيين إلا سبعة في المائة بين عامي 1903 و1914. وعوضاً عن ذلك، أصبحت الشريحة العليا من البرجوازية أكثر تأثيراً بكثير. وكان على الدبلوماسيين الفرنسيين كممثلين للجمهورية منذ عام 1870 أن يغيروا بعضاً من مظاهرهم وأساليب حياتهم، لكن كان هناك تأكيد على الاستمرارية وليس تكراراً للمشهد الجمهوري الثوري في تسعينيات القرن الثامن عشر.

ولم يأت التحيز الاجتماعي العام في الدبلوماسية الأوروبية مصادفة. فاستراتيجيات التوظيف لم تكن موضحة في مراسيم رسمية، لكن كان هناك عادة مؤهلات مالية للمعينين الجدد. لكن ذلك لم يعنِ أن الدبلوماسيين كانوا دائماً أثرياء. فبعضهم كان بعيداً جداً عن هذا، وإن كانت الخلفية الاجتماعية كانت عنصراً رئيساً. لكن بعكس الحال في القرن الثامن عشر، أصبحت امتحانات الدخول الآن ضرورية، فتم تطبيقها على سبيل المثال في بروسيا عام 1827، وفي بريطانيا عام 1856، وفي فرنسا 1877 ثم مرة أخرى عام 1880.

وتم تشجيع الاحتراف بالتأكيد على الدخول عن طريق الامتحان، لكن في سياق

النظام الاجتماعي الموجود إلى حد كبير جداً، لأن النخبة الاجتماعية كانت تهيمن على المؤسسات التعليمية الرئيسة التي خرجت كثيراً من الدبلوماسيين، مثل (كلية إتون) في بريطانيا و(مدرسة ألكسندر الإمبراطورية) في سان بطرسبرغ. علاوة على ذلك، كان يمكن تجاوز عمليات الامتحانات أو نتائجها أو التلاعب بها لضمان عدم مضايقة أفراد من النخبة. وكانت هذه العملية واضحة بجلاء، في بروسيا مثلاً، حيث كان يمكن الإعفاء من الامتحانات كلياً أو جزئياً، وكان يمكن تقديم مساعدة من جانب دبلوماسيين متمرسين، بينما في فرنسا، وعلى الرغم من العمل بنظام الامتحانات، فإنها لم تحقق نجاحاً كبيراً في تغيير الدخول.

وكان التعبير عن الاحتراف يتم جزئياً بميزات شخصية محددة تطورت – كما هو الاعتقاد – من خلال التعليم بأوسع معانيه. وجمعت هذه الميزات بين خصائص سلوكية وأخلاقية كان من المتصور أنها ضرورية لكل من تمثيل الدولة والقيام بالوظيفة. لكن هذه الخصائص كانت مركبة إلى حد كبير جداً بمعايير النخبة الاجتماعية أو – بتحديد أشد – الصورة التقليدية عما يفترض أن تقوم به هذه النخبة من تصرفات. فكانت مفاهيم الشرف، كتلك الخاصة بالأخويات الطلابية الألمانية، لها أهمية خاصة. وكان من المتوقع من أولئك الذين أتوا من خارج القوائم السامية لذوي المكانة الاجتماعية والتحقوا بالدبلوماسية أن يتشربوا هذه القيم الثقافية.

ولم تحدث هذه العملية في الهيئات الدبلوماسية ذات العدد المحدود من غير الأرستقراطيين فقط، كما في ألمانيا، بل أيضاً في الهيئات الدبلوماسية ذات الشريحة الكبيرة ممن لهم خلفية مختلفة، لاسيما في فرنسا. فهناك كان للأفراد المعينين من (الطبقة البرجوازية الراقية) قيم مشابهة لقيم الأرستقراطية الثرية التي حل محلها هؤلاء الأفراد على نحو متزايد. وبوجه خاص، فقد انحازوا للجانب الكاثوليكي والمعادي للجمهورية في الانقسام الذي كان شديد الأهمية للثقافة السياسية الفرنسية في العقدين الأخير من القرن التاسع عشر والأول من القرن العشرين. فلم يكن لكابتن دريفوس – الذي كان ضحية في (القضية الشهيرة) لعار العداء للجمهورية – إلا

قليل من المؤيدين في السلك الدبلوماسي الفرنسي.

وكانت الحكاية الخيالية للدبلوماسية إلى حد كبير هي حكاية الغرور الأرستقراطي، كما في شخصية (دوق ساحة تورو)، وهو نبيل إسباني في مسرحية (الغناديلي) الغنائية الفكاهية لجلبرت وسوليفان (1889)، واليسر الأرستقراطي، كما في مسرحية (الأرملة المرحة) الغنائية الفكاهية لفرانز ليهار (1905). وصورت هذه المسرحية الغنائية الأخيرة سفارة بلقانية في باريس، وكان نادي (ماكسيمز) الليلي مسرحاً رئيساً للأحداث.

وأسهم هذا النشاط في النقد. وكان (أمير ليني) في الواقع قد كتب عن مؤتمر فيينا (المؤتمر لا يرقص)، لكن المقابلة التي أجراها كانت خاطئة. فالنشاط الاجتماعي لم يكن يتماشى مع التقدم في المفاوضات، لكنه بدلاً من ذلك وفر فرصاً للمناقشات تكافئ تلك التي وفرتها القصور الملكية، على نحو ما تبين المراسلات الدبلوماسية بإسهاب. وقد كتب تاليران «إن العشاء الجيد هو الدبلوماسية الجيدة».

ولم تعكس الهيئات الدبلوماسية جميع القطاعات في المجتمع، لكن تكوينها الاجتماعي عكس وعياً ذاتياً بالاحترافية[64] المبنية على معايير مختلفة عن معايير النظام القديم، بينما كان لا يزال أيضاً يتخذ بريق أدوار الدبلوماسيين كممثلين لصاحب السيادة. فبيروقراطيات وزارات الخارجية كانت مصدراً للدبلوماسيين، مع انتقال سير جوليان باونسفوت وكيل وزارة الخارجية البريطانية الدائم للعمل كمبعوث في واشنطن من عام 1889 إلى عام 1902، وهو اختيار عكس الأهمية المعلقة على المنصب. وتطورت نظم الضبط والتوجيه البيروقراطية بالمحاكاة بين وزارات الخارجية، وعكست تأكيداً على الحاجة لضبط العملية الدبلوماسية التي نشأت من الاعتقاد القوي في أهمية تلك العملية، وكذلك في مخاطرها إن لم تنضبط. والدبلوماسية - باعتبارها أداة لفهم التطورات في الخارج ومحاولة للتأثير فيها - عززها شعور بعدم القدرة على التنبؤ والتنافسية في التطورات والعلاقات الدولية. وفي المقابل، شجع توكيد العمل للتأثير في التطورات والعلاقات الدولية على استجابة ملائمة من

جانب الآخرين.

وكان أحد مظاهر التحول نحو الاحترافية يتمثل في إبعاد كثير من التعيينات الدبلوماسية من المجال السياسي عن قصد، خاصة المراتب الدنيا، برغم أن هذه العملية كانت مرة أخرى واضحة في بعض الدول كبريطانيا أكثر من غيرها. ففي الولايات المتحدة استمر النظر للتعيينات باعتبارها من صور علاقة الرعاية والمناصرة، وهو وضع استمر حتى اليوم، كما حدث مع لويس سوسمان المصرفي السابق والمناصر الكبير للرئيس أوباما الذي تم تعيينه سفيراً في لندن عام 2009. وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر كانت معظم التعيينات في الهيئات الدبلوماسية والقنصلية الأمريكية وفي وزارة الخارجية نتاجاً لعلاقات الرعاية والمناصرة، وقد هيمنت على النظام جماعة الساحل الشرقي.[65]

أما التنوع في الهيئات الدبلوماسية الأوروبية فوفره بصورة عامة مدى بقاء البلاط الملكي كما كان مركزاً رئيساً للقوة السياسية. فأينما حدث، يصبح من الصعب النظر لكبار الدبلوماسيين باعتبارهم منفصلين عن العملية السياسية، فكان الاحتراف المؤسس على هذا المعنى محدود القيمة. فموقع الدبلوماسية الذي كان متداخلاً فعلياً مع كل من الحكومة والبلاط الملكي كان حقاً مسؤولاً إلى حد كبير عن صفتها المميزة لها، لأسباب ليس أقلها التأكيد على الشكليات الصارمة التي تنطوي عليها مراعاة نظام المراسيم الدبلوماسية (ومراقبته)، اللذين كانا من مظاهر تمثيل صاحب السيادة. ومارست الفروق الاجتماعية جانباً مهماً في تلك الثقافة، لاسيما في البلاطات الملكية شديدة الوعي بالمراتب - وإن لم تقتصر عليها - كالبلاط في فيينا، حيث عملت المراسيم كأداة للتوفيق بين ادعاءات الطبقات الأرستقراطية في البلاد المختلفة الخاضعة لحكم عائلة هابسبرغ، خاصة النمسا والمجر.

وهكذا فإن التحول الاجتماعي للدبلوماسية المقيمة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بعيداً عن المبعوثين غير الأرستقراطيين الذين كانوا مهيمنين من قبل، كانت له تبعات ظلت شديدة الأهمية للعالم الدبلوماسي في أواخر القرن التاسع

عشر. مع ذلك ففي تلك الفترة كان حق الانتخاب للذكور من العوام يصبح الطريقة السياسية الرئيسة للحصول على الشرعية. وكانت النقطة المركزية هي تلك المتعلقة بتمثيل مقيم رفيع المستوى، لأنه كان يضمن الحفاظ على الطقوس الخاصة بالظهور في البلاط الملكي التي تمثلت في السابق في دبلوماسية البعثات الخاصة، وإن كان بشكل مختلف أكثر عملية. وفي المقابل، دعمت هذه الطقوس التركيز على الأرستقراطيين لأنهم بدوا النظير الضروري الذي سيجعل هذا العالم صحيحاً. وسواء حفظ الأرستقراطيون النظام أم لا، فإن القواعد الأرستقراطية سادت.

في تلك الأثناء، تغيرت أطر النشاط الدبلوماسي. فبينما ظل الملوك مهمين، باتت وزارات الخارجية، وليس البلاطات الملكية، هي المكان الرئيس لاجتماعات الوزراء والدبلوماسيين، برغم استمرار أهمية تلك البلاطات للمناسبات الاجتماعية. مع ذلك فإن المزيد من الأعمال واللقاءات الدبلوماسية جرت في السفارات، التي تغيرت طبيعتها. فأصبح وجود مبان دائمة للسفارات أمراً شائعاً. وفي عام 1814 اشترت بريطانيا البيت الباريسي المهيب للأميرة بولين بورغيزي – بولين بونابرت سابقاً – وأصبح أول مبنى سفارة بريطانية دائماً.

مع ذلك ظل مثل هذا المبنى لسفارة أمراً غير معتاد حتى ستينيات القرن التاسع عشر، حينما اشتركت السفارات في التمييز بين الوظائف عموماً، وتأكيد الاستمرارية، والحاجة لأماكن تتسع لعدد أكبر من العاملين، وهي أمور ميزت المباني الحكومية ككل. وشهدت وزارات الخارجية تطوراً مماثلاً، كما في وزارات الخارجية البريطانية والفرنسية والألمانية في وايتهول وكاي أورسيه وفلهلم شتراسه على التوالي. وارتبط الإحساس بتقاليد دبلوماسية وطنية متماسكة بتطور مدارس التاريخ الدبلوماسي وبنشر كتب إرشادية ومواد أرشيفية، (مثل مجموعة التعليمات المعطاة لسفراء فرنسا ووزرائها منذ معاهدات ويستفاليا وصولاً إلى الثورة الفرنسية) ابتداء من عام 1884. وشجعت هذه الأعمال على إدراك الاستمرارية، والنظر إلى الدبلوماسيين كمعززين للمصالح الخاصة طويلة الأمد لدول بعينها.

واستطاع الاحتراف ضمان الفصل بين الدبلوماسيين والسياسة المحلية والضغوط البرلمانية والرأي العام وبصفة أعم التسويات التي يقوم عليها صنع القرار المحلي. وكانت تلك مشكلة خاصة للمبعوثين الذين خدموا لفترة طويلة، ولأولئك الذين أصبحوا مرتبطين بتحالفات بعينها. فضلاً عن ذلك، فإن القراءة المتأنية للمراسلات الدبلوماسية - سواء أكانت عامة أو خاصة وأشد وضوحاً - تشير إلى عدم تعاطف كثير من المبعوثين مع طبيعة المناقشات العامة في أوطانهم وتبعاتها. وكان هذا النقد جزئياً أحد مظاهر ما كان صحيحاً بصورة أعم بالنسبة للدبلوماسيين، وهو الشعور بإساءة فهمهم في أوطانهم، وبأن صناع السياسة لم تكن لديهم حساسية كافية للأحداث في الخارج.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك قلق خاص بشأن المناقشات العامة عكس ازدراءً لما يميز السياسة الشعبية. ومرة أخرى، مارست القواعد الأرستقراطية دوراً، لاسيما العداوة لما يفترض أنها تبعات الديمقراطية. واتجه الازدراء الاجتماعي أيضاً نحو الطبقة الوسطى، ناهيك عن الجزء الأكبر من السكان، وكذلك ضد اليهود. وفي الوقت نفسه، كانت هناك علامات على الارتباط بالرأي العام، لاسيما بالنسبة إلى المبعوثين في الدول التي كان ينظر إليها باعتبارها مهمة، مثل الولايات المتحدة، وكذلك مع إنشاء الدور الجديد للملحق الصحفي.

وكان احتمال فقدان الاتصال بمجتمع الوطن يخففه الاشتراك في ثقافة أرستقراطية مشتركة والانتماء إلى طبقة تتجاوز الأوطان، ويقلل من شأنه على أية حال التحسن في الاتصالات بالنسبة إلى الأفراد، وتوصيل الرسائل والبضائع. وواجه هذا التحسن واحدة من المشكلات الكبرى في هذه المهنة، وهي العزلة، وهي مشكلة تتفاقم حين تبدو التعيينات ثقيلة الظل، على نحو ما وجد جورج بوسنكاي مدريد عام 1824. [66] فأصبح البعد عن الأهل والأصدقاء والمعارف أمراً أقل أهمية نتيجة السفر بالسفن البخارية والقطارات واستخدام التلغراف. فالشعور بالوحدة الذي كان بارزاً بين الدبلوماسيين في السابق- وهو شعور ارتبط بعزلة مهنة اشتكت كثيراً من الإهمال-

تحول بالتالي إلى جزء من تحول كبير في وسائل عملها. فكان الشعور بالوحدة لدى الدبلوماسيين الذين خدموا لفترة طويلة، كالقناصل، تخففه في كثير من الأحيان علاقات الصداقة والمصاهرة داخل مجتمع القناصل، بينما كانت الزيادة في عدد العاملين في السفارات تعني أن عالماً من الدبلوماسية بات يتشكل على نحو أكمل في معظم العواصم. وكان حضور الزوجات مهماً لهذه العملية.

وكان السفر الأسرع يعني السفر الأكثر أمناً. فكان من بين المميزات القدرة على مواجهة تبعات السفر الذي كان في كثير من الأحيان ضاراً بصحة أعضاء السلك الدبلوماسي في المناطق الاستوائية، وذلك بسحب المرضى من المبعوثين وإحلال آخرين محلهم. فالتعيينات في البرازيل على سبيل المثال أتت على صحة العديد من الدبلوماسيين.

كما سمحت السفن البخارية وسكك الحديد للحكام والوزراء بالسفر بعيداً على نحو أيسر مما كان عليه الحال في عصر السفن الشراعية والعربات. وقد سافر بعض حكام القرن الثامن عشر إلى الخارج على نطاق واسع، وأبرزهم بطرس الأكبر قيصر روسيا، والإمبراطور جوزيف الثاني، وجوستافوس الثالث ملك السويد، لكن نشاطاً كهذا كان غير شائع نسبياً لأسباب متعلقة بالوقت والراحة والأولويات والمراسيم. فكثير من الحكام لم يغادروا بلادهم البتة، مثل جورج الثالث ملك بريطانيا (الذي حكم بين عامي 1760 و1820) ولويس السادس عشر ملك فرنسا (الذي حكم بين عامي 1774 و1792).

وحدث تغير كبير في فرص الملوك لممارسة الدبلوماسية الشخصية مع القرن التاسع عشر. ورجع ذلك جزئياً لدبلوماسية التحالفات واسعة النطاق التي أدت لهزيمة نابليون وصاحبتْها، ولاسيما استعداد ألكسندر الأول قيصر روسيا (الذي حكم بين عامي 1801 و1825) للسفر غرباً. ومثل هذا الاستعداد عودة لممارسات بطرس الأكبر بعد فترة هيمن فيها بصفة عامة قياصرة من النساء اللواتي لم يغادرن روسيا كحاكمات. وفي المقابل فإن التنافس في تقليد الآخرين جعل حكاماً آخرين

يسافرون، وقد وفرت اللقاءات فرصة للملوك والوزراء لتقييم بعضهم بعضاً. واستمرت هذه العملية خلال دبلوماسية التحالف المقدس في فترة ما بعد الحرب، والمؤتمرات المتكررة في الفترة ذاتها، مثل مؤتمري إيكس لا شابيل عام 1818 وفيرونا عام 1822.

لكن تيسر المواصلات كان مهماً أيضاً لأسباب أخرى، ليس أقلها لأسفار العائلة المالكة البريطانية. فقد زار جورج الرابع (الذي حكم بين عامي 1820 و1830) هانوفر عام 1821، في أول زيارة يقوم بها ملك هانوفر لمملكته. وكان قد تم الاعتراف بهانوفر مملكةً في مؤتمر فيينا. لكنه لم يغادر بريطانيا بعد ذلك. ووفرت زيارته لهانوفر بصحبة وزير الخارجية كاسلرا فرصة للقاء الأخير بنظيره النمساوي مترنيخ الذي حضر لهانوفر للقاء الوزير وليس الملك، وهو أمر ذو دلالة. كما لم يسافر وليام الرابع (الذي حكم بين عامي 1830 و1837) إلى الخارج بصفته ملكاً.

وبعكس ذلك فقد استخدمت فكتوريا (التي حكمت بين عامي 1837 و1901) سكك الحديد والسفن البخارية للسفر ليس فقط داخل الجزر البريطانية، ولكن أيضاً إلى قارة أوروبا حيث قامت بدور نشط في السعي نحو علاقات دولية طيبة. ففي أحيان كثيرة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وأربعينياته التقت بعمها ليوبولد الأول ملك بلجيكا، إذ كانت تعود إليه للمشورة. وكانت الأحلاف القائمة على المصاهرة عنصراً رئيساً لدبلوماسية فكتوريا، وقد صممت للربط بين العائلات الحاكمة الكبرى، لكن نشاطها شمل ما هو أكثر من ذلك. فهدأت أيضاً العلاقات مع فرنسا بأعمال ليس أقلها حين قامت عام 1843 بزيارة الملك لويس فيليب بصحبة وزير الخارجية أبيردين.

وقد زار بريطانيا ملوك آخرون، منهم الأوروبيون مثل بيدرو الخامس ملك البرتغال، ومنهم غير الأوروبيين مثل ناصر الدين شاه فارس عام 1889، وراما الخامس ملك سيام (تايلاند) عام 1897. وشملت جولتا الأخيرين زيارات إلى كراجسايد، مقر ملك التسلح وليام أرمسترونغ في نورثامبرلاند، لأن صفقات الأسلحة كانت

مهمة لدبلوماسيتيهما. ونتيجة جولة حول العالم عام 1881، بنى كالاكاوا ملك هاواي جيشه وفق النماذج الأوروبية.

وحافظ ابن فكتوريا ووريثها، الملك إدوارد السابع (الذي حكم بين عامي 1901 و1910) على أهمية الدبلوماسية الملكية. فقام بدور بارز في تحسين العلاقات الإنجليزية الفرنسية، وصولاً إلى حلف عام 1904، بينما وفرت زياراته إلى منتجعات المياه المعدنية في القارة الأوروبية فرصاً للمفاوضات. كما عمل على تحسين العلاقات مع العائلات المالكة الأخرى، كالعائلة المالكة في البرتغال.

لكن تأثير الدبلوماسية الملكية في تلك الفترة كان أشد ما يكون حين يتفق مع آراء الوزراء والسياسيين والجمهور. فبالنسبة إلى الدول الكبرى كان المجال محدوداً للعمليات المستقلة الشبيهة بعملية (سر الملكة) في القرن الثامن عشر، برغم اختلاف الحال في دول كبلغاريا حيث كان تركز السلطة أكبر. مع ذلك فإن الملوك في الدول الكبرى كبريطانيا وألمانيا وروسيا كان باستطاعتهم ممارسة التأثير من خلال تعيين المبعوثين، بينما كانت العداوة بين إدوارد السابع وابن أخيه ولهلم الثاني ملك ألمانيا، ووجهات نظر الأخير العدوانية والطموحة على نحو بارز، مهمة للتدهور الخطير في العلاقات الإنجليزية الألمانية.[67]

وبينما كان الدبلوماسيون – على نحو متزايد – مسؤولين مبجلين في دول تقوم على نظم إدارية، برغم تميزهم الكبير في الخلفية والعلاقات والبيئة المحيطة، فإن النظام الدولي ذاته كان بعيداً عن الثبات، ليس فقط في المضمون بل وأيضاً في الشكل. وبصفة خاصة، فمع اقتراب نهاية تلك الفترة وامتداداً في القرن العشرين، سواء قبل الحرب العالمية الأولى (1914–1918) أو مع إنشاء عصبة الأمم في فترة ما بعد الحرب، كانت هناك محاولة لخلق نظام للقواعد الدولية التي كانت ستحبط اللجوء للحرب. فكان التحكيم الملزم وقوانين الحياد ومؤتمرات السلام في لاهاي والمحكمة العالمية كلها مظاهر رئيسة لأسلوب قانوني في التعامل مع الشؤون الدولية، قدم للدبلوماسيين فرصاً ومناهج وتحديات جديدة. ومارس التحكيم دوراً كبيراً في

تسوية الاختلافات الإنجليزية الأمريكية، لاسيما بشأن الحدود الكندية، وكذلك عام 1871 بشأن المغيرين على مبنى التجارة البريطاني لصالح دولة الكونفدرالية خلال الحرب الأهلية الأمريكية (1861–1865). وشجع هذا النجاح على تنظيم التحكيم بشكل منهجي، لاسيما مع إنشاء محكمة التحكيم في جنيف عام 1872، ومؤتمري السلام في لاهاي في عامي 1899 و1907. [68]

وكان المتوقع من الدبلوماسيين تشجيع التحكيم وأن يصبحوا ممارسين لما كان يعتبر علماً للقانون الدولي العام، وهي فكرة دافعت عنها جهات مؤثرة كالجمعية الأمريكية للقانون الدولي التي تأسست عام 1906. [69] وفي عام 1905 أنجز الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت بالتفاوض تسوية للحرب الروسية اليابانية، فكان ذلك علامة رئيسة على التأثير المكتشف حديثاً لأمريكا. فحصل الرئيس روزفلت على جائزة نوبل للسلام في العام التالي تكريماً له على هذا الإنجاز. مع ذلك فإن مبدأ التعاون بين الدول بدا متصادماً مع الدفاع عن المصالح الوطنية، وهي مسألة ظل عليها أن تتكرر حتى يومنا هذا، برغم اختلاف النغمة واختلاف اللاعبين. وفضلاً عن ذلك، برز دعاة للسلام ولدبلوماسية جديدة كتيار ثوري بجانب أصحاب حملات السلام المعارضين لصراعات بعينها.[70]

وطرح بعض المعلقين أفكار القانون الدولي الملزم وممارساته باعتبارها حاسمة لعمل الأمن الجماعي على نحو ناجح. لكن هذه الأفكار وتلك الممارسات لم تنجح في اختبار الأزمة الأوروبية لعام 1914 لكنها استشرفت محاولات لاحقة لتنظيم مبادئ القانون والأخلاق والواقعية بما يجمع المصالح الوطنية في نظام دولي – تماماً كما حدث بعد عام 1814 من استئناف لأفكار النظام الدولي الأوروبي في الفترة السابقة على عام 1792. مع ذلك فإن مشكلة عدم رضا الدول – قوية كانت أم ضعيفة – في نظام كهذا ظلت (وتظل) مشكلة رئيسة.[71]

الهوامش

1 C. N. Parkinson, *Edward Pellew, Viscount Exmouth, Admiral of the Red* (London, 1924), pp. 419–72.

2 H. Ellis, *Journal of the Proceedings of the Late Embassy to China* (London,1817);

من الإمبراطور تشيا تشنج إلى ولي العهد جورج، 11 سبتمبر 1816:

na. fo. 93/23/10, printed, in part, in P. Barber, *Diplomacy* (London, 1979), pp. 138–9.

3 *The Dictionary of National Biography* (London, 1885–1900), i, 360.

4 من أبراهام ستانيان إلى وزير الخارجية تشارلز إيرل ساندرلاند الثالث، 2 أكتوبر 1717:

bl. Add. 61537 fol. 127.

5 V. Viaene, 'King Leopold's Imperialism and the Origins of the Belgian Colonial Party, 1860–1905', *Journal of Modern History*, lxxx (2008), p. 759.

6 من براثويت إلى برجيز، 28 يوليو 1792:

Oxford, Bodleian Library, Bland Burges papers vol. 31 fol. 106; R.E. May, *Manifest Destiny's Underworld: Filibustering in Antebellum America* (Chapel Hill, nc, 2002).

7 S. W. Murray, *Liberal Diplomacy and German Unification: The Early Career of Robert Morier* (Westport, ct, 2000).

8 D. M. Smith, *Mazzini* (New Haven, ct, 1994).

9 من إيرل أورفورد إلى إلى تشارلز فوغان، 12 يناير 1826:

All Souls College, Oxford, Vaughan papers c77 no. 2.

10 R. Franklin, *Lord Stuart de Rothesay* (Brighton, 2008).

11 D. M. Pletcher, *The Diplomacy of Involvement: American Economic Expansion across the Pacific, 1784–1900* (Columbia, mo, 2001).

12 J. Belich, *Replenishing the Earth: The Settler Revolution and the Rise of the Anglo-world* (Oxford, 2009).

13 P. Marshall, *Bengal: The British Bridgehead. Eastern India, 1740–1828* (Cambridge, 1987), pp. 96–7; C. A. Bayly, 'The British Military-Fiscal

State and Indigenous Resistance. India, 1750–1820', in *An Imperial State at War: Britain from 1689 to 1815*, ed. L. Stone (London, 1994), pp. 322–54.

14 C. Windler, 'Diplomatic History as a Field for Cultural Analysis: Muslim- Christian Relations in Tunis, 1700–1840', *Historical Journal*, xliv (2001), pp. 107–34.

15 J. F. Rippy, ***Rivalry of the United States and Great Britain over Latin America,1830–1808*** **(Baltimore, md, 1929);**

من المبعوث الفرنسي في الولايات المتحدة غيوم--تيل بوسين إلى وزير الخارجية الفرنسي أليكس دو توكفيل، 17 أكتوبر 1849:

Tocqueville on America after 1840, ed. A. Craiutu and J. Jennings (Cambridge, 2009), p. 445.

16 J. P. Daughton, 'When Argentina Was "French": Rethinking Colonial Politics and European Imperialism in Belle-Époque Buenos Aires', *Journal of Modern History*, lxxx (2008), p. 862.

17 M. P. Coesteloe, *Bonds and Bondholders: British Investors and Mexico's Foreign Debt, 1824–1888* (Westport, ct, 2003).

18 S. Roberts, *Charles Hotham: A Biography* (Melbourne, 1985).

19 T. L. Whigham, *The Paraguyan War*, i: *Causes and Early Conduct* (Lincoln, nb,2002).

20 C. Bergquist, *Coffee and Conflict in Colombia, 1886–1910* (Durham, nc, 1978); M. A. Centano, *Blood and Debt: War and the Nation-State in Latin America* (University Park, pa, 2002).

21 D. A. Low, *Fabrication of Empire: The British and the Uganda Kingdoms,*

1890–1902 (Cambridge, 2009).

22 T. Winichakul, *Siam Mapped: A History of the Geo-Body of a Nation* (Honolulu, hi, 1994).

23 S. Smith, ed., *The Red Sea Region: Sovereignty, Boundaries and Conflict, 1967–1839* (Cambridge, 2008).

24 T. G. Otte and K. Neilson, eds, *Railways and International Politics: Paths of Empire, 1848–1945* (London, 2004).

25 S. Freitag and P. Wende, eds, *British Envoys to Germany, 1816–1866*, i: *1816–1829* (London, 2001).

26 R. J. Blyth, 'Redrawing the Boundary between India and Britain: The Succession Crisis at Zanzibar, 1870–1873', *International History Review*, xxii2000)), pp. 785–805; J. Onley, *The Arabian Frontier of the British Raj: Merchants, Rulers, and the British in the Nineteenth-Century Gulf* (Oxford,2007).

27 K. A. Hamilton and P. Salmon, eds, *Slavery, Diplomacy and Empire: Britain and the Suppression of the Slave Trade, 1807–1975* (Brighton, 2009).

28 A. F. Corwin, *Spain and the Abolition of Slavery in Cuba, 1817–1886* (Austin, tx, 1967).

29 G. S. Graham, *Great Britain and the Indian Ocean: A Study of Maritime Enterprise, 1810–1850* (Oxford, 1967), pp. 106–7.

30 R. J. Gavin, 'The Bartle Frere Mission to Zanzibar, 1873', *Historical Journal*, v (1962), pp. 122–48.

31 G. Melancon, *Britain's China Policy and the Opium Crisis: Balancing Drugs, Violence, and National Honour, 1833–1840* (Aldershot, 2003).

32 T. F. Tsiang, 'New Light on Chinese Diplomacy, 1836–1849', *Journal of Modern History*, iii (1931), pp. 578–91.

33 J. Y. Wong, *Deadly Dreams: Opium and the Arrow War (1856–60) in China* (Cambridge, 1998).

34 P. B. Wiley, *Yankees in the Land of the Gods: Commodore Perry and the Opening of Japan* (New York, 1990).

35 J. E. Hoare, *Embassies in the East: The Story of the British and their Embassies in China, Japan, and Korea from 1859 to the Present* (London, 1999).

36 C. Tsuzuki and R. J. Young, eds, *Japan Rising: The Iwakura Embassy to the USA and Europe* (Cambridge, 2009).

37 I.C.Y. Hsu, *China's Entrance into the Family of Nations: The Diplomatic Phase, 1858–1880* (Cambridge, ma, 1960).

38 M. Finch, *Min Yông-Hwan: A Political Biography* (Honolulu, hi, 2002).

39 F.A.K. Yasamee, *Ottoman Diplomacy: Abdülhamid II and the Great Powers,1888–1878* (Istanbul, 1996).

40 P. Joseph, *Foreign Diplomacy in China 1894–1900* (London, 1928), p. 416.

41 من سكرتير المفوضية في المكسيك ريتشارد باكينهام إلى فوغان، 18 أكتوبر 1827:
All Souls, Vaughan papers c81 no. 2.

42 S. Matsumoto-Best, *Britain and the Papacy in the Age of Revolution, 1846–51* (Woodbridge, 2003).

43 M. R. Gordon, 'Domestic Conflict and the Origins of the First World War: The British and German Cases', *Journal of Modern History*, xlvi (1974), pp. 191–226.

44 D. Brown, *Palmerston and the Politics of Foreign Policy, 1846–55* (Manchester,2002).

45 T. G. Otte, 'From "War-in-Sight" to Nearly War: Anglo-French Relations in the Age of High Imperialism, 1875–1898', *Diplomacy and Statecraft*, xvii (2006), pp. 693–714.

46 K. Wilson, 'Foreign Office Reports on the Foreign Press, 1906 and 1917–19', *Archives*, xix (1991), pp. 308–14.

47 W. Baumgart, *The Crimean War, 1853–1856* (London, 1999).

48 R. A. Johnson, ‹The Penjdeh Incident, 1885', *Archives*, xxiv (1999), p. 35.

49 D. A. Campbell, *Unlikely Allies: Britain, America and the Origin of the Special Relationship* (London, 2007); P. E. Myers, *Caution and Cooperation: The American Civil War in British-American Relations* (Kent, oh, 2008).

50 W. Baumgart, *Europäisches Konzert und nationale Bewegung: Internationale Beziehungen, 1830–1878* (Paderborn, 1999).

51 N. Constantinesco, *Romania on the European Stage, 1875–1880: The Quest for National Sovereignty and Independence* (New York, 1998); C. Fink, *Defending the Rights to Others: The Great Powers, the Jews, and International Minority Protection, 1878–1938* (Cambridge, 2004).

52 R. J. Crampton, *Bulgaria* (Oxford, 2007), p. 87.

53 Ibid., p. 131.

54 Johnson, ‹The Penjdeh Incident, 1885', pp. 28–48.

55 M. S. Seligmann, 'A View from Berlin: Colonel Frederick Trench and the Development of British Perceptions of German Aggressive Intent, 1906–1910', *Journal of Strategic Studies*, xxiii (2000), p. 131.

56 Johnson, ‹The Penjdeh Incident, 1885', p. 31

57 J. Fisher, 'On the Baghdad Road: On the Trail of W. J. Childs. A Study in British Near Eastern Intelligence and Historical Analysis, *c*. 1900–1930', *Archives*, xxiv (1999), pp. 55–8.

58 A. Howe, *Free Trade and Liberal England, 1846–1946* (Oxford, 1997); P. T. Marsh, *Bargaining on Europe: Britain and the First Common Market,1892–1860* (New Haven, ct, 2000).

59 J. A. Grant, *Rulers, Guns, and Money: The Global Arms Trade in the Age of Imperialism* (Cambridge, ma, 2007).

60 E. T. Rogers, ed., *Speeches on Questions of Public Policy by . . . John Bright* (London, 1898), p. 470.

61 L. Cecil, *The German Diplomatic Service, 1871–1914* (Princeton, nj, 1976).

62 W. D. Godsey, *Aristocratic Redoubt: The Austro-Hungarian Foreign Office on the Eve of the First World War* (West Lafayette, in, 1999).

63 T. G. Otte, '"Outdoor Relief for the Aristocracy"? European Nobility and Diplomacy, 1850–1914', in *The Diplomats' World: A Cultural History of Diplomacy, 1815–1914*, ed. M. Mösslang and T. Riotte (Oxford, 2008), p. 38.

64 R. A. Jones, *The British Diplomatic Service, 1815–1914* (Gerrards Cross, 1983), p. 217.

65 H. Werking, *The Master Architects: Building the United States Foreign Service,1913–1890* (Lexington, ky, 1977).

66 من جورج بوسانكيه إلى فوغان، 18 فبراير 1824:
All Souls Oxford, Vaughan papers c23 no. 1.

67 R. R. McLean, *Royalty and Diplomacy in Europe, 1890–1914* (Cambridge,2001).

68 F. M. Carroll, *A Good and Wise Measure: The Struggle for the Canadian-American Border, 1783–1842* (Toronto, 2001).

69 F. L. Kirgis, *The American Society of International Law's First Century, 2006–1906* (Leiden, 2006).

70 P. Laity, *The British Peace Movement, 1870–1914* (Oxford, 2001).

71 F. A. Boyle, *Foundations of World Order: The Legalist Approach to International Relations, 1898–1922* (Durham, nc, 1999).

الفصل السادس

1900 – 1970

هناك اعتباران مختلفان تماماً يحددان معالم هذا الفصل. وكون كليهما يتعلق ببريطانيا يدلل على دور البريطانيين في صياغة الحجج عن النشاط الدبلوماسي، وكذا الاستمرارية في السلك الدبلوماسي التي كانوا يمثلونها: فبريطانيا لم تخضع للاحتلال، ولم تواجه ثورة. مع ذلك فيمكن الوصول لاعتبارات مماثلة بالنسبة لدول أخرى. ففي عام 1956 شرع سير نيفيل بلاند في كتابة تقديم للطبعة الرابعة من كتاب سير إرنست ساتو الذي يحمل عنوان (دليل العمل الدبلوماسي) وظهر لأول مرة عام 1917 وأصبح نصاً من الطراز الأول في الموضوع ليس فقط بالنسبة لبريطانيا ولكن أيضاً بصفة أعم. وظهرت الطبعة الثانية عام 1922 والطبعة الثالثة عام 1932. وارتبط ساتو شخصياً بموضوع رئيسي في الفصل السابق، وهو توسيع العالم الدبلوماسي الغربي. فبعد سنوات طويلة من الخدمة القنصلية في اليابان وسيام (تايلاند) وبيرو والمغرب، تم تعيينه وزيراً إلى طوكيو عام 1895، ثم انتقل إلى بكين عام 1900.

أما بلاند فقد ولد عام 1886 وكان إلى حد كبير شخصية تنتمي للنظام الدبلوماسي القديم وقد نظر إلى نفسه من هذا المنظار. فكانت خلفيته كلاسيكية راسخة، وكان طالباً ورباناً للقوارب في إيتون التي تخرج منها كثير من الدبلوماسيين البريطانيين. وفي الواقع فإن تقرير اللجنة الملكية للخدمة المدنية عام 1914 أشار إلى أن 25 من أصل 37 ملحقاً وظفهم السلك الدبلوماسي بين عامي 1908 و1913 كانوا من إيتون.

وواصل بلاند نشاطه ليصبح طالباً في (كلية الملك) في كامبرج حيث حصل على

درجة (الأولى في الكلاسيكيات)، وهي درجة غير نفعية كانت تمنح كدليل على الجودة الفكرية. والتحق بلاند بوزارة الخارجية عام 1911، ثم ترأس قسم المعاهدات بين عامي 1935 و1938، وكان معنياً أيضاً في هذا القسم بما يخص وزارة الخارجية في حفلات اليوبيل والتتويج والجنائز. وبين عامي 1938 و1948 عمل وزيراً، ثم سفيراً، في هولندا، وهي بلد به بلاط ملكي. وشملت ألقاب الشرف التي حملها بلاند (الفارس القائد في جماعة القديسين مايكل وجورج) و(الفارس القائد في الجماعة الفكتورية الملكية).

وفي عام 1932 كتب تقديماً للطبعة الثالثة من كتاب ساتو، وخلا هذا التقديم من الغضب والأسف الذي كان سيلاحظ في تقديمه المنشور في الطبعة الرابعة عام 1957 الذي ظل حكم نظام قديم على التغيير، إذ ظهرت طبعات جديدة من تلك الطبعة عام 1958 ثم عام 1962 ثم ظهرت طبعة أخرى مصححة عام 1964. ففي عام 1956 كتب بلاند التالي:

> «مع صعود هتلر [عام 1933] تلقت (الممارسة الدبلوماسية) المقبولة عادة بعض الضربات العنيفة التي لم تفق منها أبداً في بعض النواحي. وهذا المحرر ليس مؤهلاً لتقييم مدى الصواب في إمكان نسبة أصل بعض العادات التي يمكن ملاحظتها اليوم إلى الأعمال الدبلوماسية الوحشية لنظام هتلر. ولكن لا شك في أن هناك ميلاً متزايداً منذ عام 1933 لأن يحل محل الدبلوماسي المحترف مخلوق صنعته الأيديولوجية المحلية، وأن يستبدل الصحفية المغرضة والسب عبر الأثير المؤتمرات بالتبادل الحكيم للمذكرات. وبغض النظر عن أية عيوب محتملة لما يسمى الدبلوماسية السرية، فهل يمكن الادعاء بأن بث مشاعر الكراهية القومية والتعصب الوطني بلغة غير منضبطة - سواء في الأمم المتحدة أو عبر الأثير - أقل احتمالاً في أن يؤدي

إلى خلافات دولية؟ ... وهل يمكن إطلاق صفة (الدبلوماسية) على هذه الممارسات؟ فهناك بالتأكيد إجابة واحدة فقط عن هذه التساؤلات، وهي على أي حال– وللوفاء بأغراض هذا الكتاب– إجابة أفترض أنها سلبية: فيمكن لمن يفكر في اتخاذ الدبلوماسية مهنة، **أو قد شرع بالفعل في اتخاذها مهنة، أن يرى بوضوح شديد من الصحافة اليومية ما سيلزمهم النضال معه في تلك النواحي،** و(مرشداً) بصفة عامة فيما يتعلق بمناهج التعامل مع هذا النوع من اللادبلوماسية – إن كان لي أن أصك مصطلحاً – لا يمكن الأمر به: فلا يمكن وضع إطار للاستجابة إلا في ضوء الظروف وسلطة التعامل معها ... فأي (دليل للعمل الدبلوماسي) اليوم، تطوره الأحوال الدبلوماسية الجديدة بسرعة كبيرة، الذي لا يمكن حقاً أن يظل مواكباً للأحداث إلا إذا كان ممكناً نشر ملحق شهري– إن لم يكن أسبوعي– له. فما لا يزال باقياً من شرائع الدبلوماسية القديمة يخضع للتغيير باستمرار، سواء بقصد أو بدونه. فالتساؤلات والانتقادات المتزايدة في البرلمان وفي الصحافة، والنزوع المتزايد للوزراء الذين يتعاملون مع الشؤون الخارجية للسفر حول العالم والاضطلاع بأنفسهم بالمشاورات التي كان من الممكن قبل عقود قليلة مضت أن يتولاها رؤساء البعثات الدبلوماسية المعنية وهو ما كان يحدث بالفعل، والتزايد الهائل في سرعة ووسائل الاتصال بين وزارة الخارجية وبعثات جلالتها في الخارج، والسلوك المتنامي للجماعات البرلمانية وغيرها للقيام بزيارات للدول الأجنبية – كل ذلك يتجه لتقويض ثقة أعضاء السلك الدبلوماسي واستقلاليتهم، وفي بعض الأحوال سرقة أوقات وأموال لصالح أنشطة فندق هاو ووكالة سفر، وهي أوقات وأموال كانت سابقاً تستخدم على نحو

> أكثر نفعاً من جانب أفراد سفارات صاحبة الجلالة ومفوضياتها وقنصلياتها لبناء اتصالات محلية».[1]

ولم تكن التحديات التي واجهها النظام التقليدي الراسخ هي فقط تلك التي ناقشها بلاند. ففي كتاب (الديمقراطية والدبلوماسية: دعوة لضبط السياسة الخارجية شعبياً) رأى آرثر بونسونباي – وكان عضواً ثورياً في البرلمان – أن التلغراف قد أحدث تحولاً في العلاقات الدولية، فنتج عنه تحول نحو المركزية في صورة سيطرة حكومية أكبر. ووفقاً لبونسونباي فإن هذا التطور أدى إلى حاجة للإصلاح، لاسيما (تركيز المفاوضات وتبسيطها، إن أمكن، من خلال القيام فوراً بتشكيل مجلس أوروبي للممثلين يجب أن تقدم إليه مسائل النزاعات، وأن يؤتمن وحده بإدارة المفاوضات.) وقد رأى بونسونباي مشكلات خطيرة في ممارسة الدبلوماسية وفي مجتمعها:

> «في هذا النوع من الأجواء تصبح الأمم كأحجار عاجزة عن الحركة على رقعة الشطرنج، وتصبح الدبلوماسية لعبة شديدة التخصص، وبينما تسود السرية والخداع تصبح المبادئ المرشدة غامضة أو بمنأى عن الأنظار. وصفتا الإقصاء والكتمان اللتان تميزان علاقاتنا بالأمم الأجنبية نتيجة سلطات وزير الخارجية غير المحدودة يزيد من تفاقمها الطبيعة الأرستقراطية وغير التمثيلية للأداة التي يعمل من خلالها، والطريق الذي من خلاله تبلغه جميع الاتصالات... فلن يعجز قليل من الرجال لا يرتبطون إلا بآخرين ينتمون لنفس طبقتهم ويديرون علاقاتهم بالهمسات في تكوين منظور مشوه، ورؤية ضيقة، وإدراك خاطئ لحجمهم. لقد استمرت تقاليد الكتمان من العصور الوسطى، لكنها في القرن العشرين ليست

فقط خارج السياق، بل خطرة بالتأكيد».

وعوضاً عن ذلك ضغط بونسونباي من أجل دبلوماسيين (لديهم إدراك ثابت بأنهم يخدمون الناس، وليسوا دمى لبلاط ملكي، أو حتى أدوات لحكومة.)[2]

ويمكن الاستشهاد بهذين الكتابين للإشارة إلى انقسام رئيس في الدبلوماسية بين ثقافتين مختلفتين تماماً، وهو انقسام يظهر الفروق بينهما ويقدم تسلسلاً زمنياً، إذ تساعد الحركة من إحداهما للأخرى في ضمان دافع للتغيير. وهناك درجة من الحقيقة في هذا النهج، لكنه أيضاً مبسط على نحو مخل. فبدلاً منه، وكما أشار الفصل السابق، فإن الدافع للإصلاح الجذري كان بالفعل حاضراً في القرن التاسع عشر. فإلى حد ما عكست بالفعل ملامح النظام القديم عام 1900 بدورها ضغوطاً سابقة للتغير، وعلى الأخص التحول إلى الاحترافية.

وإننا لنتعلم من اللغتين المختلفتين اللتين استخدمهما بلاند وبونسونباي للضغط من أجل الاستمرارية أو التغيير، لكنهما يصوران أيضاً انقساماً مستمراً حول طبيعة التحول إلى الاحترافية والعلاقات بين التمثيل الدبلوماسي والشعوب. وقد يبدو بونسونباي ثورياً جاداً، لكن اللجنة الملكية للخدمة المدنية التي كتبت تقرير عام 1914 ضغطت لتحسين كل من معرفة الدبلوماسيين البريطانيين وتوسيع طرق نظرهم للأمور، ودافعت عن الرأي التالي:

> «يمكن إعطاء صغار الأعضاء في الهيئات الدبلوماسية فرصاً أوسع وتشجيعاً أكبر لدراسة المؤسسات والأحوال السياسية في الدولة التي يخدمون فيها وكتابة تقارير عنها وزيادة معرفتهم بمسائل مشابهة في الوطن، وكذلك بموضوعات خاصة ومهمة من قبيل القانون الدولي».

ومرة أخرى، فبينما قد تبدو هذه الملاحظات جديدة، فإنها تعكس دعوات سمعت لقرون من دبلوماسيين من أجل نطاق أوسع من المعلومات. وبالمثل، ففي عام 1914، وقبل ثلاثة أشهر من اندلاع الحرب، دعت لجنة الميزانية في الإمبراطورية الألمانية لإحداث تحولات في السلك الدبلوماسي الألماني. وفي الولايات المتحدة، **استغرق تأكيد الحركة التقدمية على الحكم الصالح وإصلاح الخدمة المدنية زمناً ليأخذ طريقه إلى السلك الدبلوماسي، ولم يصبح هذان الأمران من الأولويات** حتى الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. وهكذا، خضعت الممارسات التقليدية الراسخة قبل الحرب العالمية للهجوم في دول كثيرة، وتأثرت بالتغييرات المحلية في السياسة والحكومة،[3] لكن النتيجة لم تكن حاسمة.

واستمرت الدعوة للإصلاح في بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى. ففي ديسمبر 1914، أي بعد فترة وجيزة من اندلاع الحرب، أكد أوستن تشامبرلين – وكان شخصية قيادية في المعارضة المحافظة ثم أصبح وزير خارجية بريطانيا فيما بعد (1924 – 1929) – لوكيل وزارة الشؤون الخارجية البرلماني إف دي أكلاند على الحاجة لنشر مواد تبين نضال بريطانيا لحفظ السلم مع ألمانيا:

> «إنني متأثر للغاية بحسن حظنا في دعم شعبنا لنا على هذا النحو من الإجماع، وهو ما لا نستحقه. فلم توجد سلفاً منشورات رسمية تخبرهم بالخطر الذي خضناه أو تُعِدُّهم لأداء مسؤولياتنا والدفاع عن مصالحنا. إذ التزم الصمت من كانوا يعلمون أكثر من غيرهم.... أما الآن فقد حان الوقت... لصياغة رأي عام مستنير سيدعم الحكومة في أية تضحيات مطلوبة في أشهر الحرب الشاقة، وسيؤيدها في التمسك بشروط مستقرة للسلم. إنها الآن فرصتنا لكي نضع في عقول الجمهور أسس سياسة خارجية حكيمة ومسؤولة ومتماسكة بعد أن تنتهي الحرب».

ولم يحدث شيء في المدى القصير، لكن هذه الأفكار أسهمت في نشر الوثائق الرسمية على نطاق واسع ابتداء من عام 1926. [4]

مع ذلك فيمكننا بسهولة أن نلمح درجة من الممانعة من جانب وزارة الخارجية البريطانية في قبول الإصلاح، ليس أقلها معارضة أي تمييع لإدراك الدبلوماسية كمهنة متميزة عن غيرها وذات متطلبات خاصة كانت مالت إلى ما يراه من يكتب عنها. ففي دفاعه عما رآه (دبلوماسية قديمة) متماسكة ذات تقاليد عريقة في مواجهة أساليب جديدة في الأهداف والممارسة لإدارة العلاقات الدولية، مدح هارولد نيكولسون كتاب (عن كيفية التفاوض مع أصحاب السيادة) واصفاً إياه بأنه «أفضل كتيب وجيز عن النهج الدبلوماسي دوّن على الإطلاق». وفي بريطانيا، برغم إدخال بعض الإصلاحات بعد أن أجلتها الحرب، بإلحاق السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية عام 1918–1919، كانت هناك معارضة خاصة لإمكانية التبادل مع وزارة الداخلية حتى عام 1943.

فضلاً عن ذلك، لم تكن المواقف الاجتماعية التي لوحظت في السلك الدبلوماسي مواقف مجتمع متقدم، رغم اتفاقها بالتأكيد مع ذلك العصر. فكان وزير الدبلوماسية ثيو راسل قلقاً عام 1918 من احتمال أن يصبح رجال لم يدخلوا المدارس العامة دبلوماسيين، ناهيك عن (اليهود والملونين والكفار من الرعايا البريطانيين.)[5] وبالمثل، كان للدبلوماسيين الأمريكيين رؤى اجتماعية وعرقية تعكس الجماعة الاجتماعية التي أتى منها معظمهم، وهي جماعة البروتستانت الأنجلوسكسون البيض في الساحل الشرقي. وسهلت هذه الرؤى وسياسة التعيين التي ارتبطت بها خلق جو يشبه جو النادي.[6]

ولا يعني غياب الجدة في دعوات الدبلوماسيين إلى نطاق أوسع من المعلومات أنه لم يقع تحول كبير فيما أكد عليه النشاط الدبلوماسي. فقد سلم كثير من الدبلوماسيين بالحاجة للتعامل مع جماهير أوسع. فوصف السفير البريطاني في واشنطن بين عامي 1939 و1941، فيليب ماركيز لوثيان الحادي عشر، بأنه (تحدث للصحافة وواجه

الكاميرات.) وأعلن لوثيان بنفسه «أن من مهام أي سفير بريطاني أن يشرح للجمهور الأمريكي، بقدر ما يستطيع من الحكمة، كيف يفكر رجال بلده في مسائل المصلحة المشتركة».[7]

علاوة على ذلك، فبحلول عام 1970 كان هناك تأكيد على المعلومات الاقتصادية أكبر مما كان عليه في بداية القرن. واختلفت الفترة التي أصبح فيها هذا التأكيد أوضح، ولكن كان من المتوقع من الدبلوماسيين منذ بداية القرن تقريباً أن يقدموا نصائح عن المسائل الاقتصادية بجانب دعمهم للقضايا التجارية وآحاد التجار. وقد أثبت القناصل أنهم مصدر أساسي للمعلومات. على سبيل المثال، قدم القنصل البريطاني في شنغهاي – وكان الشخص الرئيس في (التسوية الدولية) هناك – سلسلة من التقارير المنتظمة للمبعوث البريطاني للصين. وبجانب البيانات التجارية كانت هناك سلسلة من التقارير السياسية ربع السنوية وخلاصات استخبارية نصف سنوية من عام 1920 حتى الاحتلال الياباني للمدينة عام 1937. [8] وأصبحت مصادر المعلومات وصورها الأخرى أكثر شيوعاً خلال القرن لأسباب ليس أقلها تعقد الروابط الدولية.

وكانت هناك تغييرات مهمة في النشاط الدبلوماسي خلال القرن بجانب التأكيد الأكبر على أنواع معينة من المعلومات. فقد كان إحياء الدبلوماسية الأيديولوجية مهماً، برغم أن المشاهد السابقة لهذه الدبلوماسية، وأبرزها تلك الناتجة عن حركة الإصلاح البروتستانتي والثورة الفرنسية، لم تكن مطابقة لطبيعة الدبلوماسية الأيديولوجية في القرن العشرين، حتى وإن صورت تلك المشاهد بعض الموضوعات التي لوحظت أيضاً في هذا القرن. وقد جذبت السفارة البريطانية في موسكو في 14 مارس 1946 الانتباه لموضوع الاستمرارية حين أشارت إلى (خطر ما يشبه حديثاً حروب القرن السادس عشر الدينية) في صورة الصراع بين الشيوعية وتحالف من الرأسمالية الأمريكية والديمقراطية الاجتماعية الغربية.

ففي القرن العشرين كان هناك بالتأكيد تحدٍّ من جانب الدبلوماسية الأيديولوجية للنظام الدبلوماسي الليبرالي الذي ساد في بداية القرن. وتتأمل الرواية المعيارية في

المشكلات التي طرحتها الشيوعية والفاشية، ولكن ذلك لا يصور التحديات كلها. ومن الممكن على سبيل المثال رسم خريطة التحدي الذي واجهه النظام الدبلوماسي الليبرالي الأكثر ارتباطاً بوضوح بمعارضة الهيمنة الغربية، لاسيما في الصين، بداية بانتفاضة الملاكمين عام 1900، وانتهاءً بالثورة الثقافية في الستينيات. وإذا ركزنا على شرق آسيا، فإن التسلسل الزمني يمكن أن يزداد كثافة بمناقشة سلسلة من التغييرات في الفترة بين عامي 1900 و1911، بما فيها المعاهدة الإنجليزية اليابانية عام 1902، والحرب الروسية اليابانية عام 1904–1905، والثورة الصينية التي أطاحت بالنظام الملكي الإمبراطوري عام 1911–1912. وشملت المشاهد الكبرى في السنوات الوسطى لتلك الفترة غزو اليابان لمنشوريا عام 1931، وقد كان لرؤية اليابان للصين على أنها غير قادرة على أن تصبح دولة ذات سيادة مكافئة دور مهم في تشجيع التدخل بالقوة، حتى بين دعاة التعاون الدولي من اليابانيين.[9] وفي نهاية تلك الفترة، يمكن إلحاق زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون إلى بكين عام 1972 ومعاهدة السلام اليابانية الصينية عام 1978 بالثورة الثقافية. فكان كل من هذين الحدثين شديد الأهمية للدبلوماسية في المنطقة وللتطورات على نطاق أوسع في المديين القصير والطويل.

وتعمل هذه النقطة على تذكيرنا بأن تغطية تاريخ الدبلوماسية وتقسيمها بالفعل إلى مراحل بعيدان عن الثبات، ويمكن ملاحظة هذه النقطة أيضاً في المعالجة الموضوعية في هذا الفصل الذي يعالج التحديات الأيديولوجية قبل التعاون الدولي، لكنه يذكر أولاً الحرب العالمية الأولى (1914–1918).

فهناك تأكيد مفهوم على الثقافة المشتركة للدبلوماسية في أواخر القرن التاسع عشر وقبل الحرب، لكن الدول التي خاضت تلك الحرب أظهرت اختلافات كثيرة في الثقافات الاستراتيجية وفي السياق السياسي لصنع السياسة. وكانت روح النخبة وأخلاقها بعيدة عن التطابق، إذ قادت الروح الجمهورية عند الفرنسيين والأمريكيين لنمط مختلف من التماسك والطاعة مقارنة بالنظم الملكية الإمبراطورية القائمة على حكم الفرد الواحد. كما كان هناك تناقض بين النخب، لاسيما بين

النخب في النمسا وألمانيا وروسيا واليابان[10] التي كانت مستعدة للنظر إلى الحرب كأداة للسياسة، والنخب الأخرى كتلك التي كانت في بريطانيا والولايات المتحدة التي لم ترد أن تخوض حروباً كبرى ضد القوى الكبرى الأخرى إن كان ذلك ممكناً على الإطلاق، برغم سعادتها في استخدام القوة كأداة للتوسع الإمبريالي، كما في الحرب الإسبانية الأمريكية عام 1898، وإن لم يكن هذا هو التناقض الوحيد.

أما التحالفات التي كانت علاجاً تقليدياً للدبلوماسي الساعي لتعزيز الموقف الوطني – لكنها للمفارقة التاريخية كانت أيضاً قيداً على الحركة لأنها جمعت بين دول ذات مصالح مختلفة – فبدت غير كافية كسياسات تأمينية في العقد الأول من القرن العشرين وبداية عقده الثاني، مع تنامي القلق بشأن التحولات في تأثير عوامل الجغرافيا في سياسات الدول الخارجية، وفي السياسات الوطنية. فضلاً عن ذلك، فقد شجعت أزمات بعينها، لاسيما الأزمة المغربية الأولى عام 1905–1906 والأزمة البوسنية عام 1908–1909، على سياسة حافة الهاوية، وأدت إلى تراكم الارتياب. مع ذلك فإن الدبلوماسيين لم يقوموا إلا بدور ثانوي في الأزمة الدولية المتصاعدة، إذ أدى احتمال اندلاع الحرب إلى تقديم الاعتبارات العسكرية، بينما قام الحاكم ومستشاروه بالدور الرئيس في الفصل بين المواقف والسياسات المتناقضة، أو عدم الفصل بينها كما في حالة روسيا قبل حربها مع اليابان عام 1904–1905، وهي مشكلة قديمة للحكام، الروس منهم وغير الروس.[11]

وكانت ألمانيا معنية بمشكلات حليفتها النمسا، وبمشكلة اتخاذها حليفاً. ولم تكبح أي من الدولتين الدولة الأخرى على نحو كاف في يوليو 1914، وعوضاً عن ذلك فإن منطق التحالفات القائم على تأثير الجغرافيا في سياسات الدول الخارجية جذب الدول في الأزمة التي أدت للحرب العالمية الأولى للقيام بأعمال كانت شديدة الضرر وقضت على منطق التحالفات في النهاية. وبرغم أن الدبلوماسيين لم يمارسوا إلا دوراً ثانوياً في الأزمة، فإنهم لم يعينوا دائماً في قضية السلم. فبجانب تحول وزير الخارجية النمساوي ليوبولد بيرختولد في يوليو 1914 لحل عسكري لمواجهة تحدي

صربيا لحكم النمسا للشعوب السلافية الجنوبية الأخرى، خاصة البوسنة، فإن الثقافة الأرستقراطية لأعضاء السلك الدبلوماسي النمساوي لم تساند الحلول الوسطى. فبدلاً من ذلك، نظر للشعوب السلافية الجنوبية بازدراء بصفة عامة، وكان هناك تفضيل ثقافي قوي يدعم التحالف مع ألمانيا. وفي الوقت نفسه، مارس صناع القرار العسكري، وليس الدبلوماسيون، الدور الرئيس في الترويج للصراع مع صربيا.[12]

وحالما بدأت الحرب، قامت الدبلوماسية مرة أخرى بخدمة الأهداف القائمة على تأثير الجغرافيا في سياسات الدول الخارجية. ولم يعكس دخول بلغاريا (1915) وإيطاليا (1915) ورومانيا (1916) في الصراع عمقاً في الالتزام، بل إصرار دول الدرجة الثانية المتواصل على تقييم الفرص، وإدراكها للحاجة إلى ذلك التقييم. فالعنصر الحاسم لم يكن تصور قيام أيديولوجية أحد التحالفين بأي دور، بل كسب الأراضي التي كانت صغيرة في حد ذاتها، لكنها أصبحت مهمة نتيجة أساطير الشعوب القومية، فكان الاستيلاء على تلك الأراضي يعتبر علامة نجاح. وفي دبلوماسية الرشاوى، عرض على إيطاليا مكاسب على حساب النمسا (قبلتها بموجب اتفاق لندن عام 1915)، بينما وعدت ألمانيا البلغار بمقدونيا ومعظم تراقيا، وسعت رومانيا للحصول على ترانسيلفانيا باشتراكها مع الحلفاء (وحصلت عليها في النهاية).[13] وفي المقابل، بنت الولايات المتحدة المصلحة الوطنية على أساس حرية التجارة الدولية في مواجهة حرب الغواصات غير المحدودة التي أعلنتها ألمانيا، مما أدى إلى دخول الولايات المتحدة الحرب نتيجة إعلان ألمانيا هذه الحرب عليها عام 1917.

أما الدول الأخرى فظلت على الحياد، إذ وجدت أن ضغوط ما اعتبر صداماً شاملاً بين المجتمعات الصناعية تضغط بشدة على تجارتها، ليس أقلها نتيجة حصار الحلفاء ألمانيا وحرب الغواصات الألمانية. فدول مثل هولندا والدنمارك وجدت نفسها تحت ضغوط متعارضة، فكان يجب أن يصاحب استخدامَها للدبلوماسية النظرُ بعناية في الموقف العسكري، كإمكان تعرضها للغزو، وكذلك النظر بعناية في المصالح الاقتصادية.[14]

وقد انتقدت التسوية السلمية النهائية، وهي عدد من المعاهدات التي يشار لها عموماً بتسوية باريس للسلام، وأشهرها معاهدة فرساي مع ألمانيا. وجاء أحد اتجاهات النقد من الدول المحبطة التي غضبت من عدم تحقيق أهدافها، ولم تشمل هذه المجموعة الدول المهزومة فقط بل بعض الدول المنتصرة أيضاً، وأبرزها إيطاليا.

وجاء اتجاه آخر للنقد من المعلقين الليبراليين كمظهر من نقد الدبلوماسية والعلاقات الدولية الأعم الذي لوحظ في أثناء الحرب.[15] فدافع هؤلاء المعلقون على نطاق واسع عن الشعوب التي انخرطت في الحرب باعتبارها في جوهرها معتدلة لكن حكوماتها ضللتها، بما فيها وزراء الخارجية والهيئات الدبلوماسية. وفي أكتوبر 1917 كتب سير جون سيمون – وزير الخارجية السابق المنتمي للحزب الليبرالي الذي استقال من الحكومة البريطانية احتجاجاً على فرض التجنيد الإجباري ثم تطوع في الجيش – إلى والده ما يلي:

> «إن خطط ألمانيا لإخضاع الأراضي بالقوة التي ألهمت الحكومة الألمانية من دون أدنى شك قد انقلبت رأساً على عقب، وكل ما تبقى هو وجوب أن يتبين الشعب الألماني أنهم كانوا يعبدون الإله الخاطئ. وعندما يحدث ذلك... فإن الحرب ستنتهي بالطبع بالمفاوضات. أما كل الكلام الأحمق عن الاستسلام غير المشروط فإنه... هراء».[16]

واكتسب نقد الدبلوماسية نوعاً من التسارع بعد نهاية الحرب. والزخم الذي أعطته الحرب لمبدأ رفض اللجوء للعنف أسهم في معارضة الدبلوماسية، على الأقل كما صورها منتقدوها. وأتى الهجوم على الدبلوماسية السرية من الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون الذي ضغط أيضاً من أجل تقرير المصير (داخل أوروبا). ففي النقاط الأربعة عشر التي أعلنها في يناير 1918 كانت هناك دعوة لنظام دولي جديد. فحثت

النقطة الأولى على «معاهدات السلام العلنية التي يتم التوصل إليها بطريقة علنية، وبعدها لن تكون هناك تفاهمات دولية سرية من أي نوع، بل ستعمل الدبلوماسية بصراحة وتحت مرأى الجمهور». وفي الشهر التالي ألقى خطاباً أمام الكونغرس الأمريكي عن (المبادئ الأربعة)، ودعا فيه لوضع حد للدبلوماسية السرية من النوع الذي قاد أوروبا إلى حساب الصفقات، والوعود الطائشة، والتحالفات المربكة. وفي سياق الأحداث، حيل بين الصحفيين ومؤتمر السلام في باريس حين حاولوا حضور اجتماعات المجلس الأعلى.[17]

وجاء نقد الدبلوماسية السرية بوضوح أشد من الشيوعيين الذين استولوا على السلطة في روسيا عام 1917 وكشفوا تفاصيل معاهدات سرية متعددة شاركت فيها روسيا. واتفق بعض المؤرخين مع النقاد. ففي كتاب (جذور الحرب العالمية) (نيويورك، 1928)، رأى سيدني فاي أن «نظام التحالفات السرية» كان السبب الأول من بين خمسة أسباب كانت أساساً للحرب. كذلك عارض (الدبلوماسية السرية) رمزي ماكدونالد زعيم حزب العمال البرلماني البريطاني بين عامي 1911 و1914 ورئيس الوزراء العمالي عام 1924 ثم بين عامي 1929 و1931، وألقى عليها اللوم في اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وتعرضت الدبلوماسية لعدد من الانتقادات، استرجع بعضها انتقادات سابقة، كانتقادات الدبلوماسية في بواكير العصر الحديث (انظر المقدمة) وانتقاداتها في زمن الثورة الفرنسية (انظر الفصل الرابع). وكانت هناك أيضاً بعض ردود الأفعال الأكثر حداثة على نحو مميز، وأبرزها العداء واسع النطاق من جانب أصحاب الاتجاهات الشعبوية وتلك المؤيدة للسكان الأصليين تجاه الدبلوماسيين المحترفين باعتبارهم متحررين من المبادئ القومية على نحو يثير الريبة، ومتعاطفين مع الأجانب أكثر مما ينبغي، وماكرين معسولي اللسان. وبدا أن الجمع المفترض بين التحرر من المبادئ القومية والسرية يكشف عن خبث. وكان هناك تشابه مع الهجوم على شركات التسلح باعتبارها (تجار موت) من المفترض أنهم ساعدوا في التسبب في الحرب

ومواصلتها، وكانوا قوة مستمرة من أجل عدم الاستقرار.

وأثبت التركيز على التعويضات (المدفوعات) التي طولبت بها ألمانيا بعد الحرب كمظهر لشعورها بذنب الحرب أنه مصدر مهم للنقد الليبرالي (والألماني) في العشرينيات والثلاثينيات، وشجع القول بأن السلام كان عقاباً بالأساس. وباختصار، **فقد قيل إن حرباً شاملة أسيئت إدارتها – إن لم يكن أسيء توجيهها – قد أدت إلى سلام قاس، فكان الأخير نتيجة للأول.**

هذا الحكم الذي أسهم في نقد الدبلوماسية باعتبارها مضللة وأنانية وقصيرة النظر كان حكماً غير مناسب على شروط السلام التي كانت بلا شك أقل قسوة من نظيرتها عام 1945. فألمانيا فقدت أراضيَ عام 1919، لكن الحديث في فرنسا عن مستقبل مختلف لأرض الراين لم يقد إلى أي شيء. وتكيفت الدبلوماسية مع الأمور العملية، وكذلك مع الاهتمامات الأيديولوجية. ولم تحكم القوى الغربية ألمانيا، بينما كانت لا تزال تحتل أراضي واسعة في أوروبا الشرقية حين انتهت الحرب نتيجة هزيمتها لروسيا قبل ذلك. وفضلاً عن ذلك، فإن الدول المنتصرة كانت مصممة على محاولة منع انتشار الثورة الشيوعية من روسيا لألمانيا.

وكانت شروط السلام عام 1919 معدة لمنع ألمانيا من القيام بعدوان جديد، ومن ثم لتعمل كشكل للأمن الجماعي. وانطبق ذلك على القيود الصارمة على الجيش الألماني، والمنطقة المحتلة بطول الحدود الفرنسية والبلجيكية، والمنطقة منزوعة السلاح التي كان على ألمانيا أن تقبل بها. وكانت القيود الصارمة على الجيش الألماني تطوراً مهماً في مجال ضبط التسلح، وقد سعت لتنفيذها لجنة الحلفاء للضبط العسكري التي هيمنت عليها بريطانيا وفرنسا.[18]

مع ذلك فإن المنتصرين حافظوا على منطقين مختلفين جداً للشرعية الإقليمية خارج أوروبا وداخلها، وكان ذلك مظهراً للمصلحة الذاتية والحلول الوسطى التي لم تعجب النقاد. فبينما استخدم قبول السكان المحليين – في صورة استفتاءات – لتحديد بعض الحدود الأوروبية، كالحدود بين ألمانيا وكل من بولندا في بروسيا

الشرقية والدنمارك، فإن هذه الحدود المبنية على القبول لم تمنح خارج أوروبا. فمعاهدة سيفر (1920) وضعت شروطاً قاسية للغاية على الأتراك، لكن الدبلوماسية تبعت تغير الأحداث: فالأتراك هزموا الإيطاليين والفرنسيين عام 1921، وهزموا اليونانيين هزيمة أشد عام 1921–1922، وواجهوا البريطانيين بجسارة عام 1922، فاستطاعوا نتيجة ذلك أن يفرضوا القبول بشروط أكثر تساهلاً بكثير وفق معاهدة لوزان عام 1923.

وبينما أدت الحرب إلى بحث المتحاربين عن المساعدة من جماعات لم تكن ذات سيادة بعد، وأبرزها الجماعات المعارضة للإمبراطوريات الكبرى، مثل القوميين التشيك والأيرلنديين والبولنديين، وكذلك الصهاينة، فإن عالم ما بعد الحرب زاد من وتيرة هذه العملية، إذ وقع الصراع داخل الدول والنظم قيد التكوين، وتولت جهات أجنبية أحلافها الخارجية. واستلزمت هذه العمليات دائماً توسيعاً لنطاق الدبلوماسية برغم أن معظم هذا النشاط لم يقم به دبلوماسيون معتمدون.

وبدورها أنشأت الدول الجديدة التي اعترف بها تمثيلاً دبلوماسياً، أو أضفت عليه طابعاً رسمياً، من أجل طرح وجهات نظرها وتحقيق مصالحها. ولم يكن من السهل عليها دائماً أن تجد مبعوثين. على سبيل المثال، أصبح جون تشارتريس– وهو موظف سابق في الخدمة المدنية البريطانية من أصول إيرلندية– سكرتيراً ثانياً في الوفد الإيرلندي الذي تفاوض على المعاهدة التي أنشأت دولة إيرلندا الحرة. وكان قد درس في ألمانيا، وتزوج سيدة ألمانية إيرلندية ساعدت في تأمين تعيينه في برلين، لكنه استدعي من هناك نتيجة افتقاده للخبرة وفشله في الارتباط بقوة بسياسة الحكومة الإيرلندية الجديدة، وكان هذا هو العامل الحاسم في الأمر.[19] وعكست أولوية الاعتبارات السياسية ممانعةً أعم في قبول أفكار حياد السلك الدبلوماسي.

وشملت تسويات السلام بعد الحرب العالمية الأولى إنشاء عصبة الأمم فتأسست عام 1919 (**انظر الفصل الخامس**)، وتبعتها سلسلة من الاتفاقات الدولية المصممة لمنع الصراع. وشملت هذه الاتفاقات اتفاقية لوكارنو عام 1925 التي وفرت ضماناً أمنياً

مشتركاً لأوروبا الغربية، وميثاق كيلوج-برياند متعدد الأطراف عام 1928 الذي حظر الحرب كوسيلة لتسوية النزاعات بين الأمم، وميثاق عدم الاعتداء والتوفيق الموقع بعد ذلك بخمسة أعوام في ريو دي جانيرو. وقد أدان هذا الميثاق حروب العدوان والمكاسب الإقليمية الناتجة عنها، وفرض على الدول الموقعة عليه التزاماً بتسوية خلافاتها بالطرق السلمية.

ولم تكن الدول المرجوة هي وحدها التي وجدت نفسها تستخدم وكلاء غير معترف بهم. ففي مايو 1921 أرسلت الحكومة الفرنسية بعثة غير رسمية إلى القوميين الأتراك في أنقرة الذين كانوا يسعون للحلول محل الحكومة العثمانية (وقد نجحوا في ذلك). وكان رئيس البعثة هو هنري فرانكلين-بويلون الذي كان سياسياً طموحاً ذا خبرة كرئيس سابق للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. فسافر في ثوب مراسل عسكري، وذهب إلى أنقرة حيث تلقى تأكيدات بحسن استقباله، واستطاع التفاوض أولاً على حل وسط، ثم على اتفاق لتسوية الخلافات بين القوتين بعد عودته بصلاحيات كاملة.[20] ويمكن ملاحظة نمط مماثل في حالات أخرى كثيرة حيث استطاعت الدول الظفر باعتراف، وهي عملية تمثلت في قبول إقامة علاقات دبلوماسية رسمية. وكان هناك انقطاع في التمثيل التركي في بريطانيا من عام 1914، حين بدأت الدولتان تتحاربان، لكن في عام 1924، أي بعد عام واحد من إقامة تركيا كجمهورية ديمقراطية، تم تشغيل السفارة في لندن وتعيين يوسف كمال تينجيرشينك كأول مبعوث في لندن.

وكانت دبلوماسية التعويضات - كتلك التي قادت إلى خطة داويز عام 1926 وخطة يونغ عام 1929 وإعلان هانوفر بتأجيل دفع الديون المستحقة عام 1931 - فرعاً آخر من البحث عن الأمن من خلال الحلول الوسطى. وقد قامت لجنة التعويضات التي أنشئت وفق تسويات السلام بدور مهم، لكن الدول الكبرى أثبتت أنها هي اللاعب الرئيس. وسعت الاتفاقيات البحرية الدولية - وأبرزها اتفاقية واشنطون عام 1922 ومعاهدات لندن عام 1930 التي كانت أقل نجاحاً - للقضاء على احتمال

استئناف السباق البحري الذي سبق اندلاع الحرب. واستلزمت (السياسة الواقعية) المسؤولة التوصل لحلول وسطى، واستفادت من التيارات المثالية في العلاقات الدولية في العشرينيات، لاسيما المتمثلة في شخص غوستاف ستريسمان الذي عمل وزيراً للخارجية الألمانية بين عامي 1923 و1929 وكان شخصية مؤثرة ونشطة في الدبلوماسية الأوروبية.[21]

مع ذلك فإن هذه المفاهيم والاتفاقات كانت بغيضة للقوى التي تحركها الأيديولوجيات في تلك الفترة، فاستنكرت الحلول الوسطى باعتبارها ضعفاً، واعتبرت السلم مجرد مرحلة في الطريق إلى صراع جديد. وقام النشاط السوفييتي الذي ركز على أوروبا على الاعتقاد بأن الشيوعية كانت حاجة وحركة عالميتين، وأن شرعية الثورة الروسية تكمن في تغيير روسيا للعالم الذي اعتبر نتيجة ضرورية للعملية التاريخية. ومن الناحية المؤسسية، تم التعبير عن هذا الاعتقاد في (الأممية الشيوعية) التي تأسست عام 1919. وفي سياق التقلب المتواصل الكبير الذي أعقب الحرب العالمية الأولى وصاحب الحرب الأهلية الروسية، بذلت جهود كبيرة لنشر الثورة وتشجيع الحركات الثورية في أماكن أخرى، لاسيما في ألمانيا، التي اعتبرت معرضة للثورة على نحو خاص. وكانت هناك أيضاً آمال عريضة في أجزاء من أوروبا الشرقية، وخاصة بلغاريا.

مع ذلك فقد فشلت محاولات نشر الثورة، وأصبح من الضروري على الثوار الروس أن يقبلوا بنظام دولي جديد،[22] وأن يعززوا وضعهم في الدولة التي أصبحت الاتحاد السوفييتي. ونتيجة ذلك، أصبحت مفوضية الشعب للشؤون الخارجية (ناركومينديل) أكثر أهمية عام 1921. وفي العام نفسه تم نقل أفراد موهوبين من الشيوعية الدولية إلى المفوضية. وتطورت العلاقات الدبلوماسية مع الدول الرأسمالية أيضاً. وفي مارس 1921 استخدم الشيوعيون اتفاقية تجارية بين بريطانيا والاتحاد السوفييتي لتأكيد دور روسيا الشرعي كدولة. واشتكى وينستون تشرشل ساخطاً – وكان شديد العداء للشيوعية – من أن رئيس الوزراء ديفد للويد جورج

أمسك (يد السعدان المشعرة) ترحيباً بالممثل السوفييتي ليونيد كراسين في مقر رئاسة الوزراء. وبصفته وزيراً للحرب بين عامي 1918 و1920، كان تشرشل يسعى لتعزيز المجهود الحربي ضد الشيوعيين خلال الحرب الأهلية الروسية، واستلزم ذلك المجهود التزامات تجاه الدول الجديدة في المنطقة، مثل فنلندا، وهي التزامات لم تكن مقبولة للوزارة. وفي النهاية، هزم الشيوعيون أعداءهم في روسيا.

وتبين عقم آمال الحكومة البريطانية في أن تثبت أن التجارة وسيلة للقضاء على الشيوعية في روسيا، في مواجهة الطبيعة القسرية للدولة الشيوعية التسلطية وبراعة لينين في السياسة الواقعية. وقد لوحظت تلك البراعة عام 1922 حين جمعت معاهدة رابالو مع ألمانيا دولتين ذواتي انحياز سياسي مختلف جداً في حلف يخدم كل منهما كوسيلة لمحاولة التغلب على ضعفهما الدبلوماسي. وعلى وجه الخصوص، استطاعت ألمانيا استخدام روسيا في التدريب العسكري الذي كان محظوراً وفق تسوية باريس للسلام، ومن ثم التهرب من لجنة الحلفاء للضبط العسكري.

وقد خدمت الدبلوماسية السوفييت بطرق مختلفة. وهكذا حين خطط السوفييت للحرب مع ألمانيا في عام 1923، دعماً لثورة شيوعية كانوا يتمنونها هناك، وظفت جهود دبلوماسية لدعم هذه السياسة من خلال محاولة التوصل لاتفاقات مع بولندا وجمهوريات البلطيق التي كانت أراضيها تفصل ألمانيا عن الاتحاد السوفييتي. وفي تلك الأزمة لم يكن هناك انقسام بين الواقعيين في مفوضية الشعب للشؤون الخارجية و(ملقي القنابل) - أي الثوار - في الشيوعية الدولية. فبدلاً من ذلك، كان هناك تفاؤل مفرط حول احتمالات الثورة.[23] وفي سياق الأحداث، لم تقع ثورة في ألمانيا. كما فشل المبعوث السوفييتي فكتور كوب في الظفر بدعم بولندا لأي تدخل سوفييتي.

ولم ترتبط الضغوط في الاتحاد السوفييتي من أجل (سياسة واقعية) في العلاقات الدولية تتمثل في تطبيع العلاقات مع الدول الأخرى بالتخلي عن القضية الشيوعية، وإنما بالنضال من أجل الاشتراكية (أي الشيوعية) في دولة واحدة، وهو طريق طرح

باعتباره يقود لدعم القضية. وتعارض هذا التأكيد الذي ارتبط بجوزيف ستالين الذي هيمن على الدولة بعد وفاة لينين عام 1924 مع مطالبة ليون تروتسكي بالثورة الدائمة. واتهم تروتسكي ستالين في اجتماع للجنة التنفيذية للحزب الشيوعي بأنه بات (يحفر قبر الثورة.) فأجبر ستالين تروتسكي على الذهاب للمنفى، ثم اغتيل تروتسكي في المكسيك عام 1940 في مؤامرة دبرتها المخابرات السوفييتية.[24]

ولم تؤدِّ السياسة دوراً في الاتحاد السوفييتي فقط. ففي عام 1924 اعترفت حكومة حزب العمال في بريطانيا بالاتحاد السوفييتي، وتفاوضت معه على معاهدة تجارية، فما كان من حكومة حزب المحافظين التي خلفتها إلا أن أنهت الاتفاق التجاري وقطعت العلاقات الدبلوماسية عام 1927، مدعية أن السوفييت يدعمون أعمالاً تخريبية. وكانت الصحافة المؤيدة للمحافظين قد ادعت الادعاء ذاته وقت الانتخابات العامة عام 1924، زاعمة أن رسالة قيل إن أحد القادة السوفييت – هو زينوفيف – قد أرسلها تظهر سعي الحكومة السوفييتية لإعادة انتخاب حزب العمال.

ويؤدى الالتزام الأيديولوجي إلى التقليل من شأن التفاوض، كما يتعامل مع التمثيل وجمع المعلومات الخاليين من القيم باعتبارهما من المستحيلات. ويمكن ملاحظة ما ينتج عن ذلك من توترات ليس فقط في الاتحاد السوفييتي بل أيضاً في حالة ألمانيا النازية (1933–1945)، وفي المشكلات التي تطرحها بالنسبة للعلاقات الدبلوماسية، سواء لفرادى الدول أو لمبادئ التعاون الدولي وممارساته.

وكشفت مواقف القوى الفاشية، وأبرزها إيطاليا وألمانيا، بوضوح عن خطاب يتوق إلى التخلص من الدبلوماسيين الذين يطيلون المفاوضة، ويعيد التأكيد على أولوية القوة الغاشمة حين يستخدمها شخص مستعد لانتهاك القواعد لتحقيق أهدافه. وأسهم في هذا الخطاب حركتا المستقبلية والبدائية، وقد لوحظ في تعبير غابريلي أنوزيو عن احتلال مدينة فيومي عام 1919–1920. وكان أنوزيو روائياً إيطالياً ووطنياً شديد الحماسة ألهمته النازية. وفي نهاية المطاف، لم تستمر هذه المحاولة لتسوية مصير المدينة التي تنازعت عليها بالقوة إيطاليا ويوغوسلافيا، لكن أنوزيو أثر

في الدكتاتور الفاشي الإيطالي بينيتو موسوليني الذي استولى على السلطة عام 1922. وهناك أصداء لبعض التأكيدات على العدالة والقوة من طرف واحد في العديد من الحجج التي ساقها المحافظون الأمريكيون الجدد في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين برغم الاختلاف الكبير في السياق.

ولم تكن المشكلات التي تعرضت لها الدول الأخرى في العشرينيات والثلاثينيات متعلقة فقط بالتوجه الأيديولوجي للسوفييت والطليان والألمان، أو السياسات والمواقف الأخرى، لأنه بمعان كثيرة كانت المشكلات هي تلك المتعلقة بردود الأفعال التي يجب اتخاذها. وهكذا، فبجانب الاختلاف حول طبيعة التحدي الذي مثلته ألمانيا النازية (أو الاتحاد السوفييتي) وخطورته، لم يستطع الدبلوماسيون الاتفاق على كيفية الاستجابة له، سواء أعلى المستوى الشخصي أو بقدر ما يتعلق الأمر بالسياسة.

ووجد بعض الدبلوماسيين النظم التي اعتمدوا لديها وحشية لدرجة أنهم حاولوا أن تكون علاقاتهم بها محدودة فقط. فالسفير الأمريكي في برلين بين عامي 1933 و1937 وليام دود سعى لتجنب لقاء هتلر ابتداء من عام 1934 ورفض أيضاً حضور السباقات النازية في نوريمبرغ بدعوى أنها كانت مناسبات حزبية، وبالتالي ليست متعلقة بالجهاز التنفيذي للدولة الذي كان معتمداً لديها. وفي المقابل، حضر السباقات في عامي 1937 و1938 سير نيفل هندرسن، المبعوث البريطاني الأقل نزوعاً للانتقاد بكثير.

مع ذلك فإن محاولة دود التمييز بين الحكومة الألمانية والحزب النازي كانت تجاهلاً متعمداً من جانبه للقوى المحركة للسياسة الألمانية. وعكس هذا الاختيار جزئياً أمله في أن يرفض الألمان النظام، تماماً كما استحث الرئيس روزفلت بشأن التهديد القادم من ألمانيا. مع ذلك فإن عدم استعداد الحكومة والشعب الأمريكيين للتخلي عن مبدأ العزلة تركه محبطاً ومن دون أي دور حقيقي. واستجابة للانتقادات الألمانية، أعفى روزفلت دود من منصبه في ديسمبر 1937. وفي العام ذاته انتقل إلى باريس المبعوث البريطاني الذي كان ناقداً في برلين منذ عام 1933 سير إريك فيبس،

بينما قدم وزير الخارجية إدوارد فيكونت هاليفاكس تبريرات اعتذارية عن التغطية العدائية لهتلر في الصحافة البريطانية.

وخلف دود هوغ ويلسون الذي قضى حياته المهنية موظفاً في السلك الدبلوماسي، وسعى لتحسين العلاقات بمدح هتلر وتجنب انتقاد الشؤون الداخلية في ألمانيا. وبالفعل أثنى ويلسون على الاتحاد الذي فرضته ألمانيا بالقوة على النمسا عام 1938، وضم إقليم سوديت من تشيكوسلوفاكيا غصباً باعتبار أنه من المحتمل أن يرضي ألمانيا ويضمن السلم. وفي سياق الأحداث، ذهب هتلر إلى أبعد مما يحتمل الرأي المحلي الأمريكي، فاستدعي السفيران الأمريكي ثم الألماني بعد هجوم (كريستالناخت) على اليهود الألمان في 9 نوفمبر 1938، وكان تبرير الهجوم هو اغتيال أحد أفراد السفارة الألمانية.

وصور التوتر بين دود وويلسون (وفعلياً بالنسبة إلى بريطانيا بين فيبس وخليفته هندرسن)[25] مواقف مختلفة من الدبلوماسية، وكذلك من السياسة الأمريكية. وفي هذه الحالة لم تثبت أي من السياستين فاعليتها. ولم يقلل موقف ويلسون من عداء ألمانيا الذي رجع في جانب كبير منه لازدراء أمريكا باعتبارها مجتمعاً منبتّاً من جذوره وذا سياسة وثقافة تقومان على مبدأ الاستهلاك. بالإضافة إلى ذلك، لم يستطع دود ولا ويلسون دعم الألمان الذين أرادوا حلاً سلمياً للخلافات. فضلاً عن ذلك، فحتى استدعاء ويلسون لم يكن له أي تأثير. فقد اعتبر في برلين تنازلاً للناشطين اليهود الذين لن يؤثروا في المواقف الأمريكية. وبالفعل فشل الكونغرس عام 1939 في التخفيف من القيود على هجرة أبناء اليهود من ألمانيا.[26]

وتعتبر ألمانيا النازية شريرة وقاتلة على نحو غريب، ولذلك كان هناك ميل لاعتبار مجرد الحفاظ على علاقات دبلوماسية مع برلين خطأً فاحشاً. وتتفاعل هذه النظرة مع تلك التي شرحها هذا الفصل من قبل، مع عرض هذه العلاقات كأحد مظاهر النظام الدبلوماسي القديم غير المرغوب. لكن عملياً كان التحدي القادم من المواقف والممارسات النازية هو إدراك الرؤى والممارسات الدبلوماسية المعتادة باعتبارها

واقعة تحت ضغط عندما نأخذ في الاعتبار ما حدث للدبلوماسيين الذي تم تعيينهم في برلين.

وانطبق الأمر نفسه على الدبلوماسيين الألمان. فإلى جانب محترفي (المدرسة القديمة) جاء الملتزمون أيديولوجياً، لكن القضية المشتركة في كلتا الحالتين كانت **قضية التوجه الأيديولوجي لحكومة لم يكن لها مصلحة ثابتة في الحلول الوسطى مع القوى الأخرى. فلم يستقل إلا دبلوماسي واحد فقط رفيع المستوى احتجاجاً على** وصول هتلر إلى السلطة، هو المبعوث في واشنطن كونت فريدريك فون بريتويتز أند غافرون.

وبالمثل وظفت إيطاليا تحت حكم موسوليني مبعوثين كانوا مزيجاً من المحترفين وشخصيات في الحزب الفاشي. ولم يوظف موسوليني شخصيات عسكرية كوسطاء دبلوماسيين إلا في أحيان قليلة فقط، برغم أنه استخدم مثل هذه الشخصيات لعمل صفقات أسلحة. وكان متوقعاً من الدبلوماسيين أن يعملوا وفق أيديولوجية موسوليني المعادية لليبرالية وازدرائه لبريطانيا وفرنسا. وأدى استخدام دبلوماسيين فاشيين يحملون هذه الرؤى – مثل دينو غراندي الذي عمل مبعوثاً في لندن منذ عام 1932 – إلى الفشل في ملاحظة مواطن قوة بريطانيا أو سبر غور احتمالات التعاون. وبالمثل لم يكن موسوليني مستعداً لإدراك تحذيرات الدبلوماسيين الإيطاليين بشأن مخاطر التعاون مع هتلر إدراكاً كاملاً،[27] وهي تحذيرات أيدها ما واجهه النظام الفاشي من مصاعب متزايدة ابتداء من حزيران/ يونيو 1940 حين أعلن موسوليني الحرب على بريطانيا وفرنسا، حتى سقوطه عام 1943.

أما اليابان فقد حكمها نظام تسلطي هيمن عليه الجيش، وهذا أثر في سلكها الدبلوماسي. فالمبعوث الرئيسي العميد هيروشي أوشيما الذي جاء من خلفية عسكرية كان مبعوثاً في برلين بين عامي 1938 و1939، ثم بين عامي 1941 و1945، فتفاوض على ميثاق العداء للشيوعية الدولية والميثاق الثلاثي. وكانت رسائله التي اعترضتها الولايات المتحدة كجزء من نظام (ماجك) لفك الشفرات مصدراً مفيداً

جداً لاستخبارات الحلفاء. وقد حكم على أوشيما بالسجن مدى الحياة في محاكمات جرائم الحرب في الشرق الأقصى، ولكن أطلق سراحه مقابل عهد قطعه على نفسه عام 1955. وفي المقابل، فإن شيجيرو يوشيدا الذي التحق بالسلك الدبلوماسي عام 1906 بعد أن درس في جامعة طوكيو الإمبراطورية، وعمل مبعوثاً في روما (1930–1932) وفي لندن (1936–1938)، كان مكروهاً بسبب تأييده للتوفيق. وبعد أن فشل في محاولة إقناع الحكومة بالاستسلام في أوائل عام 1945 أصبح وزيراً للخارجية في وزارة ما بعد الحرب في أكتوبر من العام نفسه، وعمل رئيساً للوزراء خلال معظم الفترة بين عامي 1946 و1954.

وانقسم السلك الدبلوماسي الإسباني نتيجة محاولة انقلاب القوميين عام 1936 التي أطلقت شرارة الحرب الأهلية الإسبانية. فبعض السفارات استمرت في دعم الجمهوريين، وفي كثير من الدول كان هناك ممثلون من الجانبين: ففي بريطانيا أيدت السفارة الجمهورية لكن دوق ألبا الذي كان يتمتع بعلاقات قوية داخل النخبة البريطانية مثّل القوميين إلى أن اعترفت بهم بريطانيا رسمياً في أواخر عام 1938، وحينها أصبح سفيراً. وكان الحصول على إمدادات السلاح هدفاً رئيساً للدبلوماسيين من الجانبين. وأدت العوامل الأيديولوجية دوراً مهماً في العلاقات الدبلوماسية الإسبانية بعد انتصار القوميين عام 1939. على سبيل المثال، كانت العلاقات قوية مع الأرجنتين تحت حكم بيرون وأتباعه.

والافتراضات الأيديولوجية بشأن ضعف الديمقراطية الليبرالية والضرورة المتأصلة لانتصار بديلها الأكثر غائية على نحو أوضح مارست دوراً رئيساً بالنسبة إلى النظم الشمولية. ففي ضوء ذلك كانت تفهم التقارير الواردة من الخارج، وبالتأكيد لم تُفهم الدبلوماسية كفرصة للوصول إلى ما هو مشترك من المصالح، أو على الأقل ما هو مشترك من غير المصالح قصيرة الأمد. وارتبطت هيمنة الافتراضات الأيديولوجية بإهمال منظورات الاحترافيين، وإهمال مبدأ الاحتراف كمجال منفصل.

وهكذا ففي أوائل الثلاثينيات رأت الحكومة السوفييتية في صعود هتلر وسيلة

لتحقيق مصالحها بإلهاء فرنسا وتحويل ألمانيا نحو التطرف في الطريق نحو ثورة الطبقة العاملة.[28] وكانت هذه الرؤية على النقيض من فكرة الأمن الجماعي التي كان يجب أن تشجع معارضة ألمانيا، بينما قامت هذه الرؤية أيضاً على سوء فهم الوضع داخل ألمانيا والتحدي الحقيقي الذي تطرحه معارضة هتلر للشيوعية وللاتحاد السوفييتي.

وبرغم رفض تروتسكي والتركيز على تطوير الاتحاد السوفييتي، فإن إدارة ستالين للسياسة الخارجية السوفييتية كانت لا تزال تتميز باستعداد لمد المصالح الشيوعية عالمياً، بينما مارست الوسائل التخريبية دوراً أيضاً. كما لم يأتمن ستالين وزارة الخارجية بصناعة القرار، واستخدم بدلاً من ذلك مصادر معلومات متعددة وعدداً من الوكلاء والمؤسسات لتنفيذ السياسة.[29] وساعد التحدي الذي مثله لدول أخرى في دفع بريطانيا والصين لقطع علاقاتهما بالاتحاد السوفييتي عام 1927، بينما تأثرت العلاقات مع فرنسا بعد عامين بمحاولة السوفييت تجنيد شيوعيين فرنسيين للتجسس على الجيش الفرنسي وقدرات فرنسا على نقل الجنود وإيوائهم وتموينهم.[30] ولم تعترف الولايات المتحدة بالاتحاد السوفييتي إلا عام 1933 حين أعقبت رئاسة ديمقراطية فترة طويلة من حكم رؤساء جمهوريين.[31]

وأدت الريبة دوراً مركزياً حين كان الاتحاد السوفييتي يتحالف مع دول أخرى. وكانت هذه الريبة موجهة خصوصاً للدول الغربية، لاسيما بريطانيا، التي اعتبرت معادية للشيوعية على نحو خاص. وبالتالي حين طار مندوب هتلر ردلوف هيس في مايو 1941 إلى بريطانيا في محاولة فاشلة غير مخول بها لتسوية الاختلافات بين بريطانيا وألمانيا، اعتبر ستالين هذه المهمة وسيلة محتملة للتفاوض معدة لعزل الاتحاد السوفييتي. فضلاً عن ذلك، فبينما صار السوفييت من الحلفاء خلال الحرب من أواخر عام 1941 إلى عام 1945، فقد شنوا هجوماً استخبارياً كبيراً ضد بريطانيا والولايات المتحدة، وهو هجوم وضع الأساس في الحصول على الأسرار النووية الأمريكية.[32]

وفي الوقت نفسه، فمن المناسب للموضوع أن نذكر أن مشكلة الممارسات والرؤى المعتادة في ظل تحدٍّ لم تطرحها الدول الفاشية والشيوعية فقط. ولم تكن ببساطة – على المدى الأطول للقرن العشرين برمته – مسألة الأيديولوجيين الوافدين حديثاً إلى الساحة الذين كانوا على خلاف. بل كانت هناك حالة عامة مثّل فيها كثير من النظم الجديدة تحدياً، لأنها كانت تسعى لتقديم مطالب أو حتى مناهج جديدة، وليس العمل وفق الأنماط القائمة. ومرة أخرى فإن الحذر ضروري قبل النظر إلى ذلك كمظهر جديد، لأن كثيراً من الموضوعات نفسها يمكن ملاحظتها في القرون السابقة، ليس أقله تحدي الهيراركيات البارزة القائمة وتحدي عادات الإذعان.

مع ذلك فقد شهد القرن العشرون رفضاً أشد تعمداً للنظام الدبلوماسي التقليدي الراسخ، وساعدت هذه العملية في خلق شعور بالتغير المتواصل الذي كتب عنه بلاند. ويمكن إرجاع جانب من هذا الرفض بوصم أية دبلوماسية قديمة بالمفارقة التاريخية وارتباطها بالديمقراطية الليبرالية الزائدة عن الحاجة، وهي فكرة رئيسة لدى اليسار واليمين على السواء، ولاسيما لدى الشعبويين والنشطاء الذين يضغطون من أجل التزام – تجاه أحد طرفي الحرب الأهلية الإسبانية (1936–1939) مثلاً – لم تُبدِهِ القوى الديمقراطية الليبرالية (المحترمة).[33] ومن ثم ارتبط الوصف الاجتماعي المعادي للدبلوماسية، فيما يتعلق بالمصلحة والسلوك الطبقيين، بنقد الشكل التقليدي الراسخ للدول وممارستها للعلاقات الدولية، وبالتالي بمسألة مناسبة الدبلوماسية كما تفهم تقليدياً.

وارتبط الابتعاد عن الدبلوماسية التقليدية جزئياً باعتماد أكبر على وكلاء غير رسميين، ليس أقله للجهود التي بذلت للارتباط بجماعات متعاطفة في الخارج. وبالتالي ارتبط التمثيل بالدعاية. وفي المقابل، كانت هناك ردود أفعال شملت تركيز عمليات المخابرات على التخريب المفترض ارتباطه بالخارج، مع محاولة التجسس على الوكلاء غير الرسميين خصوصاً. فضلاً عن ذلك، سعى قانون تسجيل الوكلاء الأجانب في الولايات المتحدة عام 1938 لمراقبة أولئك الذي ضغطوا من أجل قضايا

خارجية.

وقد يبدو جانب كبير من هذا مختلفاً تماماً عن عالم دبلوماسية ما قبل عام 1914، ولكن الحذر ضروري في التعامل مع ذلك العالم فقط بلغة التحول نحو الاحتراف البيروقراطي وغياب الأيديولوجيات. فبدلاً من ذلك، قدمت النظم الدبلوماسية معلومات كانت مهمة للصراعات السياسية داخل الدول وفيما بينها. ولم تنفصل المعلومات عن الآراء. وفي الواقع، كانت الآراء بشأن سياسات الدول الأخرى مركزية للبحث عن معلومات، وارتبط تقييمها عموماً بحاجات الوزارة. وتؤكد هذه النقطة الاتصال المتبادل بين القضايا الرئيسة. وزادت الطبيعة الحزبية أو الآثار الحزبية (أو كلاهما) لتدفق المعلومات من الحاجة للعناية في اختيار الدبلوماسيين، وأكدت على مسألة الضبط. كما جعلت هذه الطبيعة الحزبية المهمة التالية لجمع المعلومات، وهي التقييم الدقيق، أكثر صعوبة، وهذه القضية في صميم مشكلة الحكم على تشكيل السياسة الخارجية وتنفيذها.

وكانت هناك قوة محركة أخرى تعمل في القرن العشرين إلى جانب التوترات داخل أوروبا، وهي الدول الجديدة، التي كانت مرة أخرى قوة محركة مستمرة من القرن السابق. ففي القرن التاسع عشر كان على النظام الدبلوماسي الأوروبي التقليدي الراسخ أن يتكيف مع الدول الجديدة في العالم الجديد، وعواقب القومية داخل أوروبا، والحاجة لدمج دول غير غربية في نطاق رؤية العالم الغربية. واستمرت هذه العمليات في القرن العشرين، لكنها باتت أصعب إذ ساعدت القومية والأيديولوجية على سوق أوروبا إلى محرقتها الجنائزية بين عامي 1914 و1945، وإذ كان التعبير عن تأكيد الدول غير الغربية لذواتها في كثير من الأحيان لا يتم بلغة الرغبة في التكيف مع الأعراف الغربية كما كان الحال في أواخر القرن التاسع عشر، وإنما كمسألة رفض للتكيف معها أو التكيف معها جزئياً فقط.

وسهل عملية الرفض هذه مدى ما وفرت الانقسامات الأيديولوجية مصطلحات جديدة للمعارضة، كما فاقمت هذه الانقسامات الضغوط التي فرضتها القومية.

ووجد كثير من الدبلوماسيين بالفعل أن حياتهم المهنية قد تعرضت للخطر أو قضي عليها، واضطر بعضهم للعيش في المنفى لمعارضتهم للدرجة التي بلغها الدفع لتعزيز المصالح الوطنية بلغة السياسات القومية المتهورة التي يرجع جانب كبير من أصولها إلى الشعبوية والأيديولوجية وعدم الرغبة في الحلول الوسطى. ومارس المزاج الخاص دوراً مهماً مع الدبلوماسيين الذين كانت ميولهم وعاداتهم أرستقراطية – وإن لم يكونوا دائماً أرستقراطيين بالمولد – وانعدمت مواهبهم الشعبوية، وكانوا يسعون لقولبة السياسات القائمة على المبادئ القومية في ضوء فهمهم لوجهات نظر الدول التي كانوا معتمدين لديها، وللعلاقات المتبادلة بين القضايا، وللقيمة المتأصلة للسلام وتوازن القوى. ومن ثم كان هناك صدام بين نظامين، هما الاحتراف المهني والدبلوماسية الواقعية والمطلعة التي نشأت عموماً من هذا الاحتراف من جهة، والقوى المحركة لسلطة الدولة المتنامية وأفكارها الشعبوية ووضوح الأيديولوجيات التي اعتنقتها الحكومات الكبرى من جهة أخرى.

ويجب وضع انجذاب الدول غير الغربية لمفاهيم الغرب ونماذجه في المعارضة جنباً إلى جنب أنماط الهوية والتعبير لدى السكان المحليين. كما أن من الإفراط في التبسيط أن تصنف المواقف الدبلوماسية للدول غير الغربية بلغة التوترات داخل الغرب. مع ذلك، يمكن ربط النظم اليمينية التسلطية في الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات – كما في الأرجنتين وإسبانيا وفارس (إيران) – بإيطاليا أو ألمانيا، بينما سعى الشيوعيون السوفييت لرعاية أنشطة اليسار في المناطق الأخرى. ويمكن طرح الرأي نفسه بشأن الحرب الباردة.

ومن البداية لم تكن المصالح السوفييتية قاصرة على أوروبا. فقد أرسلت رسالة إلى زعيم القوميين الصينيين صن يات-- صن تعلن إلغاء جميع المعاهدات غير المتكافئة، وهي دعوة تحدت أساس الوجود الأجنبي في الصين، وكان مقصدها ضرب وضع بريطانيا التجاري هناك. وكانت منغوليا أيضاً منطقة للنشاط السوفييتي. وفي عام 1920 عقد الاتحاد السوفييتي مؤتمراً لشعوب الشرق في باكو. لكن المحاولات الأولى

لاستغلال معاداة الإمبريالية في العشرينيات لم تصب نجاحاً كبيراً، كما في جزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا فيما بعد) وفي منغوليا الداخلية (ضد الحكم الصيني). وأصبحت هذه المحاولات أشد أهمية بكثير منذ أواخر الأربعينيات، حيث أيد الاتحاد السوفييتي، وكذلك الصين وكوبا فيما بعد، ما أمكن تعريفه بالكفاح من أجل التحرر الوطني. وحين تحقق الاستقلال، كان الإقبال على عالم الدبلوماسية التقليدية من جانب الحكومات التي نتجت عنه ضعيفاً، وبدلاً من ذلك كانت علاقاتها بالقوى الشيوعية قوية.[34]

وبالتالي كانت مسألتا الأيديولوجية والدول الجديدة متداخلتين، وقد كانتا كذلك منذ القرن السادس عشر في أوروبا. ووفر تضاعف العلاقات الناتج عن ذلك الموضوع والسياق الرئيسيين لمهنة التفاوض والتمثيل وجمع المعلومات. فكانت هذه العلاقات أكثر أهمية من التحولات المتواصلة الناتجة عن التقنية، لاسيما – في تلك الفترة – نمو المواصلات الجوية لنقل الدبلوماسيين والوزراء، وزيادة الاتصالات المتطورة من أجل النقل الأسرع للرسائل، سواء أكانت دبلوماسية أو متعلقة بالسياسة الخارجية. وحل محل التلغراف الراديو ثم النظم القائمة على الأقمار الصناعية.

وأصبح النقل البحري مهماً للدبلوماسية العابرة للمحيطات، ففتح بعداً كان من قبل مغلقاً أمام القادة بسبب طول الوقت المطلوب للإبحار عبر العالم. فلأجل مؤتمر السلام في باريس عام 1919، أبحر الرئيس وودرو ويلسون إلى فرنسا ومعه وفد كبير جداً لدرجة أن الرحلة سمحت بتعزيز الاستعداد الأمريكي. وبالمثل فإن السفينة الحربية الثقيلة (أوغوستا) حملت الرئيس هاري ترومان إلى أوروبا ومنها من أجل مؤتمر بوتسدام عام 1945. وفي تلك الأثناء، وفي داخل أوروبا، بينما لم يرغب البعض في السفر جواً، وأبرزهم ستالين، فإن النقل الجوي كان مهماً في تسريع الدبلوماسية، لاسيما لأولئك الذين يعتمدون جزئياً على السفن في غيبة النقل الجوي، مثل قادة بريطانيا ودول اسكندنافيا. مع ذلك، فبالنسبة لكثير من القادة، كان النقل الجوي في جوهره خطوة للأمام في الآفاق التي فتحها بالفعل تطور شبكة قطارات عبر أوروبا

في القرن التاسع عشر.

ونتيجة ذلك أصبح الوزراء قادرين على القيام بمبادرات والتفاوض عبر نطاق جغرافي واسع، بينما كانوا في غيبة النقل الجوي ربما سيأتمنون الدبلوماسيين على القيام ببعض مهمتهم أو كلها. وهكذا حين عرض موسوليني عام 1933 إنشاء (مجلس إدارة أوروبي) يقوم على (ميثاق (الدول) الأربع) - وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا - ويستطيع الاتفاق على مراجعة معاهدات باريس للسلام الموقعة عام 1919، قام وزير الخارجية الروماني نيكولاي تيتولسكو نيابة عن المجلس الدائم لحلف رومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ببعثة إلى بريطانيا وفرنسا لإقناعهما بمعارضة الخطة. وكانت فرنسا قد قررت معارضتها بالفعل، لكن البعثة عكست التفاعل بين الدبلوماسية والهياكل الدولية. إذ مال أسلوب بناء تلك الهياكل إلى المطالبة بقيام الوزراء بالتمثيل، بمعزل عن الدبلوماسيين (الأقل رتبة). مع ذلك، استطاع الدبلوماسيون القيام بأدوار حاسمة، فكتب الإيطالي دانييل فاري ما يلي عن زيارة إلى برلين عام 1932:

> «إن لم يستطع الدبلوماسيون المحترفون تسويتها في (حوارات) متأنية وغير معلنة، فلن يمكن حل مشكلات العالم الدولية بمجرد اجتماع يعقده حفنة من السياسيين حول مائدة خضراء. ... مع ذلك فإن وهم (عقد مؤتمر) كحل سحري لكل مشكلات العالم لا يزال متواصلاً في عام 1932. وفي تلك الأثناء، كان على الشباب في ألمانيا وفي غيرها ممن لديهم تعليم جامعي التوسل لدى الأجانب تحت شجر الزيزفون"[35]

وكانت المواقف تجاه إدارة النظام الدولي مهمة، تماماً كما كانت متغيرة باستمرار. وكانت أكثر القضايا ذات الصلة هي تلك المتعلقة بالمؤسسات الدائمة للعلاقات

الدولية، وبعدها إقامة علاقات جديدة داخل النظم الإمبريالية. وقد غطت القضية الأولى على القضية الثانية، لكن هذه العلاقات كانت مهمة لأنها تشهد على الشعور بالتغير المستمر.

وكانت التغييرات في الإمبراطورية البريطانية مهمة بشكل بارز، لأنها كانت أكبر إمبراطورية في العالم، ولأن هذه التغييرات كانت نظيراً مهماً لتطوير مؤسسات دائمة للعلاقات الدولية. فقد أثبت تطور فكرة الكومنولث - أي الوحدة في الاستقلال - أهميته في الحفاظ على دعم الإمبراطورية من جانب معظم البلاد الخاضعة لسيطرة بريطانيا. فتم تعريف الكومنولث في مؤتمر إمبراطوري عام 1926 باعتباره «مجموعة المجتمعات ذات الحكم الذاتي التي تتكون من بريطانيا والبلاد التي تعترف بالعاهل البريطاني رئيساً للدولة». وشكل هذا التعريف الأساس لقانون ويستمينستر (1931) الذي قرر أن بإمكان بلاد الكومنولث الآن تعديل أو إبطال «أي قانون قائم أو مستقبلي يصدره برلمان المملكة المتحدة ... بقدر ما يكون ذلك القانون جزءاً من قانون هذا البلد الذي يعترف بالعاهل البريطاني رئيساً له». وقادت الدبلوماسية الاقتصادية داخل الكومنولث إلى مبدأ (الأفضلية الإمبراطورية) الذي ترسخ في اتفاقات تم التوصل إليها في أوتاوا عام 1932. وتولت أمر دبلوماسية الروابط بين بلاد الكومنولث وزارة بلاد الكومنولث، وهي جهاز كان يدير العلاقات مع المفوضين الساميين في عواصم تلك البلاد ومع المفوضين الساميين لتلك البلاد في لندن.[36] واعتبر الساسة البريطانيون الكومنولث قوة رئيسة للتأثير في العلاقات الدولية، فأعطى له هارولد ويلسون اهتماماً كبيراً حين كان رئيساً للوزراء في منتصف الستينيات.

مع ذلك، كانت هناك أيضاً مشكلات حقيقية. فكان عدم استعداد بلاد الكومنولث لدعم بريطانيا في أزمة تشاناك مع تركيا عام 1922 ذا دلالة، بينما كان لمعارضتها محاربة ألمانيا عام 1938 أثر على السياسة البريطانية في وقت أزمة ميونخ، برغم أنه في كل من الحالتين كان عدم الاستعداد هذا يعزز جزئياً تفضيلاً سياسياً

قائماً من جانب جزء من الحكومة البريطانية في الأقل.

كما عملت المفاوضات الإمبراطورية كسبيل لتسوية مصادر قلق بعينها كما في عام 1923 حين تناول المؤتمر الإمبراطوري تظلمات الجماعة الهندية في مستعمرة كينيا. مع ذلك، تصاعدت التوترات داخل الإمبراطورية نتيجة الاختلافات حول السياسة الاستعمارية. على سبيل المثال، واجهت بريطانيا في الثلاثينيات صعوبات كبيرة في المفاوضات بشأن مستقبل الهند مع دول الإمارات الهندية، كما حدث في مؤتمر الطاولة المستديرة بين عامي 1930 و1932. وفيما بعد، نشط اتحاد أفريقيا الوسطى ذو الهيمنة البيضاء (وهو الآن زامبيا وزيمبابوي وملاوي) في دعم قضية البيض في الكونغو منذ انسحاب بلجيكا عام 1960، مما قاده لتبني سياسات دولية تختلف عن سياسات بريطانيا، بما فيها الدخول في مفاوضات منفصلة مع البرتغال – وكانت القوة الاستعمارية المجاورة (في أنغولا) – والدعم العسكري للانفصاليين في مقاطعة كاتنغا في الكونغو. وفي المقابل، عارضت الحكومة البريطانية تقسيم الكونغو، كما دعمت استقلال نياسالاند (وهي الآن ملاوي) وروديسيا الشمالية (زامبيا)، وهي إجراءات رفضتها حكومة الاتحاد.

وأشار دور المرتزقة في الصراع في كاتنغا إلى الضبط المحدود الذي تقوم به العمليات الحكومية الرسمية. ففي عام 1965 أصدرت روديسيا الجنوبية إعلان استقلال عن بريطانيا من جانب واحد. واستمرت هذه المحاولة للحفاظ على حكم البيض حتى عام 1980، وأدت إلى دبلوماسية سرية من جانب الحكومة الجديدة في كفاحها من أجل الاعتراف والتأييد.[37]

وبالعودة إلى العشرينيات والثلاثينيات، فإن الإمبراطورية البريطانية غدت فعلاً مجالاً للدبلوماسية تعوزه العمليات الرسمية المماثلة لتلك التي في الدبلوماسية الدولية أي بين الدول، لكنها مع ذلك بدت متطلعة أكثر لنوع الدبلوماسية المميزة لأواخر القرن العشرين، أي دبلوماسية الروابط المتضاعفة العدد التي لم تستوعب الآليات الدبلوماسية الرسمية كثيراً منها إلا على نحو غير تام. وكانت المساعدات مثالاً من

الطراز الأول على هذه الروابط. وانطبق الأمر نفسه على الإمبراطورية الفرنسية.

وكان في انتظار الدبلوماسية مهمات أكثر طموحاً وتحدياً داخل الهيئات الدولية التي لم تقم على خبرة مشتركة من الحكم الإمبريالي، ليس أقلها نتيجة وجهة النظر التي عبر عنها في محاضرة عام 1920 وزير شؤون مجلس الوزراء البريطاني لورد هانكي، القائلة بأن أفضل الآمال تكمن «في تطوير الدبلوماسية بحكمة من خلال المؤتمرات،»[38] وهي وجهة نظر تبناها بقوة جانب كبير من الرأي العام البريطاني. وبعد كل حرب عالمية، تم التعبير عن التطلعات المؤسسية لنظام عالمي أخلاقي بتأسيس عصبة جديدة للتمثيل والتفاوض والتحكيم، هي عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة. لكن كلاً منهما فشل في تحقيق التوقعات.

فالعصبة التي تأسست عام 1919 عانت من الضعف نتيجة عدم قدرة مؤسسها الرئيس، أي رئيس أمريكا وودرو ويلسون الذي فاز بجائزة نوبل للسلام في ذلك العام على جهوده، على إقناع مجلس الشيوخ بالتصديق على المعاهدة. إذ سعى المجلس للحد من الالتزامات التي كانت ستنتج عن الوعد بالحفاظ على أراضي الدول الأعضاء واستقلالها، وسعى بدلاً من ذلك للدفاع عن دور الكونغرس في اتخاذ قرار الحرب. وفشل البريطانيون في إقناع ويلسون بقبول التغييرات التي ضغط معارضوه في الكونغرس لإدخالها في ميثاق العصبة. وبالفعل، لم تكن الولايات المتحدة عضواً في العصبة أبداً، كما رفضت الانضمام لمحكمة العدل الدولية الدائمة. ولم ينضم الاتحاد السوفييتي للعصبة حتى منتصف الثلاثينيات. فضلاً عن ذلك، فإن عدم استعداد بريطانيا والولايات المتحدة لقطع وعود أمنية لمساعدة فرنسا عزز معارضتها تسهيل إعادة دخول ألمانيا إلى سياسة القوة، وكان ذلك عيباً آخر في التسوية الدولية لما بعد الحرب.

مع ذلك، كان للعصبة قيمة كمحفل للمناقشات الدولية، ولاسيما كمنبر للدول الضعيفة، كما وفر وسيلة لشرح تقسيم المستعمرات والأراضي الألمانية والتركية وإدارتها بين الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى. فالمستعمرات الجديدة كانت

خاضعة لانتداب عصبة الأمم، وهو وضع الوصاية الذي اعتبر بديلاً للاستعمار لسببين، فالدولة المنتدبة خضعت لتفتيش مفوضية العصبة الدائمة للبلاد الخاضعة للانتداب، كما أن هذا الوضع طرح كتمهيد للاستقلال، كما حدث فعلاً مع العراق. وأدى سعي الأقاليم الخاضعة للانتداب من أجل الاستقلال – وهو سعي شمل ممارسة ضغوط خارج حدود السيطرة الإمبريالية وكذلك داخلها – إلى زيادة عدد الكيانات الساعية لتحقيق أهدافها بالطرق الدبلوماسية، كما كان حال الوكالة اليهودية من أجل فلسطين التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني. وبدورها، باتت البلاد الخاضعة للانتداب والمفوضية بؤرة جديدة للدبلوماسية الدولية.[39]

كما تطلعت العصبة لدبلوماسية دولية أكثر حداثة في سعيها لإبرام اتفاقات دولية بشأن عدد من القضايا شملت نزع السلاح وضبط المخدرات وتجارة الرقيق (غير المشروعة). ولم يسمح لإثيوبيا بالانضمام إلى العصبة إلا حين وافقت على حظر الرق وتجارة الرقيق عام 1923. وكانت هناك اتفاقات كبيرة لضبط المخدرات عامي 1925 و1931، وأنشئت مفوضية الأفيون الدولية في شنغهاي.[40] علاوة على ذلك، تم تكليف قسم الأقليات بمسؤولية رعايتها، بينما سعى مكتب العمل الدولي لتنظيم الهجرة. مع ذلك فقد أثبتت لجنة العصبة المالية أنها أقل نجاحاً في إدارة القضايا المالية الدولية.

وانضمت ألمانيا للعصبة عام 1926 كجزء من إعادة دمجها في النظام الدبلوماسي الجديد المرتبط باتفاقية لوكارنو. كما انعكس إدراك أن العصبة جزء من نظام دبلوماسي جديد وأفضل في كتاب (الملتزم بفلسفة الدبلوماسية) (1931) لجوليز كامبون، وهو كتاب رأى تغييراً في الدبلوماسية: «إننا نعيش في عصر العلانية. والملتزمون بفلسفة الدبلوماسية اليوم لا يشبهون سابقيهم الذين شاركوا في مؤتمر فيينا إلا من بعيد».[41] وكان العدد الأكبر من المنظمات الحكومية في هذه الفترة تتطلع إلى الوضع بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن الركود العالمي الضار الذي انتشر من عام 1929 وهبوط الأسعار المفاجئ

والكساد الذي تبعهما زاد من الضغوط المحلية والعالمية، وعرض النظام الدولي لتوترات، ليس أقلها بين الأمن الجماعي الذي قدمته العصبة من جهة ومحاولة إقامة نظام أحلاف منفصل، خاصة من جانب فرنسا، من جهة أخرى، وكذلك فشل صناع السياسة في الاستفادة من السلم في أواخر العشرينيات من أجل ترسيخ سبل للتعاون. وزاد الكساد من التنافس الاقتصادي والسياسي، ولم يبدُ أن التعاون هو الطريق للتغلب على الاختلافات.[42]

وواجهت العصبة مشكلات قاتلة في الثلاثينيات، إذ أثبتت عدم قدرتها على الرد على عدوان دول المحور، لاسيما نجاح الغزو الياباني لمنشوريا عام 1931 وانتصار إيطاليا في غزو الحبشة (إثيوبيا) عام 1935. فوفقاً للبند العاشر من ميثاق العصبة، اتفقت الدول الأعضاء على «احترام وحفظ ... السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي القائم لكل الدول الأعضاء»، بينما نصت المادة السادسة عشرة على عقوبات اقتصادية واجتماعية – وربما عسكرية – عاجلة ضد أية دولة معتدية.

لكن الواقع أثبت عكس ذلك. فمجلس العصبة وجد أن إيطاليا كانت معتدية في أكتوبر 1935، لكن فرنسا أعاقت أية عواقب جادة لذلك. فأضعف العصبة فشلها في التصرف، وهو ما عكس حدود كل من الدول الرائدة فيها والأمن الجماعي، وكان ذلك جزئياً نتيجة لمبدأ العزلة الأمريكي. فالدول وضعت اهتماماتها الفردية أولاً، برغم أنها – بالنظر للأمور على نحو مختلف – كانت في عالم معاد تواقة لعدم الانحراف بالبنود الرئيسة للسياسة بالتركيز على قضايا بدت أهون في آثارها، كقضية الحبشة أو بالفعل الحرب الأهلية الإسبانية. كما حذر دبلوماسيون من النتائج الخطيرة للقيام بعمل حاسم، فألح سفير بريطانيا في طوكيو سير فرانسيس لندلي وطاقم سفارته على عدم دعم بلاده أي عمل من جانب العصبة بخصوص منشوريا، لاسيما فرض عقوبات.[43]

كما أضعف العصبة غياب النتائج المترتبة على انسحاب الدول منها كما فعلت اليابان وألمانيا عامي 1933 و1934. وبعد خمسة أعوام طرد الاتحاد السوفيتي لغزوه

فنلندا من دون أية عواقب، وكان قد انضم إلى العصبة عام 1934. وفي تلك الأثناء، لم تمارس العصبة دوراً في الأزمة التي سببت الحرب الأهلية الإسبانية. وكانت الجمهورية قد تعهدت بدعم العصبة كجانب رئيس لسياستها الخارجية، لكن مطالباتها بدعم العصبة لم تثمر.

وكان الهجوم السوفييتي على فنلندا ثمرة لميثاق مولوتوف– ريبنتروب مع ألمانيا في 23 أغسطس 1939 الذي عيَّن مناطق التوسع بين الدولتين. هذه الدبلوماسية الثنائية– التي سميت باسم وزيري الخارجية على نحو له دلالته– كانت إلى حد كبير نقيض العصبة. كما تأكد فشل الأمن الجماعي في عجز العصبة والقوى الكبرى على منع النزعة التوسعية لدى ألمانيا وإيطاليا واليابان من قبل. فعلى سبيل المثال، شهد عام 1935 إقامة حلف دفاعي بين فرنسا والاتحاد السوفييتي، أعقبه إنشاء جبهة ستريسا التي ضمت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكانت تهدف إلى مواجهة إعادة تسلح ألمانيا، لكن أياً منهما لم يسفر عن استقرار. ولم يسفر عنه ميثاق هوار–لافال في عام 1935، وكان محاولة من جانب وزيري الخارجية البريطاني والفرنسي لتحقيق نهاية تفاوضية للحرب الحبشية على حساب تنازلات إقليمية حبشية كبيرة. هذه الدبلوماسية التي استحضرت محاولات التوفيق بين نزعة التوسع الاستعماري والاستقرار فيما بين القوى الأوربية قبل عام 1914 أصبحت الآن غير مقبولة لدى الرأي العام البريطاني، وكانت على أية حال غير كافية لوضع حد لنزعة التوسع الإيطالي التي رجع جانب كبير من خصائصها إلى التزام موسوليني الأيديولوجي بنظام عالمي مختلف ومعاد لليبرالية.[44]

وظهرت مشكلة نتيجة عدد القوى (المطالبة بالتغيير) والحريصة على الدفع قدماً بنزعتها التوسعية الخاصة وتبريرها بلغة الإطاحة بتسويات باريس للسلام (غير المنصفة)، لأن هذه القوى كانت تستطيع التعاون على حساب الآخرين. كما لم تكن إيطاليا وألمانيا واليابان وحدها. على سبيل المثال، أجبرت بولندا – التي استولت عام 1920 على فيلنيوس من ليتوانيا – الأخيرة على الاعتراف بهذه الخسارة عام 1938،

كما استولت على أراض من تشيكوسلوفاكيا في العام نفسه. ويمكن إجراء مقارنات مع القوى التي قسمت بولندا تماماً فيما بينها بين عامي 1772 و1795، لكن الوضع في ثلاثينيات القرن العشرين كان أفظع لأنه خالف الأعراف والعمليات التي تجلت من خلال العصبة وفيها. ويمكن الدفاع عن الرأي نفسه بشأن محاولة اليابان تبرير النزعة التوسعية على أساس أنها كانت تقلد سلوكاً غربياً سابقاً.

وبعد فشل العصبة، تعطل جانب كبير من النشاط الدبلوماسي التقليدي في أثناء الحرب. فقد أدى الصراع إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، لكن الهجوم الجوي وحرب الغواصات غير المحدودة (التي اندلعت مع البداية الأولى للحرب، بعكس الحرب العالمية الأولى) أديا لدمار كبير للبنية التحتية للدبلوماسية ولموظفيها. فقصفت السفارات والقنصليات ودور المندوبين الساميين، وقتل دبلوماسيون، وبلغ ذلك القصف وهذا القتل درجة لم تشهدها أي حرب سابقة. وقبل اندلاع صراع على نطاق كبير في أوروبا عام 1939، كان الغزو الياباني الكامل للصين عام 1937 قد أدى بالفعل إلى الهجوم على سيارة تحمل السفير البريطاني سير هيو ناتشبل–هيوجسين الذي أصيب إصابة بالغة، وإلى نقل السفارات إلى نانجينغ التي كفل سقوطها في يد اليابانيين بدوره انتقال السفارات إلى العاصمتين المؤقتتين في يد الوطنيين وهما هانكو وتشونغكينغ.

أما خائب الرجاء في كاي ويلنغتون كوو (فاي كينين كوو) الذي مثل الصين في العصبة ودعا شبه يائس للقيام بعمل لمواجهة العدوان الياباني، فكان واضحاً في المطالبة بعمل دولي أقوى، وفي يناير 1942 ضغط من أجل «سلطة مركزية ذات وسائل مناسبة لفرض السلم ومنع البلطجة الدولية ... ناصحاً بالالتزام في كل مكان بحكم القانون الموحد ومعيار واحد في السلوك».[45] وهكذا كانت الدبلوماسية تخدم نظاماً عالمياً مكرساً لفرض قواعد نظامية، ولم يستطع العالم أن يتحمل استخدام الدبلوماسية لتحقيق مصالح وطنية متباينة تتعارض مع هذه القواعد.

وفي تلك الأثناء، كانت دبلوماسية القمة في الحرب العالمية الثانية مظهراً مفاجئاً

للتحول عن الممارسات الدبلوماسية التقليدية الراسخة، ومثلت جزئياً تبنياً من جانب الحلفاء (بريطانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة) لممارسةٍ جعلَها دكتاتوريو المحور أكثر شيوعاً. فهتلر على وجه الخصوص لم يكن لديه وقت للدبلوماسية التقليدية. فباعتقاده في قوة إرادته، وافتتانه بسياسة القوة، وازدرائه للدبلوماسيين، كان هتلر مقتنعاً بقيمة اللقاءات الشخصية. فهي عملت على إظهار مركزيته لكل من الرأي العام المحلي والرأي العام الأجنبي، ووفرت مناسبات مدبرة لاستعراض القوة الألمانية والاحتفالات النازية.

وبمجرد إنشاء الإمبراطورية ونظام الأحلاف الألمانيين، قدمت تلك اللقاءات فرصاً للتخطيط لعلاقات أقوى ومواصلة السياسات التي تمليها ألمانيا. فلقاءات كتلك التي جمعت هتلر والدكتاتور الإسباني فرانسيسكو فرانكو في هينداي عام 1940 كانت مناسبات رئيسة في تحديد العلاقات، بينما كان من المتوقع من القادة الأكثر مرونة أن يسافروا إلى برلين، مثل المشير الروماني أنطونيسكو عام 1941.

ولم يكن التعامل مع حلفاء ألمانيا على أساس الاحترام المشترك والمساواة في المكانة. فهتلر مثلاً لم يكن متأثراً أبداً حين التقى فرانكو الذي رغب إلى حد كبير في التعاون مع ألمانيا، برغم التقليل من شأن هذا الدافع كثيراً بعد الحرب. وبدلاً من الاحترام المتبادل، كان هتلر يتوقع المطاوعة، لاسيما بشأن الإمداد بالقوات والموارد الأخرى، مع فرض سياسات معادية للسامية في بعض الحالات، ومفترضاً أن أقاليم دول الحلفاء يمكن استخدامها للعمليات وإعادة توزيعها بما يناسب الأهداف الدبلوماسية الألمانية. وهكذا في عام 1940 تم تحويل ترانسيلفانيا من رومانيا إلى المجر (وكانت جزءاً منها حتى تسوية باريس للسلام)، وجنوب دوبرودجا من رومانيا إلى بلغاريا.

مع ذلك، كانت هناك توترات خطيرة بين حلفاء ألمانيا فاقمتها هذه التغييرات الإقليمية، وكذلك معاداة المتطلبات الألمانية أو معارضتها.[46] وكانت التوترات في نظام الأحلاف الألماني ستحدث على أية حال، فالتوترات بين حلفاء ألمانيا، وكذلك

بين أهدافهم الخاصة، استحضرت قضايا سابقة على الحرب، لاسيما مع رومانيا والمجر. وقد استغل الألمان هذه القضايا، لكنها تمكنت أيضاً من تقييد اختياراتهم. كما سعى حلفاء ألمانيا للمناورة لتحقيق مصلحتهم الخاصة، ونجح هذا السعي في حالة فنلندا. فقد أعان الفنلنديين الميدان المنفصل لعملياتهم العسكرية ضد الاتحاد السوفيتي، وكذلك سيطرتهم على مواد خام جعلت من الممكن المساومة مع ألمانيا من موقع يتميز ببعض القوة. كما استطاع الفنلنديون تجاهل الضغط الألماني لتسليم اليهود. وكان الموقف مماثلاً في العلاقات بين اليابان وتايلاند. ورجع جانب كبير من إدارة العلاقات في الحالة الأخيرة إلى مؤتمر اتصال سعى لتحقيق المصالح اليابانية.

كما استطاع الحلفاء أن يكرهوا المحايدين، كما فعل البريطانيون في مواجهة حكومة فيشي في فرنسا بين عامي 1940 و1942، وفي العراق عام 1941، وكما فعلوا والسوفييت في فارس (إيران) في العام نفسه. مع ذلك لم تحتج الولايات المتحدة لاستخدام القوة كما فعل حلفاؤها، فقد بلغ النفوذ الأمريكي حداً جعل ما تبقى من دول العالم المحايدة يتبع الولايات المتحدة بعد أن أعلنت الحرب على ألمانيا في 11 ديسمبر 1941. فأعلنت كوبا وجمهورية الدومينيك وغواتيمالا ونيكاراغوا وهاييتي الحرب أيضاً في اليوم نفسه. وتبعتها هندوراس والسلفادور في اليوم التالي، وبنما والمكسيك والبرازيل عام 1942، وقد تأثرت الأخيرة بالهجوم الألماني على السفن البرازيلية، وكذلك بالضغط الأمريكي.

وكان دخول هذه الدول الحرب كارثة كبرى على محاولات ألمانيا الدبلوماسية وتجسسها لحشد الدعم في أمريكا اللاتينية. وعكست هذه الآمال جزئياً الرغبة في استغلال الفرص، ليس أقلها تلك التي قدمتها جماعات السكان الألمان المحليين والحكومات التسلطية، كديكتاتورية بيرون في الأرجنتين. وكانت هذه الآمال جزئياً ثمرة للتطلعات العالمية لعناصر رئيسة في الحكومة الألمانية. وكما في حالة المكسيك في الحرب العالمية الأولى، كانت هناك أيضاً رغبة لإضعاف الولايات المتحدة بالتسبب في مشكلات في ساحتها الخلفية. ومن ثم كان هناك قصد

استراتيجي مفهوم ضمناً في سياسة ألمانيا تجاه أمريكا اللاتينية.

وكان لهذه السياسة مثالب كثيرة، ليس أقلها استحثاث العداء الأمريكي وعجز ألمانيا عن تسليح أمانيها، وهو عجز عكس جزئياً قوة الأسطول البريطاني، وكذلك تركيز ألمانيا على العمليات في أوروبا. لكن برغم مثالب سياسة ألمانيا تجاه أمريكا اللاتينية، كان هناك إمكان إحداث متاعب، وكانت هذا الإمكان واحداً من ضحايا قرار هتلر إعلان الحرب على الولايات المتحدة.

مع ذلك، كانت هناك حدود لنجاح الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، عكست جزئياً جاذبية النموذج التسلطي الألماني، وأشارت إلى ما يمكن أن تحققه الدبلوماسية وحدها. فكثير من دول أمريكا اللاتينية أخرت دخولها الحرب: بوليفيا وكولومبيا حتى عام 1943، وإكوادور وباراغواي وبيرو وفنزويلا وتشيلي والأرجنتين (التي كان فيها تعاطف كبير مع ألمانيا) حتى عام 1945. وبرغم أن أياً من دول أمريكا اللاتينية – بعد اشتراكها في الحرب – لم تمارس دوراً رئيساً في الصراع، ناهيك عن دور حاسم فيه، فإن خبرتهم كمحاربين ومحايدين عكست تأثير الصراع وطبيعته الشاملتين، إذ كان عسكرياً وسياسياً وأيديولوجياً واقتصادياً في الوقت نفسه. وكانت البرازيل هي الدولة التي مارست الدور العسكري الرائد.[47] وكان من بين الدول التي دخلت الحرب متأخرة ليبيريا عام 1944، والعربية السعودية ومصر وتركيا عام 1945.

فضلاً عن ذلك، فإن الحرب أصبحت عالمية بحق، لأن التحالف بين بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بداية من ديسمبر 1941 قاد هذه الدول الثلاث لإعلان الحرب على أولئك الذين كانوا بالفعل في حالة حرب مع حلفائهم. لذا أعلنت بريطانيا والولايات المتحدة الحرب على حلفاء هتلر الذين كانوا قد هاجموا الاتحاد السوفييتي، بينما أعلن الاتحاد السوفييتي الحرب على اليابان مع اقتراب الحرب من نهايتها. وقدمت الحاجة للظفر بدعم السوفييت العسكري ضد اليابان مثالاً رئيساً على مدى خضوع دبلوماسية الحرب لإدارة الحملات العسكرية، وفي

الوقت نفسه توجيه تلك الدبلوماسية لهذه الإدارة، إذ كانت الدول تتطلع لعالم ما بعد الحرب. وقد تآكل دور البريطانيين في صياغة سياسة الحلفاء نتيجة القوة الاقتصادية والعسكرية الأكبر لحليفيهم، والنجاحات السوفييتية في أوروبا الشرقية، وتقدم الأمريكيين في منطقة المحيط الهادي، فكان البريطانيون مصممين ليس فقط على استمرار الاتحاد السوفييتي في الحرب، ولكن أيضاً على ضمان مؤازرة **الولايات المتحدة لتسويات السلام، بعكس ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى.** وبدوره، أراد الرئيس فرانكلن ديلانو روزفلت التأكد من التزام ستالين على المدى القصير بحرب اليابان، وعلى المدى الطويل بتسويات السلام النهائية.[48]

وأفسدت حقيقة التقدم السوفييتي المزاعم اللاحقة بأن روزفلت وتشرشل قد (باعا) أوروبا الشرقية لستالين في مؤتمر يالطة في فبراير 1945. ففي الواقع كانت بولندا قد وقعت تحت الاحتلال، وستلحق بها ألمانيا الشرقية عاجلاً.[49] وفي يالطة تم أيضاً الاتفاق على أن يصبح للسوفييت حضور مهم في منشوريا، بما في ذلك قاعدة الأسطول في بورت آرثر. أما الصين التي كانت من الحلفاء فلم تستشر. وكما وقع عام 1814–1815 حين تم التفاوض على مستقبل العالم الأوروبي في مؤتمر فيينا في أعقاب هزيمة نابليون، فإن القوة والنجاح الروسيين/ السوفييتيين كانا عاملين رئيسين استحال طلب إبعادهما من طاولة المفاوضات. فقد كان الوضع الدبلوماسي في بعض جوانبه عام 1944–1945 شبيهاً حقاً بالوضع الدبلوماسي عام 1814–1815، على الرغم من الاختلاف المهم في أن دور القوة المحيطية المنتصرة أصبحت تقوم به الآن الولايات المتحدة، أو سيادة بريطانية أمريكية مشتركة غير مستقرة هيمنت عليها الولايات المتحدة، وليس بريطانيا وحدها كما حدث عام 1814–1815.

وفي عام 1814–1815 كان هناك تحديد واقعي لمناطق النفوذ، مع هيمنة روسيا في أوروبا الشرقية. وكان ذلك يعني على نحو حاسم أن تحكم روسيا معظم بولندا. وكانت مكاسب روسيا في بيسارابيا وفنلندا في حروب قريبة العهد مع الأتراك والسويديين جزءاً أيضاً من نظام ما بعد نابليون، تماماً كما كانت مكاسب السوفييت

في بيسارابيا وكاريليا وسيطرتهم على جوانب مهمة في السياسة الفنلندية جزءاً من نظام ما بعد هتلر. ومارست روسيا عام 1814—1815 أيضاً دوراً مركزياً في تحديد مصير مملكة سكسونيا المهزومة في مواجهة معارضة النمسا وبريطانيا وفرنسا، وكان هذا الدور أيضاً يستشرف الوضع عام 1944—1945.

وفي عام 1944—1945 كما خلال أزمة أوتشاكوف عام 1790—1791، كان الافتراض هو الشيء غير المعتاد في جوانب كثيرة، وهو أن تستطيع بريطانيا أداء دور رئيس في تحديد مصير أوروبا الشرقية. لكن هذا الافتراض عكس إدراك أن تقود الحرب إلى نظام دولي جديد أكثر اعتدالاً، ويجب أن تقود إليه: فإذا ما أصبحت هناك أمم متحدة، فيجب أن يكون هناك أيضاً تقرير مصير للشعوب التي أخضعتها ألمانيا، ولاسيما البولنديين.

وبالنسبة إلى الحلفاء، كان عالم ما بعد الحرب قضية رئيسة طوال الحرب، وليس فقط في مراحلها النهائية. وربط هذا الاهتمام بالمستقبل بين الجمهور والساسة. ففي أكتوبر 1943 أعلنت مجلة (لايف): «إننا متيقنون من شيء واحد، هو أن الأمريكيين لا يحاربون لحماية الإمبراطورية البريطانية»، وهو أمر كانت ستأسف عليه الولايات المتحدة في بعض المناطق لاحقاً، لأنها واجهت صعوبات مع الحركات والدول القومية التي قاومت الإمبراطوريات الأوروبية أو حلت محلها. وفي مؤتمر طهران الذي عقده زعماء الحلفاء في ديسمبر من ذلك العام، كانت هناك اختلافات مريرة بشأن مستقبل الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية. فعارض روزفلت الحكم الاستعماري (لكن من دون حكم الولايات المتحدة الاستعماري في منطقة المحيط الهادي)، وأيد بدلاً من ذلك إقامة نظام (وصاية) كمقدمة للاستقلال. ووفق قانون تايدنجز—ماكدوفي لعام 1934، كان الأمريكيون قد تعهدوا بالفعل بإعطاء الفلبين – التي كانت (كومنولث) – استقلالها ابتداء من عام 1934 بعد فترة انتقالية مدتها عشر سنين. وأنجزت الولايات المتحدة وعدها عام 1946، إذ تأخرت بسبب الحرب. واستمرت الولايات المتحدة إمبريالية، لكنها حاججت بأنها كانت تستخدم نموذجاً

مختلفاً، وهي نقطة بينتها أكثر إمبراطوريتها غير الرسمية في أمريكا اللاتينية.

وكان روزفلت مستعداً لإرضاء ستالين على حساب أوروبا الشرقية بشأن منشوريا، فضغط على تشرشل بشأن وضع هونغ كونغ (التي أراد إعادتها للصين) والهند، فتنبه المسؤولون البريطانيون بوجود تناقض جوهري في المواقف. وقاومت الولايات المتحدة محاولة بريطانيا لزيادة نفوذها في إثيوبيا بعد دحر الإيطاليين عنها عام 1941، وبالفعل رتبت وزارة الخارجية اجتماعاً للإمبراطور هيلاسيلاسي مع روزفلت في مصر في فبراير 1945. وأخبر روزفلت تشرشل أن على بريطانيا أن تتكيف مع (مرحلة جديدة) في تاريخ العالم، وأن تدير ظهرها «لأربعمائة عام من دماء الحرص على الاستحواذ في عروقكم»،[50] برغم أنه لم يضغط على هذه النقطة فيما يتعلق بالهند. كما كانت معارضة روزفلت للإمبريالية الفرنسية والهولندية في آسيا شديدة القوة.

وتنافست بريطانيا والولايات المتحدة على بترول الشرق الأوسط مع نجاح أمريكا في تطوير علاقات مع العربية السعودية،[51] وعلى المصالح الاقتصادية في أماكن أخرى،[52] بينما دعمت أمريكا بقوة أيضاً دولة يهودية في فلسطين، وهي سياسة عارضها وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن. وشارك روزفلت في معارضة جوانب رئيسة من سياسة بريطانيا مستشارون هامون من قبيل سمنر ويليس.[53] ولم يكن جوزيف كندي - الذي كان سفيراً في بريطانيا بين عامي 1938 و1940 وسياسياً ومنافساً لروزفلت وله طموحات في قيادة الحزب الديمقراطي - داعماً لبريطانيا، فكان على وعي شديد بأصوله الإيرلندية ومؤيداً لمبدأ عزلة أمريكا، وقد انتقده جورج السادس لانهزاميته عام 1939،[54] وكان الأهم على المدى الطويل هو معارضة أمريكا للأفضلية الإمبراطورية، مما كان سلوكاً تجارياً ملازماً للإمبراطورية البريطانية. فالبند السابع في اتفاق الإعارة والتأجيل لعام 1942 نص على القضاء النهائي على هذه الأفضلية.

وهناك توازن يمكن التوصل إليه في هذا المقام. فتعامل روزفلت النقدي مع

تشرشل في مؤتمر طهران بين الثاني والسابع من ديسمبر 1943، ورفضه أية مساهمة في إعادة بناء إمبراطورية بريطانيا، يجب وضعهما إلى جانب دعمه السخي لبريطانيا في ظروف صعبة جداً في الولايات المتحدة عام 1940 واستراتيجيته العسكرية القائمة على أساس ألمانيا أولاً.

مع ذلك، فإن إصرار تشرشل على حفظ الإمبراطورية فيما كان في أحد جوانبه حرب خلافة بريطانية كان موجهاً للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين، وكذلك ألمانيا واليابان. لقد جعله تراجع القوة البريطانية، الذي شعر به شعوراً عارماً، يتأكد من الحاجة إلى الإبقاء على الإمبراطورية والأفضلية الإمبراطورية في التجارة، برغم أن بريطانيا والولايات المتحدة وقعتا عام 1943 معاهدات مع الصين أنهت الامتيازات الأجنبية التي كانتا قد اكتسبتاها مع نظام موانئ المعاهدات في القرن التاسع عشر.

وبجانب تجاهل بريطانيا وفرنسا للضغوط من أجل تحرير المستعمرات ومحاولاتهما حفظ إمبراطوريتيهما، كان لهما حقاً طموحات إقليمية في مستعمرة ليبيا الإيطالية، بينما كان تشرشل مهتماً أيضاً ببرزخ كرا في جنوبي تايلاند الذي كان سيوفر طريقاً برياً متصلاً بين مستعمرتي بورما وماليزيا البريطانيتين المجاورتين. وما حدث هو أن إمبراطوريات بريطانيا وفرنسا وهولندا الاستعمارية اختفت إلى حد كبير خلال عقدين. وعوضاً عن ذلك، كانت إحدى نتائج الحرب الرئيسة هي انتشار النفوذ الأمريكي، ليس بمعنى النفوذ العسكري والقوة فقط، وإنما أيضاً النماذج الاقتصادية والثقافية الفعالة المستندة لقوة مالية. ولم تؤثر هذه العملية في إمبراطوريات أوروبا فقط، بل في أوروبا ذاتها أيضاً.[55]

وكما في دبلوماسيات الصراعات الأخرى، عبر المحايدون عن سياسة الحرب المتغيرة. ومن ثم حافظت أفغانستان على روابطها بألمانيا برغم المعارضة البريطانية، لكنها قطعتها تحت الضغط بعد أن هاجمت ألمانيا الاتحاد السوفييتي عام 1941. وترك ذلك أفغانستان بين دول الحلفاء، وهي عملية اكتملت حين احتلت القوات

البريطانية والسوفييتية إيران. أما إسبانيا التي كان فيها لألمانيا أكبر سفارة وثلاثون قنصلية فقدمت لألمانيا درجة من المساعدة تم تجاهلها فيما بعد.[56] كما وفر المحايدون قنوات لاتصال حقيقي أو لمحاولة اتصال بين المتحاربين. وهكذا طلب البريطانيون من الدبلوماسي السويسري ألفريد إسخر التفاوض مع الألمان على تسليم أثينا، من أجل ضمان بقائها بعيداً عن أيدي المتحاربين، بينما تقاربت اليابان مع الولايات المتحدة عام 1945 تقارباً محدوداً عن طريق سويسرا.[57]

ولم يتبع الحلفاء الفكرة الإمبراطورية التي لوحظت في استخدام هتلر للقاءات الشخصية. فعوامل المسافة والوقت والسياسة والأيديولوجية كفلت ألا يجتمع (الثلاثة الكبار) (وهم روزفلت وستالين وتشرشل) في واشنطن، بينما كانت يالطة عام 1945 أقرب مكان إلى موسكو ذهبوا إليها جميعاً. وعكست مؤتمرات الحلفاء في الدار البيضاء (1943) والقاهرة (1943) وطهران (1943) وبوتسدام (1945) أهمية المواقع المتوسطة. وفي الوقت نفسه، كان هناك تأكيد على الاتفاق الشخصي بين القادة، وليس العمليات الدبلوماسية الرسمية، وهو تأكيد عكس قناعة القادة بقدرتهم على تغيير العالم بالدبلوماسية الشخصية. وثبت أن هذه القناعة ليست في محلها، برغم أن هذه الدبلوماسية ساعدت في إدارة القضايا المطروحة، بما فيها تحول وضع القوة الكبرى من بريطانيا إلى الولايات المتحدة،[58] وهو تحول سجلته إلى حد أبعد مؤتمرات القمة في فترة ما بعد الحرب، ولاسيما التحول من مؤتمر قمة باريس للدول الأربع عام 1960 إلى مؤتمر القمة الأمريكي السوفييتي عام 1961.

ومثلت دبلوماسية القمة استمراراً لممارسات ما قبل الحرب، بما فيها البعثات الدبلوماسية الخاصة،[59] وكذلك محاولة للحفاظ على الأحلاف وتوفير منتديات من أجل التفاوض للتغلب على فشل الوكالات الدولية - كعصبة الأمم، والأمم المتحدة فيما بعد - أو على نواقصها. وجاء المصطلح من دعوات تشرشل المتكررة في الخمسينيات لاجتماعات على أعلى المستويات الحكومية من أجل حل الاختلافات الدولية.[60] ونبعت هذه الدبلوماسية أيضاً من إصرار الزعماء على التحكم في العملية

الدبلوماسية. وبذلك كانت دبلوماسية القمة نتاجاً لمشكلات طرحتها التطورات الدولية، لكن طرحتها أيضاً رغبة الزعماء في التغلب على حدود النظم البيروقراطية وقيودها. ومن ثم أعيد بناء مفهوم الدبلوماسية كشيء كان في بعض جوانبه ابتعاداً عن الطرق التقليدية. لكن هذا لم يكن عداءً للدبلوماسية بمعنى رفض صريح للنظام التقليدي الراسخ مقارنة بالدبلوماسية الثورية التي دعا لها الأيديولوجيون.

فضلاً عن ذلك كان الإعداد لدبلوماسية القمة يتم جزئياً على أيدي الدبلوماسيين التقليديين، إذ قدمت لهم حقاً ميداناً غاية في الاتساع للأنشطة، ليس أقلها لأن السفر بالطائرة جعل من اليسير استدعاء المبعوثين طلباً لمشورتهم بشأن السياسة.[61] وبالإضافة إلى ذلك، لم تقض دبلوماسية القمة على أهمية جهود الدبلوماسيين الاعتيادية. على سبيل المثال، أثبت اللوردان لوثيان وهاليفاكس أنهما مبعوثان بريطانيان مؤثران في واشنطن خلال الحرب العالمية الثانية.[62] مع ذلك، كانت دبلوماسية القمة تحولاً كبيراً عن الممارسات التقليدية بمعنى أنها شهدت سمسرة قوة خضعت لها الممارسات التقليدية في أحسن الأحوال، ولم تكن تلك الممارسات ذات صلة في أحوال أخرى كثيرة.

وهكذا كان الدبلوماسي أقل أهمية مما كان عليه في القرن التاسع عشر، باعتباره وسيطاً قام بدور رئيس في صياغة تطور العلاقات. وكان هذا العامل يستشرف الوضع الراهن. ففي سعيهم لتحقيق سياساتهم، تلقى الزعماء النصيحة الدبلوماسية بشأن وجهات نظر الآخرين وأفضل الطرق للسعي لتحقيق المصالح، لكن تلك النصيحة لم تكن سوى جزء من نطاق عريض من هذه الأدوات. وعلى الأخص، كانت النصيحة الاستخبارية تكملها على نحو متزايد، كما كانت الحاجة للملاءمة مع الافتراضات الأيديولوجية والسياسية تقيدها. ومن ثم مثلت دبلوماسية القمة جزئياً محاولة لتقديم الرؤية المحلية بطريقة أكثر مباشرة، إن لم تكن بالقوة، وكانت رفضاً لفكرة الدبلوماسية كوسيلة للتسوية تقوم على فهم احترافي لوجهات النظر الأخرى (والتعاطف معها في كثير من الأحيان).

ومن غير الواضح إلى أي حد كان هذا الرفض لروح التسوية متعلقاً بفشل قمم بعينها. وليس من الجلي أيضاً إن كانت ديكتاتورية جنون الارتياب عند ستالين تركت للدبلوماسية السوفييتية مجالاً لأي بديل عن دبلوماسية التوجيه الشخصي من جانب الزعيم. فماكسيم ليتفينوف (1876–1951) الذي ترأس دائرة الشؤون الخارجية في الثلاثينيات قبل عزله عام 1939 كمظهر للتقارب مع ألمانيا أعيد إلى مركزه السابق جزئياً عام 1941، فأصبح مبعوثاً إلى الولايات المتحدة في ديسمبر من ذلك العام. لكن مولوتوف الذي حل محله وزيراً للخارجية كان أداة طيعة لوجهات نظر ستالين التي تركزت على عدم الثقة في الغرب. فكانت النتيجة النهائية عداءً ساعد على خلق الحرب الباردة ثم ترسيخها، وهي الحرب التي دامت حتى انهيار حلف وارسو عام 1989.

وكما في الخاتمة التي انتهى بها الفصل السابق، فمن الواضح أن الدبلوماسية باعتبارها نشاط الدبلوماسيين يجب ألا تلام على حالات الفشل في العلاقات الدولية التي كانت نظامية وسياسية وأيديولوجية في الوقت نفسه. فخصومات الحرب الباردة نتجت من السلوكيات التي تعززت لدى الاتحاد السوفييتي وتطورت لدى الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية. ولم يكن هدف الدبلوماسيين التقليديين في الوصول لتفاهم مشترك يعني الكثير بلغة وضوح المواجهة الأيديولوجية. فبات جوزيف إي دافيز حينها مرفوضاً في الولايات المتحدة باعتباره مغفلاً، وهو الذي عمل مبعوثاً أمريكياً في موسكو وكتب كتاباً ودياً عنوانه (بعثة إلى موسكو) (1943) تحول بأمر مكتب معلومات الحرب إلى فيلم دعائي أعد لتعزيز العلاقات الأمريكية السوفييتية وحمل عنوان (بعثة إلى موسكو) (1943). وواجه بعض من اشترك في عمل الفيلم مشاكل خلال الهجوم الماكارثي على الشيوعيين الفعليين أو المفترضين بعد الحرب.[63]

وفي شتاء 1941–1942 وضع مفاوضو الحلفاء بياناً لأهداف الحرب سمي إعلان الأمم المتحدة، فأخذوا ميثاق الأطلنطي الذي اتفق عليه تشرشل وروزفلت في

أغسطس 1941 خطوة للأمام. هذا الاتفاق على الدعم المشترك كان أول استخدام رسمي لمصطلح الأمم المتحدة. ووقعت على الإعلان دول الحلفاء الرئيسة ثم دول الحلفاء الأخرى بعد فترة وجيزة. وكان مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الدولي الذي عقد في سان فرانسيسكو بين أبريل ويونيو 1945 الاجتماع الاستهلالي للأمم المتحدة. ووافق المؤتمر الذي حضرته وفود خمسين من دول الحلفاء على ميثاق أمن الأمم المتحدة. وتشكل مجلس الأمن – وهو الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة – من خمسة أعضاء دائمين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا والصين) وستة أعضاء مؤقتين. وعقد المجلس أولى اجتماعاته في لندن في 17 يناير 1946. لكن مؤتمر سان فرانسيسكو أشار أيضاً إلى توترات حقيقية في التحالف، لاسيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

وثبت أن التمثيل مشكلة حقيقية، مع عدم استعداد الولايات المتحدة لقبول زعم السوفييت باستقلال الحكومة البولندية التي كانت موسكو تدعمها. فترك المقعد البولندي شاغراً. كما كان هناك جدل حول عضوية إسبانيا تحت حكم فرانكو. فأرادت معظم دول أمريكا اللاتينية طرد إسبانيا، وكذلك أرادت الدول الشيوعية، لكن الولايات المتحدة أثبتت دعمها لإسبانيا، خاصة وقد اكتسبت الحرب الباردة سرعتها تدريجاً. ومع زيادة عضوية الأمم المتحدة، استطاعت الولايات المتحدة أن تجد مزيداً من الدعم لقضيتها. واستبعدت إسبانيا من معظم الهيئات الدولية الأخرى، بما فيها مجلس أوروبا والناتو والجماعة الاقتصادية الأوروبية، إلى ما بعد إعادة تأسيس الديمقراطية فيها.

وهذه المشكلات وقعت طوال الحرب الباردة في فترة ما بعد الحرب، وساعدت على ضمان أن تمر الأمم المتحدة بسلسلة من الفشل، بينما لم تتحقق علاوة عن ذلك فكرة إمكان استخدام القانون الدولي من جانب محكمة العدل الدولية لضمان علاقات دولية متناغمة. وثبت إخفاق الآمال في القضاء على سياسة العدوان التقليدية، والردع المعتاد من خلال نظام الأحلاف المتنافسة. لكن عملياً كانت هناك

نجاحات، ليس أقلها في تطوير العقوبات الاقتصادية واستخدامها ودبلوماسية ضبط التسلح، كما كانت هناك حالات فشل، برغم ميل منتقدي الأمم المتحدة إلى تجاهل النجاحات.

فضلاً عن ذلك، لم يكن بلاء الأمم المتحدة في منع الصراع أسوأ من نظم الأمن الجماعي السابقة. **فهذه النظم قد عملت من قبل - إن كانت قد عملت أصلاً - عموماً باعتبارها مسكنات قصيرة الأمد، فخدمت أهداف زعماء بأعينهم ودول بعينها، ولم تثبت فاعليتها إلا بقدر استطاعتها فعل ذلك.** وفي العقد الثاني من القرن التاسع عشر كان كل من وزير الخارجية البريطاني فيكونت كاسلرا وألكسندر الأول قيصر روسيا واعين بحدود العمل الجماعي، وانطبق ذلك أيضاً على وودرو ويلسون في محادثات سلام فرساي عام 1919. ورأى أنه كان من المحتمل أن يمر وقت طويل قبل أن تتمكن عصبة الأمم من بدء إحداث تغيير كبير. علاوة على ذلك، أثبتت الأمم المتحدة - كالعصبة - أنها وسيلة لدمج الدول حديثة الاستقلال في النظام الدولي، فقدمت بالفعل بديلاً مهماً لعملية الاعتراف والربط التي جرى بها العرف عن طريق التمثيل الثنائي.

ولم تكن الأمم المتحدة وحدها جزءاً من معمار النظام الدولي الجديد بعد الحرب الذي كانت فيه الاتفاقات والمؤسسات تدير المصالح والقضايا. فقدمت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة والبنك الدولي اللذين انطلقا عام 1944 تماسكاً مؤسسياً لمحاولات إدارة العلاقات المالية الدولية السابقة ذات الأغراض المحددة، وكان القصد منهما إحياء نظام اقتصادي ومالي عالمي والإبقاء عليه، وهو نظام اعتبر أساساً للسلام.[64] لكن هذه العملية فشلت منذ البداية في تحقيق الآمال المعلقة عليها، ففشل مثلاً مشروع منظمة التجارة العالمية الدائمة عند العقبة السياسية، برغم أن المنظمة كانت ستتمم العملية.[65]

وكانت هناك تحركات ضد الإمبريالية الغربية كجزء من إحلال النظام الدولي القديم. ففي عام 1943 أنهت بريطانيا والولايات المتحدة نظام موانئ المعاهدات

الأجنبية في الصين، بينما تم الدفع بمبدأ تقرير المصير القومي إلى المقدمة في مناقشة مستقبل الاستعمار، برغم وجود افتراض عام بأن المستعمرات منفردةً تتساوى مع الأمم واضحة المعالم، وعليه يجب أن تصبح دولاً من دون تغييرات إقليمية والقبول الذي قد يكون ضرورياً لجعل مثل هذه العملية شرعية.

كما استلزمت الأمم المتحدة – باعتبارها بديلاً لعملية الاعتراف الدبلوماسي والربط التي جرى بها العرف – استعداد الهيئات الدولية للاهتمام بالنضال من أجل التحرر الوطني، باختصار في عملية تفكيك الإمبراطوريات. وبالفعل، تعمدت الحركات المعادية للاستعمار، من قبيل الإندونيسيين المعارضين لعودة الحكم الاستعماري الهولندي في أواخر الأربعينيات، السعي للظفر بدعم الأمم المتحدة من أجل القضاء على التمييز بين الصراعات والقوانين الدولية والداخلية. وكان تقرير المصير هدفاً رئيساً عند الثوار والأمم المتحدة. وعارضت القوى الاستعمارية هذه العملية للظفر بدعم الأمم المتحدة، برغم أن هذه العملية أصبحت أوضح حين باتت الجمعية العامة أكبر وأقل خضوعاً لهيمنة مجلس الأمن.

وكان الإنجاز الذي حققته جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي أمنت دعماً دولياً كبيراً نقلة كبرى في ميزان الجهود الدبلوماسية للحركات المعادية للاستعمار. فالجبهة التي تأسست عام 1952 أنشأت سلكاً دبلوماسياً له مكاتب في القاهرة ودمشق وتونس وبيروت وبغداد وكاراتشي وجاكرتا ونيويورك. ومن هذا المكتب الأخير سعت لإقامة روابط مع الأمم المتحدة والإعلام ووزارة الخارجية الأمريكية. وتحركت وفود أخرى بين العواصم والهيئات الدولية كاليونسكو. وتعرضت الأمم المتحدة لضغوط نتيجة الاعتراف بحكومة الجبهة المؤقتة من جانب دول شملت الصين وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية. وارتبط هذا الاعتراف (بالدبلوماسية الصعبة) التي حصلت الجبهة من خلالها على المال السلاح ومساعدات أخرى من الدول المتعاطفة معها. وشمل الصراع أعمالاً إرهابية وحرباً مضادة للتمرد وتفاعلاً معقداً بين الأحداث في الجزائر والتطورات الدولية الأوسع، كما رسم لوحة لكثير

من القضايا التي شهدتها مرحلة التحرر من الاستعمار. أما داخل الجزائر، فكان دور قيادة الجبهة العسكرية مستقلاً، وهو ما يبرز مشكلات تصور الفاعلين الدوليين باعتبارهم وحدات متجانسة.

وكان لتحول الصراع في الجزائر إلى صراع دولي أثر كبير على الدولة الاستعمارية، وهي فرنسا. فقدرة الجبهة على أن تحافظ على نفسها في مقدمة الاهتمامات كفلت أن تعجز فرنسا عن رسم معالم الحرب. وأسهم ذلك في تحول الحكومة الأمريكية المهم نحو قبول أن تصبح الجزائر مستقلة، وبالتالي نحو إصرار على ضمان أن يتم ذلك بأقل قدر من الفوضى، لأنها اعتبرت أن من المحتمل أن تقدم هذه الفوضى فرصاً للاتحاد السوفييتي. ومن المفارقات التاريخية أن حلفاء فرنسا لم يقتنعوا بأن كفاحها ضد الجبهة كان دفاعاً رئيساً عن الغرب، مستشرفين بذلك دبلوماسية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وممانعة فرنسا في قبول وجهات النظر الأمريكية بشأن (الحرب على الإرهاب). وتأثر الأمريكيون أيضاً بالأمم المتحدة في استجابتهم للمسألة الإندونيسية عام 1948، برغم أن عوامل أخرى مارست دوراً، بما فيها فشل الهولنديين في قمع المعارضة. وفي النهاية أصبحت الجبهة شريكاً لفرنسا في التفاوض. ولم يكن هناك إلا قليل من الحوار في البداية، لكن المحادثات عالية المستوى بدأت عام 1960، وأدت إلى وقف نهائي لإطلاق النار عام 1962. وأصبحت الجزائر مستقلة في ذلك العام.

وفتحت الجبهة الطريق لحركات أخرى، ولاسيما بناء نموذج لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست عام 1964 في تحديها لإسرائيل.[66] مع ذلك فإن حركات التحرر الوطني لم تحتج للنظر إلى الجبهة كنموذج، ليس أقلها لأن متطلباتها الدبلوماسية كانت واضحة نسبياً. ومن ثم فإن جبهة التحرير الوطني الشيوعية في الحرب الفيتنامية سعت لكي تقدم نفسها باعتبارها الممثل الحقيقي وبالتالي الشرعي للشعب الفيتنامي الجنوبي، ولكي تحافظ على دعم كل من الصين والاتحاد السوفييتي برغم التصدع المتنامي بينهما. كما ناورت الجبهة لإضعاف خصومها، ليس أقلها

باستغلال التوتر بين الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية. وهكذا كانت الدبلوماسية أحد جوانب الثورة، وهو أمر لا يثير الدهشة بالنظر إلى السياق العسكري والاعتقاد بأن النضال الثوري كان أمراً ثابتاً في التاريخ.[67]

هذه التصورات التي واصلت أفكار السوفييت والصينيين عن السياسة الخارجية والدبلوماسية مضت قدماً بالنهج الأيديولوجي الذي رأيناه في الثورة الفرنسية، كما مضت إلى حد ما فكرة (شعب ثوري مسلح) قدماً بجانب آخر من هذا الميراث. وكان واضحاً أن الحلول الوسطى تطرح فقط كوسيلة لتحقيق هدف الانتصار، وهو ما اتضح فعلاً أنه الواقع بين عامي 1972 و1975 عندما تحول فك الارتباط الأمريكي - والافتراضات والشروط التي تحقق بموجبها - إلى الإطاحة بفيتنام الجنوبية بدلاً من ذلك.

وفي الوقت الذي استجاب فيه النظام الدولي لحركات التحرر الوطني والدول الجديدة، واجه تحدياً مهماً نتيجة الزيادة في العدد المتنامي للدول المستقلة، ورغبتها في السعي لتحقيق مصالحها من خلال الصراع. بالإضافة لذلك، كان العدد المتنامي من الدول المستقلة يعني حاجة القوى الخارجية لتعيين مزيد من المبعوثين. وهكذا بينما كان لبريطانيا في أفريقيا بعثات في مصر والحبشة وجنوب أفريقيا في السنوات الأولى من القرن العشرين، وكذلك قنصلية في منروفيا عاصمة ليبيريا ابتداءً من عام 1902، فإن وزارة الخارجية أنشأت في الستينيات قسم غرب وعموم أفريقيا. وبحلول عام 1993 كانت هناك بعثات بريطانية في أكثر من خمسين دولة أفريقية تابعة لمكاتب المناطق المتخصصة في قسم أفريقيا (الاستوائية)، وقسم أفريقيا الوسطى والجنوبية، وقسم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتحولت الوظائف مع مزيد من التغييرات الجوهرية في البناء المؤسسي، لاسيما مع إدماج وزارة المستعمرات في وزارة علاقات الكومنولث لتنشأ وزارة كومنولث أدمجت في وزارة الخارجية وأخضعت لها في الواقع. وفي بعض الحالات أصبح الوكلاء السياسيون مبعوثين. وبالتالي، أصبح سير جون ريتشموند مبعوثاً مع استقلال الكويت عام 1961. وعلاوة على ذلك، أصبح

رجال ممن لهم خلفية في الخدمة المدنية الهندية دبلوماسيين، مثل إيان سكوت.[68]

وبينما انتشرت النظم الدبلوماسية، عكس التمثيل أيضاً أعرافاً اجتماعية وعرقية قائمة. ففي الولايات المتحدة، وبرغم حركة الحقوق المدنية واهتمام الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية بالشؤون الدولية،[69] لم يقبل إلا القليل منهم في السلك الدبلوماسي، ومال أولئك الذين قبلوا لتبوؤ مناصب أقل من حيث المستوى.[70] وربما أثر هذا الوضع في قدرة الحكومة على فهم طبيعة السياسة الأمريكية في أفريقيا وعواقبها. وفي المقابل قام الأمريكيون ذوي الأصول الأفريقية بدور أبرز في السلك الدبلوماسي منذ أواخر السبعينيات مع تعيين أندرو يونغ – وكان عضواً في الكونغرس – ممثلاً لدى الأمم المتحدة بين عامي 1977 و1979 حين أجبر على الاستقالة بعد انكشاف اجتماعه سراً بأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية. وفي العقد التالي، أصبح إدوارد بيركنز – وكان يمتهن العمل في السلك الدبلوماسي – أول أمريكي من أصول أفريقية يتولى منصب مبعوث الولايات المتحدة في جنوب أفريقيا، وأول من يصبح المدير العام للسلك الدبلوماسي. وقد أدى دوراً مهماً في المساعدة في ممارسة ضغوط أمريكية من أجل وضع نهاية سلمية لنظام التمييز العنصري.[71] كما قام النشطاء المعادون لهذا النظام في الولايات المتحدة – وأبرزهم حركة عبر أفريقيا وحركة جنوب أفريقيا الحرة – بدور مهم، وساعدوا على حشد الدعم للقانون الشامل لمعاداة نظام التمييز العنصري الصادر عام 1986 الذي وضع نظام عقوبات جاداً موضع التنفيذ.[72]

وكان التحول الرئيس في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية من الإمبراطوريات إلى الدول المستقلة العديدة، برغم أن الإمبراطورية السوفييتية لم تنهر إلا في أوائل التسعينيات. وكما حدث في أمريكا اللاتينية بعد انهيار الإمبراطورية الإسبانية، كانت هناك محاولات لإقامة كيانات أكبر، لاسيما تلك القائمة على فكرة القومية العربية، مثل الجمهورية العربية المتحدة التي ضمت مصر وسوريا بين عامي 1958 و1961، [73] لكن هذه المحاولات أثبتت فشلها. واستند هذا الفشل إلى عدم

التوافق الذي أدى لاحقاً إلى الحاجة للدبلوماسية، إذ أعقب فشل تلك المحاولات انهماك في تشكيل أحلاف في بيئة تنافسية، أو إعادة تعريف العلاقات على أحسن تقدير. وفي المقابل، حققت أوروبا الغربية والشرقية نجاحاً أكبر في تحقيق اندماج يسمو على القوميات. وشملت حالات الفشل الأخرى أفكار إقامة اتحاد للهند الصينية بين مستعمرات فرنسية سابقة، واتحاد لأفريقيا الوسطى واندماج للكاريبي أيضاً بين مستعمرات بريطانية سابقة، بينما انفصلت سنغافورة عن دولة ماليزيا الاتحادية حديثة النشأة بالإضافة إلى ذلك.[74]

وتماماً كما حدث سابقاً في أمريكا اللاتينية، وقعت صدامات بين الأقاليم السابقة عقب نهاية الحكم الإمبريالي، مثل الصدامات بين المغرب والجزائر على الحدود بينهما بين عامي 1962 و1963، وبين تنزانيا وأوغندا في السبعينيات، أو نتيجة غياب قوة مهيمنة. فضلاً عن ذلك، وقع الصراع نتيجة مسائل خلافية كان من الممكن للإمبراطوريات أن تتعامل معها من دون حرب، كما حدث عام 1977 حين شنت مصر هجوماً على ليبيا للإشارة إلى غضبها من الادعاءات والسياسات الليبية تحت حكم ديكتاتورها الواهم المتدخل العقيد معمر القذافي. فما كان لمثل هذا الهجوم أن يقع حين كانت مصر جزءًا من النظام البريطاني وليبيا مستعمرة إيطالية إلا في السعي في قضايا إمبريالية أعم، كما حدث في الهجوم الإيطالي عام 1940.

هذا النزوع الأكبر للصراع خلق مشكلات حقيقية للدبلوماسية لدى كل من الدول المعنية وحلفائها والراغبين في الوساطة، بمن فيهم القوى الإمبريالية السابقة.[75] وهكذا، على سبيل المثال، فإن العملية التي أصبحت بموجبها مستعمرة هندوراس البريطانية في النهاية دولة بيليز المستقلة عام 1981 كانت معقدة وتأخرت نتيجة المطالبة الإقليمية الكبرى من جانب غواتيمالا، التي استدعت بدورها تعقيدات دولية أخرى.[76] علاوة على ذلك، فإن هذه المشكلات تفاقمت نتيجة الغياب العام لممارسات تسوية الخلافات والمعلومات التفصيلية عن وجهات نظر الطرفين بشأن القضايا المحددة موضع النزاع.

وكانت هناك أيضاً مشكلة النطاق المحدود لمتانة أسس ممارسات النشاط الدبلوماسي في الدول الجديدة. وعلى الأخص، لم تنجذب كثير من الدول للشعور بأن قضايا السياسة الخارجية الخلافية يجب أن يتناولها الدبلوماسيون كجزء من عملية الدبلوماسية المنفصلة، ناهيك عن القول بأنها مستقلة. وهكذا فإن الحال التي رثى لها بلاند في افتتاح هذا الفصل انطبقت على جانب كبير من العالم في سياق البناء الجديد. فمعمار السياسة الخارجية كان عسكرياً بقدر ما كان دبلوماسياً، وكانت توجيهات الحاكم هي الأسمى بصفة عامة.

وإذا كانت خصائص هذا التحول عن الدبلوماسيين قد أثرت في التمثيل والتفاوض، فإنها أدت أيضاً دوراً في الحصول على المعلومات. وهنا تأثر الدبلوماسيون بالتحولات التقنية، لاسيما المراقبة من الجو عن طريق الطائرات وحتى الأقمار الصناعية، وكذلك من خلال جمع المعلومات باعتراض الإشارات. وكانت هذه المعلومات تصل مباشرة للحكومات، بدلاً من وصولها عن طريق عملاء في الدول الأجنبية.

لكن ما لا يقل أهمية عن التمثيل والتفاوض وجمع المعلومات هو أن الدبلوماسيين لم يعودوا أبرز أفراد الجماعات الوطنية في الخارج. فعوضاً عن ذلك، سافرت أعداد كبيرة من الأفراد – أو أعداد كبيرة نسبياً بالمقارنة بالأحوال السابقة – لاسيما بغرض التجارة، واستطاعوا توفير المعلومات والضغط من أجل سياسات بعينها. وكانت هذه عملية في اتجاهين، إذ تمكنت الدول الأجنبية أيضاً من الحصول على معلومات بهذه الطرق.

والنظم الدبلوماسية جميعاً في حال تغير مستمر. وبالفعل فإن مهمتها وهي تسجل تحولات القوة والمصلحة والسياسة هي فهم التغير المستمر والاستجابة له. مع ذلك فإن الوضع بين عامي 1900 و1970 كان في تغير مستمر على نحو خاص، واعتبره كذلك دبلوماسيو تلك الفترة. فكان التركيز على الصراع والمواجهة الدوليين، ولاسيما على التحدي الذي طرحه أولئك الذين اعتقدوا أن هذا الصراع

وهذه المواجهة جرت بهما العادة. لكن على المدى الطويل نتجت المشكلة الأكبر عن الزيادة الملحوظة في عدد الدول، ليس أقلها لما صاحبها من فشل الوكالات الدولية والإقليمية في توفير منتديات ملزمة لتسوية النزاعات.

وكان لهذه الزيادة نطاق من التوابع، ليس أقلها تصعيب التوصل لاتفاق في الوكالات التي زاد حجمها زيادة كبيرة. فكما تضخم الاتحاد الأوروبي – وهو وريث الجماعة الاقتصادية الأوروبية – ليبلغ عدد أعضائه 27 عام 2009 مع احتمال ضم مزيد من الدول لاسيما أيسلندا، أدى التصديق على معاهدة لشبونة من جانب جميع الأعضاء لفتح الطريق لوظيفتي رئيس الاتحاد الأوروبي ووزير خارجيته الجديدتين، وكذلك لوزارة خارجية للاتحاد لها سفارات حول العالم. وبدا مثل هذا النظام ضرورياً ليس فقط بالنسبة إلى الاتحاديين ولكن أيضاً للمعلقين القلقين بشأن الحاجة لتمثيل متماسك.

وبالعودة للفترة بين عامي 1950 و1980، فإذا كانت آليات التعاون في مجلس المساعدة الاقتصادية المشتركة (كوميكون) والجماعة الاقتصادية الأوروبية توحي بأن الحال في أوروبا بعد عام 1945 كان أقل كآبة مما كان عليه في السابق، فإن استقرار أوروبا الشرقية والغربية خلال الحرب الباردة لم يرجع في جانب كبير منه للدبلوماسية بل للهيمنة العسكرية للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على التوالي. وهكذا تكيفت الدبلوماسية مع القوة، برغم أن هذا السياق لم يعق الدول الأصغر من العمل باستقلال كبير. وكان نجاحها في جانب منه نتاج المهارة الدبلوماسية، برغم أن هذه المهارة لم تكن ببساطة مسألة عمليات السياسة الخارجية الرسمية. وأثبتت فرنسا ورومانيا مهارتهما على نحو خاص في تنفيذ استراتيجيات وطنية في سياقات تتعدى الوطنية في أوروبا الغربية والشرقية على التوالي.[77]

وفي الوقت نفسه، فإن (المسألة الألمانية) التي لم تحل أثبتت أن الألمانيتين الغربية والشرقية كانتا حالتين من الطراز الأول للدرجة التي قيدت بها الحرب الباردة التمثيل لفترة طويلة. فوفقاً لمبدأ هاليشتاين لعام 1955، زعمت ألمانيا الغربية أنها تمثل جميع

الألمان، وكان ذلك تحدياً لشرعية ألمانيا الشرقية، وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي أقامتها مع ألمانيا الشرقية.

وانطبق التحديد نفسه خارج أوروبا. فنظراً للاعتراف الأمريكي بدعاوى حكومة الوطنيين في تايوان بزعامة جيانغ جيشي (تشيانغ كاي-شيك) أنها حكومة الصين الشرعية، لم تعترف الولايات المتحدة بنظام بيجين الشيوعي. وفي أغسطس 1949 رفضت الولايات المتحدة شروط ماو زيدونغ للاعتراف الدبلوماسي. كما لم تعترف أستراليا بالحكومة الشيوعية. وفي المقابل، اعترفت بريطانيا بالنظام الجديد في يناير 1950، برغم أن العناد الصيني كفل عدم تبادل أي مبعوثين لأكثر من أربعة أعوام.

فلم يكن هناك تمثيل أمريكي في بر الصين منذ استيلاء الشيوعيين على السلطة عام 1949 وحتى إقامة مكتب اتصال عام 1973. وقد ترأس المكتب ديفد بروس، وهو دبلوماسي محنك رفيع المستوى كان يعمل مبعوثاً في لندن بين عامي 1961 و1969، فعكس هذا الاختيار الأهمية التي أولاها الأمريكيون للبعثة الجديدة والرسالة الرسمية التي أرادوا إرسالها بهذا الغرض.[78] ثم ترأس هذه البعثة جورج إتش دبليو بوش بين عامي 1974 و1976 كجزء من سيرته الذاتية التي انتقلت به من نائب في الكونغرس عن ولاية تكساس (1966–1970) إلى ممثل في الأمم المتحدة (1971–1973) ورئيساً للجنة الوطنية للحزب الجمهوري (1973–1974)، وكلتا الوظيفتين في ظل زميله الجمهوري نيكسون، ثم - بعد بيجين - مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية (1976–1977)، ثم نائباً للرئيس (1981–1989)، ثم رئيساً (1989–1993).

هذا المسار المهني وضع المنصب الدبلوماسي في نمط مختلف جداً عن نظيره في معظم الدول الأوروبية. فبرغم أن تبوؤ الدبلوماسي منصب الرئاسة كان أمراً غير عادي، فإن دور التعيين الرئاسي في المناصب الدبلوماسية بلغ حد تعيين كثير من السفراء الأمريكيين من خلفية غير دبلوماسية. وهكذا أصبح وليام دونوفان (1893–1959) الذي اشترك في الحرب العالمية الأولى مساعداً للمحامي العام (1925–1929)،

ثم عمل مراقباً خارجياً غير رسمي للحكومة، ثم أدار مكتب الخدمات الاستراتيجية (1942–1945) الذي سبق وكالة الاستخبارات المركزية، ثم عمل سفيراً في بانكوك (1953–1954). وشمل عمل دونوفان تقديم تقارير عن الوضع في بريطانيا عام 1940 تناقضت مع المراسلات الانهزامية التي كان يبعث بها السفير الانعزالي جوزيف كندي الذي أصبح سفيراً عام 1938 وكان رجل أعمال وسياسياً من مدينة بوسطن.

فكل من دونوفان وبوش عمل في وكالة الاستخبارات المركزية التي أنشئت بموجب قانون الأمن الوطني لعام 1947. ويذكرنا دور دوائر الاستخبارات في أنشطة الحرب الباردة بمشكلات كتابة التاريخ الدولي من دون إعارة الانتباه المناسب لأنشطتها والتصورات التي غرستها. فقد قامت لجنة أمن الدولة (كي جي بي) في عهدي بيريا (1938–1953) وأندروبوف بدور شديد الأهمية في التأثير في السياسة الخارجية السوفييتية.

والتوسع الكبير في دوائر الاستخبارات منذ الحرب العالمية الثانية، الذي مازال مستمراً، أكد على أهمية المعلومات التي قدمتها. وكما أن من الخطأ الكتابة عن وزارة الخارجية الأمريكية من دون أخذ وكالة الاستخبارات المركزية في الاعتبار،[79] فمن المهم أيضاً أخذ أجهزة استخبارات أخرى غير وكالة الاستخبارات المركزية في الاعتبار. على سبيل المثال، كانت فيالق الاستخبارات المضادة في الجيش مصدراً مهماً للمعلومات واقتراح السياسات للولايات المتحدة، كما كانت مديرية الاستخبارات الرئيسة بالنسبة للاتحاد السوفييتي.

وكانت مبيعات السلاح فرعاً آخر للدبلوماسية ذا صفة عسكرية. فكانت حافزاً للعلاقات، لكنها كانت أيضاً مجالاً كان يمكن فيه لاعتبارات أخرى أن تقوم بدور، كما حدث في يوليو 2009 حين منعت بريطانيا بيع قطع غيار طائرات (سار 4,5) لإسرائيل لأنها استخدمت في الحملة العسكرية الأخيرة على وجود حماس في غزة.

وشجعت المواجهات – سواء تلك التي وقعت في الحرب الباردة أو غيرها بعد ذلك – على الشك في دبلوماسيي القوى المعارضة. فاعتبروا معادين وأنهم يسعون

بهمة لإشاعة أعمال التخريب. فكان ماو زي دونغ عام 1948 لا يثق بالقنصل الأمريكي العام أنغوس ور.

وبجانب العداوة بين المتنافسين التي كان يجب إدارتها، شجعت الحرب الباردة الدبلوماسية أيضاً، إذ كان هناك بحث نشط عن الحلفاء بين القوى (غير المنحازة)، وكذلك محاولات لتقوية التكتلات الدولية. وطرحت كل سياسة مشكلات، أبرزها البحث عن التعاون على أساس الافتراضات الأيديولوجية للتكتل المعني. لكن في الوقت نفسه، فإن الجمع بين العدد غير المسبوق من الدول ذات السيادة الناتج عن القضاء على الاستعمار واليسر الأكبر في الاتصالات النابع من انتشار الطائرات النفاثة كفل المضي قدماً في هذا البحث بقوة كبيرة. فكانت الحرب الباردة جيدة بالفعل للدبلوماسية بمعياري حجم النشاط والمال المنفق عليه. فزاد التمثيل الدبلوماسي، وفتحت سفارات جديدة كثيرة، وأصبحت الدبلوماسية مهنة أكبر بكثير. وطرح هذا التوسع تحديات تنظيمية، لاسيما للدول الجديدة، وإن واجهتها الدول الأخرى أيضاً. فكتب كبير موظفي وزارة الخارجية البريطانية سير فرانسيس رندال إلى جون أديس الذي كان آنذاك سفيراً في لاغوس ليخبره بأن عليه أن يبقى هناك مدة أطول مما أراد، مضيفاً:

«أقر بأن فينتيان موقع ذو مناخ كريه ومرافق قليلة وحياة اجتماعية محدودة. لكن هناك للأسف كثيراً من هذه المواقع – بعضها حتى أكثر إزعاجاً وقيوداً – في أماكن مثل الخليج العربي وغرب أفريقيا. ... ففي هذه الأيام، يتبوأ الدبلوماسي مكانة مرموقة بالعمل في الأماكن الخلفية وليس كما كان في الماضي في مواقع أوروبا الغربية المريحة لكن غير المهمة (مع قليل من الاستثناءات البارزة). مع ذلك فإنني أتمنى ألا نستمر في فتح بعثات على خط الاستواء».[80]

وكفلت سهولة الاتصالات ألا تقتصر الاستجابة على انتشار الشبكة الدبلوماسية. بل كان هناك زيارات وافرة من جانب رؤساء الدول والوزراء، وشمل ذلك العالم الثالث، فزار ولي العهد السعودي فيصل الولايات المتحدة عام 1953، واجتمع مرتين بالرئيس إيزنهاور،[81] كما قام نيكسون نائب الرئيس إيزنهاور بجولة في أمريكا اللاتينية عام 1958، وهي زيارة وفرت أيضاً فرصة للاحتجاجات المناوئة لأمريكا. هذه الزيادة في نشاط رؤساء الدول والوزراء خلقت مشكلات في ضمان الاتساق، سواء في تمثيل كل دولة على حدة أو بين الحلفاء.

ولم تكن الدول الغربية هي وحدها التي واجهت مشكلات في التكيف مع التغيرات الكبرى في النظام الدولي. فتحت حكم ستالين كانت هناك ممانعة لاعتبار الدول الشيوعية الأخرى أكثر من عملاء، ولاسيما في حالة الدول الآسيوية. وكانت الصين تحت حكم ماو إحدى الدول الرئيسية في هذه العلاقة القائمة على الرعاية والمناصرة التي حاول السوفييت توجيهها خاصة في زمن الحرب الكورية (1950–1953). فكانت تلك مفارقة تاريخية لأن موقف ستالين كان يمثل رواية جديدة لثقافة الهيمنة في العلاقات الدولية (بدبلوماسية الردع الخاصة به)، بينما ارتبطت تلك الثقافة في السابق بالصين الإمبراطورية. وكان هناك أيضاً ازدراء لحركات العالم الثالث ما لم تنسجم مع الافتراضات السوفييتية، وإلا اعتبر قادتها وطنيين برجوازيين.

وظل هذا الميل بعد وفاة ستالين عام 1953، لكنه واجه تحدياً عام 1955 حين اعتبر السوفييت أن إقامة حركة عدم الانحياز في ذلك العام مع انعقاد مؤتمر باندونغ بإندونيسيا توفر فرصة للتحرر مما اعتبروه تطويقاً من جانب الغرب. كما انتُهزت فرص أخرى.

فضلاً عن ذلك، حل ديمتري شيبيلوف عام 1956 محل مولوتوف، وزير خارجية ستالين الذي أرسل مبعوثاً في منغوليا، وهذا مثال على الدبلوماسية كشكل من النفي السياسي. وكان شيبيلوف قد قام بدور رئيس في الانفتاح على مصر عام 1955، ورمز

إلى الاهتمام السوفييتي المتزايد بالعالم الثالث. لكن في عام 1957 حل محل شيبيلوف أندريه غروميكو الذي ظل يعمل في هذا المنصب حتى عام 1985 حين أصبح رئيساً. وكان جروميكو خبيراً في العلاقات مع الولايات المتحدة حيث عمل في واشنطن من عام 1939 قبل أن يصبح مندوباً في الأمم المتحدة من عام 1946 إلى عام 1949.

وفي عهد غروميكو كانت الدبلوماسية السوفييتية صارمة بنفس قدر تجهمه تقريباً. وبالطبع لم تكن هناك أية مبادرة جريئة مقارنة بالاقتراب الأمريكي من الصين في عهد الرئيس نيكسون، الذي كان في ذاته نتاجاً لدرجة تأثر موقف السوفييت الدبلوماسي ووضعهم الجغرافي–السياسي سلباً بالانقسام الصيني–السوفييتي. وهذا الانقسام لم يكن مسؤولية النظام الدبلوماسي السوفييتي، بل أشار إلى مدى عدم خضوع السياسة الخارجية لتحكم ذلك النظام. بل كان يتوقع أن يستجيب الدبلوماسيون لسياسات يحددها طيف واسع من أصحاب المناصب. وعززت وحدة الحزب من الانسجام المؤسسي، مع قيام الأمين العام للحزب الشيوعي بتحديد السياسة بشأن ما كان يقدم باعتباره خط الحزب. وكفل الانسجام والتماسك – باعتبارهما من القيم الرئيسة – أن يتم إعداد المعلومات وتقديمها وتحليلها وفقاً لذلك.

وكانت هناك مصادر بديلة للمعلومات، أبرزها المعاهد الإقليمية المرتبطة بأكاديمية العلوم السوفييتية التي أنشئت لأمريكا اللاتينية (1961)، ولأفريقيا (1962)، ولآسيا (1966)، ولأمريكا الشمالية (1967). مع ذلك، وبرغم ما لديها من حرية الوصول إلى المعلومات عن العالم الخارجي، كانت قدرتها على التأثير في عملية صنع القرار محدودة.[82] فلم يكن في الاتحاد السوفييتي ما يعادل الجدل المسيس في أحيان كثيرة والمفتوح كثيراً بشأن الخيارات السياسية الذي تشهده الولايات المتحدة، ولا التعاقب على السلطة بين الأحزاب السياسية. وهكذا، فبجانب المظاهر الكذابة في طرق تعامل الولايات المتحدة مع الشؤون الدولية،[83] شهدت الحرب الباردة اختلافاً نوعياً ذا دلالة بين النظامين الدبلوماسيين في البلدين، وهو اختلاف في صالح الولايات المتحدة إلى حد كبير جداً.

وسببت الحرب الباردة توتراً كبيراً في العلاقات الدبلوماسية بين الدول، بينما أدت أيضاً إلى نشاط دبلوماسي من أجل تقوية كتلها. على سبيل المثال استلزمت هذه الكتل تعاوناً في التخطيط العسكري لم يتقيد بالهياكل الرسمية متعددة الأطراف كحلف شمال الأطلنطي. وهكذا طورت الولايات المتحدة وكندا ترتيباتهما الأمنية، إذ كانت الولايات المتحدة تبحث عن عمق دفاعي ضد الهجمات السوفييتية عبر القطب الشمالي.

كما شجعت العلاقات بين الكتل المتنافسة على البحث عن حلول لم تكن عديمة القيمة. فكان هناك جزئياً إعادة تأكيد على الإجراءات الدبلوماسية، مع التقنين الدولي في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية بعد عامين من هذا التاريخ. كما كانت هناك دبلوماسية القمم.

وبجانب القمم كان هناك اعتماد على حلول دبلوماسية أخرى أكثر تميزاً. واعتبر اختيار المبعوثين بمثابة إرسال إشارات خاصة. ومن ثم كان تعيين شخص محافظ بارز من أنصار التوجه الأوروبي هو كريستوفر سواميس من جانب حكومة هارولد ويلسون العمالية عام 1968 سفيراً لبريطانيا في باريس معداً لبيان وجود إجماع في ذلك الحين – على الأقل بين القيادة السياسية – لصالح الانضمام للجماعة الاقتصادية الأوروبية.

وتكيفت الدوائر الدبلوماسية مع التحول من ضرورات الحرب العالمية الثانية إلى ضرورات الحرب الباردة. ولم تكن عملية التحول دائماً سهلة بالنسبة إلى الدول المحايدة في الحرب العالمية الثانية مثل إسبانيا والفاتيكان، برغم أن العداء للشيوعية وفر فرصة للاندماج في تحالف قوي. وحافظت بعض الدول على حيادها، مثل إيرلندا والسويد، بينما وجدت دول أخرى – أبرزها النمسا وفنلندا – نفسها تقوم بأدوار محايدة جديدة فرضتها عليها تسويات سلام ما بعد الحرب، في الوقت الذي ناورت فيه لزيادة استقلالها الفعلي.[84]

مثل هذه المناورات لوحظت أيضاً في التكتلات المتنافسة في الحرب الباردة، لأن

حلفاء كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي استطاعوا القيام بأدوار مستقلة أو استقلالية. كما أثرت تلك الأدوار في الصراع الشامل، بينما تركت أيضاً مساحة كبيرة للدبلوماسية كأداة لتقوية التكتلات وكذلك لمحاولة توجيه سياساتها.[85]

ويذكرنا النظر في المحايدين بالعدد الكبير من اللاعبين المختلفين المشتركين في الدبلوماسية الدولية. ويمكن لهذا العدد أن يزيد إذا أعطي الوزن المناسب لتصميم جماعات أخرى على القيام بدور ليس فقط داخل الدول ذات السيادة والهيئات الدولية وبجانبها، ولكن أيضاً في تباين متعمد معها. وتقدم حركات التحرر الوطني التي أشرنا إليها بالفعل مثالاً يمكن أن يتلاءم مع تراث هذا النوع من النشاط الذي يعود للثورة الأمريكية.

ويلفت تطور الراديكالية العابرة للدول في الغرب في الستينيات الانتباه إلى مسار مختلف من النشاط، برغم أن أصحابها سعوا للمشاركة مع دول غير غربية، لاسيما كوبا، وحركات غير غربية، وعلى الأخص منظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست عام 1964. وحاول الراديكاليون في دول مختلفة إقامة روابط فيما رأوه نضالاً مشتركاً ضد الرأسمالية والإمبريالية الأمريكية.

وإذا كانت هذه المحاولة قد توسعت جداً في تعريفات الدبلوماسية، فإن مدى السلوك الدبلوماسي قد بينه بوضوح دبلوماسيو الصين الشيوعية خلال الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى، الذين هاجموا الأعراف الدبلوماسية هجوماً حاداً ومذهلاً تجسد في معاملة الدبلوماسيين والسفارات الغربية في الصين. وتم استدعاء المبعوثين الصينيين من كل مكان في العالم، واقتحام المجمع البريطاني في بيجين في أغسطس 1967 وحرق السفارة ونهبها. وكانت سفارات الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية قد هوجمت من قبل كنتيجة فظة للشقاق الصيني– السوفييتي.[86]

وكانت هناك أعمال مشابهة أقل بروزاً من جانب دول العالم الثالث المعادية للغرب. فتحت حكم جمال عبد الناصر رئيس مصر من عام 1954 حتى وفاته عام 1970، تطابقت القومية العربية – التي رعت حركات التحرر المعادية للغرب لاسيما

في الجزائر – والعلاقات مع الاتحاد السوفييتي مع العداء للقوة الاستعمارية السابقة أي بريطانيا، وللولايات المتحدة. فقطعت العلاقات الدبلوماسية مع كلتيهما عام 1967 على أساس الادعاء الخاطئ بأنهما اشتركا مع إسرائيل في الهجوم على مصر، فكانت تلك طريقة ناصر في تفسير الهزيمة على يد إسرائيل، بينما أحرقت المكتبة الأمريكية في القاهرة عام 1964 في خطوة رمزية ركزت على أهمية العلاقات الثقافية.

وتبنياً لنهج مختلف جداً، فإن مدى السلوك في حقل الدبلوماسية قد تم تناوله أيضاً في حقل الأدب القصصي، خاصة في تناول العلاقات مع الكائنات الغريبة بمعايير غير تلك المتعلقة بالصراع التلقائي. فالمسلسلات التلفزيونية والأفلام مثل (رحلة النجوم) و(حروب النجوم) قدمت عدداً من مجتمعات الكائنات الغريبة المختلفة مع ما لها من أهداف وممارسات، وكذا مجموعة متنوعة من المنظمات الدولية التعاونية على مستوى النجوم، لاسيما الفيدرالية التي كانت التنظيم الرئيس في (رحلة النجوم). وصورت كل من مساحات الاتفاق وفرص الصراع.

وفي الفيلم الأمريكي (هجمات المريخ) الذي تم إنتاجه عام 1997، ذكر المستشار العلمي للرئيس في أكثر من مناسبة أن سكان المريخ الذين يقتربون منا لابد أنهم مسالمون لأنه لا توجد ثقافة متقدمة تشن حرباً. وكانت هذه الرؤية متماشية مع تفسير تقدمي للدبلوماسية يقدمها كمظهر لإمكان تحسن المجتمع، إن لم يكن الإنسانية. وأدى هذا التفسير إلى دعوات لترشيد توازن القوى في القرن الثامن عشر، وللدبلوماسية المفتوحة في العقد الأخير منه، وللقانون الدولي والمؤسسات الدولية ونزع التسلح وحقوق الإنسان منذ أوائل القرن العشرين.

لكن فكرة استغناء الحضارات المتقدمة ذات القوة الكبيرة عن الحرب لم تثر خيال البشر في القرن العشرين. ففي رواية (حرب العالمين) الصادرة عام 1897 للكاتب إتش جي ويلز، يدمر سكان المريخ لندن ويتغلبون على المقاومة حتى تدمرهم البكتيريا. وأحدثت القصة ذعراً حين أذاعها أورسون ويليز في الإذاعة عام 1938 وحولها إلى

الولايات المتحدة. وفي كثير من أفلام هوليوود، بما فيها (هجمات المريخ)، لم يختلف عنف الكائنات الغريبة المتقدمة عن ذلك الذي مارسته الديناصورات الهائجة إلا في برودة المناقشات وتخطيط القرار.

ومهما كان تشاؤم هذا التفسير المرئي، فإن الأفكار عن أنسب تعامل مع المجتمعات البشرية الأخرى كانت أقل سوداوية من ذلك بكثير. فالتخطيط لحرب نووية – مع كل الإمكانات التي تشير إليها من تدمير للمجتمع البشري – لم تمثل هدفاً بل ردعاً للعدوان. وكان بالفعل القلق بشأن تحول ألمانيا الغربية إلى قوة نووية على يد الولايات المتحدة عاملاً رئيساً في التفكير السوفييتي في الخمسينيات، بينما كان الرفض السوفييتي للوفاء بوعود تحويل الصين لقوة نووية أو جعل الأسلحة النووية السوفييتية متاحة لخدمة الأهداف الصينية مساعداً على إحداث الشقاق الصيني–السوفييتي في نهاية ذلك العقد. بالإضافة إلى ذلك فإن القلق بشأن إمكان التدمير الأكيد المتبادل – أي التدمير النووي كنتيجة للحرب – ساعد في إحداث زيادة كبيرة في سرعة دبلوماسية القوى الكبرى في السبعينيات والثمانينيات، وأدت هذه الدبلوماسية دوراً رئيساً في نهاية الحرب الباردة.

وإنه لمن المدهش إلى أي مدى لم تكن هذه الدبلوماسية تمارس بالضرورة من خلال وزراء الخارجية ودبلوماسييهم، وهذه النقطة تحتاج إلى تأكيد عند النظر في مدى التحدي الذي مثلته هيئات السياسة العامة بما فيها المنظمات غير الحكومية بالنسبة للنمط التقليدي الراسخ للدبلوماسية بعد الحرب الباردة (**انظر ما سبق**). وبرغم وجاهة تلك الرؤية، فهناك حاجة للتأكيد على أن هذا النمط كان بالفعل نمطاً كثيراً ما شهد التفافاً على وزراء الخارجية.

وهكذا خلال فترة رئاسة نيكسون (1969–1974)، وجدت وزارة الخارجية الأمريكية في ظل وليام روجرز نفسها وقد قوضتها جماعة البيت الأبيض التي تكونت من نيكسون ومساعده لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر الذي كان موهوباً وطموحاً ومؤثراً. ففضل الرجلان اتصالات (القنوات الخلفية)، ليس أقلها

مع المبعوث السوفييتي أناتولي دوبرينين الذي كان يعقد اجتماعات منتظمة مع كيسنجر، الذي كان له أيضاً قنوات اتصال خاصة مع وزير الخارجية في ألمانيا الغربية إيغون بهر، وكذلك المبعوثين الأمريكيين إلى باكستان وفيتنام الجنوبية ومفاوضات السلام في فيتنام. كما أن ترتيبات أول زيارة قام بها كيسنجر للصين عام 1971 تم بعيداً عن وزارة الخارجية.[87]

ويذكرنا هذا النشاط بمشكلات تناول الدبلوماسية من خلال الأشكال البيروقراطية، وتؤكد هذه النقطة على المدى الذي تستمر فيه الدبلوماسية في تمثيل توتر بين الشكل والجوهر. فكانت هناك قيمة – ومازالت – لشكل الآليات المستقرة، لكن ذلك لم يكن أبداً كل الحكاية. وأية محاولة لمناقشة الدبلوماسية بمعيار تطور الدبلوماسيين المقيمين الذين تديرهم وزارة خارجية هي محاولة قاصرة بالضرورة. وبالتالي فمن غير المناسب أن نتعامل مع مثل ذلك النظام باعتباره النموذج التام للنشاط الدبلوماسي.

الهوامش

1 N. Bland, preface to E. Satow, *A Guide to Diplomatic Practice* (4th edn, London, 1964), pp. v–vii.

2 A. Ponsonby, *Democracy and Diplomacy: A Plea for Popular Control of Foreign Policy* (London, 1915), pp. 61–7.

3 M. Hughes, *Diplomacy before the Russian Revolution: Britain, Russia, and the Old Diplomacy, 1894–1917* (Basingstoke, 2000).

4 K. Wilson, 'In Pursuit of the Editorship of British Documents *On the Origins of the War, 1898–1914*: J. W. Headlam-Morley before Gooch and Temperley', *Archives*, xxii (1995), p. 83.

5 A. Sharp, 'Adapting to a New World? British Foreign Policy in the 1920s', in *The Foreign Office and British Diplomacy in the Twentieth Century*, ed. G. Johnson (Abingdon, 2005), p. 77.

6 M. Weil, *A Pretty Good Club: The Founding Fathers of the U.S. Foreign Service* (New York, 1978).

7 Memoir by Sir Edward Grigg in *The American Speeches of Lord Lothian* (Oxford, 1941), p. xxviii; speech, p. 47.

8 R. Jarman, ed., *Shanghai: Political and Economic Reports, 1842–1943* (Cambridge, 2008).

9 T. W. Burkman, *Japan and the League of Nations: Empire and World Order,1938–1914* (Honolulu, hi, 2008).

10 F. R. Dickinson, *War and National Reinvention: Japan in the Great War, 1919–1914* (Cambridge, ma, 1999).

11 D. S. van der Oye, *Towards the Rising Sun: Russian Ideologies of Empire and the Path to War with Japan* (DeKalb, il, 2001).

12 W. D. Godsey, 'Officers vs Diplomats: Bureaucracy and Foreign Policy in Austria-Hungary, 1906–1914', *Mitteilungen des Österreichischen Staatsarchiv*, xlvi (1998), pp. 43–66.

13 W. A. Renzi, *In the Shadow of the Sword: Italy's Neutrality and Entrance into the Great War, 1914–1915* (New York, 1988).

14 M. Frey, 'Trade, Ships, and the Neutrality of the Netherlands in the First World War', *International History Review*, xix (1997), pp. 541–62; M. M. Abbenhuis, *The Art of Staying Neutral: The Netherlands in the First World War* (Amsterdam, 2006).

15 E. D. Morel, *Truth and the War* (London, 1916); F. Neilson, *How Diplomats Make War* (New York, 1916).

16 D. Dutton, '"Private" Papers: The Case of Sir John Simon', *Archives*, xxxi2005)), p. 79.

17 M. Macmillan, *Paris 1919* (New York, 2002), p. 57. Published in Britain as *Peacemakers: The Paris Conference of 1919 and Its Attempt to End War* (London, 2003).

18 R. J. Shuster, *German Disarmament after World War I: The Diplomacy of International Arms Inspection, 1920–1931* (London, 2006).

19 B. P. Murphy, *John Chartres* (Blackrock, 1995).

20 Y. Güçlü, 'The Struggle for Mastery in Cilicia: Turkey, France, and the Ankara Agreement of 1921', *International History Review*, xxiii (2001), pp. 593–7.

21 J. Wright, *Gustav Stresemann* (Oxford, 2002).

22 J. Borzecki, *The Soviet-Polish Peace of 1921 and the Creation of Interwar Europe* (New Haven, ct, 2008).

23 D. R. Stone, 'The Prospect of War? Lev Trotskii, the Soviet Army, and the German Revolution in 1923', *International History Review*, xxv (2003), pp.817–799 , esp. pp. 801–2.

24 B. Patenaude, *Stalin's Nemesis: The Exile and Murder of Leon Trotsky* (London, 2009).

25 P. Neville, *Appeasing Hitler: The Diplomacy of Sir Nevile Henderson, 1937–39* (Basingstoke, 2000); G. Johnson, ed., *Our Man in Berlin: The Diary of Sir Eric Phipps, 1933–37* (Basingstoke, 2008).

26 D. Mayers, 'Neither War Nor Peace: fdr's Ambassadors in Nazi Berlin and Policy toward Germany, 1933–1941', *Diplomacy and Statecraft*, xx (2009), pp. 50–68.

27 G. B. Strang, *On the Fiery March: Mussolini Prepares for War* (Westport, ct,2003).

28 J. Haslam, 'Comintern and Soviet Foreign Policy, 1919–1941', in R. G. Suny, ed., *The Cambridge History of Russia*, iii: *The Twentieth Century* (Cambridge, 2006), pp. 648–9.

29 Z. Steiner, 'The Soviet Commissariat of Foreign Affairs and the Czechoslovakian Crisis in 1938: New Material from the Soviet Archives', *Historical Journal*, xlii (1999), pp. 777–9.

30 Haslam, 'Comintern and Soviet Foreign Policy', pp. 637–42.

31 N. E. Saul, *Friends or Foes? The United States and Soviet Russia, 1921–1941* (Lawrence, ks, 2006).

32 J. E. Haynes, H. Klehr and A. Vassiliev, *Spies: The Rise and Fall of the KGB in America* (New Haven, ct, 2009).

33 L. H. Mates, *The Spanish Civil War and the British Left: Political Activism and the Popular Front* (London, 2007).

34 T. J. Ulricks, *Diplomacy and Ideology: The Origins of Soviet Foreign Relations, 1917–1930* (London, 1979).

35 D. Varè, *Laughing Diplomat* (London, 1938), p. 425.

36 A. Stewart, *Empire Lost: Britain, the Dominions, and the Second World War* (London, 2008).

37 M. Hughes, 'Fighting for White Rule in Africa: The Central African Federation, Katanga, and the Congo Crisis, 1958–1965', *International History Review*, xxv (2003), pp. 592–615.

38 Lord Hankey, *Diplomacy by Conference: Studies in Public Affairs, 1920–1946* (London, 1946), p. 39.

39 M. D. Callahan, *Mandates and Empire: The League of Nations and Africa,1931–1914* (Brighton, 1999).

40 W. B. McAllister, *Drug Diplomacy in the Twentieth Century: An International History* (London, 2000).

41 J. Cambon, *The Diplomatist* (London, 1931), p. 139.

وكان سفيراً فرنسياً في برلين عام 1914.

42 Z. Steiner, *The Lights That Failed: European International History, 1919–1933* (Oxford, 2005); P. O. Cohrs, *The Unfinished Peace after World War I: America, Britain and the Stabilisation of Europe, 1919–1932* (Cambridge, 2006).

43 I. Nish, 'Jousting with Authority: The Tokyo Embassy of Sir Francis Lindley,4–1931 ', *Proceedings of the Japan Society*, cv (1986), pp. 9–19.

44 R. Mallett, *Mussolini and the Origins of the Second World War, 1933–1940* (Basingstoke, 2003).

45 S. G. Craft, 'Saving the League: V. K. Wellington Koo, the League of Nations and Sino-Japanese Conflict, 1931–39', *Diplomacy and Statecraft*, xi (2000), pp. 107–8.

46 J. L. Cox, 'The Background to the Syrian Campaign, May–June 1941: A Study in Franco-German Wartime Relations', *History*, lxxii (1987), pp.

432–52; J. J. Sadkovich, 'German Military Incompetence through Italian Eyes', *War in History*, i (1994), pp. 39–62.

47 F. D. McCann, *The Brazilian–American Alliance, 1937–1945* (Princeton, nj,1973); M. L. Francis, *The Limits of Hegemony: United States Relations with Argentina and Chile during World War II* (Notre Dame, in, 1977); R. A. Humphreys, *Latin America and the Second World War* (London, 1981–2); S. I. Schwab, 'The Role of the Mexican Expeditionary Air Force in World War ii: Late, Limited, but Symbolically Significant', *Journal of Military History*, lxvi2002)), pp. 1115–40.

48 M. E. Glantz, *FDR and the Soviet Union: The President's Battles over Foreign Policy* (Lawrence, ks, 2005).

49 F. J. Harbutt, *Yalta 1945: Europe and America at the Crossroads* (Cambridge,2009).

50 N. Smith, *American Empire: Roosevelt's Geographer and the Prelude to Globalization* (Berkeley, ca, 2003), p. 360; W. R. Louis, *Imperialism at Bay: The United States and the Decolonisation of the British Empire, 1941–1945* (New York, 1978); A. J. Whitfield, *Hong Kong, Empire, and the Anglo- American Alliance at War, 1941–45* (Basingstoke, 2001).

51 F. Venn, *The Anglo-American Oil War: International Politics and the Struggle for Foreign Petroleum, 1912–1945* (London, 2009);

وبالنسبة للوضع بين عامي 1951 و1953، انظر:

S. Marsh, *Anglo-American Relations and Cold War Oil: Crisis in Iran* (Basingstoke, 2003).

52 T. C. Mills, 'Anglo-American Economic Diplomacy during the Second World War and the Electrification of the Central Brazilian Railway', *Diplomacy and Statecraft*, xx (2009), pp. 69–85.

53 C. D. O'Sullivan, *Sumner Welles, Postwar Planning, and the Quest for a New World Order, 1937–1943* (New York, 2009).

54 F. Prochaska, *The Eagle and the Crown: Americans and the British Monarchy* (New Haven, ct, 2008), p. 154.

55 V. de Grazia, *Irresistible Empire: America's Advance through Twentieth-*

Century Europe (Cambridge, ma, 2005).

56 S. G. Payne, *Franco and Hitler: Spain, Germany and World War II* (New Haven, ct, 2008).

57 G. Krebs, 'Operation Super Sunrise? Japanese-United States Peace Feelers in Switzerland, 1945', *Journal of Military History*, lxix (2005), pp. 1081–120.

58 لرواية عن هذا التحول من منظور أحد الدبلوماسيين، وهو المبعوث البريطاني في واشنطن بين عامي 1924 و1930، انظر:

B.J.C. McKercher, *Esme Howard: A Diplomatic Biography* (Cambridge, 1989).

59 P. Vyšný, *The Runciman Mission to Czechoslovakia, 1938: Prelude to Munich* (Basingstoke, 2003).

60 D. H. Dunn, 'What is Summitry?', *Diplomacy at the Highest Level: The Evolution of International Summitry*, ed. D. H. Dunn (Basingstoke, 1996), p. 4.

61 C. Roetter, *The Diplomatic Art* (London, 1965), pp. 208–9.

62 D. Reynolds, *Lord Lothian and Anglo-American Relations, 1939–1940* (Philadelphia, pa, 1983).

63 D. Culbert, 'Our Awkward Ally: *Mission to Moscow*', in *American Cinema/American History*, ed. J. E. O'Connor and M. A. Jackson (New York, 1979).

64 عن جذور الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة، انظر:

R. N. Gardner, *Sterling-Dollar Diplomacy in Current Perspective: The Origins and Prospects of our International Order* (New York, 1980); T. W. Zeiler, *Free Trade Free World: The Advent of GATT* (Chapel Hill, nc, 1999); R. Toye, 'The Attlee Government, the Imperial Preference System and the Creation of the Gatt', *English Historical Review*, cxviii (2003), pp. 912–39.

65 Zeiler, *Free Trade, Free World*.

66 M. Connelly, *A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origins of the Post-Cold War Era* (Oxford, 2002).

67 R. K. Brigham, *Guerrilla Diplomacy: The NLF's Foreign Relations and the Vietnam War* (Ithaca, ny, 1999).

68 D. Judd, *A British Tale of Indian and Foreign Service: The Memoirs of Sir Ian Scott* (London, 1999).

69 B. G. Plummer, *Rising Wind: Black Americans and U.S. Foreign Affairs, 1960–1935* (Chapel Hill, nc, 1996).

70 M. L. Krenn, *Black Diplomacy: African Americans and the State Department, 1969–1945* (London, 1999).

71 A. DeRoche, *Andrew Young: Civil Rights Ambassador* (Wilmington, de, 2003); E. J. Perkins, *Mr. Ambassador. Warrior for Peace* (Norman, ok, 2009).

72 D. R. Culverson, *Contesting Apartheid: US Activism, 1960–1987* (Boulder, co, 1999).

73 E. Podeh, *The Decline of Arab Unity: The Rise and Fall of the United Arab Republic* (Brighton, 1999).

74 E. Podeh, *The Quest for Hegemony in the Arab World* (Leiden, 1995).

75 R. Schofield, ed., *Arabian Boundaries, 1966–1975* (Cambridge, 2009).

76 C. H. Godden, *Trespassers Forgiven: Memoirs of Imperial Service in an Age of Independence* (London, 2009).

77 W. Hitchcock, *France Restored: Cold War Diplomacy and the Quest for Leadership in Europe, 1944–1954* (Chapel Hill, nc, 1998).

78 P. Roberts, ed., *Window on the Forbidden City: The Beijing Diaries of David Bruce, 1973–1974* (Hong Kong, 2001).

79 D. E. Murphy, S. A. Kondrashev and G. Bailey, *Battleground Berlin: CIA via KGB in the Cold War* (New Haven, ct, 1997); B. Woodward, *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981–1987* (New York, 1987).

80 من راندال إلى أديس، 11 أكتوبر 1960:

London, School of Oriental and African Studies (hereafter soas), Archives, ppms 25, 66.

81 T. T. Petersen, 'How Not to Stand Up to Arabs and Israelis', *International History Review*, xxv (2003), p. 618.

82 T. Hopf, 'Moscow's Foreign Policy, 1945–2000: Identities, Instructions and Interests', *Cambridge History of Russia*, iii, pp. 685–7.

83 M. Mayer, *The Diplomats* (New York, 1983), p. 375.

84 G. Bischof, *Austria in the First Cold War, 1945–55: The Leverage of the Weak* (Basingstoke, 1999).

85 S. J. Ball, *The Cold War: An International History, 1947–1991* (London, 1998).

86 P. Ardant, 'Chinese Diplomatic Practice during the Cultural Revolution', in *China's Practice of International Law*, ed. J. A. Cohen (Cambridge, ma, 1972), pp. 86–128.

87 M. Jones, 'Between the Bear and the Dragon: Nixon, Kissinger and u.s. Foreign Policy in the Era of Détente', *English Historical Review*, cxxiii (2009), pp.8–1277 .

الفصل السابع

من 1970 – إلى الوقت الحاضر

تبرز مشكلة المفارقة التاريخية مع أي تفسير للدبلوماسية في العقود الأخيرة. فما يتجلى كاتجاه واضح للعيان في لحظة ما يبدو أقل وضوحاً بعد عام واحد، بينما من غير الواضح دائماً ما هو أفضل منهج للتمييز بين التفسيرات المتنافسة. وهناك تحدٍّ آخر هو النزوع نحو طرح الشعارات، بينما لا يمكن القول بأن إسهامات علماء السياسة كانت بالضرورة مفيدة في غير تقديم الأطروحات، كأطروحة فرانسيس فوكوياما عن (نهاية التاريخ)، وأطروحة صامويل هنتنغتون عن (صراع الحضارات)، وكلاهما يستلزم تحفظات.[1] ولم تكن أي من هاتين الأطروحتين جديدة في الواقع. فكثيراً ما تستخدم أطروحة صراع الحضارات، إذ استخدمها مثلاً كل من طرفي الصراع من أجل استقلال الجزائر عن الحكم الفرنسي بين عامي 1954 و1962.

ويبدو أن النمط الأساس لهذه الفترة هو نمط (الانفراج) بين الولايات المتحدة والصين أولاً ثم الاتحاد السوفيتي، ثم انهيار الكتلة السوفييتية بين عامي 1989 و1991 بعد فترة وجيزة من الحرب الأمريكية– السوفييتية الباردة الثانية في أوائل الثمانينيات. وقاد هذا الانهيار إلى النسخة الدبلوماسية من العولمة، أي تجانس عالمي في النظام والنهج الدبلوماسيين. مع ذلك فقد واجهت هذه المنظومة صعود المنظمات غير الحكومية، سواء أكانت هيئات خيرية دولية أو تكتلات مالية واقتصادية أو جماعات إرهابية.

وهدأ الوضع الدبلوماسي نتيجة تراجع توترات الحرب الباردة تدريجاً، وكان

ذلك التطور حاسماً في العلاقات الدولية، برغم أنه يبدو أقل ثباتاً بمعيار قضايا أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وكانت الدبلوماسية أداة مركزية في هذا التراجع، لكن قوة الدفع الرئيسة كانت سياسية، وهي وصول تحالف من الديمقراطيين الاشتراكيين والديمقراطيين الأحرار بزعامة ويلي براندت للحكم في ألمانيا الغربية عام 1969. فقد تبنت الحكومة الجديدة سياسة (علاقات التقارب)، وسعت وفقها لبناء علاقات ألطف مع أوروبا الشرقية كانت ستؤدي للاستقرار، وكذلك ستمكن ألمانيا الغربية من القيام بدور أكثر مركزية في أوروبا. أما في ظل الحكومات السابقة التي هيمن عليها الحزب الديمقراطي المسيحي في الخمسينيات والستينيات فكان هناك رفض للنظر في (الانفراج) مع الشرق حتى يتم تناول كل من تقسيم ألمانيا ونزاعات الحدود مع بولندا، لكن هذه السياسة فشلت في تحقيق نتائج.

وعوضاً عن ذلك، عكست سياسة (علاقات التقارب) درجة من الإصرار على الحق بناء على الانتعاش الاقتصادي والاستقرار السياسي في ألمانيا الغربية، كما عكست رفضاً للعلاج الذي قدمه الجيل السابق. وكانت هذه السياسة أيضاً مثالاً رئيساً على التفضيل الأوروبي للدبلوماسية، وهو تفضيل يتجدد، وإن بأشكال متغيرة، ربما كوسيلة للتأثير من جانب الدول الضعيفة. كما كانت هذه السياسة مثالاً رئيسياً على عمل الدبلوماسية كبديل سياسي للمنطق العسكري المتمثل في سباق التسلح. وبلغت هذه الاستراتيجية ذروتها مع (الانفراج) واتفاقات هيلسنكي، بينما تولى الأمريكيون أمر هذه الاستراتيجية في مراحل الحرب الباردة الأخيرة. وتدعونا هذه العملية للتساؤل عما إذا كنا سنشهد تحولاً مماثلاً في نزاعات أخرى في نهاية المطاف.

كما كانت المواقف الأمريكية من هذه السياسة شديدة الأهمية، وهو ما يذكرنا بأن الدول التي لا تمارس العملية الدبلوماسية رسمياً يمكنها مع ذلك القيام بدور رئيس. فالحكومة الأمريكية في زمن حرب فيتنام كانت معنية بشرق آسيا، ومجبرة على قبول التغيير نتيجة أحوالها الضعيفة، فلم تكن مستعدة للتركيز على هدفها

السابق وهو إعادة توحيد ألمانيا. وفي المقابل كان الرئيس نيكسون مستعداً لقبول سياسة (علاقات التقارب) كوسيلة لتحقيق استقرار أوروبا، بينما تكبدت الحكومة الألمانية عناء التأكد من استمرار الدعم الأمريكي خلال المفاوضات، فكان ذلك مظهراً رئيساً للدبلوماسية داخل التحالف.

وتحقق هذا الهدف في جانب منه نتيجة الحد من تبعات سياسة (علاقات التقارب). فبينما وقعت ألمانيا الغربية عام 1970 معاهدات مع الاتحاد السوفييتي وبولندا تعترف بالحدود القائمة، فشلت محاولة بعض المعلقين الألمان الغربيين للإيحاء بحدوث تحول في انحيازها وإعادة اكتشافها (لنداء باطني نحو الشرق.) فلم تكن ألمانيا الغربية لتصبح محايدة مثل النمسا وفنلندا على نحو حاسم.

وكان السياق الدبلوماسي في الاتحاد السوفييتي دليلاً على مدى جاذبية (الانفراج) عند دوائر مختلفة. فقد رأت الحكومة السوفييتية أن الاستقرار في أوروبا يساعد في ضمان موقف قوي تواجه الصين به، بينما كان هناك اهتمام بخفض نفقات الدفاع واستيراد التكنولوجيا الغربية. واتضح الاهتمام بالاستقرار في خطاب ليونيد بريجنيف لمؤتمر الحزب عام 1971 حين دعا لتحقيق الأمن الدولي ولم يخصص مساحة لقضية (التحرر الوطني)، وهي الحجة التي كانت تستخدم لتبرير دعم النضال المعادي للغرب في العالم الثالث. وأدى اعتراف ألمانيا الغربية بألمانيا الشرقية إلى (تقارب) متزن ومحسوب، واستئناف للعلاقات بين الدولتين.

وأشارت القضية برمتها إلى بعض الغموض في العلاقات الدولية كثيراً ما نسبه النقاد خطأً إلى الدبلوماسيين ومناهجهم. على سبيل المثال، وكجزء من مجتمع المسؤولية الألماني–الألماني، تراجع الاهتمام في ألمانيا الغربية بمحنة الألمان الشرقيين تراجعاً ملحوظاً، ناهيك عن دعم إعادة توحيد البلدين. وكإحدى نتائج ذلك جزئياً، غاب أي دعم ألماني غربي حقيقي لحركات حقوق المواطنين في ألمانيا الشرقية. وبدلاً من ذلك، كان تحقيق الاستقرار هدفاً أكثر أهمية.

وهكذا استلزم تهدئة العلاقات كنتيجة للدبلوماسية الناجية قبولاً بمنظومة الحكم

في أوروبا الشرقية، كقبول قمع الشيوعية الليبرالية التشيكية – أي الربيع التشيكي عام 1968 – من جانب جيش الاتحاد السوفييتي وحلفائه، بمن فيهم ألمانيا الشرقية. وانضمت ألمانيا الشرقية التي اعترف بها عدد كبير من دول العالم عام 1973 إلى الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية. وعنى (التطبيع) أيضاً الاعتراف بشرعية دولة شمولية كانت تعامل مواطنيها بقسوة. بينما كانت المبالغ التي دفعتها حكومة ألمانيا الغربية في مقابل من سمح لهم بمغادرة ألمانيا الشرقية – وكثير منهم للمّ شمل عائلاتهم – مظهراً للدبلوماسية السرية في تلك الفترة.

ولم يكن الألمان الغربيون وحدهم في الحلول الوسطى. فالكرسي البابوي كانت له علاقات مرعبة مع الحكومات الشيوعية الملحدة المعادية لرجال الدين، لكنه انخرط أيضاً في (علاقات تقارب)، أبرزها عام 1966 حين أرسل مندوباً وممثلاً للبابا في يوغوسلافيا، وهو منصب رفعت رتبته فيما بعد ليصبح ديراً للرهبنة هو الأول لدى أي حكومة شيوعية.

كما كانت تهدئة العلاقات مظهراً للاتجاه المحافظ المتنامي في الكتلة الشيوعية الذي أكد على مركزية الاعتبارات السياسية الخاصة في دبلوماسية الدول الشمولية، لاسيما لأن الاستقلال المؤسسي للسياسة الخارجية والدبلوماسية كان محدوداً على نحو خاص في مثل هذا السياق. فكان هناك رفض للمغامرات التي ارتبطت بنيكيتا خروشوف الذي سقط من سدة الحكم في الاتحاد السوفييتي عام 1964. وكان ذا دلالة أن يحل محله كأمين عام للحزب الشيوعي بريجنيف الأكثر رضاً. وأعلن عن (التعايش السلمي) مع الغرب كأحد صور الصراع الطبقي الذي كان بالتأكيد تربيعاً للدائرة، وتم تقليل الدعاية المعادية للغرب. وثبت أن طموح ألمانيا الغربية في (التغيير من خلال علاقات أقرب) أكثر نجاحاً من هذا الهدف، لكن على المدى الطويل فقط. أما على المدى القصير فإن المساعدة الغربية التي تم تقديمها في ظل سياسة (علاقات التقارب) أدت لاستقرار النظم الشيوعية من دون إحداث تحرر كبير.

وكانت اتفاقات هيلسنكي لعام 1975 مشهداً رئيساً. فهذه الاتفاقات التي نتجت

عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مثلت نجاحاً لعملية تحقيق الاستقرار في كل أوروبا التي رجع جانب منها أيضاً للدعم الأمريكي (للانفراج). وعكس نص الاتفاقات القضايا التي تواجه الدبلوماسية وكذلك صعوبات التوفيق بين المذهبين الليبرالي والشمولي. فتم قبول الحدود القائمة (المبدأ الثالث)، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى (المبدأ السادس)، ومن ثم تحقيق الأهداف السوفييتية. وبرغم ربط الاتفاقات (في المبدأ السابع) بملاحظات عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فإن الاتحاد السوفييتي كان ماهراً بما فيه الكفاية في الدعوة للحقوق بينما كان يمارس الحكم المطلق على نحو لم يبد معه هذا الربط سبباً في مشكلة. كما كانت هناك اتفاقات للتعاون في التجارة والصناعة والعلوم والبيئة والشؤون الثقافية والتعليمية.

لكن (الانفراج) لم يكن وصفاً للوضع في مناطق واسعة من العالم الثالث في السبعينيات، لاسيما جانباً كبيراً من أفريقيا، وهذه تذكرة بتعقد الحرب الباردة وحدتها، وبالتفاعل بين التوترات المحلية والعالمية، وبمدى عدم تزامن التسلسلات الزمنية. على سبيل المثال، أشار استعداد السوفييت للتغاضي عن عهد الإرهاب لهايلي منغستو - ديكتاتور إثيوبيا بين عامي 1977 و1991 - إلى درجة استمرار المواقف المرتبطة بالستالينية بعدئذ. وللتذكير بالميل القديم للدبلوماسيين (وغيرهم) لتفسير التطورات بلغة تاريخ بلدانهم هم، فإن المبعوث السوفييتي أناتولي راتانوف رأى تشابهاً بين الأعمال الوحشية لأنصار منغستو داخل الدرج (أي الديكتاتورية العسكرية الشيوعية في أثيوبيا) والخبرة الثورية المبكرة في روسيا. علاوة على ذلك فقد أصبح واضحاً لموسكو وواشنطن منذ منتصف الستينيات أن بؤرة تنافس الحرب الباردة في أفريقيا تنتقل إلى أفريقيا الجنوبية، جزئياً بسبب التوجه الماركسي لكثير من حركات التحرر. ولم يكن النجاح في أفريقيا في السبعينيات هامشياً أبداً، بل أعطى كثير من السوفييت إحساساً متجدداً بالفخر بإنجازاتهم الخاصة، واقتناعاً بقدرة الاتحاد السوفييتي على تقديم مساهمة حاسمة لتحقيق اختراقات للشيوعية

في أماكن أخرى.

لكن أفريقيا أحبطت السوفييت فعلياً، كما أحبطتهم إيران وأفغانستان. فالسوفييت لم يفوزوا بالأسلاب المتوقعة، ولم تمتد معارضة الولايات المتحدة بالضرورة لتصبح دعماً للاتحاد السوفييتي. فبعد يومين من الغزو السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر 1979، وعد المبعوث السوفييتي إلى إيران زعيمَ ثورتها الإسلامية آية الله الخوميني بالمساعدة في أي صراع مع الولايات المتحدة، ولم يكن الرد إلا نفياً لإمكان التفاهم المشترك بين أمة مسلمة وحكومة غير مسلمة.[2]

وكان التدخل العسكري السوفييتي في أفغانستان عام 1979 مشهداً رئيساً في تسخين الحرب الباردة،[3] وكذلك كان قمع حركة التضامن الليبرالية في بولندا عام 1981 الذي دعمه السوفييت. وفي المقابل، كان السوفييت مقتنعين بأنهم عرضة لخطط هجوم أمريكية. وقد جمعت المعلومات بعناية لهذا الغرض، بينما تم تجاهل المواد المناقضة له. ومارست لجنة أمن الدولة (كاي جي بي) دوراً رئيساً في تقديم المعلومات، وبلغ تأثير رئيسها يوري أندروبوف حداً أصبحت معه وجهات نظر اللجنة شديدة التأثير. وقد ظل أندروبوف رئيساً للجنة من عام 1967 وحتى خلافته لبريجنيف كأمين عام للحزب الشيوعي عام 1982. وفي المقابل، كانت وزارة الخارجية إلى حد كبير مصدراً ثانوياً للمعلومات والأفكار بشأن السياسات. وانطبق الوزن النسبي للجنة أمن الدولة ووزارة الخارجية بصفة أعم في الدول الشمولية، وشجع على جمع المعلومات بشكل نظامي عن الدول الأجنبية من خلال الشبكة الدولية لعملاء لجنة أمن الدولة.

وتوفى أندروبوف المريض عام 1984، ليحل محله قسطنطين تشيرنينكو العجوز الذي توفى بدوره عام 1985. فحل محله ميخائيل غورباتشوف الذي كان أصغر سناً بكثير وسعى لإصلاح الاتحاد السوفييتي، ولتحقيق ذلك الغرض أدخل تغييرات في السياسة الخارجية، مما يشير مرة أخرى لخضوع الدبلوماسية للسياسة. وبرغم أن غورباتشوف كان في وقت ما محظياً لدى أندروبوف، فإنه كان مستعداً أيضاً

لتحدي رؤية العالم التصادمية التي أجملتها تقارير لجنة أمن الدولة، وكذلك المصالح الراسخة للمركب العسكري– الصناعي. فكان مقتنعاً مثلاً بأن سياسة ضبط التسلح الأمريكية لم تكن تحركها أهداف خفية لإضعاف الاتحاد السوفييتي، وشجعته هذه الرؤية على التفاوض.

لقد تم تفكيك بنيان الحرب الباردة باطراد من خلال اتفاقيات ضبط التسلح ابتداءً من عام 1987. وكان هناك أيضاً سياق جديد للدبلوماسية في الكتلة الشيوعية. فزار غورباتشوف براغ عام 1987، رافضاً مبدأ بريجنيف القاضي بالتدخل من أجل دعم الشيوعية، مدعياً عوضاً عن ذلك أن «الأحزاب الأخوية تقرر خطها السياسي بالنظر للظروف الوطنية». وأعلن عام 1988 ضرورة أن تكون دول أوروبا الشرقية حرة في اختيار طريقها السياسي الخاص بها، وكان من الملحوظ أن هذا الإعلان تم في الأمم المتحدة.

وتولدت سياقات جديدة للدبلوماسية في أعقاب انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية، ثم انهيار الاتحاد السوفييتي. وهكذا حل كومنولث للدول المستقلة محل الاتحاد السوفييتي في ديسمبر 1991، برغم رفض عدة جمهوريات الانضمام إليه. بينما ثبت فشل آمال بوريس يلتسن – رئيس روسيا من عام 1991 إلى نهاية عام 1999 – بأن يصبح كومنولث الدول المستقلة نظاماً اتحادياً بحق.

وشجع سقوط الشيوعية على الجدل داخل روسيا بشأن الدبلوماسية، وكذلك على تحررية وزارة الشؤون الخارجية الجديدة. مع ذلك، وللتذكير بالضغوط المعتادة المؤثرة في الدبلوماسية، كان هناك ضغط من جهات أخرى مهتمة بالسياسة الخارجية، أبرزها وزارة الدفاع، ومجلس الأمن الرئاسي، ووكالات الاستخبارات، ولجنتا الدفاع والعلاقات الدولية في البرلمان. وأصبحت الحكم التسلطي والتصلب أكثر بروزاً كسمتين للسياسة الخارجية الروسية في سنوات بوتين. وكان بوتين عميلاً سرياً سابقاً للجنة أمن الدولة، ثم أصبح رئيساً بين عامي 2000 و2008.

كما قادت سنوات بوتين إلى إحياء مناقشات المدرسة الواقعية في العلاقات

الدولية في وقت كان جانب كبير من الجدل في الغرب يدور بشأن مفاهيم المدرسة المثالية: (القوة الناعمة)، والقانون الدولي، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وهي هيئات كثيراً ما يشار إليها باعتبارها منظمات غير حكومية. ولم يكن استخدام (القوة الناعمة) قاصراً على الغرب، لكن كان هناك توتر طويل الأمد بين ما سمحت به الدول الغربية الليبرالية والمواقف الأشد تسلطاً في دول غير غربية كثيرة، بما فيها روسيا والصين. ولقد كان أمراً ذا دلالة على المواقف العامة أن يضغط الاتحاد السوفييتي عام 1949 من أجل إغلاق جميع المراكز الثقافية والمعلوماتية الغربية كجزء من توسع هيمنته في أوروبا الشرقية. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان الميل للتعامل مع مثل هذه الهيئات باعتبارها معادية، مثل هيئة الإذاعة البريطانية والمجلس البريطاني، في دول متنوعة مثل إيران وروسيا وزيمبابوي، يعكس إدراكاً متواصلاً بأن جميع المؤسسات الأجنبية كانت خاضعة لسيطرة الدولة مباشرة، وأن المنظمات غير الحكومية كانت حقاً مهمة وكذلك مصدراً للتهديد. وكانت هذه القضية مثالاً رئيساً على درجة استمرار الحيرة بشأن طبيعة الدبلوماسية وممارستها.

وكمثال على طبيعة الحضور الدبلوماسي ليس داخل منظمة غير حكومية وإنما داخل وكالة ذات صلة، فإن من المفيد النظر في مجلس مديري معهد الولايات المتحدة للسلام الذي أنشأه الكونغرس عام 1984 كمؤسسة اتحادية مستقلة غير حزبية لدعم قدرة الأمة على تعزيز الحل السلمي للصراع الدولي من خلال زيادة المعرفة بشأن طرق الوصول إلى عالم أكثر سلاماً. وشمل مجلس المديرين أحد عشر عضواً يعينهم الرئيس – معظمهم من الأكاديميين – وأربعة أعضاء بحكم مناصبهم في الحكومة، كان أحدهم عام 1991 مساعداً لوزير الخارجية هو مساعده لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وفي عام 2009 كان المجلس يضم ثلاثة من العاملين السابقين في وزارة الخارجية، أحدهم امتهن الدبلوماسية والآخران عملا مساعدين لوزير الخارجية، ومن ثم كانت هذه التعيينات سياسية.

وفي سياق المنظمات غير الحكومية التي تفرض نفسها على الآخرين، لم يكن

مستغرباً أن يتم تحدي تفسيرات المدرسة الواقعية للمصلحة الوطنية والمبادئ القانونية واجبة الاتباع نتيجة تطور مجموعات قوانين جديدة أو ذات صلاحيات جديدة قائمة على رؤية مثالية، أبرزها تلك المتعلقة بقضايا البيئة وحقوق الإنسان. فكل منها أوضح عودة الطموح الذي كان قوياً جداً في العقد الأول من القرن العشرين من أجل قانون دولي، لكن بصفة أعم عودة المقاربات الثقافية والأيديولوجية للعلاقات الدولية.

وفي الوقت نفسه، فإن جانباً كبيراً من الضغط من أجل هذا التطور جاء من محامين دوليين شجعتهم جماعات حقوق الإنسان مثل (العفو الدولية) التي مقرها لندن، و(مراقبة حقوق الإنسان) التي مقرها نيويورك. وكان التكامل مع مؤسسات السياسة الخارجية أقل مما كان عليه في العقدين الأول والثالث من القرن العشرين. وتم تعقب انتهاكات حقوق الإنسان من خلال المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو فيما يتعلق بإعلان حقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة عام 1948 واستكمل عام 1976 بميثاق دولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبميثاق دولي للحقوق المدنية والسياسية. وفي عام 2005 اتفق جمع من قادة العالم في مؤتمر قمة للأمم المتحدة على أن هناك بصفة عامة «مسؤولية لحماية» البشر من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وهو مفهوم معروف بـ (r2p) لكنه انتقد لاحقاً باعتباره يقيد سيادة الدول لحساب نظام عالمي غربي.[4]

مع تغير جدول أعمال العلاقات الدولية، على الأقل جزئياً تحت ضغط القوانين المثالية الجديدة، كافحت الدبلوماسية لتبقى مواكبة للعصر، مع التزام الدبلوماسيين بتعلم مزيد من القضايا الخاصة و(اللغات) المرتبطة بها. وكانت بعض التغييرات جذرية، كما حدث عندما تأثرت علاقات بريطانيا بتشيلي تأثراً بالغاً عام 1998 بتقديم أمر رسمي لاعتقال رئيس دولة تشيلي السابق وهو الجنرال أغسطو بنوشيه الذي كان يزور بريطانيا لأسباب صحية وتسليمه للمحاكمة بتهم تتعلق بحقوق الإنسان، وذلك نيابة عن القاضي الإسباني بالتازار غارزون. فاعتقل بنوشيه ووضع

قيد الإقامة الجبرية لستة عشر شهراً، لكنه لم يسلم لإسبانيا.

وبقدر ما أعلم من حوارات شخصية فمثل هذه الممارسات ترعب الدبلوماسيين الذين اعتادوا على مفاهيم المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وعلى اعتبار الدبلوماسية أداة ليس فقط لتحقيق مصالح الدولة وإنما أيضاً للتوفيق بين وجهات النظر الوطنية المختلفة. وبالنسبة إليهم، تغيرت المهنة تغيراً دراماياً في زمنهم، وهي مازالت تتغير.

وهناك جزئياً مسألة علم نفس الدبلوماسية. فالدبلوماسيون يميلون لتطوير علاقات نفسية مميزة مع هوية دولتهم، بحيث يلتزمون بمظهر (الأنا) وفقاً لها، ويتصرفون نفسياً كوكلاء للدولة. لكن هذه العملية تجعل (أنانيتهم) سريعة التأثر ليس فقط بمصير مهمتهم ولكن أيضاً بتغير مكان الدبلوماسية.[5]

وبجانب هذا البعد النفسي، هناك مسألة الضغط الناتج عن تعطل نظم الاتصالات الدبلوماسية والتفاعل الرمزي المعمول بها. فوجود فهم مشترك لهذه النظم مهم للاتصالات والتحليل،[6] لكن هذا الفهم يواجه تحدي التغيرات في محتوى الإيماءات واللغة ودلالتهما، وكثيراً ما يحدث ذلك عن عمد. وتمثل هذه العملية جزئياً إخلالاً ببنية الهيبة الهرمية القائمة، التي يعززها خلق صورة عن البهاء والكفاءة والنجاح.[7]

لكن سيكون من الحماقة الإفراط في التهويل من التحدي الذي تمثله المنظمات غير الحكومية لأننا بذلك نخاطر بافتراض أن (الحكومة) تتصرف على نحو مختلف بطريقة متماسكة تقدم الإجابات أو – بدلاً عن ذلك – تخلق المشكلات. لكن الحقيقة هي أن الحكومة تنخرط في صراع حقيقي بين مصالح متناقضة في كثير من الأحيان. وبعيداً عن كون السياسة الخارجية والدبلوماسية في مأمن من هذا الصراع في أحد جوانبه، فإن عجز الآليات الرسمية للسياسة الخارجية عن ضبط التمثيل والتفاوض مع الدول الأجنبية هو اليوم أشد وضوحاً بكثير مما كان عليه قبل قرن من الزمان، وأصبح الوضع أشد بروزاً في العقود الأخيرة.

والقضية قضية ضبط كما أنها قضية تمثيل. ويتضح من رفض مجلس الشيوخ

لعضوية الولايات المتحدة في عصبة الأمم أن هذا العامل ليس جديداً بالنسبة للدولة القائدة في العالم، كما أن الحاجة المستمرة لطلب حكم الكونغرس في التعيينات والمعاهدات عنصر رئيس يؤثر في الدبلوماسية الأمريكية. وهكذا تأثر الدعم الأمريكي (للانفراج) مع الاتحاد السوفيتي عام 1974 بالضغط الذي مورس نيابة عن اليهود الساعين لمغادرة الاتحاد السوفييتي، لاسيما مع تعديل جاكسون–فانيك على قانون التجارة، وهو تعديل أعاق منح وضع الدولة الأكثر تفضيلاً للدول الشيوعية التي قيدت هجرة مواطنيها. كما عكس قانون هلمز–برتون الذي أجازه الكونغرس عام 1996 معارضته لكوبا التي ارتبطت على نحو خاص برئيس لجنة الشؤون الخارجية جيسي هلمز.

علاوة على ذلك فإن كلاً من الوكالات الحكومية المختلفة تمارس دوراً. ولنأخذ العلاقات الأمريكية– السويسرية، وهي ليست قضية رئيسة للدبلوماسية الأمريكية، إذ تميل وزارة الخارجية لانتهاج خط لين لأسباب ليس أقلها أن سويسرا تقوم بدور نافع بتوفير وسيلة للولايات المتحدة لمتابعة العلاقات مع إيران التي لا يوجد معها روابط دبلوماسية، وهذا يشبه ما قام به الاتحاد الأوروبي مع الهيئات الفلسطينية. لكن دائرة العوائد الداخلية تبنت موقفاً أشد صرامة بكثير عام 2009 في سعيها لتطبيق معاهدة ضرائب ثنائية جديدة مع سويسرا ومتابعتها لقضية قانونية ضد أكبر بنوك سويسرا وهو بنك الاتحاد السويسري. وبينما أثبتت الحكومة السويسرية استعدادها لقبول درجة من التخفيف من ممارسة سرية البنوك التي ثبت عدم الترحيب بها بشدة من جانب دائرة العوائد الداخلية، وفعلياً بمجموعة العشرين، فإنها لم تكن مستعدة للاستسلام فيما يتعلق بخصوصية العملاء وسريتهم، كقبول البحث عن معلومات في الحسابات على نحو مصمم للعثور على أدلة على تهرب ضريبي محتمل.

واستدعت القضية سلسلة من الجهات المنخرطة في الدبلوماسية، ليس فقط دائرة العوائد الداخلية في هذه الحالة وإنما أيضاً البرلمان السويسري الذي عليه المصادقة على أية معاهدة جديدة، بل الجمهور الذي لديه فرصة لإسقاطها في استفتاء عام.

وكمثال على نطاق الدبلوماسية، فإن نظم تجنب الضرائب هي مسألة خلافية أيضاً في علاقات ألمانيا بدول من قبيل لكسمبرغ وليختنشتاين، بينما في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين كان سفير بيليز في الأمم المتحدة وأمين صندوق حزب المحافظين في بريطانيا وأكبر مانحيه بريطانياً منفياً لأسباب ضريبية ومقيماً في بيليز.

ومن السهل أن نغفل عن جهات مثل دائرة العوائد الداخلية حين نركز على تحدي رؤساء الحكومات للوسائل التقليدية في السياسة الخارجية. لكن هذه الجهات مهمة ليس فقط لأنها قادرة على تعقيد العلاقات ولكن أيضاً لأن الاستمرارية المؤسسية التي تمثلها تحقق تماسكاً لوجهات النظر ومدى الذاكرة البديلة. علاوة على ذلك فإن وجهات النظر تلك توجه الانتباه لدور التحكيم الذي يقوم به وزراء رئيسيون، ومن ثم خضوع النظام الدبلوماسي لهم. وهذا ينطبق أكثر حتى بالنسبة لأصحاب المصلحة الأقوياء مثل وزراء الدفاع.[8]

ويمثل الوضع الراهن في بعض الجوانب استمراراً لتطور التمثيل الدبلوماسي في زمن الحرب، إذ أدت الحاجة لمواصلة الحرب الشاملة إلى قيام مجموعة من الوكالات الحكومية بمهمة التمثيل. فكتب أشعيا برلين المسؤول عن التقارير السياسية الأسبوعية من السفارة البريطانية في واشنطن زمن الحرب العالمية الثانية ما يلي:

> «تأسست بعثات جديدة لتمثل الخزانة ووزارات الإمداد، والغذاء، وإنتاج الطائرات، والحرب السياسية والاقتصادية، والمعلومات، وأقسام أخرى. فكان لكل وزارة في لندن تقريباً من يمثلها بطريقة أو بأخرى في واشنطن ونيويورك .. والنتيجة هي إقامة ما كان في الواقع وايتهول [أي مقر الحكومة البريطانية] مصغراً قصير الأجل في العاصمة الأمريكية في بداية الأربعينيات».[9]

ويعكس الدور الكبير للوزراء الرئيسيين في إعطاء شكل للدبلوماسية تعقد

الحكومة الحديثة بمعيار الهياكل الداخلية وبالإشارة إلى التمثيل والتفاوض. وتشمل القضايا الأخرى التي تقوم بدور – بجانب سهولة المواصلات – مدى استدعاء حضور الزعماء لحضور آخرين. ويمكن النظر للعملية برمتها بالإشارة إلى العولمة، لكن هناك عوامل بعينها تؤدي دوراً أيضاً، مثل اجتماعات رؤساء الدول في هيئات دولية كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي.

ومن غير الواضح مدى وثاقة الصلة بين التطورات الدولية الأخيرة والمستقبل، وتعكس هذه الصلة مسائل بشأن الخصائص المحتملة لأزمات المستقبل. على سبيل المثال، من المحتمل إلى حد بعيد أن يؤدي الانطباع بتدهور الأحوال البيئية بسرعة إلى التأكيد على المفاهيم المثالية، بل الواقعية بالفعل، للدبلوماسية البيئية. وبالعكس، فإذا كان التركيز على تنافس القوى الكبرى، ربما بين الصين والولايات المتحدة، أو على الاستقرار الإقليمي، لاسيما في الشرق الأقصى وجنوب آسيا والخليج العربي والشرق الأوسط، فإن أفكاراً أكثر تقليدية بشأن الدبلوماسية قد تدخل حيز التأثير، لكن ببعد عسكري قوي.

ويمكن ملاحظة مكان القضايا التقليدية مع استمرار أهمية التمثيل باعتباره مسألة خلافية. فتركيا مثلاً ترفض العلاقات الدبلوماسية مع أرمينيا جزئياً لأنها تعارض سيطرة أرمينيا على إقليم ناغورنو–كاراباخ الذي احتلته أرمينيا في حربها مع أذربيجان عام 1993، وكذلك كرد فعل من جانب تركيا على حملة أرمينيا للحصول على اعتراف دولي بما تقول إنه إبادة جماعية، أي مذابح الأرمن في أثناء الحرب العالمية الأولى، وهو اتهام ترفضه تركيا.

وهذا في جانب منه عقاب من الحكومة التركية لأرمينيا لجعلها تشعر بالندم، برغم أن الترك يحطون من قيمة تسمية جزء من بلدهم (أرمينيا الغربية). فالحدود مغلقة منذ عام 1993. وفي أبريل 2009 كشفت تركيا عن مسودة اتفاق لإقامة روابط دبلوماسية وإعادة فتح حدودها، لكن التهديد بأن تتحول أذربيجان إلى روسيا رداً على ذلك أدى بتركيا القلقة إلى الإصرار مجدداً على أن تنسحب أرمينيا من ناغورنو–

كاراباخ، ومن ثم وضع نهاية لمشروع الاتفاق.

وكانت طبيعة العلاقات الدبلوماسية مسألة خلافية في أماكن أخرى من العالم عام 2009. ففي مارس قطعت الإكوادور علاقاتها مع كولومبيا حين عبرت القوات الكولومبية الحدود للهجوم على قاعدة لأكبر مجموعات حرب العصابات في كولومبيا وهي قوات كولومبيا المسلحة الثورية. وهذه القضية تذكر مرة أخرى بمدى التداخل الوثيق بين العلاقات الدبلوماسية ودعم الحركات المتمردة في دول أخرى (سواء أكان دعماً ظاهراً أو باطناً أو بإغفال المعارضة). وفي عام 2009 أيضاً، أثار انقلاب هندوراس قضايا الاعتراف كما تفعل الانقلابات دائماً، مؤكداً على استمرار دور الدبلوماسية كصورة لإضفاء الشرعية.

وعلى العموم، فالقوة مقبولة، والدبلوماسية تساعد على إدارة التحول. وفي عام 2008 نجحت طغمة عسكرية في القيام بانقلاب في موريتانيا، مما أدى إلى درجة من العزلة الدولية، بما في ذلك تعليق العضوية في الاتحاد الإفريقي وتهديدات بعقوبات من جانبه ومن الاتحاد الأوروبي. ورتبت الدبلوماسية الدولية بدورها - في صورة وساطة قام بها رئيس السنغال المجاورة عبد الله واد - تسوية للمأزق المحلي أفسحت الطريق لعملية انتخابية استقال فيها رئيس الطغمة ثم أصبح رئيساً.

وللتذكير بمدى كون العضوية في الهيئات الدولية مظهراً رئيساً للدبلوماسية الحديثة، فإن الانتخابات حضرها مراقبون من العصبة الإفريقية والجامعة العربية والمنظمة الفرانكفونية الدولية، وكلها أقرت النتيجة. واعتبرت الانتخابات مفتاحاً لتحسين العلاقات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي.

كما وقع انقلاب في غينيا عام 2008، ومرة أخرى كان الاعتراف مقابل إجراء انتخابات مشكلة. وفضلاً عن ذلك، أدى ذبح المتظاهرين المنادين بالديمقراطية في سبتمبر 2009 إلى ضغوط من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي الذي استحثته الدولة الاستعمارية السابقة، أي فرنسا.

وبالانتقال إلى أنواع ومظاهر أخرى للدبلوماسية، فإن المؤسسات المالية مارست دوراً رئيساً في دبلوماسية مالية كانت مظهراً مهماً للعلاقات الدولية.[10] وفي الوقت نفسه، تأثرت عادة التجارة في السلع الرئيسة، وأهمها النفط والحبوب، بالتدخل الحكومي، كما في إمدادات الحبوب إلى الصين في الستينيات والتسعينيات.[11]

ويعكس البعد العسكري المهم للدبلوماسية جزئياً مدى تطوير بعض الجيوش لنظمها الخاصة للحصول على معلومات عن الدول الأجنبية، ولتعزيز المصالح هناك ومتابعتها. ووكالة استخبارات الخدمات البينية الباكستانية هي مثال بارز على ذلك، لكن تطوير وزارة الدفاع الأمريكية لنظام للمراجعة الاستراتيجية للدول الأخرى جدير بالذكر أيضاً. وبوجه خاص، فإن حاجة الوزارة للرجوع إلى وزارة الخارجية أو وكالة الاستخبارات المركزية من أجل المعلومات قد تراجعت على نحو واضح. كما تقدم قيادات المناطق التابعة للوزارة بنية تحتية مكانية تبني شكلاً مختلفاً من الحضور والدبلوماسية عن شكليهما في وزارة الخارجية.

واستمرت حركات التمرد في توفير أجواء مناسبة لدبلوماسية تركز على العنف، كما في الدعم الباكستاني والسعودي والأمريكي للمقاومة الأفغانية لنظام كابل الذي دعمه السوفييت في الثمانينيات. كما يبدو أن الدبلوماسيين قد أدوا دوراً في الإرهاب، كما حدث عام 1988، فبينما كانت هناك تقارير توحي بأن المبعوث الإيراني إلى سوريا قدم للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة التي مقرها دمشق أموالاً استخدمت لتمويل تفجير الرحلة 103 لطائرة شركة بان آم فوق لوكيربي، كانت هناك تقارير أخرى عن أوامر ليبية بهذه العملية، وقد قادت هذه التقارير إلى عمل قانوني ناجح.[12] وأدت (الحرب على الإرهاب) إلى زيادة بعد الاستخبارات في السياسة الخارجية الأمريكية، مع توسيع السفارات بناء على ذلك. وهكذا أصبحت أديس أبابا مركزاً رئيساً للتمثيل الأمريكي بسبب قوة النشاط الإسلامي في الصومال المجاورة. وانطبق الأمر نفسه على جيبوتي.

ويذكرنا دور وكالات الاستخبارات بقوة بمدى التراجع الجزئي في مكانة

الدبلوماسية كمصدر مميز للمعلومات. والأخطر هو أن قدرة هذه الوكالات على توجيه جمع المعلومات وتحليلها هي مؤهل قوي لموقف الدبلوماسيين لأسباب ليس أقلها أن نظم وزارة الخارجية أقل تناغماً إلى حد بعيد مع مثل هذا التوجيه وذاك التحليل في كثير من الأحيان.

فاستكملت الهياكل التقليدية الراسخة للسفارات بمبعوثين أكثر خصوصية، إن لم يكن قد حل هؤلاء محل تلك الهياكل، وهو وضع له سوابق تاريخية كثيرة. وهكذا عينت إدارة أوباما الجديدة عام 2009 مبعوثين خاصين إلى الشرق الأوسط وإلى أفغانستان وباكستان، هما على التوالي جورج ميتشل وريتشارد هولبروك، بينما تصرف رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ جون كيري كوسيط مع سوريا، وقيل إنه على اتصال هاتفي بالرئيس السوري بشار الأسد. وكان هذا ضرورياً في غياب التمثيل الدبلوماسي. وأدت محاولات إدارة أوباما لتحسين العلاقات إلى زيارة قام بها في مارس 2009 وفد رفيع المستوى (ضم القائم بأعمال مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وممثلاً عن مجلس الأمن القومي)، أعقبها محادثات لإعادة فتح السفارة في دمشق.

وفي يوليو 2009 اتضح إصرار الإدارة على المضي قدماً في عملية سلام الشرق الأوسط في إرسال سلسلة من الشخصيات البارزة إلى المنطقة بمن فيهم ليس فقط جورج ميتشل بل أيضاً وزير الدفاع روبرت غيتس، ومستشار الأمن القومي جيمس جونز، ودينيس روس وهو مستشار خاص للسياسة الخارجية. واعتبر حضورهم ضرورياً لتقديم الضمانات الأمنية – خاصة ضد إيران – التي قد تشجع إسرائيل على التسوية بشأن المستوطنات في الضفة الغربية، لكن دورهم، مثل دور هولبروك، اعتبر أيضاً التفافاً على موقف وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون.

وفي الوقت نفسه، ظلت قضية التمثيل التقليدية شديدة الأهمية في الشرق الأوسط، وتركزت على إسرائيل وفلسطين، مع عزل حركة حماس الإسلامية التي فازت في انتخابات عام 2006 في غزة لأنها رفضت الاعتراف بإسرائيل أو

التخلي عن العنف. فاللجنة الرباعية – التي تضم بلدين هما الولايات المتحدة وروسيا، ومنظمتين هما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأعطيت تعليمات لتعزيز المفاوضات – وضعت ثلاثة شروط لكي تنضم حماس للمفاوضات. فكان على حماس احترام جميع الاتفاقات السابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية (وهي أساس السلطة الفلسطينية، والحكومة السابقة) مع إسرائيل، والاعتراف بإسرائيل، والتخلي عن العنف بشكل قاطع. ورفضت حماس بدورها فكرة الشروط المسبقة وادعت أن إسرائيل استهانت مراراً بقرارات الأمم المتحدة، وأن حركة فتح المنافسة لم تكسب شيئاً من الاعتراف بإسرائيل.

وثبت أن تحدي التاريخ الدبلوماسي يشبه تحدي الدبلوماسية من جانب مفاوضين آخرين على نحو يمكن التعلم منه. فبرز على السطح تحيز قوي ضد التاريخ الدبلوماسي في منتصف القرن العشرين، واستخف بالموضوع في كثير من الأحيان على نحو ما جاء في كلمات جي إم يونغ: «باعتباره سجلاً لما قاله موظف لموظف آخر».[13] واعتبرت التقنيات المستخدمة قديمة، واعتبر أن الحقل المعرفي قد عفا عليه الزمن وغير ذي صلة بالقضايا والاهتمامات المعاصرة. واستحضر تاريخ الدبلوماسية الذي يجسر الهوة بين علم السياسة والإنسانيات ليصبح عرضة للنقد من كلتا الجهتين. فبالنسبة إلى علم السياسة كان التاريخ الدبلوماسي ينقصه التعقيد النظري المطلوب.[14] وفي مجال الإنسانيات، أثار تاريخ الدبلوماسية عداء مدرستين فكريتين هما ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية.

وفي الواقع فإن الانتشار الواسع لمذهب النسبية – أي التحديد الاجتماعي للصفات المميزة للفعل الإنساني وهويات الإنسان – عزز من تهميش تاريخ الدبلوماسية. فبقدر الخلاف حول قيمة الوثائق التاريخية، تجرد التاريخ الدبلوماسي من المعنى والدلالة، إذ يعتمد على مثل تلك الوثائق لبعث الماضي من جديد. وبالنظر للانشغال اللغوي الكامل لجانب كبير من علم التأريخ الغربي بالخطاب، أصبح كثير من العلماء يرفضون المعايير المستندة إلى وقائع، وتحولوا بعيداً عن الدبلوماسية نحو

موضوعات اجتماعية وثقافية مستوحاة من علم الإنسان أو متعلقة بالجنس أو النوع البشري تفهم بطريقة ضيقة.

علاوة على ذلك فإن رد الفعل المعادي للتمركز حول أوروبا – وهو ما كان ببساطة يساوي الإمبريالية الفكرية في الكتابة التاريخية – ولد نفوراً موازياً من تشكل النظام الدولي الغربي وصعود القوى الكبرى، وهما موضوعان أساسيان في التاريخ الدبلوماسي المألوف. وبدلاً من ذلك، كفل تراجع أهمية أوروبا في العالم أن تبدو موضوعات التاريخ الدبلوماسي التقليدية أقل صلة بالواقع. وأسهمت الاتجاهات العالمية التي بدأت تتشكل منذ عام 1945، والمشكلات المقاومة (إن لم تكن المانعة) على ما يبدو للحلول الدبلوماسية، في مزيد من تشويه سمعة أعراف الدبلوماسية التقليدية ومبادئها، كما فعل الشيء نفسه النمو التقني الذي لا هوادة فيه. وكانت القضايا الأيديولوجية مهمة أيضاً، لاسيما تشويه سمعة المؤرخين الدبلوماسيين (والعسكريين) على يد الأيديولوجيات التي تفضل دراسات السلام والمؤسسات.[15] وفي الواقع، ارتبطت الدبلوماسية التقليدية بالحرب ارتباطاً حاسماً، ويمكن إرجاع هذا الموضوع في الماضي إلى العقد الأخير من القرن الثامن عشر، وهو يقف خلف أول مبادئ الرئيس ويلسون الأربعة عشر عام 1918. وفي الولايات المتحدة تراجعت نسبة أقسام التاريخ الجامعية التي توظف مؤرخاً دبلوماسياً واحداً على الأقل من 75 في المائة عام 1975 إلى أقل من 50 في المائة عام 2005، وذلك في فترة شهدت توسعاً كبيراً في المهنة.[16] ويمكن ملاحظة اتجاه مماثل في بريطانيا.

ومن المفارقات أن تلك الفترة شهدت أيضاً تحسناً ملحوظاً في نطاق دراسات السياسة الخارجية وتعقدها. فمنذ السبعينيات والمؤرخون الدبلوماسيون لا يوسعون فقط من نطاق المصادر التي يرجعون إليها باطراد – من الأوراق الخاصة للوزراء والموظفين الرسميين والدبلوماسيين إلى الوثائق التي تلقي الضوء على مناقشات السياسة من جانب الجمهور – بل يزداد أيضاً تبنيهم لمنهج متعدد الأبعاد بوعي ذاتي،[17] ولقضايا أعم من قبيل الافتراضات الأخلاقية والفكرية للسياسة الوطنية،

وأبعاد العمل الدبلوماسي المتعلقة بالجيش والأسطول، وأهمية التأثيرات النظامية، ومدى تأثير اعتبارات السياسة الفردية والمحلية والديوانية وقيودها في الشؤون الخارجية.[18] ويمكن توسيع السياسة الديوانية لتشمل الأفراد والمؤسسات التي تتنافس من أجل التأثير في النظم الديوانية الحديثة، كالرئاسة الأمريكية.[19]

ويمكننا أن نتعلم من مصير تاريخ الدبلوماسية، لكنه ليس مصيراً متفرداً على الإطلاق. إذ يمكن تتبع التاريخ العسكري في المسار نفسه،[20] وكذلك التاريخ الدستوري والقانوني. ولا تقلل هذه النقطة من أهمية التغييرات في التاريخ الدبلوماسي وأصدائه، فالعوامل المشتركة متشابهة، ولكن هناك حاجة واضحة لوضعها في سياق.

وكانت هناك مؤشرات على مأزق الدبلوماسية أوضح من حالة تاريخ الدبلوماسية. وبوجه خاص، أدى زيادة عدد الدول المستقلة إلى تبني النشاط الدبلوماسي كتأكيد على السيادة والأهمية، حتى وجدت دول كثيرة نفسها عاجزة عن مواصلة تمثيلها. وفي أوائل السبعينيات، تسبب الركود الخطير الذي أحدثه الارتفاع الحاد في أسعار النفط بعد حرب يوم الغفران (أو السادس من أكتوبر) في أزمة عامة في ماليات الحكومات، ليس أقلها لأنه أنهى (الازدهار الطويل) الذي أعقب الحرب العالمية الثانية. وكانت هناك مشكلات متكررة مرتبطة بحالات ركود في أوائل الثمانينيات وأوائل التسعينيات وأواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وازدادت حدة الصعوبات نتيجة انهيار دول ونظم بعينها، مثل زائير موبوتو في منتصف التسعينيات. وكنتيجة لذلك لم يحصل المبعوثون الزائيريون على مستحقاتهم المالية فانهار التمثيل. وبلغت الطبيعة العلنية لجانب كبير من الدبلوماسية حداً لم يكن معه هذا الانهيار سراً. فبين عامي 1993 و1995 كانت هناك تقارير صحفية عديدة عن معيشة أفراد البعثة الدبلوماسية الزائيرية في بون (ألمانيا) من دون كهرباء وهواتف، ونومِ القائم بالأعمال في وارسو الذي لم يتلق راتبه في محطة القطارات، وإغلاق السفارة في هراري (زيمبابوي) بسبب عدم دفع الإيجار. وكان هذا أمراً مهماً لأن

نظام موغابي مارس دوراً مهماً في زائير.

وكان انهيار أفكار الحصانة الدبلوماسية مظهراً مختلفاً لمأزق الدبلوماسية. فلم يكن الدبلوماسيون ولا سفاراتهم في مأمن من الهجوم. وهذه الهجمات لم يشنها الإرهابيون والجماهير الشعبية فقط، وإنما أيضاً النظم المتطرفة التي كانت تبحث عامدةً عن رمز بارز لكل من النظام القديم والسيطرة الخارجية للهجوم عليه. ومن ثم ثبت أن السفارات - لاسيما سفارة بريطانيا - هدف حقيقي ورمزي خلال الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى في الصين. كما شنت هجمات بالقنابل على السفارتين الأمريكية والبريطانية في طرابلس (ليبيا) عام 1967 رداً على مزاعم خاطئة بأن هاتين الدولتين قد أيدتا إسرائيل في حرب الأيام الستة.

وساعد اقتحام السفارة الأمريكية في طهران عام 1979 واحتجاز أفرادها كرهائن لما يزيد عن 400 يوم على ترسيخ الثورة الإسلامية باعتبارها قوة معادية لأمريكا، كما أفرزا نقطة خلاف رئيسة في العلاقات الأمريكية-الإيرانية. وعندما قيل لزعيم الثورة آية الله خوميني إن القانون الدولي كان ينتهك، ادعى أن التقيد بمثل هذه المبادئ يجب دائماً أن يأتي بعد الالتزام بالإسلام، وتساءل عن أي شيء فعله القانون الدولي لشعب إيران. كما أصبح مصير الرهائن الاثنين والخمسين مهماً في السياسة الداخلية الأمريكية، وكان فشل محاولة الرئيس كارتر في إنقاذهم عام 1980 رمزاً على ضعفه، وأسهم فشله في إعادة انتخابه. فكان الهجوم على السفارة عملاً رمزياً ومحاولة لإغلاق ما كان يعتبر نقطة حشد لمعارضي الثورة الإسلامية.

ولا تزال الولايات المتحدة لا تملك علاقات دبلوماسية مع إيران. بل تمثل سويسرا المصالح الأمريكية في إيران، فهي تقدم خدمات قنصلية للأمريكيين الذين يعيشون في إيران، كما تقوم بدور قناة الاتصال الدبلوماسية. لذلك استدعت الحكومة الإيرانية المبعوث السويسري في يونيو 2009 للاحتجاج على ما اعتبرته بيانات تدخل من جانب الرئيس أوباما بشأن الانتخابات الإيرانية الأخيرة. كما قطعت بريطانيا وإيران علاقاتهما الدبلوماسية عام 1979 ثم أعادتاها عام 1988 برغم

استمرار اضطرابها. والمقارنة بين حالتي العلاقات الأمريكية والبريطانية مع إيران تثير تساؤلات حول قيمة (الارتباط البناء) الذي يتحقق بوجود سفارة، برغم أن السفارة تقوم أيضاً بوظائف أخرى. علاوة على ذلك، لا يتحقق التمثيل فقط لدى نظام غير متعاطف وإنما أيضاً لدى معارضيه، وذلك في صورة التشجيع الذي يقدمه وجود السفارة. فهذا الوجود هو شهادة على مدى عدم نسيان شعب البلد. ورفض إرسال مبعوثين يستخدم بانتظام لإظهار الغضب، كما حدث في أغسطس 2009 حين رفضت روسيا إرسال سفير إلى أوكرانيا.

فالسفارات مواقع شديدة الرمزية، وهي تفهم بهذه الصفة. وهكذا يمكن لموقعها أن يؤكد التزامات سياسية، كما حدث عام 1995 حين أقنعت اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة الكونغرس بالتصويت لصالح نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في خطوة لم ترحب بها الحكومتان. واتضحت حساسية موقع السفارات في إسرائيل مرة أخرى عام 2009 حين تخلت بريطانيا عن خطط لنقل سفارتها في تل أبيب إلى برج ضخم جديد يملكه ملياردير إسرائيلي يقيم في لندن، انتقد لاستثمار أمواله في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وليست إسرائيل هي القضية الوحيدة. فالصين احتفظت بسفارتها في بلغراد خلال سنوات ميلوسيفيتش مما جعلها هدفاً للهجوم الجوي الأمريكي عام 1999. وادعى الأمريكيون أن صاروخ كروز الذي أصابها لم يكن يستهدفها، لكن بعض المعلقين أشاروا إلى أن الهجوم قصد به إرسال رسالة إلى الصين بشأن الحاجة للابتعاد عن صربيا. وكانت العربية السعودية واحدة من ثلاث دول فقط اعترفت بحكومة طالبان بأفغانستان في التسعينيات، وكانت قد مولت النشاط الأصولي في أفغانستان منذ معارضة الحكم السوفييتي في الثمانينيات فصاعداً. وبالعكس، كانت العربية السعودية تمانع بشدة في الإصغاء للطلبات الأمريكية لإعادة فتح سفارتها في بغداد بعد حرب الخليج الثانية، وهي خطوة اعتبرت قبولاً بتغيير حكم صدام حسين.

ويميل الجمهور الغربي لتخيل أن سفاراته ودبلوماسييه يتعرضون للاعتداء على

نحو هو الأكثر شيوعاً. وبالفعل فإن الجيش الجمهوري الأيرلندي هاجم دبلوماسيين بريطانيين بينما هاجمت القاعدة السفارتين الأمريكيتين في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا) بشاحنات مفخخة عام 1998 فأوقعت كثيراً من الضحايا (معظمهم من السكان المحليين) مما جذب الانتباه جزئياً لهذه الهجمات. وتعرضت القنصلية البريطانية في إسطنبول لهجوم بالقنابل عام 2003.

مع ذلك، كانت سفارات الدول الأخرى ودبلوماسيوها أيضاً أهدافاً للهجوم. فهوجم الدبلوماسيون الأتراك من جانب الجيش السري لتحرير أرمينيا منذ السبعينيات. وفي عام 1980 استولى إرهابيون على السفارة الإيرانية في لندن مما أدى لاقتحامها بعد حصارها. وفي مايو 2008 سعت ميليشيا حزب الله لقتل دبلوماسيين سعوديين في بيروت بسبب دعم السعودية لميليشيات منافسة. وفي أكتوبر 2009 وقع هجوم انتحاري بقنبلة خارج السفارة الهندية في كابل، وقد ظلت باكستان والأصوليون الإسلاميون لفترة طويلة يعتبرون أن الهند تتدخل في أفغانستان من أجل تحقيق مصالحها الجغرافية--السياسية.

واستحوذت على عناوين الأخبار أحداث من قبيل حصار السفارات، لكن مأزق الدبلوماسية عملياً كان أكثر من مسألة الدور المتنامي لفاعلين ووسطاء آخرين في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، برغم وجود حالات فشل من الطراز الأول أيضاً في تقارير الدبلوماسيين وتمثيلهم. وهكذا فشل المبعوث البريطاني في بيونس أيريس أنطوني وليام عام 1982 في تقدير احتمال قيام الأرجنتين بهجوم على جزر فوكلاند، بينما بدا في يوليو 1990 أن المبعوثة الأمريكية في بغداد أبريل غلاسبي – وهي دبلوماسية محترفة تتحدث العربية – تركت انطباعاً لدى صدام حسين بأن الولايات المتحدة لن ترد على عمل ضد الكويت. فهي بالتأكيد استخفت بخطورة الأزمة. لكن صدام حسين أصر تماماً على إساءة فهم ما قيل له متابعةً لأمانيه المنمقة التي تبطن عدوانه.[21]

ودلت حرب فوكلاند عام 1982 على قيمة المهارة الدبلوماسية وعدد الوكالات

المنخرطة في صياغة السياسة الخارجية. ففي الأرجنتين التي كانت ديكتاتورية، كان الجيش يحدد السياسة، بينما في بريطانيا فإن الأدوار الرئيسة قامت بها رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر ووزارة الحرب ورئيس أركان الدفاع. أما وزير الخارجية فرانسيس بيم فنحته جانباً رئيسة وزراء نزاعة للانتقاد. لكن دبلوماسيين بريطانيين أبرزهم سير بكولاس هندرسون (واشنطن) وسير أنطوني بارسونز (الأمم المتحدة) مارسا دوراً رئيساً في وضع حد لمحاولات الوساطة الدولية، ومن ثم توفير فرصة للجيش البريطاني للهجوم والانتصار. فرد هندرسون على الضغط الأمريكي من أجل ضبط النفس بالتساؤل عما إذا كان الحياد البريطاني سيقدر إن تعرضت بورتوريكو للهجوم. أما في الولايات المتحدة، فاتخذ الرئيس رونالد ريغان ووزير الخارجية أليكساندر هيغ ووزير الدفاع كاسبر واينبرغر والمبعوثة لدى الأمم المتحدة جين كيركباتريك مواقف مختلفة. فكانت الاستجابة الأمريكية تذكيراً بالطبيعة المشروطة للتحالفات، ومن ثم الحاجة للاعتماد على الحزم والاستفادة من الانقسامات داخل جماعة صناع القرار في الدول الحليفة.[22]

ووفر خلق مؤسسات جديدة للسياسة الخارجية منذ الأربعينيات فرصة للدبلوماسية وكذلك فرصاً للدبلوماسيين. وأثبتت خبرتهم أنها عنصر رئيس في التوظيف والتشغيل في عالم المؤسسات الدولية المتنامي وفي الهيئات الوطنية التي أنشئت للتعامل مع هذه المؤسسات ومع نطاق الأنشطة التي نفهمها اليوم باعتبارها السياسة الخارجية. وأصبحت العضوية في الهيئات الدولية كمجلس الأمن بالأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومجموعة السبع التي باتت اليوم مجموعة الثماني، هدفاً رئيساً للدبلوماسية. فدول مثل البرازيل وألمانيا والهند وجنوب أفريقيا سعت لعضوية مجلس الأمن كدليل على أهميتها، بينما طرحت أيضاً مزاعم بشأن دور دول بعينها كممثلة لدوائر إقليمية. وعكست هذه الدبلوماسية لتأكيد الذات مدى تمثيل مجلس الأمن لخرق ذائع للغاية لمبدأ التكافؤ بين الكيانات ذوات السيادة. كما وفرت هيئات أدنى – كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمانة الاقتصادية لأمريكا

اللاتينية – فرصاً للنشاط الفردي والوطني ولتأكيد الذاتين الفردية والوطنية، تماماً كما فعل موقع الأولمبياد.

وبرغم أن الدبلوماسية متعددة الأطراف توفر نظرياً المساواة بين جميع الدول المنخرطة فيها، فإنها في الواقع تتصف بطبيعتها بالتسلسل الهرمي، وهذا يقود للتأكيد على العضوية في المنظمات الدولية الحكومية ذات الصلة والمكانة فيها، وهو تأكيد ليس رمزياً ببساطة في جذوره.[23] وتوفر هذه العضوية بالنسبة للدول الأصغر فرصة لدبلوماسية الأهمية.[24] فربما ليس لدى الصين أو الولايات المتحدة وقت كبير للتفكير في بولندا، ناهيك عن سلوفينيا، لكن هذه الأخيرة تستطيع القيام بدور كعضو في الاتحاد الأوروبي.

وأهمية العضوية في الهيئات الدولية تبلغ حد إمكانية إنهائها كدليل على الازدراء. فنظام الفصل العنصري أدى إلى فقدان جنوب أفريقيا حضورها في المنتديات الدولية، وعقد وضع الدولة المنبوذة هذا الدبلوماسية مع استمرار أهمية الدولة. ويمكن تعليق الاجتماعات بدلاً عن ذلك. وهكذا تعطل مجلس الناتو–روسيا – وهو الجهة الرسمية للمحادثات على مستوى الوزراء والسفراء – عام 2008 بعد صراع روسيا مع جورجيا. وأعيد افتتاح المجلس بدوره في ربيع 2009 حيث سعى الرئيس أوباما لتحسين العلاقات مع روسيا.

وفي داخل أوروبا، لم يشمل عدد منظمات التعاون الدولي ذات الصلة الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي فقط، بل أيضاً اتحاد غرب أوروبا ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد نظر إليها بإحسان على أنها مؤسسات متشابكة، لكن محاولة توفير التماسك استلزم جهداً دبلوماسياً كبيراً داخل أوروبا مع تضاعف التفاوض لمحاولة التخفيف من الصعوبات. كما عقد عدد المؤسسات التمثيل الدولي والقضايا التي انطوى عليها، وكذا توفير فرص عديدة للدبلوماسيين.

وفي الوقت نفسه، ساعد تضاعف المؤسسات على ضمان وجود مجموعة منوعة من الهيئات لمواجهة تحديات معينة. وبوجه خاص، فإن بديلاً أوروبياً لحلف شمال

الأطلنطي كان ممكناً في ذلك الوقت، وبرغم أنه افتقد قوة الحلف العسكرية، فإنه لم يكن معتمداً سياسياً على الولايات المتحدة. وكانت أزمة كوسوفو عام 1999 محفزاً رئيساً لتطوير الدور الدولي للاتحاد الأوروبي، وشجعت بدورها الاتحاد الأوروبي على اتخاذ موقف أكثر فعالية في دبلوماسية البلقان وفي إدارة الأزمة.[25] كما عكس تنوع الهيئات ذات التمثيل الدبلوماسي تخصص الدبلوماسية الدولية، كما في الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي مارست دوراً كبيراً مع صعود الانتشار النووي كقضية رئيسة.

والتجارة مصدر مهم على نحو خاص وهدف للتعاون الدولي، ومن ثم للمنظمات الدولية الحكومية التي تتطلب الدبلوماسية. ولم يتم اتباع المسار الأوروبي – من الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي ووحدة العملة – في أماكن أخرى، لكن في الأمريكتين أثرت الدبلوماسية تأثيراً كبيراً في إنشاء منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا)، واتفاقية قرطاج/مجموعة أردينو عام 1969 (أنديان)، والسوق المشتركة لجنوب أمريكا عام 1990 (ميركوسور)، وفي الحفاظ عليها، وفي المناقشات بشأن توسيعها.

وثبت أن تحقيق التعاون على هذا المستوى بشأن قضايا الهجرة والمخدرات أشد صعوبة بكثير. فعوضاً عن ذلك، تؤدي الدبلوماسية الثنائية دوراً رئيساً في هذه المجالات. وترتبط هذه الدبلوماسية ارتباطاً مهماً أيضاً بالهياكل متعددة الأطراف. فالمحاولات الثنائية لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والصين قادت إلى (الحوار الأسمى) الذي بدأ عام 2005 وركز على الدبلوماسية، و(الحوار الاستراتيجي والاقتصادي) الذي انعقد لأول مرة في يوليو 2009 وهو مصمم لتوسيع الطبيعة السياسية لهذا المحفل الدبلوماسي، ومن ثم حضرته وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون وكذلك وزير الخزانة.

ومن ثم ظهر بجانب الهيئات الجديدة والموسعة للدبلوماسية متعددة الأطراف نطاق أكبر من الهيئات الثنائية لأسباب ليس أقلها سعي الدول لتوظيف القوة

الناعمة لروابط الثقافة وغيرها لتلطيف العلاقات. وتم السعي لتحقيق هذا الهدف بأقوى ما يكون بين الحلفاء الذين شعروا أن تحالفهم يعوزه الأساس الكافي في مواقف العامة. ففي عام 1975 أنشأت إدارة الرئيس فورد لجنة الصداقة بين اليابان والولايات المتحدة، وهي وكالة اتحادية مستمرة حتى اليوم تتعهد بتطوير الروابط التعليمية والثقافية. ولم يكن هناك ما يشبهها في اليابان، لكن مؤسسة اليابان التي أسستها الحكومة عام 1972 خصصت جانباً كبيراً من اهتمامها لعلاقات مماثلة مع الولايات المتحدة. مع ذلك، ثبت أن التلفزيون والسينما والتجارة أشد أهمية بكثير من العلاقات الدبلوماسية في خلق التصورات وإقامة الروابط.

واعتمدت الدبلوماسية بوضوح عبر نطاق أنشطتها الواسع على مفاهيم المدرستين الواقعية والمثالية، وهو نمط يمكن إرجاعه للماضي، وكانت له استمرارية خاصة في حالة البابوية. فاعتبرت قضايا مثل المجاعة والمرض والفقر مؤثرة ليس فقط في الدول التي تعاني منها ولكن لدول أخرى أيضاً، إذ تربط تدفقات اللاجئين وتحركات الأمراض المعدية في كثير من الأحيان بين دول بعيدة جداً. ويوفر التعاون الدولي باعتباره وسيط التعامل مع هذه القضايا فرصة للدبلوماسية، ليس أقلها في خلق القواعد والاستجابات وتطبيقها.

وثبت أيضاً أن البيئتين الطبيعية والسياسية مجالان رئيسان للتعاون، باعتبار أن العمل العابر للأوطان حاسم فيهما. فتم الدفع بموضوع حماية البيئة كمحاولة لخلق قواعد دولية، وعلى الأخص للنص على هذه القواعد في اتفاقات لا تقوم على اتفاقات ثنائية لأنها اعتبرت غير كافية إن لم تكن توجهها المصلحة الذاتية ويمليها الأقوى. وقدمت قضايا حقوق الإنسان أساساً آخر للدبلوماسية، مع التداخل مرة أخرى بين العمليات الرسمية للدبلوماسية وتلك التي يقوم بها غير الدبلوماسيين، لاسيما المحامين.

وقدمت الحاجة للتعاون ضد التهديدات السياسية غير المرغوبة أساساً إضافياً للدبلوماسية. وشملت هذه التهديدات الإرهاب ونقل الأسلحة. وهكذا أدى

الانهيار الواضح للقيود السابقة – خاصة في تجارة التكنولوجيا النووية – إلى أن تصبح قضية عدم الانتشار النووي دولياً قضية رئيسة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وصولاً لهياكل وممارسات جديدة، لاسيما إطلاق الولايات المتحدة في مايو 2003 (مبادرة أمن الانتشار النووي)، وهي محاولة للقيام بعمل مشترك ضد نقل أسلحة الدمار الشامل. وبحلول عام 2009 كانت هناك أكثر من تسعين دولة مشتركة في هذه المبادرة المفيدة باعتبارها تنظيماً يعوزه البنية، إذ ليس له مقر أو سكرتارية. وفي عام 2006 لحق بهذه المبادرة (المبادرة العالمية لمحاربة الإرهاب النووي). وبحلول عام 2009 كان فيها 75 مشاركاً.

وبلغت أهمية الانتشار النووي حد موافقة مجلس الأمن بالأمم المتحدة على رفع العقوبات عن ليبيا عقب إبدائها استعداداً عام 2003 للتخلي عن برنامجها للأسلحة النووية (وكذلك دفع تعويض عمن قتل في تفجير الرحلة 103 لطائرة شركة بان آم فوق لوكيربي عام 1988). وارتبط هذا التحسن في العلاقات بإعادة الروابط الدبلوماسية مع بريطانيا عام 2001 (بعد قطيعة دامت 17 عاماً) ومع الولايات المتحدة عام 2006 (بعد قطيعة دامت 24 عاماً).

وبجانب حجج حقوق الإنسان وتلك التي تدافع عنها، فإن الاستحقاق [أي ضمان الوصول للمنافع بناء على حقوق راسخة أو بتشريع] شكل آخر للبلاغة الدولية يمكن أن يشكل دافعاً باتجاه اتفاق دولي. ويمكن ملاحظة لغة الاستحقاق – سواء للتعاون أو الإجماع – عبر نطاق من المحاولات لخلق تحالفات ضد ما يقدم باعتباره أموراً مثيرة للغضب أبرزها الإرهاب أو التدهور البيئي أو النظام الاقتصادي العالمي. كما توظف لغة الاستحقاق عبر الطيف السياسي.

وفي الوقت الذي يستمر فيه التأكيد على المنظمات متعددة الأطراف تظل الدبلوماسية التقليدية مهمة. وهكذا تمركزت العلاقة الأمريكية– السعودية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حول المبعوث السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان. بالإضافة إلى ذلك، فإذا كان زعماء الدول يسافرون الآن أكثر من

ذي قبل، فإن هذا يمثل على أحد المستويات مساراً آخر في الدبلوماسية التقليدية بقدر ما يمثل تقليلاً من شأن الدبلوماسيين المحترفين.

ولا ريب أن سرعة هذا السفر زادت جداً في النصف الثاني من القرن العشرين، بينما - وهذا من المفارقات - كثيراً ما أصبحت حقوق الهبوط للخطوط الجوية مسألة خلاف وتفاوض. فلم يسافر نيفيل تشامبرلين إلى الخارج لأول مرة - وقد ولد عام 1869 - إلا عام 1938. فذهب ثلاث مرات لمحاولة ترتيب تسوية سلمية للأزمة التشيكية، ثم إلى روما في يناير 1939. وأثرت الحرب الباردة في نطاق سفر رؤساء الوزراء اللاحقين، لكن في عام 1959 زار هارولد ماكملان موسكو من أجل محاولة تهدئة أزمة برلين. وكانت هذه أول زيارة إلى موسكو يقوم بها زعيم غربي رفيع المستوى منذ عام 1941، وقصد منها الدفع قدماً بدبلوماسية القمة. وأعقبها في العام نفسه مؤتمر لوزراء الخارجية في جنيف.[26]

وبحلول الثمانينيات كان الحال مختلفاً للغاية عما كان عليه قبل نصف قرن. فمارغريت تاتشر «لم تحاول أبداً أن تتحدث بلغة أجنبية» وفقاً لزميل سابق لها في مجلس الوزراء وأحد مؤيديها وهو نيكولاس ريدلي،[27] لكنها سافرت كثيراً إلى الخارج، لاسيما إلى واشنطن وقمم الاتحاد الأوروبي. وأصبحت الدبلوماسية العلنية التي يقوم بها قادة الدول جزءًا رئيساً من العلاقات الدولية، لاسيما مع زيارة ريتشارد نيكسون إلى بكين عام 1972، ودور أنور السادات في تسوية التوترات المصرية-الإسرائيلية المريرة في السبعينيات، خاصة رحلته إلى القدس في نوفمبر 1977،[28] ودور ميخائيل غورباتشوف في إنهاء الحرب الباردة في الثمانينيات، خاصة قمة ريكيافيك عام 1986 التي جمعته بالرئيس رونالد ريغان. وأصبح السفر بالطائرات أكثر راحة. فكتب السفير البريطاني في بكين جون أديس عام 1972: «إن قمرة الدرجة الأولى في [طائرة جامبو-جيت من طراز] 747 أكثر شبهاً بصالة كبيرة في باخرة، وتجنب المرء تماماً الشعور بالضيق من السفر في قطار أنفاق».[29]

وأصبح معدل سفر الزعماء البريطانيين مسعوراً في ظل طوني بلير الذي ظل

رئيساً للوزراء من عام 1997 إلى عام 2007. واستخدمت هذه الزيارات للدبلوماسية الاقتصادية وكذا للدبلوماسية السياسية، كما حدث عام 2007 حين كانت زيارته للعاصمة الليبية طرابلس فرصة لإعلان صفقة شملت قيام شركة البترول البريطانية باستثمار ما قيمته نحو 900 مليون دولار أمريكي في إنتاج النفط والغاز الليبيين. وكان بالفعل قد زار ليبيا عام 2004 في أول زيارة قام بها رئيس وزراء بريطاني إلى هناك منذ عام 1948. كما وسع بلير سيطرته المؤسسية على السياسة الخارجية، لاسيما مع إنشاء (أمانة الخارجية والدفاع) داخل مقر رئاسة الوزراء في 10 شارع داونغ عام 2001. وتبين أيضاً أهمية العلاقات على مستوى عال عام 2008 حين تحدث الرئيس جورج دبليو بوش هاتفياً إلى العقيد الليبي القذافي، بينما صافح الرئيس أوباما القذافي في يوليو 2009.

لكن قادة الدول لم يكن لديهم الوقت ولا الاهتمام ولا الاستعداد للتفاوض على الاتفاقات التفصيلية، بينما لم يستطيعوا الذهاب إلى كل مكان. لذلك ترك معظم المجال للدبلوماسيين، برغم أن كثيراً منهم قيدتهم إلى درجة كبيرة الحاجة للاستجابة لمقتضيات السياسة، لاسيما التزامات حكوماتهم بالسياسات، ومن ثم الأيديولوجيات. فالاحتراف المهني في خدمة تعريف أوسع للمصلحة المهنية لم يكن كافياً بصفة عامة. فالتزام الدبلوماسيين كان متوقعاً، وكان في النظم الديمقراطية يستقصى في اللجان التشريعية العامة. لذلك حين دعا الرئيس جورج دبليو بوش إلى (دبلوماسية الحرية)، أي بعبارة أخرى سياسة خارجية تركز على نشر الديمقراطية، كان امتثال الدبلوماسيين متوقعاً. وهذه العملية أشد أهمية في تقييد الدبلوماسية من السفريات السياسية لقادة الدول.

ولم تكن سياسة بوش جديدة. فبجانب التفضيل الأمريكي المستمر منذ فترة طويلة للتعامل مع الحكومات الديمقراطية عندما يطرح هذا الخيار نفسه، كانت هناك أيضاً محاولات لتجسيد هذا الخيار، كما حدث مع تشجيع الديمقراطية (الذي أصبح في النهاية تشجيعاً قوياً) في أمريكا اللاتينية والفلبين وجنوب أفريقيا. وبصفة

أعم، كان على الدبلوماسيين بالتالي المناورة فيما يتعلق بالثقافة الاستراتيجية لدولهم. واحتاجوا في قيامهم بهذا إلى تفهم الثقافة الاستراتيجية للدول التي كانوا معتمدين لديها، لكن هذه العملية كان يمكنها خلق توتر مع التعليمات التي يتلقونها.

وبجانب مناقشة القوى ووجهات النظر الغربية، بما فيها دور المنظمات غير الحكومية، فإن الصفة المميزة لجانب كبير من الدبلوماسية الدولية الحالية تمثلت في اجتماع في يكاترنبرغ بروسيا في يونيو 2009. إذ اجتمع رؤساء البرازيل والصين وروسيا ورئيس وزراء الهند ودعوا إلى (صوت أكبر وتمثيل أكبر في المؤسسات المالية الدولية). وتمثل هذه الدول 42 في المائة من سكان العالم و15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتحتفظ بنحو 40 في المائة من احتياطي الذهب والعملة الصعبة، لذلك كانت هذه الدبلوماسية مهمة لأسباب ليس أقلها أن معدلي نمو الصين والهند أعلى كثيراً من معدلي نمو الولايات المتحدة وأوروبا، برغم اختلاف وجهات الدول الأربع حول كثير من الموضوعات السياسية والاقتصادية.

مثل هذه القمم تقيد دور الدبلوماسيين المقيمين، بينما ينعكس أيضاً نطاق الدولة في نطاق الوكالات الحكومية (وغير الحكومية) المنخرطة في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها. ومع اهتمام الحكومات بشأن الجوانب الدولية للتحديات المحلية من قبيل استهلاك المخدرات والتنظيمات الإجرامية والإرهاب والاتجار بالبشر وقضايا الصحة العامة، فمن غير المستغرب أن تحتفظ كثير من الوزارات والوكالات المكرسة للسياسة المحلية بوكلاء ومصادر معلومات في الخارج، وأن تسعى للتأثير في السياسة الخارجية. فدفع تحدي الإرهاب في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هذه الدبلوماسية المشروطة إلى المقدمة، ليس أقلها بتأكيد دور أجهزة المخابرات، لكن هذا التحدي يتداخل مع قضايا أخرى من قبيل تجارة المخدرات والإجرام وحركة الأفراد غير القانونية.

ويستطيع الإرهاب بدوره التأثير في الحقل الدبلوماسي بإساءة العلاقات بين الدول، خاصة بين من ينظر إليها كقاعدة للإرهاب ومن ينظر إليها كضحية له.

وأحد الأمثلة البارزة هو أثر الإرهابيين الباكستانيين على العلاقات بين الهند وباكستان. وهكذا أدى الهجوم على بومباي في نوفمبر 2008 بالهند إلى وضع حد لمحاولة دامت أربع سنوات لتطبيع العلاقات، أي (الحوار المركب) الذي انطلق عام 2004. وبالمثل فإن الهجوم على البرلمان الهندي عام 2001 أضر بالعلاقات على نحو خطير لفترة من الزمن. ولا يؤثر الإرهاب المنطلق من باكستان على التسلسل الزمني للعلاقات مع الهند فقط، لكنه أصبح أيضاً قضية رئيسة في المفاوضات.

وتؤدي تجارة المخدرات دوراً رئيساً في العلاقات الدبلوماسية مع عدة دول في الكاريبي وأمريكا اللاتينية. وتسعى الولايات المتحدة على نحو خاص لمنع إنتاج المخدرات وتصديرها غير القانوني للولايات المتحدة. ويقود هذا النشاط إلى مستوى جديد من الدبلوماسية يقع جزء منه فقط ضمن البنية الدبلوماسية التقليدية. وبصفة خاصة، يتضمن تنفيذ السياسة الأمريكية المتعلقة بالمخدرات حضور عملاء تطبيقها الأمريكيين وكذلك القوات الأمريكية. وعندما تكون العلاقات حميمة، كما هو الحال مع كولومبيا، تؤدي المخدرات دوراً رئيساً، لكن بالعكس يمكن أن تتسبب السياسة الأمريكية في مشكلات أيضاً. فلم يرحب إيفو موراليس – الشعبوي الذي انتخب رئيساً لبوليفيا عام 2005 – بالربط بين اتفاقية تجارة تفضيلية وأداء بوليفيا في محاربة تجارة المخدرات. فقام موراليس – الذي يمثل مزارعي الكوكا وهو حليف متحمس لغيره من الشعبويين في أمريكا اللاتينية، لاسيما فيدل كاسترو وهوغو تشافيز – بطرد الدبلوماسيين وعملاء تطبيق سياسة المخدرات الأمريكيين، وانتقد الرفض الأمريكي لتجديد الاتفاقية. وساعدت الاختلافات السياسية بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة في انقسام اتحاد دول أمريكا الجنوبية الذي أوحت به البرازيل.

ويرتبط بحماية البيئة مسار منفصل من الاهتمامات. وهو يتضمن بدوره نطاقاً من المواضيع وعدداً من الأشكال الدبلوماسية المختلفة، من الدبلوماسية الثنائية إلى اتفاقات على المستوى العالمي تقوم على مؤتمرات قمة، مثل اتفاق كيوتو وقمة التغير

المناخي التي رعتها الأمم المتحدة في كوبنهاغن في ديسمبر 2009. واصطياد الحيتان والانبعاث الكربوني وإمدادات المياه[30] موضوعات مختلفة جداً عن تلك الموضوعات المألوفة خلال نصف الألفية الماضية.

وفي الوقت نفسه، تستمر الأدوار والالتزامات التقليدية. فدور الدبلوماسيين في حماية صورة بلدهم، أو على الأقل وجهة النظر الحكومية فيها، اتضح على نطاق واسع عام 2009. فاشتكى المبعوث النمساوي في لندن من تصوير بلده في الفيلم الساخر (برونو)، لكن هجمة ذات طبيعة سياسية أكثر وقعت في أكتوبر من ذلك العام حين استدعى وزير الخارجية الإسرائيلي القائم بأعمال السفير التركي ليسمعه احتجاجاً على مسلسل تلفزيوني خيالي بعنوان (الوداع) يعرض زوراً جنوداً إسرائيليين يقتلون أطفالاً فلسطينيين. وأعلن وزير الخارجية أن من غير الملائم إذاعة المسلسل «في دولة تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل».[31]

ونشرت الصين دبلوماسييها للاحتجاج على ما اعتبرته وجهات نظر نقدية للتعامل مع شعب الأيغور الذين قاموا بأعمال شغب في يوليو 2009 في إقليم تشينجيانغ. فضغط الملحق الثقافي في القنصلية في ملبورن تشونغمي تشين على منظمي المهرجان السينمائي هناك لحذف الفيلم الوثائقي (عشرة شروط للحب) عن زعيمة مؤتمر الأيغور العالمي ربيعة قدير. كما انتقد تشين قرار دعوة قدير كضيفة، واتهمها بارتكاب جرائم، بما فيها الإرهاب. وفيما بعد، اخترق قراصنة موقع المهرجان على الإنترنت ووضعوا علماً صينياً ومطالبات باعتذار. وفي لندن أخذت السفيرة فو ينغ الأمر إلى الصحافة، مجادلةً في صحفية (الغارديان) بأن العنف لم يكن صراعاً، وحثت صحيفة (ذي تايمز) على السماح لها بالرد على قدير.[32]

وكان مثل هذا العمل جزءًا من عملية ممتدة لزمن طويل. وهكذا استقبلت دار النشر اللندنية دورلنغ كيندرسلي [دي كاي] ممثلين من السفارة الصينية حين كانت تعد عملها الرائد (أطلس دي كاي للعالم) عام 1996، ليعرضوا وجهة نظرهم بشأن عدم تقديم تايوان ككيان مستقل، ولم ينجحوا في ذلك. وفي مناسبة أخرى، وبعد أن

عرض على السفير الصيني مجموعة مختارة من منتجات داري النشر (بينغوين) و(دي كاي) كجزء من محاولة شركة (بيرسونز) لدخول سوق التعليم الصيني، اشتكت السفارة من تشويه الصين في (مرجع إف تي عن العالم للمكتب) الذي أنتجته دار دي كاي. وركزت القائمة الطويلة للانتقادات على المزاعم الإقليمية الصينية في البر والبحر، بما فيها كل بحر الصين الجنوبي تقريباً ومعظم إقليم أرونانتشا براديش الهندي، إذ أراد الصينيون عرض كل هذه المناطق باعتبارها تقع داخل حدود دولتهم.[33]

وكان انتقاد الغرب لما قامت به الصين في إقليم تشينجيانغ عام 2009 مدفوعاً بصفة عامة من مخاوف على حقوق الإنسان، لكن سياقات أخرى مارست الدور الرئيس في أماكن أخرى، أبرزها الاعتبارات الدينية والعرقية. فالإحساس بأن الإسلام يتعرض لهجوم قاد القاعدة إلى التهديد بأعمال انتقامية ضد العمال الصينيين في العالم الإسلامي عام 2009، بينما أثرت مشاعر الأخوة العرقية في العلاقات مع تركيا، التي أثر تقديمها الملجأ والدعم لقضية شعب الأيغور على علاقاتها الدبلوماسية مع الصين في التسعينيات.

وأظهر نزاع عام 2009 إلى أي مدى كان الدبلوماسيون يؤدون دوراً ثانوياً في مثل هذه العلاقات. فالمحاولات التي جرت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتحسين العلاقات عكست اهتمام تركيا بالاستفادة من صعود الصين، وفي عام 2009 تحدث عبد الله غول – الذي كان وزيراً للخارجية ثم أصبح رئيساً – بعد زيارة الصين عن (صفحة جديدة) في العلاقات. لكن أعمال الشغب أدت برئيس الوزراء التركي رجب طيب – الذي كان في الجناح الإسلامي في السياسة التركية – إلى اعتبار ما حدث (إبادة جماعية) على حساب شعب الأيغور، واقترح مناقشة الأمر في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، بينما اقترح وزير التجارة مقاطعة المستهلكين للبضائع الصينية.

وعكس دور المبعوثين كممثلين لبلدانهم لدى جماهير واسعة نطاق انخراط

الجمهور بالسياسة الخارجية وجدله بشأنها في بلدان كثيرة. وكان تطور آخر هو الحركة باتجاه عالم أكثر تعدداً في الأقطاب، لاسيما مع التراجع النسبي للقوة الأمريكية، ويمكن النظر لهذا التطور أكثر وفق تفسيرات المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية. وكما هو حال مناقشات المستقبل كلها، فهناك عنصر إشكالي في هذا الأمر، لكن الدليل على هذا التراجع يمكن ملاحظته ليس فقط بمعيار الإفراط في الالتزام العسكري الأمريكي والمشكلات المالية الخطيرة، ولكن أيضاً بالنظر إلى معدلات النمو الاقتصادي الأعلى بكثير في الصين والهند.

ويمكن تصور هذه التغييرات بلغة التحول في وضع الدولة العظمى من أمريكا إلى الصين أو نهاية (صيميركا) أو باقتراح حدوث تحول إلى نظام متعدد الأقطاب تقوم الصين والولايات المتحدة كلاهما بأدوار رئيسة فيه.[34] ويوحي كل واحد من هذه السيناريوهات بحاجة كبيرة للدبلوماسية لأسباب ليس أقلها إدارة عمليات التحول. علاوة على ذلك، فحتى إذا أصبحت الصين القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين، فإن هذا لا يعني عودة إلى ثقافات دبلوماسية سابقة، كأسطورة ملك العالم أو الشعور الصيني التقليدي بعنصر المكان والجغرافيا السياسية.[35] فستصبح الصين مختلفة جداً عن إمبراطورية القرن الثامن عشر (وما قبله)، وستنخرط في عالم مختلف جداً. فالصين توسع نفوذها في آسيا الوسطى مرة أخرى لكن وسائلها في ذلك مختلفة.[36]

فقيام الصين بعرض تقديم ائتمانات لإنقاذ اقتصاديات (ومن ثم الفوز بدعمها)، وتأمين إمدادات الطاقة والموارد، يمثل انخراطاً في العالم الخارجي غير مشهود في الفترة السابقة. ويمكن ملاحظة بناء سفارات كبيرة في مناطق من العالم غير معروفة لدى الصين التقليدية، مثل مالابو، عاصمة غينيا الاستوائية (الديكتاتورية) الغنية بالنفط. فهذه دبلوماسية مختلفة عن الدعم السابق للقومية الأفريقية الذي مزج العمل العسكري بالتشابه الأيديولوجي، لاسيما في السبعينيات.[37] ويشير التحول في الدبلوماسية الصينية إلى المطالب المختلفة الواقعة على تلك الدبلوماسية خلال نصف

القرن الأخير، لكنه يشير أيضاً إلى مرونتها.

وقد لا يبدو الختام بالصين مناسباً نظراً لأن القوة الرئيسة في الوقت الحاضر هي الولايات المتحدة، بغض النظر عن المسار المحتمل للتطورات المستقبلية، بينما يتعلق جدول الأعمال بالهياكل والدبلوماسية متعددة الأطراف بقدر ما يتعلق بنشاط القوة العظمى التقليدي. وفي الوقت نفسه يبرز التركيز على الصين مدى ضرورة تكيف الأنماط التقليدية الراسخة للنشاط الدبلوماسي، وليس أقلها فيما يتعلق بالتعاطي المتغير مع العالم غير الغربي. ويمكن صياغة هذا التكيف بلاغياً أو بإدراك متأخر لتفسير تقدمي - بل يقوم في الواقع على تصور أن كل شيء في الطبيعة غائي - أو كلاهما معاً، لكن ذلك لا يقلل من التوترات والضغوط المتضمنة في أي تكيف فقط، بل أيضاً من الروايات والتحليلات المتعددة الممكنة حين تدرس الدبلوماسية على المستوى العالمي.

الهوامش

1 J. Black, *Geopolitics* (London, 2009), pp. 169–73.

2 O. A. Westad, *The Global War* (Cambridge, 2006).

3 S. Kaufman, *Plans Unraveled: The Foreign Policy of the Carter Administration* (DeKalb, il, 2008).

4 لقد استفدت من الاستماع لمحاضرة عن الموضوع ألقاها جاريث إيفانز في الدورة العاشرة لبرنامج آسيا المحيط الهادي لكبار ضباط الجيش في سنغافورة في أغسطس 2008.

5 A. Faizullaev, 'Diplomacy and Self', *Diplomacy and Statecraft*, xvii (2006), p. 517. See also A. Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge,1999) and H. J. Langholtz and C. E. Stout, eds, *The Psychology of Diplomacy* (Westport, ct, 2004).

6 R. Cohen, *Theatre of Power: The Art of Diplomatic Signalling* (London, 1987); C. Jonsson and K. Aggestam, 'Trends in Diplomatic Signalling', in *Innovation in Diplomatic Practice*, ed. J. Melissen (Basingstoke, 1999), pp.70–151 .

7 R. K. Herrmann, 'Image Theory and Strategic Interaction in International Relations', in *The Oxford Handbook of Political Psychology*, ed. D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (Oxford, 2003), pp. 285–314.

8 R. Langhorne, 'Current Developments in Diplomacy: Who are the Diplomats Now?', *Diplomacy and Statecraft*, viii (1997), pp. 1–15.

9 I. Berlin, Introduction to H. G. Nicholas, ed., *Washington Despatches, 1941–45* (Chicago, 1981), pp. ix–x.

10 M. D. Harmon, 'The 1976 uk-imf Crisis: The Markets, The Americans, and the imf', *Contemporary British History*, xi/3 (1997), pp. 1–17.

11 C. J. Mitcham, *China's Economic Relations with the West and Japan, 1949–79: Grain, Trade, and Diplomacy* (London, 2005).

12 تقرير عام 1989 من وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية، مذكور في:
Sunday Times, 16 Aug. 2009, p. 9.

13 G. M. Young, *Victorian England: Portrait of an Age* (London, 1953), p. 103.

14 P. G. Lauren, ed., *Diplomacy: New Approaches in History, Theory and Policy* (New York, 1987).

15 K. W. Schweizer, 'The Narrowing of Options: The Transformation of Strategic into Tactical Diplomacy in Europe after World War One', *Reports of the 16th International Congress of the Historical Sciences* (Stuttgart, 1985), vol. ii,9–537 .

16 *New York Times*, 11 June 2009, section C, pp. 1, 7.

17 E. C. Hoffmann, 'Diplomatic History and the Meaning of Life: Towards a Global American History', *Diplomatic History*, xxi (1997).

18 J. Black and Schweizer, 'The Value of Diplomatic History: A Case Study in the Historical Thought of Herbert Butterfield', *Diplomacy and Statecraft*, xvii2006)), pp. 617–19.

19 A. Siniver, *Nixon, Kissinger, and U.S. Foreign Policy Making: The Machinery of Crisis* (Cambridge, 2008).

20 J. Lynn, 'The Embattled Future of Academic Military History', *Journal of Military History*, lxi (1997), pp. 775–89; V. Hanson, 'The Dilemma of the Contemporary Military Historian', in *Reconstructing History*, ed. E. Fox-Genovese and E. Lasch-Quinn (London, 1999), pp. 189–201.

21 P. Sluglett, 'The Resilience of a Frontier: Ottoman and Iraqi Claims to Kuwait,1990–1871 ', *International History Review*, xxiv (2002), pp. 814–15.

22 L. Freedman, *The Official History of the Falklands Campaign* (London, 2005).

23 A. Iriye, *Global Community: The Role of International Organizations in the Making of the Contemporary World* (Berkeley, ca, 2002).

24 C. Ingebritsen, I. Neumann, S. Gstöhl and J. Beyer, eds, *Small States in International Relations* (Seattle, 2006).

25 A.J.K. Shepherd, '"A Milestone in the History of the eu": Kosovo and the eu's International Role', *International Affairs*, lxxxv (2009), p. 529.

26 K. Newman, *Macmillan, Khruschev, and the Berlin Crisis, 1958–1960* (London,1960).

27 N. Ridley, *'My Style of Government': The Thatcher Years* (London, 1991), p. 159.

28 K. W. Stein, *Heroic Diplomacy: Sadat, Kissinger, Carter, Begin, and the Quest for Arab–Israeli Peace* (London, 1999).

29 من أديس لأخته روبينا، 18 يناير 1972:
soas, ppms 25, 82.

30 P. G. Harris, ed., *The Environment, International Relations, and Us Foreign Policy* (Washington, dc, 2001).

31 *The Times*, 16 Oct. 2009, p. 49.

32 *The Times*, 16 July 2009, p. 32.

33 رسالة بالبريد الإلكتروني من أندرو هيريتيج، رئيس التحرير السابق لمجلة (درولنج كيندرزلي لعلم رسم الخرائط)، 14 سبتمبر 2009. كما تعرضت مجلة ذي إكونومست (17 أكتوبر 2009، ص 75) لانتقاد الدبلوماسيين الصينيين واليابانيين والكوريين الجنوبيين والروس بشأن خرائطها للمناطق المتنازع عليها في البحار المقابلة لشرق آسيا.

34 C. D. Walton, *Geopolitics and the Great Powers in the Twenty-First Century* (London, 2007); W. H. Overholt, *Asia, America, and the Transformation of Geopolitics* (Cambridge, 2008).

35 L.S.K. Kwong, 'The Chinese Myth of Universal Kingship and Commissioner Lin Zexu's Anti-Opium Campaign of 1839', *English Historical Review*, cxxiii2008)), pp. 1501–3.

36 J. Walsh, 'China and the New Geopolitics of Central Asia', *Asian Survey*, xxiii1993)), pp. 272–84; A. Banuazzi and M. Weiner, eds, *The New Geopolitics of Central Asia and its Borderlands* (Bloomington, in, 1994); 'Central Asia and the Caucasus: On the Centenary of Halford Mackinder's Geographical Pivot of History', *Journal of Social and Political Studies*, iv (2005), special issue; H. H. Karrar, *The New Silk Road Diplomacy: China's Central Asian Foreign Policy since the Cold War* (Vancouver, 2009).

37 P. Snow, *The Star Raft: China's Encounter with Africa* (London, 1988).

الاستنتاجات: المستقبل

هل يشكل الحديث عن الدبلوماسية التقليدية مجرد حشو؟ تكرر طرح هذا السؤال مراراً، ولكن ليس من وجهة نظر مجردة وحسب. فوزارات الخارجية والدبلوماسيون يواجهون - وهم يتنافسون من أجل الموارد - ضغوطاً لإجراء تخفيضات، لاسيما تقليل شبكات التمثيل وبيع مباني السفارات وخفض النفقات. وبجانب هذا، هناك دعوات متكررة ومتواجدة منذ حين من أجل الربط بالواقع، والحداثة، وتمثيل الدول (المتضام) من خلال عملية أكثر تعددية في الوكالات.[1] وهكذا أوصى تقرير (مراجعة التمثيل الخارجي) (1977) الذي أصدرته هيئة مراجعة السياسة المركزية البريطانية بخفض حاد في السلك الدبلوماسي. وعوضاً عن ذلك، كان على الدبلوماسية أن تدار من لندن، مع إرسال موظفين مدنيين للخارج لإنجاز مهام محددة.

وعكس هذا التقرير جزئياً وضعاً ظهر فيه استخدام موظفين مدنيين استدعوا من الوطن للعمل في الدبلوماسية البريطانية نتيجة ما بدا من ضعف السلك الدبلوماسي في التعامل مع المسؤولين الأجانب الذين يتفاوضون في مسائل متخصصة غير سياسية.[2] وهكذا أدت الطبيعة المتغيرة للعلاقات الدولية إلى تساؤلات بشأن صلاحية الدبلوماسيين، وأعطيت هذه التساؤلات بعداً قصصياً خيالياً نتيجة الميل لتقديم الدبلوماسيين باعتبارهم متملقين إلى حد النفاق، ويمثلون وجهات نظر اجتماعية عتيقة، كما حدث مع شخصية كارلتون-براون في الفيلم الذي أنتجه (الأخوة

بولتنغ) عام 1959، والذي كان يفضل أن يكون في السباقات المرموقة اجتماعياً في أسكوت.[3]

أما الحقيقة الأشد تعقيداً بكثير فلوحظت في مراسلات الدبلوماسيين ويومياتهم. فجون أديس (وهو ابن سير تشارلز أديس، وثمرة الركبي وكنيسة المسيح في أكسفورد) كتب لأخته عام 1955 حين كان مستشاراً وقنصلاً عاماً في سفارة بريطانيا في بكين ما يلي:

> «تستمر دوّامتنا الاجتماعية بالكثافة نفسها. ففي الأسبوع الماضي تناولت طعام الغداء وحدي مرة واحدة، لكن في المرات الأخرى كانت هناك حفلات غداء وعشاء كل يوم. ولأعطيك مثالاً مفرطاً، فإن نهاري يوم الاثنين من هذا الأسبوع شمل تناول الغداء بين الواحدة والثالثة بعد الظهر في [مقر] سفير باكستان ... وحفلة شراب خارج نطاق العمل بين الخامسة والسادسة والنصف، وحفلة شراب ثانية بين السادسة والنصف والثامنة ... كجزء من العمل، مقدماً لأشخاص بصورة رسمية طوال الوقت. وكنت في حفلة عشاء بين الثامنة والعاشرة والنصف».

لكن الاقتباسات المنتقاة مفيدة للصحفيين، وليس الأكاديميين. فأديس الذي كان أعزب كان يعمل أيضاً في الساعات الأخرى في المكتب أو يتعلم الصينية على نحو ما تجليه هذه الرسالة. وحين كان سفيراً في بكين عام 1972 سجل ساعاته المكتبية باعتبارها من التاسعة والربع صباحاً حتى الواحدة بعد الظهر، ومن الثانية والنصف بعد الظهر حتى الخامسة مساءً يومياً، مع عطلة بعد ظهر الأربعاء، وعمل صباح السبت.[4]

وكانت عملية التقلص في السلك الدبلوماسي واضحة على نحو خاص في

حالة بريطانيا في أواخر القرن العشرين. ونتج هذا التغير جزئياً عن انتهاء ما كان لها من وضع مسيطر يوماً ما، لكنه عكس أيضاً عالم الدبلوماسية المتطور وأوضحه. فكانت علاقات القوة في المقدمة. ففي أوائل العقد الأخير من القرن العشرين قرر البريطانيون إغلاق عشر بعثات، أو على الأقل تقليصها، في أفريقيا وأمريكا الوسطى من أجل الاستجابة لانهيار الاتحاد السوفييتي الذي أدى إلى ظهور سلسلة من الدول الجديدة. فلم يكن هناك سوى قنصل، ولم توجد سفارة، في هندوراس لحماية المصالح البريطانية هناك عندما وقع انقلاب عام 2009. وكفل اهتمام بريطانيا بروابط الكومنولث استمرار إرسال المبعوثين إلى دول صغيرة مثل جامبيا وليسوتو وسيشل وسوازيلاند. لكنها وظفت مبعوثين غير مقيمين في أفريقيا الناطقة بالفرنسية، ففي التسعينيات كان المفوض السامي في نيجيريا يمثل المصالح البريطانية أيضاً في بنين أو تشاد، وكان المفوض السامي في غانا يقوم بالشيء نفسه في توغو، بينما كان المبعوث إلى ساحل العاج مبعوثاً أيضاً إلى مالي وبوركينافاسو، وكان المبعوث إلى المغرب يؤدي الوظيفة نفسها لدى موريتانيا. وفي عام 1991 كان دبليو إي كوانتريل في الكاميرون مبعوثاً أيضاً إلى تشاد والغابون وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية.[5] وكانت هناك أوجه شبه مع تمثيل القوى الكبرى في أوروبا (النظام القديم)، لاسيما مع اعتماد مبعوثين لدى عدة إمارات ألمانية وإيطالية. وشمل إغلاق بريطانيا للسفارات عام 1991 سفاراتها في الغابون وليبيريا وجمهورية الكونغو، بينما كان سفيرها إلى تشاد لوقت طويل في التسعينيات هو في الواقع رئيس قسم غرب أفريقيا، ومن ثم كان مقره في لندن.

وفي المقابل، حاولت البرازيل التي كان يقودها لويز إغناطيو لولا دا سيلفا منذ عام 2003 تطوير علاقات في العالم الثالث، وبحلول عام 2009 ضاعفت عدد سفاراتها في أفريقيا إلى ثلاثين. وعملت السفارات بوضوح كمركز للتأثير. فقامت السفارة البرازيلية في هندوراس عام 2009 بدور مهم في الصراع على السلطة هناك بعد الإطاحة بالرئيس. وكمثال على فتح سفارات سعياً للتأثير، اعتبرت إيران تحت

حكم الرئيس محمود أحمدي نجاد منذ عام 2005 أن التمثيل الدبلوماسي في أمريكا اللاتينية أداة مهمة في السياسة. ففتحت سفارات في تشيلي وكولومبيا وإكوادور ونيكاراغوا وأوروغواي بينما زار الرئيس بوليفيا وإكوادور ونيكاراغوا وفنزويلا، وذلك جزئياً في مسعى لخلق اصطفاف دولي معادٍ لأمريكا.

وبجانب التغيرات في الشبكة الدبلوماسية ظهرت خصخصة الدبلوماسية، التي تم التعبير عنها بالاعتماد المتنامي على أعضاء جماعات الضغط لتحقيق مصالح وطنية في الخارج. فبحلول عام 2009 اعتمد نحو مائة بلد على أعضاء جماعات الضغط في واشنطن، وشملت هذه المجموعة دولاً كبيرة مثل أستراليا واليابان والنرويج. فقد وجد أن هؤلاء الأعضاء أكثر فاعلية من السفارات في الضغط على الكونغرس، بينما يعتبر توظيف أناس مطلعين وسيلة تساعد على الإبحار في بنية الحكومة الأمريكية. ويمكن أن يكون التداخل مذهلاً، كما في حالة راندي شونمان، وهي عضو في جماعة ضغط لصالح جورجيا ولاتفيا ومقدونيا ورومانيا ومستشارة رئيسية لجون ماكين، ليس أقلها في تحبيذ توسع حلف شمال الأطلنطي شرقاً. ولو كان ماكين فاز في الانتخابات الرئاسية عام 2008، لكان من المحتمل أن يؤدي هؤلاء الأفراد وهذه الممارسات دوراً رئيساً في السياسة الخارجية الأمريكية. وبالفعل فإن الدور المثير للجدل الذي قام به ماكين، أو على الأقل مستشاروه، في تشجيع جورجيا في أزمتها مع روسيا عام 2008 ذكرنا بالطبيعة المتنوعة لروابط السياسة الخارجية ولصعوبة احتكار التمثيل.

وكان أعضاء جماعات الضغط مهمين أيضاً في الحصول على الدعم الأمريكي لاستقلال كوسوفو الذي تحقق في فبراير 2008. فشركات المحاماة والضغط الهجينة، مثل (باتون بوجز) و(مجموعة بي جي آر)، تمارس دوراً رئيساً في تمثيل الدول الأجنبية، وتساعد على الأخص السفارات المتوسطة والصغيرة الحجم التي تعوزها القوة البشرية لتشمل الحكومة أو للتنافس مع أعضاء جماعات الضغط. ويمثل بعض أعضاء جماعات الضغط مصالح تجارية دولية – مثل (إيرباص) و(غازبروم) – لا

ترغب في الاعتماد على الحكومات الوطنية لكن أنشطتها تؤثر في هذه الحكومات.

كما أن هناك جماعات محلية ذات أهمية في السياسة الخارجية،[6] **مثل اللجنة** الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة، برغم الجدل حول مدى تأثير هذه اللجنة والجماعات و(المصالح) الأمريكية ذات الصلة في السياسة الأمريكية، كما يزعم منتقدوها المحليون والدوليون. ويرتبط هذا الجدل الذي أصبح حاداً بين عامي 2006 و2009[7] بعملية صياغة السياسة الخارجية ارتباطاً مركزياً، وليس بعملية تنفيذها. كما أنه من غير الواضح إلى أي مدى ينبغي اعتبار جماعات الضغط الأمريكية – مهما كان تأثيرها – دبلوماسية موازية، نظراً لأن ارتباطها الخارجي أقل أهمية بصفة عامة من قاعدتها المحلية. ويمكن تطبيق نقطة جماعات الضغط والمصالح المحلية أيضاً في دول أخرى.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، فهناك أيضاً مساحة لتأكيد كبير على المصالح الإقليمية، وهو تأكيد يقلل من شأن الدور الرسمي للنظام الدبلوماسي، أو على الأقل يقلص من جانبه في صنع السياسة. وبجانب الوعي بتعريف الأقاليم المتنوع والمتناقض في كثير من الأحيان،[8] يجب تناول التجاور القديم بين الأقاليم الأمريكية المتنافسة جزئياً في سعيها لتعريف المصلحة الوطنية من أجل الاستجابة لتفاعلاتها الاقتصادية المختلفة مع الاقتصاد العالمي، وهو وضع لوحظ على نطاق واسع في مشاهد من قبيل حرب عام 1812 مع بريطانيا، وكذلك أثناء صعود أمريكا لوضع الدولة العظمى.[9] وفي الخمسينيات كان هناك تحول جغرافي كبير في الولايات المتحدة مع صعود الغرب والجنوب الجديد.

ومن الناحية الثقافية، تحدى هذا التحول تأثير جماعة الساحل الشرقي في الولايات المتحدة، وكانت هناك تبعات على السياسة الخارجية والدبلوماسية الأمريكيتين، ليس أقلها القلق الأكبر من الشرق الأقصى (في آسيا) ودرجة من عسكرة السياسة، أو على الأقل التقليل من شأن دور النخب التقليدية. فكان على السلك الدبلوماسي الأمريكي ملاحظة هذا التحول، وهي عملية سهلتها الميزة السياسية الواضحة

لوجهته ومراتبه العليا.

وبرغم اعتياد تقديم الدبلوماسية باعتبارها تخدم المصلحة الوطنية، وهي لغة مستمدة من أعراف المهنة وفكرة وجود خدمة مدنية غير سياسية، فإن هذا التوجه السياسي للدبلوماسية كان واقعاً في معظم الدول، مع اعتبار الدبلوماسية وسيلة لتطبيق المفاهيم السياسية للسياسة الخارجية. ويمثل هذا الوضع استمرارية من العصور السابقة قبل البيروقراطية أكثر مما تسمح به مناقشة الدبلوماسية بلغة الاحتراف المهني في كثير من الأحيان. وبالنظر للأمر بطريقة مختلفة، فيتوفر هنا مثال آخر على الصدام في العلاقات الدولية بين المدرستين الواقعية والمثالية.

وبجانب جماعات الضغط ودور الجماعات المحلية الأخرى، هناك شبكات عابرة للأوطان تسعى للدفع قدماً بمشاريع معينة، وهي تقدم نظاماً يعكس بعض مظاهر الدبلوماسية، في أنها تؤدي إلى وسيلة دولية فعالة للربط والتمثيل، كما توفر وسيلة للسعي للتأثير في السياسة الخارجية. وهكذا مارست الشبكات العابرة للأوطان لمؤيدي ضبط التسلح ولنشطاء السلام دوراً خلال الحرب الباردة، لاسيما خلال سنوات غورباتشوف في أواخر الثمانينيات.[10]

لكن تأثير هذه الشبكات العابرة للأوطان كان أقل من تأثير المنظمات الدولية، لاسيما في المناطق والبلدان التي تقيد تعبير المواطنين السياسي. ومن ثم قامت منظمة الدول المصدرة للنفط بدور رئيس في الشرق الأوسط، وقد تأسست هذه المنظمة عام 1960 وجمعت كبار منتجي النفط في الشرق الأوسط وكذلك إندونيسيا ونيجيريا وفنزويلا. وسلكت سياسة خارجية خاصة بها حين حظرت عام 1973 جميع صادرات النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا اعتراضاً على تأييدهما لإسرائيل. وكان مجلس التعاون الخليجي هيئة إقليمية على نحو أوضح. ودانت هذه المنظمات بالقليل للإرادة الشعبية، وانتقدها الراديكاليون على هذا الأساس. كما توجد تجمعات إقليمية في أفريقيا، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية.

وبجانب المطالب الأيديولوجية للإصلاحيين الراديكاليين، كانت هناك أيضاً دعوات من أجل تغييرات شاملة في الدبلوماسية من جانب معلقين استندوا إلى معايير وظيفية في الطريقة المثلى لعمل الدبلوماسية. وهكذا تبين ريتشارد لانغورن - المدير السابق لمركز الدراسات الدولية في كمبرج، ثم لمركز مؤتمرات وزارة الخارجية البريطانية - وجود أزمة عام 2000:

> «إن نظاماً دولياً يتكون فقط من دول ومنظمات هي من صنع الدول لا يستطيع مواجهة التطورات والضغوط التي تتمدد أفقياً عبر حدود الدول وتهرب من سياسات حكوماتها الضابطة نتيجة تأثير ثورة الاتصالات العالمية».[11]

وتراجع قوة الدولة موضوع أساسي في بعض الأدبيات،[12] وتطول هذه الحجة الوسائل التقليدية لنشاط الدولة. فالدبلوماسية مثلاً تتعرض لتحدٍّ من جانب المساعدات الدولية كشكل مؤسسي لحل المشكلات والتمثيل الوطني. وهذه المساعدات تقدمها وكالات حكومية ومنظمات غير حكومية، وتميل تلك المنظمات للاستحواذ على الاهتمام كله. كما يبدو أن هذه المساعدات ترضي الدوائر السياسية المحلية وجماهير الناخبين بتحقيق نجاح أكبر من ذلك الذي تحققه الحكومة، برغم أنها تسبب أيضاً نزاعات دولية (وتعكسها)، كما حدث مع (الأخوة للإغاثة) والعلاقات الأمريكية–الكوبية في التسعينيات.

وكمثال آخر على نطاق نشاط الدولة، فإن أزمة العلاقات البريطانية–الإيرانية عام 2009 نشأت جزئياً من قلق الحكومة الإيرانية من تأثير هيئة الإذاعة البريطانية داخل إيران. علاوة على ذلك، فبرغم طرد إيران دبلوماسيين بريطانيين اثنين واعتقال موظفين إيرانيين في سفارة بريطانيا، فإن التهمة الرئيسة في خطابها كانت ضد عمل تخريبي مزعوم لم تجهز له هيئة الإذاعة البريطانية فقط وإنما جماعات مزعومة من

عملاء الخدمة السرية. وفي الواقع فإن الحكومة الإيرانية هي التي قد خربت الوضع بالتلاعب بنتائج الانتخابات.

والتأكيد حالياً على المساعدات الدولية هو جزئياً مثال على الدعوات للربط بالواقع وللقوة الناعمة، مع تقديم الدبلوماسية التقليدية تحت كلا العنوانين باعتبار أن لها أوجه قصور. وهذا التفسير للدبلوماسية خاطئ. فلا يزال دورا التمثيل والتفاوض الدبلوماسيان حاسمين، لاسيما وقد ازداد تقلب العلاقات الدولية. فالدول الجديدة كتيمور الشرقية التي حصلت على استقلالها من إندونيسيا عام 2002 سارعت بإنشاء سفارات على سبيل المثال في لشبونة عاصمة البرتغال التي كانت الدولة الاستعمارية حتى عام 1975، وذلك من أجل تأكيد حضورها والفوز بالدعم.

فضلاً عن ذلك، لا يزال الدبلوماسي البارع يفتح الأبواب ويكسب طرقاً مفضلة للوصول إلى وجهات نظر بعينها.[13] فالنهج الذي دعا له المبعوث البريطاني في واشنطن بين عامي 1930 و1939 سير رونالد ليندساي صالح ليس فقط للعلاقات البريطانية– الأمريكية وإنما أيضاً بصفة أعم. فقد رأى ليندساي أن على المبعوثين البريطانيين ألا ينظر إليهم باعتبارهم يمارسون الدعاية أو يؤثرون في السياسة الأمريكية، وأن يقدموا إجابات صادقة وصريحة متى كان ذلك ممكناً، وألا يقولوا شيئاً مخالفاً لذلك، وأن يلحوا على الحكومة البريطانية بفكرة أن الولايات المتحدة ليست ابنة عم أو خال وإنما أمة مختلفة لها برامجها الخاصة.[14]

والنقطة الأخيرة تحتاج إلى تأكيد نظراً لاستمرار ميل البريطانيين للمبالغة في الالتزام الأمريكي (بالعلاقة الخاصة) بين بريطانيا وأمريكا. ويعكس هذا الميل الدور المهم في المناقشات العامة للركائز القديمة المعدة لمساعدة الفكر والحجة، ولكن أيضاً مدى تشكل هذه الركائز بصفة عامة من دون فهم لطبيعة العلاقات الدولية الأكثر تعقيداً. فهناك على وجه خاص ميل للتقليل من شأن مدى ما يستتبع التحالفات من توترات، ولاسيما الصراع على القيادة والتفاوض على المقايضات، وميل لتجاهل مدى تسوية هذه المشكلات بالنظر إليها بعد حين، ومن ثم ميل للتقليل من أهمية

المهارات الدبلوماسية في إدارة التحالفات. وليس التحالف البريطاني–الأمريكي استثناءً كما أصبح واضحاً عندما ناقش السفير الأمريكي الجديد لويس سسمان العلاقات وامتدح (العلاقة الخاصة) في سبتمبر 2009. [15]

ولمزيد من الدفاع عن الدبلوماسية، تبقى أيضاً حاجة لجمع المعلومات بطريقة مميزة وسط المقدار الكبير المتاح من المواد، وبعضه سيناقش في الفصل التالي. كما أن الحكمة والخبرة المتراكمتين – ليس أقلها فهم اللغات ذات الصلة[16] – تسهل إدراك رؤى العالم وفك رموز الآخرين،[17] ومن ثم تيسير الحصول على المعلومات والمفاوضات. ويصدق ذلك بالنسبة للسياسة على مستوى الدول، وكذلك بالنسبة لجهود الهيئات الدولية مثل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

كما تلاحظ قيمة الخبرة في تدخلات رؤساء الدول. وهكذا كان أوسكار أرياس سانشيز – الذي كان رئيساً لكوستاريكا بين عامي 1986 و1990 ثم منذ عام 2006 – وسيطاً معقولاً عام 2009 في الشقاق الداخلي في هندوراس الذي أدى إلى الإطاحة بالرئيس، وهو صراع سياسي جذب الانتباه الدولي، وذلك لفوزه عام 1987 بجائزة نوبل للسلام لخطته في تسوية الصراعات الإقليمية في أمريكا الوسطى. واستطاع الرئيس الأمريكي السابق بل كلينتون قيادة المناقشات مع ديكتاتور كوريا الشمالية كيم جونغ إل في أغسطس 2009 بطريقة لم تكن ممكنة لأي دبلوماسي. وأدى جيمي كارتر دوراً مماثلاً بعد أن ترك الرئاسة عام 1981، فخدم في بعثات السلام مثل بعثة السلام إلى نيكاراغوا عام 1990، وحصل على جائزة نوبل للسلام عام 2002. لكن نشاط كارتر لم ترحب به الحكومة الأمريكية دائماً، ليس أقلها أنها كانت تتخذ موقفاً متردداً إن لم يكن عدائياً تجاه المناقشات مع الدول أو الحركات التي تصفها بالعداء لأمريكا، كما في حال دور كارتر في فلسطين.

لكن بعثات كارتر، كمهمات كلينتون، لا تنكر قيمة الخدمة الدبلوماسية وإنما تؤكد مدى ما تستلزمه الدبلوماسية من تعدد وسائل التمثيل والتفاوض. ومن ثم فإن اجتماعات القمة لا تقلب الإنجاز الذي مثله خلق دبلوماسية دائمة أو مقيمة،

بل يجب النظر لكليهما كمظهرين لنشاط له قيمة دائمة لكن مع التنوع الكبير في علاقة الصيغ المختلفة بالواقع. وتؤكد على هذه النقطة عادة تعيين مقربين حميمين من رئيس الحكومة في السفارات الرئيسة، كما عين جيمس كالاهان - الذي كان رئيساً للوزراء في بريطانيا بين عامي 1976 و1979 ومتحمساً للعلاقات الأطلنطية - زوج ابنته بيتر جاي مبعوثاً في واشنطن.

واتضح نطاق النشاط الدبلوماسي في حالة أمريكا اليوم في أغسطس 2009 حين سافر رئيس اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية مع شرق آسيا بمجلس الشيوخ جيم ويب إلى نايبيداو عاصمة بورما (ماينمار) لمتابعة سياسته في الارتباط مع هذا البلد. وكان هذا أول اجتماع لمسؤول أمريكي رفيع المستوى مع رئيس الطغمة العسكرية البورمية الجنرال ذان شوي، وقصد منه ممارسة ارتباط بناء برغم أن الحاجة لتهدئة المخاوف بشأن حقوق الإنسان بلغت حداً أعلن معه المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي أن هذه الرحلة ستسمح لبورما «بسماع وجهات النظر القوية للزعماء السياسيين الأمريكيين بشأن الطريق الذي يجب عليها أن تسلكه باتجاه الديمقراطية والحكم الرشيد والمصالحة الوطنية الحقيقية».[18] وعقب هذا الاجتماع، تحركت الحكومة الأمريكية بوضوح باتجاه الارتباط البناء مع بورما.

وبالعودة مرة أخرى لقيم السلك الدبلوماسي المقيم، فإن تقييم الوضع الداخلي في الدول الأخرى يظل شديد الأهمية لتقرير مقدار الاستجابة لها على المستوى الدولي والطريقة المثلى لذلك. ويربط الأمر بين تدقيق النظر في السياسة تجاه إيران الآن ومشاهد كثيرة في الماضي. فمثلاً، أضعف عدم الاستقرار الداخلي في ظل ملوك أسرة ستيوارت المتأخرين الدبلوماسية الإنجليزية، حتى علق عليه واشتكى منه الدبلوماسيون، كشكوى تشارلز - إرل ميدلتون الثاني الذي كان موالياً للملك - في فيينا عام 1680.[19] وفي الوقت نفسه، لم يكن هذا الموقف خالياً من القيم، إذ كان باستطاعة المبعوثين الإنجليز المعارضين للوضع في البلاد أن يوظفوا تبعاته الحقيقية أو المزعومة على موقفهم للمجادلة من أجل إحداث تغيير، بينما كان الدبلوماسيون

الأجانب يصوغون تقاريرهم دائماً عن السياسة الإنجليزية وفقاً لرؤاهم. فالمبعوث الإمبراطوري (النمساوي) عام 1688 فيليب-يوهان هوفمان الذي لم يكن متعاطفاً مع جيمس الثاني عرض سياساته باعتبارها لا تحظى بالشعبية من أجل تشجيع الإمبراطور ليوبولد الأول على ألا يدعم زميله الكاثوليكي.[20]

وبالنظر إلى العالم المتغير اليوم، فالعولمة لا تجعل الدبلوماسية أمراً زائداً عن الحاجة أو هامشياً على أفضل تقدير، فإنها جعلت العالم الخارجي أكثر صلة بالشعب والحكومة، وزادت من تعقد العلاقات الدولية، ليس أقلها بجعل قضايا الشرعية أكثر وضوحاً وزيادة عدد المصالح التي يجب أخذها في الاعتبار وتوسيع نطاقها، فأدت بالتالي إلى حاجة أكبر لوساطة الدبلوماسيين.[21] وتشمل العولمة ذات الصلة كشف أعمال الدبلوماسيين لجماهير عريضة بانتشار الإذاعة والتلفزيون، مثلما حدث في العالم العربي ابتداءً من الخمسينيات.[22]

لكن الحاجة الأكبر لوساطة الدبلوماسيين تختلف عن الدفاع عن استمرار التقليد المنسوب لكل من ساتو وبلاند، بينما فكرة الدبلوماسية باعتبارها بالضرورة (خالية من العناصر الذاتية)[23] هي فكرة خيالية. وفي الواقع فإن دور الاعتبارات السياسية يجعل أي تقييم للفعالية الدبلوماسية بلغة المعايير الإدارية محدوداً إلى حد ما. وفهم تسييسها الظاهر أو الكامن أمر مركزي لأي تقييم للسياسة الخارجية، ومن ثم للدبلوماسية.

مع ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لوكالات الاستخبارات، فإن الحاجة للمرونة في إدارة السياسة الخارجية تزيد من قيمة المهارات الدبلوماسية التقليدية، لاسيما الدراسة المتعمقة لثقافة الدول الأخرى وتاريخها، وخاصة العلاقة التاريخية بين الأمم. وتبدو قيمة مثل هذه المهارات ملائمة على نحو خاص في العلاقات الثقافية البينية، لاسيما في تكييف الاستراتيجية مع الحاجات الثقافية للخصوم وفي مقاومة إغراء التعجل،[24] وهو إغراء محوري في ثقافات سياسية معينة، أبرزها الثقافة السياسية الأمريكية. وهكذا تظل (كيفية) الدبلوماسية مهمة لمحتواها وفعاليتها. ويبرز

ملحق الكتاب الطبيعة المتغيرة للعلاقات الدولية منذ أوائل التسعينيات، لكن تجاهل المهارات الرئيسة التي لا تزال مطلوبة أو طرحها جانباً سيكون شكلاً مضللاً من أشكال التصور في أن الحاضر هو الموجود الوحيد من دون الماضي أو المستقبل.

الهوامش

1 B. Hocking, ed., *Foreign Ministries: Change and Adaptation* (London, 1998).

2 G. Moorhouse, *The Diplomats: The Foreign Office Today* (London, 1977), p. 390.

3 P. Wells, 'Comments, Custard Pies and Comic Cuts: The Boulting Brothers at Play, 1955–65', in *The Family Way: The Boulting Brothers and Postwar British Film Culture* ed. A. Burton, T. O'Sullivan and P. Wells (Trowbridge, 2000), p. 59.

4 من أديس لأخته روبينا، 13 فبراير 1955:
soas, ppms 25, 41, 82.

5 A.H.M. Kirk-Greene, 'Accredited to Africa: British Diplomatic Representation and African Experience, *c*. 1960–95', *Diplomacy and Statecraft*, xi (2000), pp.3–82 .

6 J. Newhouse, 'Diplomacy, Inc. The Influence of Lobbies on u.s. Foreign Policy', *Foreign Affairs*, lxxxviii/3 (May/June 2009), pp. 73–92.

7 S. M. Watt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, ny, 1987) and J. J. Mearsheimer and S. M. Watt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York, 2007).
ولنقد متسم بالتصبر ويسجل أيضاً جانباً كبيراً من الأدبيات الأخرى، انظر:
B. Fishman, 'The "Israel Lobby": A Realistic Assessment', *Orbis*, lii (Winter 2008), pp.80–159 .

8 J. F. Hart, ed., *Regions of the United States* (New York, 1972); W. Zelinsky, *The Cultural Geography of the United States* (Englewood Cliffs, nj, 1973); E. L. Ayers *et al.*, *All Over the Map: Rethinking American Regions* (Baltimore, md, 1996).

9 P. Trubowitz, *Defining the National Interest: Conflict and Change in American Foreign Policy* (Chicago, 1998).

10 M. Evangelista, *Unarmed Forces: The Transnational Movement to End the Cold War* (Ithaca, ny, 1999).

11 R. Langhorne. 'Full Circle: New Principals and Old Consequences in the Modern Diplomatic System', *Diplomacy and Statecraft*, xi (2000), pp. 34–5.

12 R. Langhorne, *Diplomacy beyond the Primacy of the State* (Leicester, 1998).

13 K. Urbach, ***Bismarck's Favourite Englishman: Lord Odo Russell's Mission to Berlin*** (London, 1999).

14 G. Kennedy, 'Anglo-American Diplomatic Relations, 1939–1945', in *War and Diplomacy*, ed. A. Dorman and G. Kennedy (Washington, dc, 2008), p. 45.

15 *Financial Times*, 22 Sept. 2009, pp. 1, 3.

16 L. McLoughlin, *In a Sea of Knowledge: British Arabists in the Twentieth Century* (Reading, 2002).

17 J. L. Schecter, *Russian Negotiating Behavior* (Washington, dc, 1998).

18 *Times*, 14 Aug. 2009.

19 من ميدلتون إلى وزير الدولة للقسم الشمالي سير ليولاين جينكينز، 17 و24 و31 أغسطس و7 و21 سبتمبر و7 أكتوبر و2 و16 نوفمبر 1680 و8 و22 فبراير 1681:
na. sp. 80/16; G. H. Jones, *Charles Middleton* (Chicago, 1967), p. 53.

20 Marquise Campana de Cavelli, *Les Derniers Stuarts à Saint-Germain-en-Laye* (Paris, 1871), ii, pp. 160–61.

21 R. Wolfe, '*Still* Lying Abroad? On the Institution of the Resident Ambassador', *Diplomacy and Statecraft*, ix (1998), pp. 49–50.

22 R. Cohen, *Theatre of Power: The Art of Diplomatic Signalling* (London, 1987), p. 6.

23 S. Soyer, 'The Diplomat as a Stranger', *Diplomacy and Statecraft*, viii (1997), p. 184.

24 R. Cohen, *Negotiating across Cultures* (Washington, dc, 1991), pp. 160–61.

حاشية

لدى المؤرخين البريطانيين ميل إلى معاملة التاريخ باعتباره موضوعاً يمكن فيه للعلماء ويجب عليهم أن يسعوا ليس فقط للحياد والموضوعية، بل أيضاً الفصل وإيجاد فجوة بين أعمالهم والهموم السياسية المتغيرة. ولست مقتنعاً بهذه الحجة، وأظن أن مناقشة هذا الكتاب بلغة القضايا المعاصرة وثيق الصلة بالموضوع. فهناك تساؤلات مهمة في الحاضر بشأن صفتي العملية والفعالية في الدبلوماسية في سياقات معينة، وكذلك بصفة عامة. وتتعلق السياقات المعينة على سبيل المثال بقضايا من قبيل قيمة التفاوض مع الحركات الإسلامية المتطرفة، لاسيما حماس وحزب الله وطالبان، كجزء من تسوية للصراع في الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان، بينما كان هناك جدل في أغسطس 2009 حول درجة التمثيل في مراسيم اعتماد القائد الأعلى في إيران رسمياً لإعادة انتخاب الرئيس أحمدي نجاد المثيرة للجدل.

أما مسألة فعالية الدبلوماسية بصفة أعم فتشمل مناقشة توظيف الأمم المتحدة. فحالات فشل الأمم المتحدة كثيرة، لكن من الملاحظ أن الهيئات الدولية أوفر عدداً اليوم مقارنة بأي وقت مضى، وأنها تقدم وسيلة رئيسة لتحقيق التعاون. وهكذا تبدو الدبلوماسية في هذا السياق وريثاً للقوة الإمبريالية، وأداة أكثر فعالية للإدماج على المستويين الإقليمي والعالمي. وما يستحق الاهتمام في الواقع هو تعدد أشكال الارتباط القائمة على التعاون وتقلبها وقدرتها على الاستمرار، فيجب عدم النظر إليها كمرحلة على طريق التقدم نحو (دولة) أقوى سواء دولياً أو محلياً، وإنما

باعتبارها ذات قيمة وقدرة في حد ذاتها. وتعكس هذه النظرة للدبلوماسية نقداً واضحاً للقيمة الظاهرة لأشكال الدولة القوية، لاسيما إذا ارتبطت قوتها بطموح دولي يمكن اعتباره تخريبياً.

لذلك يمكن تحديد موقع الدبلوماسية بالإلحاح على قضايا سياسية محلية ودولية كذلك، وهي قضايا لا ترتبط فقط بمخاوف محددة، وإنما أيضاً بثقافة العلاقات الدولية. وينطبق الأمر نفسه على الماضي.

وفي اللحظة الراهنة فإن قيمة الدبلوماسية شأن رئيسي، سواء من الناحية الوظيفية أو كنتيجة (للأفكار المتناقضة عن الشرعية.)[1] وتواجه الدبلوماسية كأحد أشكال النشاط الحكومي التقليدي انتقادات من أولئك الداعين إلى أشكال أخرى أكثر ليبرالية، إن لم تكن راديكالية، عن الارتباط الدولي.

وهناك ثانياً انتقادات الممارسة الدبلوماسية من مؤيدي قيمة (القوة الصلبة). وبلغت هذه الانتقادات ذروتها خلال رئاسة بوش بين عامي 2001 و2009 مع الخلاف بين العمل الأمريكي الأحادي الجانب والدعوات من أجل الامتثال متعدد الأطراف لنظام دولي تحكمه القواعد. لكن برغم سهولة لوم هذه الرئاسة وحدها على ذلك العمل الأحادي الجانب، فإنها لا تستحق ذلك. وفي الواقع فإن رئاسة بوتين في روسيا أظهرت الميل نفسه وبالوضوح ذاته، إن لم يكن على نحو أوضح، ليس أقلها في تعاملها مع جورجيا، وإمدادها إيران بالتكنولوجيا النووية، واستخدام إمدادات الطاقة كأداة للضغط الدبلوماسي.

أما تعيين وضع الدبلوماسية من حيث (القوة الناعمة)، ومن ثم على عكس (القوة الصلبة)، فهو ملائم أيضاً، لكنه ليس صحيحاً تماماً. على سبيل المثال، يقوم قادة المناطق في الجيش الأمريكي بدور دبلوماسي بجانب تصوراتهم وأهدافهم وقدراتهم الأكثر عسكرية. مع ذلك فقد فشل التخطيط العسكري في الماضي عموماً في فهم الخصائص السياسية للظروف المحلية في الدول الأخرى، كنتيجة وسبب أيضاً لاستراتيجية لم تنورها الدبلوماسية.[2] ولا يزال هذا الميل إحدى الخصائص

الدائمة في الماضي والحاضر.

والأكثر شيوعاً اليوم هو تعيين وضع الدبلوماسية كأداة (للقوة الناعمة.) فعوضاً عن التقاليد الكلاسيكية للسياسة الخارجية والاستراتيجية، هناك من هذا المنظور عالم العلاقات الخارجية الفوضوي وغير المرتب الذي تقوم فيه وسائل الإعلام بدور الوسيط. وهذا عالم يتحدى الافتراضات السابقة تحدياً كبيراً. فالدبلوماسيون انتقلوا من العلاقات التقليدية بين الدول وما يتعلق بها من البحث والتحليل. وهم الآن يخططون ويسعون للتأثير عبر جبهة عريضة، برغم أن هذا يصدق أكثر على الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى الأخرى من دول الاتحاد الأوروبي الأصغر. والدبلوماسية الثقافية التي يتولاها سفير اليوم تشمل دبلوماسية كرة القدم والعمل مع منظمات المشجعين المحلية لمنع الهمجية في المباريات الخارجية وكذلك الاستعدادات للقمة الأوروبية التالية. وتعتبر هذه الهمجية والرد عليها بالغي الأهمية بالنسبة إلى التصورات الشعبية عن الدول الأخرى. فالمسؤولون الذين يتعاملون مع الاتحاد الأوروبي - وقد يكونون دبلوماسيين أو موظفين في الخدمة المدنية - سيتعاملون مع أي جزء من مكتسباته، من حجم مقابس الكهرباء إلى الانبعاث الكربوني إلى مدفوعات المزرعة الواحدة.

علاوة على ذلك، لن تستهدف السفارات الآن الحكومات المعتمدة لديها، بل الرأي العام بالقدر نفسه، سواء في الجامع أو الجامعة أو الشوارع. وبالتالي يقضي السفراء وقتاً طويلاً في استوديوهات التلفزيون أو على الهواء مباشرة أو حتى مشاركين في برامج ألعاب تلفزيونية. لقد وجد معظم السفراء البريطانيين أنفسهم يتفاعلون مع (الشارع) عندما توفيت الأميرة ديانا عام 1997. وفي بحث واضح عن توفر المعلومات، على الدبلوماسيين أن يكونوا منفتحين على الجماهير المحلية وكذلك الأجنبية، وأن يتكيفوا مع وسائل الإعلام المتغيرة. وهكذا قام السفير البريطاني في كابل مارك سيدويل يوم 26 أغسطس 2009 بالإجابة عن تساؤلات أرسلها بالبريد الإليكتروني الجمهور البريطاني في مؤتمر صحفي مباشر من كابل عن

طريق رابط مرئي، وكان السفير من قبل كثير الظهور على شاشات التلفاز. ولدى موقع وزارة الخارجية البريطانية الإلكتروني الآن روابط لمدونات وموقعي فيسبوك وتويتر الإلكترونيين. وفي كثير من الأحيان، يظهر السفير الإسرائيلي في لندن في برنامج (اليوم) على قناة (راديو أربعة).

وعلى الأخص، فإن وزارة الخارجية البريطانية تدير برنامجاً كبيراً لتوعية المسلمين في الخارج، وحتى المسلمين في الداخل. وبدوره غضب (الشارع) المسلم من ظهور صحيفة دنماركية تحمل رسوماً ساخرة للنبي محمد عام 2005 إلى حد مهاجمة السفارات الدنماركية. وكان أعضاء القاعدة مسؤولين عن مهاجمة السفارة في باكستان. وكانت التوعية موضوعاً أيضاً للسفير الأمريكي الجديد في لندن لويس سسمان في مقابلة مع صحيفة (فايننشيل تايمز) نشرت يوم 22 سبتمبر 2009: «أريد أن أكون أفضل مندوب مبيعات أستطيعه لمصالحنا الاستراتيجية. أريد أن أصبح جزءًا من نسيج المجتمع في المملكة المتحدة... لديَّ التزام واضح تجاه التوعية بالسياسة العامة. إننا نحتاج أن نتواصل مع كثير من الجماعات، بما فيها المجتمع المسلم، بطريقة حقيقية وليست سطحية. إنني أنوي التحدث إلى الناس في المساجد وإلى الجماعة الأكاديمية وإلى مجتمعات الطلاب».

ويعكس الدور المتصور لمواقف العامة وأفعالهم في العلاقات الدولية الجانب المهم الذي تمارسه وسائل الإعلام في صنع السياسة، كما ينعكس ذلك الدور في هذا الجانب. فالوزراء والساسة الآن يلعبون على وسائل الإعلام العالمية أكثر من القناة الخلفية الهادئة. وخلال حرب الخليج الأولى (1990–1991) استخدم صدام حسين شبكة سي إن إن لتوصيل رسائله إلى الغرب، فأصبحت وزارات الخارجية في الغرب مجبرة على مشاهدتها. والآن يقضي الساسة وقتاً طويلاً لمحاولة ابتكار رسائل للاعبين في الشرق الأوسط من خلال شبكة الجزيرة التلفزيونية والقنوات الأخرى. وخطاب الرئيس أوباما في القاهرة عام 2009 مثال أمين على الدبلوماسية في عصر الإعلام، فقد استهدف جميع البلدان الإسلامية بطريقة لا يمكن للدبلوماسية التقليدية

أن تصبو للوصول إليها، برغم عدم وضوح مدى ما ستلاقيه هذه المحاولة من نجاح. وأصر أوباما على تخصيص مكان بارز بين جمهور المستمعين لأعضاء من جماعة الإخوان المسلمين، مما أغضب الرئيس المصري مبارك كثيراً، فهو خصم للجماعة.

فضلاً عن ذلك، فإن دورة الأخبار على مدار الساعة أحدثت تحولاً كاملاً في علاقات القادة السياسيين بالمسؤولين لديهم وهيئات موظفيهم. فقصر الوقت المتاح للبحث والتحليل الاستراتيجي والتوصيات على نحو صارم. فالساسة يريدون أن يكونوا على الهواء مباشرة على مدار الساعة. وليس لديهم الوقت لانتظار أبحاث السياسة وتوصياتها الكبيرة. فبدلاً من ذلك، يحتاج الساسة إلى نقاط وحقائق سريعة للتمكن من ظهور سريع على (عشب البيت الأبيض)، أو برنامج (اليوم) الذي تبثه هيئة الإذاعة البريطانية، أو ما يشبههما.

بالإضافة إلى ذلك فإن محض الحجم الهائل من معلومات المصادر المفتوحة يؤذي الممارسين التقليديين ويجعلهم يواجهون منافسة جادة فيما يتعلق بالتحليل من جاني وكالات المصادر المفتوحة مثل (مجموعة الأزمة الدولية)، و(جانز)، وشركات الأمن الخاصة مثل (ضبط المخاطر)، وحتى البنوك الدولية. ويبرز الاستقرار المالي وأهمية الجدارة الائتمانية مغزى تلك الجدارة. والموقع الإلكتروني لهيئة الإذاعة البريطانية هو مصدر عالمي اليوم، وهو لذلك شيء ثمين بالنسبة للدبلوماسية الثقافية البريطانية. علاوة على ذلك، فبسبب تقلص موارد الدبلوماسية، والشبكات الخارجية الأصغر، وزيادة نطاق الاهتمامات، سيستخدم كثير من وزراء الخارجية القطاع الخاص بالضرورة، وهي عملية يشجعها لجوؤهم لمستشارين في الإدارة يميلون للحث على هذه السياسة. بل تستعين بعض البلاد في حملاتها الضاغطة والإعلامية بجماعات ضغط راسخة، مثل (مجموعة سوير ميلير) التي وصفت بأنها (المستشار رفيع المستوى للعالم).

ويعكس هذا النشاط جزئياً الضغط الناتج عن دور المنظمات غير الحكومية. فمنظمتا (العفو الدولية) و(مراقبة حقوق الإنسان) فاعلان دوليان. وفي مجال حقوق

الإنسان - ونقصد في هذا المصطلح ما هو أكثر من الوصف - كانت السنوات الأخيرة من العقد الأخير في القرن العشرين شديدة الأهمية، لاسيما مع اعتقال الجنرال بنوشيه عام 1998، وحديث طوني بلير إلى نادي شيكاغو الاقتصادي يوم 24 أبريل 1999 عن مبدأ التدخل وكونه (قوة للخير)، وحملة حلف شمال الأطلنطي ضد صربيا عام 1999 نتيجة سياسة العنف العرقي التي اتبعتها في كوسوفو. وقامت كل من العفو الدولية ومراقبة حقوق الإنسان بدور مهم في جلسات الاستماع الخاصة ببنوشيه أمام لوردات القانون في لندن. والآن فإن حقوق الإنسان والكوارث والتغير المناخي والاعتبارات البيئية كلها محركات رئيسة في إدارة العلاقات الدولية، مع قيام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بدور في مجال حقوق الإنسان، كما حدث في الجدل الذي دار عام 2009 بشأن طبيعة الصراع في غزة في وقت سابق من ذلك العام.

ويتضح مظهر آخر لعالم الدبلوماسية المتغير في مدى صعود الأنشطة القنصلية، لاسيما حماية مصالح المواطنين في الخارج - بدرجة تفوق بكثير الأنشطة الدبلوماسية. ويعود جانب كبير من هذا التغير إلى وسائل الإعلام التي تعمل على مدار الساعة وتكفل إمكان سيطرة مصير طفل مفقود واحد على وسائل الإعلام، ومن ثم يكون له تأثير كبير على الساسة. أما حالة مادلين ماكان (التي أثرت في العلاقات البريطانية–البرتغالية تأثيراً كبيراً عام 2007) فكانت استثناءً، ولكن في العقد الأخير أصبح يتم إبلاغ أي مبعوث فوراً بأي حالة قنصلية غير عادية أو درامية. وفي حالة أي تصادم جوي أو بين الحافلات، أو انفجار أو كارثة طبيعية حول العالم، سيكون الدبلوماسيون في الطريق إلى الموقع، فهناك توقع أن عليهم أن يكونوا هناك وأن يستطيعوا إرشاد الوزراء ووسائل الإعلام.

ومثال آخر على الاستجابة لأنشطة محلية هو أن وزارات الخارجية أصبحت منبراً لمجموعة متنوعة من المصالح المختلفة. فهناك تساؤلات عن العدد المطلوب فيها من الدبلوماسيين المعاقين جسدياً والشواذ جنسياً وأبناء الأقليات العرقية. ومن المتوقع

من السفارات أن تبلغ عن مدى محافظتها على البيئة، وعما توفره على البيئة من انبعاث كربوني، وهكذا دواليك. وفي عام 2009 حثت السفارات البريطانية على تمويل أنشطة المساواة في الحقوق في بلدان ذات حكومات معادية للمثلية الجنسية، مثل جامايكا ونيجيريا، كمسيرات الافتخار بالمثلية الجنسية والتحدي القانوني لهذا العداء من جانب أصحاب الحملات المحليين. فالمبعوث إلى رومانيا روبين بارنيت حضر في بوخارست مسيرة افتخار بالمثلية الجنسية.

وليس الاهتمام (بالقوة الناعمة) مجرد مسألة وجهات نظر غربية. فمعظم الدول الآن، بما فيها الصين، تمارس جوانب من (القوة الناعمة) خاصة في أفريقيا.[3] فقد أدركت الصين أثر العالم الكوني الجديد بالسماح بتغطية مذهلة لرد فعلها على الزلزال الضخم الأخير. وبالنسبة لردود الأفعال المحلية والدولية على الانتخابات الإيرانية المزورة عام 2009 كان هناك تحرك نحو الشبكات التي تتسم أكثر بالصفة غير الرسمية، وأبرزها فيسبوك وتويتر.

و(القوة الناعمة) لها منتقدوها كما أن لها دعاتها، وليس فقط من حيث اقتراب «كم عدد الانقسامات التي لدى البابا؟» لكن هذه الملاحظة التي أبداها ستالين بدت أقل مناسبة بكثير بعد انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي في النهاية جزئياً بفضل أنشطة البابا يوحنا بولس الثاني (الذي حكم بين عامي 1978 و2005)، وأبرزها دعم المعارضة للحكم الشيوعي في بولندا.

مع ذلك فإن القول بمركزية الحقائق الصلبة للقوة الوطنية والإكراه الدولي، أو غيابه في الحالات التالية، يبدو مناسباً من منظور السودان وزيمبابوي المعاصرين اللتين في كل منهما حكومات تسلطية تستطيع الحكم بطريقة استبدادية مستهترة إلى حد كبير بالإدانة الدولية والعمل الدبلوماسي. وفي الواقع، وكما حدث أيضاً بعد تأسيس عصبة الأمم، يبدو أن حالات ضعف الدبلوماسية أصبحت أشد وضوحاً بالنسبة للقواعد الدولية الإنسانية وغيرها من ادعاءات القواعد الدولية التي باتت تطرح بقوة منذ نهاية الحرب الباردة.

ويماثل التحدي الذي تواجهه الدبلوماسية الدولية من جانب القوى الممثلة في دول بالتحدي الذي تواجهه من جانب القوى السياسية والدينية الرافضة لممارسة الحلول الوسطى وأعرافها، وبالتالي تضعف الإدارة السياسية من خلال الدبلوماسية. وفي الواقع عندما يحدث هذا الحال ويرفض أحد الأطراف أو أكثر المفاوضات من أجل التأثير، فإن مراسيم الدبلوماسية ومؤسساتها يمكن أن تبدو مظهراً زائفاً.

لكن من الناحية العملية فإن هذه المراسيم والمؤسسات مطلوبة للمساعدة في تأمين أية تسوية نهائية وتعزيزها. ومن هذا المنظور في الواقع فإن النشاط منذ نهاية الحرب الباردة هو انعكاس للحاجة للدبلوماسية كأداة للتوفيق بين القضايا الدولية (والمحلية أيضاً في بعض الحالات)، ولاعتبارها الثقافة التي تبدو الأكثر مناسبة لهذا الحل. والدبلوماسية هنا لا تستلزم المثالية كمقابل للواقعية، لكنها بدلاً من ذلك مظهر لكل من هذين التيارين في التحليل والنشاط الدوليين. فالواقعية تتطلب فهماً للتعددية المعقدة في العلاقات الدولية، وقد أصبح هذا الفهم أكثر أهمية مع التحفظ على الروايات الكبرى للتطور البشري، بما يفرض فهم النظام العالمي من حيث التعددية والعولمة باعتبارها نتاج تسوية وسطية.

وعملية التحفظ على الروايات الكبرى هذه أصبحت جلية على نحو خاص خلال القرن الماضي. فقد حرفت الحرب العالمية الأولى نزعة التفاؤل الليبرالي المتعلق بحرية التجارة في القرن التاسع عشر عن مسارها، وكذلك المحاولات ذات الصلة في العقدين السابق واللاحق على بداية القرن العشرين لإقامة نظام دولي تعاوني يقوم على القواعد. وأطيح بما أفرزته الحرب من نزعة ديمقراطية دولية ظهرت في أفكار تقرير المصير وفي عصبة الأمم ودبلوماسية العشرينيات، نتيجة معارضة الدول الشمولية. ولاحقاً ضعفت الثقة في الحلول الفاشية لقضايا النظام الدولي نتيجة طبيعة قوى المحور ومصيرها بين عامي 1943–1945، بينما ضعفت الثقة على المستوى الدولي في الشيوعية بدورها نتيجة الشقاق الصيني– السوفييتي الذي خرج إلى العلن في الستينيات، وكذلك لارتباطها بالشمولية والإمبريالية قبل أن يطاح بها

كنظام حكم في جانب كبير من العالم بين عامي 1989 و1991 كنتيجة لحالات فشل سياسي واقتصادي متعددة وخطيرة. فضلاً عن ذلك، فإن مؤشرات قوية في العقدين السابق واللاحق على بداية القرن الحادي العشرين على عودة الدين والعرق كشكلين للهوية وقوى للحركة لم تخلق فقط مشاكل للثقافة والممارسة الدبلوماسيتين في تقاطعات بعينها، وكذلك قضايا محددة للنشاط، وإنما أدت أيضاً إلى التشكيك في التفسير الغائي المكافئ للتغيير. وبدلاً من ذلك، أدت تلك العودة إلى تجدد الاهتمام بالنظريات الأكثر تشاؤماً، بما فيها النظريات الدورية.

وبينما أصبحت الأنشطة السياسية في دول كثيرة أشد حذراً في الثمانينيات والتسعينيات، لاسيما بشأن قدرات الحكومة في المجال الداخلي، فإن قناعة بإمكان خلق نظام دولي وفرضه، وبوجوب ذلك، عبر عنها مع ذلك دعاة التدخل الليبراليين، تحركهم الاعتبارات الإنسانية والبيئية، لاسيما في التسعينيات، والمحافظون الجدد الأمريكيون منذ عام 2001 كرد فعل على هجمات القاعدة الإرهابية في الولايات المتحدة. لكن هذا الانفصال بين وجهات النظر الحذرة في المجال الداخلي والرؤية الجريئة في السياسة والحكم الدوليين تثير المشاكل، لاسيما إذا افترض أن حلول المشاكل الدولية هي نتاج تبعات محلية، كما هي الحال في الواقع. ويطرح هذا الربط بالتأكيد تحدياً حقيقياً على مستهلكي (العالم الأول) وشعبويي (العالم الثالث) على حد سواء.

مع ذلك، تمثل الدبلوماسية سياقاً ثقافياً حاسماً، كما أنه أداة رئيسة حين ننظر لما وراء أيديولوجيات التفاؤل السطحي من تعقيدات حقيقية وضرورية وتسويات القوة والسلطة. وقد يؤدي النشاط الدبلوماسي إلى اختلافات في التصور، ولكن الأكثر شيوعاً هو تصميم هذا النشاط للمساعدة في إبراز هذه الاختلافات كجزء من عملية الحل، برغم أن الحل ليس سهلاً بالمرة. وتنشأ هذه الصعوبة جزئياً لأن وجود سياسة متماسكة أمر مرغوب بالنسبة لأية عملية للمساومة الفعالة، لكن مثل هذا التماسك يتطلب استقراراً داخلياً يصعب تأمينه أو الحفاظ عليه.[4] ففي عام 1948

أعلن كورديل هول – الذي خدم لفترة طويلة كعضو في الكونغرس الأمريكي قبل أن يصبح أطول من شغل منصب وزير الخارجية (1933–1944):

«ليس للاعتبارات الحزبية أي مكان في السياسة الخارجية ... فليس من المقبول إقحام المصالح الحزبية أو الشخصية في السياسة الخارجية. ومحاولات فعل ذلك تضعف تأثير حكومتنا في الخارج بتقديم صورة للحكومات الأجنبية وربما المعادية عن مجالس منقسمة واضطراب وانعدام الدعم الشعبي لموقف الحكومة تجاه العالم».[5]

والدبلوماسيون، كوزراء الخارجية، كثيراً ما انتقدوا الواقع المختلف تماماً. فجورج كينان – مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية وسفير الولايات المتحدة في الاتحاد السوفييتي (1952–1953) وفي يوغوسلافيا (1961–1963) – قدم تأملات تنطبق على كثير من الدول وتشكك في التفسير الشائع للدبلوماسية:

«يتسم عمل الدبلوماسية المهنية الأمريكية بتناقض مأساوي معين. فعضو السلك الدبلوماسي يتعلم ويستحث على الاعتقاد بأنه يخدم المصلحة (الوطنية) – أي مصلحة البلد ككل – في علاقاته الخارجية. لكنه يجد نفسه يعمل لأناس ليس هذا اهتمامهم الرئيس. فاهتمامهم الرئيس هو السياسة الداخلية، والمصالح التي يجدون أنفسهم يسعون لتحقيقها في حقل النشاط هذا تصطدم عادة – وليس في أحيان كثيرة – بمتطلبات أية دبلوماسية وطنية راشدة. وهذه هي درجة التمركز حول الأنا عند من يخوضون غمار الصراع السياسي الداخلي الأمريكي، حتى أن إمكان

القيام بعمل – أو التصريح ببيانات وهو الأكثر شيوعاً – في حقل العلاقات الخارجية تطرح نفسها عليهم باعتبارها في المقام الأول أداة لإحداث هذا الأثر أو ذاك في المشهد السياسي».[6]

وبالنظر إلى الأمر بطريقة مختلفة، فإن كينان ذا العقل الكبير لم يكن مستعداً للتكيف مع البعد السياسي الداخلي للدبلوماسية.[7] ويمكن أن تنطبق النقطة ذاتها على انتقادات أسلوب السياسة الخارجية وإدارتها في عهد رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير التي وجهها سفير بريطانيا في واشنطن في عهد بلير سير كريستوفر ماير، برغم القوة الكبيرة لحجته بأن فكرة (حزب العمال الجديد) يعوزها شعور بالمصلحة الوطنية، وأن هذا أدى إلى سياسات مضللة تم تنفيذها بطريقة غير متسقة.

ولا تعني الحاجة للدبلوماسية بالضرورة اعتماداً على القنوات الدبلوماسية التقليدية، أو حتى على الدبلوماسيين، لكن قيمتهم وقدرتهم كبيرة لدرجة أنهم سيظلون مهمين، في الوقت الذي كثيراً ما ينتقدون فيه بقسوة. وكان هذا هو سياق الدبلوماسية وسلوكها لما يزيد عن قرن من الزمان، وستستمر الانتقادات المبررة جزئياً ولكن غير الواقعية في كثير من الأحيان.

لذلك ينتهي هذا الكتاب بملاحظة عن التغير والاستمرارية. وقد تبدو هذه الخاتمة فكرة مبتذلة، لكنها تمسك بحقيقة حالة الإنسان، سواء أكان فرداً أو جماعة. وفي الوقت نفسه، فإن التأكيد هنا على التغير والاستمرارية ليس هو التأكيد المألوف في المناقشات التاريخية بشأن الدبلوماسية، بإصرارها على وجود مسار من اليونان القديمة إلى عصر النهضة في إيطاليا وهكذا – عبر سلام ويستفاليا عام 1648 – إلى نظام دبلوماسي أوروبي قديم لم ينج من الثورة الفرنسية إلا ليتبدل نتيجة تحديات متعاقبة منذ عام 1914.

بدلاً من ذلك، كانت الفكرة هي وجود تطور أقل تماسكاً لأسباب ليس أقلها الحاجة لإعطاء أنماط الدبلوماسية غير الغربية ما تستحقه من وزن. فالقضايا الأساسية

تشمل العلاقة بين الممارسات الغربية وغير الغربية بقدر ما تشمل التحديات داخل الغرب. وقد تغيرت هذه العلاقة تغيراً كبيراً خلال القرنين الماضيين، وليست هناك دلائل على أن هذا الحال من التغير المستمر سينقطع. وبالنظر إلى التحول في القوة النسبية في العالم، فإن مدى اتفاق الممارسة الدبلوماسية للهند والصين وغيرهما من الدول غير الغربية البارزة مع الأعراف الراسخة سيكون على الأرجح المسألة الأكثر أهمية خلال العقود القليلة القادمة. ومن المحتمل جداً أن تجعل التغييرات الناتجة عن ذلك في النشاط الدبلوماسي التفسير المألوف للتاريخ الدبلوماسي يبدو أشد قصوراً، إن لم يكن مكرراً، مما هو عليه في الوقت الحاضر.

الهوامش

1 M. Bukovansky, *Legitimacy and Power Politics. The American and French Revolutions in International Political Culture* (Princeton, nj, 2002), p. 227.

2 A. Mombauer, *Helmuth von Moltke and the Origins of the First World War* (Cambridge, 2001); S. T. Ross, *American War Plans, 1890–1939* (London,2002).

3 J. Kurlantzick, *Charm Offensive: How China's Soft Power is Transforming the World* (New Haven, ct, 2007).

4 J. L. Richardson, *Crisis Diplomacy: The Great Powers since the Mid-Nineteenth Century* (Cambridge, 1994).

وللمثال، انظر:

N. Carter, 'Hudson, Malmesbury and Cavour: British Diplomacy and the Italian Question, February 1858 to June 1859', *Historical Journal*, xl (1997), p. 413.

5 *Memoirs of Cordell Hull* (2 vols, London, 1948), ii, 1734.

6 G. Kennan, *Memoirs, 1950–1963* (London, 1973), pp. 319–20.

7 N. Thompson, *The Hawk and the Dove: Paul Nitze, George Kennan, and the History of the Cold War* (New York, 2009).

مزيد من القراءات المختارة

إن الأدبيات ذات الصلة بالموضوع واسعة وشديدة التنوع بما فيها السير الذاتية للدبلوماسيين ودراسات العلاقات الدولية. ولأسباب متعلقة بالمساحة، فإن التركيز على الأعمال الحديثة. أما الأدبيات الأقدم فيمكن تتبعها في هوامش هذه الأعمال وقوائم مراجعها. كما أن من المفيد جداً النظر في المجلات العلمية الرئيسية، لاسيما (مجلة التاريخ الدولية) و(الدبلوماسية وفن الحكم) و(مجلة التاريخ الدبلوماسي) (باللغة الفرنسية). وتحتوي مواقع إلكترونية على مواد ذات قيمة أيضاً، ومنها الموقع الإلكتروني التالي لوزارة الخارجية البريطانية (www.fco.gov.uk/en/about-the-fco//publications/historians1/history-notes)، وموقع (دبلوماسية الخط الأمامي: مجموعة التاريخ الشفهي للشؤون الخارجية الخاصة بجمعية الدراسات الدبلوماسية والتدريب الدبلوماسي)

(http://memory.loc.gov/ammem/collections/diplomacy) بالنسبة للولايات المتحدة.

قراءات عامة

Adcock, F., and D. J. Mosley, *Diplomacy in Ancient Greece* (London, 1975)

Anderson, M. S., *The Rise of Modern Diplomacy*, 1450–1919 (Harlow, 1993)

Baillou, J., ed., *Les Affaires étrangères et le corps diplomatique français* (Paris, 1984)

Barber, P., *Diplomacy* (London, 1979)

Berridge, G. R., M. Keens-Soper and T. G. Otte, *Diplomatic Theory from Machiavelli to Kissinger* (Basingstoke, 2001)

Der Derian, J. D., *On Diplomacy* (Oxford, 1987)

—, *Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed, and War* (Oxford, 1992)

Dunn, D., ed., *Diplomacy at the Highest Level: The Evolution of International Summitry* (London, 1996)

Eayrs, J., *Diplomacy and its Discontents* (Toronto, 1971)

Graham, R. A., *Vatican Diplomacy: A Study of Church and State on the International Plane* (Princeton, nj, 1959)

Hamilton, K., and R. Langhorne, *The Practice of Diplomacy: Its Evolution, Theory and Administration* (London, 1995)

Herman, M., *Intelligence Power in Peace and War* (Cambridge, 1996)

Jones, D. V., *The Thought and Conduct of Diplomacy* (Chicago, 1984)

Jönsson, C., and R. Langhorne, eds, *Diplomacy* (London, 2004).

Lauren, P. G., ed., *Diplomacy* (New York, 1979)

Martin, L.W., ed., *Diplomacy in Modern European History* (New York, 1966)

Mookerjie, G. K., *Diplomacy: Theory and History* (New Delhi, 1973)

Nicolson, H., *Diplomacy*, ٣rd edn (Oxford, 1963)

—, *The Evolution of Diplomacy* (1962)

Onuf, N., *World of our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations* (Columbia, sc, 1989)

Polk, W. R., *Neighbors and Strangers: The Fundamentals of Foreign Affairs* (Chicago, 1997)

Sarkission, A. O., ed., *Studies in Diplomatic History and Historiography* (London, 1961).

Towle, P., *Enforced Disarmament: From the Napoleonic Campaigns to the Gulf War* (Oxford, 1997)

Vagts, A., *The Military Attaché* (Princeton, nj, 1967)

قراءات للفصل الأول: 1450–1600

Adair, E. R., The Exterritoriality of Ambassadors in the Sixteenth and Seventeenth Centuries (London, 1929)

Bély, L., ed., L'invention de la diplomatie (Paris, 1998)

Bély, L., La Société des Princes: XVIe–XVIIIe siècle (Paris, 1999)

Frigo, D., ed., Politics and Diplomacy in Early Modern Italy (Cambridge, 2000)
Hampton, T., Fictions of Embassy: Literature and Diplomacy in Early Modern Europe (Ithaca, ny, 2009)
Mattingly, G., Renaissance Diplomacy (London, 1955)
Maude-la-Clavière, M.A.R. de, La Diplomatie au temps de Machiavel (Paris, 1892–3)
Queller, D. E., The Office of the Ambassador in the Middle Ages (Princeton, nj, 1967)
Russel, J. G., Diplomats at Work: Three Renaissance Studies (Stroud, 1992)
Thorp, M. R., and A. J. Slavin, eds, Politics, Religion and Diplomacy in Early Modern Europe (Kirksville, mo, 1994)

قراءات للفصل الثاني: 1600–1690

Bély, L., Espions et ambassadeurs au temps de Louis XIV (Paris, 1990)
—, Les Relations Internationales en Europe, XVIIe–XVIIIe siècles (Paris, 1991)
Levin, M. J., Agents of Empire: Spanish Ambassadors in Sixteenth-Century Italy (Ithaca, ny, 2005)
Roosen, W. J., The Age of Louis XIV: The Rise of Modern Diplomacy (Cambridge, ma, 1976).

قراءات للفصل الثالث: 1690–1775

Horn, D. B., The British Diplomatic Service, 1689–1789 (Oxford, 1961)
Keens-Soper, M., and K. Schweizer, eds, François de Callières: The Art of Diplomacy (Leicester, 1983)
Ragsdale, H., ed., Imperial Russian Foreign Policy (Cambridge, 1994)

قراءات للفصل الرابع: 1775–1815

Middleton, C. R., The Administration of British Foreign Policy, 1782–1846 (Durham, nc, 1977)

Whitcomb, E. A., Napoleon's Diplomatic Service (Durham, nc, 1979)

قراءات للفصل الخامس: 1815–1900

Cecil, L., The German Diplomatic Service, 1871–1914 (Princeton, nj, 1976)

Checkland, S., The Elgins 1766–1917: A Tale of Aristocrats, Proconsuls and their Wives (Aberdeen, 1988)

Gladwyn, C., The Paris Embassy (London, 1976)

Jones, R., The Nineteenth-Century Foreign Office: An Administrative History London, 1971)

Platt, D.C.M., Finance, Trade and Politics in British Foreign Policy, 1815–1914 (Oxford, 1968)

Yasamee, F.A.K., Ottoman Diplomacy: Abdülhamid II and the Great Powers, 1878–1888 (Istanbul, 1996)

قراءات للفصل السادس: 1900–1970

Bell, P.M.H., John Bull and the Bear: British Public Opinion, Foreign Policy and the Soviet Union, 1941–1945 (London, 1990)

Craig, G. A., and F. Gilbert, eds, The Diplomats, 1919–1939 (New York, 1967)

Dockrill, M., and B. McKercher, Diplomacy and World Power: Studies in British Foreign Policy, 1890–1950 (Cambridge, 1996)

Goldstein, E., Winning the Peace: British Diplomatic Strategy, Peace Planning, and the Paris Peace Conference, 1916–1920 (Oxford, 1991)

Hopkins, M., S. Kelly and J. Young, eds, The Washington Embassy: British Ambassadors to the United States, 1939–1977 (Basingstoke, 2009)

Kim, S. Y., American Diplomacy and Strategy toward Korea and Northeast Asia, 1882–1950 and After (Basingstoke, 2009)

Kissinger, H. A., Nuclear Weapons and Foreign Policy (New York, 1957)

Lauren, P. G., Diplomats and Bureaucrats: The First Institutional Responses to Twentieth-Century Diplomacy in France and Germany (Stanford, ca, 1976)

Moussa, F., Le Service diplomatique des états arabes (Geneva, 1960)

Riste, O., Norway's Foreign Relations: A History, 2nd edn (Oslo, 2005)

Schulze, K. E., Israel's Covert Diplomacy in Lebanon (New York, 1998)

Steiner, Z. S., The Foreign Office and Foreign Policy, 1898–1914 (Cambridge, 1969)

Ulricks, T. J., Diplomacy and Ideology: The Origins of Soviet Foreign Relations, 1917–1920 (London, 1979)

Young, J., Twentieth Century Diplomacy: A Case Study of British Practice, 1963–1976 (Cambridge, 2008)

Young, J., and J. Kent, International Relations since 1945: A Global History (Oxford, 2004)

قراءات للفصل السابع: 1970–الوقت الحاضر

Buckley, R., Hong Kong: The Road to 1997 (Cambridge, 1997)

Frankel, M., High Noon in the Cold War: Kennedy, Khrushchev and the Cuban Missile Crisis (New York, 2004)

Gaddis, J. L., We Now Know: Rethinking Cold War History (Oxford, 1997)

Gotlieb, A., 'I'll be with you in a minute, Mr Ambassador': The Education of a Canadian Diplomat in Washington (Toronto, 1991)

Kaiser, D. E., American Tragedy: Kennedy, Johnson and the Origins of the Vietnam War (Cambridge, ma, 2000)

Kissinger, A., ed., American Foreign Policy, 3rd edn (New York, 1977)

قراءات للاستنتاجات: المستقبل

Ambrose, S. E., Rise to Globalism: American Foreign Policy since 1938 (London, 1988)

Bacevich, A. J., American Empire: The Realities and Consequences of US Diplomacy (Cambridge, ma, 2002)

Benjamin, D., ed., America and the World in the Age of Terror (Washington, dc, 2005)

Bull-Berg, H. J., American International Oil Policy: Causal Factors and Effects (London, 1987)

Daalder, I. H., and Lindsay, J. M., America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy (Washington, dc, 2003)

Johnson, C., Blowback: The Costs and Consequences of American Empire (New York, 2004)

Melissen, J., ed., Innovation in Diplomatic Practice (Basingstoke, 1999)

الفهارس

الثورة الأمريكية

الجمعية الأمريكية للقانون الدولي

العلاقات البريطانية–الأمريكية

الأنشطة المعادية لنظام الفصل العنصري

العلاقات مع آسيا (خمسينيات القرن التاسع عشر)

العلاقة بالصين

وكالة الاستخبارات المركزية

الحرب الأهلية

والحرب الباردة

إعلان الاستقلال

سياسة (الانفراج)

الثقافة الدبلوماسية

وجماعات المصالح المحلية

وتجارة المخدرات

هجمات على السفارات

الاتصال الدبلوماسي مع أوروبا (القرن التاسع عشر)

وحرب فوكلاند

الفيدرالية والدبلوماسية

احتكار الدولة للأعمال الثورية (القرن التاسع عشر)

الحرب العالمية الأولى

قانون تسجيل العملاء الأجانب

قانون هلمز–برتون

النفوذ والإمبريالية

معهد السلام

الملحقون التجاريون

تحسينات الاتصال والسفر

حرب القرم

الثقافة الدبلوماسية

مدارس التاريخ الدبلوماسي والمواد الأرشيفية

السابقة الدبلوماسية

الدبلوماسيون كمصادر للاتصالات والمعلومات

الدبلوماسية المتغيرة باستمرار

مباني السفارات والمكاتب الأجنبية الدائمة

كتابة تقارير عن الصحافة الأجنبية

اتفاقيات التجارة الحرة

الدبلوماسيون من (الفئة الراقية في الطبقة البرجوازية)

روما الإمبراطورية كنموذج دبلوماسي

الإمبريالية

الاستقلال والسيادة

المنهج القانوني في الشؤون الدولية

القراءة والكتابة والتعليم الجماهيري والرأي العام

والديون الدولية المكسيكية

أدوار الملحقين العسكريين والبحريين

عدم تقدير الخلاف السياسي

تبني الحدود الدقيقة

الملحقون الصحفيون

الدعاية

مبدأ الحماية الجمركية

اتفاقات هيلسنكي

والهمجية

قضايا حقوق الإنسان

وجمع المعلومات

التمرد والعنف

والمساعدات الدولية

عضوية الهيئات الدولية

لغة الاستحقاق

والمشاركة الإعلامية

الدور الوزاري

حماية الصورة الوطنية

والمنظمات غير الحكومية

والمعلومات ذات المصادر العلنية

وسياسة (علاقات التقارب)

خصخصة الدبلوماسية

التحفظ على الروايات الكبرى

والراديكالية

انهيار النظم

الاعتبارات الدينية والعرقية

وأهمية التمثيل

والقوة الناعمة

تراجع قوة الدولة

دبلوماسية مؤتمرات القمة

ونظم التهرب الضريبي

تاريخ الدبلوماسية

هذا الكتاب هو دراسة تفصيلية ممتعة لظاهرة متغيرة باستمرار، ألا وهي الدبلوماسية، بأهدافها وإنجازاتها ونجاحاتها وإخفاقاتها، وخلفياتها التاريخية والثقافية. ويعرض المؤلف رؤية جديدة خلافاً للرؤية التقليدية لتطور الدبلوماسية، ثم يرسم مسار الدبلوماسية وتطورها في كل صورة مختلفة، بما فيها منظومة الدبلوماسية التي بدأت تأخذ طابعاً رسمياً متزايداً في القرن التاسع عشر، وانتهاءً بالصراعات الدبلوماسية الأيديولوجية في القرن العشرين والوضع الحالي. ويبين التحديات التي توشك أن تواجه الدبلوماسية في المستقبل. فالكتاب لابد منه لقراء التاريخ والسياسة وعلمائهما ولكل من له اهتمام بالقوى التي شكلت العلاقات الدولية على مدى التاريخ.

المعارف العامة
الفلسفة وعلم النفس
الديانات
العلوم الاجتماعية
اللغات
العلوم الطبيعية والدقيقة / التطبيقية
الفنون والألعاب الرياضية
الأدب
التاريخ والجغرافيا وكتب السيرة
أطفال وناشئة

كلمة
KALIMA

هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
ABU DHABI TOURISM & CULTURE AUTHORITY

9 789948 172222